



كتاب درر الحكام
في شرح غرر الاحكام

١

كان الابتداء في كتاب
هذا الكتاب المباح
في غرر محرم الحرام
١١٢٢

~~بسم الله الرحمن الرحيم~~
~~الحمد لله رب العالمين~~
~~والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله~~
~~وآله~~
~~والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله~~
~~وآله~~
~~والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله~~
~~وآله~~

في نقل هذا الكتاب الشريف المسمى
الشعرى الى يد الفقير محمد علي
البحراني الحنفي الحلبي العادري المصنف
خادم العلم الشريف محمد باقر

عني عنه هم ابن
ابن

ابن

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع القويم بحكم كتابه واعلى اعلام الدين المستقيم
معظم خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله واصحابه المتطهرين
عن النقائص يتيم مسج وجوههم بصعيد باب **اما بعد** فان من المقدمات
المقررة عند اولي الابصار والمسلّمات المحررة لدى ذوي الاستبصار ان
شرف الانسان في الدارين ونيله درجات الكمال في الكونين انما هو تحلية
الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية
اليقينية فالعلم المتكفل بتعريف الاولي وتوطيد بيانها والمتخصص من بين العلوم
بالاهتمام بشانها يكون من اولى العلوم بالاستشغال واهرها للفرع عليه عند
البال وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه علماء الامة النقية وبذلك الواسع في
تشديد اركانها عظمة الملة الخفيفة فان الله تعالى لما جعل نبينا صلى الله
عليه وسلم خاتمة الانبياء والرسول الموضح لا قوم المناهج والسبل وكانت
حوادث الايام خارجة عن النعداد وحرمة احكامها لامة الى يوم الناد
وطغى ظواهر النصوص ببيانها بل لا بد من طوبى لها وافق مشانها اقتضت
الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمائهم كمثل بني اسرائيل مع انبيائهم
فجعل في قدام هذه الامة ائمة كالاعلام مهيدين قواعدهم للشرع وشيعة
ان كان الاسلام واضح بارائهم معضلات الاحكام لينال الفلاح من اتباعهم
الى يوم القيام اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة تضيء القلوب
بانوار افكارهم وتسعد النفوس باتباع اثارهم وخص من بينهم نفرا باعمالهم
اقدارهم ومناصبهم وابقاء اذكاهم ومذاهبهم ان على هذا الاحكام
وبمذهبهم يفتي ملوك الاسلام وخص منهم الامام الاعظم والهادي الاقدم سراج
الملة والدين الثابت الامام باحنيقة نعمان بن ثابت بواه الله تعالى اعلى
غرف الجنان وافاض على مرقد الشريف سبحا الغفران بكثرة المجتهدين من
المسكين بمذهبهم وغرابة مستديطاتهم وعذوبة مشربهم فان ما افاده من
الاحكام بحسب متلاطم الامواج بل لا ماطة الا ظلمة الضلال اسراج وهاج
ولقد كنت من ابان الامر وعنفوان العمر مغتوفا من تلك البحر واصول متصفحا

اقوالهم

عن مسابيل

عن مسابيل ابوابه وفصوله بالاستفادة عن النفوس اليه والافادة على الطالبين
المكبين عليه ولتليت في ثنائه ببلاده القضاء بلا رغبته فيه ولا رضا واعدا بما عفى
فيه عمرى عبثا ومخالطة العوام ومخالطة اهل الاسلام خبثا حتى كان يخطبني
خلدي دأيا انه غير لا يوق بحالي وكنت اسأل الله تعالى ان يهد لي بالخير مالى
ومع ذلك لم يكن ذلك الا ابتلاء خاليا عن حكمة ولا عاريا عن فائدة ومصلحة
حيث كان سببا لتتبع احكام جزئيات الوقايح والنوازل والعثور على تقيد
اطلاقات المتنون في تقرير المسابيل فصارت باعثا لي على كتب متن حاور للفوائد وخاور
عن الزوائد موصوف بصفات مذكورة في خطبته داعية لكل الرجال الى خطبته
مؤدبة في كتب الفن على النمط الاخرى والوجه الحسن فاختلفت فرما من بين
الاستشغال وانتهزت نهر مع توضع الببال وحين قرب لمامه وان ان يفض
بالاختتام ختامة خلصني الله تعالى من بلا القضاء اذ بعد حصول المراء
بالابتلاء بخلص من البلا فوجب علي شكر نعمتي اتمامه واحسان التخلص عن البلا
وانعامه فشرعت في شرح شكر النعمتين الموصليين لصاحبها الى الدولتين
واجيلاس الله تعالى ان يوفقني لاتمامه ويسهل لي السلامة طريق اختتامه وعازما
ان اسميه بعد الاتمام دور الحكماء في شرح غير الاحكام انه قريب مجيب عليه
توكلت واليه انيب **بسم الله الرحمن الرحيم** الباء للملابسة والظرف
مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه ثياب السفر والاستق
والظرف لغو كما في كتبت بالقلم من اختار الاول نظر الى انه ادخل في التعظيم
ومن اختار الثاني نظر الى انه مشعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر باسمه تعالى
واضافة اسم الله تعالى ان كانت للاختصاص وضعافا انه المتصف
بالصفات الجميلة اختص بلفظ الله تعالى للوفاق على ان ما سواه معات
وصفات وفي التبرك بالاسم والاستعانة به كمال التعظيم للمسمى فلا يدرك
اتحادها بل يستندك بالاضافة على تغايرها والرحمن والرحيم اسمان بنيا
للملأفة من رحم كالعفصيان من غضب والعليم من علم والاول ابلغ لان
زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ومختص به تعالى الاله من الصفات القالبة

ترتيب

نسخة
الامر

لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس كذلك لان
معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وتعميقه بالرحيم من قبيل
التنميه فانه لما دل على جليل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها الحمد لله
جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء جريا على قضية الاشتراك في كل امر في بال
الحق فان الابتداء يعتبر في العرف ممتد من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع
في البحث فيقارن التسمية والتحميد ونحوهما ولهذا اقتدر الفعل المحذوف
في اوائل التصنيف ابتداء سواء اعتبر الطرف مستقرا او لغوا لان في المثال
للحديث لفظا ومعنى وفي تقدير غيره معنى فقط وقدم التسمية اقتضاها
نطقه الكتاب واتفق عليه اولو الالباب والحمد هو الثناء باللسان على
الجمل الاختياري من انعام او غيره والمدح هو الثناء باللسان على الجمل مطلقا
والشكر متقابل النعمة بالقول والفعل او الاعتقاد فهو اعم منها بحسب المورد
واخص بحسب المتعلق فينبغي وبذلك اعموم وخوض من وجه وما يقع في اوائل
الكتب يكون في مقابلة النعمة غالبا واللام للاستحقاق لا للحصر كرم هذا
في معنى اللبيب والتخصيص يستفاد من جمل لام الحمد على الاستحقاق بقرينة
المقام الذي فقته اي جعل فقها من فقه الرجل الفهم فقاها اي صار فقها ويقال
فقه بالاسم فقها وفقه اي فهم المجملين والمصلين المجلي من افاض السبل
هو السابق والمصلي هو الذي يتلوه لان راسه عند صلواته والمراد بها كثرة التلاوة
والمزاولة في حلبة متعلق بالمجملين والمصلين وهو يفتح الى وسكون
اللام خيل تجمع للسباق من كليات استعيرت للمضارحة في العالمين
المتقين وهي تهذيب الظاهر بالاعمال الصالحة الظاهرة والباطن بالاحكام
العلمية والحكم النظرية يعني ان من مارس وسعي في تحصيل هذين الامرين
الى ان تحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها فقد رزقه الله
تعالى مرتبة الفقاها التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العمل
كما اختاره الامام فخر الاسلام وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه
وطهر من تيمم اي قصده بجمع اي اصابة متعلق بتيممه انفا لابتهاال اي التضرع

واضافة

واضافة الانف الى اليد في ملازمة فان اول ما يصل الى الارض حال السجدة
هو التضرع الانف والجبين عطف على الانف على ارض الدلة متعلق بمسح وهذه
الاضافة ايضا لما فكر عن اناس متعلق بطهر الخاس الخمس ضد السجدة المحو
ضد السجدة والمراد بها الافعال البقية والصفات الذميمة والعقائد الباطلة
وبان اسما المهلكات منها بحيث لو لم تنزل لافقت الخلود في النار لما رتب
اي العائين الخارجين عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام جمع بينهما امثالا
لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على سيدنا محمد الميرزا اي المطهر من النقا يص
بصايم اي مسك قلبه عن متعلق بصايم ان يحج اي يقصد ما سوى الاسلام من دين
بيان لما وعلى له واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات وقايق حقايق
الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المحفوظة وحقايقها الاحكام المنسوبة
اليها من العمليات والاعتقادات والوجدانيات وقايق حقايقها الادلة
التفصيلية المفيدة لها وايات تلك الدقايق طرق الاستدلال بها من العبارة
والاشارة والدلالة والاقتضاء ورفع راياتها اظهر تلك الطرق للمستدلين
بها من العبارة وافتشوا بها بين المستنبطين حتى قدروا على استخراج ما لم يظهر
منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلين وتيممه ونحو ذلك من رعاية سراعة
الاستدلال والاشارة الى انواع العبادات الخمس اما بعد فان من اهم المطالب
السنية اي العلية واثم المارب جمع مارب بمعنى الحاجة السمية اي الرفيعة
التي يجب ان يوجه تلقاها اي جهتها عنان العناية ويصرف اليها اعمار اهل
الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب لنظام
المعاش ونجاة المعاد وفلاح العباد ونجاح العباد ونيل المراد يوم التناور
اي يوم القيامة تفاعل من النداستمى لانه يوم ينادى فيه اصحاب الجنة اصحاب
النار وبالعكس ولقد كنت صرفت شروعي في بيان سبب الاقدام على التصنيف
شظا اي بعضا من عنفوان الشباب الى تدبر اي تفكر لطيفة وتدريب اي اقتياد
لتصفي تقول تصفحت الشيء ان نظرت في صفاته ما فيه من الكتب والابواب
حتى اجهت وان الكتب فيه متناكفا في الاصول وهو مرقاة الوصول الى علم الاصول

بلغ

بيد ابي الان عوايق الدهر عاقته اى كذب المتن عن المحصل حتى ساقني زياتي
 حين راني بمارياني اشارة الى ما عرض له من مرض الطاعون عام الوباء الاكبر
 سنة الثمان وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل الاسناد المجازي الى ان عزمتم
 متعلق بقوله ساقني على انه تعالى شانه وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الافة
 بحيث اقدر على قطع المسافة في مهمهم العارف والعلوم ومفاوز الادراكات
 والنهوض الملهمة جمعهم بمعنى الصبر والمفاوز جمع مفارقة بمعنى موضع
 الفوز يسمى به الصبر لا اصرف جزء لقوله ان خلصني خلاصته من بقية
 عمري الموهوبة الى ابراهيم في خلدني اى قلبي بطريقة مندوبة بينها بقوله بان
 اصنف فيه اى الفقه متناهي اى قويات بقايتها اى عجبا نظامه اى ترتيبه
 وارصف اى ارتب وهو في الاصل عقد الحجارة بعضها ببعض الاحكام بنيان
 وهو ما ركب وشرك كالماء وطور صينا اى محكما ابتقا وهو ايضا بمعنى عجبا انتظامه
 خاليا اى سالما عن الروايات الضعيفة حاويا اى من باب القيود المذكورة
 في الشروح والفتاوى لاطلاقات المتن والاشارات الى ما وقع في المتن
 من المسامحات والمسايلات الشريفة اللطيفة من قبيل اللف والشر محتويات
 على مسابيل هلمات خلعت عنها المتن المشهورة ومنطوية على احكام قضيا سلمت
 اى وقايح لم تكن تلك الاحكام فيها اى المتن المشهورة مسطورة معجبا نظمة
 الفصيح الاجيب الماهر في علم العربية ومونقا فحواه الفقيه الاديب اى العاقل ولا
 يخفى لطف توصيف الفصيح بالاديب والفقيه بالاديب فلما احسن الله تعالى
 الى باماطة اى ازالته ما منى من السقام واليسنى من خراين رافته حلة السلامة
 شرعت فيما اردت وبدا فيما قصدت وراعت ما ذكرت من اتصاف المتن
 بالصفات المذكورة بقدر الامكان مستوعبا في ذلك بالملك المنان وعزمت ان
 اسميه بغير الاحكام بعد ان يسر الله تعالى الاختتام مبتدئا اليه تعالى ان يجعله
 خالصا لوجهه الكريم وان يوفقني لاختتامه انه هو البر الرحيم الحمد لله الذي
 وفقني لاختتامه وصرفني عن العوائق عن اتمامه مع ابتلاي بكثرة المشاغل المشاغل
 وتغاقم الموانع على والشواغل والمسؤول من لطفه تعالى ان يوفقني لاختتام هذا الشرح

ايضا

ايضا فانه ان تيسر لي لم يكن الا من اثار تخليصه اياي من تلك الموانع محضتا واليه
 اتضرع ان يقبل بفضل دعوتي ويطنى بسجالي لال لطفه لوعتي انه على ما يشاء قد ير
 وبالا جابة رجاء المؤمن جدير **كتاب الطهارة** الكتاب لغة اما مصدر
 بمعنى الجمع يسمى به المفعول للبا لغة او فعال بني للمفعول كالباي وعلى التقديرين
 يكون بمعنى المجموع واصطلاحا مسابيل اعتبرت مستقلة شملت انواعا واولا والطهارة
 مصدر طهر الشيء بفتح الميم وضمها والاول افسح وهي لغة النظافة وخلافه الاثس
 وشرعا النظافة المخصوصة المتنوعة الموضوعة وغسل وتيمم وغسل البدن والشرب
 ونحوه وانما وحدها لانها في الاصل مصدر تتناول القليل والكثير ومن جملة ما قصد
 النصيح به **فرض الوضوء** الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين
 والرجلين ومسح راس الواسي والغرض لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل
 قطعي وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر وكفر جاحده وقديقال لما يفوت
 الجواز بفوته كالوتر يفوت بفوته جواز صلوة الغير للمتكبر له والاول يسمى فرضا
 اعتقاديا والثاني فرضا عمليا والمراد ههنا المعنى الاول لشبوت بالتواتر فان قيل لانه
 الموضوع مدنيته بالاتفاق والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء واجبي
 نزولنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه توضى
 ومسح على خفيه فقيل له اتدعل هذا قال فاعني ان اسمح وقد رايته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما اسلمت الا بعد
 نزول المائدة ولما قال في جميع البيان ويكيان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا
 احداث امتنع من الاعمال كلها حتى انه لا يؤد جواب السؤال حتى ينظر للصلوة الى ان
 نزلت هذه الآية فجوز ان يثبت الوضوء بالوحي الغير المتلو او الاخذ من الشرايع
 السابقة كما يدل عليه ما روي عنه عليه الصلوة والسلام حين توضح ثلثا ثلثا قال هذا
 وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة
 نزول الآية قلنا لعلها تقر بامر الوضوء وتبينه فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا
 للصلوة احتمل ان لا يتم الا به بشانه ونسائه لوان في مراعات شرائطه واركانه بطول
 العهد عن زمن الوحي والتعاضل الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر

هذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه توضى ومسح على خفيه
 فقيل له اتدعل هذا قال فاعني ان اسمح
 وقد رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة
 قال ما اسلمت الا بعد نزول المائدة

This detail shows a section of a manuscript with a dense, diagonal arrangement of Arabic script. The text is written in a cursive style, and several words are underlined in red ink, possibly indicating a list or index. The script is written on aged, slightly discolored paper.

فقام مقامه واليدين عطف على الوجه فرأى وكيفيته على ما في الكافي وغيره ان
ياخذ الاثني عشر على يمينه ثلاثا ثم ياخذ بيمينه ويصّب على اليسرى كذلك
وكذا اذا كان الاثني عشر او معه صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضبوطة في
الاناء ويصّب على كفه اليمين ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمين
في الاناء ويغسل اليسرى ووجهه ما ذكره في شرح تاج الشريعة ان يغسل البلية في
في الوضوء من احدى اليدين والرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان
اعفاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا ما حقيقة فظاهر وما عرف فلا يغسل
مرة واحدة وعضو واحد كما نظر الى الدخول تحت خطاب واحد فتعارض
الاختلاف الحقيقي مع الاتحاد الحكمي فتخرج الاختلاف بالعرف ولا كذلك الغسل فان
جميع الاعضاء تحت حكم وعرفا فتخرج الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد ما قيل لاجابة
الى الصب على كل واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالمياه التي صبّت على
الكف اليمين كما هو العادة فان فيه ترجح العادة العوام على عرف الشرع فليست ملزمة
لما بالمر فتيوه هو ملئني عظم العصب والذراع والرجلين مرة بالكفين وهو العظم
الحقيقي المتصل بعظم الساقين طرفي القدم لا ما روى هشام عن محمد انه الميفصل الذي في
وسط القدم عند مفصل الشراك لانه في كل رجل واحد كما روى في اليد وقد ثبت في الكتب
الاية فتعين ان المراد ما ذكرنا والام يظهر للعدول الى التثنية فايده فان قيل متاملة
الجمع بالجمع في الاية تقتضي كون الواجب على كل واحد غسل يد ورجل قلنا يجوز ان ثبت
غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول صلى الله عليه وسلم المنقول عنه بالتواتر والاجماع
لانه ثابت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده فان قيل قرأ الجمع ارجلكم
متواترة ايضا فتقتضي الجمع بين القراءتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال بعضهم
او حمل النص على حالة التحفي والجرح على حالة التخفيف كما قال بعضهم قلنا قرأ الجرح ظاهر
متروك للاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله مغيا بالكفين وقد دلت الاحاديث المشهورة
على وجوب الغسل والوعيد على التردد كان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واو في تحصيل
الطهارة المقصودة بالوضوء واقرب الى الاحتياط لما في الغسل من المسح فتعين الرجوع
اليه فيكون الجرح الجوار كافي عند ابي يوم محبطين جرحه حارب ونظيره كثير في القرآن

قوله استمعوا
عذار الله
الدابة جامة
في كل واسط
عذار الله
الحية في كل
في كل اسفار
تمرحه والبرية
هنا اما سالية
قوله لا يسقط
عزير الله
فيكون آية لا
لا يوصو عذار
الدابة بذلك
فلما

فصل

والشعر وهو في المعنى معطوف على المفصول وفايدة صورة الجر التنبيه على ان ينبغي ان
 يقتصد اي يتوسط في صب الماء عليها ويغسل غسلا خفيفا شبيها بالمسح لا يقال الجرجر
 لم يجمع الالتباس وهمنا ملتصق لاننا نقول ضرب الغاية بقوله الى العجين رفع الالتباس
 كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا المقام والدرن اي الوسخ الحاصل في اعضاء الوضوء
 والونيم وهو ما يحصل من الذباب والبرغوث والجنباي لونه اذ جرمه كالطين لا
 يمنع الطهارة كطعام بين الاسنان وضو كانت او غسلا لانها لا تمنع نفوذ الماء وانما
 في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والحكم الفيتق يمنع
 او يحرك الماء الى موضع الحلقة ومسح عطف على غسل راس مرة في رواية الطحاوي
 والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله او قدر ثلاث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي حنيفة
 رحمه الله ماء جديد او باق بعد غسل عضو لا مسح الا ان يقطر الماء لا حوطة عطف
 على باق اي لا ماء اخذ من عضو سوا كان ذلك العضو مغسولا او مسحوا ولا يعاد المسح
 يحلق الواس كما لا يعاد الغسل يحلق الحاحب وقص الشارب وقلم الظفر وسنته وهي
 مع تفاوت انواعها ما يؤجر على فعله ولا يتركه والمستحب يؤجر على فعله ولا يتركه
 البدن بالنية اي قصد القلب بالوضوء ورفع الحدث او امتثال الامر في ابتداء الوضوء
 والبدن بالتسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام لخير
 كونه سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة لان السنة مختار القدوري
 والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستنجاء من مقدمات الوضوء وبعده لانه حال
 مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان
 يجمع بينهما لكن لا حال الاكتشاف والبدن بغسل اليدين الى الرسغين سواء استيقظ
 من النوم او لا وهو ينوب عن الفرض فلا يلزم اعادته اذ غسل اليدين الى المرافق
 وسنته ايضا السواك وهو معنى الشجرة التي يستاك بها وهو معنى المصدر وهو المراد بها
 فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بيمينه لان المنقول المتواتر كيف شاء يبدل من
 الاسنان العليا والسفلى من الجانب الايمن او الايسر طول او عرضا او بها وعن الفرو
 يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف وسنته ايضا غسل الفم اي يصل الى جميعه والاذن
 اي يصل الى المارن بيمينه جديدا خلافا للشافعي رضي الله عنه والمبالغة فيها وهي في

والشعر وهو في المعنى معطوف على المفصول وفايدة صورة الجر التنبيه على ان ينبغي ان يقتصد اي يتوسط في صب الماء عليها ويغسل غسلا خفيفا شبيها بالمسح لا يقال الجرجر لم يجمع الالتباس وهمنا ملتصق لاننا نقول ضرب الغاية بقوله الى العجين رفع الالتباس كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا المقام والدرن اي الوسخ الحاصل في اعضاء الوضوء والونيم وهو ما يحصل من الذباب والبرغوث والجنباي لونه اذ جرمه كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الاسنان وضو كانت او غسلا لانها لا تمنع نفوذ الماء وانما في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه والحكم الفيتق يمنع او يحرك الماء الى موضع الحلقة ومسح عطف على غسل راس مرة في رواية الطحاوي والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله او قدر ثلاث اصابع اليد في رواية هشام عن ابي حنيفة رحمه الله ماء جديد او باق بعد غسل عضو لا مسح الا ان يقطر الماء لا حوطة عطف على باق اي لا ماء اخذ من عضو سوا كان ذلك العضو مغسولا او مسحوا ولا يعاد المسح يحلق الواس كما لا يعاد الغسل يحلق الحاحب وقص الشارب وقلم الظفر وسنته وهي مع تفاوت انواعها ما يؤجر على فعله ولا يتركه والمستحب يؤجر على فعله ولا يتركه البدن بالنية اي قصد القلب بالوضوء ورفع الحدث او امتثال الامر في ابتداء الوضوء والبدن بالتسمية بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام لخير كونه سنة وان قال في الهداية والاصح انها مستحبة لان السنة مختار القدوري والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستنجاء من مقدمات الوضوء وبعده لانه حال مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان يجمع بينهما لكن لا حال الاكتشاف والبدن بغسل اليدين الى الرسغين سواء استيقظ من النوم او لا وهو ينوب عن الفرض فلا يلزم اعادته اذ غسل اليدين الى المرافق وسنته ايضا السواك وهو معنى الشجرة التي يستاك بها وهو معنى المصدر وهو المراد بها فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بيمينه لان المنقول المتواتر كيف شاء يبدل من الاسنان العليا والسفلى من الجانب الايمن او الايسر طول او عرضا او بها وعن الفرو يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف وسنته ايضا غسل الفم اي يصل الى جميعه والاذن اي يصل الى المارن بيمينه جديدا خلافا للشافعي رضي الله عنه والمبالغة فيها وهي في



الاول ان يصل الماء الى راس حلقة وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصابع لان
 فيها احتمال انتفاضة وسنة ايضا تحليل الحجة وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال حجومه
 الحجة من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد
 التثليث وكيفيته في اليدين ان يشبك يدهما وفي الرجلين ان يخلل يدهما اليسرى
 فيبدا من خنصر رجل اليمنى ويختم بخنصر رجل اليسرى من الاسفل وسنته ايضا
 تثليث الفسل لافضله الوضوء المفصولات ومسح كل الراس مرة وكيفيته ان يضع يده
 واصابعه على مقدم راسه ويمدها الى فاهه على وجه يستوعب جميع الراس ثم مسح اذنيه
 باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب بماء واحد لا يكون الا بهذا الطريق
 وما قاله بعضهم من انه يجافي كيفيته تحزيع الاستعمال لا يفيد اذ لا بد من الوضع والمدة
 فان كان مستعملا بالوضع الاول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخير كذا قال النووي
 اقول وايضا اتفقوا على ان الماء ادم في العضو لم يكن مستعملا ومسح الاذنين
 داخلها بسببتيه وخارجها بيمينه بيمينه اي الراس والتربت المنصوص عليه في
 اية الوضوء والولاء بكسر الواو وهو غسل الاعضاء على التعاقب بحيث لا ينجس العضو
 الاول في اعتدال الهواء مستحبة التيامن اي الشروع من جانب اليمنى ومسح الرقبة
 لا الحلقوم فان مسح يدعة كذا في الظهيرية ومن ادابه انما قال هكذا لان له ابا
 اخرى ذكرت في المطولات استقبال القبلة عند الوضوء ذلك لافضله وادخال خنصره
 صاخ اذنيه وتقديمه على الوقت لغو المعذور فان وضوء المعذور قبل الوقت ينتقض
 عند فرجه الله بخول الخاطلة ان يحترق عنه وتحركه كخاتمه الواسع عدم
 الاستعانة بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع احتراز عن
 الماء المستعمل والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كما
 والدعاء بالماثورات من الادعية عنده اي عند غسل كل عضو ان يقول عند المضمضة
 اللهم اعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق
 اللهم ارحمني راحة الجنة وارزقني من نعمها وعند غسل وجهه اللهم بيض وجهي يوم
 تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وياكسني
 حسابا يسيرا وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطني كتابي شمالي ولا يظهري

قوله تحليل الحجة قيده في السراج بان يكون تحت طريقي الاصابع وذلك الحجة شربلاي

قوله وفي الرجلين ان يخلل اليه قال المال كذا ورد ومثله في ان يخلل يدهما اليسرى فيبدا من خنصر رجل اليمنى ويختم بخنصر رجل اليسرى من الاسفل وسنته ايضا

قوله والاذن يمين بيمينه اي الراس قلت لا يتقيد بذلك قال في الراس ومسح الاذنين ولو بيمينه اي الراس شربلاي

قوله من الذي مر هو البدن بالتسمية قبل الاستنجاء وهو غسل كل عضو قبل غسل كل عضو ان يقال مراده بقوله كما مر في التسمية الواردة على عضو فاعمل

ایضاً

قوله فوجي اي فوجي ما ينجي
من السيلين عن الخرج
بالسيلان

لكن لم يسئل فانه غير ناقض لانه ليس بنجس لكونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر اجتزاز
عما اذا وصل البول الى قصبته المذكور ولم يظهر وعما اذا كان في عينه قرحة وصل بها الى
جانب اخر من عينه وعما اذا اسال الدم الى ما فوق مارك الانف بخلاف ما اذا اسال
الى المارن لان الاستثنا في الجنابة فرض وخرج ربح او دودة او حصاة من اللب
ذكر الرشح لانه خارج منه وليس بنجس مع انه ناقض لجاورة الجناسة وذكر الاخيرتين
لان ما بهما من النجس وان قل حدث في السبيلين لا يخرج ربح من القبل والذكر
لان لا ينبعث عن محل الجناسة ولا يخرج دودة من الجرح لان ما عليهما من النجس
قليل وهو ليس بحدث في غير السبيلين كذا لا ينقض كح سقوط منه اي الجرح وملاء الفم
عطف على خروج وهو ان يضبط بتكلف حتى انه لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنع من
الكلام في شيء مرة اي صفرا او ملق وهو لغة دم منعقد لكنه ههنا سوداء ولذا اعتبر
فيه ملاء الفم او في طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اي
خروج النجس من غير السبيلين يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم النظهير وملاء
الفم في القيء ثم قال وملاء الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه الا بتكلف لانه يخرج
ظاهرا فاعتبر خارجا واعتبر على قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر
الغالب كالتحقق انما يكون فيما لا يضبط فيه الاصل كالسفر القاي مقام المشقة او فيما
لا يطلع عليه كالايلاج القاي مقام الانزال واما في المنضبط الظاهر فلا كما في مجشنا فان
خروج القيء من الفم لا يتعد الاطلاع عليه فكيف اقيم ملاء الفم مقامه كيف وفي الصورة
التي يكون القيء ملاء الفم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن فمن اين
حكم بالانتقاض وفي الصورة التي يكون القيء اقل من ملاء الفم ولكن خرج من الفم الخروج
متيقن فالقول بعدم الانتقاض نقض للعللة اقول مبناه على جعل ضمير لانه راجع الى
القيء وليس كذلك بل هو راجع الى النجس وقوله لانه الخ دليل لقوله وملاء الفم في
القيء فلمعنى ان خروج النجس يتحقق بملاء الفم في القيء لان النجس حينئذ يخرج ظاهرا
لان هذا القيء ليس الا من قعر المعدة فالظاهر انه مستصحب للنجس بخلاف القليل
لانه من اعلى المعدة يستصحب هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شراحه لم
يتعرضوا للحل مع انه واجب المحل كذا اي كما ينقض ملاء الفم في شيء ما ذكره نقض دم في

فيها اقل من

تو له یوازې
مخارت
تو له یوازې

متفرقا
مصح

تفتق

لیے فہرست

فعله نقطان في صلوة قال في مواضع
فعله في ركعتي الاسلام في اصله ان
الدراسة ان يكون حد ثلث الكتاب
فرقته الثاني في المحيط وقع في بعض
صلاته بها في المحيط في الصلوة لا تنقض وقال
فرقته الثاني في الصلوة قال ابو حنيفة رحمه
الله عند ابن اوس قال ابو حنيفة رحمه
الله لا تنقض صلاته ولا يفسد وضوءه
وهذا افتى الفقيه عبد الواحد
وقال ابو محمد الكوفي تنقض وضوءه
ايضا وفي اخذ عامة المتأخرين
احثا انتهى غري

از علم اقامه
و هو
نام و هو
و هو

فرا الغسل

المس باليد في الكتب الشرعية الا للتفسير فذكر في مجمع الفياوي وغيره ولا يمسردها فيه
سورة قالوا المدا بها الآية الا بصرة وان جاز قرأته فرفق في الحديث بين القراءة والمس
لان الحديث حل البدن والتم حتى يجب غسل اليد والتم واستويا في الجنب والحائض لان
الجنابة والحض خلاف في الغم والبدن حتى يجب غسلها ولا ترد العين لان الجنب حل نظره الى
المصحف بقراءة كذا في الكافي وكذا في المحدث مسجد من المساجد وطاعة بالعبادة
كذا في التاتار خانية وانما لم يحرر لان حرمة من احكام الحديث الاكبر كالجنب والجنابة
فرض الغسل المراد به ههنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعلمي وهو ما يفوت الجواز بفوته
غسل الغم والانف وسائر البدن حتى داخل القلفة في الاصح وغسل السرة والشارب
والحاجب وجميع اللحية اي يجب ايضا الى اثنائه اللحية كما يجب الماصولها اذا خرج فيه
كذا في المحيط والفرج الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان قوله تعالى فاطهر واصبغة
مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه كالاشياء المذكورة
لا غسل ما فيه حرج كالعين وثقب انهم لانه خرج بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من
حرج وفي المحيط ان كان لا يصل الماء الى ثقب القرط لا يتكلف لا يتكلف وكذا اذا انغم بعد
نزع القرط وصار بحيث لا يدخل القرط فيه الا يتكلف لا يتكلف ايضا اذا اكل العين في اللحم
تقتضي ضمير او لها فيه اشارة الى انها لو كانت متقوضة يجب غسلها وكفى بل اصلها دفعا
للحرج لا تقتضي ضمير حيث يجب احتياط كذا في الكافي وسنة اي الغسل البداء
ما ذكر في الوضوء من النية والتسمية وغسل اليدين وغسل فرج حيث بدنه ان كان
فيه جث والتوضي اي استعمال الماء في المجمع اي في جميع اعضاء الوضوء الاربعة وهذا
التقيد برأى من ما قيل اي يغسل جميع اعضاء الوضوء الاربعة لان جميع اعضاءه ليست
مغسولة بل بعضها مغسولة من مسح وفي لفظ التوضي اشارة الى انه مسح برأسه
كافي الوضوء للصلاة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاه مستنقع اي يجمع ماء حتى لو كان
على سطح يغسلهما ثم تليث صلب حتى لو لم يصب لم يكن مسنونا وان زال الحدث مستوعبا
جميع البدن حال كونه باديا في الغسل عنك باليمين ثم اليسر ثم راسه في الاصح احتراز
عما قال في معراج الدراية وقيل ببدء باليمين ثلاثا ثم باليسر وقيل ببدء بالراس
ثم ببقية بدنه وبعده اي بعد الصب المستوعب يغسل رجليه فكيف لا للوضوء وتنظيف
لها عن الماء المستعمل لم يقل ثم غسل رجليه بالجر لانه يكون في سياق قوله باديا وليس

معنى وسنة ايضا ذلك لان السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك وصح نقله من
عضو الى اخره اي الغسل اذا تقاطرت البلة دون الوضوء كما بينا سابقا وفرض
اي الغسل عند خروج مني ولو في نوم منفصل عن موضعه بشهوة قديمها لانه اذا خرج
محمل شئ ثقيل ونحوه لم يفرض خلافا للشافعي وان لم يخرج الى ظاهر اليدين بها اي
بشهوة ولم يذكر الدفق لانه ليس بشرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفرض عند
ابن ابي ابي ابراهيم احتراز عن الجنب في المحيط لو قالت امرأة معي جني يا بني
فأجذب نفسي ما أجذب انا معني زوجي لا غسل عليها لانه عدم نسبه وهو لا يملك
او الاحتلام حشفة او قد رها من مقطوعها متعلق بقدرها في احد متعلق باليد
سبيل اي احتراز عن سائر الحيوانات فان ادخلها في احد سبيل اليها يجب
لا يوجب غسل القلفة الرجعية حتى احتراز عن ادخالها في احد سبيل ميت فانه
ايضا لا يوجب غسلها على مكلفها متعلق بفرض المقدرة في الايلاج وان لم ينزل منيا
لان الغالب في مثله الانزال فيجب احتياطاً وعند روية مستيقظ منيا او مذابسكون
الذال المعجزة ما رقيق ايضاً يخرج عند ملاعبة الرجل أهله وان لم يتذكر حالاً ان الظاهر
في روية هو اصابه في فرض ان تذكر اي الحكم وتذكر اللذة والانزال ولم يربط
لانه تفكر في النوم كما في اليقظة بلا انزال في الذخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد
على فخذه او فرشه بللا ان تذكر احتلاماً وتيقن انه مني او مذي وشك انه مني
او مذي فعليه الغسل وان تيقن انه ودي فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاماً وتيقن
انه ودي فلا غسل عليه وان تيقن انه مني فعليه الغسل وان شك انه مني او ودي فكذلك
عندهما وقال ابو يوسف لا يجب عليه الغسل حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة
فلا يجب الا يتيقن وهو القياس وهما اخذ ابا لا احتياط لان النائم غافل والمذي قد
يرقب بالهواء فيصير مثل المذي فيجب عليه احتياط كذا المرأة في الاصح قوله في الاصح
احتراز عما قيل لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها الا شئ وجدت لذة الانزال فعليه الغسل
لان ما ينزل من صدرها الى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل
كذا قاله الزيلعي ولجها اي الحشفة ملفوفة بخوقة وجب الغسل ان وجد لذة المرأة
وفرض عند انقطاع جوف ونفاس لا عند خروج مذي وودي يسكون الدال المهمة
ماء غليظ يعقب البول وخففة عطف على خروج مذي ولا عند ادخال اصبع

رضي الله تعالى عنه

وغوى في الدين ووطى بهيم بلا انزال لقلة الرغبة كما راق عذراً ولم ينزل عذراً
يعني رجل له امرأة عذرة فأتاها ولم ينزل عذراً لها اغتسل عليها ما لم ينزل لان
العذرة تمنع من النكاح الحائض كذا في المتن وجب الغسل لليت اي وجب
على الحي ان يغتسل الميت وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل
والا اثم الكل وعلى من اسلم جنبا او حائضا وقيل هما مندوبان او بلغ لا يسن
بل لا ينزل في الاصح قيد للمجموع وقيل لا يجب في البلوغ لان الواجب بعد البلوغ
والبلوغ بعد الانزال فلو وجب به لمع تقدم الحكم على السبب قلنا الانزال
دليل تكامل القوى فيكون نظرا للوجوب لا متبنا يلزم في ذلك اولدت ولم تنزل فانها
لو كانت كان فرضا لا واجبا كذا في الظهيرية وسن لصلاة الجمعة هو الصحيح لا
ما قبل يوم الجمعة ولعيد وحرمان وعرفة اعاد للمسلمين كونه سنة لصلاة
العيد ونسب لمن اسلم طاهرا او بلغ بسن سيجي في كتاب المجران الفتوى على
ان سن البلوغ في الصغير والصغيرة خمس عشرة سنة لو افاق عن جنبة ولكنه ومزلة
وكسوف واستسقاء واختلف في وجوب ثمن ما غسلها على زوجها غيبة كانت
او فقرة وحرمة على الجنب دخول المسجد ولو للعبور خلافا للشافعي لقوله عليه
السلام فاني لا اجل المسجد لحائض ولا جنب الا لفرضه فيكون باب بيته الى المسجد
وحرمة عليه الطواف بالكعبة لانه في المسجد واجتنب الى ذكره بعد قوله وحرمة على الجنب
دخول المسجد لثلاثتهم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز
يجوز الطواف اول كذا في الكافي ولان المسجد الحرام امر عارض الا يرى انه لم يكن
في زمن ابراهيم عليه السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها الطواف كذا
في المستصفى ويؤيده ما ذكر في غاية الامام السروجي ولهذا وجب عليها الجواز لدخول
النقص في الطواف ولدخولها المسجد وقراءة القرآن اختلف في قدره فيقول الآية
وقيل ما دونها ايضا بقصده واما قرأته بقصد الذكر والشأن نحو بسم الله الرحمن
الرحيم والمجد لله رب العالمين وتعليمه القرآن حرفا فلا باس به اتفاقا كذا
في المحيط ومس ما هو اي القرآن فيه كاللوح والاوراق وحمله اي حمل ما هو فيه ولا باس
في قراءة الادعية ومسها وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب
بعد المضمضة وغسل يديه ولا في النوم ومعاودة اهله قبل الاغتسال الا اذا

او مقارنته

او مقارنته

او مقارنته

او مقارنته

او مقارنته

او مقارنته

احتمل

رحمة الله تعالى على من

احتمل لم يات اهله قبل الاغتسال كذا في المتن ويكره له اي الجنب كتابة اي القرآن
في الايضاح لا باس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت الصيغة او اللوح او الورقة
عند اي يوسف لانه ليس بحامل والكعبة وجدت حرفا واو انه ليس بقرآن وقال
محمد احب ان لا يكتب للكعبة الحروف تجري مجرى القراءة ويكره له قرات التوراة والزبور
والانجيل لقراءة القنوت لانه كساير الادعية ولا يكره مس القرآن بالكم كما سبق ودفع
المصنف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء حرجهم وفي تأخيرهم او البلوغ تقليل لحفظ
القرآن فرخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والغسل شرع في بيان ما يحصل
به فقال ويجوز ان اي الوضوء والغسل على اليد والرجل والوجه والبرص والمطر والثلج الذي
وما قصد شمس اي شمس بالشمس وقيل بكرة قاله الشافعي وابو الحسن التميمي
وفي قوله قصد اشارته الى انه لو لم يقصد لم يكره اتفاقا ويجوز ان يما ينعقد به المالح كذا
في عيون المذهب لا بما المالح اي حاصل بذوان المالح كذا في الخلاصة لعل الفرق بينهما ان
الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وان مات اي بجوارحه
ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيه اي في واحد من تلك المياه غير رمي اي مالا
دم لم سايلا كالزبور والعقرب والبق والذباب ونحوها وما في المولد كالسمل
والسرطان والصفدع ونحوها والصفدع البحر والبري سواء وقيل البري يفسد
او خارجة عطف على فيه اي كان مات خارجة فالتقي فيه يعني لا فرق في الصحيح بين ان
يموت في الماء او خارجة فالتقي فيه اما في المعاش وسمى المولد عطف على ما في المولد كاليط
والا ورفان موته في الماء يفسد كذا اي كالمائسائر المايعات في حكم المذكور او عطف
على مات او صفة اي اوصاف واحد من تلك المياه وهي اللون والطعم والرائحة مكث
او طاهر جامد احتراز عن المايعة وسياقي بيانه وقعت عبارة كثير من المشايخ هكذا
او غير احد او صفة طاهر فتوهم بعض شراح الهداية ان لفظ الاحد احتراز عما هو
حتى قال اذا غير الوصفين لم يجز الوضوء ليس كذا لما قال في السابيع لو نفع الحصى
او الباقلا فتغير لونه وطعمه وريحه يموت به الوضوء وقال في النهاية الحقول عن الاساندة
جواز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الجياض فتتغير ماؤها من حيث
اللون والطعم والرائحة ثم انهم يتوضؤون منها من غير تكبير واشار في شرح الطحاوي
اليه ولكن شرطه ان يكون باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار به نجسا

رحمة الله تعالى عليها

او مقارنته

فلا يجوز كما سياتي و مراد المشايخ تلك العبارة الاحتراز بالظاهر عن الخمس حتى اذا
غير احد او صافه كان نجسا كما سياتي كاشنان وزعفران وفالكة وورقة الورد
الى ما نقل من النبايع والنهاية ان بقيت قيد الامثلة المذكورة وقولنا بخلاف
متعلق بقوله او غيرا وصافه ما غير احد هاهنا اي احد او صافه نجس فان المراد بالموط
في قوله صلى الله عليه وسلم لا يطهر ولا يجس شي الا ما غير لونه او طعمه او ريحه هو الخمس
لان الظاهر لا يجس طاهر او نجس عطف على ما يعقد واختلف في تفسيره الى ما لا يحل
فاختبره هنا بخلاف الهداية والكافي وهو ما يذهب بتبعية وقع فيه نجس لم يرد
اي لم يذكر كثره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان رأي لم يجز استعماله او ما في
حكمه اي الجاري وهو عشر في عشرة اي عشرة اذ ربع بدفع الكرايين بحسب الطول
والعرض واختلف في قدر العمق والصحيح ان يكون بحيث لا يجس ايا لا تنكشف
ارضها الغرف للتوضي وقيل لا اغتسال واذا لم يتنجس كله هل يتنجس موضع الوقوف
ان كانت موشية يتنجس والا فلا وعند مشايخ الفراق يتنجس فيها وقد يعتبر
ما هو بقدره بان يكون له طول وعمق لا عرض له لكن لو بسط صار عشر في عشرة
لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال ابو سليمان الجوهري لا يتوضأ به لان النجاسة
الى العرض وقال بنو نصر يتوضأ به لان اعتبار العرض وان اوجب التجسس لكن اعتبار
الطول لا يوجب فلا يتنجس هو اي كونه طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان كذا في غير
المذاهب وفي الظهيرية الحوض اذا كان اقل من عشرة في عشرة لكنه عميق فوقع
فيه النجاسة حتى تجسس ثم ان بسط صار عشر في عشرة وهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة
وهو عشر في عشرة فوقع النجاسة اقل من عشر في عشرة فهو طاهر كذا في التناثر
خاتمة الحوض المدور يعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا
وقع كان في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبني عن عبد الحميد كذا في الظهيرية
لا اي يجوز ان بما الرواية بالنقص على انها موصولة اعتصر من سحر واختلف في القاطن
الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط ان لا يتوضأ بما يسيل من الكرم
لكمال الامتزاج او اعتصر من تمر لان كلامه ليس بما مطلق اذ لا يتبادر اليه الدهن
عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمد زلال طبعه وهو السيلان والارواء والانبيا
بالطبخ كشراب الرياس مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة احسن مما قيل كالاتي

عشرا

فانه على

س

فانه على عموم مشكل والخجل مثال لما اعتصر من تمر والمرق مثال لما انزل طبعه بالطبخ
او بغلبة غيره عليه ولم يمثل له لان عبارات القوم فيه مختلفة ورواياتهم في الظاهر
متخالفة فلا بد من ضابطة يعرف بها حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال وهي
ان المطهر هو الماء المطلق فمن وال اطلاقه اما بكامل الامتزاج او بغلبة الممتزج والاول
اما بالطبخ بظاهر لا يقصد به التطبيق او ينشرب النبات بحيث لا يخرج الاصول
والثاني اما ان يكون الخجل طامدا او مياغا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغا
الماء الثاني اما ان لا يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او يخالفه
في جميعها او بعضها فالاول كاملا المستعمل على قول من قال بطهارة والمستخرج من
النبات بالنقطير فيعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير الثلاث او اللتين
لم يجر الوضوء به والاجاز وان خالف في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك
الوجه كاللبن مثلا يخالف في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالبا فيه لم يجر
الوضوء به والاجاز وكذا اما البطيخ ونحوه يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا
ينبغي ان يحمل جميع ما جاءهم على ما يليق به او بما استعمل اقربا او دفع حدث
الما يقصر مستعملا عند ابي حنيفة ولا يوجب بكل من القرية وازالة الحدث
فان اتوضأ المحدث وضوا غير منوي يصير مستعملا ولو توضأ غير المحدث وضوا
منوي يصير مستعملا ايضا وعند محمد بالثاني فقط وان كان الماء المستعمل
طاهرا في الصحيح احتراز اعمار وروى الحسن عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة غليظة
وعا قال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة وقد روي
محمد عن ابي حنيفة انه طاهر غير طهور وعليه الفتوى الالهاف وهو جلد غير
مدبوغ يطهر بالدباغ وهو ما يمنع التثنية والفساد وان كان تشميسا او تبرسا
الا الهاف الخنزير والادي قدم الخنزير لان المقام للالهانة اما الاول
فلما سقته عينه واما الثاني فلكرامة وما اي جلد يطهر به اي بالدباغ يطهر بالذكوة
لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة قال في الهداية والوقاية وما يطهر
جلده بالدباغ يطهر بالذكوة اقول فيه تسامح لان الظاهر ان ضمير يطهر الثاني
راجع الى ما هو فاسد لا تضافه استدراك قوله الاتي وكذا كذا يطهر لحمه وان
رجع الى جلده لزم التقليل فحق العبارة ما ذكرنا بخلاف لحمه في الصحيح كذا

رضي الله تعالى عنها

في الله تعالى
ما هو
الله تعالى
ما هو
الله تعالى
ما هو

في الكافي نقلا عن الاسرار وان كان في الهداية خلافة ذكر في الخلاصة عن ابي
يوسف ان الجنة تراد اذ لم يطهر جلدته بالدباغ شعر الميتة وعظمها وعصبها
وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه ودم السمك طاهر اما السبعة الاول
فلا ان الجيفة لا تخلها واما الاخير فلا انه ليس يدعى حقيقة بدليل انه يبيض اذ جف
كذا شعر الجنة من عند محمد للضرورة في استعماله فلا ينحسر الماء بوقوعه فيه وعند
ابي يوسف نجس نجس الماء والكلب نجس العين صرح به شمس الائمة في مبسوطه
قال في معراج الدراية الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد رحمه الله تعالى
في الكتاب وقيل الا ان بعض مشايخنا يقولون عينه ليس نجس ويستدلون
جلده بالدباغ وقال في التمهيد الكلب نجس العين عندها خلافا لابي حنيفة وقيل
جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث الكلب اذا دخل الماء خرج وانشف
فما فيه ثوب الانسان افسده ولو اصابه ماء مطر وباقي المسئلة بما لا يفسده
لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر
ونافحة المسك طاهرة الا ان تكون رطبة وغير مذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها
المذبوحة فهي طاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها بايسة فهي ايضا طاهرة والمسك
طاهر حلال كذا في الحاشية وزاد في قوله حلال ان لا يلزم من الطهارة الحلال كافي للترا
ابو يوسف يجوز للتداوي وقال محمد بن جعفر مطلقا فصل بين دون عشر في عشر
قيد به لانها لو كانت عشر في عشر لا نجس ما لم يتغير لون الماء او طعمه او ريحه
ذكره قاضي خان وغيره وهو مبتدأ خبره قوله الذي يخرج وقع فيها نجس وان لم
خرج حمام وعصفور وتقاطر من كبريت الابيض حتى لو كان اكبر منها لم ينجس وعبار
نجس ويخرج ابل او غنم يشير الى ان الثلاث كثيرا فقل عن الامام الثوري في
العقوان البار في الغلوات ليس لها رفس حاجزة والابل والغنم تبع حركتها فليقبل
الرياح فيها فلو افسده القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعلى هذا الفرق بين الرطب
واليابس والصحيح والمنكسر والبعير والخنزير والروث لشمول الضرورة والفرق ايضا
بين ابار المصرو والغلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة كما اذا وقع في جلد
قريشا التاندل على النور قال في المبسوط لا نجس اذا ارسلت من ساعته ولم يبق لها

رضي الله
تعالى عنه
و
رضي الله
تعالى عنه
و
رضي الله
تعالى عنه

فصل
في
رضي الله
تعالى عنه

في
رضي الله
تعالى عنه

لون

لون للضرورة لان من عاداتها انها تبع عند الحلب واستخرج فيها حيوان وموي قديبه
لماسياقي ان مالاد اذ انتخ او قفسخ في الماء والعصير نجس لم يذكر التفسخ الا حكمه
يعلم من الانتفاع بطريق الاولوية او مات نحو اذ ينجس الواقع في البئر فيخرج
كلها اي كل ما فيها فكان نزع كل ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية فيه اشارة الى انها
تطهر بمجرد النزع من غير توقف على غسل الاجزاء ونقل الاوجال وان تعذر نزع كل
فقد نزع ما فيها اي فيخرج قدر ما فيها من الماء فيفوض في نزع قدر ما فيها الى ذوي بصارة
اي يجلبين لها شعور ومعرفة في حال الماء فاي مقدار قال انه في البئر نزع ذلك
المقدار وهو الاصح الاشبه بالفق لكونها نفعها للشهادة الملزمة ولان الاصل
الرجوع الى اهل العلم عند الامتداد بما قال الله تعالى فاستلوا اهل الزكرا
كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها من ماء من ابي يوسف رحمه الله فيه وجهان
احدهما ان تحفر حفرة عمقها ودورها مثل موضع وضع الماء فيها فيحضر
الماء فيها فاذا امتلأت فقد نزع ماؤها والثاني ان يرسل قصبة في الماء ويجعل فيها
علامة لمبلغ الماء فيخرج عشر ذلك مثلا ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فان
انتقص العشر فهو مائة ولكن لا يستقيم الا اذا كان دور البئر من اول حده الماء
الى قعر البئر مقسوبا وقيل بنزع ما يتناول الى ثلثمائة وهو مروي عن محمد بن
افقي بما شاهد في بغداد لان ابارها كثيرة الما بمجاورة وجلة وان مات
بحاجة او دجاجة فاربعون ولو استلوا الى ستين الاربعون بطريق
والعشرون بطريق الاحتياط وان مات نجس فارة او عصفور فعشرون الى
الى ثلاثين هو ايضا كالمرو وما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين النارة والحكمة
كالنارة فيخرج عشرون الى ثلاثين وما بين الدجاجة والشاة كالدجاجة
فيخرج اربعون الى ستين كذا قال الزيلعي ولو وقع اكثر من فارة الى الالف
ينزع عشرون ولو خمس فاربعون الى التسع ولو عشر اجمع الماء ولو كانت
فارتان كهية الدجاجة فاربعون وفي السفورين ينزع كلها كذا في الظهير
وتجسس اي البئر من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت والا فمذبوب وليلة
ان لم تنقع في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضؤوا منها واما في حق
غيره فيجوز تنجسها في الحال لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا

في حال جمع
في حال جمع
في حال جمع

كانوا غسلوا الثياب بها لم يلزمهم الا غسلها هو الصحيح كذا قال الزبيدي
ما قال في معراج الدراية ان الصباغ كان ينبغي بعد اوان انتفخ او تفسخ فتد
اي تجبرها منذ ثلاثة ايام وليا لها ذكر ههنا التفسخ لان حكمه ههنا لا ينهم
من الانتفاخ لان التفسخ اكثر فساد المأمن الانتفاخ فكان ينبغي ان
يكون ما قد رآه من المدة مما قد رآه للانتفاخ فلو اقتصر في تقدير هذه المدة
على الانتفاخ لتوهم ان التفسخ يقتضي مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس
لتوهم ان الانتفاخ يقتضي اقل من هذه المدة فجمع بينهما بيان الحكم ودفع
للوهم فظهر ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع في الاول بين
الانتفاخ والتفسخ واقتصر في الثاني على الانتفاخ فكان الواجب العكس
وقالوا تجبرها منذ وجد حتى لا يلزمهم اعادة شيء من الصلوة بل غسل ما
اصابه ماؤها ولو اخرج الحيوان الواقع في البيز جيا حال كونه غير نجس العين
اي غير الخنزير والكلب عند من يقول بنجاسة عينه ولا به حيث لا يجسها
حتى اذا كان طاهرا كالشاة ونحوها او نجسا العين كالحمار والبغل والهره وغير
انواع السباع ولم يكن في بدنه نجاسة فخرج جيا لا يجسها اما الطاهر فظهر
واما النجس العين فلما قال في المحيط وان كان حيوانا لا يتوكل لحمه كسباع الوحش
والطيور اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجس وكذلك الحمار والبغل لا يصير الماء
مشكوكا فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا استعمالا وانما
تصير نجسة بالموت الا ان يدخل قوة اي قوة في اي الما فيكون حكمه اي الما حكم لعابه
فان كان لعابه طاهرا فالما طاهرا وان كان نجسا فالما نجس يخرج كله وان كان
مشكوكا فالما مشكوك يخرج كله وان كان مكرها فالما مكره فيستحب نزعه
وسور الذي طاهر النجس سواء كان جنبا او حائضا او نسا او صغيرا او كافرا
وسور كل ما كوى اللحم كذا اي طاهر النجس طاهر لان لعابه متولد من لحم طاهر
فيكون المخلوط به مثله وسور الخنزير والكلب وسباع البراءم والهره فورا كل
الفارة قيد لان سورها قبل اكلها وبعد اكلها ومضي ساعة او ساعتين ليس
بنجس بل مكره فيلزم لحمها وقيل لعنه نجاسة وهذا اشتراط للثبوت
والاول الى القرب من الحرمه وشرب الخمر فوشن بها نجس اما سور ثلاثة

فصل
في السور

الاول

الاول فلاختلاطه باللعاب النجس واما سور الاخيرين فلاختلاطه بنجس في الفم وسور
الدجاجة المخلاة اي الجائلة في غدرات الناس وسباع الطير وسواكن البيوت
كالحية والعقرب والفارة والورقة مكره اما الدجاجة المخلاة فلانها تختلط
النجاسات حتى لو كانت محبوسة بحيث لا يصل متقارها الى تحت قدميها لا يكره واما
سباع الطير فلا نهانا كل الميتات فاشبهت المخلاة حتى لو حبست وعلم صاحبها خلوه
منقارها عن النجاسة لا يكره واما سواكن البيوت فلان حرمة لحمها او حبس تحت
سورها لكنها سقطت لعلة الطواف فبقيت الكراهة وسور الحمار والبغل مشكوك
هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء من احكام الله تعالى مشكوكا فيه وقال
سور الحمار طاهر لو غسره فيه الثوب جازت فيه الصلوة ولا يتوضأ به حال الاختيار فاذا
لم يجد غيره فجمع بينه وبين التيمم والمشيح قالوا المراد بالشك التوقف لتعارض
الدلة او التردد في الصلوة فقل الشك طهارته وقيل في طهره وبينه وهو الصحيح
وعليه الفتوى كذا في الكافي والقنية في الهداية والبغل متولد من الحمار فاخذ حكمه وقال
الزبيدي هذا اذا كانت امه انا لان الام هي المعبرة في الحكم واما ان كانت فرسا فيه
اشكال لما ذكرنا ان العبرة للام الا ترى ان الذئب لو نزل على شاة فولدت ذئبا حل
الكله ويجزي في الاضحية فكان ينبغي ان يكون ما كوى عندها وطاهر عند ابي حنيفة
رضي الله عنه اعتبار اللام وفي غاية السرحى اذا نزل الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل
المشكوك فيه ما عند محمد فعلى هذا لا يصير سور مشكوكا وان كان مشكوكا يتوضأ
به ويتيمم ان عدم غيره من الما الطاهر المراد ان لا تخلو الصلوة الواحدة عنها ولا
الجمع في حالة واحدة حتى لو توضأ بسور فصلى ثم احدث وتيمم واعاد الصلوة خرج
رضي الله تعالى عن القرينة بينين كذا في الكفاية وشرح الزاهدي بخلاف هذا التمر حيث يتوضأ
به عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف بالتيمم فقط ومحمد يجمع بينهما والمراد به حلوقه
يسيل كالما اما اذا اشتد فصار مسكرا يتوضأ به اتفاقا قال قاضي بئر بالوعة جعلها
بئر ما ان جعلت اوسع واعرق مقدارا ما لا تنقل اليه النجاسة كان طاهرا وان خرج
اعرق ولم يجعل اوسع من الاول فنجوا منها نجس وقهرها طاهر بئر نجست فغار
الما ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع
عشرين دلو فخرج عشرة فلم يبق فيه ما ثم عاد لا يخرج منه شيء وينبغي ان يكون

تعالى
ادع الله تعالى
حمار

بين بين البالوعة وبين المأثم لا ينقل النجاسة الى بيتها وقد روي في الكتاب خمسة
 اربع اوسبعة وذلك غير لازم انما المقصود عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة
 الارض ورخاوتها مما يتبين احكام السور وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى البيان
 قال والعرق كالسور في الاحكام المذكورة لانها يتولدان من اصل واحد من الارض فاخذ
 احدهما حكم صاحبه لانهما يكون سور الجمار والبغل مشكوكا مع ان عرق الجمار طاهر
 لان حكم العرق يثبت بالحديث المخالف للقياس وهو ان النبي عليه السلام ركب الجمار
 مغزوبيا والجرجر الجازم والنقل ثقل النبوة وانما قلنا انه مخالف للقياس لان
 القياس يقتضي ان يكون عرقه نجسا لتولده من اللحم نجس فبقي الحكم في غيره على القياس
 القياس على اننا نقول ان صورته طاهرة ايضا على ما هو الصحيح من الرواية كذا في غاية فان
 قيل قد سبق ان بدن هذه الحيوانات طاهر فكيف يصح قوله لتولده من اللحم
 النجس قلنا معنى ما سبق كون طاهر البدن طاهرا حكما بمعنى ان ما يلاقيه من المايعة
 لا يكون نجسا لضرورة الاستعمال وهو لا ينافي كون باطنها نجسا لانها لا تستعمل
 بالنظر اليه والله اعلم **باب التيمم** هو لغة التقصير وشرعا استعمال
 الصعيد بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت خلافا للشافعي واكثر من فرض واحد **باب**
 معنى يصلي بهما شئ من الفرائض والنوافل وعند الشافعي يتيمم لكل فرض وصال من النقل
 ما شاع له متعلق بجواز وجوب وجايز ونفسا محض واعني الماء اي ما يمكن لطهارة
 حتى لو ان رجلا اتبعه من النوم محظا وكان له ما يكفي للوضوء للفعل يتيمم ولم يجب عليه
 رحمه الله تعالى الوضوء عندنا خلافا للشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء بان احدث
 بعد التيمم فيجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة اتفاقا واذا كان للحدث ما يكفي لغسل يمين
 اعضائه فهو ايضا على الخلاف لبعده اي لا متعلق به **باب** ما يلا وهو ثلث الفرسخ اربعة
 الاق خطوة او مرس لا تقدر مرة على الاستعمال وان استعمله اشتد مرضه ولا يشترط خوف
 الثلث خلافا للشافعي او يرد يرد الى الهلاك او المرض ولو في المصر خلافا لما اوردوا
 سبع بين وبين الماء والقائل النفس الى التيمم حرام فيحقق الحرج او عطش يحصل له ولداية
 او عدمه كالدلو والحبل او خوف فوات جواز الاستغفار بالوضوء جاز له لغسل الوضوء يعني
 اذا خاف غير الاول بالامنة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او وليا او اماما الحي
 فوات صلاة الجنابة ان اشتغل بالوضوء جاز له التيمم وبعبارة الاولى او من الوضوء

ايضا على ما هو الصحيح
 من الرواية

الصعيد

وروي الله
 تعالى عنه

كالا

كما لا يخفى في وقت صلاة عيد ولوبنا أي ولو كان التيمم للبناء يعني اذا شرع في صلاة
 العيد متوضعا ثم سبقه الحدث وخاف انه ان توضعا فاته الصلاة جاز له التيمم للبناء
 لا يجوز التيمم لقوت الوقتية والجمعة لان قوتها الى خلف وهو الظهر والقضائية الصلاة
 او سجدة التلاوة متعلق بقوله فالتيمم ان يتوضعا بعبادة مقصودة لا تصح الاظهار حتى
 لو تيمم عند فقد الماء لدخل المسجد او اذا ان اولا لاقامة لا يؤدي به الصلاة فظا اي اذا
 شرط فيه النية للتيمم كافر لا وضوء لان الكافر ليس باهل للنية والوضوء غير مشروع
 بها فلو توضا بلا نية ثم اسلم جازت صلاته به بضرهتين متعلق ايضا بجاز ان
 استوعبتا اي الضربتان والمراد اليدين المضروبتان على الارض وان لم يكن
 فيها تنقع وجره ويدية فقيه حتى لو بقي شئ قليل لا يجزى به والا اي وان لم يستوعبا
 فثالثة اي يلزمه ضربة ثالثة ليحصل الاستيعاب بالنقع او اليد المضروبة على
 الارض ان لم يكن وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة ثم اذا لم يدخل
 الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لتخللها
 من ان هذا يقتضي اشتراط النقع وقد قال المصنف بعد ولو لا تنقع فتدبر على
 طاهر متعلق بضرهتين من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والكل والنجس
 والذهب والفضة المختلطين بالتراب وحنطة وشعير عليها غبار ويخرج
 عنه الملح المائي لانه ليس من جنس الارض وهو لا ينطبع اي لا يلين احتكاك اليد
 والفضة والحديد ونحوها ولا يترمد اي لا يصير مائلا بالاحتراق كالشجر
 وذلك لان الصيعد اسم لوجه الارض باجماع اهل اللغة فلا يتناول
 ما ليس من جنسها او ينطبع او يترمد ولو كان ذلك الطاهر لا تنقع اي غبار
 وعليه عطف على قوله طاهر والضمير للنقع اي بضرهتين على النقع بلا عجز
 عن الصيعد كما اذا كثر داء الوهم حايطا او كالحنطة فاصاب وجهه
 وذراعيه غبارا فمسيح حتى اذا لم يمسح لم يجز ويجب عليه اي الماغلوقة وهي
 مقدار ثلث مائة ذراع الى اربع مائة وعن ابي يوسف انه اذا كان الما بحيث
 لو ذهب اليه وتوضا ذهبت القنافة وتغيث عن بصره كان بعدا جاز له
 التيمم واتخذ صاحب المخطط ان من قرأ اي الما والا فلا يجب عليه ويندب
 لراجية اي الى الصلاة اخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد

اي لم

بضرهتين

على

رحم الله تعالى نوح

الماء والوقت باق لا يعيدها وضعه اي المائي رحله او امر غيره به اي بوضعه فيه
 ونسي فليصل به اي بالتيم لم يعد الصلوة الا عند اي يوسف ولو وضعه غيره بلا
 علم فليصل قبل جاز التيم وفاتما وقيل هو ايضا مختلف فيه طلبه من رفيقه فان منه
 او اعطاه بالكثير من ثمن المثل او اعطاه به اي بثمان المثل وهو ليس عنده تيم
 والا اي وان لم يمنعه او اعطاه بثمان المثل وهو عنده فلا تيم وقيل اي
 قبل طلبه منه قبل جاز التيم اختاره في الهدية وقيل لا اختاره في الميسر طوي
 يحسن التيم على ارض نجست من زلال اشركها لانها لم تكن طيبة وان ظهرت بخلا
 الصلوة اذ الطهارة كافية وناقضه ناقض الوضوء لانه خلقة والقدره على
 ما كاف لظهوره لان الحدث السابق يظهره فتتبري طهره التراب لانه
 من اسباب النقص لانه ليس بمخرج نجس حقيقة ولا حكا فاذ اقدر على
 الماء لم يتوضا ثم عد به اعد التيم واذ اغتسل الجنب ولم يصل الماء طهره
 مثلا وفي الماء واحد حدثا يوجب الوضوء فتم لها ثم وجد من الماء ما يكفيها
 بطل تيمم في حق كل واحد منها وان لم يكف لاحدهما بقي في حقها وان كفي لاحدهما
 بعينه غسله ويبقى التيم في حق الآخر وان كفي لكل منهما متفرقا غسل المدة لان
 الجنابة اغلظ ففصل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بها كرفع العطش كان
 في حكم العدم وناقضه ايضا من ردت الناعس به اي بالتيم على المأخوذ لمؤمره النيا
 ينتقض تيمم بالنوم لا بالمرور على الماء المستيقظ كانتقاضه بمرور المستيقظ
 به على الماء الالوة فانها لا تنقض حتى اذ اتيمم المسلم ثم ارتد والعباد بالله تعالى
 ثم اسلم صلواته به جرح اكثره اي لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه مجروح في
 الحدث الا صغيرا واكثر جميع بدنه في الحدث الا كبير تيمم لان لاكثر حكم المثل
 والا اي وان لم يكن اكثره مجروحا غسل الاعضاء في الوضوء والغسل واجمع
 بينهما اي بين التيم والغسل لان فيه جمعا بين البدل والمبدل منه ولا نظير
 له في الشرع ولو كان بالكثر مواضع الوضوء جراحة يضرها الماء اكثر مواضع
 التيم جراحة يضرها التيم لا يصلح وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصل
 ويعيد كذا قال الزيلعي المانع من الوضوء لو كان من قبل العباد كالاسير بعتقه
 الكفار من الوضوء ومجوس في السجن ومن قيل له ان توضأت قتلتك جاز

رضي الله تعالى عنه

رحمه الله تعالى

التيم

التيم ويعيدها اي الصلوة اذ ازال المانع **باب المسح على الخفين جاز بالسنة**
 المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان توجه غسل الرجلين ويكون من لم يره
 مبتدعا لكن من رآه ولم يسح اخذ بالعرفه كان مثابا قال في الكافي فان قلت هذه
 رخصة استقامت في اصول الفقه فينبغي ان لا يثبت باثبات العزيمة اذ لا تبقى
 العزيمة مشروعة اذ كانت الرخصة للاستقامت كما في قصر الصلوة قلنا العزيمة
 لم تبقى مشروعة مادام متخففا والثواب باعتبار النزع والغسل واذ ائزع
 صارت مشروعة وقال الزيلعي هذا سهو فان الغسل مشروع وان لم ينزع فيه
 ولا جاز ذلك بطل مسحه اذ اخاض الماء ودخل الحنف حتى انفسل اكثر جله ولو لا
 ان الغسل مشروع لما بطل بغسل البعض من غير نزع الحنف وكذا الوضوء وغسل
 رجله من غير نزع الحنف اجزاه عن الغسل حتى لا يبطل بانتقضا المدة اقول القول
 بان هذا سهو لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز في النظر في نظر الشارع
 بحيث يترتب عليه الثواب لا ان يترتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه
 تنظيره بقصر الصلوة فان العامل بالعزيمة ثمة بان صلى او دعا وقعد على الركعتين
 ياتم مع ان فرضه ثم وتحقيق جوابه ان المترخص مادام مترخصا لا يجوز له العمل
 بالعزيمة فاذا زال الترخص جاز له ذلك فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الاقامة
 حتى اذا افتتحها بنية الاربع يجب قطعها والاقبال بالركعتين كما سيأتي في صلوة
 واذ افتتحها بنية الثنتين ونوى الاقامة في اثنا الصلوة تحولت الى الاربع فالتخفف
 مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف وغسل رجله من غير نزع خف اثم
 وان اجزاه عن الغسل وان نزع الحنف وزال الترخص صار الغسل مشروعا يثبت
 عليه والعجب ان هذا مع وضوحه لمن تدبر في كتب الاصول كيف خفي على محل من العلماء
 الفحول مرة اذ لم يسس في المسح التكرار لانه في الغسل المبالغة في التنظيف والمسح ليس
 له ولو كان المسح امرأة لان دليل جواز لم يفرق بينها وبين الرجل مع دخوله
 في عمومات الخطاب لا جبالا لان المسح ثبت على خلاف القياس في الوضوء فلا قياس
 عليه الجنابة ولان صيغة المبالغة اعني فاطهرا او جبت كمال النظير كما سبق
 وفي المسح نفوذ ذلك ثم قالوا الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصوير فان
 من اجنب بعد لبس الحنف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح لعدم الدليل لكن

بلغ

سهو

تدبر

قيل صورته ان يلبس خفيه على وضوءه يجنب في مدة المسح فانه ينزع خفيه ويغسل
 رجليه وكذا المسافر اذا اجنب في المدة وليس عنده ما فيتيه ثم احدث ووجد
 من اكله ما يلبس الوضوء لا يجوز له المسح بلبوسين على طهرت نام عند الحدث هذا
 احسن مما قيل اذا لبسها على طهرت نام عند الحدث لان المقصود ههنا الاشارة
 الى خلاف الشافعي فانه يقول لا بد من لبسها على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل
 رجليه فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونحن نقول يكفي كون الوضوء
 واللبس موجودين وقت الحدث باي طريق كان فظاهر ان تلك الوقت زمان
 بقاء اللبس لان زمان حدوثه والمفيد للبقاء الاستمرار وهو الاسم لان الفعل
 يفيد التجدد وانما قلنا احسن لجواز توجيه عبارة القوم بان يجعل على طهر
 تام حالاً من ضمير لبس وعند الحدث متعلقاً بتام والمعنى اذا لبسها كائناً
 على طهره وتام عند الحدث فيكون ما في العبارتين واحداً للمعنى متعلق بقوله
 جاز يوماً وليلة والمسافر ثلثة ايام وليا لهما لقوله عليه السلام يمسح المقيم يوماً
 وليلة والمسافر ثلثة ايام وليا لهما من حين الحدث لا حين اللبس ولا المسح
 لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث على ظاهر خفيه متعلق
 ايضا بقوله جاز الخف ما يسترا للكب او يكون الظاهر منه اقل من ثلاث اصابع
 الرجل اصغرها اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الخرق ولا باس بان يكون
 واسعاً بحيث يرى رجله من اعلى الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه
 وساقه لان المسح معدول عن سنن القياس فيراعى فيه جميع ما ورد به الشرع
 او جزمه وقية هما خفان يلبسان فوق الخف وقاية له الملبوسين على الخف قبل
 الحدث حتى لو لبسها عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليها وقال الشافعي لا يجوز
 من غير دليل ان البديل لا يكون له بدل بالراي ولنا ما روينا عن عمر رضي الله عنه انه
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الجرموقين ثم انه لبس بديل عن الخف
 وان كان تحت بل عن الرجل كانه ليس عليها الا الجرموق لان الوظيفة كانت بالرجل
 ولم يكن بالخف وظيفة ليصير من اعضاء الوضوء فيصير الجرموق بدلاً مانعاً من
 الحدث اليه بل يمنع السراية الى الرجل ولذا قلنا اذا احدث ومسح بالخف
 او لم يمسح فلبس الجرموق لا يمسح عليه لان حكم المسح استقر بالخف فصار من اعضاء الوضوء

اي ثلثة

من غير دليل

رضي الله تعالى عنه

حكما

حكما فلو مسح على الجرموق يكون بدلا عنه وان لا يجوز كذا قال مشايخنا اقول يعلم من جواب
 المسح على خف ليس فوقه خط من كبراس او جوخ او غيرها لا يجوز المسح عليه لان
 الجرموق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الخف مع جواز المسح عليه في حكم القدم فلا ان
 يكون الخف بدلا من الرجل ويجعل ما لا يجوز المسح عليه في حكم القدم اولى كل في اللطافة
 ويؤيده ان الامام الغزالي في الوجيز والرافعي في شرحه له مع التزامها بذلك خلاف
 الامام ابي حنيفة رحمه الله في المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان
 مشايخنا رحمهم الله اعمالم يصح جوابه فيما اشترط من كونهما كفترا كفترا قالوا في مسئلة الجرموق
 من كونه خفعا عن الرجل او جرموقا الخفين اي بحيث تستسكان على الساق لا يشد
 كان الامام لا يجوز عليها او لا ويجوز في صلحها ثم رجع الى قولها وبني او المتعلقين
 والمنع ما وضع الجلد على اسفله كالنعل فان يحكم مواظبة المشي عليه فيصير كالخف
 او الجملدين وهو ما وضع الجلد على اعلاه واسفله فيكون كالخف لا يجوز المسح على اعلاه
 وقلنسوة وبرقع بضم القاف وفتحها الخمار وقفا من ما يعمل للبدن لدفع البرد او
 منخل الصقرا وغالم يجز عليها لانه لدفع الحرج واخرج في نزعها لكن لم يثبت على خمارها
 ونقدت البلة الى بلها حتى ابتل قدر المربع جاز كذا في معراج الدراية وقرضه اي
 فرض المسح على الخفين قدر ثلاث اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح على اليد
 رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحدة
 ثلاث مرات بمياه جديد بقبان لحصول المقصود وبلا تجديد او لو اصاب موضع
 المسح ما يطر قدر ثلاث اصابع جاز كذا الوضوء في حشيش مبتل بالمطر او بالطل او اصاب
 الخف بل قدر الواجب وذكرنا ليد احتراز عن اصابع الرجل كما روينا الكرخي وسنة
 مدّها اي الاصابع حال كونها متفرجة من اصابع القدم الى الساق هذه العبار متقولة
 عن المشايخ يشهد به التنقيح فلا وجه لما قال صدر الشريعة ما زاد على مقدار ثلاث
 اصابع اغناه عما مستعمل فلا اعتبار له وذلك لان مد الاصابع الى الساق اذا كان
 سنة لم يحصل الا بالالم المطهر وقد اتفقوا على ان الماء المستعمل غير مطهر وايضا اتفقوا
 ان الماء مادام في العضو لم يكن مستعملا فكيف يصح ما ذكره خرق قدر ثلاثها اي ثلاث
 اصابع القدم الا اصابع عنقه اي المسح وهو خبر قوله خرق اعتبر اصابع القدم لانها
 الاصل في القدم حتى يجب الدية بنظيرها بلا كيف ولذا كثر حكم الكل لانها المتكشفة

تعالى

رضي الله تعالى عنه

ما

المسح

لا

واعتبر الاصغر للاحتياط هذا اذا كان خرق الخنق غير مقابل الاصابع وفي غير موضع
 العقب اما اذا كان مقابلا لها فالمعتبر ظهور ثلاث اصابع ما وقعت في مقابلة الخرق
 لان كل اصبع اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر الخرق والخرق
 فوق الكعب لا يمنع اذا عبرة للبرس وظهور الانامل لا يمنع في الاصبع بل المانع ظهور قدم
 ثلاث اصابع بكاملها وانما يمنع الخرق الكبير اذا كان متفرجا يترك ما تحته فان لم يترك
 تحته بصلابة الخنق لكنه اذا ادخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بدا حال المشي
 لاحال وضع القدم يمنع لانه يلبس الشيء ويجمع الخرق في خنق لا فيه يعني اذا كان
 في خنق واحد خرق كثيرة تحت الساق بحيث لو جمعت بيد ومنها القدر المذكور
 يمنع المسح لانه يمنع السفر ولو كان هذا القدر في خنق لم يمنع لانتفاء المانع عن
 السفر والخرق المفترق ما تدخل فيه مسئلة وما دونها كعدم بخلاف النجاسة المتفرقة
 حيث تجمع وان كانت في خنق او ثوب او يدنه او مكانه او في المجموع وتختلف
 الانكشاف اي انكشاف العورة بالنزق كانكشاف شيء من فرج المرأة وشيء
 ظهرها وشيء من بطنها وشيء من فخذها وشيء من ساقها حيث تجمع لمنع جواز الصلوة
 المعدور وسياتي تفسيره يمسح في الوقت لا بعده خلافا لفرق الا اذا انقطع
 عذرة وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا اللبس او بالعبس
 او في الحالين لم يمسح بعده وناقضه اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ونزع الخنق
 لسراية الحدث الى القدم حيث زال المانع فيجب نزع الاخر اذا لا يجمع الغسل والمسح
 في وظيفة واحدة ولو كان النزع بخروج اكثر القدم الى الساق لان موضع المسح
 فكانه قارق مكانه اظهر رجليه هو الصحيح لان لا اكثر حكم الكل كذا في الكافي والاحتياط
 خروج القليل متعدد لانه يحصل بلا قصد فيلزم الحج وقيل اكثر العقب وهو
 قول ابي يوسف او عن محمد انه ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث اصابع
 لم يبطل مسحه وعلم اكثر المشايخ وان كان القدم في موضع العقب يدخل ويخرج
 لم يبطل مسحه كذا في الكافي وناقضه ايضا معنى المدة لما روي ان لم يخف زهاب
 رجله يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر فيحان زهاب رجله من البرد
 لو نزع خفيه جان المسح كذا في الكافي ويعين المذهب وبعدهما اي بعد النزع والغسل
 غسل رجليه فقط لسراية الحدث السابق اليها دون باقي الاعضاء قيل ويكفر

رضي الله
 تعالى عنه
 رضي الله
 تعالى عنه

اعلم

الماء الكعب وقيل اصابت اكثر القدم قال في الفتاوى والثاني خائفة اذا مسح على
 الخفين ثم دخل الماء الخنق وابتل من رجله قدر ثلاث اصابع او اقل لا يبطل مسحه
 ولو ابتل جميع القدم وبلغ الكعب بطل المسح وقوي ذلك عن ابي حنيفة ويجب
 غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابي جعفر اذا
 اصاب الماء اكثر احدى رجلتيه انتقض مسحه ويكون بمنزلة الغسل وبه قال
 بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قال انتقض المسح
 على كل حال وقد اقتصر في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة المذكورة
 فكانهم اختاروا الرواية الاخيرة نزع جرمه عليه يمسح على خفيه لان المسح عليها
 ليس مسحا على الخفين لانفصالها عن الخفين بخلاف المسح على خفتيه كما بين
 لوزن واحد طاقه او قشر جلد ظاهر الخفين حيث لا يبعد المسح على ما تحته لان الجمع
 شيء واحد للاتصال فصار كخلق بعد المسح ولو نزع احدهما بطل مسحه في بعيد
 مسح الجرمين الاخر ومسح الخنق لان الانتقاض في الوظيفة الواحدة لا تجزى
 فاذا انتقض في احدهما انتقض في الاخرى وقيل ينزع الجرمين الاخرين
 نزع احدهما كنزعهما لعدم التجزى والاولى صح مقيم مسح مسافر قبل تمام يوم
 وليلة اتم مدة السفر اي تتحول الاولى للثانية بحيث يكون المجموع ثلاثة ايام
 ولياليها ولو سافر بعدها اي بعد يوم وليلة نزع لان الحدث سرى الى القدر
 والسفر لا يرفع ومسافر اقام بعدها نزع وقبلها يتمها اي اليوم والليلة لان
 رخصة السفر لا تبقى بدونه فالحاصل انه اما ان يسافر المقيم او يقيم المسافر وكل
 منهما اما قبل تمام يوم وليلة او بعد المسح على الجبيرة وهو عود بجبيرة العطف
 المكسور وخزقة القرحة وهي ما توضع على القرحة وموضع النصد والعصابة وهي
 يشد به القرحة لئلا تسقط كالغسل لما تحتها فلا يتوقت بمدة كالغسل ويجمع به اي
 بالغسل ولو كان مسحا جكما يجمع به لغسل احدى قدميه ومسح خفيه وجان اي
 المسح على الجبيرة ولو شئت الجبيرة بلا وضوء لان في اعتباره في تلك الحالة حرجا
 وترك اي المسح على الجبيرة ان ضرر الا فلا يتوكل وانما يجوز المسح على الجبيرة اذا
 عجز عن مسح الموضع اي موضع الجبيرة بان كان يضربه الماء او كانت شدة بردة بعض
 حلقها اما اذا كان قادرا على مسحه فلا يجوز المسح على الجبيرة وفي الجبيرة ينبغي ان

رضي الله تعالى عنه

احدى

أَنْ يُحْفَظَ هَذَا فَإِنَّ النَّاسَ عَنْ غَافِلُونَ وَلَا يَبْطَلُونَ أَوْ لَا يَسْقُطُونَ أَيْ الْجَبِيضَةُ أَيْ
بَرْدٌ فَإِنْ سَقَطَتْ فِي الصَّلَاةِ عَنْهُ أَيْ عَنْ ثَرْتِ بَطْلِ الْمَسْحِ وَأَسْتَوْنَعْتَ الصَّلَاةَ وَالْأَ
يَوْمَانِ لَمْ تَسْقُطْ عَنْ بَرْدِ أَمَّا بَانَ لَا تَسْقُطُ أَوْ تَسْقُطُ لَكِنْ لَا يَبْطُلُ الْمَسْحُ
وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ وَلَا تَسْقُطُ فِي مَسْحِ أَيْ مَسْحِ الْجَبِيضَةِ وَالْخُرْقَةِ وَالْعَصَابَةِ الثَّلَاثِ
وَالثَّيْبَةِ قَالَ الزَّاهِدِيُّ لَا يَشْتَرُطُ فِيهَا الثَّيْبَةُ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ وَفِي الثَّلَاثِ عِنْدَ الْبَعْضِ
إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الرَّاسِ وَيَكُنِي الْمَسْحُ عَلَى الْكُمِ الْعَصَابَةِ وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ اسْتِعَابُ هُوَ الصَّحِيحُ
كَذَا فِي الْكَافِي فَصَدْرُ وَضَعِ خُرْقَةٍ وَشَدَّ الْعَصَابَةَ قَبْلَ الْبُحُورِ الْمَسْحِ عَلَيْهَا بَلْ عَلَى الْخُرْقَةِ وَقِيلَ
إِنْ امْتَنَعَتْ شَدَّ الْعَصَابَةَ بِلَا إِعَانَةٍ لَمْ يَجْزِ وَالْإِجَازُ وَقِيلَ إِنْ كَانَ حُلُّ الْعَصَابَةِ وَغَسَلَ مَا تَحْتَهَا يَصْرِفُ
الْجِرَاحَةَ جَازٍ وَالْأَقْلَى وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ خُرْقَةٍ جَاوَزَتْ مَوْضِعَ الْخُرْقَةِ وَإِنْ لَمْ يَصْرِفْهَا تَزَعُمُ بَلْ
عَنْ مَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ يَصْرِفُهَا وَيُغَسِّلُهَا تَحْتَ الْكُمِ إِلَى مَوْضِعِ الْجِرَاحَةِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ الْمَسْحُ
الْجِرَاحَةُ وَعَامَّةُ الْمَشَاحِجِ عَلَى حَوَازِ مَسْحِ عَصَابَةِ الْمُفْتَصِدِ وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الظَّاهِرُ مِنَ الْبَدَنِ
مَا يَلِي بَيْنَ الْعَقْدَتَيْنِ مِنَ الْعَصَابَةِ فَالْأَمْرُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ الْمَسْحُ إِذَا لَوْ غَسَلَ تَبَتَّلَ الْعَصَابَةُ بِمَا يَصِلُ
إِلَى مَوْضِعِ الْفَصْدِ **بَابُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ** وَهِيَ ثَلَاثَةٌ حَيْضٌ وَنَفَاسٌ
وَإِسْحَاضَةٌ الْحَيْضُ دَمٌ يَنْفُسُهُ رَحِمُ الْمَرْأَةِ أَيْ يَنْتُجِبُ قَبْلَ تَبَعِ سِنِينَ أَحْمَرُ دَمٌ رَحِمٌ عَنْ الْإِسْحَاضَةِ
لَا دَمٌ عَرَقٌ لَدَمٌ رَحِمٌ وَعَنِ الرَّعَافَةِ وَالدَّمْلَةِ الْخَارِجَةِ عَنْ الْجِرَاحَاتِ وَعَمَّا تَرَاهُ الْحَالُ
فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الرَّحِمِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اجْرَى عَادَتَهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا خَلَّتْ يَنْسُدُّ قُمْ الرَّحِمِ
فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا أَبْجَا احْتَرَزَ بِهِ مَا يَنْفُسُهُ الرَّحِمُ لِمَرْضٍ كَالْوَلَادَةِ وَمِنْهَا فَانِ النَّسَاءُ
فِي حُكْمِ الْمَرْيَضَةِ حَتَّى أُعْتَبِرَتْ تَبَعَاتُهَا مِنَ الثَّلَاثِ لَمْ يَقُلْ وَلَا يَأْسُ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي
فَلَا وَجْهَ لَأَخْذِهِ فِي حَدِّ الْحَيْضِ وَأَقْلَهُ يَعْنِي أَقْلَ مَدَّةٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَا إِلَهٍ يَعْنِي ثَلَاثَ لَيَالٍ كَمَا
هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَفِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَمَا تَخَلَّلَ مِنْ اللَّيَالِيِّينَ وَكَثَرَتْ عَشْرَةٌ لَقَوْلِهِ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَقْلَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَكَثَرَتْ عَشْرَةٌ أَيَّامٌ وَهِيَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
فِي تَقْدِيرِهِ أَقْلَ أَيَّامٍ وَلَيْلَةٍ وَالْأَكْثَرُ خَمْسَةٌ يَوْمًا وَلَوْ أَنَّ رِوَايَةَ فِي مَدَّةِ أَيْ الْحَيْضِ سَوَى السَّابِقِ لَمْ يَكُنْ
وَطَرٌ مُتَخَلِّلٌ فِيهَا أَيْ يَمْلِكُ الْمَدَّةَ حَيْضٌ يَعْنِي إِذَا احْطَا الدَّمُ طَرَفِي مَدَّةِ الْحَيْضِ كَانَ كَالدَّمِ
الْمُتَوَالِي فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَوَاهُ عَنْهُ أَنَّ اسْتِعَابَ الدَّمِ مَدَّةَ الْحَيْضِ لَا يَشْتَرُطُ
بِالْإِجْمَاعِ فَيَقْتَضِي أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ كَالنَّصَابِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ وَأَقْلَ الطَّهْرِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ
خَمْسَةٌ يَوْمًا لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ مَدَّةُ الزَّكَاةِ فَكَانَ كَمَدَّةِ الْإِقَامَةِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ

هذا الذي يظهر من الروايات
أحد أن أقول الجنب إذا لم يشترط
أخر لا وجه على السبيل
نظر

تَقَرُّ أَنْ أَقْلَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَكَثَرَتْ عَشْرَةُ أَيَّامٍ فَإِذَا كَانَ أَقْلَ الطَّهْرِ خَمْسَةً يَوْمًا لَمْ
أَنْ يَكُونَ فِي الشَّهْرِ يَوْمَانِ لَيْسَ فِيهَا حَيْضٌ وَلَا طَهْرٌ فَلَنَاهَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا وَجِبَ
أَنْ يَكُونَ الطَّهْرُ الْوَاحِدُ وَالْحَيْضُ الْوَاحِدُ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلِذَا قَالَ
فِي الْبَدَايِعِ إِنْ الْمَرْأَةَ لَا تَحْضِرُ فِي شَهْرٍ عَشْرَةَ لَيَالٍ وَلَوْ حَاضَتْ فَلَا تَطْهَرُ عَشْرِينَ
لَا يَلِ لَمْ يَلْ تَحْضِرُ ثَلَاثَةً وَتَطْهَرُ عَشْرِينَ وَقَدْ حَيْضُ عَشْرَةً وَتَطْهَرُ خَمْسَةً عَشْرَةً وَسَيَأْتِي
فِي مَدَّةِ تَحْقِيقِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ مَدَّ إِلَى سَنَتَيْنِ وَقَدْ تَزَعُمُ
الْحَيْضُ أَبَدًا فَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ إِلَّا عِنْدَ نَصْبِ الْعَادَةِ إِذَا اسْتَمَرَّ الدَّمُ فَحُكْمُ لَيْسَ كَذَلِكَ
غَايَةٌ وَخُتْلَفُوهُ فِي تَقْدِيرِ مَدَّتِهِ وَالْأَمْرُ أَنَّهُ مَقْدَرُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً لِأَنَّ الْعَادَةَ
نَقْصَانُ طَهْرِ غَيْرِ الْحَامِلِ عَنْ طَهْرِ الْحَامِلِ وَأَقْلَ مَدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَانْقَضَتْ عَنْ هَذَا
بَشْيٌ وَهُوَ السَّاعَةُ صَوْرَةٌ مُبْتَدَأَةٌ رَاتٍ عَشْرَةً وَمَا وَسِتَّةُ أَشْهُرٍ طَهْرٌ اسْتَمَرَّ
الدَّمُ تَنْقَضِي عِدَّتُهَا بِتِسْعَةِ عَشْرٍ شَهْرًا الْإِثْلَاقُ سَاعَاتٍ لَا نَاحِتَاجُ إِلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ
كُلِّ حَيْضٍ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَإِلَى ثَلَاثَةِ أَطْوَافٍ كُلِّ طَهْرٍ سِتَّةُ أَشْهُرٍ إِلَّا سَاعَةً أَعْلَى أَنْ
الدَّمُ لِلطَّرَفَيْنِ شَرْطُ الْإِتِّفَاقِ لَكِنْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ لَطَرُ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ لَطَرُ فِي
مَدَّةِ الطَّهْرِ الْمُتَخَلِّلِ وَإِنْ الطَّهْرُ الَّذِي يَكُونُ أَقْلَ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرٍ إِذَا تَخَلَّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ
فَإِنْ كَانَ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بَلْ هُوَ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي إِجْمَاعًا وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةً
أَيَّامًا وَكَثَرَتْ فَعِدَّتُهُ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ آخِرًا لَا يَفْصِلُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ
أَيَّامٍ بَلْ هُوَ يَفْصِلُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي عِنْدَهُ لِأَنَّهُ طَهْرٌ فَاسِدٌ لَا يَصِلُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ
مِنْ أَنْ أَقْلَ الطَّهْرِ خَمْسَةٌ يَوْمًا فَلِذَا لَمْ يَصِلْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الدَّمَيْنِ لِأَنَّ الْفَاسِدَ
لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الصَّحِيحِ شَرْطًا فَيَجُوزُ بِدَايَةِ الْحَيْضِ وَخَتْمُهُ بِالطَّهْرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْأَوَّلِ
الْحُجَّةُ الْآتِيَةُ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَفْصِلُ أَنْ احْطَا الدَّمُ بِطَرَفِيهِ فِي
عَشْرَةٍ وَأَقْلَ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ يَشْتَرُطُ ذَلِكَ كَوْنُ الدَّمَيْنِ نَصَابًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
يَشْتَرُطُ مَعَ هَذَا كَوْنُ الطَّهْرِ مَسَاوِيًا لِلدَّمَيْنِ أَوْ أَقْلَهُ إِذَا صَارَ الطَّهْرُ لَكُونَهُ كَالدَّمِ الْمُتَوَالِي
وَمَا عِنْدَهُ فَإِنْ وَجِدَ فِي عَشْرَةٍ ذَلِكَ الطَّهْرُ فِيهَا طَهْرٌ آخِرُ غَلَبَ الدَّمَيْنِ الْحَيِّطِينَ بِهِ لَكِنْ
يَصِيرُ مَغْلُوبًا أَنْ عُدَّ ذَلِكَ الدَّمُ الْحَكْمِيَّ وَمَا فَانَهُ يُعَدُّ مَا حَتَّى يَجْعَلَ الطَّهْرُ الْآخِرُ حَيْضًا أَيْضًا
الَّذِي قَوْلُ أَبِي سَهْلٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الطَّهْرِ الْآخِرِ مُتَقَدِّمًا عَلَى ذَلِكَ الطَّهْرِ أَوْ مُؤَخَّرًا وَعِنْدَ
الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ الطَّهْرُ الَّذِي يَكُونُ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ يَفْصِلُ مُطْلَقًا هَذِهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ وَوَضَعُوا

هذا الذي يظهر من الروايات
أحد أن أقول الجنب إذا لم يشترط
أخر لا وجه على السبيل
نظر

رضي الله
تعالى عنه
بوم
رضي الله
تعالى عنه
رحمهم الله
تعالى

الاستحاضة فقال لا تغن صلوة وصوما ووطئا لقوله صلى الله عليه وسلم لو كنتم لمستم
 ترضي وصلي وان قطر الدم على الحصى فثبت بحكم الصلوة عبادة وحكم الوطئ عورة
 دلالة لانقطاع الاجماع على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والوطئ ومنع الدم
 لا يمنع شيئا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انه دم عرق لا دم رحم فثبت
 الاخران دلالة والنقاس لام التوحيين هاولان من بطن يكون من ولادتها اقل
 من ستة اشهر من الولد الاول خلافا للشافعي ومحمد بن زفر وانقضاء العدة من
 الاخير وفقا لهم انها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولذا لا ينقض العدة
 الا بوضع الثاني ولنا ان النقاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو كذلك
 فهو كالدّم الخارج عقيب الولد الواحد وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاف
 اليها فيتناول الجميع ويسقط اثره في كل واحد من اوضاعه او ظهوره او شعره
 وقد فتكون به نفسا وتنقض العدة وتصير الامنة ام ولد ويحتمل لو كان متعلق
 بعينه بالولادة واما الايام فيقول لا يجد بحد بحد بل هو ان يبلغ من السن ما لا يحض
 مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها تحكم بايامها فاراته بعد الانقطاع
 حيف اي اذا لم يجد فان رات بعد ذلك مكانا حيفا فيبطل الاعتداد بالشهر
 وتنفس الانكحة وقيل بحد واختلاف فيه فيقول بحد بخمسين سنة وهو مذاهب
 عايشة رضي الله عنها وفي الحجة اليوم يعني به تيسير اعلى من ابتلى بارتفاع الحيض
 بطول العدة وقيل بحد بخمسين وخمسين سنة وله افتى مشايخ بخاري وخوارزمي ومرو
 وقيل بحد بستين سنة وهو مروي عن محمد بن نضر ومعتز عند اكثر المشايخ واختلاف
 فيما رآته بعدها اي بعد مدة الايام فيظاها المذهب انه لا يكون حيفا والمختار انها
 ان رات دما قويا كالا سود والاحمر القاني كان حيفا وبطل به الاعتداد بالشهر
 قبل التمام وبعده لا والرات اصفر او اخضر او ترابا فاستحاضة صاحب العذر
 ابتداء من استوعب عذرة تمام وقت صلوة ولو حكما بان لا يجد في وقت صلوة زمانا
 يتوضي ويصلي فيه خاليا عن الحدث وفي البقاء يكتفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال
 شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال القاض السرخسي في الغاية ذكر في الخير
 والقنوي الم غنانية والواقعات والحايوي وغير مطلق وجامع الخلاطي والمنافع
 والحواشي انه لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمرها الدم وقت صلوة كالماء يستوعب

رحمهم الله

رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

الوقت

الوقت

الوقت كله ويكون الثبوت مثل الانقطاع في اشتراط الاستيعاب قال الزيلعي بعد
 ما اطلع على كلام الغاية ونقله وفي الكافي لم يقط الدين وانما يصير صاحب عذر اذا لم
 يجد في وقت صلوة زمانا يتوضي ويصلي فيه خاليا عن الحدث ثم قال فهذه عامة
 كتب الحنفية كما تراه فكان هو الاظهر واراد به الرد على الكافي بان كلامه مخالف لتلك الكتب
 اقول لا مخالفة بينها لان المراد بما ذكره تلك الكتب من استيعاب ثبوت العذر علمه
 وقت الصلوة عين ما ذكره الكافي يدل ان شرح الجامع الخلاطي قالوا في شرح
 قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت لان الانقطاع الكامل مقيد
 في ابطال خصية المعذور والقاصر غير معتبرا جاعا فاحتيج الى حد فاصل فقدرناه
 بوقت الصلوة كما قدرناه ثبوت العذر ابتداء فانه يشترط لثبوتها في الابتداء واما
 السيلان من اول الوقت الى اخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء اذا لم يجد في
 وقت الصلاة زمانا يتوضي فيه ويصلي خاليا عن الحدث الذي ابتلى به وللشارة الى دفع
 هذا الاعتراض قلت اولو حكوا واخر حقيقة وهو اي صاحب العذر يتوضي لوقت
 كل فرض ويصلي به اي يد لك الوضوء في اي يذ لك الوقت ما شئت من فرض ونفل وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه
 يتوضي لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض وينقضه اي وضوء المعذور يخرج الوقت
 لا دخوله وعند زفر دخوله وعند ابي يوسف كلاهما فيصلي المتوضي قبل الزوال الى اخر وقت
 الظهر خلافا لما لو جرد دخول الوقت لا خروجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس من تروضا
 قبل طلوعها وبعد طلوع الفجر لوجود الخروج لا الدخول **باب تطهير**
الانجاس من مظهر المتنجس ثوبا كان او غيره عن نجاسة مرسية بنزول عينها وزوال
 اثرها كاللون والرائحة ان لم يشق زواله بان لا يحتاج الى الصابون ونحوه فان الالة
 المعدة لقلع النجاسات هي الماء فاذا احتيج الى شيء اخر شق عليه ذلك بالماء متعلق
 بقوله بنزول فبما يعزى من شانه الزالة بان يكون اذا عصرت انعصر كالحل
 ونحوه كما لو رد بخلاف نحو اللبن كالدهن فان فيه دسومة لا تنعصر عن الثوب
 فيبقى بنفسه في الثوب ولا ينزل غيره ويظهر المتنجس عن غيرها اي غير المرسية بالغسل
 الى غلبة ظن الطهارة فان غلبت الظن من الادلة الشرعية وقدره بالغسل والعصر
 ثلاثا في المنعصر اي ما من شأنه ان ينعصر كالثوب ونحوه مبالغا في المرة الثالثة
 بحيث لو عصرت طاقته لا يسيل منه الماء ولو لم يبلغ فيه صيانة للثوب

رضي الله تعالى عنه

بلغ

لا يطهر وتنظيف الجفاف عطفاً على العصر أي قدره بالفضل وتثليث الجفاف
 في غيره أي غير المنعصر والمراد بالجفاف انقطاع التقاطير لا اليس فقد أقاموا
 انقطاع التقاطير مقام العصر كما أقاموا اجراء الماء مقام الغسل ثلاثاً كما ساء
 اعلم انما لا ينصرف اذا تجسس لا يطهر عند مجيء الماء لان الجسس انما يزول
 بالعصر ولم يوجد وعند أبي يوسف يطهر بغسله وتحفيفه ثلاث مرات
 بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يفتي فان كان الحنطة منتفخة والدم
 مغلي بالماء الجسس فطريق غسله وتحفيفه ان تنقع الحنطة في الماء الطاهر حتى
 تنشرب ثم تحفف وتغلي اللحم في الماء الطاهر ثم يجرى ويفعل ذلك فيها
 ثلاث مرات ولو كان السكين مستقيماً بالماء الجسس يستقي بالماء الطاهر
 ثلاث مرات ولو تجسس العسل فطهره ان يصب فيه ما يقدره فيغلي حتى
 يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلي فيعلو الدهن الماء فيرفع شي
 هكذا يفعل ثلاث مرات ثم ان المعتبر في التطهير كما كان غلبة الظن
 بالطهارة وكان حصرها مختلفاً بحسب اختلاف الحال وبين بعضها اراد
 ان يبين بعضها اخر فقال وعن النبي ويطهر المتجسس بالماء ثوباً كان او يدنا
 بالفضل وطبا كان او يابساً او فرب يابسوان طهر رأس الحشفة حتى انما ان لم
 تكن طاهرة لم يكن الفك بل يجب الغسل والفرق فيه بين الثوب واليد في
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يطهر البدن بالفرك ويطهر الحشفة بغير
 ذي جرم جفف عليه أي على الخف بالدلك بالارض كذا رطبها أي يطهر الخف ايضاً
 عن جرم ذي جرم رطب على الخف بالدلك اذا بولغ فيه أي الدلك ويطهر الخف
 عن غيره أي بجسس غير ذي جرم بالفضل ويطهر الصقيل كالمراة والسيف
 والسكين ونحوها بالمسح واما غير الصقيل لانه ان كان خشعاً او منقوشاً
 لا يطهر بالمسح ويطهر البساط بحري الماء عليه قبل يومه وليلته كذا في التتار خاتمة
 وقيل الثمن يوم وليلته كذا في الحجة وقيل ليلته كذا في الوقاية تجسس بعض
 اطرافه أي البساط يصلي على الطرف الطاهر منه مطلقاً أي سواء تحرك طرفه الاخر
 بتحريكه او لا وفيه ريب من قال انما يصلي على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد طرفيه
 بتحريك الاخر ويطهر الارض باليس وفيها الاثر للصلاة لا للتييم لان التيمم

تقول ولو كان السكين مستقيماً
 بالماء الجسس استقي بالماء الطاهر
 ثلاث مرات
 فلاحاجة الى التتار في الماء
 الطاهر ولا ثانياً ولا ثالثاً
 وله نظائر كثيرة

يعتق

س

يقضي صعيداً طيباً وفي الصلوة يكفي الطهارة وكذا الاخر المفروض والخض وهو
 المسترة التي تكون على السطوح من القصب وشجر وكذا قايان في الارض
 فانها تطهر باليس وفيها الاثر والمقطوع من الشجر والكل يقبل ولا يكفي
 فيها اليس وفيها الاثر ثم لما فرغ من تطهير الخاسات شرع في تقسيمها
 الى غليظة وخفيفة وبيان ما هو عضو منها فقال وعفي قدر الدرهم وهو
 مشتمل في الجسل الكثيف يعني ان المراد بالدرهم الدرهم الكبير وهو المثلث
 كاذك في الهداية لا ما يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعرض
 مقعر الكف وهو داخل مفصل الاصابع في الجسس الرقيق ويؤي عن محمد انه
 تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وتارة اعتبره من حيث
 المساحة وهو قدر عرض مقعر الكف فوق ابو جعفر الهذلي يعني بها
 ذكر ما غلط متعلق بقدر الدرهم كقول لا يوكل ولو من صغير دفع لتوهم ان
 بول الصغير الذي لم يقطع يكون طاهر او غايط ودم وخر وخر وجاج وروث
 وخر وعفي مادون ربع الثوب قيل المراد به ربع اذ في ثوب تجوز فيه
 الصلوة وقيل ربع موضع اصابه الجسس كالزبل والخرص وقدره ابو يوسف
 بشبرين شبراً نصف كبول من وكبول ما يوكل وخر طير لا يوكل كذا اي عفي
 ايضاً بول ما لا يوكل فان بول ما يوكل مختلف فيه انتفع كرويس الارض وما زاد عليها
 اي على قدر الدرهم من الغليظة ومادون الربع من الخفيف لا يغني الوارد
 اي الماء الذي يرد على الجسس كالمورد اي كالماء الذي يرد عليه الجسس لا يشترط
 في غلته الخماسة وهي اختلاط الجسس بالماء الا ما ذكره ولا ملح كان حاراً فانها ليس
 بجسس لبديل الحقيقة فيها فان الاعيان تطهر بالاستحالة كالمبينة اذا صارت
 ملحاً والعذرة اذا صارت تواباً والخمر خلا ونحو ذلك يصلي على ثوب غير
 بظانته بحسب حتى لو كان مضرباً لم تجز وعند أبي يوسف لم تجز مطلقاً كما يصلي
 في ثوب اي كما جاز ان يصلي من لبس ثوباً طهر فيه بلة ثوب بجسس لغير هذا الثوب
 الجسس فيه اي في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلة فيه كما لو عصر الثوب قطعت
 تلك البلة منه فانه اذا كان كذلك لم تجز الصلوة فيه كذا اي والثوب الملقوف فيه في
 جوار الصلوة فيه لو وضع الثوب حال كونه طيباً على جدار يابس طين بما فيه

رحمه الله تعالى

رحمه الله تعالى

اي بول

رضي الله تعالى عنه

سبر قين او تخمس عطف على موضع طرف منه اي من ذلك الثوب فغسل اي وقع النسيء
وغسل طرف اخر منه بلا تحريكه الى جوارحه ما تدور منه من الحنطة ونحوها
فغسل او غسل بعضه حيث يطهر الباقي وان لم يوجد التحري غسل النجاسة المرسية
عن الثوب في اجانته حتى زلت النجاسة او غير هاتئنا اي غسل غير المرسية في ثلاثة
من النجاسة ثلاث مرات اجانته او واحدة بعد غسل مرتين وعصا كمرات ثلاثا
مباغيا في الثالثة طهر الثوب استحسانا وان كان القياس ان لا يطهر الا بصبي الماء عليه
او الغسل في الماء الحار لتنجس الماء والملافة في الاجانته والمياه التي غسل بها
الثوب نجسة لا تنقل النجاسة من الثوب الى الماء لكن تلك المياه في النجاسة كالحل
حال اللقاء اي عند ملاقات الماء به واتصاله به لا حال الانفصال عنه في الاظهر
احتران عما ذهب اليه البعض وهو رواية عن الطحاوي ان تجس الماء لتنجس المحل
عند انفصال عنه فظهر بناء على الاظهر النجاسة الاولى لوي المتنجس بالنجاسة الاولى
التي انتقلت الى الماء والملاقات فيما اذا اصاب ذلك الماء ثوبا او عضوا
بالثلاث اي بالغسل ثلاث مرات والوسطى تنقيان اي المتنجس بالنجاسة التي انتقلت
الى الماء الغسل الثانية تطهر بالغسل مرتين والاخرى مرة اي يطهر المتنجس بالنجاسة
التي انتقلت الى الماء الغسل الاخيرة بالغسل مرة واحدة كما هو حكم المحل عند ملاقات
الماء وهكذا لا تطهر الاجانته الاولى الا بالغسل ثلاثا والثانية بمرة وتين والثالثة
مرة وعلى غير الاظهر يطهر ما تنجس بالماء الاول بالغسل مرتين وبالماء الثاني بالغسل
مرة وبالماء الثالث بمرة والعصر على ما هو حكم المفسول عند الانفصال وكذا
تطهر الاجانته الاولى بمرة وتين والثانية بمرة والثالثة بالاراقة **فصل**
في الاستنجاء في مجمل اللغة النجس ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفراغ
وعن ابيه ما اوترا به من نجس يخرج من البطن كالبول والغائط والودي والمذي
والمني والدم الخارج من احد السيلين كذا في التاتارخانية فلا يستنجى من الريح
لانه ليس بنجس وان خرج من البطن ولا يسمى تطهيرا ما يخرج من غير السيلين
استنجاء نجس كمد وخبث وتراب لا اي لم يسق العدد بل تدب قال في الوقف
بعد قوله بلا عدد يدبر بالجر الاول الى اخره فيرد عليه انه غير مرتبط بما قبله لان
العدد اذا نفي كان المراد نفي سيقته لم يناسب بعده ذكر العدد بقوله بالجر الاول

في ثلاث صح

الماء هو

واحدة صح

والمراد اقول ههنا لا العدد ثم اضرب بقوله بل استنجى ثم قال يدبر
بالاول وغسل بالثاني الادب بالذهب الى جانب اليسر والاقبال ضد
ويدبر بالثالث صيفا ويقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شفاء فان
في المسح اقبالا وادبارا مباغيا في النقية وفي الصيف يدبر بالاول لان الحصى
فيه مدالة فلا يقبل احترازا عن تلوينها ثم يقبل ثم يدبر مباغيا في النظيف
ولا كذلك في الشفاء يقبل بالاول لانه ابلغ في النقية ثم يدبر ثم يقبل بالماء
والمرأة في الوقتين اي الصيف والشتاء مثل صيفا يعني تدبر بالاول ابدا
لئلا يتلوث فجرها والغسل بعده اي الحرج او الى ان امكن بلا كشف العورة
فيغسل يد ثم يخرج المخرج مباغيا لانه ان لم يكن صابا كذا في الظهيرية ويغسل
ببطن الاصبع واحد ان حصل به النقا واصبعين ان احتيج الى زيادة
او ثلاث ان احتيج الى ان يد ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع
صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه ثم يصعد بضميره اذا
غسل مرات ثم يصعد خضرة ثم سبابته ويغسل موضعه حتى يطهر قلبه
والمرأة تصعد بضميرها ووسطها جميعا معا ثم تفعل كما يفعل الرجل لانها لو
بدت باصبع واحدة كالرجل عسى ان تقع في قلبها اصبعها فتلوث فيغسل عليها
الغسل وهي لا تشعر كذا في الظهيرية ويغسل يديه ثانيا ويحب غسل المخرج
بمجاورة ما فوق الدبر من النجس المخرج مفعول المجاورة الى ان يتقوى
يجب ولو بما اي ولو كان الغسل بمقدار فوق الثلاث فان المعتبر هو
الانقاء لا العدد حتى لو حصل واحدة كفي ولو لم يحصل ثلاث زاد عليها
يغسل المستنجى الدبر ولا عند اي حنيفة وعند هاتان شيئا وكره بعض لان
زاد الحن كما ورد في الحديث وطعام الانسان لما فيه من تحقير المال المحترم
شرعا واصلاعية واليهام كالحشيش لما فيه من تنجيس الطاهر بلا ضرر ووقفة
لانه نجس فينا في النقية واجز وخفيف وثني محترم بين الناس كخزعة الدية
ونحوها لانه ينافي الاحترام مع ورود النهي عن الاشياء المذكورة وممن
للهي عنه ايضا الا لضرورة بان تكون يسارة مقطوعة او بهاجرة ولو اجي
بالاشياء المذكورة جاز لان النهي لمعنى غيره فلا ينافي في المشروعية في الجملة

يديه هو

رضي الله تعالى عنه

ونجس

ويكره استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدبارها لكن لا مطلقا بل
 بكشف العورة لقوله عليه السلام اذا اتيتم الغائط فغطوا قبلة الله لا تستقبلوها
 ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا وفيه اشارة الى ما ذكره الاجناس ان
 اذا لم يكن للحديث بل للذات لم يكن مكرها ولو في البنيان لان الدليل لم
 يفرق بينهم فعلمنا اي البول والغائط في الماء والظل اي ظل قوم يستريحون
 فيه والطريق وتحت شجرة مثمرة بخلاف غير المثلين عن الجميع في الحديث
 والسر ظاهر وانكلم عليهم بالنهي عنه ايضا والبول قايما لا بعد كذا في التلخيص
 خاتمة ويجب الاستبراء بالمشي والتنقيح او النوم اي الاضطجاع على شدة البرد
 حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرة وقبل يكتفي بمسح الذكر احتذاه
 ثلاث مرات والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة فمن في قلبه انه
 صار طاهرا جازلا ان يستنجي لان كل احد عالم بحاله كذا في التلخيص خاتمة
 طهارة المفسول يظهر اليك كذا في المتن **كتاب الصلوة** يشترط
 لفرضيتها الاسلام والعقل والبلوغ لما تقر في الاصول ان مدار التكليف بالزوجة هذه
 الثلاثة وان وجب ضرب ابن عشرين سنة عشر سنين عليها اي على تركها
 لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مروا اولادكم بالصلوة وهم ابنا سبع واضربوهم
 عليها وهم ابنا عشر ومنكرها اي منكر الصلوة المكتوبة بمعنى منكر فرضها كافر
 لشعورها بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها فحكمها حكم المرتد وتاركها بعد
 مجانته اي تكاسلا فاسق مجنس حتى يصبى فانه مجنس لحق العبد بحق الله تعالى
 احق به وقيل بضمير مجنس من الدماء في الزجر ويحكم اسلام فاعلمها
 بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلى بجماعة يحكم باسلامه عندنا خلافا للشافعي رضي الله تعالى
 عنها لانها خصوصية هذه الامة بخلاف الصلوة منفردا وسائر العبادات كوجوبها
 في سائر الامة قال عليه السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد
 بقوله صلاتنا الصلوة بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون
 الجماعة في الكثرة ايضا ولا يجري فيها النيابة اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا
 بالمال كما صحت في الصوم بالندية في حق الشيخ الفاني لانها انما تجوز باذن الشرع
 ولم يوجد وجوبها في الوقت على غير المعذور لوجود السبب كما تقر في الاصول

في حكمه من ان الوقت
 انه لم يقربا لحاله
 فاذا اقربا وجانبه
 فالحكم فيه بنسب ابيات
 وبه يقول ائمة اهل البيت
 والخبر كتابا في
 وابوصفة يقول بقاء
 وايكون بالاسم في
 وان امورهم اذ هم

نوره ويحكم بانهم
 بالجماعة كذا في
 اما اذا كانا
 لونه مجنس في
 ويحكم ان

رضي الله
 تعالى عنه
 رضي الله
 تعالى عنه

وتجب باول الوقت على غير المعذور لوجود السبب كما تقر في الاصول ويجب
 عليه اي على المعذور كصبي بلغ وكافر اسلم ومجنون ومغني عليه افاقا وحايض ونفساء
 ظهرتا باخره لانه السبب في حقه ولا يجوز قبله لا متناع تقدم السبب على السبب
 فوقت العذر لانه اول اليوم ومن قدم الظهر نظر الى ان الصلوة فيه اولى الواجبات
 من طلوع الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في الافق المسمى بالصبح الصادق الى طلوع
 الشمس لما روي عن جابر بن عبد الله عليه السلام ام بر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع
 النجعة اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اشرف جدا وكادت الشمس تطلع ثم قال اما
 بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك ووقت الظهر من زوالها اي الشمس الى بيلوا
 الظل مثلية اما الاول فلقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي زوالها وعليه الاكثر
 والامانة جابر بن عبد الله عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلا مامته
 عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعندهما اخره اذا صار الظل مثله سوى الذي
 اي في الزوال الذي لغة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط
 نصف النهار وضافته الى الزوال الذي ملا بسنة لحصول عند الزوال فلا يبعد تسامحا
 ووقت العصر منه اي طلوع الظل مثلية الى غروبها اي الشمس اما اوله فاما لكونها قول
 اي حينئذ وعندهما اذا صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو مني على خروج وقت
 الظهر على القولين واما اخره فلقوله عليه السلام من ادرك ركعة من العصر قبل ان
 تغرب الشمس فقد ادرك العصر رواه البخاري ومسلم ووقت المغرب منه اي غروبها
 الى غروب الشفق وهو عند اي حينئذ البياض الذي يعقب الحرة وعندهما الحرة وبه ينقضي
 لا طباق اهل اللسان عليه حتى نقل ان الامام رجوع اليه لما ثبت عنده من جملة الصلاة
 الشفق على الحرة وفيه البسوط قوله اوسع وقوله احوط ووقت العشاء والتر منه
 اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد اجمعوا انه يدخل عقيب الشفق على اختلاف فهم
 واما اخره فلا جماع السلف انه يبقى الى طلوع الفجر الا يرى ان الحايض اذا طهرت بالليل
 قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء لا لاجتماع فلو لا ان الوقت باق لما وجب عليها
 وهذا عند اي حينئذ وعندهما وقت الترتيب العشاء بخلاف في الاخر وهذا الخلاف
 مبني على ان الوقت فرض عنده وسنة عندها ما سيجي وفائدة الخلاف تظهر في موضعين
 احدهما انه لو صلى الترتيب قبل العشاء ناسيا او صلاها فظهر فساد العشاء لا الترتيب

فيها هو

الوتر يصح ويعد العشاء وحدها عنده لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر وعندها
 يعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين
 الفريضة حتى لا يخرج صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يحسن اذا لزم ترتيب بين
 الفريضة والسنن ولا يجان ابدا العشاء والوتر لفاقد وقتها اي من لم يجد وقت العشاء
 والوتر ان كان في بلد يطلع الفجر فيه ما تغرب الشمس او قبل ان يغيب الشفق لم يجزا
 عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت التراويح بعد العشاء الفجر قبل الوتر وبعد
 لانها نوافل سنت بعد العشاء هو الاصح وقيل بين العشاء والوتر حتى لو صلها قبل
 العشاء او بعد الوتر لم يؤدها في وقتها وقيل الليل كله قبل العشاء وبعد ها وقبل الوتر
 وبعد لانها قيام الليل ثم لما فرغ من بيان اصل اوقات الصلوة شرع في بيان
 الاوقات المستحبة فقال ويستحب تأخير الفجر الى ما يمكن فيه ترتيب اربعين اية
ثم اعادته ان لزممت بان ظهر فسان وضوءه قال عليه السلام اسفروا بالخير فانه اعظم
للاجر ويستحب تأخير الظهر الصيف للابرار لقوله عليه السلام ابرءوا بالنظر فان شدة
الحزن في حجهم وتأخير العشاء الى اخر الثلث الاول بان يكون ابتداءها قبل اخير
الثلث وانتهائها في اخر الثلث ولو بالتخمين وبه يوفق بين قول القدوري الى ما
قبل ثلث الليل وقول صاحب الكنز الى ثلث الليل وتأخير الوتر الى الثلث للواثق
بالاستباه وان لم يتقنه او تر قبل النوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم اخر
الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر اخره ويستحب تعجيل ظهر
الشتاء لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام كان يصلي الظهر في ايام الشتاء
ما ذهب من النهار اكثر او ما بقي منه رواه احمد وتعجل المغرب لما روي انه كان عليه
السلام يصلي المغرب اذا غربت الشمس ونزلت بالحياب رواه البخاري ومسلم
وعنه فصح يعجل العصر والعشاء لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكروه
وفي تأخير العشاء تفصيل الجماعة على اعتبار المطر والطين وبوخر وغيرها يعني الفجر والظهر
والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهة في تأخيرهما والمغرب بخلاف وقوعها قبل الغروب
لشدة الالتباس لا تصح صلوة وسجدة تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل
وصلوة جنازة حضرت قبل اي قبل الاوقات التي ذكرت بقوله حال الطلوع والامتلأ
والغروب وهو طرف لقوله لا تصح الخ الا عصر يومه استثناء من قوله لا تصح صلوة

فان اداها

فان اداها لا يكره وقت الغروب لانهم اداها كما وجبت لان سبب الرجوع باخر الوقت ان
 لم يادها قبل فاذا اداها كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليك لقضاء
 لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم تفويتها قالوا المراد بسجدة التلاوة
 ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالناقصة ولما اذا تلاها
 فيها جاز اداؤها فيها بلا كراهة لكن الافضل تأخيرها ليدبرها في الوقت المستحب
 لانها لا تنقض بالتأخير بخلاف العصر وكن المراد بصلوة الجنازة ما حضرت قبل
 هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهة لانها اذبت كما وجبت اذ الوتر
 بالحضور وهو افضل والتأخير مكروه وانما لم تحرم المذكورات في هذه الاوقات
 للنهي الوارد عنها في الحديث بتأجيلها اوقات تعبد فيها عبدت الشمس كذا اي كاجاز
 العصر وقت الغروب جاز تطوع بداءه فيها اي بتلك الاوقات او نذر اداها فيها
 وقضا تطوع بداءه فيها فافسده لما تقر بان ما وجب ناقصا يودي ناقصا والافضل
 في الاولين يعني تطوعا بداءه فيها او نذر اداها فيها النقص والتقصا في الوقت الكامل
 ذكره الزيلعي وكذا بعد طلوع الفجر واد اصلوة العصر الى اداء المغرب النفل سوية
 الفجر فانها لا تكرر وتكرر ركعتا الطواف وما بداءه فافسده لانكره الفاتنة
 في هذين الوقتين الا في وقت الاحرار فان القضا فيه مكروه ولا صلوة للجنازة وسجدة
 التلاوة فيها وكذا ما سوى الفاتنة عند خروج الامام اي صعوده الى المنبر للخطبة
 اطلقها ليشا وجميع الخطب كخطبة الجمعة والعيد وخطب في الحج وغيرها ذكره الزيلعي
 وشرح الهداية حتى يفرغ من الصلوة لان مجرد الخطبة وسبب في تحقيقه في باب
 صلوة الجمعة انشا الله تعالى وانكلمه لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة قال
 صدر الشريعة يكره الفوايت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ان اخرج الامام
 للخطبة وقال صاحب النهاية الفاتنة نحو وقت الخطبة من غير كراهة واختير
 ههنا قوله لكون الاعتماد عليه اكثر لا يجمع فوضان في وقت لعذر خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه
 فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر المطر والمرض والسفر
 بل يجمع فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفة وبين المغرب
 والعشاء في وقت العشاء في مزدلفة طهرت في وقت عصره وعشاءه فقط وعند
 الشافعي تقضي الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء بتأجيل ان وقت الظهر والعصر

رضي الله تعالى عنهم

واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وهذا جواز الجمع بالعذر كما مر صراها في آخر الوقت يقضي
لأن حاضرت فيه أو نفست المعتبر في السببية آخر الوقت عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه
أولهما حتى لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو ظهرت الحائض يُلزمهم فرض الوقت عندنا
ولو حاضرت فيه عندنا لا يقضيه خلافا له وقد تقرر في الأصول **باب الأذان**
هو لغة الإعلام وشرعا إعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على
الالفاظ المخصوصة سن سنة موكدة للفرار بها وهي الرواية المحسنة وقضائها
والجمعة بخلاف صلاة الترويض والصلوة العبدية والكسوف والخسوف والجنائز
والاستسقاء والسنن والنوافل في وقتها أي لا قبله ولا بعده إلا للقضاء لا وقت
القضاء وإن فات وقت الأذان لقوله عليه السلام من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها
فإن ذلك وقتها أي وقت قضائها فيعاد لو أذن قبله في وقتها بتسليم التكبير متعلق
بقوله سن بذا بأن يقول في ابتداء الأذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
بلا تحن وهو التغمي ولا ترجع وهو أن يخفف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيركع
بها صوته يضع المؤذن أصبعيه وجاز وضع يديه في أذنيه لما روي صلى الله
عليه وسلم قال لبلال اجعل أصبعيك في أذنيك فإنه أرفع لصوتك وإن ترك
فلا بأس لأنه ليس بسنة أصلية ولا يترك في التكبير في جميع التكبيرين
يعني ويسارهما لأن السماع بالثبات في مكانه لما روي أن بلال رضي الله
عنه لما بلغ حي الصلاة حي على الفلاح حول جمرته يمين ويسار ولم يستند ركعتيه
أن تكون الصلاة في اليمين والفلاح في اليسار وقيل الصلاة في اليمين واليسار
والفلاح كذلك والصحيح الأول كما قال الزيلعي والاستدلال في صوته يعني إذا
كان بالمدينة بحيث لو حول جمرته مع ثبات قدمه لا يحصل الإعلام استدلال
فيها فيخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة ثم يذهب إلى الكوة اليسرى
ويخرج راسه ويقول حي على الفلاح ويقول بعد فلاح الفجر الصلوة خير من النوم
مرتين لما روي أن بلال أجاز إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجده نائما فقال
الصلوة خير من النوم فقال صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا اجعله في أذانك
وخص به الفجر لأنه يؤدى في حالة النوم والغفلة فخص بزيادة الإعلام بما يخص
بتطويل القراءة وكذا أي كالأذان الإقامة في عدة الكلمات لكن الفرق بينهما بأن الإقامة

بها
التكبير

علي

تكون

تكون بلا وضع لأصبعيه في أذنيه وتكون بحدير وهو الأسراع ضد الترسل وزيادة
قد قامت الصلوة بعد فلاحها أي بعد قوله حي على الفلاح مرتين وإنما لم يقل بل
التفاني في جميع التكبيرين لأنه لو قال كذلك لزم عدم جواز أصلا وقد قال الإمام
الترمذي لا يجوز في الإقامة إلا أن يسمع من ينظرون ويستقبلونها أي الذين
والإقامة القبلة ولا يتكلم في اثنايها وينتوب التثويب العود إلى الإعلام
كل بلد على متعارف أهلها ويجلس بينهما أي بين الأذان والإقامة إلا في المغرب
استثنى من قوله وينتوب ويجلس بينهما أما الأول فلأن التثويب لا إعلام للجمعة
وهم في المغرب حاضرون لضيق وقته وأما الثاني فلأن التأخير مكره فيكون
بادن الفصل احتراز عنه ويأتي المصلي بها أي الأذان والإقامة لفائتة واحدة
وأولى الفوائت وخير فيه أي في الأذان الباقي من الفوائت وفيه إشارة إلى أنه
لا يخبر في الإقامة بل يأتي بها في الكسوف والحدوث والصلوة المراهقة والعبد
وولد الزنا والأعمى والأعرج وكرة للجنب وصبي لا يعقل والمرأة والمجنون
والسكران والفاسق والقاعد أي من ياذن قاعدا الأذان ياذن لنفسه
مراعاة لسنة الأذان وعدم الحاجة إلى الإعلام ويعد في غير الأخيرين وهما
الفاسق والقاعد كذا أي ككرة إذا نسي السبعة المذكور فذكرهم أقامتهم وإقامة
المحدث لكن لا تعاد أقامتهم لعدم شرعية تكرار الإقامة ويأتي بها أي الأذان
والإقامة المسافر والمصلي في مسجد جماعة وفي بيته بمصر وكرة للأول
أي المسافر تركها أي الإقامة والثاني أي المصلي في المسجد تركها أي الأذان أيضا
كالإقامة بخلاف الثالث أي المصلي في بيته بمصر حيث لا تكره له تركها قال في الوقاية
ويأتي بها المسافر والمصلي في مسجد جماعة أو في بيته بمصر وكرة تركها للأول
لا الثالث وانت خبير بأن المفهوم منه كراهة ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي
في مسجد جماعة وأما ترك واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا غيبت عبارة ههنا إلى
ما ترى وكرة الأذان والإقامة للنساء لأنهما من سنن الجماعة المستحبة أقام غير
من أذن بغيبته أي غيبة المؤذن لم يكره وإن أقام بحضوره كره أن يحقه
بها أي بإقامته وحشة السامع للأذان والإقامة يقول ما قال المؤذن إلا في
الجميعين للأذان والإقامة فإن معناهما اسرعوا إلى الصلوة واسرعوا

بعد الإعلام

ما
ما
ما
ما

الى ما فيه يحتاجكم فيشبهه اعادة الاستنزاع وقوله الصلوة خير من النوم فانه ايضا كذلك
 بل بقوله الاول الاحول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان وفي الثاني صدقت
 ويرتد ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقامها الله وادامها الى يوم القيامة حل
 في المسجد بقر القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجاب بالحضور ولو كان
 في منزله يترك القراءة ويجيب كذا في الظهيرية **باب شروط الصلوة**
 الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقل التي تنقضي لان من قاله
 جعله صفة كاشفة لا مميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون احترازا
 عنه منها ظهر ثوبه ومكانه من حيث وطهر يدينه منه ومن حدث هذه العبارة من
 من جارة الكنز والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية عادم ثوبه صلته قائما
 برکوع وسجود لان في العقود ستر العورة الغليظة وعدم اداء الاركان
 وفي القيام كشفها واداء الاركان فيميل الى انهما شأنا ونذبت قاعدة موثقا
 لان الستر وجب لحق الصلوة وحق الناس والركوع والسجود لم يجبا الى الحق
 الصلوة وكيفية العقود ان يتعد ما دار عليه الى القليلة ليكون استروا واجد
 ما كلفه نجس او اقل من ربعه ظاهر يندب صلوة فيه لان فرض الستر عام لا يختص
 بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها وواجب ما روي طاهر لا يصلح عريانا لان ربع الشيء
 يقوم مقام كله كافي الاحرام فيجعل كان كله طاهرة موضع الضرورة بشرط نجس
 مانع عن الصلوة بان يكون ثوب مثله نجس قدر درهمين وبشرط نجس قدر
 ثلاثة دراهم اقلها اي اقل نجاسة احب للصلوة فيه وان بلغ النجس
 ربع احداهما تعين الآخر للصلوة فيه لان للربع حكم الكل كما هو ولو ملأ احداهما
 نجسا وربع الآخر طاهرا تعين الآخر لما مر انفا وجدت عريانة ثوبا يستتر بها
 وربع راسها يجب سترها حتى لو تركت ستر الراس لم تجز صلواتها لما عرفت ان
 للربع حكم الكل فصارت تاركة ستر الراس مع الامكان ولا يجب الستر في اقل من
 ربع الراس حتى لو تركت ستر الراس جان صلواتها اذ ليس مادون الربع حكم الكل
 ولكن الستر اولى تقليلا لا انكشاف عادم من بل النجس سواء كان في ثوبه او بدنه
 او مكانه يصلح مع النجس ولا بعد الصلوة لان التكليف بحسب الوضوء ومنها اي من
 الشروط ستر العورة وهي اي العورة للرجل ما تحت سرة فالسرة ليست بعورة

١٦

٢

رضي الله عنه

رضي الله تعالى عنه

١٧

الى تحت ركنيه فالركبة عورة ونحوه الامة اي ما يكون عورة من الرجل يكون
 عورة من الامة مع ظهرها وبطنها فانها في الرجل ليس بعورة وفيها عورة ونحوها
 اي الامة المكاتب والمذبح وام الولد في كون ظهرهن وبطنهن ايضا عورة
 الحرة اي جميع اعضائها عورة الا وجهها وكفيها وقدميها فانها لا تجب لها من
 مراوكة الاشياء بيديها وفي كفيها زيادة ضرورة ومن الحاجة الى كشفها
 خصوصا في الشهادة والمحاكمة والنكاح وتضطر الى المشي في الطرقات وظهور
 قدميها خصوصا الفقيرات منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا الا ما ظهر منها
 اي ما جرت العادة والمجربة على ظهورهن ويروى ان القدم عورة تفسد الصلوة
 كشف ربيع عضو هو عورة غليظة كالقيل والدبر او خفيفة كما عداها من البطن
 رضي الله تعالى والنجس وعند الجوسف يفسد ما كشف نصفه ذكر العورتين خفيفة وغليظة
 اشارة الى التسوية بينهما في الحكم ولهذا قال صاحب الهداية والعورة الغليظة
 على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع آتة مقدار الربع او النصف
 وكل من ذكره وانثية احتراسا قال بعضه والذكر والانشيان عضو واحد
 ورأسها وشعرها اي شعر راسها مطلقا اي النازل وغيره واذا راسها ونذيرها
 المتدلي احتراسا عن الناهد فانه تابع للمدبر عضو خبر لقوله وكل انكشف العورة
 او قام المصلي على نجس مانع من جوار الصلوة او قام في صف النساء قدر اداء
 ركن اي زنا يمكن فيه اداء ركن من اركان الصلوة فسدت صلواته عند اي يوسف
 لان النفس جديها وعند محمد لا تفسد ما لم يودعه اي الركن لان المفسد اداء
 الركن من الصلوة معه ولم يوجد قيد بقدر الاداء اذ لو ادرك ركنه مع الانكشاف
 فسدت اعتاقا ولو لم يلبث جازت اتفاقا ومنها اي من الشروط استقبال عين
 الكعبة للمكي اجماعا حتى لو صلى في بيته يجب ان يصلح بحيث لو انزل الجدران
 وقع الاستقبال على عين الكعبة واستقبال جهتها لغيره وهو الا فاق
 فان الموانع لو انزلت لم يجب ان يقع الاستقبال على عينها بل على جهتها في
 الصحيح اذ ليس التكليف الا بحسب الوضوء وقيل يجب على افاقي ايضا استقبال
 عينها قالوا فائدة الخلاف تظهير اشتراط نيية عين الكعبة فعنده يشترط عند
 غيره لا وجهتها ان يصل الخطيب جبين المصلي الى الخط الحار بالكعبة على

استقامة بحيث يحصل قايما او تقول هو ان تقع الكعبة فيما بين خطين
 يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين في مثل ذلك اذا قال النحر في التقاض في
 شرح الكتاب فيعلم منه انه لو انحرف عن العين انحرفا لا يزيل به المقابلة
 بالكعبة جان يؤيده ما قال في الظهيرية اذا اتى من اوتيا سر لان وجه الانسان
 مقوس فانه عند التيامن والتياسر يكون احد جوانبه الى القبلة وعن بعض العاقلين
 انه قال قبله البشر الكعبة وقبله اهل السماء البيت المعمور وقبله الكرويين الكرم
 وقبله حلة العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى كذا في الظهيرية وقبله
 العاجز عن التوجه الى القبلة مع علمه بحجتها بان خاف من عدو واسع او مرض
 ولا يجد من يحمله اليها او كان خشيته في البحر جهة قدرته اي يصلي الى اي جهة
 قدر عليه ويحرم المصلي التحري بديل المجهود لئلا المقصود للاشتباه اي اشتباه
 القبلة عليه بانطاس الاعلام او تراكيو الظلام او نظام الغمام وعدم التحري بها
 فان الاصحاب رضي الله عنهم تحروا وصلوا ولم يتكبر عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم
 والتقوى دليل الجواز ولم يعد الصلوة ان اخطا لان التكليف بحسب الوضوح
 ولا وسع في اصابته الجهة حقيقة فصارت جهة التحري هنا جهة الكعبة للقاء
 عنها في مثل قوله تعالى فابن ما تولوا فتم وجه الله اي قبله الله نزلت في الاشياء
 حال الصلوة وفسدت ان شرع فيها بلا تحري لان قبلته جهة تحريم ولم توجد ولا
 علم فيها اي في الصلوة اصابته لان بناء القوي على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم
 اقوى من حاله قبله ولو علم اصابته بعدها اي بعد الصلوة صح صلوته لحصول
 المقصود لان ما وجب لغيره لا يقتضي حصوله بل حصول الغير كالسعي الى الجوة ولو علم
 خطاه فيها اي في الصلوة او تحول رايه بعد الشروع بالتحري استندار في الاول الى
 جهة الصواب وفي الثاني الى جهة تحول رايه اليها تحري كل من المصلين جهة يعني ان
 وجلا ام قوما في ليلة مظلمة فتحري وصلى الى جهة وتحري القوم وصلى كل منهم الى جهة
 ان لم يعلم المقتدي بخالفة امامه ولم يتقدمه اي المقتدي الامام في الواقع جاز
 فعل كل واحد لان قبلته جهات تحريم ولم تضر الخالفة كجوف الكعبة والاى وان
 علم انه خالف الامام او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله اما الاول فلا انه اعتقد
 امامه على الخط بخلاف جوف الكعبة لان الكل قبله او اما الثاني فلتكره فرض المقلد

حالة

اذا

اذا وقع في جوف الكعبة والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهو خلفه بيان كون خلفه
 في الواقع انهم يعلمون انهم خلفه ليجعل قوله على التاهل كاحمل صدر الشريعة عليه نعم
 في قوله الامن علم حاله تاهل لان علمه بحاله لا يفيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفة
 للامام ولهذا غيرت العبارة الى ترى ومنها اي من الشروط النية لقوله صلى الله عليه
 وسلم انما الاعمال بالنيات وهي الارادة وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتأولين على
 الاخر العلم قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد اعلم اي صلوة يصلي قال محمد بن سنان
 هذا المقدونية وكذا في الصرم والاصح انه لا يكون نية لانها غير العلم الا ترى ان من
 علم الكفر لا يكفر والمسافر اذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نالها يصير مقيما وفي الهداية
 النية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا يقتضي
 ويحسن فذلك الاجتماع عن غيبته واعتراض عليه بان هذا يرجع الى تفسير النية بالعلم وهو
 غير صحيح واجب بان مراده ان يحزم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها ويحرمها عن فعل
 العادة ان كانت نفلا وعما يشترك في اخيرها وصفها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان
 التخصيص والتميز بدون العلم لا يتصور اقول هذا الجواب الاعتراض ولا يدفعه
 لان الجزم علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المعتبر في النية التي هي
 الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بدهاه اي صلوة يصلي وان لم
 يتقرر على الجواب الاتساع لم تحرم صلوة ولا عذر بالذكر باللسان فمنشئ كل من الاعتراض
 والجواب الغفلة عن قوله اما الذكر باللسان فلا يقتضي واللفظ مستحسن لما فيه من
 استحسان القلب للاجتماع العزيمة ولا يفصل بينها اي النية وبين التحريم بغير لابق
 بالصلوة كالاكل والشرب ونحوها واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فلا يضره
 ووقتها افضل ان تقارن الشروع بان تصل بالتحريم هذه اظاهر الرواية
 وقبل تصح النية مادام المصلي في التلويح قبل تصح قبل الركوع وقيل تصح قبل رفع
 راسه عن الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية يمكن
 له التذكر فانه احسن من ابطال الصلوة لا بد لمصلي الفرض كالرواية الخمس
 والجمعة والواجب كالوتر وصلوة العيد والجنائز ونحوها من تعيينه ليمان
 كل منها عايشا ركة في اخيرها وصفها وهو الفرضية او الوجوب دون تعيين
 عدد ركعاته لانه لا نور الظاهر مثلا فقد نوى عدد الركعات والخطا في

في صلوة صح

ولو نواه يكفر

يقوي

عدد لها لا يضرح حتى لو نوى النحر أربعاً أو الظهر ركعتين أو ثلاثاً جاز وتلغو نية
 التعيين كذا في الحائض مطلقاً متعلق بقوله لم يصلي الفرض فإن مطلق النية
 كاف فيه لأنه أدنى أنواع الصلاة فنصرف مطلق النية إليه ولو كان ذلك النفل
 التواضع والسنن الموكدة فإن مطلق النية كاف فيها أيضاً عند الجمهور لأنهما
 نوافل في الأصل وفي الفرض تفصيل لقوله لا بد لمصلي الفرض الخ يعني ينوي الفرض
 ظهر اليوم مثلاً ولو نوى ظهر الوقت والوقت باق جاز لوجود التعيين ولو كان
 الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لأن فرض الوقت غير الظاهر ولو نوى فرض الوقت
 جاز لأن في الجملة للاختلاف في فرض الوقت فيها ففيها صلواتها أي ينوي في الجملة صلوة
 الجمعة والاحوط أن يصلي بعدها الظهر أي بعد صلوة الجمعة قبل سبقتها قليلاً نويت
 آخر ظهر أدركت وقته ولم اصله بعد لأن الجمعة التي صلاها أن لم يخرج فعلية الظهر
 وإن جازت اجزائه الأربع عن ظهر فائت عليه ثم يصلي أربعاً بنية السنة لأنها أحسن
 من مطلق النية وينوي في الوتر صلوة أي الوتر الواجب للاختلاف في وجوبه وينوي
 في الحائض الصلاة لله تعالى والدعاء لهذا الميت أنه ذكر أو أنثى قال نويت أن أصلي مع
 الإمام الصلاة على من يصلي عليه وينوي في قضاء النفل الذي شرع فيه فافسد قضاءه
 أي قضاء نفل أفسده وينوي في العبد صلوة أي صلوة العبد لمقتدي بالإمام ينوي
 صلوة أي صلوة نفسه وينوي اقتداه بالإمام إذا يلزمه الفساد من جهة إمامه
 فلا بد من التزامه ولو نواه حين وقف الإمام موقف الإمامة جاز عند
 عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظهر أو نوى المشرع في صلوة
 الإمام الأصح أنه يجزيه وينصرف إلى صلوة الإمام والأفضل للمقتدي أن يقول
 اقتدي عن هو إمامي أو هذا الإمام قال الزيلعي والأفضل أن ينوي الاقتداء
 بعد تكبير الإمام ليكون مقتدياً بالمصلي أقول فيه بحث لأن الأفضل إذا كان
 أن ينوي الاقتداء بعد تكبير الإمام لئلا يكون الأفضل تكبير المقتدي بعد
 تكبير الإمام لأن التكبير إماماً مقارناً بالنية أو متأخر عنه وسيأتي أن الأفضل
 أن يكبر مع الإمام وينوي الإمام صلوة فقط لا إمامة المقتدي إذا أم الرجال
 واختلف في النساء إذا لم تقعد محاذية وأما إذا اقتدت محاذية لرجل فلا يصح
 اقتدائها إلا أن ينوي الإمام إمامتها وسيأتي لهذا تفصيل وزيادة تحقيق في

وان اشتمل

القوم

مسئلة

مسئلة الحائض ان شاء الله تعالى **صفة الصلوة لها فريض**
 منها التحريم التحريم جعل الشيء محرماً والبال تحقيق الاسمية وخصت التكبير
 الأولى بها لأنها تحريم الأشياء المباحة قبل المشرع بخلاف سائر التكبيرات
 وهي التكبير أي الوصف بالكبرياء بقوله تعالى الله أكبر بعد دفع يديه هو الأصح
 لأن في فعله نفي الكبرياء عن غيره لله تعالى والنفي مقدم هذا أذنيه أي يرفع حتى
 يجازي بأبهاميه ثم يجزي أذنيه وبعد دفع المرأة يديه أخذاً منكبها هو الصحيح
 لأنه استبرأها وعلى هذا التكبير القنوت والاعباد والحائض والأصابع بحالها
 أي غير مزجي ولا مضمومة بل مشددة وجازت التحريم بما يدل على النعظيم نحو الله
 أجل وأعظم أو الرحمن الأكبر والسبب نحو سبحان الله والتكبير نحو لا اله
 الا الله وبالفارسية نحو خدای بزرگوار است كالوقارها أو دمج وسمي بها لأنها
 يدل على الدعاء بحروب اغفر لي فالخالص أنه يجوز أن يذكر يدل على مجرد
 النعظيم ولا يشوب بالدعاء وجهه أي الإمام وكبر الموت سراً الأفضل عند
 أبي حنيفة رحمه الله أن يكبر المقتدي مع الإمام لأنه يشرك في الصلوة وحقبة الشارة
 في المقامات وعندهما الأفضل أن يكبر بعده لأنه تبع للإمام وفي التسليم عنه روايتان
 كذا في الكافي ولوقال الموت الله أكبر قبل قول الإمام ذلك الأصح أنه لا يكون شارقاً في
 الصلوة عندهم وأجمعوا على أنه لو فرغ من قوله الله أكبر قبل فراغ الإمام أليكون
 شارقاً كذا في الحائض وهي أي التحريم شرط عندنا وعند الشافعي ركن وفائدة الخلاف
 تظهر في جواز بناء النفل على تحريم الفرض حتى لو صلى الظهر يصح أن يقوم إلى النفل
 بلا إحرام جديد وعنده لا يصح إلا بإحرام جديد ووجه البناء أنها إذا كانت شرطاً
 كان مودياً للنفل بشرط أدى به الفرض وهو جاز كما لو توطأ للفرض وأدى به النفل
 وإذا كانت ركناً كان مودياً للنفل بركن الفرض وفي الإجماع والمنكورات سنن يعني
 رفع اليدين للتحريم ونشر الأصابع وجهراً الإمام بالتكبير ومنها أي الفرائض القيام
 في الفرض يعني أن فرضيته مخصصة بالصلوة المفروضة ولا يكون فرضاً القيام في النفل
 حتى جاز إذا دونه كما سيأتي في باب فيه يضع يمينه على يساره تحت ستره وعند
 الشافعي يضع على صدره وصفته أن يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويحس
 بالخصر والإبرام على الرسخ ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد

دعي الله تعالى عنه

بالحدف وهو أن لا ياتي بالمد في همنزة الله كافي بالأكبر مع

بالتكبير

رضي الله تعالى عنه

من

فالحاصل أن كل قيام فيه ذكر مسنون فيه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الأرسال
ويشني أي يقرأ سبحانه اللهم الا قوله وجل تناول فلا يأتي به في الفرائض كذا في الحديث
لأنه لم يأت في المشاهير ويشني سران أم أو أفرد أو اقتدى بمسرة أو بجهر من الجهر
حتى إذا اقتدى حين يجهر لا يشني ولا يؤجر أي لا يضمن إلى التناول إلى وجهه وجه الجهر
لو قاله قبل التكبير لا حضار القلب فهو حسن ويتعذر سر القراءة لا التناول فتعذر المسبق
في قضاء ما سبقه لا الموت لأن المسبق يقرأ لا يشني لأنه أشبه حال اقتداءه فتعذر الموت
يشني ولا يقرأ فلا يتعذر ويؤجر أي لا يتعذر عن تكبيرات العبد لأنها بعد التناول ينبغي
أن يكون التناول متصلاً بالقراءة لا بالتناول وهي أي المذكورات أيضاً مستحسن يعني وضع
اليدين على السار والارسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد والتناول والتعذر
ومنها أي الفرائض القراءة فرضها آية لقوله تعالى فاقروا ما أنزل من كتابه وما زادها خارج
بالاجماع وعندنا ثلاث آيات قصار وأية طويلة والمكتفي بها مسمى كما سيأتي أن
قراءة الفاتحة وضمة سورة أو مقدارها إليها واجب وفيه تركه وبقراءة الفاتحة يسمى
أي يقول بسم الله الرحمن الرحيم سرافها فقط أي لا يستعمل في سورة بعدها
ويؤمن أي يقول آمين بعدها أي بعد الفاتحة سراسوا كان أمما أو مأموما أو
منفردا أو بضمها أي إلى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات من أي سورة شأ وما سوى
الفاتحة والضم سنة فتكون التسمية سنة يورده ما قاله في معراج الدراية روى
الحسن عن أبي حنيفة أن المصلح يسمى أول صلوة ثم لا يعيدها لأنها شرعت لافتتاح
الصلوة كالنعوذ والتناول وهما أي الفاتحة والضم واجباً في قراءة الفاتحة ليست
يركن عندنا وكذا ضم السورة إليها خلافاً للشافعي في الفاتحة وما لا يفهمه قوله
عليه السلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي قوله عليه السلام
لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعترض الإمام السروجي على قوله
وما لا يفهمه بأن أحدًا لم يقل أن ضم السورة ركن وخطا صاحب الهداية فيه ولنا
قوله تعالى فاقروا ما أنزل من القرآن والزائدة عليه بخبر الواحد لم تجز لكنه
يوجب العمل فقلنا بوجوبها لكن الفاتحة أوجب حتى يؤمن بالعادة بتركها دون
السورة وثلاث آيات تقوم مقام السورة في الأعمان فكذلك ههنا وكذا الآية
الطويلة **وسنن** أي سنة القراءة في السفر بحلة الفاتحة وأي سورة شأ واحدة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

رضي الله
تعالى عنه

غوا

غوا البروج وانشتت وفي الحضر استحسن في الفجر والظهر طوال المنفصل والعصر والعشاء
أو اسطة والمغرب قصارة وفي الضرورة بقدر الحال من الجهرات طوال البروج
ومنها أو ساط إلى لم يكن ومنها قصار إلى الآخر ومنها أي الفرائض الركوع يكبره ^{من}
خافاً لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويعتد بيده على
ركبتين مفرجا أصابعه لا يندب التفرج إلا في هذه الحالة باسطة ظهره حتى لو
صبت الماء على ظهره لا يستقر لا رفعا ولا سعة ولا منكسا ويطمين فيه أي في الركوع سجدا
أي قايلا سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات هي أدناه لقوله عليه السلام من قال في
ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركعة وذلك أدناه ومن قال سبعة
سجود سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم سجوداً وذلك أدناه ويكره أن ينتقص
ولو رفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقتدى ثلاثاً أمه في رواية والصحيح أنه يتأخر
فكلما زاد فهو أفضل للمنفرد بعد أن يكون الختم على وتر وأما الإمام فلا يزيد
على وجه عمل القوم به ثم يسمع أي يقول سمع الله من حده رفعا رأسه من الركوع
والإمام يكفي به أي بالتسميع والمقتدى يكفي بالتحميد يعني بنا لك الحمد لما روي
أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حده فقولوا ربنا لك الحمد
رواه البخاري ومسلم قسم بينهما والقسم تنافي الشركة وفي المحيط اللهم ربنا
لك الحمد أفضل لن زيادة التناول والمنفرد قيل كالمقتدى يعني يكفي بالتحميد قال الزيلعي
عليه أكثر المشايخ وفي المبسوط هو الأصح لأن التسميع حث لمن معه على التحميد
وليس معه غيره ليحتم عليه وقيل المنفرد بجهرها أي التسميع والتحميد وهذه رواية
الحسن عن أبي حنيفة قال صاحب الهداية هو الأصح ويقوم مستويا بعد رفع الرأس
وما سوى الأطمينان وهو تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفاصله وما
سواه تكبير الركوع وتفرج الأصابع والتسبيح والتحميد والتسميع والقيام
مستويا ستر وهو أي الأطمينان في الركوع الذي هو من تعديل الأركان
واجب لأنه شرع لتكميل ركن مقصود بخلاف القومة بعد رفع الرأس من
الركوع وبين السجدين فإن الأطمينان فيها سنة لأنها شرعت للفرقين
الركعتين والحاصل أن مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة ومنها أي من
الفرائض السجود يكبره لأنه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع الاعتد

رضي الله
تعالى عنه

ويكره تنفيرا شريفاً إليه

رفع راسه من الركوع وضع ركبتيه على الارض لم يقل واضعاً كما قال في الركوع خافوا
 لأن التكبير يقارن الخفض هناك ولا يقارن الوضع ههنا ثم يضع يديه معتمداً
 على راحتيه لأن وايلاً سجد واتكأ على راحتيه ورفع ما بين ركبتيه ثم قال هكذا
 كان يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء
 اذنيه ثم قال وايل رضي الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه
 حذاء اذنيه وماز وراى الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه حذاء منكبيه
 موصول على الة العذ لكبر او لم يرض صاماً اصابعه لا يندب الضم الا ههنا مبداء اي
 مظهر اعضديه متبعداً بطنه عن مخذيه لما ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا
 وقيل لا يفعل ان كان في الصبح حذراً من اضمار الجوار واضعاً رجليه على الارض
 موجهاً اصابعها نحو القبلة لقول صلى الله عليه وسلم اذا سجد العبد سجد كل عضو
 فلوجه من اعضائه القبلة ما استطاع والمرة تخفض وتلرق بطنه بالخذلها
 لأن ذلك استلها وسجد عطف على يكر يانقه وجهته لمواظبة صلى الله عليه وسلم
 قدم الانف على الجهة وان كانت اقوى منه في السجود لقرب من الارض اذا سجد على
 ما يجد جهة وتستقر فيه جهته وحذ الاستقرار ان الساجد اذا اباح لا ينزل
 راسه اسفل من ذلك فلا يجوز على القطن المحلوج والنسب والذرة ونحوها الا
 ان يجد حجم الارض فجاز السجود على كور عمامته اي دورها وفاضل ثوبه كليمه
 وذيله اذا وجد حجم الارض وجاز على ظهره من يصلي صلوة بان يصلي الظهر مثلاً حتى
 اذا لم يصلي السجود عليه غير صلوة الساجد لم يجز في الزحام للضرورة فلا يجوز
 في السعة وان كره الا الاوان اي السجود على الكور وفاضل الثوب كالا كنفاء بالانف
 في السجود فانه جائز عند ابي حنيفة مع الكراهة بخلاف الجهة فان السجود عليها
 وحدها من غير عن يمين سجود عند ابي حنيفة بلا كراهة كذا في البدائع والتحفة فتقول
 صاحب الكنز وكره باحدها منظر رقبته ويظهر في السجود مسجاً اي قابلاً لسان
 ربي الاعلى ثلاثاً هو ادناه لما روينا في الركوع ونذبت ان ينزل على الثلاث في الركوع
 والسجود ويختص بالوتر كالحسن والسبح لأن صلى الله عليه وسلم كان يخطه بالوتر وان
 أم لا يظن على وجه كل القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول حساً ليتكبر القوم
 من الثلاث ورفع راسه منكباً لما مر انه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض

يصلها او

رضي الله
 تعالى عنه
 روي في
 صحيحه

ورفع

ورفع قبل في مقدار الرفع انه اذا كان للسجود اقرب لم يجز لانه بعد ساجداً اذا قرب
 الى الشيء يأخذ حكمه وان كان للجوار اقرب جاز لانه بعد جالساً فيتحقق السجدة
 الثانية وقيل ان ازيلت جهته الارض بحيث يجري المرح بين جهته وبين الارض
 جاز عن السجدين ويجلس مطمئناً بقدر تيسرته ويكبر ويسجد مطمئناً فان قيل
 فرضية الركوع والسجود ثبتت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا والامر لا يوجب
 التكرار ولذا لم يجب تكرار الركوع فيما اذا ثبتت فرضية تكرار السجود ولما ذكر
 قلنا قد تقرر ان اية الصلوة مجلة وبيان الجمل قد يكون بفعل الرسول صلى
 الله عليه وسلم وقد يكون بقوله صلى الله عليه وسلم وفرضية تكرار ثبتت بفعله
 المنقول عنه تواتراً اذ كل من نقل صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل تكرار
 سجوده واما وجه تكراره فليس لانه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات
 وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فتسجد من تين ترغيمه وقيل الاولى
 اشارة الى اننا خلقنا من الارض والثانية الى اننا نعاد اليها قال الله تعالى تعامنوا
 خلقناكم وفيها نعيدكم ثم يكرم للقيام ويرفع راسه ثم يديه ثم ركبتيه على
 عكس السجود ويقوم مستوياً بلا اعتماد على الارض كما ذهب اليه الشافعي ولا
 قعود قبل القيام ويسمي جلسة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة
 الثانية كالاولى لاثنا ولا يعود ولا رفع يديه اي يفعل في الثانية كما يفعل في الاولى
 لكن لا يستفتح ولا يعود لانهما لم يشرعا الامرة ولا يرفع يديه كما يرفع في الاولى
 اشارة الى انه ياتي بالتسمية ترك السجدة الثانية فتذكر قبل السلام او بعد وقبل
 التكلم قضاها في الصلوة يعني اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم
 وقبل ان يتكلم بسجدها سواء علم انها من الركعة الاولى وغيرها لانها فاستعن
 محلها الاصل ولم تغد الصلوة بفوتها عنه لوجود المحل في الجملة لقيام التحريم
 فلا بد من قضائها لانها كن فلو لم يقض حتى خرج عن الصلوة فسد وتشهد
 عقيب السجود لان العود الى السجدة الاصلية يرفع التشهد لانه يتبين ان وقع في
 غير محله فلا بد من التشهد ولو تركه لم تجز صلوة لان الفعدة الاخيرة فرض
 فتشهد ويسلم ويسجد للسجدة تشهد ثم يسلم كذا في البدائع وبعد سجديتها
 يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها فاصابع يدها واضعاً يديه مبسوطتين على

رضي الله تعالى عنه
 روي في صحيحه

الكن

بيان
 تبين

عن محمد بن الحسن بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار

فخذ به موجها أصابع يديه ورجليه نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعدد القعدتين على هذا ويشهد كابر مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. اشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمدا عبده ورسوله التحيات جمع تحية وهي ملك وقيل البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة أي السلامة من الآفات وجميع وجوه التقصير قال ابن قتيبة انما جمعت التحيات لله أي لا لفظا للدالة على الملك مستحقة لله تعالى والصلوات قال ابن المنذر وبعض الشافعية هي الصلوات الخمس وقيل كل الصلوة وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الزهري العبادات والطيبات قال لاكثر من الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما وآله وقيل الأعمال الصالحة ويقصر عليه هنا أي في القعدة الأولى يعني يأتي بالصلوة ويكتفي بالفتحة فيما بعد الأولى عبارة ليتناول ذلك المغرب وأن سبح فيه أو سكت جاز لكنه أن سكت عمدا استأوان سبوح واجب عليه سجود السهوي رواية الحسن عن أبي حنيفة فلاحظ أن لا يتركها وإن كان الصحيح أنها ليس بواجبة مما سوى وضع الرجلين وتعيين الأوليين للقراءة والاطمئنان في السجود والقعدة الأولى والتشهد فيها أي في القعدتين والاقتصار عليه في الأولى أي ترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سنن أدب عاصي عند كورات تكبير السجود وتسبيح ثلاثا ووضع يديه على ركبتيه واغتراض رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة فانهما سنن الأولى أي وضع الرجلين فرض رواية وهي رواية القدوري حتى إذا سجد وضع أصابع رجله عن الأرض لم يجر كذا ذكره الكرخي والجصاص والوضع أحدهما جاز وتنص قال قاضي خان ويكره وذكر الامام الترمذ أن وضع اليدين والقدمين مسواة في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق كذا في العناية والبواقي واجبة وهي تعيين الأوليين الخ حتى لو أخر القيام إلى الثالثة من زيادة على التشهد فبما يورث فيه ركن وقيل حرقت محمدا أو سجد سجد ومنها أي الفرائض القعدة الأخيرة قد ما يقرأ فيه التشهد إلى عبدة ورواه لقوله عليه السلام لا بن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد إذا قلت هذا

عن محمد بن الحسن بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار عن محمد بن عيسى بن عمار

أو فعلت

كراس
عبد
عبد
٤١

أو فعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام بالنقل قرأ أو لم يقرأ لأن معنى قوله إذا قلت هذا أي قرأت التشهد وانت قاعد لأن قراءة التشهد لم تشرع إلا في القعود وقوله أو فعلت هذا أي قعدت ولم تقرأ شيئا فصار التحية في القول لا النقل لأنه ثابت في الحالين كما بيناه والمعلق بالشرط عطف قبل وجود الشرط ولأن الصلوة متناهية والتناهي لا يكون إلا بالتمام والتمام لا يكون إلا بالانتهاء وهذا انما يعلم ببيان الشارع وقد بين قنكون فرضا فان قيل لا تثبت الفرضية بخبر الواحد قلنا نعم ثبت به ابتداء أما إذا بين الجمل به فتثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض من القعدة ما يأتي فيه بالشهادتين والأصح ما اخترناه الكافي وفيه هنا إذا التشهد عند الإطلاق ينصرف إليه وهي أي القعدة الأخيرة كالأولى في افتراض رجله اليسرى ونصب اليمنى لكنه يزعم هنا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعية وكيفية الصلوة أن يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد وكبر بعضهم أن يقال اللهم اسم محمد الخ لأنه يؤهم تقصير الانبياء عليهم الصلوة والسلام إذا الرحمة تكون باتيان ما يكلم عليه والصحيح أنه لا يكره كذا قال الزيلعي ويدعو لنفسه ولغيره من المؤمنين وهذا أولى مما قيل ودع نفسه لأن السنة أن لا يخص نفسه بالدعاء بما يشبه القرآن أي بما يشبهه لفظا ومعنى كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ويقول اغفر لابي ووالدتي عطف على تشبه القرآن أي بالمروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منه أن يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك أنك انت الغفور الرحيم كلام الناس أي لا يدعو بشبه كلام الناس لأنه يفسد الصلوة الأصل فيه أن كل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم للفسد انما يفسد إذا لم يتعد قدر التشهد في آخر الصلوة وأما إذا قعد فصلته تامة لوجوب الخروج بصنعه كما سيأتي ولكن المرأة تتورك أي تخرج رجلها من الجانب الأيمن وتكمن وركبها من الأرض لأنها استر لها ومبنى حالها على الستر فلهذا أي القعود والصلوة والدعاستان الأولى فرض عند الشافعية ومنها أي من الفرائض ترتيب القيام أي تقديم بقصد الترتيب على الركوع والركوع على السجود حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع لم يجر لأن الصلوة لا توجد إلا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه أن

ومني الله تعالى عنه

من

الصلوة من الافعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والركوع
والسجود وجزء ضروري وهي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع
على السجود وليذكر القراءة مع آتها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا دخل لها في حصول
الجزء المادي لان الشرع لم يعين لها محلا مخصوصا بطريق الفرضية كما عين لها في الاجزاء
بل جعلها فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الاولين ووجدت في الاخيرين لم يفسد
الصلوة وانما لا تنفع لو تركت بالكلية فلهذا السبب الدقيق جعلوا من اعادة الترتيب
بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض واقتصر في التمثيل لوجوب رعاية
الترتيب في الاركان على هذا المثال بوجه ما قال صاحب الكافي في اول باب الحديث في
الصلوة ان ما احدث شرعية كراعي وجودة صورة ومعنى في محله لانه كذلك شرع
ما شرع مكررا ما فاذا غيروه فقد قلبوا الفعل المشرع وعكسه وقلب المشرع باطل ومنه يعلم تحقيق
ما قال صاحب الهداية عند الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا
من الافعال فانه اراد بما شرع مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة الثانية
ساجدا وقام وان صلوة فتذكرها فاعلم ان بسجدة السجدة المتروكة ويسجد للسجود
كما هو اجتزازه بما شرع غير مكرر فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا تنفع تلك
الركعة معتد بها بالاجماع ذكره شراح الهداية حتى قال في الجملية الترتيب فرض
فيما احدث شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع وليس يفرض فيما تقدمت شرعيته
في كل ركعة كالسجدة حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة
الاولى فالخط من ركوعه فسجدها لا يلزم عليه اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية
فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سر في جعل مراعاة الترتيب واجبا لا فرضا
قلنا السرفيه ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وتكرارها
يفعل رسول الله عليه السلام كما سبق فاذا وجد الاول في محله فقد حصل الترتيب
المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما
ثبت بالفعل لما ثبت بالنص ان الاول اعلى رتبة من الثاني ويعلم ايضا تحقيق
ما قال في الذخيرة ان تقديم الركن نحو ان يركع قبل القراءة فلان مراعاة الترتيب
واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلا لما زعموا فان معناه ان مراعاة الترتيب في هذه
الصورة خاصة واجبة عندهم فرض عنده فانه يقيسه على الاركان المترتبة كالقيام

فانه مكررا

والركوع

والركوع والسجود وهم يفرقون بينها وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكرنا
في هذا الجمل ان كلمة صدر الشريعة ههنا مختل اما اول فلان قوله فيما ذكر ليس قدرا
الى مخالف صرح به شراح الهداية احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة الواحدة
كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود يقع معتد به واما ثانيا فلان ارادهم لتفسير
تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا تغلق له بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست
من الاركان التي لا يمدخل في الترتيب واما ثالثا فلان قوله فاعلم ان رعاية
الترتيب واجبة مطلعا غير مطابق للواقع اذ لا يلزم وجوب رعاية الترتيب في
صورة بخصوصها وجوب رعاية في صورة خالية عن ذلك الخصوص واما رابعا فلان
المفهوم من قوله ويخطر بباله مما لا ينبغي ان يخطر بالبال لان الكلام ههنا كما
اعترف به نفسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن
بل هو شرط والقعدة الاخيرة سباني انها ايضا ليست بركن ولو سلم مراعاة الترتيب
بين الشئين انما يكون فرضا اذا امكن فكما للترتيب بينهما ليكون مقتدرا فيكون فرضا
والقعدة الاخيرة من حيث هي اخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هو تكبير الافتتاح
لا يتقبل فكما للترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره توجيهها لكلام الهداية
الحمد لله على توفيقه لكشف اسرار هذه المقام وتحقيقه وقد وقع ههنا من بعض
اهل الصلوة ومن له حرص على كلام المجتهدين وشغف بما يتبعه الناظر فيه من حاله
وتقيس عليه ما صدر عنه من مقال ومنها اي الفرائض الخروج من الصلوة بغير
اي فعل الاختيار يباي وجه كان فانه فرض عنده لا عندها لها ما روينا من حديث
ابن مسعود رضي الله عنه ولان الخروج من الصلوة يضاد الصلوة فلا يكون جملة ما روينا من حديث
الابن مسعود كالحج والاكفة لا يمكن اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه وكل ما لا يتوصل
الى الفرض الا بكون فرضا مثله كذا قال الزبيدي في قوله ولان الخروج من
الصلوة الحج بحث لانه انما يفيد عدم الركنية وهو لا ينافي الفرضية لجواز ان يكون
كالتمتع كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان للصلوة تحريما وتحليلا او بين
كيفية الخروج بقوله يسلم المصلي مع الامام اي مقارنا مسلا به تسليم الامام كما
في الترخية وفي رعاية عنه بعد الامام كما روينا عندهما يسلم بعد كما يكبر للتخية بعد
عن عبيد بن مسعود فيقول السلام عليكم ورحمة الله الي جليله لانه عليه السلام يسلم

فانه يخرج منها صحيح

تصح الحروف لأن القراءة فعل اللسان لا الصانع والاول أصح بحركة اللسان
لأنه قرأ بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالنسيئة في الذبيحة
وجوب السجدة في التلاوة والطلاق والعناق والاستثناء ترك سورة اولى
العشاء وقرأ الفاتحة قراها اي السورة بالفاتحة جهرا في الاخيرين ولو ترك
الفاتحة في الاولين لا يلقبها في الاخيرين لأنه يقرأ فاتحة الاخيرين فلو
قضاها فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير شرع
ونظائر في الفجر على الثانية فقط اي في سائر الصلوة لأنها سنة في الفجر اجازها
ليذكر الناس الجماعة وسنة الفجر لأنه وقت غفلة بخلاف سائر الصلوات وكل
معتبر من حيث الاثر ان كان متقاربا في الطول والنقص وان كانت متفاوتة اعتبر
الكلمات والحروف وينبغي ان يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في
الاول والثلث في الثانية وهذا بيان الاستحباب اما بيان الحكم والتفاوت
وان كان فاحشا لا بأس به لورود الاثر وإطالة الثانية على الاولى تكرار اجاعا
وانما يكره التفاوت بثلاث ايات وان كان اية او ايتين لا يكره لأنه عليه السلام
قرأ في المغرب بالمعوذتين ونحوهما اطول من الاولى بآية كذا في الكافي ولم تنع
سورة الجواز الصلوة يعني لم يحز تعيينها لجواز الصلوة بحيث لو لم يقرأ أفسدت
الصلوة لا إطلاق قوله تعالى فاقروا ما ينيس من القرآن قال الشافعي سورة الفاتحة
متعينة للجواز لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب قلنا النص مطلق
وخبر الواحد لا يثبت لأنه نسخ وكره تعيينها اي السورة لها اي لصلوة مثل ان
ان يقرأ الم تنزل السجدة وهل في صلاة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة
والمناقضين في صلاة الجمعة وانما كره لما فيه من هي الباقي قالوا هذا اذا راه حتما
بحيث لا يجوز غيرها او لا يغيرها مكرها اما لو قرأها لكونها اسرع عليه او غيرها
بقراءة صلى الله عليه وسلم فلا كراهة فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا يظن
الجاهل ان غيرها لا يجوز سوى الفاتحة فانها متعينة للقراءة في كل صلوة بلا كراهة
وان لم تنع لجوازها الموت لا يقرأ خلف الامام بل يستمع وينصت وان قرأ
الامام اية ترغيب او ترهيب لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على انه خطاب للمقتدين ومنهم من حمل على حالة

رضي الله
تعالى عنه
سبح

الخطبة

الخطبة ولا تنافي بينهما وانما أمرها ما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة اي الموت
يستمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ صلوا
عليه فصلى المستمع سرا وقعت العبارة في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ الموت
بل يستمع وينصت وان قرأ امامه اية ترغيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم فاعترض عليه الزبلي بان ظاهر قوله او خطب معطوف على قرأ
فلا يستقيم في المعنى لأنه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاعتراض كان ممكن الدفع بان يكون
الموت بمعنى من شأنه ان يات ويحذف قوله او خطب عطفا على قرأ المحذوف
بعد قوله لا يقرأ الموت والمعنى لا يقرأ الموت اذا قرأ امامه بل يستمع وينصت
وان قرأ اية ترغيب او ترهيب ولا يقرأ الموت اذا خطب امامه او صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم بل يستمع وينصت لكن غيبت العبارة فقلت كذا الخطبة
الح لئلا يرد من اول الامر والجهد عن الخطبة كما القريب في وجوب الاستماع
والانصات الجماعة سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وسياقي ان جماعة النساء مكروهة
ولا تكرر الجماعة في مسجد محلة باذان واقامة يعني اذا كان لمسجد امام وجماعة
معلوم فصلى بعضهم باذان واقامة لا يباح لباقيهم تكرارها بها لكن لو كان
مسجد الطريق يباح تكرارها ولو كررها لم يكرهها باذان واقامة لا يباح لباقيهم تكرارها بها لكن لو كان
واقامة فيه او لا غير اهل لان حرمهم لا يسقط بفعل غيرهم او صلى بها فيه او لا
اهل لكن بمخافتة الاذان لان مخافتهم تكون عند الباقيهم والاحق بالامانة
بين الحاضرين الاعلم اي اعلمهم باحكام الصلوة صحة وفسادا بعد ما يحسن من القراءة
ما تجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر الى غيره فالقراءة اي ان تساوي في العلم
فالا حقها اكثر قرانا وتجوز بالقراءة لأنه ركن في الصلوة فالادب اي ان تساوي فيه
فالا حقها اشدهم خوفا من الله تعالى واجتنابا من الشبهات قال صلى الله عليه وسلم من صلى
خلف عالم تقى فكانا صلى خلف نبي فالاسن اي ان تساوي فيه فالاحق بها البرهم سنا لما روي
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بني اي مكنك ليومكما أكبر كما سنا فالاحسن خلقا اي ان
تساوي فيه فالاحق احسنهم معايشة للناس فالاحسن وجهها اي اكثرهم صلاة بالليل
لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالهارة والاشرف

نسباً فالانظف ثوباً لأن في هذه الصفات تكثير الجماعة وإن استروا يفرح بينهم والجماعة
 إلى القوم كذا في معراج الدرية وذكره إمامة عبد الله لا يتفرغ للتعليم فيخلب عليه الجهل وأما
 وهو الذي سكن المادية عن بيتا كان أو عجمياً لأن الغالب عليه الجهل وقاسق الكرامة
 لا يرويه وأعمى لأنه لا يتوقى النجاسة ولا يتدبر إلى القبلة بنفسه ولا يقدر على استيعاب
 الموضوعات ومندفع أي صاحب هوى لا يكفر به صاحبه حتى إذا كفر لم يخرج أصلاً
 ولينزاً إذ ليس له أب يودبه فيخلب عليه الجهل وإن تقدموا جاز مع الكراهة
 لقوله عليه السلام صلوا خلف كل سر وفاجر وكره تطويله أي الإمام الصلوة لقوله
 صلى الله عليه وسلم من أم قوماً فليصل بهم صلوة اضعفهم فإن فيهم المبرور والكبير
 وفي الحاجة وكره جماعة النساء وحدهن إذ يلزم من أحد المحظورين قيام الإمام
 وسط الصف وهو مكره أو تقديم الإمام وهو أيضاً مكره في حق من ولو فعل لم
 يتقدم الإمام بل يقف وسطهم إذ بعض الشراة من بعض كالعامة جمع عاب
 قائم إذا صلوا لم يتقدم إمامهم وكره حضور المشايخ كل جماعة في الصلوة الخمس
 والجمعة لما فيه من خوف الفتنة وحضور العجوز الظاهرين أي الظاهر والعصر والجمعة
 لأن الفتنة يجتمعون في أوقاتها وفطر شيعتهم قد يحملهم على رغبة العجايز وفي
 الفجر والعشا يتأمنون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجماعة متسعة فيمكنها إلا
 عتزل في العبد من الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكراهة في كل
 الصلوات لظهور الفساد ويقف الواحد عن يمينه أي يمين الإمام لأنه صلى الله
 عليه وسلم صلى بن عباس رضي الله عنهما فقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الإمام في ظاهر
 الرواية وعن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام وإن كان المقتدي أطول أو رفع
 سجدة أمام الإمام لم يضره لأن العبرة لموضع الوقوف لا مكان السجود وإن
 صلى على يساره أو خلفه جاز وأما فيه أي الأصح لمخالفة السنة ويقف الاثنان
 خلفه لأنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ويقتدي متروكي عتيم لأن التيمم طهارة مطلقة
 عند كالوضوء ولهذا لا يتقدم بقدر الحاجة ويقتدي غاسل بما سح لأن الحنف
 مانع سرائر الحديث إلى القديم وما حل بالخفين يزيله المسح وقام بقاعد لأنه
 صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعداً والقوم خلفه قياماً وموم بموم لاستواءه في
 الحال إلا أن يؤم القوم قاعداً والإمام مضطجاً ومتنفل بمفترض لأن الحاجة في

بيان
 تنبيههم

حقه

حقه إلى أصل الصلوة وهو موجود في حق الإمام فيتحقق البناء ومتنفل لاستوائها
 في الحال وحالف بحالف يعني حلف رجلان كل منهما أن يصلي ركعتين فاقتدي
 أحدهما بالآخر صح كافتداء المتنفل بالمتنفل وحالف بنادر يعني نذر رجل أن يصلي
 ركعتين وأخر حلف بالله لا يصلين ركعتين واقتدي الحالف بالنادر جاز لأنه كافتداء
 المتنفل بالمفترض بلا عكس أي لا يقتدي نادر بحالف لأنه كافتداء المفترض
 بالمتنفل لأن نادر بنادر يعني نذر رجل أن يصلي ركعتين وأخر كذلك فاقتدي أحدهما
 بالآخر لا يجوز لأن كل منهما المفترض فرضاً آخر الأيتوي تلك المنذورة بأن نذر
 رجل أن يصلي ركعتين وقال آخر الله علي أن أصلي تلك المنذورة ثم اقتدي أحدهما بالآخر
 جاز لوجود الاشتراك ورجل بامرأة أو صبي أما المرأة فلقوله عليه السلام أخرني
 من حيث أخرهن الله تعالى فلا يجوز تقديمها وأما الصبي فلا تمتثل فلا يجوز
 اقتداء المفترض به ولا طاهر معدود ولا قاري بامي ولا لابس بغير موم بموم
 ومفترض متنفل لأن في كل منها بناء القوي على الضعيف وذو الإجماع ومفترض فرضاً
 آخر لا تشاء الاشتراك ولا مسافر عقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر والعصر
 والعشا سوا كانت تحرمه المقيم أيضاً بعد الوقت أو كانت في الوقت فخرج الوقت
 فاقتدي المسافر بخلاف ما إذا كانت تحرمها في الوقت فخرج وهما في الصلوة أو كانت
 الصلوة مما لا يتغير كالنحر والمغرب فإنه يصح وأما لم يصح فيما ذكر لأن فيه بناء الفرض
 على غير الفرض حكماً أما في حق القعدة ان اقتدي به في الشفع الأول إذا القعدة
 فرض عليه أعلى الإمام أو في حق القراءة لو اقتدي به في الشفع الثاني فإن القراءة فيه
 نفل على الإمام فرض على المقتدي بل في الوقت أي يفتك في المسافر المقيم فيما يتغير في
 الوقت لا تحاد حالهما في الافتراض والتنفل إذ يجب على المسافر تكميل الصلاة الرباعية
 حال الاقتداء بالمقيم لأنه بمنزلة نية الإقامة يصير مقيماً في حق هذه الصلوة تبعاً
 للإمام فلم يلزم اقتداء المفترض بغير المفترض في حق القعدة الأولى وحق القراءة
 في الآخر بين إذ القراءة فرضية ركعات النفل وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في
 باب صلوة المسافر إن شاء الله تعالى ظهر أن إمامه محدث أعاد أي أن اقتدي
 بإمام ثم ظهر أن إمامه محدث أعاد المقتدي صلاته لقوله عليه السلام أي ما رجل
 صلى بموم ثم تذكر جنباً بعد أعاد وأعادوا اقتدي أي بامي واستخلف أمياني

لأنه

وقال

الآخرين فسدت صلاتهم اما صلاة القاري فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها ولما
 صلوة الاميين فلا تبارك في الجماعة وجب ان يقتد بالقاري لتكون قرائته
 قراة لها فتركوا القراءة التقديس مع القدرة عليها ولو استخلف القاري اميا
 في الآخرين فسدت صلوة الكل لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيا او
 تقديرا ولم توجد حق الآخرين بالذكر لدفع توهم التبعيل الا في الآخرين
 للاستخلاف لعدم وجوب القراءة فيها ونصف الرجال خلف الامام لقوله صلى
 الله عليه وسلم يلين منكم اولوا الاحلام والنهي اي ليقرّب مني بالافقون فالصلاة
 فالحائز ان يتبع الخاتم الختني كالحائز جمع الحائز قدم الصبيان لتحضيم في الذكوة
 فالنساء قد ذكروا في كونهن محاذاة المرأة منسدة للصلوة مشروطة
 بامور الاول المكث في مكان المحاذاة قدر اذ امكن حتى لا يفسدها ما دونه
 الثاني كون المحاذية مشتهاة بان كانت ضحية قابلية للجماع هو الصحيح والمراد
 كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او صغيرة لا تشتهى ولا
 لا تفسدها ولو كانت محرما او محجوزة بنظر الطباع تفسد الثالث كون
 صلاتها ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان بالاجزاء حتى ان المحاذاة
 في صلوة الجنازة لا تفسد الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما قادية بان
 يكون احدهما اماما للآخر فيما يوديانه او بان يكون لهما امام فيما يوديانه فيشمل
 الشراكة بين الامام والمؤتمين ثم ان اشتركا في الصلوة قد يكون حقيقة
 كما في المدرس وقد يكون حكما كما في اللاحق فاية فيما يقضي كانه خلف الامام كما
 سيأتي وايضا اية اعم من الاداء والنظر والقبض وغيرها كصلوة العبد والرب
 والوثني في رمضان فان المحاذاة في جميع ذلك منسدة الخاسر كونها في مكان واحد
 بلا حائل لانه يرفع المحاذاة وادناه كوخرة الرجل لان ادنى الاحوال القعود
 فقد رآه به وغلفه كلفظ الاصبع والفرجة تقوّم مقام الحائل ولهذا كونهما
 بالذكر وادناهما قد رآه تقوّم فيه الرجل كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهما
 متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة
 او في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحرى كذا قال السروجي في الغاية في باب الصلوة في
 الكعبة السابع ان ينوي امامتها او امامة النساء وقت الشروع لا بعدة

حاج

والمرحوم
جيبين نحو

نائما اي في حال نوم المحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد ونحوه
 في غيره كالصلاة بعد ما ظن انه احدث ثم ظهر ظهره ولو عمل بعد التشهد منافي
 الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بضعفه ولو وجد منافي الصلوة بعدة بلا صيغة
 بطلت الصلوة لوجود المنافي قبل تمامها خلافا لما لها قبيل الصلوة بقدره المتيم في الصلوة
 على استعمال الماء ورد في رواية وتبطل ايضا برواية المتوضي المتيم في الماء قال في
 الكنز بطلت ان رآى متيم ملة قال الزيلعي المراد بالرواية القدرة على الاستعمال حتى لو
 رآه ولم يقدر على استعماله لا تبطل ولو قدر بلاروية بطلت فذا لا امر على القدرة لا غير
 وتقيده بالمتيم لبطان الصلاة عند روية المتأخير مفيد لانه لو كان متوضي يصلي خلف متيم
 فرائ المتقدي كما بطلت صلوة لعلمه ان الامام قادر على الماء بخياره وصلوة الامام تامة
 لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ترى ونزع الماسح الخف بعمل يسير بان كان
 واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النزوع وان كان النزوع بفعل عفيف تمت صلوة لوجود
 الخروج بضعفه ومضي مدة مسحة التوحيد الماء وقيل مطلقا وتعلم الاية اية أي تذكره او
 حفظه بالسماح من غيره بلا اشتغال بالنحو والامت صلوة لوجود الخروج بضعفه
 في المتون المشهورة لفظ سورة مكان اية ولا يستقيم الاعلى قولها ونيل العاري ثوبا اي
 ثوبا تجوز فيه الصلوة وقدرة الموي على الدكان فان اخر صلوة قوتي فلا يجوز بناء على
 الضعيف وتذكر فائتة عليه وهو صاحب ترتيب وكذا اذا كانت فائتة على الامام
 فتذكرها الموم بطلت صلوة الموم وحده كذا قال الزيلعي وتقديم القاري اميا
 وطلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المعذور
 وسقوط الجيرة عن برء ووجدان المصلي بالخمس ما ينزله ودخول الوقت المكره
 على مصلي القضاء وعدم سبب الجارية عورتها اذا كانت تصلي بغير قناع فاعتقت
 فان هذه الاشياء منسدة للصلوة بلا صيغة عنده خلافا لما لها وهو مبني على ان
 الخروج بضعفه فرض عنده لا عندها كما ركع او سجد فحدث او ذكر سجدة
 فسجدها فان بني اعدا ما احدث فيه قطعا وما ذكر فيه ندبا يعني ان من احدث
 في ركوعه او سجوده ونواضيه فلا بد ان يعيد الركوع والسجدة الذي احدث فيه
 لان تمام الركوع انما هو بالانتقال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو
 كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع او السجود لا مكان الاتمام بالاستمرار

تولد ونيل اي
وصور

وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى ففرضاها لا يجب عليه
 اعادة الركعة او السجود لكن ان اعاد يكون مندوبا لتقع الصلوة مرتبة بقدر
 الامكان ثم واحد فاحدث الامام فلو كان المقتدي رجلا فامام اي فذلك
 المقتدي امام بلائيه اي متعين بخلاف الاول وان لم ينو له اية من صيابة الصلوة
 كما في اول الباب وتعيين الامام لقطع المراجعة عند الكثرة ولا مزاحمة ههنا ويتم
 الاول صلوة مقتديا بها اذا استخلف حقيقة والاى وان لم يكن ذلك الواحد
 رجلا بل صبيا او امرأة او خنثا فسدت صلوة في رواية الاستخلاف من ايصال
 للامامة وقيل لا تفسد اذ لم يوجد منه الاستخلاف قصد وكذا الحكم فيما اذا كان
 ذلك الواحد اميا او متفلا خلقا المفترض او متفلا خلقا المسافر في القضاء اخذ
 وعاقب مكن الى انقطاع ثم توضع يميني ولا يجب عليه الاستيناف والله اعلم **باب**
ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسدها السلام عند اقتيد بالعدل لان السلام
 سهو او غير مفسد لانه من الاذكار في غير العمد جعل ذكره في العمد كلاما وردة لم
 يقيد بالعدل لانه ليس من الاذكار بل هو كلام وتخطب وتفسدها الكلام طلقا
 اي سواء كان عدلا سهوا او نسيانا او قبيلا او كثيرا والدعاء بما يشبه كلامنا نحو اللهم
 البني ثوب كذا اللهم زوجني فلانة وعند الشافعي لا يفسد والاثنين وهو ان يقول
 آة في الكافي عن ابي يوسف ان لا يفسد سواء كان من وجع او ذكر حنة او نذر والتأوه
 وهو ان يقول آوة ~~الصلوة~~ يفسد فيها وفي النافار خاتمة سئل محمد بن سبل عن ذلك
 فقال لا يقطع وفي العتامة قالوا الا بهذا اولى واحسن للفتوى لانه مما يتلى به
 الموضع اذا اشتد مرضه والتأيق وهو ان يقول اف ويكاه بصوت لو جع او
 مصيبة لا ذكر الجنة والنار لان الاثنين وخوة اذا كان من ذكرها صار كانه يقول
 اللهم اني اسالك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلوة وان كان
 من وجع او مصيبة صار كانه يقول انما مضى فمر ويخ ولو صرح به تفسد كذا في الكافي
 وتخرج بلا عذر بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا بل كان لتحبس الصوت ان ظهر
 به حرق نحو اخراج بالفتح او الضم يفسد عند ابي حنيفة ومحمد وان كان مضطرا لاجتماع
 البزاق في حلقه لا يفسد كالعطاس فانه لا يقطع وان حصل به تكلم لانه مدفوع اليه
 طبعاً واما الجشاق فان حصل به حرف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وان كان

رضي الله
 تعالى عنه

رضي الله
 تعالى عنه

رضي الله تعالى
 عنه

مدفوعا

قوله الجشاق

مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي وتسميت عا طس بالسين والشرين والثاني افصح
 وهو ان يقول يرحمك الله وجه افساده آة من كلام الناس اذ يقع به التخطي
 بينهم ولو قال العا طس او السامع الحمد لله لا تفسد لانه ليس جوابا عرفيا ولو قال
 العا طس لنفسه يرحمك الله لا تفسد لانه بمنزلة قوله يرحمني الله وبه لا تفسد كذا
 في الظهيرية وجواب جبر سهو بالاسترجاع بان يقول انا لله وانا اليه راجعون
 وسار بالمجدة بان يقول الحمد لله وعجز بالسجدة بان يقول سبحان الله
 والهيكله بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرق بالتجديد ونحوه
 الجواب بل علامة بان في الصلوة جان صلاة اتفاقا وقيد بالتجديد ونحوه
 الجواب بما ليس بشيء مفسد اتفاقا ونفسها قراته من مصحف لانه يتلقن
 من المصحف فاشبهه التلقن من غيره وفتح على غير امامه لانه تعلم وتعلم كان
 من كلام الناس قوله على غير امامه شمل فتح المقتدي على المقتدي وعلى غير المصلي
 وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان وكل ذلك مفسد اذا
 قصد به التلاوة دون الفتح نظيرة ما كوقيل له ما مالك فقال الخيل والبالغ
 والمجتر فانه يفسد صلاة اذ اراد به جوابا ولا فلا وان فتح على امامه يفسد
 استحسانا وقيل ان قرا قدر ما تجوز به الصلاة يفسد لانه ضرورة اليه وقيل
 ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه تفسد صلاة الفاتح وكذا صلاة الامام ان اخذ قوله
 لعدم الحاجة اليه وينبغي للمقتدي ان لا يجعل بالفتح اذ رعايت ذكر الامام فيكون
 التلقين بلا حاجة وللإمام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذ قرا قدر الفرض ولا انتقل
 الى اية اخرى واكثر او شرب لا يهاتان فان الصلوة لا فرق بين العمد والنسيان
 لان حالة الصلوة مذكرة هذا اذا لم يكن بين اسنانها ما كقول اما اذا كان فابتلع
 لا تفسد صلاة كما سياتي وسجودة على نجس وعن ابي يوسف تفسد السجدة لا
 الصلاة حتى لو اعد لها على موضع طاهر لان ادائها على النجاسة كالعدم لها
 ان الصلوة لا تنجز فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه ورأسه عليه
 فان صلاة تجوز لان وضعها عليه كترك الوضع اصلا وترك وضعها لا يمنع الجواز
 بخلاف الوجه فان ترك وضعه عنقه وادرك ركن او مكانه بكشف عورة او
 نجاسة لو انكشف عورته في الصلاة فسترها بلا لبث جازت صلاة اجماعا لان

يقال

رضي الله تعالى عنه

الاكتشاف في كثير من الزمان اليسير في الانكشاف في الزمان الكثير وقد
لا يخفى فكذا هذا فان ادى اكتشاف او مكتبت بقدر ما يمكن فيه من اذكر
فقدت وكذا لو قام على موضع نجس او اصاب ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
او وقت في صف النساء النجسة فادى او مكتبت فسدت عند اي يوسف رحمه الله تعالى
وعند محمد رحمه الله لا يفسد كشف العورة وملاينة النجاسة بالمثل ما لم
يؤده اي الركن يعني انه لا يعتد بقداد الركن بل حقيقة ادائه واستخلافه
من خارج المسجد يعني اذا كان المسجد ملائنا من القوم والصفوف متصلة خارج
المسجد فسبق الامام حدث فخرج من المسجد واستخلف رجلا من خارج المسجد
تفسد صلاة الكل لما من ان خلوا مكان الامام عنه يفسد الصلاة لكنه ما دام في
المسجد جعل كانه لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان المواضع المصنوعة حكم
المسجد كما في الصلوات واستخلافه في ولو خلفه نساء اي استخلف الامام امرأة وقد
سبقه حدث وخلفه رجال ونساء يفسد صلاته وصلوة القوم لا يشتغل به بخلاف
من لا يصلح خليفة فتفسد صلاته وفسادها تفسد صلاة القوم وكل عمل كثير اختلف
في تفسيره وعامة الشايخ على انه ما يعلم ناظر ان عامه غير متصل بغيره
المصلي قال الامام السرخسي وهذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة فان دراهم التفسير
الى ابي المتولي قبل ما يحتاج الى اليمين لا نظره عطف على قرأته الى مكتوب وفيهم من انا
كان او غير او اكل ما بين اسنانه فانه لا يفسد لانه تتبع لريقه ولهذا لا يفسد به
الصوم وقيل ان كان ما بين اسنانه قليلا كما دون الحصة لا تفسد صلاته واذا كان
الكثير منه تفسد كذا في النهاية او من رواية في الصحيح موضع سجوده تكلموا في المواضع
الذي يكره المروء فيه والاصح انه موضع صلاة في الصحيح او هو من قدمه الى موضع سجوده
فانه لا يفسد الصلوة وان اتم المار وتغير المصلي امامه فيه اي في الصحيح استرق
ان ظن المروء يد فقه اي بالار بالاشارة او التسمية لهما تخبر عن العمل الكثير
ان عدم اي السترة متصل بقوله ويدفعه او من يدينها اي المصلي والسترة ان وجد
وكفي الجماعة سترة الامام وان المار في المسجد الصغير بالمروء بين يديه مطلقا
اي سواء كان ما بينهما قدر الصفيين او اكثر لا حائل بينهما والمسجد الكبير فكل
وقيل كالحجر اما فرغ من بيان ما يفسد وما لا يفسد هاشم في بيان ما يكره

او وقع

رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

فيها

فيها والايكة فقال **ولم تشاؤنه** لانه من التكاسل والامتداد فان غلبه فليكن الاستطلاع
وان زاد وضع يده او لمه على فيه وعظيمة لانه ايضا من الكسل وتحمض عينيه للنهي عنه وكثير
اي دفع ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تحير وسد له وهو ان يجعل
ثوبه على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب وعنده
اي لجهته به اي ثوبه وسببه لانه خارج الصلاة منه عن فاطنك فيها وعقصر شعره
للنهي عنه وهو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او صمغ لئلا يفرقة اصابعه
للنهي عنه ايضا **واقعا** والتفاته بان يلوي عنقه الحاجة للنهي عنه ايضا فلنظره
عينيه عنقه ويشد من غير ان يلوي عنقه او يلوي بالحاجة لايكة ولو حول صدره عن
القبلة فسدت صلوة ووقع بصرو الى السماء للنهي عنه ايضا واقعا وللنهي عنه ايضا
وهو ان يقعد على البيت وينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض فانه يشبه اقوام
الكلب واقتراش ذراعيه للنهي عنه ايضا وثوبه لان فيه ترك سنة القعود للتشهد
بل عذر فلما كان بعد لم يكره ونقصه للنهي عنه ايضا وهو وضع اليد على الخاصرة
وقلب الحصى الامرة اي وكبره قلب الحصى ليمكن من السجود الا ان يقلب مرة للنهي
عنه ايضا والرخصة في المرة قال صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر مرة او ذر وعده الا في
آية والتسبيح باليد للنهي عنه ايضا وفي خلاف له فلا يكره عدوها بالقلب ولا باليد
خارج الصلاة وقيام الامام في المحراب او على دكان او على الارض وحده هذا
قيد للصورة المذكورة يعني بكرة قيام الامام في المحراب وحده لانه تشبه باهل
الكتاب لا قيامه في الخارج وسجوده فيه لا تتقاسب الكراهة وكذا ايكة قيامه
على دكان وحده والقوم على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا عكسه في الاصل لانه
يشبه اختلاف المكانين فكان تشبه باهل الكتاب بالامام ثم قيد الارض بقاية
ولا بأس بما ذكره الطحاوي وهو رواية عن ابي يوسف وقيل مقدار ذراع
وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى
الموجب للكراهة والقيام خيل صفيه اي في ذلك الصف فرجة للنهي عنه
وليس ثوبه تصاوير لانه يشبه حامل الصنم وان يكون بين يديه تنورا او كائنا
نار لشبهه بعبادة المحبوب لانه يشبه حامل الصنم وان يكون بين يديه تنورا او كائنا
يديه او يحد آية صورة الحديث جبريل عليه السلام انا لاندخل بيتا فيه كلب

لان فيه اذبح لاه
رضي الله تعالى عنه

او صورة واشد هكراهة ان تكون امام المصلي ثم فوق راسه ثم على يمينه ثم على يساره
ثم خلفه وفي الغاية ان كان التثنية في موضع الظاهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة وفي
الجامع الصغير اطلق الكراهة الا ان تكون صغيرة او مقطوعة الرأس او غير
ذي روج فانها اذا كانت كذلك لا تعبد فلا تكرر وصلاته حاسرا راسه للكمال
وعدم المبالاة لا للتدلل حتى لو كان له لم يكره او صلاته وهو يدافع الاختين
اي البول والغائط وهي جملة حالته اي صلاته حال مدافعة لها او الريح للذي
عنه وصلاته في ثياب البذلة وهي ما تلبس في البيت ولا يذهب بها الى الاكابر وسبح
جبهته من التراب الذي عنه ايضا اي لا يكره قتل حية وعقرب في الصلوة لحديث
ابي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم يقتل الاسودين في الصلاة الحية
والعقرب ثم قيل انما تقتل اذا تمكن من قتلها بفعل يسير كالعقرب واياها اذا
احتاج الى المعالجة والمشي ففسد وذكره في المسوط انه لا تفصيل فيه لانه رخصة
كالشيء في الحديث والاستقامة من البر والصلوة الى ظهر قاعه يتحدث وقيل كره
والصحيح ما ذكرنا لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يصلي في الصلوة اخرج
عكبه رضي الله عنه ان يجلس بين يديه ويصلي الى مصحفه لو سبق معلقين لانهما
لا يعبدان والكراهة باعتبارها وان قال بعضهم بكرهتها او الى سراج لان المجرى
لا يعبدون والهرب بل الجور على ساطع فيه تصاوير لانه اهانة وتحقير للصورة
وليس بتعظيم اذا لم يسجد عليها اي الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقبائه
فان السجود عليها يشبه تعبد الاوثان كذلك لفظه كذا ههنا كالفصل في عبارة الكثر
وجه الفصل بين الكلامين ان الثاني غير متعلق بالصلوة يكره الوطئ والبول الخ
اي التغوط فوق مسجد لانه ينافي احترامه لان كسطح المسجد حكمه حتى لو قام عليه
مقتدى بابا الامام صح ولو صعد اليه المعتكف لم يفسد اعتكافه ولم يحل للحائض
والجنب الوقوف عليه فوق بيت فيه مسجد والمراد ما عدا للصلوة في البيت بان
كان له محراب لانه ليس بمسجد حتى جاز يبعده فلم يكن له حرمة المسجد كذا في الكافي
ويكره غلق بابيه لانه مصل للمسلمين فلا يصح منعهم عنهم قالوا هذا في زمانهم
وفي زماننا لا بأس به في غير اوان الصلاة اي لا يؤمن على مناجاة المسجد اي لا يكره
تزيينه بالجص والساج هو خشب مقو بجلب من الهند وبالذهب بماله اي مال

الباني

الباني واما المتروك فيضن قيمة ما يتخير به اذا فعل ذلك من مال الوقف فربما كان
من وسط السورة لا يكره وقيل يكره قراءة خاتمة السورة في الركعتين يكره وكذا اذا
شورة في ركعة او سورتين في ركعتين وقيل لا يكره فيها جميع بين سورتي ركعة
لا يكره وقيل يكره ولو كرر سورة في الركعتين يكره الا في النفل وينبغي ان لا يفصل
بين الركعتين بسورة او سورتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيا من
البقرة وقال بعضهم يعيد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الحاشية قراي الاول
قل اعوذ برب الناس قراها في الثانية ايضا قرا بعض السورة في كل ركعة قيل يكره
وقيل لا يكره وهو الصحيح قرا سورة فقرأ في الثانية فقرأها يكره والاية كالسورة
كذا في مجمع الفتاوى سقطت قلن سوتة او عاتمة في الصلاة فرفع القليسة بيد
واحدة افضل من الصلوة بكشف الرأس واما العاتمة فان امكن رفعها ووضعها
على الرأس بيد واحدة معقودة كما كانت فستر الرأس ولو ان اخلت واحتاج
الى تكبيرها فالصلوة بكشف الرأس او من عقدها وقطع الصلاة كذا في التاتار
خاتمة ولو صلى رافعا يديه الى المرفقين يكره ولو صلى مع السر او بل والقيص عند
يكره المصلي اذا كان لا يسهو شقة او فرجة ولم يدخل يديه اختلف في المتأخرين
في الكراهية والمختار ان لا يكره كذا في الخلاصة والله اعلم **باب الوتر**
والنوافل الوتر فرض على الاعتقاد وقد مر الفرق بينهما وهو المراد بما روي انه
واجب وفي الظاهر انه فرض على اعلما واجت على وهو سنة مؤكدة عندهما
فلا يكره خاتمة تفرغ على كونه غير اعتقادي وتقتضي تفرغ على كونه فرضا على اذ
لو كان سنة لم يقض وكذا قوله وتذكر في الصلوة المكثرة يفسدها ولو كان سنة
لما افسدها وقوله ولا يعاد الوتر للعادة العشاء ولو كان سنة لا يعيد تبعا للفرض
وهو ثلاث ركعات بتسليم لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يسلي
الاخر من رواته ابي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقرأ المصلي في كل من الركعات
الفاتحة وسورة لانه المروي عن النبي عليه السلام كما سياتي ولان وجوبه لما كان بالسنة
وجوب القراءة في الجميع احتياطا وقيل ركوع الثالثة يكره رافعا يديه فيقفت فيه اي فيما
قبل الركوع لما روي انه صلى الله عليه وسلم اوتر بثلاث ركعات قرا في الاولى سبح اسم ربك
الا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد وقنت قبل الركوع

واذا فصل سورتي الكهف والقصص

قرا في الركعة الاولى المعوذتين

وتذكر فاتحة فافسده ولو كان سنة لما افسده

ك

وعند الشافعي بقوله فيقول اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب
اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي عليك الخير كله نشرك ولا نكفر بك ونخلف
ونترك من يجررك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك
اصح والقوم يتابعون الامام الى هنا فاذا شرع الامام في الدعاء يقول ابو يوسف رضي الله تعالى
عنه يتابعونه ويقولون معه وقال محمد لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا
فيم هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت
وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من
عاديت تباركت وتعالى فلك الحمد على ما قضيت نستغفرك اللهم ونسئرك
اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين دايم اي في كل السنة وقال
الشافعي لا يفتن في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان دون غيره وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه
يفتن في صلاة الجهر ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث انس رضي الله عنه
انه صلى الله عليه وسلم كان يفتن في صلاة الجهر الى ان فارق الدنيا ولنا حديث ابن
مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم فتن في صلاة الجهر شهر ايدعو على حين
اجيا العرب ثم تركه والترك دليل النسخ والترجيح بقوله الراوي وبالمروي فانه
حافظ يترجح على الجميع وينسخ قانت الوتر اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافعا
يفتن بعد الركوع لان اخلا فم في الجهر كما سباني مع كونه منسوخا قليل على
آتيننا بعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا بيقين فصار كالشأن والتشهد والدعاء بعد
وتسبيحات الركوع والسجود ولا الجهر اي لا يتابع شافعا يفتن في الفجر عند
اي حيفة ومحمد رضي الله عنه ما وعنه اي يوسف يتبعه لانه مقتد بالامام
والقنوت جهر فيه فصار تكبيرات العيدين والقنوت في الوتر بعد الركوع
ولنا انه منسوخ لما روينا ولا متابع في المنسوخ فصار كما لو تكر خسا في الحانة
حيث لا يتبعه بل سكنت فاما المتابعة فيما تجت متابعته وقبل بقعد تحقيقا
للحق الفة لان الساكت شريك الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت
ومن لم يحسنه اي القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفر لي مرات ثلاثا وهو اختيار
الامام ابي الليث رضي الله عنه او يقول اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة

رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

حسنه

حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار ساير المشايخ رحمهم الله كذا في معراج الدلائل
تذكر انه ترك القنوت في الركوع متعلق بتذكر القيام منه اي الركوع لم يفتن فيه اي
الركوع لانه ليس محلا للقنوت ولو فتن في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لان
الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض الفرض لاقامة الواجب وسجد السهو
لوقال القنوت عن محله الا صلى ركع الامام قبل فراغ المقتدي منه اي القنوت
تابعه اي قطع المقتدي القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة تفسد الصلاة دون
ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدي من التشهد
يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام ان لا يلزم ههنا من تركه بافساد الصلاة لان
المقتدي الامام في الركوع من ثلثه اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كان المقتدي
مدركا للقنوت لان ادراكه في الركوع ادراكه في القيام ففتن في الركعة الاولى
او الثانية سهوا لم يفتن في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من بيان
احوال الوتر شرع في بيان احوال المنوافل فقال سن سنة مؤكدة ركعتان قبل
الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء وثن اربع بتسليمة حتى لو اداها بتسليمتين
لا يكون معتد بها ولم يك الوتر ان يصلي اربع بتسليمة فصلي اربع بتسليمتين
لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعد ها اي
الجمعة والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم
والليلة بنى الله له بيتا في الجنة وفسر ذلك عليه السلام على طرفة اربع
قبل العصر والعشاء وبعد ها اي العشاء بتسليمة وست بعد المغرب بتسليمة
فكرة زيادة نفل النهار على اربع بتسليمة والليل على ثمان لان السنة وركت في
صلاة الليل الى الثمان وفي صلاة النهار الى الاربع ولم يرد بالزيادة ففكرة لان مالا
دليل عليه اي ثبت والافضل فيها اي الليل والنهار ثنتي عشرة اي اربعة وعندها في
النهار اربع وفي الليل ثنتي عشرة الشافعي فيها ثنتي عشرة اي اربعة وعندها في
الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعد ها اي الجمعة واذا قام الى الثالثة من دور
الاربع المذكورة لا يستفتح اي لا يقول بسم الله الرحمن الرحيم لانها لكانها اشبهت
الفرائض وهذه تختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها وفي البواقي
من دوات الاربع وهي ما سوا المذكورات يصلي ويستفتح لكل كل شفيع منها يقبض

رضي الله تعالى عنه

ان ربه

صلاة مستقلة لا تتفاضل فيها طول القيام أو من كثرة السجود لقوله
 عليه السلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة تكثر بطول
 القيام وتكثر الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه وسنجد المسجد
 وهي ركعتان قبل التعمود لقوله عليه السلام إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس
 حتى يركع ركعتين وإذا لم يركع ركعتين أو قال الزبلي ونادى ركعتان بعد
 الوضوء لقوله عليه السلام ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين
 يقبل بقلبه وجهه عليه السلام إلا وجبت له الجنة وأربع فصاعدا في الضحى
 لما روت عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى أربع ركعات
 ويقرأ ما شاء من القرآن في ركعتي الفجر يعني أن القراءة فرض في ركعتين
 من الفجر غير متعينتين حتى لو لم يقرأ في الكل أو قرأ في ركعة فقط فسدت صلاة
 وواجبة في الأوليين حتى لو تركها وقراء في الآخرين جازت صلاة ويجب عليه
 سجود السهو أو يأتى أن تعد ركعتين في كل النفل والوتر أما النفل فلا بد من كل
 منه صلاة على حدة والقيام منه إلى الثالثة بمنزلة تحريمة مبتدأة ولهذا لا يجب
 بالتحريم الأولى والركعتان في المشهور عن أصحابنا وأما الوتر فلا احتياط كما
 مر في النفل بالشروع قصدا احتراز عن الشروع ظنا كما إذا ظن أنه لم يصل فرض
 الظهر فشروع فيه فتذكر أنه صلاة ما صار ما شرع فيه نفلا لا يجب إتمامه حتى لو نفض
 لأجبت القضاء وعند الغروب والطلوع والاستواء في القضاء بالافساد وقدم
 تحقيقه في أول كتاب الصلاة ناولا أربع قضى ركعتين لو نقص الشفع الأول والثاني
 يعني إذا شرع في أربع ركعات من النفل وفسد الشفع الأول نقصه فقط لأنه افسد
 ولم يشرع في الثاني هذا بناء على أن كل شفع من النفل صلاة على حدة وإن لم يفسد
 وقعد على الركعتين وقام الثالثة وفسد يقضي الشفع الثاني فقط لأن الأول قد تم
 وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه ولم يقرأ بها أي الشفعين لأن الأصل عند أبي حنيفة
 رحمه الله أن ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي أحدهما لا يفسد إذا إذا
 لم يقرأ في الشفع الأول بطلت التحريم فلم يفسد قضاؤه الشفع الأول لصحة الشروع فيه
 لا الثاني لفساد الشروع ببطلان التحريم أو لم يقرأ في الشفع الأول فاتح ففسد
 وبطل التحريم ففساد يفسد قضاؤه وبطلان التحريم لم يصح الشروع في الثاني

سهو

أو

أو في الشفع الثاني لأن الشفع الأول قد تم والثاني قد فسد فلم يفسد قضاؤه أو في أحد
 الركعتين من الشفع الأول لأنه قد فسد فلم يفسد قضاؤه وبقي التحريم فصيح الثاني أو في أحد
 الركعتين من الشفع الثاني لأن الأول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه أو لم
 يقرأ في الشفع الأول وأحد الركعتين من الشفع الثاني لأن الأول لم يفسد
 الشروع فلم يفسد قضاؤه ولم يصح الشروع في الثاني لبطلان التحريم وقضى ركعة
 أربعاً أن لم يقرأ في إحدى كل من الشفعين لأنه إذا لم يقرأ في إحدى كل منهما فسد
 إذا كل مع صحة الشروع فلم يفسد قضاؤه كل من الركعات أو ترك القراءة في الشفع
 الثاني وأحد ركعتي الأول لأنه لما ترك في إحدى الأول فسد الأداء وفي الشفع
 فصيح الشروع في الثاني وإذا لم يقرأ في الثاني فسد أيضاً فلم يفسد الأداء ولا
 قضاؤه أن لم يقعد بينهما أي إذا صلى أربع ركعات من النفل ولم يقعد بين
 الشفعين كان ينبغي أن يفسد الشفع قياساً على الفرض كما سيأتي تحقيقه في
 باب سجود السهو وإن شاء الله تعالى أو نقص بعد التشهد أو أي نوى أربع ركعات
 من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقص لا قضاء عليه لأنه ما وجب عليه
 أدائه ولم يشرع في الشفع الثاني لجب قضاؤه وينفل قاعداً مع قدر القيام ابتداء
 وكبره بقاء الأبعد أي إذا قدر على القيام جاز أن يشرع في النفل قاعداً وإن شرع
 فيه قائماً كره أن يقعد فيه مع القدرة على القيام وإن عرض له عدل لم يكره ويقعد إذا كان
 خارج المصرو وهو كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه وسبب في بيانه والتقييد
 ينبغي اشتراط السفر والجواز في المصرو ومياً ويكون سجوداً أخفض من ركوعه ولو كان
 صلاة إلى غير القبلة لأن النوافل غير مختصة بوقت فلو التزموا النزول واستقبال
 القبلة انقطع عنه المناقاة بخلاف الفرائض فإنها مختصة بوقت فلا تجوز على الدابة
 إلا الضرورة وكذا الواجبات من الوتر والمندوب وما شرع فيه فافسده وصلاة
 الحائضة وسجدة تليث على الأرض وأما السنن الرواتب فنوافل وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 أنه ينزل كسنة الفجر لأنها الكد من غيرها وينزل ولا يعني إذا افتتحها ركعتين ثم
 بنى لركوعه يعني إذا افتتح غير ركبت ثم ركبت لبيته لأنه افسد ما شرع فيه
 لأن في الأول نوى ركعتين أو ركعة واحدة وفي الثاني انعقد التحريم موجه للركوع
 والسجود فلا يجوز أدائها بالإمساك وسبب في زيادة كلام فيه في باب الصلاة

الشفع الأول ويجب قضاؤه
 لأن كل شفع من النفل صلو
 ومع ذلك لا يفسد صح

على الدابة انشا الله تعالى والتراب جمع ترويحية وهي في الاصل اسم للجلسة وسُميت
 بالتروية لاستراحة الناس بعد أربع ركعات بالجلسة ثم سُميت كل أربع ركعات
 ترويحية بحرف الميم في آخرها من الترويحية وهي سنة رسول الله عليه السلام اذ قد
 صح أنه عليه السلام أقامها في بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة وهو خشية
 أن تكتب علينا وأطب علمها الخلفاء إلى أشد من وقد قال عليه السلام عليكم بسنة
 وسنة الخلفاء إلى أشد من بعدى وهي سنة للرجال والنساء وقال بعض
 الروافض سنة للرجال فقط والجماعة فيها أي الترويح سنة على الكفاية حتى لو تركها
 أهل مسجد أساقف ولو أقامها البعض فالحق في الفضيحة ولم يكن مسيئاً اذ قد تخلف بعض
 رضي الله تعالى عنه الأصحاب عنها وعن أبي يوسف من قدر على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام فصلاته في
 بيته أفضل والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهو
 حاز إحدى الفضيلتين وشتر الفضيلة الزائدة كذا في الكافي فان فاتته انتقضت الصلاة
 أي بالجماعة ولا منفرد إلا أن الفضل من خواص الفرض وما يتبعه من الموكلات ويستحب
 تأخيرها إلى انتهائ ثلاث الليل الأول وهي خمس ركعات لكل أي لكل ترويحية تسليمة
 فتكون التسليمات عشرًا والإمام والقوم يأتون بالتثنائي في كل تكبير الافتتاح ويجلس
 بين الترويحيتين قد ترويحية وكذا بين الخامسة والوتر لأنه المتوارث من زمن
 الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا ويزيد على التشديد أي الإمام بين يدى التشديد
 الصلاة على النبي عليه السلام إلا أن عمل القوم في تركها والسنة الحقة مرة وخمسة في ليلة
 السابيع والعشرين لكثرة الأخبار بأنها ليلة القدر ولا تترك الختم لتسليم أي التزم
 وقيل القابل صاحب الاختيار الأفضل في زماننا قد ما لا يتحمل عليهم صلى الله عليه وسلم
 فله أن يصلي الترويح بالامام ولو تركها الجماعة في الفرض لم يصلي الترويح جماعة
 ولو لم يصلي أي الترويح بالامام صلى الله عليه وسلم ولا يؤتى أي لا يصلي الوتر جماعة
 خارج رمضان بالاجماع ولا يصلي تطوع جماعة الا قيام رمضان وعن شمس الأئمة
 أن التطوع بالجماعة انما يكره اذ كان على سبيل النداء اما لو اقتدى واحد بواحد
 او ثنان بواحد لا يكره فاذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربعة
 بواحد كره اتفاق الكافي والله اعلم **باب أدراك الفرض** الشارع
 فيها اذا أقيمت قطعها اعلم أن الأصل أن تقضى العبدية قصد بلا عذر حرمان لقوله

تعالى

تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وأن التقصير لا يكال كمال معني فحسب كالتقصير المسند للاصلاح وتقصر
 الظهر للجمعة وللصلاة بالجماعة منزلة فحسب تقصير الصلاة منفرد الأحرار بفضل
 الجماعة اذا تقرر هذا فاعلم أن من شرع في فرضة منفرد اذا أقيمت أي شرع الإمام
 في تلك الفرضة قطعها خبر لقوله الشارع فيها واقتدى بالامام ان لم يجد للركعة
 الأولى لا يكمل النطق بالكمال والتقصر بالعلم وسجد وهو غير راي لأنه
 ان لم يقطع وصلى ركعة أخرى تتم صلاته في الثنائي ويوجد الأكثر في الثلاثي والأكثر
 حكم الكل ففيه شبهة الفراغ وحقيقته لا تختم التقصير فكذا اشترطه أو فيه أي في الرائي
 لكن ضم إليها أخرى لتصير ركعتين نافلة ويحز فضل الجماعة بقطعهم وان صلى ثلاثاً
 منه أي من الرباعي أم أي ضم إليها أخرى لأنه قد أدى الأكثر والأكثر حكم الكل فلا يختم
 التقصير لما مر ثم أتم أي اقتدى متنفذاً إلا في العصر لأن التنفل بعده مكروه والشارع
 في التنفل لا يقطع لأنه ليس بالكمال واختلف في سبب الظهر اذا أقيمت والجمعة اذا
 خطب فبيل قطع على رأس الركعتين لأنها نوافل فثبت ترويح ذلك عن أبي يوسف وقيل
 يتمها ان يعاد لأنها بمنزلة صلاة واحدة والقطع هنا ليس بالكمال بخلاف الظهر يخرج
 احدهن مسجداً قد فيه من غير أن يصلي فيه لا مقيم جماعة أخرى أي من يتنظم به أمرها
 بأن يكون مؤذن مسجد أو أئمة أو من يقوم بامر جماعة يتفرون أو يغفلون فحينئذ
 وفي النهاية ان خرج ليصلي في مسجد حيتهم مع الجماعة فلا بأس به مطلقاً من غير تعهد
 بالامام والمؤذن والامام صلى الله عليه وسلم والعشاء مرة يعني ان كان صلى فرض الوقت لم يكره
 الخروج بعد النداء لأنه قد جاب داعي الله مرة فلا بأس بتركه ثانياً ولا يخرج
 من مسجد احد عند الإقامة فيه لأن من خرج أثناء مجيء الجماعة عياناً اذ
 ربما ينظرون أنه لا يرتجى جواز الصلاة خلف أهل السنة إلا المقيم يعني مقيم جماعة
 أخرى فلا بأس في خروجه ومصلي الفجر والعصر والمغرب مرة فإن له الخروج أيضاً
 لكرهية التنفل بعدها كما سبق لمصلي الظهر والعشاء فانه لا يخرج بعد الإقامة
 لجواز التنفل بعدها خاف فوت الجماعة في الفجر يترك سنته ويقصر لأن ثواب
 الجماعة أعظم والوعيد على تركها الزم فكان أحرار فضيلتها أولى ومدرك ركعة منه
 أي الفجر صلاها أي سنته يعني أن من يتوقع أدراك ركعة من فرض الفجر صلى السنة
 وان فاتت عنه الركعة الأولى ولا ينقصها أي سنة الفجر لا يتبع الفرض اذا فاتت

تمت نسخة

رضي الله تعالى عنه

معهم وقضاها مع الجماعة او وحده والقياس في السنة ان لا تقضي لاختصاص القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضائها قبل الزوال تبعاً للفرض وهو ما روي عنه عليه الصلاة والسلام قضاها مع الفرض غداة ليلة التعرّيس بعد ارتفاع الشمس فيبقى ما روي على الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ واما اذا قامت بلا فرض فلا تقضي عندها وقال محمد احدث ان يقضيها الى الزوال ولا تقضي قبل طلوع الشمس بالاجماع لكن اراه النفل بعد الصبح وفي الظاهر ينكرها اي السنة مطلقاً سواء ادرك ركعة منه او لا ادرك السنة الظاهر فضيلة السنة الفرج حتى قالوا لو كان العالم مرجعاً للفتوى لم ترك سائر السنن الا السنة الفرج كذا في الكافي وقضاها قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند ابي يوسف وعند محمد قضاها بعدها ونقل الصدوق الشهد باختلاف على العكس ولا تقضي غيرها من السنن فانها لا تقضي بعد الوقت وحدها اجماعاً واختلفوا في قضائها تبعاً للفرض والاصح انها لا تقضي معها وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر او الاربع قبل الظهر اشتغل بالبيع او الشراء او الاكل فانه بعد السنة اما باكل لقمة او بشربة ماء فلا تبطل السنة بل تبطل فضلهما وقيل الظاهر انه لا يبعد ترك سنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقائقاً ولا ائماً كذا في الكافي مدرك ركعة من زوايا الاربع كالظهر والعصر والعشاء ومدرك فضل الجماعة امضها واختلف في مدرك الثلاث واللاحق يعني ان من ادرك ركعة منها ادرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها بالجماعة اذ فاتته الاكثر ولم يزد الوحدان يصلي الظهر مع الامام ولم يدرك الثلاث لا يحسن لان شرط احسنه ان يصلي الظهر مع الامام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وان ادرك ركعة ثلاث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يحسن ببعض المخلوق عليه بخلاف اللاحق لانه خلف الامام حكماً ولم يزد الا بقدر ما سبق به وفكر شمس الائمة انه لا يحسن لان الاكثر حكم الكل وروي عن ابي يوسف ان اللاحق ايضا لا يحسن الا ان يقول ان صليت بصلوة الامام وهو القياس كذا قالوا ولم يتعرضوا للمدرك ركعتين اقول وجه عدم التعرض له ان حكمه يفهم من حكم الطرفين فان مدرك ركعة اذ ادرك فضل الجماعة فاولى ان يدركه مدرك ركعتين واذ اختلف في كون مدرك الثلاث مصلياً بالجماعة فاولى ان لا يصليها بمدرك الركعتين فتدبر من امن وقت الوقت

رضي الله تعالى عنه

لانه لا يحسن

رضي الله تعالى عنه

ينطبق

ينطبق قبل الفرض يعني ان فاتته الجماعة فاولى ان يصلي الفرض منفرداً فاولى ان ياتي بالسنن قال بعض مشايخنا لا ياتي بها الا انها انما يوقف بها اذ ادى الفرض بالجماعة لكن الاصح ان ياتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت في يتروك اقتدى بركعة فوقف حتى رفع راسه فاته الركعة يعني اقتدى بامام ركع فوقف حتى رفع الامام راسه لم يدرك ركعة لفوت المشاركة فيه المستلزم لفوت الركعة بخلاف ركع لحقه امامه فيه يعني اقتدى بامام ركع قبل الامام فوقف حتى لحقه امامه جاز خلافاً لزوم لوجود المشاركة في ركعة والله اعلم باب **فضل الفوائت للترتيب** بين الفروض الخمسة والوتر اداءه وقضاه فرض عملي بمعنى ما يفوت الجوار يفوت وقد مر من ان لا يكون الكل ان كان فائتاً لا يد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا يدنها وبين الوتر وكذا ان كان البعض فائتاً والبعض وقتاً لا يد من رعاية الترتيب فيقضي الفاتية قبل الوقتية وعندهما لا ترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب بين الفروض والسنة والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقضي التي تذكر ليعد التي صلى مع الامام وقد صرح شراح الهداية بانك خبر مشهور تلقته العلم بالقبول فيثبت به الفرض العلم كافي الحديث الوارد في المحاذاة فان صلى ترفع على قوله الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اداءه وقضا فرض خمسة من الفروض ذكرها فائتاً فسدت الخمسة فساداً موقوفاً عند ابي حنيفة وفسدت عندها بلا توقف لكن عند ابي يوسف فسد وصف الفرضية وعند محمد اصل الصلاة ان ادى فرضاً سادساً صح الكل اي السنة عنده مع وصف الفرضية وان قضاها اي تلك الفاتية قبل السادس بطل فرضية الخمسة وتصير فائتة عند ابي حنيفة كما كانت كذلك عند ابي يوسف قبل قضائها لها ان الخمسة ادركت مع قلها بلا ترتيب ففسدت فلا تنقلب صحيحة والكثرة الحاصلة بالسادس انما تؤثر فيه وفيما بعده حيث يصح ان اتفاقاً لا في الخمسة الماضية كما ان الكلي العالم اذا ترك الاكل ثلاث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلاث لا يبرأ له في القول بفساد الخمسة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة في القول بالتوقف على وجوب الترتيب غايه في القليل دون الكثير فلما احتمل ان يؤدي السادس فيبلغ الى

رضي الله تعالى عنه
رضي الله تعالى عنه
رضي الله تعالى عنه
رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

الكثرة فلا يراعى الترتيب فتح الخمسة وأن يقضي الفايث قبل السادس وتبقى
 قليلا فيراعى الترتيب فتفسد قطعا لم يصح الجزم بالفساد مع أن الكثرة
 الموجبة لسقوط الترتيب قايمة بمجموع السنة مستندة إلى أولها كسائر المستندة
 فكانت صلى الجمعة حال سقوط الترتيب فوقعت صحيحة وإنما لم يبطل الأصل عند
 أبي حنيفة والري وسلف لأن بطلان الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الأصل كما في
 صوم كفارة معسر إذا أسرح حيث لا يقع كفارة بل يصير نفلا ولم يجر من ذكر
 أنه لم يوتر تفرغ على قوله بين الفروض والوتر وفيه خلاف لم يأن بناء على أن الوتر
 واجب عنده سنة عندهما وسقط الترتيب بفوت سنة من الفروض فإن الفايث
 ح يبلغ حد الكثرة بخروج وقت السادس حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيقبل
 أن يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب منها لنفسه وبينها وبين غيرها
 والأصل فيه التقابل بالأغلاء حيث ثبت أن عليا رضي الله عنه أغمى عليه أقل من يوم وليلة
 فقضاهن وعامر بن ياسر رضي الله عنه أغمى عليه يوما وليلة فقضاهن وعبد الله
 ابن عباس رضي الله عنهما أغمى عليه أكثر من يوم وليلة فلم يقضهن فدل على أن
 التكرار معتبر في التخفيف وسقط أيضا بضييق الوقت فإن بقي منه أي الوقت
 ما يسع بعض الفوائت مع الوقتية يقضي ما يسع من الفوائت معها أي الوقتية
 كما إذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر إلا ما يسع خمس ركعات يقضي
 الوتر ويؤدي الفجر عند أبي حنيفة وكذا إذا فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت
 المغرب إلا ما يصلي فيه سبع ركعات يصلي الظهر والمغرب وسقط أيضا بالنسيان
 بعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم أنه صلى العشاء بلا وضوء والآخرين به يعني أن
 من تذكر في الوقت أنه صلى العشاء بلا وضوء والسنة والوتر به بعيد العشاء والسنة إذا لم
 يصح إذا السنة قبل الفرض مع أنها أدت بالوضوء لأنها تتبع الفرض أما الوتر فصلاة
 مستقلة عنده فصحة أدوة لأن الترتيب بينه وبين العشاء فرض لكنه أدى الوتر
 بزعم أنه صلى العشاء بالوضوء فكان ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب
 وعندهما يقضي الوتر أيضا تعاملا للفرض لأنه سنة عندهما وسقط أيضا بالنسيان
 فإذا صلى الظهر ذكر أن ترك الفجر فادى الفجر صلى العصر ذكر أن الظهر جاز
 العصر تفرغ على قوله والظن المعتبر فإنه إذا صلى الظهر وهو ذكر أن لم يصل الفجر

رضي الله تعالى عنها

رضي الله تعالى عنها

ظاهرة

ظاهرة فإذا قضى الفجر وصلى العصر وهو ذكر الظهر جاز العصر إذا فاتته عليه
 في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لأنه محتمل فيه ذكره الزيلعي اجتمع
 الحديثة والقديمة جازت الوقتية بتذكر الحديثة ولا يعود الترتيب
 يعود الكثرة إلى القلة فصحة وقتي من ترك صلاة شهر مثلا حتى سقط الترتيب
 فاخذ يؤدي الوقتيات وتركها ضا قوله فيصيح الخ تفرغ على قوله اجتمعت الحديثة
 والقديمة الخ فإنه إذا أخذ يؤدي الوقتيات صارت فوائت الشهر قديمة وهي
 مسقط للترتيب فإذا ترك فرضا يجوز مع تذكره أداء وقتي أو قضى صلاة شهر
 وتفرغ على قوله ولا يعود الترتيب الخ أي ويصح وقتي من قضى صلاة شهر إلا
 واحدة أو اثنين فإنه إذا أقضاها كان كالثلاث الفوائت الأولى الحديثة أو عطف
 عطف على قوله ترك صلاة شهر ولا يعود الترتيب جاز الخ عن التهاون بالصلاة
 والأول اختيار شمس الأئمة وغيره الإسلام وقال أبو حنيفة الكبير وعليه الفتوى إذا
 كثرت الفوائت فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما
 وينوي أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا إذا عند اجتماع الظهرين في الزمان كالتعيين
 أحدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب واختلاف الصلوة فإذا أراد تسهيل
 الأمر عليه نوى أول ظهر عليه أو آخره أي آخر ظهر عليه فإذا نوى الأول وصلى فإليه
 يصير الأول وكذا النوى آخر ظهر عليه وصلى فإيه يصير آخر أيضا فيحصل النويين
 كذا الصوم أي كما يحتاج إلى التعيين في الصلاة يحتاج إليه في الصوم لو كان ما
 عليه من القضاء من رمضان فينوي أن يصوم عليه من رمضان الأول والثاني
 أو آخر صوم عليه من رمضان الأول والثاني والآي وإن لم يكن من رمضان فلا
 يحتاج إلى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد يقضي يوما
 ولم يعين جان لأن السبب في الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه الحال العدد
 والسبب في الصلاة مختلف وهو الوقت واختلاف السبب مختلف الواجب فلا بد
 من التعيين كذا في الخلاصة قال في النصاب وفي مجمع الفتاوى إذا قضى الفايث
 ينبغي أن يقضيها في بيته في المسجد حتى لا يقع الناس على ذلك لأن تأخير الصلاة
 عن الوقت معصية فلا ينبغي أن يطلع عليه غيره وفي الخلاصة رجل فاتته
 صلوات كثيرة في حالة الصحة ثم مرض مرضا يضره الوضوء فكان يصلي بالتيمم

عطف على قوله
 أو اثنين
 صلاة شهر

فيصيح أداء الوقتية
 وعن بعض المشايخ أن
 قلت بعد الكثرة عاد الترتيب

ولا يقدر على الركوع والسجود ويصلي بالأيما فادى الفوائت في المرض هذه الصفة
جاء ولو صح وقدر على القضاء يستقط القضاء والله اعلم **باب صلاة المريض**
إذا تعذر القيام لم يصح قبلها أي قبل الصلاة أو فيها أو خاف زيادة أي المرض
أو خاف بطوئه أي سبب القيام أو خاف دوران الرأس أو خاف للقيام
شديد أو خاف أن تعذر كيف شاء من الترتيب وغيره وصلى قاعدا بركوع وسجود
وكان قد روي عن بعض القيام قام بأن كان قادرا على التكبير قائما أو على التكبير وبعض
القرأه فإنه يؤمر بالقيام قال شمس الأئمة هو المذهب الأصح ولو ترك هذا أخف
أن لا تجوز صلاة وإن تعذر أي الركوع والسجود والقيام أو قاعدا وهو أفضل
من الأيما قائما ولكن سجدة أخفض من ركعة لأن الأيما قائما مقامها فأخذ حكمها
يرفع اليه شيء يسجد عليه لقوله عليه السلام لم يصح دخل عليه عابدا أن قد روي
أن يسجد على الأرض فاسجدوا للأقوام ولورفع اليه شيء وحقق رأسه أو يسجد
على ما لا يجد جهة ولا تستقر عليه جهته جاز لوجود الأيما والأقلام وإن تعذر أي
القعود أو ما يستلقي ورجلاه نحو القبلة لقوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان
لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه أو يمينه أو يسجد فإله أحق
بقبول العذر منه وينبغي أن يوضع تحت رأسه وسادة ليكسبه القاعد وتكون
من الأيما إذا حقيقة الاستلقاء تمنع الأيما للصحيح فكيف للمريض كذا في الكافي وإن
تعذر الأيما أخرت الصلاة فيه إشارة إلى أنها لا تستقط ولا يوجب بعينه في حجبها
وقلم ما روي أنه خلاف ذلك في صلاة يومه بما قد روي أن صلى عليه بعض
صلاته قائما ثم روي أنها قاعدا بركوع وسجود ويومي أن لم يقدر أو مستلقا أن لم
يقدر لأنه بناه الأدي على ما قد روي المومني بالصحيح فيها أي الصلاة ركعة
وساجد قاعدا يعني أن كان مريضا عن القيام فصلى قاعدا بركوع وسجود إذا صح فيها
يعني قائما لأن التأيما لا تقتد والقائم يقتدي بالقاعد فكذا المنفرد يعني آخر صلاة على
أولها وموم كذلك أي صح في الصلاة لا يبي بل يستأنف لأن اقتداء الراعي والساجد
بالمومي لم يجز فكذا البناء للتطوع القائم يجوز أن يتكى على شيء كعصا أو حائط أو يتعد
أن أي لأنه عذرهمنا مسئلتان مسئلة التكاء ومسئلة القعود وكل على نوعين
بعد زوال عذرهما أما التكاء بعذر فغير مكره إجماعا وبغير عذر كذلك عند أبي حنيفة رضي الله تعالى

رضي الله
تعالى عنه

وعندها

وعندها كرهه وأما القعود بعذر فغير مكره وبغير عذر جاز وكرهه عنده ولم يجز عندها
جاء أو أي عليه يوم وليلة قضى الغرض وإن زاد وقت صلاة لا يجزى عليه
وليلة فلهذا ما ذكرنا في باب قضاء الفوائت أن عليا رضي الله عنه أعفى عليه أقل من
يوم وليلة ففرضا من وعده الله بن عمر رضي الله عنهما أعفى عليه أكثر من يوم وليلة فلو
يقض من فدل على أن التكرار معتبر في التخفيف والحنون كالأغماهم رواه أبو سليمان
هو الصحيح أما نقل من أبي يوسف أن المعتذر الزيادة من حيث الساعات أي الأمانة
لا معتارة أهل الجورم ذلك عقلة بالبيع أو الجور منه القضا وأن طال أي طول العقل
لأن سقوط القضاء في بال أثر إذا حصل بأية سبب فلا يقاس عليه ما حصل بفعل
قوتعت يده ورجلاه من الفرق والكعب لف ونشر صلاة عليه كذا في الكافي وقيل
أن وجد من يوضيه بأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ومسح رأسه والأوضع وجهه
ورأسه في الماء أو مسح وجهه وموضع القطع على حمار فيصلي كذا في التائمان واليه
اعلم **باب الصلاة على الدابة** كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه أي في ذلك
الموضع وهو خارج عن مكانه مقامه سواء كان مقرا أو قرا كاسيا في صلاة المسافر جاز فيه
أي في ذلك الموضع التطوع له أي للمسافر وغيره عليها أي على الدابة بآيما حيث توجهت
الدابة قبله كانت أو لا ولو لا عذر أي جاز التطوع فيه على تقدير عدم العذر وجاز
فيه المكثورة به أي بعذر قال قاضي خان إذا صلى على الدابة بعذر أن لم يقدر على بقائها
جاز الأيما عليها وإن كانت تكسيرا لم يجز لأن لا اختلاف المكان بسيرها وفي الغيبة
إذا سبها ركبها لا يجز به الفرض ولا التطوع وهو أي العذر أن تخاف في النزول على
نفسه أو ابنه من سبع أو لصوص أو كان في طين لا يجد مكانا جافا أو كان على الكلب
سببه أو ضعف من أجه أو نحو ذلك أو دابة جموح لو نزل لم يركب بلا معين كذا في الظهيرية
أو كان في البادية على الرحلة والقافلة تسير فإنه يخاف على نفسه وشيئه لو نزل كذا
في الكافي وينزل للوتر وعندها لا الحسن والله اعلم **باب الصلاة في السفينة**
الأصل فيها ما روي أنه عليه السلام لما بعث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الحبشة
أمره أن يصلي في السفينة قائما إلا أن يخاف المغرقين عن سحبهن سويدي عقلة قال
صالت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلاة فيها فقالا إن كانت جارية فصل
قاعدا وإن كانت راسية فصل قائما يتوجه المصلي فيها إلى القبلة بأن يدور إليها

مقائمة

اعلم بها

بن

قوله وعده الله بن عمر رضي الله تعالى عنه
أقول الذي ذكره في ذلك عبد الله
رضي الله تعالى عنه إنما جاز رضي الله
عنه أعفى عنها لا أن يقال
أن قوله كذا ذكرنا الخ
فإنه إنما جاز ولا
أولئك القصة إنما ذكرها
أولئك جاز في

كيف ما دارت السفينة عند الافتتاح وفي الصلاة لانه يمكنه الاستقبال من غير
 مشقة بخلاف الدابة اذا لم يمكنه الاستقبال الى القلعة مع سير الدابة القادر على
 القيام في السفينة والقادر على الخروج عنها صلى قاعدا فيها لف ونشر اي القادر
 على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها جازت تلك الصلاة
 يعني ان الفضا لا يلزم لان الغالب العجز واسودا في العجز والغالب الكاين
 لكنه ترك الافضل والافضل القيام في الاول والخروج في الثاني لا يجوز الصلاة قاعدا
 في المروطة في الشط بالاجماع الا ان يدور راسه في تجوز لا يقتدي اهل سفينة يعلم
 في سفينة اخرى لاختلاف المكان الا ان تقترب من مجوز لاتحاد المكان حكما بخلاف
 ما اذا كانا على الدابتين المقتدي على الشط والمقام فيها اي السفينة او بالعكس
 لو كان بينهما مانع من الاقتداء كالطريق او طائفة من النهر لم يجز الاقتداء والاجاز
 والله اعلم **باب المسافر هو من جاوز بيوت مقامه اي موضع اقامته**
 اعلم من البلدة والقرية فان الخارج من قرية للسفر مسافرا وهذا العارضا حسن
 من قولهم بيوت بلده جمع البيوت اذ لو بقي امامه بيت لا يكون مسافرا قاصدا قطع
 مسافة من جاوز ولم يقصده ولم يجاوز لم يكن مسافرا قطع اي من شان تلك المسافة
 ان تقطع بسير وسبط اعني في الوسط للسير الابل والراجل وللبحر عند اعتدال
 الزبح وللجبل ما يليق به في ثلاثة ايام مع الاستراحات يعني قول علمائنا اذ في مدق
 السفر مسيرة ثلاثة ايام وليا لياها السير الذي يكون في ثلاثة ايام وليا لياها مع الاستراحات
 التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمشي دائما بل يمضي في بعض الاوقات
 ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط ولكون الليالي من اوقات الاستراحة
 تركت في بعض الكتب وتكررت في بعضها فيتحقق له اي للسافر ولو كان عاصيا فيه اي
 في سفره كقطع الطريق وعقوق الوالدين وسفرا المرأة بلا حرم للبحر وسفرا العبد
 الابن من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعل
 يرخص قيده بالضر اذا قصر في السنن والرباعي يخرج الفجر والمغرب لما في معنى
 عايشه رضي الله عنها ان الصلاة فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي عليه السلام
 المدينة ضم اليها صلاة ثالثة غير المغرب فانها وتر النهار ثم زيدت في الحضر وارت
 في السفر حتى يدخل مقامه غايته لقوله ويخضع او ينوي اقامة نصف شهر او اكثر

او قصد

في البعض

رضي الله تعالى عنه

بلدة

بلدة او قرية تقيدهما اشعار بان نية الإقامة لا تنح في المفاوز كما ذكر في الهداية لكن
 قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوى الإقامة في غير موضعها فان لم يسر
 ثلاثة نوى فيقصر اي اذا كان مدة الإقامة مقدرة بنصف شهر لم يصح نية الإقامة فيها
 وانه فيقصر ان نوى الإقامة في اقل منه اي من نصف شهر او فيه لكن بموضعين مستقلين
 لكنه ومضى فانه يقصر اذ لا يصير مقيما فاما اذا تبع احدهما الاخر كان كانت القرية
 قريبة من المصر بحيث تحب الجمعية على ساكنها فانه يصير مقيما بنية الإقامة فيها فيتم
 بدخول احدهما الاخر في الحكم كوضع واحد كذا في النخبة او دخل بلد ولم ينوها اي
 الإقامة ثم بل هو على عزم ان يخرج بعد او بعد غد وبقي سنين فانه ايضا يقصر
 وعسكر عطف على ضمير يقصر اي يقصر عسكر فيدخل ارض الحرب ونواها اي الإقامة بذل
 الحرب نصف شهر او اكثر وان حاصر حصنا فيها اي دار الحرب لا انها ليست موضع الإقامة
 لانهم بين القرار والفرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الإقامة في موضع من نواها
 صحت كذا في الحاشية او نواها بدارها وحاصر البغاة في غير موضعها اي موضع الاقامة
 فانهم ايضا يقصرون ولا يجوز اقامتهم لاهل الاخبية عطف على ضمير يقصر اي لا يقصر
 الصلاة اهل اخبية كالاعراب والاشراك وهو جمع خبا وهو بيت من وبر او صوف
 نواها اي الإقامة في موضع خمسة عشر يوما لا اصح احتسابه قايلا لا تجوز اقامتهم
 بل يقصرون لانها لا تنح الا في الامصار وفي القرى والاصح المفتى به ما روي عن ابي
 يوسف ان الرعا عطف على ما في المفاوز كانوا مسافرين الا انزلوا ثم عزموا
 على الإقامة خمسة عشر يوما فاني استحسن ان اجعلهم مقيمين وان لم يقصر عطف
 على قوله فيقصر والضمير للمسافر اي وان لم يقصر المسافر بل اتم الاربع فان فعله في
 ثم فرضه لان فرضه ثنتان فالقعدة الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه ولكنه استاء
 لتأخير السلام وتركه واجب تكبير الافتتاح في النفل وشبهه عدم قبول صدقة الله
 تعالى وان القصر عند نارضعة اسقاط وحكمة ان ياتى العامل بالغرعة وما زاد
 على الركعتين نفل والا اي وان لم يتعد الاولي بطل فرضه وانقلب لكل نفل كما عرفت
 انه ترك الفرض عن الحسن ان افتتحها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتتحها بنية الركعتين
 قال المازني وهو قولنا انه ان نوى اربعاً فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نواها
 ركعتين ثم نواها ان يتابع الافتتاح فهي ملغاة لكن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا

رضي الله تعالى عنه

ابن جني

بلغ

في شرح الزاهدي واختلف في السنن فقبل الاصل هو الترتيب فقبل الفعل
 فقرأ وقال الهند في الفعل حال النزول والترتيب في السير وقبل اصل سنة الحج
 خاصة وقبل سنة المغرب ايضا كذا في المحيط اقتدى سافر عقيم في الوقت فتح اقتدى
 واتم ما شرع فيه لان قصد الاقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة نيته الإقامة
 في وجوب التكمل لا بعدة فيما تغير اي لا يقتدى بالمسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض
 يتغير بالسفر وهو الرأى في احتراجه عن الفجر والمغرب فان اقتداء به قهرها
 يصح في الوقت وبعدة وانما لم يصح بعد الوقت فيما تغير لاستلزامه بناء الفرض
 على غير الفرض حكاهما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول اذ القعدة فرض عليه
 لا على الامام او في القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه فغل على
 الامام فرض على المقتدى وتام تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير وعكساي
 اقتدى المقيم بالمسافر صح فيها اي الوقت وبعدة لانه حال المقيم لا يتغير عما كان
 في الوقت فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة اقتداء المتفعل بالمقتدى
 وكذا لو اقتدى بعد الوقت ثم ان المقيم المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقر في الاصل
 لانه كالا حق حيث ادرك اول صلاته مع الامام وفرض القراءة صار موديا بقراءة امامه
 بخلاف المسبوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه
 ادرك قراءة نافلة واتم المقيم المقتدى بالمسافر لانه عليه السلام صلى في سفره بالناس
 وقال حين سلم اتوا صلوا بكم يا اهل مكة فانما قدم سفره وتبديل الامام المسافر
 اتوا صلوا بكم فاني مسافر كما قال صلى الله عليه وسلم السفر والحضر لا يغيران الفاتحة اي
 اذا قضى فاتحة السفر في الحضر بقصر واذا قضى فاتحة الحضر في السفر بتم والعبرة
 في تغير الفرض بآخر الوقت فان كان في اخر مسافر وجب عليه ركعتان وان كان مقيما
 عليه اربع لانه المعتنى بالسببية عند عدم الاداء قبل كما نقرر في الاصول يبطل
 الوطن الاصل بمثله فقط ويبطل وطن الإقامة بمثله والسفر والاصل الوطن الاصل
 هو المسكن ووطن الإقامة موضع نوى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير
 ان يتخذ مسكنا فاذا كان لشخص وطن اصيل فان اتخذ وطنا اصليا آخر سواء
 كان بينهما مدة السفر ولا يبطل الوطن الاصل الاول حتى لو دخله ايصير مقيما الا
 بالنية ولا يبطل الوطن الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقيما بمجرد الدخول

فاما

فاما وطن الإقامة فيسقط مثله حتى لو دخل وطن إقامة اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما
 مدة السفر لا يصير مقيما الا بالنية وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطن الاصل المقيم
 الاصل لا تتبع يعني اذا نوى الاصل السفر والاقامة يكون للشيخ كذلك ولا يحتاج الى النية
 استقلاله كالمدة مع زوجها فانها تكون تبعاله اذا كانت مستوفية لهرها ولا تعتبر
 نيتها كذا في المحيط والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يلي عليه ورضقه منه
 ومثله الامير مع الخليفة والامير مع من استأجره ورضقه منه السلطان اذا سافر
 قصر الا ان طاف في ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه يكون
 مسافرا وطلب العدة ولم يعلم اين يدره فانه ايضا لا يكون مسافرا اذ كره قاضي خان
 وفي الرجوع يقصر ان كان بيته وبين منزله مسيرة سفر سافر كافر وصبي مع
 ابيه اي خرجا قاصدين مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر وبلغ الصبي بيته
 وبين منزله اي مقصدهما السفر اقل من المدة قالوا اي عامة المشايخ المسلم يقصر فيها
 بقى من السفر والصبي يتم لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي
 فانه من هذا الوقت يكون مسافرا اذ الفرض ان الباقي ليس مدة السفر وقبل تمام
 بناء على عدم العبرة بنية الكافر ايضا وقبل يقصر ان بناء على تبعية الابن للاب المسافر والله
 اعلم **باب الجمعة** وهي فرض لقوله تعالى فما سعوا الى فكر الله والامن بالسعي
 الى الشيء خاليا عن المصارف لا يكون الا لا يجابه شرط صحة المصروف فلا يصح في القرى خلافا
 رضي الله تعالى للشافعي وهو ما لا يسع كبر مساجده اهله يعني من تحت عليه الجمعة لا سكاك مطلقا
 او ما لم مفت ذكره قاضي خان وامير قاض ينقد الاحكام ويقوم الحدود ولا المعين
 رضي الله تعالى عنه منقول عن ابي يوسف والاول اختيار الكرخي والثاني اختيار البلخي او غنائه عطف على
 المصروف والمعتبر له وهو ما اتصل به اي المصروف بعد المصالح كركض الخيل وجمع العسكر والخروج
 للرمي ودفن الموتى وصلاة الجنائز ونحو ذلك بشرط صحة ايضا السلطان او من امره
 السلطان باقامة الجمعة مات والى المصروف جمع اي اقام الجمعة خليفة اي الميت او صاحب
 الشرط بفتح الثنين والمراد بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شحنة سمي به لانهم جعلوا
 لانفسهم علامة يعرفون بها او القاضي حاز لان امر العامة مفوض اليهم ذكره قاضي خان
 ولا عبرة لنصب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر من خليفة الميت او صاحب الشرط او القاض
 وجازت الجمعة في الجوسم بمعنى الخليفة او امير الحجارة وهو السلطان بركة فقط قيد

بلاده و

بلغ

بهم

للجموع اي لا يجوز عرفان ولا معنى في غير الموسم ولا معنى في الموسم لا يبرر الموسم وشرط
صحتها ايضا صحتها ايضا وقت الظهر قبل اي جمعة بحججه اي وقت الظهر فيقضي الظهر وانقام
الجمعة وشرط الخطبة نحو سبحة وعند ما لا بد من ذكر طول سبحة خطبة وعند
الشاقق لا بد من خطبتين يشتمل كل منهما على التمجيد والصلاة والتوصية بالتقوى والوعظ
على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها اي الجمعة في وقتها فلو صلوا بلا خطبة
او بها بعد الصلاة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاقب في وقتها بشرط صحتها ايضا
الجمعة واقام ثلاثة رجال سوى الامام فان نفر او اي نفر في الجماعة قبل سجود اي الامام
بطلت الجمعة لانتهاء شرطها ولزم البدء بالظهر وان بقي ثلاثة او نفر او بعد سجود
انها لان الجماعة شرط الاعتقاد وقد انعقدت فلا يشترط ودوامها لانها ليست
شرطية وشرط صحتها ايضا الاذن العام اي ان ياذن الامير للناس اذا ناعاما
حتى لو علق باب قصره وصلى يصح له لم تجز لانها من شعائر الاسلام وخصايص الدين
فجذب قائمها على سبيل الاشتهار وان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز
وكبره لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشرط وجوبها عطف على قول شرط صحتها الاقامة
بمصر والصحة والحرية والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العيون والرجل فانها
اي فاق هذه الشروط ونحوها كالمختني من السلطان الظالم او المسجون ان صلاحها
تقع فرضا لان السقوط لا يلزم تخفيفا فاذا تحمل جاز عن فرض الوقت كالمسافر اذا صام
جاءت الجمعة في مواضع من مصر وهو قول ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح لان في الاجماع
في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا بينا وهو مدفوع الصالح للامامة في غيرها
صالح فيها فجازت للمسافر والعبد والمريض وقال في التجوز لانها غير واجبة عليهم
كالصبي والمرأة ولنا انهم اهل للامامة وانما سقط عنهم الوجوب تحقيقا للرخصة
فاذا حضر واقنع فرضا كالمسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير اهل والمرأة لانها
لا تصلح اماما للرجال وتنعقد الجمعة بهم اي بحضورهم حتى لو لم يحضر غيرهم
جازت لانهم صلحوا للامامة فاوحي ان يصلحوا لاقتد وكبر يومها اي الجمعة
عصر احتراز عن السواد ظهر معذور ومسجون ومسافر واهل مصر فانهم
الجمعة بجماعة متعلق بقوله ظهر معذور وانما كبر ما فيه من الاخلال بالجمعة
لانها جامعة للجماعات بخلاف اهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلوا ابراهم

رضي الله تعالى
عنهما
رضي الله تعالى

لا يستجاء

لاستجاء شرائط ومنه يعلم كراهة ظهر غير المعذور بطريق الاولى وكبره ظهر غير
اي غير المعذور والمسجون والمسافر قبلها اي الجمعة لما من اخلال فان ند
واحد ان يحضرها وسعي اليها والامام فيها اي الصلاة بطل ظهر معذور وسعي اليها
سواء اذكرها او لا ولا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعي دون الظهر فلا ينقض
بعد تمامه والجمعة فوقه فتتقضى فصارت التوجه بعد فراغ الامام وله ان السعي من
خصايص الجمعة فيترك منزله في حق انتفاض الظهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ منها
لانه ليس بسعي اليها ولا بعناؤه ومدر لها في التشهد وسجود السهوت يتم لان من ذكر
الامام يوم الجمعة صلى معه ما اذكره بنى عليه الجمعة عند القول عليه السلام ما اذكره
رضي الله تعالى عنه فصلوا وما فاتكم فاقتضوا وقال محمد ان اذكر معه اكثر المركة الثانية بنى عليها
الجمعة وان اذكر اقلها بنى عليها الظهر لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلاة بلا
الجمعة يعني ان الاستخلاف لا يجوز اصلا ولا للصلاة ابتداء بل يجوز بعد ما احدث
الامام وهذا معنى ما قل في المهدية في كتاب ادب القاضي بخلاف الحامور باقية الجمعة
يستخلف لانه على شرف الفوات لتوقته فكان الامر به من الخليفة اذ نابا بالاستخلاف
كالة وقد قال شراحه يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف الفوات لتوقته
بوقت يفوت الاداء نقضائه فكان الامر به من الخليفة اذ نابا بالاستخلاف كالة لكن انما يجوز
ذلك اذا كان ذلك الغير سمح الخطبة لانها من شرائط اقتراح الجمعة ووجهه ان الخطبة
والامامة بعدهما من افعال السلطان كالنفاذ لا يجوز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز
وتحقيقه ما قاله الشيخ ابو معين في شرح الجامع الكبير لا يجوز استخلاف القاضي الا اذا فوض
السلطان ذلك اليه لانه استفاد القضاء بالاذن في حق ما لم يؤذن بقي ما كان قبل الذي
ويجوز استخلافه بعد ما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن السلطان كما ملك القضاء بنفسه بين
الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع اذ اوكل غيره بخلاف المستعير حيث كان له ان يعير
لان المنافع تحدث على ملكه فيملك ذلك من غيره فيكون متصرفا بحكم الملك بخلاف
ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملك تقديره اذن له ثم قال وغير متصرفا عن
هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره يكون له ان يقيم غيره مقام نفسه ومن قام
مقام غيره لنفسه كان له ان يقيم غيره مقام نفسه والفقه ما بيناه فان قيل هل يجوز
خطابة النايب بحضور الاصل عند عدم الاذن كما جاز حكم النايب وتصرف الوكيل

ذلك
صحة

ملحة

قوله وقال محمد ان اذكر معه اكثر المركة الثانية
قال الكمال بان يشترك في سجودها
قال بعد الفرج شربلاوي

عند حضور القاضي والموكل عند عدم الاذن قلنا لا ان مدارها حضور الراي فاذا وجد جاز
بخطاف الجمعة اذا مدخل الراي في اقامتها الا اذا اذن اي لا يجوز استخلافه لها الا اذا
كان مازوا من السلطان للاستخلاف في يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس
عنه غافلون بالاذان الاول وجب السعي وكبره البيوع لقوله تعالى اذا نودي للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع وقيل بالاذان الثاني لان الاول لم
يكن في زمن النبي عليه السلام والاول اصح لانه لو توجه عند الاذان الثاني لم يتمكن من
السنن قبلها ومن استماع الخطبة بل يحشي عليه فوائد الجمعة لم يقل وجزم البيوع وان
قال في الهداية وجوب السعي وحرمة البيوع لان البيوع وقت الاذان جائز ولكن مكره
كما تقرر في كتب الفروع والاصول ولهذا اورد بعض الشراح لفظة الكراهية بدل الحرمة
وبخرج الامام اي صعوده على المنبر حرم الصلاة والكلام الى تمام الصلاة لم يقل الى
تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان انما يكبره ان من حين
يخرج الامام الى ان يفرغ من الصلاة ومن كان في الصلاة وان كانت سنة الجمعة يقطع
على راس الركعتين فان صلى ركعة ضم اليها ركعة اخرى وسلم وان كان في الثالثة اتم الرابعة
قائما جلس على المنبر اذن بين يديه وشن ان يخطب خطبتين بينهما جلسة قائما طاهرا
لانه المأثور المتوارث واقم بعد تمامها لا ينبغي ان يصلي غير الخطبة لانه الجمعة مع
الخطبة كشئ واحد فلا ينبغي ان يقيمها اثنتان وان فعل جاز خطب صبي في السلطنة
وصلي بالغ كان كذا في الخلاصة لا بأس بالسفر يومها اذا اخرج من عمره ان قبل خروج الوقت
اي وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر فيه القروى والمدينة
اذ ان دخل المصري يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة تلتزمه الجمعة وان نوى
ان يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت او بعده لا الجمعة عليه لانه في الاول صار كواحد
من اهل المصري في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصروا اذا قدم المسافر المصري يوم الجمعة
لا تلتزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما كذا قال قاضي خان كل بلدة فتحت
بالسيف عنوة يخطب الخطيب على منبرها بالسيف ليبرئهم انها فتحت بالسيف فاذا
فيها رجعت عن الاسلام فذلك في ايدي المسلمين يقالونكم حتى ترجعوا الى الاسلام
وكل بلدة اسلم اهلها طوعا خطب الخطيب بلا سيف ومكة فتحت بالسيف فخطب
بالسيف كذا في التاتار خاتمة والله اعلم **باب** العجدين يجب صلواتهما

في
صحة

البلد

ومدينة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فتحت بلا سيف
فخطب الخطيب
بلا سيف

على

لا خلف الامام حكما فلا يضرب القرب اليها اقتدر من خارج بامام فيها والباب مفتوح جاز
اقتدرهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح كوقوفهم في المحراب في سائر المساجد
وكثرة الصلاة فيها وان جازت لانه منافي تعظيمها والله اعلم **باب** سجود السهو
والشك في السجود وقيل بسنن والهيبة الاول بعد تسليمين اختاره صاحب الهداية
وشمس الائمة والامام ابو اليسر والامام ظهير الدين المرغيناني او تسليمة اختاره
صاحب الكافي فخر الاسلام وشيخ الاسلام خواهرزاده وصاحب الايضاح قال تلج
الشريعة في شرح الهداية ذكر شمس الائمة انه يسلم تسليمتين وهو الاصح لانه قول
كبار الصحابة كعمرو بن علي وابن مسعود رضي الله عنهم وجمهور العلماء والاخذ برواية
مهابة كانوا قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى والرواية الاخرى عن عايشة
وسهل بن سعد رضي الله عنهم وعايشة رضي الله عنها كانت في صف النساء وسهل كان
في صف الصبيان فيحتمل انها لم يسلموا التسليمة الثانية الا صلى الله عليه وسلم كان
يسلم الثانية اخفض من الاولى وهذا هو المستطوع في الكتب المشهورة وسوق كلام الزينين
يدل على ان القولين للامام الاعظم رضي الله عنه وفي الجمع نسب الثاني الى محمد رضي الله تعالى
عنه والاول اليه ما وجد في كتاب الامانة صاحب معراج الدرر اية بقل وعلى كونهما
قوله يناسب ما قيل المختار المنفرد تسليمتان والامام تسليمة لانه اذا سلمت تسليمتين
وباشتغل بعض الجماعة بما ينافي الصلاة سجدة واحدة فاعل يجب وتشهد وسلاما ميمنا
وشمالا بترك واجب وهو اذ في العديان ولا تجب سجدة كركوع قبل القراءة فان تشهدا
على الركوع واجبا لا فرض خلافا لفرقنا ما تقدم في القيام على الركوع والركوع على السجود
ففرص كما سبق تحقيقه في باب الصلوة بالامن يدعيه وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة
على التشهد قيل بحرف والصحيح بقدر ما يؤدى فيه ركعتين وركوعين فان الاقتصار
على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والجهر فيما يخافه وعكسه واختلاف في
مقداره والاصح قدما يجوز به الصلوة في الفصلين وترك القعود الاول وسائر
الواجبات المذكورات في باب صفة الصلوة وان تذكر رأي ترك الواجب يعني سجدة
واحدة على تقدير ترك الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مقتضى سهو امامه ان
سجد امامه وان لم يسجد الموت بخلاف تكبير التثنية كما في باب السهو اي لا يجب
على المقتدي سهو اذ لو سجد وحده خالف امامه وان سجد معه الامام انقلب

صلى الله
على عبده
خلفه

اصفة

لم يسجد

بلغ

الامامة اقتداءً ويصل على النبي عليه السلام في التشهد الثاني والاحوط التصلية فيها اي التشهد
كذلك الظاهر في المسبوق بسجدة مع امامه وان كان سهواً فيما فات عنه يقضي ما فات والاول
ان لا يقوم قبل سجود الامام ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود ويسجد معه ان لم يشهد
الركعة بالسجود وان قدها به لا يعود ولو سهر فيه اي فيما يقضي سجدة ثانياً لهذا السهو
لذا لا يحق يعني يجب عليه سجود السهو وامامه بان سهر حال نوم المقتدر او ذهابه
الى الوضوء لانه بمنزلة المصل خلفه سهر عن القعود الاول في ذوات الاربع او الثلاث من
الفرض احترازه عن النفل لان القعدة الاولى فيه كالقعدة الثانية من الفرض يعود
اليها لاحالة وان استوى قايماً وذكره اي القعود الاول وهو اليه اي القعود اقرب
بان لم يرفع ركبة عاد ولا سهواً لان ما يقرب الى الشيء باخذ حكمه كقنطرة المصرو ولا اي
وان لم يكن اقرب اليه بل الى القيام بان رفع ركبة قام وسجد للسهو وقيل يعود
الى القعود مالم يستقم قايماً وهو الاصح كذا في النزيل والسهو عن الخير حتى قام الى
 الخامسة في الرابعة والرابعة في الثلاثية في الثانية عاد مالم يسجد لان فيه صلاح
 صلاته وامكنة ذلك لان ما دون الركعة محل الرضو وسجد للسهو لانه آخر وضوء وان
 سجد من قبله لم يسجد صار فرضه نفلاً وضم في الرابع ركعة سادسة ان شاء انما
 قائم لانه نفل لم يشترع فيه قصداً فلم يجب عليه اتمامه وفي الثالث في الصائرا ريعاً لا يحتاج
 الى الفم اذ الركعات الثلاث بضم الهمزة اليها تحولت الى النفل فصارت الصلوة التامة
 وفي الثاني الصائرا ثلاثاً وهو الجمل لا يضم رابعة ليكون الكل نفلاً لان النفل بعد طلوع
 الفجر اكثر من سنة النحر مكررة وان تعد الاخير عطف على قوله وان سهر عن الاخير
 ثم قام سهواً ولم يسلم عاد وسلم الا ان يسجد للخامسة في الرابع والرابعة والثلاثي
 فيتم فرضه لوجود القعود الاخير ويضم سادسة في الرابع لم يقل ههنا ان شاء كما قال
 في الاول مع انه لو قطع لا قضاء في الصورتين لان ضم السادسة ههنا الكد من ههنا هناك
 لان فرضه قد تم ههنا لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو ولو قطع هاتين
 الركعتين بان لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو
 لم يؤد سجود السهو على الوجه المستنون فلا بد ان يضم سادسة ويجلس على الركعتين
 ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية ثمة لم يتق لاحتاج الى تدارك
 نقصانها ولو في العصر اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم في العصر لكرهية النفل بعدها

والثالثة

يقول

وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود والنهي عن النفل بعد العصر تنافوا والمقصود فلا يكره
 يدونه وهو الاصح كذا قال النزيل ويضم خامسة في الثلاثي لتفصيل الركعتان في الصورتين
 نفلاً وان لم تنو يا سنة الظهر والعشا والمغرب لان مواظبة النبي عليه السلام عليها
 بتحرمة مبتدأة وسجد عطف على قوله ويضم للسهو لتأخير السلام ومقتد به فيها
 اي في الركعتين الزايدتين صلاحاً بتبعية الامام وقضائها ان افسد لانه شرع
 قصداً وفي النحر الصائرا ثلاثاً لا يضم رابعة لكرهية النفل بعد كراهة قبله مطلقاً وفي
 العصر كراهة بعدة اذ اشرع بالقصد لا قبله مطلقاً ما فرغ من بيان حال الفرض بالنظر الى
 السهو في القعود اذ اريد بيان حال النفل فيه تنبيهاً للاقسام فقال ترك القعود الاول في
 النفل سهواً وسجد ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر ورواية عن محمد
 الله وفي الاستحسان لا يفسد ويجب سجدة السهو وتركها ساهياً لان التطوع كما شرع
 ركعتين شرع اربعاً ايضاً فاني اترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكناً ان يجعل
 الكل صلاة واحدة وفي الواحد من ذوات الاربع لم تضر الا القعدة الاخيرة وهي
 قعدة الختم والتخلل كما في الظهر بخلاف صلاة الفجر لانها شرعت ركعتين اخيرتين ويضم
 الشفع الثاني كما يصير الكل صلاة واحدة وهذا الفقه وهو ان القعدة الاخيرة ليست
 من الاركان ولكن ما فرضت الختم لان ختم المفروض فرضاً واذا لم تكن القعدة الاولى فرضاً
 فاذا قام الى الثالثة ههنا صارت الصلاة من ذوات الاربع فلم تكن القعدة الاولى الختم
 فلم تقف فرضاً كما في الفرض كذا في معراج الدراية تنفل ركعتين وسهرى سجود السهو ليس في
 اي لا يصلح هذه التحريم صلاة بالتحديد تحريمية لان سجود السهو وقع في خلال
 الصلاة ولو لم يصب لبقاء التحريمية ولكن اعاده اي سجود السهو لان ما اتى به من السجود
 وقع في خلال الصلاة فلا يعتد به سلام من عليه السهو بوجه موقوفاً لا قطعاً حتى يجمع
 الاقتداء به وينظر وضوءه بالفتحية ويصير فرضه ان يعاينته الاقامة ان يسجد شرط لقوله
 يصح والا اي وان لم يسجد فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة وسلامه اي سلام من عليه
 السهو للقطع اي بنية قطع الصلاة لا يقطع لان نيته لتغيير المشروع فقلعوا كما ان انوى
 الظهر سبيل عليه ان يسجد للسهو لبقاء التحريمية بخلاف ما اذا سلم وهو الركعة
 الصلوية حيث تفسد صلاته والفرق ان سجود السهو يوجب تحريم الصلاة وهي باقية
 والصلية يوجبها في حقيقتها وقد بطلت بالسلام في العهد مالم يتحول عن القبلة او

في الصورتين

قوله حرمة
اي عطف
تأمل

فانه لا يقطع بالتحويل ما لم يتكلم او لم يخرج من المسجد والاصل ان
يسجد قبل ان يتكلم او يخرج من المسجد وان مشى واخرق عن القبلة وانه قال بعض
مشايخنا كذا في النهاية مصلي الظهر سجد على الركعتين يتوهم الاثم ان يتوهم انه اثم
اي اثم الظهر اربعاً ويسجد للسجدة الثانية ويقرأ الفاتحة فكل ذلك خلاف ما لو سجد
على ظن انه مسافر وانما السجدة او كان المصلي قريب العهد بالسلام فظن ان الظهر
اي فرض ركعتان او كان في العشاء فظن انها التراويح حيث تبطل الصلاة في جميع هذه
الصور لانه سجد عامداً لا يسجد للسجدة في الجمعة والعديد من شك من ليس الشك عادة
وقع في عبارة الفقهاء شك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس بعادة له
لانه لم يتوهم في غير وقت اثم لم يصلي متعلق بالشك استأنف وان كثر الشك عمل بفعله
عليه وان لم يغلب ظنه اخذ بالاقول وقعد في كل ما ظنه آخرها اي الصلاة شكها اي صلاة
فتفكر في ذلك حتى استيقن بان طال تفكره قد مر ما عكس اذا ركن من اركان الصلاة وجب
السجدة عليه ولو لم يكن طول تفكره ذلك القدر بان كان دونه لا يجب السجدة لان الفكر
الطويل مما يؤخر الاركان عن مواضعها والفكر القليل مما لا يمكن الاحتياط منه فجعل
كانه لم يكن كذا في تحفة الفقهاء والله اعلم **باب سجود التلاوة** يجب وسجدة
عند يوسف وفي رواية عن الامام وفور عند محمد وفي رواية عنه كذا في الفتا
سجدة فاعل يجب فيها اي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني سبحان ربّي الاعلى
بشرط الصلاة وقد تقدمت بين تكبيرتين متعلق بسجدة بلارفع يديه يعني
ان من اراد سجودها لم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتباراً بسجدة
الصلاة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا تشهد ولا سلام لان ذلك
للجلال وهو يستدعي سبق التسمية وعقدت هنا على من تلى آية سجدة متعلق
تجب ولو بالفارسية ذكره قاضي خان من الاربعة عشرة المعروفة وهي في آخر
الاعراف وفي الرعد والنحل وبنو اسرائيل ومريم واولي الحج والفرقان والنمل والسجدة
وصرح في السجدة والنجم وانشقت واقرأ من بيان لمن في قوله علي من يعني اذا
تلى آية السجدة من تلاوة الصلاة او قضاء وجب عليه السجود فتجب على الامم
اذا تلى آية اهل الاداء والجنب والحديث والسكران اذا اتوا لانهم اهل القضاء
لا على الكافر والمجنون والصبي والحائض والنفساء لانهم ليسوا اهلاً لها او سمعوا

رضي الله تعالى

على

على قوله تلى آية وان لم يقصد ان يتعد السماع فهم او لم يفهم اذا اخبر انه قرأ سجدة
ذكره قاضي خان من ذكر متعلق بسجودها ومن ذكره هو الاثم الى قوله والنفساء
وسمع من النائم قال قاضي خان فان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح الوجوب لا على
من سمعها من الطير والمجنون والمطبق والصدى والمؤتم لعدم اهليتهم للقراءة فالقراءة
منهم كلاقراءة والمسموع منهم كلاسْموع اما الثلاثة الاول فظاهرة واما الرابع فلان
المؤتم مجبور عن القراءة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المجبور لا حكم له بخلاف الجنب
والحائض ونحوهما لانهم منهيون والنبي غير المجبور قال في تلخيص الجامع الكبير المسموع
من المؤتم كهو من المجنون والطير والصدى لا يوجب شيئاً وقال قاضي خان يجب على من
تجب عليه الصلاة اذا قرأ آية سجدة او سمعها من يجب عليه الصلاة او لا يجب يحض
او نفاس او كبر او صغراً وجنون ويذكرها مخالفة ظاهرة في حق المجنون اقول
وجه التوفيق ان مراد قاضي خان بالمجنون المجنون غير المطبق ومن ادعى صاحب
التلخيص المجنون المطبق يؤيده ما نقل الزاهد عن النواوي ان المجنون اذا قصر
كان يؤمر وليه او اقل تلزمه تلاوها او سمعها فالتحقيق ان المجنون على ثلاث مراتب
قاصراً كاملاً غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من ذلك لكنه قد يزول كل
مطبق وهو الذي لا يزول والاشخاص ايضا بالنظر الى سجدة التلاوة على ثلاث
مراتب احدها من تلاوة تبتلا عليه وسماعها منه على غيره سجدة ومنه المجنون
القاصر وهو المذكور في النواوي وثانيها من تلاوة تبتلا عليه سجدة لكن تلاوته يسلمها
منه على غيره ومنه المجنون الكامل غير المطبق وهو الذي ذكره قاضي خان وثالثها من لا
يلزم بتلاوة تبتلا عليه ولا على غيره بالسماع منه وهو الذي ذكره صاحب التلخيص هذا
ما تيسر لي في هذا المقام بعون الملك العلام والحمد لله ملهم الحق والصواب واليه
المرجع والمآب ويؤدي اي سجود التلاوة بركوع وسجود غير ركوع الصلاة
وسجودها كائين في الصلاة لها اي التلاوة ويؤدي بركوع الصلاة اذا كان الركوع
على الفور اي عقب قراءة الآية ان نواه اي كون الركوع لسجود التلاوة ويؤدي ايضا
بسجودها اي الصلاة كذلك على الفور وان لم ينو يعني لو تلاها في صلاة ان شاركها
وان شأ سجد ثم قام فقرا لان المقصود من السجدة اظهار الخشوع للمعبود وذلك
محصل الركوع ايضا ويؤدي بالسجدة الصلبية لانها توافقها من كل وجه كذا في المحيط

اي ص

وقال في الخلاصة اجمعوا ان سجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلاة وان لم تنو للتلاوة
واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخلافه زاده لا بد للركوع من النية حتى
تنوب عن التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى في التلاوة والامام وان لم يسمع
لالتلاوة متابعه ولو نوى التلاوة لم يسجد اي الامام والمؤمن لما عرفت ان المؤمن محجور
ولا حكم له عليه اصلا اي لا في الصلاة ولا بعدها بخلاف الخارج من الصلاة اذا سمع من المؤمن
حيث يجب عليه لان الخبر ثبت في حق المصلين فلا يبعد وهم سماع المصلي الاية من
غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلاة لانه سماعهم هذه السجدة ليس من افعال
الصلاة بل يسجد بعدها اي بالصلاة لتحقيق سببها ولو سجد فيها لم يجزه لانه منهي عن
ادخال ما ليس من الصلاة فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلاة
فلو ادخل فيها يتعق ناقضا فلا يخرج به عن العهدة بل اعاده اي السجود دونها اي
الصلاة لان سجدة السجود اينا في احرام الصلاة سمع رجل من امام ليس هو معه
في الصلاة ولم يأت به اصلا او اتم في ركعة اخرى سجد خارجا اي خارج الصلاة
لوجود السبب وعدم الاداء وان اتم فيها اي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود
امامه يسجد معه لانه لو لم يكن سمعها يسجد ها معه كما عرفهم بها او لو وان اتم
فيها بعد اي بعد سجود امامه لا يسجد مطلقا اي لا في الصلاة ولا خارجا لانه
صار مدركا لمبادر ان تلك الركعة وسجدة محلها الصلاة لا تنقض خارجا لانها صلاتية
ولها منزلة الصلاة فلا تنادي بالناقص لم يقل وسجدة وجبت في الصلاة احتراز عما
وجبت فيها وحمل اذا خارجا كما اذا سمع المصلي من ليس معه او سمع من امام
واقترن به في ركعة اخرى تلي خارجا اي الصلاة فسجد واعاد فيها سجدا اخرى
لانه اذا سجد قبل الصلاة لا تنقض عما وجب في الصلاة وان لم يسجد ولا كفته واحدة
لان الصلاة تنقض استتبع غيرها وان لم يتجد المجلس من كرها في مجلس حيث كفته
واحدة قل مرتين ثم سجدا وقرا وسجدا ثم قراها في ذلك المجلس لا مجلسين فان
تكرر ها فيها يوجب سجدةتين ولو تكررها اي قرا بدل الاية الاولى اية اخرى في
مجلس لم تكف واحدة بل وجب سجدةتان الاصل ان مبنى السجدة على التداخل
دفع المخرج وهو تداخل في السبب الحكم وهو اليق بالعبادات للاحتياط والثمة
بالعقوبات لاظهار كرم صاحب الشريعة وامكان التداخل عند اتحاد المجلس كونه

سواء
م

جامعا

جامعا للفرقات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل واستد الثوب والانتقال من عمن
الى عمن تبدل لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد
والبيت فانهما في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء لا الفعل القليل يعني انه ليس
بتبدل كالقيام حيث كفته سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلا فقام
ثم شئ فسجد او قبله كان تلي فسجد ثم قام فشيء ومشي خطوة او خطوتين او اكل
لقمة او شرب من شراب ما او التكم بكلام يسير وجوها مما لا يتبدل به
المجلس كالعود والانتكاه والركوب والنزول بخلاف ما اذا تلى اية سجدة اخرى او شئ
بعد فعل كثير كشيء خطوات فانه لا تنفي كرها راكبا حال كونه غير متصل بشئ
السجدة لان سائر الذنوب يضاق الى ما كرهها حتى يجب عليه ضمان ما اثلغته الذنوب فاعتبر
مكانه الارض لا ظهر الدابة وانما قال غير متصل لان حرمة الصلاة تجعل الامكنة مكانا
واحد ولو لاها لما صحت صلاته اذا اختلف المكان بمنع صحتها وفي فلكس ركعة وركعتين
لا يعني لو كرر في فلكس لا تكرر السجدة وان لم يكن في الصلاة لان الفلكس كالبيت اذ جرتا
لا يضاق اليه قال الله تعالى وجوز بهم ولو كرر المصلي في ركعة كفته سجدة واحدة قلنا
واستحسانا لاتحاد المجلس ولو في ركعتين فذلك عند اي يوسف بتبدل مجلس السامع
لا التالي بوجبت سجدة اخرى عليه اي السامع لا عكسه اي بتبدل مجلس التالي بوجبت
سجدة اخرى على السامع ولا يرفع السامع راسه قبل التالي لانه كالامام لم وكرة قراءة
امام يخافت اي كره الامام ان يقرأها في صلاة يخافت فيها لانه يؤدي الى اشتباه الامر
على القوم الا ان ينوي في ركوعه على القوم وكرة ايضا تركها وقراءة الباقي لانه
يوهم الاستنكاك عنها والفرار عن لزوم السجدة عليه وتكذب ضم انه او لشرائها
دفعاً لتوهم التفضيل واخفاؤها عن السامع تنقية عليه والقيام ثم السجود
ويؤيد ذلك عن عائشة رضي الله عنها ولان الحزور فيه اكمل والله اعلم **باب الخبايا**
جمع جنازة وهي بالفتح الميت والكسر السرير توجية المحتضر اي من حضر الموت
الى القبلة على شقه الايمن اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه اشرف عليه وجا الاستلقاء
وقدماه اليها اي القبلة لانه اشرف لنزع الروح والاو هو السنة ويرفع راسه قليلا
ليصير وجهه الى القبلة لا الى السماء وليكن بذكر الشهادتين عنده لان الاو لا تقبل
بدون الثانية ولا يؤمن بها مخافة ان يتضرر ويرد ها وبعد موته يشد عليه ويغسل

رضي الله تعالى عنه هو

سواء
م

عنه هذا كحرى التوارث وفيه تحسنة فيستحسن ولا بأس بعلام الناس بموته
وتجمل في حيزه فيوضع على تحت حجر وثلاث كلفه لما فيه من تعظيم الميت واحتياجه
الوتر لقوله عليه السلام ان الله عز وجل يحب المؤمن الذي يحسن بغيره ويستر عورته
الغلظة وقيل مطلقا ويؤثر بلا مضمة واستنشاق لتعذر اخراج الماء ويصب
عليه ماء ممزج في سدر وحرض وهو الاثنان مبالغة في التنظيف والا اي وان لم
ما كذا الخالص اي يصب عليه ماء خالص لحصول المقصود ويغسل راسه وحسنه بالخط
لا ان يبلغ في استخراج الوسخ وان لم يوجد فبالصابون ونحوه ثم يفتح على سائر
ليكون النهاية بجانب عينه ويغسل بالماء والسدر حتى يصل الماء الى ما يلي النخ
اي من الميت ثم يفتح على عينه كذلك اي ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي النخ من
ثم يجلسه اي الغسل الميت مسنداً للميت الى نفسه ويغسل بطنه بيمين تحريراً من ثلوث
الكفن والخارج يغسل وغسله لا يغاد وكذا وضوءه لان الغسل عرف بالانص
وقد حصل مرة ثم يكشف بتوب لئلا يتبل كفاً ولا يقص ظفيرة ولا يشرح شعرة
لانه للزينة وقد استغنى عنها ويجعل على راسه وحشيتة الخنوط لان التطيب
وعلى مساجده جمع مسجد يفتح الحميم بمعنى موضع السجود وهو جبرته واقفه
ويده وركبته وقدماه الكافور فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فتختص بزيادة
كرامته وصيانتها عن سرعة البساق اذا جرى الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن
غسلاً فالغفر يغسل كذا قال في خان وسنة الكفن له اي الرجل انزل فيمصر ولقائه
وكل من الازار واللحاف من القرن الى القدم والقبض من المنكس الى القدمين وهو
بلاد خارجة ولا يجب ولا يمين ولا تكف اطرافه واستحسن العامة استحسنة
المتأخرين ولها اي المرأة ذراع وهو ما تلبسه المرأة فوق القميص وازار وحمار وهو
ما تستر المرأة به راسها ولقائه وحرقة ليربط ثديها وكفايته اي الكفن له ازار ولقائه
ولها اي الازار واللحاف وخارج ضرورتها ما يوجد من الاثواب واذا اراد
التكفين تبسط اللقافة ويبسط الازار عليها ويغسل الميت ويوضع على الازار
ويكف يساره اي الازار ثم عينه كما في الحية ثم تلف اللقافة كذلك وهي اي المرأة
تلكس الدرع وتجعل شعرها ظفيرة بين على صدرها فوقه اي الدرع وتجعل
الحمار فوقه اي الدرع تحت اللقافة وان خيف انتشاره اي الكفن عقد من طرفه

اصل
ص

الفيل

الغسل والجدي فيه اي الكفن سوا الاحمان الثاني ولا بأس بالبرود والكتان وفي
النساء الحرير والمزفر والمعصر من المال له فلفته على من يحب عليه نفقة واجتهد
في الزوج والاصح الوجوب عليه كذا في الظهيرة وان لم يوجد من يحب عليه نفقة
ففي بيت المال صلوة فرض كفاية ان ادى البعض سقط عن الكل والاشكال الكافي
على كل مسلمات الا البغاة وقطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب هذا القيد المشارة
الى ما ذكره قاضي خان ان اهل البغي اذا قتلوا بعد ما وضع الحرب او نزلها يهمل
عليهم وكذا قطاع الطريق اذا اخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم كذا في المصير
ليلا بالسلاح لا يصلي عليه اذا قتل في تلك الحال وان سقط في الحرب او قتل في نفسه
يغسل ويصلي عليه لا على قاتل احد انونة حراله وهي اي صلاة اربع تكبيرات يرفع
يديه في الاولى فقط وعند الثانية في كلها وثالثا بعدها اي بقا الاصل كما في سائر الصلوات
وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية كما يصلي في سائر الصلوات بعد التشهد وبعدها
بعد الثالثة الدعاء للباغين هذا اللهم اغفر لينا ومنتنا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من احببتنا منا فاحببنا على الاسلام ومن توفيتنا منا توفه
على الايمان وخص هذه الميت بالرحمة والغفران اللهم ان كان محسناً فزد احسانه وان
كان مسيئاً فمتنا وزعنا ولفقه الامن والبشرى والكرامة والبر في رحمتك يا ارحم الراحمين
وتسليمتين بعد الرابعة وعند الشافعي يسأله واحدة بعد ما من يمينه ونحوها في سائر
مدونة اوجه الاقراة فيها وعند الشافعي بقى الفاتحة ولا تشهد ولو كبر الامام تكبيراً لم
يبيع لانه منسوخ لا يستغفر المصلي في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا لا ذنب
لها بل يقول بعد الدعاء ما يدعو به للباغين كما من اللهم اجعله لنا فطراً اي اخرجنا من
الهم اجعله لنا ذكراً اي خيراً باقياً اللهم اجعله لنا شافعاً مشفقاً اي مقبول الشفاعة
ويقوم الامام بانه صكت الميت مطلقاً اي ذكر كان او انثا لانه موضع القلب وفيه نور
الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لايمان الحداد اذا اجتمعت
فالافراد بالصلوة او في ثم الاولى ان يقدم الافضل منهم وان اراد الجمع بها اي بالصلوة
يعني الصلوة على المجموع مرة جعلها اي اجناباً صفاً طويلاً مما يلي القبلة بحيث يكون
صدر كل قدام الامام ومراعى الترتيب بان يصنع الرجل فيما يلي الامام فالصبيان
فالحنثا والنساء فالصبيات والصبي الحر تقدم على العبد والعبد على المرأة ثم تكلموا في كيفية

رضي الله
تعالى عنه

رضي الله
تعالى عنه

ومني الله تعالى

المكابر

الوضع من حيث المكان قال ابن ابي ليلى موضع رجل خلف رجل راس الاخر اسفل من راس
 الاول يوضعون هكذا وروي عن ابو حنيفة انه حسن لان النبي عليه السلام
 وصاحبه رضي الله عنهما دفنوا كذلك وان وضعوا راس كل واحد راس صاحبه فحسن
 لان المقصود حاصل وهو الصلاة عليهم بسبق المصلي بتكبيره صدرت من الامام
 ينظر ليكن الامام فيكبر معه فاذا سلم الامام قضى المقتدي ما عليه من التكبير قبل رفع
 الحنافة لان صلاة الحنافة بدو بالانصوت ولا ينتظر الحاضر في التحريمة يعني لو كان
 حاضر فلم يكبر مع الامام لا ينتظر الثانية لان كماله كرك وان جابعد ما كبر الامام
 فاته الصلاة عند اي حنيفة وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وعندي يوسف يكبر واحدة واذا
 سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضر اخلف الامام ولم يكبر حتى يكبر الامام
 الرابعة والصحيح قوله اذا وجه لان يكبر واحدة لان كل تكبيره منها كركعة من سائر
 الصلوات والامام لا يكبر بعد ليتابعه والاصل في الباب عندهما ان المقتدي يدخل في
 تكبير الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند اي يوسف يدخل
 اذا بقيت التحريمة كذا في البدائع الاولى بالامامة السلطان او نائبه وهو امير البلدة
 وقال ابو يوسف والميت اول وجه الاول ان الحسين بن علي رضي الله عنهما طامات
 الحسين رضي الله عنه قدم سعيد بن العاص رضي الله عنه فقال لولا السنة لما قد شئت وكان سعيد
 رضي الله عنه والي المدينة يومئذ فاقاضي قاضي ما لم يجرى فلو لا باس باذن الاولى ولما
 كان او غيره لان التقدم حقه فيمك ابطاله بتقدم غيره لم يقل المولى ليتناول
 السلطان وغيره غيرها اي الصلوة فان صلى غيره اي غير الاولى بعد ما يركع
 انما يتصرف الغير في حقه وان صلى الاولى لا يصلي غيره بعد لان الذي يتأخر الاول
 والتفعل ما غير مشروع وفيه دفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم ينظر نفسه والمقتدي
 فيه اكثر الراي على الصحيح لانهم يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص وقيل قد
 بثلاثة ايام ولم تجز صلواتها ركبنا استحضارنا يعني مع القدرة على النزول وايضا لم يملوا
 قاعدين مع القدرة على القيام والقياس الجواز لانه دعا وكبره في مسجد هو فيه كراهة
 تحريم في رواية وتنزيه في اخرى ما الذي يبي لصلاة الحنافة فلا تتركه فيه واختلف في طهارة
 بناء على اختلافهم لان الكراهة لاجل التلوين او لان المسجد المكتوبات لا يصلح الحنافة
 وليد فمات ان استهل الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحيوة من بكاء او تحريك عضو

والوضع للصلاة كذلك

رضي الله تعالى عنه

رضي الله تعالى عنه

رضي الله

رضي الله تعالى عنه

سمى وغسل عليه والا يوان لم يستهل غسل في ظاهر الرواية وادرج في خرقه ودفن
 ولم يغسل عليه كصبي سمي مع احد ابويه ولو سمي بدونه او باس فاسم هو او الصبي صلي
 عليه لانه مسلم حكما كما فرقات عبد كان او حرا يغسله وفيه المسلم من مولاه واقارب
 لا المسلم اي غسلا كغسل المسلم وكلفه في خرقه ويدفنه في حفرة تحت الحنافة بوضع
 مقدمها ثم موخرها على الكتف اليمنى لئلا يسار يعني يحمل بوضع مقدمها ثم موخرها على الكتف
 اليسار ويسارها لا غسلا اي يغسل بها مسرعين بلا عذر وكذا الجلس قبل وضعها
 عن الاكتاف لقوله عليه السلام من تبع الحنافة فلا يجلس حتى توضع ويندب المشي خلفها
 لما رويته ولقوله عليه السلام الحنافة متبعة ولانه ابلغ في الاعتناء بها والمتعاون
 في حملها ان احتج اليه ويكفد القبر ولا يشق لقوله عليه السلام الحمد لنا واليشق
 لغيرنا الا في ارض روضة فلا باس بالشق والحنافذ النابت من حجر او حديد وفرش
 فيه التراب وتدخل من قبل القبلة ويقول واضع بسم الله اي وضعناك قبلين
 باسم الله وعلى مليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اي سلمناك على ملته صلى الله عليه وسلم
 ويوجه اليها اي القبلة اذ به امر النبي صلى الله عليه وسلم وحمل العقدة التي على الكفن
 لحقوف الانتشار لانه صلى الله عليه وسلم امر به والامن من الانتشار وسوى اللين
 والقصب الخشب والاجر وجوز به ارض روضة كذا في الكافي وشيخ قبرها لا يقرب
 لان حالهم على الاستتار بخلافهم وبها التراب عليه للتوارث ويسمى القبر لا يرفع
 ولا يحضر للنهي عنها ولا يخرج الميت منه اي القبر لان تكون الارض مقصودة بالدفن
 بالشفعة وطلب المالك في يخرج مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويتراب
 في البحر كذا في الظهيرية ما تمت حامل ولها حجي يشق بطرها من جنبها الا يسر ويخرج
 ولها كذا في الحنانية وفيها ايضا وسحب في القتل دفنه في المكان الذي مات فيه في مقابر
 اولئك المسلمين وان نقل قبل الدفن الى قبر ميل او ميلين فلا باس به وكذا الوفاة
 في غير بلده وتحت تركه فان نقل الى مصر اخر الكباس به لا تكسر عظام اليهود ونحوهم
 اذا وجد في قبورهم ويكره القعود على القبور وقلع الشجر والحشيش من المقبرة ولا
 باس في اليابس **باب الشهد** سمي به لانه مشهود له بالحجة بالنص اولان
 اعلانا لشهده ومن موته اكراما له لانه حي عند الله تعالى حاضر اعلم ان الاصل
 في هذا الباب شهداء احدى فانهم لقنوا وصلي عليهم ولم يغسلوا لانه صلى الله عليه وسلم

ع

٢

والميت

قال في حقهم زلزلهم بكمهم وديارهم واتقتلهم الحديث فكل من معناه يلحق
هم في عدم الغسل ومن ليس بعمام ولكن قتل ظلم او مات حريقا او غرقا او سوطا
فلهم ثواب الشهداء اجمعين **فصل في غسلهم** وهم شهداء اي على لسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم الا يرى ان عمر وعليهما رضي الله عنهما حملوا الى بيتهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهداء
بقوله صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي والمقصود هنا تعريضه لثبوت شهادته على احد
رضي الله تعالى عنهم في ترك الغسل ولهذا قال هو مسلم طاهر اجترأ عن حق وجب عليه
الغسل كلحطب ولما يضر النفس بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلم احتراز عن قتل
جدا او قضا صا ولم يجب بنفس القتل مال احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال
بنفس القتل لان الاب اذا قتل ابنه بحد يده ظلم يكون الابن شهيدا لان المال
ولان وجب لم يجب بنفس القتل بل لسقوط القصاص بشبهة الابوة ولم ترتب على
النساء للمفعول يقال ارتكبت الجرح اي حمل من المعركة ودية رقيق والارتقاء في الشرع
ان يؤمى بشي من مرافق الحيرة او ثبت له حكم من احكام الاحياء كما سيأتي بيانه
سواء قتله باغ او حربي او قطع الطريق ولو بغير التجارة لان الاصل فيه شهادة
اخذت كعرفت ولم يكن كلهم قاتل السيف والسلاح فيهم من دمع واستب بالبحر
وفهم من قتل بالعصا وقد علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامر بترك الغسل
او قتله غيرهم بها اي بجارية فان كان مسلما قتله مسلما غير باغ وغير قاطع الطريق
ومسلما قتله ذمي بجارية ظلم يكون شهيدا او وجد عطف على قوله قتل ظلما جرحا
ميتا في معركة اي معركة الباغ او نحوه واشترط الجارية ليعلم انه قتل لاميت خفف
انفه فخرج عنه غير الصالح الكفن كالفرس والحشو والقلنسوة والسلاح والخف
فانها تخرج ويزاد ان تنقص وتنقص ان زاد ليم الكفن ولا يغسل للزهر كما مر ويغسل عليه
الكرماله وتعظيما ويمنع بدنه لانه في معنى شهيد احد وقد مر ان صلى الله عليه وسلم
نهى عن غسلهم والشافعي يخالف في الصلوة فيغسل من وجد قتيلا في مصر فيما ابي في
موضع بحيث اذا وجد فيه القتل القسامة احتراز عن الجامع والشارع ولم يعا
قائلا قال في المهدية ومن وجد قتيلا في المصر غسل لان الواجب فيه القسامة والدية
فحق اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بحد يده ظلم لان الواجب فيه القصاص وقال صدر
الشرعية اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم

رضي الله تعالى عنه

نعم

على قوله على حيوان اي صحت الكتابة من كافر كاتب **فصل في كفاية** يعني كافرا
بغير قيد اعتبر بالتقدير ليعلم البديل وانما صحت لانه مال عندهم بمنزلة
الخل عندنا واي من المولى والعبد **فصل في قبحه** لان المسلم يمنع
من تملك الخمر وتملكه **فصل في العبد** يشترط ان العتق معلق بقبض
لكن مع ذلك يجب عليه قيمة نفسه كما مر **فصل في جنة** عطف على قوله على
حيوان له اي للمولى او لغيره **فصل في بيع** يراد ببناء وانما ابيح قبله
العمل والبيع ما يقع النزاع لحصول الركن والشرط **فصل في**
ان يورثها **فصل في الف** ووصف واثب **فصل في** سنة وخدمة
اي لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى العقد فان المقصود من الكتابة
كون المملوك مالا كايده ولو في بعض الايمان ليكون مالا مطلقا بعد
كما في الكتابة على الخدمة سنة وهذا ينافي **فصل في كتابة** بغير طلاق
كون اي الشرط في **فصل في** قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني
انتهاء لانها مبادلة المال بالمال انتهاء وتشبه النكاح يعني ابتداء لانها مبادلة
المال بغير المال وهو البضع ابتداء فالحقناه بالبيع في شرط تمكن في صلب
العقد كما شرط عليه خدمة بجهولة لانه في البديل وبالنكاح في شرط لم
يتمكن في صلبه هذا هو الاصل **فصل في** **فصل في** **فصل في** **فصل في**
بشرائه **فصل في** فانها من صنيع التجار فان التاجر قد يحاق
في صفقة لينجح في اخر سفره وان شرط ترك لانه شرط مخالف
لمقتضى العقد وهو ما كينة اليد ولا تفسد الكتابة بمثل هذا الشرط لانه
ليس بصلب العقد **فصل في** **فصل في** **فصل في** **فصل في**
عبد لانه تنقير العبد وتعيبه وتغفل دمه بالمهر والنفقة **فصل في**
وتعنه لانه عقد كتاب المال فيملكه كزوج امته **فصل في** **فصل في**
له اي الاول **فصل في** **فصل في** **فصل في** **فصل في**
ثبوت الاول وهو الاصل فيثبت له اي وان لم يورده بعد عتقه بل
قبله **فصل في** **فصل في** **فصل في** **فصل في**
اليه في الجملة فاذا تعدد رافقه الى المباشرة لعدم اهليته اضيف اليه كما في

ق

العبد المأذون اذا اشترى شيئا وان ادب اى مكاتبان بدلها جميعا معا فاولها
 للمولى ترجى الاصل وان عجز الاول عن اداء البدل **ورد الى الرق ولو**
يود الثاني بدله بقى الثاني مكاتباً فان ادب البدل الى المولى عتق وان عجز
 رد الى الرق كالأول **ولا التزوج** عطف على قوله يبيع اى لا يبيع تزوجه بلا اذن
 اى المولى **ولا التبرع** وهو اخذ السرية يعنى اشترى جاريتة يستمتع بها وطناً
ولو به اى باذن المولى **كذلك المأذون والمدبر** وذلك لان مبنى التبرع على
 ملك الرقبة دون المتعة فالرقيق وان كان مكاتباً او مأذوناً او مدبراً لا يملك
 شيئا من احكام ملك المال لكون رقبته مملوكة ولا ينفذ اذن المولى **ولا الهبة**
ولو بعوض والنصدق لا يبيع والتكفل والاقرار وانما عتق
ولو مال وبيع نفسه اى العبد منه اى من العبد لان هذه تبرعات فلا
 يملكها المكاتب الاب **والوصى في رقيق الصغير كالمكاتب** اى كل تصرف
 يملكه المكاتب في عبده يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا فانها يملكه فيه تصرفاً
 يحصل له المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال فحكمه حكمه **فيملكان كتابة**
عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه وملكه ان تزوجه امته لا اعتاقها
 على مال **ولا يملك شيئا منها مضارب وشريك** شركة مفاوضة او عنان
 لانها لا يملكان الا التجارة والتزويج والكتابة ليسا منها **ويكاتب عبداً**
من بينهما واد لان المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلاً للعتق فيجوز
 كل منهم مكاتباً معه تحقيقاً للصلة بقدر الامكان وقواهم دخولاً الى الولد المأذون
 في كتابته ثم الولد المشتري ثم الابوان ومن هذا يتفاوتون في الاحكام فان المأذون
 في كتابته يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابوه ولم يترك وفاء سعى على نجوم ابيه
 والولد المشتري يودى بدل الكتابة حالاً او بالاراد الى الرق والوالدان يردان
 الى الرق كمات ولا يوديان حالاً ولا موجدلاً وانما كان كذلك لان الولد المأذون
 في الكتابة تبعية ثابتة بالملك وبالعصية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد
 المشتري تبعية ثابتة بالملك وبالعصية بينها حكمها في حق العقد حقيقة في
 حقه اذ لا بعصية بينها حقيقة بعد الانفصال والوالدان تبعيتهما باعتبار الملك
 لا بعصية فانها ليسا ببعض له فاختلft الاحكام لذلك **غير ولو محرماً**

كالأخ

كالأخ والع هذا عندنا في حرجه الله وقا لا يتكاتب عليه لان وجوب الصلة
 يشمل القرابة المحرمة ولهذا يعتق على الكل في حرم محرم منه وتجب نفقتهم
 عليه ولا يرجع فيما وهبه لهم ولا يقطع يده اذا سرق منهم الى غير ذلك من الاحكام
 وله اى المكاتب كسباً لملكاً حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا اذا
 اشترى امرأته لا ينفذ نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كنفراً الا
 ان الكسب يكتفى للصلة في الولد لا يبرئ ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة
 الوالد والفلو لا يكتفى في غيرها حتى لا يخاطب الاخ بنفقة اخيه الا اذا كان
 موسراً والدخول في الكتابة بطريق بطريق الصلة فيختص بالوجوب بمحل محلي
جازا اى المكاتب يبيعهم لانه لو يملكهم لم يمنع بيعهم لكنه اى المكاتب اذا
ادى لبدل عتقوا لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودى فيتقر له
 وبين ان يعجز فيتقرر للمولى وهم لا يتقرر له فيعتقوا عليه **ولا سعاية**
عليهم لانه صار كشر القريب ابتداء **اشترى المكاتب ام واده** لو كانت
 معه اى مع ولدها **لا يجوز بيعها** لان الولد المأذون في كتابته امتنع بيعه
 لما ذكر فتبعته امه فامتنع بيعها لانه تبع لم قال صلى الله عليه وسلم اعتق ولدها
والاى وان لم يكن ولدها معها جاز اى جاز بيعها عندنا في حرجه الله تعالى
 وعندنا لا يجوز لانها ام ولده فلا يجوز بيعها وله ان القياس جواز بيعها
 وان كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل
 الفسخ اما اذا كان معها ولدها فيمتنع بيعها بتبعية الولد للحديث ويدون
 الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس يمتنع زوج المكاتب **امته من بين مكاتبها**
فولدت منه ولداً اى الولد في كتابته **كسبه لها** لان تبعية الام ارجح
 ولهذا يتبعها في الحرية والرق كالمكاتب **او مأذون** كسح بالاذن حرة
 لافي الواقع **بل من عتقها** حيث قالت انا حرة فولدت المنكحة ولداً فالحق
فولدتها عندنا في حرجه الله تعالى وقال محمد حرة القيمة لانه
 شارك الحرة في سبب ثبوت هذا الحق وهو الخوف فانه لم يرغب في نكاحها
 الا لئلا حرة الاولاد ولها انه ولد بين رقيقين فيكون رقيقاً وقدم مراً
 ان الولد يتبع الام في الرق والحرية لكن ترك هذا الاصل في المعزور واجماع الصحابة

نهما

رضوا الله عنهم وهذا ليس في معناه ليحقق به لان حق المولى هناك مجبور بقيمة
 ناجزة وهي باقية متأخرة الى ما بعد العتق فبقى على الاصل ولم يلحق به
 وطى المكاتب **امة اشتراها فاسدا فمردت على مولاه او اشتراها**
شرا صحيحا فاستحققت ضمن عقرها حال الاذن **فان كان له**
بالتجارة فانه اذا فعل هكذا يضمن عقرها حال الاذن **فان كانت**
من العقر بعد عتقه والفرق ان في الاول ظهر المدين في حق المولى لان
التجارة وتوابعها داخله تحت الكتابة وهذه العقر من توابعها اذ لو لا
الشرا يسقط الحد وما لم يسقط الحد لم يجب العقر وفي الثاني لم يظهر في حق
لان النكاح ليس من الاكتساب فلا يدخل في الكتابة قال صدر الشريعة
ولقائل ان يقول ان العقر ثبت بالوطى لا بالشرا والاذن بالشرا ليس
بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابثا في حق المولى اقول جوابه ان
سلما ان العقر ثبت بالوطى لا بالشرا ابتداء لكن الوطى مستند الى الشرا اذ لو لم
لكان الوطى حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويجب الحد فيكون الاذن بالشرا
اذن بالوطى والوطى نفسه وان لم يكن من التجارة لكن الشرا منها فيكون ثابتا
في حق المولى المولى يدبره اي يجوز للمولى المكاتب ان يدبره فان عجز في مدبره
والابسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل عتقه معسرا يعني ان المكاتب بعد
التدبير مخيرا اما ان يعجز نفسه ويكون مدبرا او يرضى على الكتابة فان مضى
عليها فبات المولى ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسعي في ثلثي قيمته او
ثلثي بدل الكتابة وانما قال معسرا لانه اذا مات موصرا بحيث يخرج المدبر
من ثلثه فانه يعتق بالتدبير ويسقط عنه بدل الكتابة ويستولده اعطف
على يدبره اي المولى يجوز ان يستولد مكاتبته بان وطئها فولدت فادعى الولد
فتصير ام ولد له ومضت عليها او عجزت وكانت ام ولد اي خيرت
بين ان تمضي على الكتابة وتودي البدل فتعتق قبل موت المولى وتأخذ العتق
منه وبين ان تعجز نفسها فتعتق بعد موت المولى ونكاح عطف على يدبره او استولده
اي للمولى ان يكاتب ام ولد وعتقت عتقه بموته لانه عتق عتقه بموته بجانا اي يسقط
عنه بدل الكتابة لان الغرض من ايجابه العتق عند الاداء فاذا عتقت قبله لم يكن توفير

الفرض عليه ومدبره عطف على ام ولده اي يجوز له ان يكاتب مدبره وسعي في
 ثلثي قيمته او كل البدل عتقه اي مولا معسرا هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعند ابو يوسف يسعي في الاقل منهما وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي
 البدل والخيار وعدمه فرع التجري وعدمه كما مر ويصالح المولى مع مكاتبته
 من الفين موجد على الف معلقة والقياس ان لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل
 بالمال وجه الاحتسبان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على
 الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حتى لا يتغير الكتابة به فاعتكلا
 مات من بعض كاتب عبده في مرضه وليس له مال سوى كعبد على ضحف
 قيمته بان كان قيمته الف فكاتبه على الفين باجل ورد ورثته هذا المصنف
 اذ في المكاتب ثلثي البدل حال اوائقه موجد او استرق يعني ان العبد
 مخير بين ان يودي ثلثي البدل حال اوائقه موجد او بين ان ياتي فيسترق هذا
 عند ابي حنيفة واخي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد يودي ثلثي البدل حال اوائقه موجد
 الى اجله لان المريض ليس له التاجيل في ثلثي القيمة اذ احق له فيه وفيما وراه يصح
 له الترك فيصح له التأخير ولها ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق
 بالبدل فلا يجوز التأخير في ثلثه ولو كاتبه المريض على نفسه اي نصف قيمته
 بان كاتبه على الف وقيمته الفان اذ ثلثها حال الا وسقط الباقي من القيمة او
 استرق يعني انه مخير بين الامرين لان الحماية وقعت في المقدار وفي التأخير
 فينفذ بالثلث لا الثلثين حر كاتب عن عبد بالف وادي الحر عتق العبد ولا
 يبيع الحر عليه وان قبل العبد فكاتب صورة ان يقول حر لمولى العبد
 كاتب عبدك على الف درهم على ان اذيت اليك الف فهو حر فكاتبه المولى
 على ذلك يعتق باذنه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتب لان الكتابة
 كانت موقوفة على اجازته وقبوله اجازة ولو لم يقل على ان اذيت لك
 الف فهو حر فادى لا يعتق قياسا لان الشرط معدوم والعقد موقوف والموقوف
 لاحكم له ويعتق استحسانا اذ لا ضرر للعبد الغائب في تعليق عتقه باذنه القابل
 فيصح في حق هذا الحكم ويتوقف في لزوم الف للعبد ولو ادى الحر البدل
 لا يرجع على العبد لانه متبرع كوتب حاضر غيب وقيل لا ضرر للعقد

او اعتاق حصته او الاستسعا من العبد عند ارجح رحمه الله تعالى فاذا اعتق لم
يقول له ولاية التضييق والاستسعا وفسد به نصيب المديون فله ان يعتق او
يستسعي او يضمن قيمته مديروا وهي نصف قيمته قنا او ثلثها كما مر وبالفعل
لا يمكن له لا ينتقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس
اذ احرر الاول فلاح الخيارات الثلاث عنده فاذا ادبر لم يبق له ولاية التضييق
بل ولاية الاعتاق والاستسعا فولاية الاعتاق والاستسعا ثابتة في الصورة
والتضييق يختص بالاولى وعندها اذا ادبر احداهما فاعتاق الاخر باطل
لان التدبير لا يتجزى عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف
قيمتة قنا موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف بالعسار واليسار
وان اعتقه احداهما فتدبير الاخر باطل لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فيضمن
نصف قيمته ان كان موسرا ومسي ان كان معسرا لان هذا ضمان اعتاق
فيختلف بالعسار واليسار **باب الموت والعجز**
مكاتب عجز عن نجم النجم الطالع ثم سمي بهذا الوقت لانه يعرف به ثم
سمي به ما يودي فيه للولاية بينهما **لو كان له مال سيصل له عجزه الى اى**
لويحكم عجزه الى ثلاثة ايام نظر للحامين فانها مدة ضررت لابلاد الاعضاء
كامها للخصم للدفع والمديون للقضاء **والاى ذلك لو يكن له وجه سيصل**
عجزه وهذا عندها وعنداى يوفى لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجان **وفسخها**
اى فسخ الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب **بطلب مولاه او فسخه مولاه** برناه
اى برضى المكاتب وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لان
تام فلا بد من القضاء او الرضى كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات ينفرد
المولى بالفسخ ولا يشترط رضاه كما اذا وجد المشتري عيبا قبل القبض فانه ينفرد
بالفسخ كذا في الكافي اعلم ان حكم الكتابة الفاسدة ان يكون للمولى حق الفسخ
واعادته الى المرق من غير رضى العبد وللعبد ان يفسخ في الحايضة والفاسدة بغير
رضى المولى كذا في الفصول العادية **وعاد رقبته** لانفساخ الكتابة **وما في يده** من
الانساب **لمولاه** اذ ظهر انه كسبه عبده **وان مات عن وفاقا** لم يفسخ الكتابة
وعند الشافعي رحمه الله تعالى فسخ نفوات المحل ونحن نقول تسند الحرة الى ما قبل

الموت وقضى بدله منه وحكم بموته حر او الارث منه وعقوبته سوا ولدوا
في كتابته ارشاهم حال كتابته او كتب هو وابنه صغيرا او كبيرا مرة
اى بكتابة واحدة فان كلا منهم يتبعه في الكتابة ويعتقه عتقا وان لم يترك
وزا من ولد في كتابته سعى على نجومه وباراه **حتم** بعقوبته قبل موته
وبعتقه اى عتق الولد لانه داخل في كتابته وكسبه ككسبه فخلفه في الاداء
وصار كما اذا ترك وفاقا **ترك ولدا اشتراه** في اى في كتابته **ان يولد اليه**
حالا او رد رقبته عنده وعندهما يودي الى اجله اعتبارا بالمولود في الكفا
وله ان الاجل ثبت شرطا في العقد فيدخل في حق من دخل تحت العقد والمشتري
لم يدخل اذ لم يصف اليه العقد ولا يبرى حكم اليه لانفساله بخلاف المولود
في الكتابة لانه متصل وقتها فبرى الحكم اليه واذا دخل في حكمه سعى على نجومه
ترك ولدا من حرة ودينار في البدل **لجنى المولى وقضى به اى بموجب**
الحناية على ما قلناه **امه لو يكن** **تجيز** **الابيه** لان هذا القضاء يقر حكم
الكتابة لانها تقتضى الحاق المولى بموالي الام واعجاب العقل عليهم لكن على وجه
يحتمل ان يعتق فيجوز المولى الى مولى والى الاب والقضاء بما يقر حكمه لا يكون تجيزا
وانما قال ودينار في لانه ان كان غنيا لا يتاى القضا بالالحاق بالام لا يمكن الرضا
في الحال **وان اختص قوم امه وابيه في ولاية فقضى به لقوم امه** **تجيز**
لان معنى القضا يكون ولاد المولى الى الام ان الاب مات رقبته وانفسخ الكتابة
فيكون القضا في مجتهده فيه فينفذ وتنفسخ الكتابة **طاب لمولاه صدقة** **اذا**
اليه **فجيز** يعنى ان مولاه اذا لم يكن مصرفا للصدقة زكاة كانت او غيرها فاخذ
المكاتب الزكاة مثلا لكونه من المصارف وادخل الى المولى عن بدل الكتابة ثم عجز
فظهر ان المولى اخذ الزكاة غنيا ومع ذلك يطيب له لانه اخذ عوضا عن الحق
زمان الاخذ والعبد قد اخذه صدقة ومن الاصول المقررة ان تبدل الملك
قايم مقام تبدل الذات اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم البريرة رضى الله عنه
هو لك صدقة ولنا هدية **جنى المكاتب جنبا** **او جنبا** **كان عليه**
حالا اى على المكاتب في كسبه لانه مولاه لان المكاتب مملوك للمولى رقبته وذا انا حر
يدا وتصرفا باعتبار انه مملوك رقبته يكون من جنس جنائته على المولى وباعتبار

انه حر ولد وكسب يجب ان يكون موجب جنائته عليه لا على المولى فجعل موجب جنائته في كسبه يعني يكون موجب جنائته عليها لان لها حق في اكتساب وقد تعذر دفعه بسبب الكتابة وهي حقه فوجب القيمة في مالها **الاقل من خمسة** ومن الارش لان المكاتب عبد لكن تعذر دفعه بسبب الكتابة ولو كان يمكن الدفع بتخلص المولى بدفعه وان كان الارش اكثر من قيمة العبد فاذا تعذر دفعه بتخلص المولى يدفع قيمته كما في المدبر وان تكررت قبل القضاء **لزمته قيمة واحدة** ولو جنى فقضى عليه ثم جنى اخرى يقضى عليه بقيمة اخرى لان جنائته المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء او الصلح او الياس عن الدفع بان يعتق او يموت فيتوقف وجوب القيمة على ما يوجب تركيدها باحد الاشياء الثلاثة **اقر جنائته خطأ لزمته في كسبه** يعني لو اقر المكاتب بجنائته خطا لزمته وحكم بها عليه لان جنائته مستحقة في كسبه وهو اقر باكتسابه فنفاذا قراره كالحرة الذي يحكم عليه حتى يخرج بطلت كذا في القاعدة **جنى عبد فكاتبه مولاه جاهلاً بجنائته فعجز او جنى مكاتب فلم يقض به اي بموجب جنائته فيعز دفع المولى العبد الى ولي الجنائته او فدي لانه الموجب بجنائته العبد في الاصل ولو يكن عالماً بالجنائته حتى يصير مختاراً للفداء لكن الكتابة تمنع للدفع فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل **وان قضى به عليه** حال كونه مكاتباً فعجز دفع فيه لا ينتقل الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء لان نفسه اي الكتابة عجزت مولاه لانها سبب الحرية وسبب حق المرحقة **ويروى البديل الى ورثته على نحو** لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب ان عقد كذا لا يبق بهذه الصفة ولا يتغير لكن الورثة يخلفونه في الاستيفاء **فان اعتقه بعضهم لا يعتق** لا للمالك فان المكاتب لا يملك سبب من اسباب الملك وخليفة الورثة منها **وان اعتقه عتق مجازاً** والقياس ان لا يعتق وجه الاحتسان انه يجعل ابراً عن بدل الكتابة فانه حقه وقد جرى فيه الارث فيكون الاعناق منهم ابراً اقتضاء او اقراراً بالاستيفاء فمتبراً ذمته فيعتق كما اذا ابراه المولى عن بدل الكتابة بشرط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه متفرقاً لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه الباقر ما لم يرجع الاول **نحو** اي المكاتب امة صلتها**

ك

ثنتين

ثنتين فحصلت حرمة غليظة **فكلمة الاصل** اي لا يجوز له ان ينكحها حتى تنكح المرأة زوجاً غيره اي غير المكاتب لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان النكاح ههنا محمول على العقد الصحيح واشتراط الدخول ثبت بحديث العسيلة كما تقرره في موضعهم والله اعلم **كتاب الولاء** هو لغة من المولى بمعنى القرب وشرعاً قرابة سببية **ما حصل من العتق او المولاة الاولى** اي الولا الحاصل من العتق يكون **معتق غير حر** يعني لو اعتق حر في دار الحرب عبده لاولاه عليه حتى اذا خرج اليها مسلمين لا يرثه خلافاً لابن يوسف كذا في الكافي وقال الزبيري الذي يولد بتوارثون بالولاء كالمسلمين لانه احد اسباب الارث **ولو يتدبير مكاتبه او استيلاي** جعل الامة ام ولد **امك قريب** اي بان يملك قريبه فان كلامها اعتاق يثبت به الولاء لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق **وان شرط عدمه** يعني لو اعتق المولى عبده وشرط ان لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه مخالفاً للحكم الشرعي فيرثه كما في النسيب اذا شرط انه لا يرثه واورد بان الولاء بالدبير والاستيلاء كيف يكون للمولى وام الولد والمدبر انما يعتقان بعد موت المولى واجيب بان صورته ان يرتد المولى ويحق بدار الحرب حتى يحكم بعتق مدبره وام ولدته ثم جاء مسلم فامت مدبره وام ولدته والولاء والاحسن ان يقال المراد ان ثبوت الولا لعصبة المولى انما يكون بسبب ثبوت المولى فانه المستحق له او الصدور بسبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبة اعتق امة **زوجها قن الغير** هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية زوجها قن **فولدت لاقل من نصف حول فله والاولاد** **بالانقل عنه** يعني اذا تزوج عبد رجلاً امة لاخر فاعتق مولى الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها ولا الحمل لمولى الام لا ينتقل عنه ابداً لانه عتق على معتق الام قصد لان جزء منها يقبل الاعناق قصد لان الجنين في حكم العتق كخمس على حدة حيث يجوز انفرادها بالعتق فلا ينتقل ولاوه عنه لما روينا وهذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاعناق للثبوت بقيام الحمل وقت الاعناق **كذا اذا ولدت ولدين احدهما لاقل منه** اي من نصف حول من وقت الاعناق والآخر لاكثر منه **ويدينها اي بين الولدين اقل من الاقل اي اقل من اقل مدة الحمل**

يعني اقل من نصف حول لاننا نعتقد ان الاول كان موجودا وقت العتق وتيقنا انها تؤمن ان حملت بها حلة لعدم تخلل اقل مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاعناق الاول تناول الآخر ايضا ضرورة فصار عتقا لها وكلاهما لا ينتقل عنه ابدا ولو ولدت ولدا بعد عتقها **للاكثر** اي لاكثر من ستة اشهر **فولاوه** اي ولاه الولد **لمولاها** لانه عتق تبعه للام لا اتصاله بها عتق او قد تغدر جعله تبعه للاب لرقبته **فان عتق الاب جروا ابنه الى قومه** لان الولد بمنزلة النسب قال صلى الله عليه وسلم الولد لوجه كوجه النسب لا لباع ولا يوهب ولا يورث ثم المنسب الى الاءاء فكذا المولا والنسبة الى مولا الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلا عاد المولا اليه **عمر له مولا مولا لاه** **تلك معتقة** سواء كان معتقا من العرب وغيرها **فولدت ولدا فولاوه لمولاها** عندها وعند ابى مؤخر حكمه حكم ابيه لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا بخلاف ما اذا كان الاب عبدا لانه هالك بمعنى ولها ان ولا العتاقة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبرت الكفاة فيه والنسب في حق العج ضعيف لتضييعهم انسابهم ولهذا الاعتبار الكفاة بالنسب بينهم والضعيف لا يعارضون القوي بخلاف ما اذا كان الاب عربيا لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاة والعقل من العاقلة لكون تناسرهم بها غنت عن المولا **الام اذا كانت حرة الاصل معنى عدم الرق** في اصله فلا ولاه على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو كان عربيا ولاه عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاه عليه لقوم الاب ويرث معتقا الام وعصبة **مولا لابي يوسف** رحمه الله تعالى اعلم ان لفظ حر الاصل يستعمل عند الفقهاء في معنيين احدهما من لم يجر على نفسه رق قبل تولد من معتقة بعد مضي ستة اشهر من وقت النكاح والعلوق او من في اصله رقيق والثاني من لا يكون في اصله رقيق اصلا وان المولا كما صرح به صاحب الهداية وغيره مبني على زوال الملك ولهذا قالوا لا يقبل الشهادة بالتسامع في المولا كما في العتق وزواله فرج ثبوته على الولد يكون من قبل الام لما تقر بان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا يسرى ملك الاب الى المولا فلا يكون زواله عن الولد الا من قبل معتق الام وعصبة في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام رق لا يتصور على الولد ولا في اللفظ اذا كان قطعيا في معنى وجب ان يحمل

عند

ملح

مالك

علا

عليه الظاهر المحتمل ولغيره وان المطلق يجعل على المقيد في الروايات اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان صاحب البدايع ذكر فيه ان من شرط ثبوت المولا ان لا تكون الام حرة اصلية فان كانت فلا ولاه لاحد على ولدها وان كان الاب معتقا لما ذكرنا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية ولا ولاه لاحد على امه فلا ولاه على ولدها فانه اراد بالحرية الاصلية بالمعنى الثاني بقية قوله ولا ولاه لاحد على امه وقد عرفت ان المولا مبني على زوال الملك وزوال الملك بالواسطة لا يكون الا من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت المولا ملك فلا يثبت عليه ولا واثقه كلام الشيخ رشيد الدين محمد بن سبويه في شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر المحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود بن الحسين في مختصره المشهور بالمسعودي وكلامه فيما صنفه في كفاية وسماه بالكافي واما ما قال في المنية المولود وان علق حر الاصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضة يجوز ان يثبت عليه ولاه اما المولا لقوم الاب ولقوم الام ثم قال ان كان الاب حرا لاصل ولاه لقوم الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل مطلقا ولاه لقوم الام لان حرا لاصل لم يجر عليه عتق فالمتمادي من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا بان يثبت على ولدها المولا وليس كذلك لمرادة الاصلية هي من الحرية الاصلية بالمعنى الاول بقية انه جعل المولود المتولد من حرة عارضة وهي المعتقة حرا لاصل ثم جعل الحرية الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بينهما وبين ما سبق من الحق فصوره كون المولود الاب ما اذا كان في نسب الاب رقيق والمولود ولد من معتقة او من ولدت من معتقة وصورة كون المولا لقوم الام ما اذا كان الاب نبطيا حرا لاصل تزوج معتقة انسان او من ولدت من معتقة فان ولاه الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عندنا في محمد رحمه الله تعالى فالحاصل ان المولود من اذ كانا حريين اصليين بالمعنى الثاني فلا ولاه على المولود اذا كانا معتقين او في اصلهما معتقا لمولا لقوم الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتقا والام حرة الاصل بذك المعنى سواء كانت عربية او فلا ولاه على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حرا لاصل بذك المعنى فان كان عربيا فلا ولاه على الولد لقوم الام وان كان غير عربي فعندنا في محمد رحمه الله تعالى يكون لقوم الام عليه ولا خلافا لابي يوسف وهم ينافون كثيرا

ذكرنا في رسالتنا المعمولة في الولاية ان ارادها فليراجع **ثمة المعتقد عصبة اي**
 شخص ياخذ ما يتق من صاحب الفرض وكل المال عند عدمه **اخرت عن العصبة**
النسبية وهي على ما تقر في علم الفرائض ما عصبة بنفسه اي ذكر لا فرض له ولا يدخل
 في نسبه الى الميت انثى واما بغيره وهي انثى يعصبها ذكر واما مع غيره كالاختلاف
 وام او لا بتصير عصبة مع البنت وكلهم يقدم على المعتقد **وقدمت العصبة على**
ذي الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه الى الميت انثى فان مات السيد
 ثمة المعتقد **فان لا قرب عصبة سيده** اي ان مات السيد ثمة المعتقد ولا وارث
 له من النسب فان لا قرب عصبة سيده على الترتيب المعروف **ويثبت به**
 اي بالولاية العقل وهو من العاقلة وسياتي بيانها في كتاب المعاملات **ولا يثبت النكاح**
 وقدم في كتابه ادعيا اي شخصان **ولا يثبت من امر من امرها انه اعتقه**
يقضي بالولاية والميراث لها الجواز اشتراكها فيه كما في الملك ذكره في المنية
لا ولا للنساء الا ما اعتقن كما في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس
 للنساء من الولاية الا ما اعتقن او اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين
 او دين او دين من دين او جردا معتقهن او معتق معتقهن اي ليس للنساء
 من الولاية الا ولاية من اعتقنه او ولاية من اعتقه من اعتقنه واما ولاية المدبر فقد
 عرفت بيانه بالوجهين وعرفت ايضا مسئلة جرد الولاية لثاني اي الولاية الحاصل
 من المولاة **ان جرد مكاف اي عاقل بالغ قيد به** لان عقد المولاة تصرف
 دائر بين النفع والضرر لان فيه ايجاب الارث والتزام العقل فلا يصح بدو
 ذلك الا بالاذن كما سيأتي **مما لا نسب قيد به** لان من عرف نسبه لا يجوز
 ان يوالي غيره غير عرق قيد به لان تناصرا العرب بالقبائل فاغنى عن الولاية او
 والى سبي عاقل قيد به لانه اذا لم يعقل لم يعتبر تصرفه اصلا **بازن ابيه او**
وصيه لان الصبي من اهل ان يثبت له ولاية العتاقة اذا ثبتت نسبه بان ملك
 قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعق كان ولاؤه للصبي فجاز ان يثبت
 له ولاية المولاة اذا صدر عنه عقدها بالاذن او والى السيد **بازن سيده**
 فانه يكون وكيله من سيده لعقد المولاة **اخر مفعول والى على ان يثبت**
 بقوله والى وبيان العقد المولاة اي ان مات الاسفل ورثته الاعلى **ويعقل**

عنه اي ان جنى الاسفل فديته على الاعلى سواء **اسلم الاسفل في يده اي الاعلى**
 فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء من ذكر الاسلام في يده قد اخرج مخرج القابل
 وهو ليس بشرط **هذا العقد خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وعقده عليه**
وارثته له في الاوان اي الحر المالك والصبي العاقل لان كلا منهما اهل الله
 والتزام المال **والسيد في الاخير اي العبد** لانه ليس باهل لها بل هو وكيل
 من الاهل كما هو شرط اي ولاية المولاة من الجانبين **تتوارثان** اذا
 مانع من صحة بخلاف ولاية العتاقة حيث لا يرث الا الاعلى واخر مولا المولاة
 عن ذي الرحم لان المولاة عقد لها وذر والرحم وارث شرعا فلا يمكن
 ابطاله للاسفل **النفق عنه الى غيره** اي يجوز للاسفل ان ينقل ولاه عن
 الاعلى الى غيره **ما لا ينفصل عنه فانه اذا عقل عن الاسفل ليس له ان يحول ولاه**
 لنعقود حق غيره **او عن ولده** فانه في حق الولا لا كشخص واحد **والله اعلم**
عنه اي عن ولاية الاسفل محض منه اي الاعلى قال في الهداية للادعي ان يثبته
 عن ولايته لعدم الزهرم الا انه بشرط في هذا ان يكون محض من الاخر كما في
 عزل الوكيل قصد بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محض من الاول
 لانه فتح حكم بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة **المعتقد لا يورث احد** لان ولاية
 العتاقة لازم لا يحتمل النقص **والثامرة اي عقدت عقد ولا المولاة مع**
شخص فولدت مجهول النسب اي ولد لا يعرف له اب مع هذا العقد **فانها**
ولدها وبصير ان موطن ذلك الشخص كذا الواقعة به اي بعقد المولاة او
انشاب وهو اي والحال ان ولدها مجهول النسب معها فانه صحيح ايضا
 ويتبع ما عندنا في حرمه الله تعالى ولا لا يتبعها لان الام لا ولاية لها في ماله فلو
 ان لا يكون لها في نفسه وله ان الولاية كالنسب وهو نفع محض حق صغير لا يدري
 له اب فملكه الام كقبول الهبة قال في المحيط والي الذي مسلما او مياجاز وهو مولا
 لانه يجوز ان يكون للذي على المسلم ولاية العتاقة فكذا ولاية المولاة وان اسلم
 على يد حر مولا الاله هل يصح له نكحه في الكتاب وقبه خلاف قيل يصح لانه يجوز
 ان يكون للحر مولا الاله هل يصح له نكحه في الكتاب وقبه خلاف قيل يصح لانه يجوز
 لان في عقد المولاة مع الحر في تناصرا الحر في مولااته وقد نهي عنه بخلاف الذي

فلا يلزم غيرها
 المحرم

اقول ظاهره مشكل لان الارث لازم للواء وقد تقر ان اختلاف الدينين مانع
 من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب الارث يثبت في ذلك الوقت
 ولكن لا يظهر ما دام على حالها فاذا زال المانع يعود الممنوع كما ان كفر العبيبة
 او صاحب الفرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع **كتاب**
الايمان ذكرها عقيب العتاق لما سبقتها في عدم تأثير الهزل والاكراه فيها
اليمين لغة القوة وشرعاً تقوية **الخبر** كراسم الله تعالى نحو والله
 لا فعلن كذا او والله لا فعل كذا **والتعليق** يعني تعليق الجزاء بالشرط نحو ان
 فعلت فكذا وان لم افعل فكذا اذا المقصود منه تقوية عزم الحالف على الفعل او
 التردد وهذا اليمين يمين وضعا وانما سمي بها عند الفقهاء لحصول معنى اليمين
 به وهو الحمل او المنع **والمعتق** من القسم **الاول ثلاثة** اي لايمان التي اعتبرها
 الشرع ورتب عليها الاحكام ثلاثة انواع والافطوق اليمين اكثر منها كاليمين
 على الفعل الماضي صادقا والمراد بترتيب الاحكام عليها ترتيب المواخذة لاخر
 على الغموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة **احدها اليمين الغموس**
 سميت به لانها تغمس صاحبها في الاثر في الدنيا وفي النار في العقبى **وهي حلفه على ان**
يعلم كاذبه حتى لو لم يعلمه وظن صدقه يكون لغوا كما سياتي **لو الله ما فعلت**
كذا **عالمنا بنعله** **ووالله ما له على دين عالمنا بخلافه** **والله انه زهد**
عالمنا انه غيره المشهور في عبارة القوم ان الغموس حلف على فعل او ترك ما مضى
 كاذبا عيدا وقد صرح شراح الهداية وغيرهم ان ذكر الفعل والمضى بشرط
 بل هو بناء على الغالب وايراد المثاليين الاخيرين اشارة الى هذا فلا حاجة
 الى تكلف ارتكبه صدر الشريعة حيث قال فان قلت اذا قيل والله ان هذا
 جركيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت يتقدم كونه كان او يكون ان
 اريد في الزمان الماضي والمستقبل على ان اعتبار الحال والاستقبال في هذا
 الحلف باطل لتعيين ارادة الحال فتدبر ودين حكم الغموس بقوله **وما نكح**
 الحالف لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله في النار **ثانيها اليمين**
الغو سميت به لانها لا يقترب بها فان اللغو اسم لما لا يفيد يقال لغوا اذا اتى
 بشئ لا فائدة فيه **وهي حلفه كاذبا يظنه صادقا** كما ان حلفه ان في هذا

الكوز ما بناء على انه كاذب كذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم **وهي حلفه**
 فان قيل ما معنى تعليق المواخذة بالرجاء وقد قال تعالى لا يؤاخذكم الله
 باللغو في ايمانكم قلنا نعم لا شك في نفي المواخذة في اللغو المذكور في النص وانما
 الشك في كون الصورة التي ذكرها لغوا فان اللغو عند الشافعي رحمه الله تعالى
 ان يجري على لسانه بلا قصد سواء كان في الماضي والاتي بان قصد التسبيح فحري
 على لسانه اليمين مثلاً **والتالث اليمين المنعقدة** **وهي حلفه على شئ ان**
 في المستقبل فعلا كان او تركا قال صدر الشريعة فان قلت الحلف كما يكون على
 الماضي والآتي يكون على الحال ايضا فليذكره وهو من اي قسام الحلف قلت
 انما يذكره لمعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل ولا في النفس فيعبر عنه
 باللسان فلا اخبار بالمعلق بزمان الحال اذا حصل في النفس وعبر عنه باللسان
 فاذا تم التعبير باللسان انعقد اليمين فزمان الحال صار ماضيا بالنسبة
 الى زمان انعقاد اليمين فان قال كتبت فلا بد من الكتابة قبل ابتداء الكلام
 واذا قال سوف اكتب لا بد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم بقي الزمان
 الذي من ابتداء التكلم الى اخره فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ماض
 بالنسبة الى ان الفراغ وهو ان انعقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحال
 على الماضي اقول حاصل الجواب انما يظن من كون الحلف على الحال فهو في
 الحقيقة حلف على الماضي ولا يوجد الحلف على الحال حقيقة ولذا لم يذكره
 وفيه بحث لان الحال المقابل للماضي والمستقبل على ما ذكره رضي الدين وتبعه
 من بعده من المحققين اجزائا واخر الماضي واول المستقبل يعتبر
 امتدادها بحسب العرف حتى قالوا ان زيد المنيذ ان اصاب في فموني
 حال الصلاة مادام مضيا واذا كتب فهو في حال الكتابة مادام كاتبها فاذا
 قال زيد حين كتابة والله اني كاتب يكون يمين على الحال بلا مزية ولا يمكن
 اعتباره ماضيا فالسؤال باق بل الصواب في الجواب بان يقال اوجه لهذا
 السؤال بعد ما قال ولا ان مطلق اليمين اكثر من الثلاث فتدبر ودين حكم
 المنعقدة بقوله **وكفر فيه** اي في هذا القسم **فقط** اي دون الاولين لقوله
 تعا ولكن يواخذكم **عنفد** ثم الايمان فكفارة الية والمراد به اليمين على

المستقبل ليل قوله تعا واحفظوا ايمانكم ولا تتصوروا حفظا عن الحنث
والهتك الا في المستقبل **ان حنث** الحالف وقوله فقط اشارة الى خلاف
الشافعي رحمه الله في الغموس فان الكفارة تجب فيها ايضا عنده **ولو كان**
الحالف مكرها **او ناسيا** اي خطيا كما اذا اراد ان يقول استغنى الله فقال
والله لا اشرب الماء وقيل اذا هلا عن التافظ بان قيل له / الا نائنا فقال
بلى والله غير قاصد اليمين وانما وجب فيها الكفارة لقوله صلى الله عليه
وسلم ثلاث جد هن جد وهزل هن جد الطلاق والنكاح واليمين **في اليمين**
او الحنث اي تجب الكفارة في المنعقدة سواء كان الاكراه او النسيان
وكذا الاغما والجنون تجب الكفارة بالحنث كيف ما كان **والقسم بالله**
او باسم اخر من اسمائه تعا كالرحمن والرحيم والحق وجميع اسامي
الله تعا في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به اولا هو الظاهر من مذهب اصحابنا
وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله تعا كالله والرحمن فهو
يمين وما سمي به غيره كالحيكم والعلم والقادر فان اراد به يمينا فهو يمين والا
فلا كذا في الكافي والحق من اسماء الله تعا قال تعالى ذلك بان الله هو الحق المبين
او بصفة يحلف بها من صفاته كعز الله وجلاله وعظمته وقدرته
فان الايمان ببنية على الحرف فاعترف الناس الحلف به من صفاته تعا يكون يمينا
وما لا فلا لان اليمين انما تنعقد للجمال والمنع وذات انما يكون بما يعتقد
الحالف تعظيمه وكل من يعتقد تعظيم الله تعا وصفاته وهو بجميع
صفاته معظم فصارت حرمة ذاته وصفاته حاملا للحلف او مانعا وهذا انما
يكون اذا كان الحلف بها متعارفا واما اذا لم يكن فلا اي لا يقسم **بغير**
الله تعا كالبني والقران والتعينة لقوله صلى الله عليه وسلم من كان عثم
حالفا فليحلف بالله او لينذر هذا اذا قال والنبي والقران واما لو قال انا
بر من القران او النبي فانه يكون يمينا لان البراة منها كفر وتعليق
الكفر بالشرط يمين ولو قال نأبري من المصحف لا يكون يمينا ولو قال انا
بري بما في المصحف يكون يمينا لان ما في المصحف قران فكانه قال انا بري
من القران كذا في الكافي **ولا بصفة لا يحلف بها عرفا لحرمة وعلمه**

متعارفا

ورضاه وغضبه **وسخطه وعفا** لما سبق ان يمين اليمين على العرف واما
قوله **لعمري** جواب اما قوله الا في قسم وجه كون عمر الله قسما ان عمر الله بقاؤه
والبقاء صفة وهو من فوع بالابتداء واللام لتأكيد المبتدأ والخبر محذوف
والنقد ير لعمري الله قسمي ومعناه احلف بيننا الله ودوامه كذا في الصحيح
وايم الله معناه عند الكوفيين / يمين الله وهو جمع يمين حذف نونه
لكثرة الاستعمال وعند البصريين من ادوات القسم ومعناه والله **وعهد**
الله وميثاقه فان العهد يمين لانه تعا في قال واوفوا بعهد الله اذا
عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها والميثاق بمعنى العهد
واقسم واسلف واشهد وانزيم وان **ليمن بالله** فان هذه الالفاظ
مستقلة في الحلف فجعل حلفا في الحال سواء قال بالله او لا **وعلى يمين او**
عهد فان كل ما منها يكون قسما **وام يمين الله** حتى اذا قال ان فعلك
كذا افعل نذرا فان نوى قرينة من القرب التي يصح نذرها لزمته وان لم ينو
فعلية كفارة يمين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا ولم يسم فعلية
كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد عفو
اليمين كما مر **وان قول كذا فليس كافرا** فانه قسم يستوجب الكفارة اذا
حنث ان كان في المستقبل وان كان في الماضي لشي قد فعله فهو الغموس ولا يكفر
فيما روى عن ابي يوسف اعتبار الماضي بالمستقبل لانه قصد به اليمين ولم يقصد به
تحقيقه بل ان يصدق في مقاليته وقال محمد بن مقاتل بكفر لانه علق الكفر بما هو
موجود والتعليق بامر كابر تنجيز فكانه قال هو كافرا **والاصح ان الحالف**
يكفر في الماضي والمستقبل لانه اذا اقدم على ذلك الفعل وعنده انه يكفر به فقد
رضى بالكفر **وسوكتي خورم جددي** فقسم لانه للحال **احقا** لان المنكر
يراد به تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لا محالة فلا يكون يمينا ولو قال
والحق يكون يمينا **واحق الله** فانه لا يكون يمينا عندنا في ح ومحمد رحمهما
الله وهو رواية عن ابي يوسف لان الحق اي / اضيف الى الله تعا يراد
به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه كما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله
تعا **ولا حرمة** اذا لا يحلف بها عرفا **وسوكتي خورم جددي** قيل لا يكون

ان علم انه يمين وكفر
ان كان حلفا مستقلا
انه كفر في الماضي والمستقبل

قوله لشافعي رحمه الله في الجديد وروى عن ابي حنيفة رحمه الله رجوع اليه قبل موته
 بسبعة ايام وبه كان يفتي الامام شمس الامة السرخسي وغيره من كبار الفقهاء
 وذلك لان كلامه نذر بظاهره يعين بمعناه لانه قصد به المنع عن ايجاز
 الشرط فيميل الى اي وجهين شاء بخلاف ما اذا علق بشرط يريد تنويعه
 لان معنى اليقين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة
 فيما جعله شرطا قال صدر الشريعة اقول ان كان الشرط حراما كان زنيته
 مثالا ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف اقول
 ليس الموجب للتخفيف هو الحرام بل وجوده دليل للتخفيف لان اللفظ لما
 كان نذرا من وجه معين من وجه لازم ان يعمل بمقتضى الوجهين ولو
 بجزا هذا را حدهما فلزم التخيير الموجب للتخفيف بالضرورة فتدبر
 واستقم **نذر بغير رغبة بملكها وفي ثا والاشوا لا يجبره القاضي**
 لوقال الله على ان اعتق هذه الرقبة وهو يملكها فعليه ان يفي به ولو لم ينف
 ياشم ولكن لا يجبره القاضي **نذر بغير رغبة بملكها وفي ثا والاشوا لا يجبره القاضي**
 لان المقصود التقرب الى الله تعالى دفع حاجة الفقير ولا دخل فيه
 لخصوص المكان قال الكوفي ابو الليث وهو قول علمائنا الثلاثة وقال
 زفر لا يجوز الا ان يتصدق بكم نذر تصدق عشرة دراهم خيرا
فتصدق بغير الخبز مما يساوي عشرة دراهم او تصدق بثلثة جاز اما
الاول فلان خصوص الخبز امدخل له في دفع الحاجة واما الثاني فلان
الثلث ائتمن الفقير قال ان يوفى من مرضى هذا ان عمت شاة ليلزمه
الا يقول فله على ان يوفى لان الزوم لا يكون الا بالنذر والذاب
عليه الثاني لا الاول نذر بغير رغبة بملكها لزمه متنا بغيره انما
يؤم ما قبلناه ولا يلزمه الاستقبال يعني لوقال الله على ان اصوم شعبان مثلاً
 فافطر فيه يوماً وقضاه وحده لا يستقبل وان قال في نذره متتابعاً لان شرط
 المتتابع في شهر بعينه لغو لانه متتابع لقناع الايام وايضاً لا يمكن
 الاستقبال لانه معين **نذر بقصد فة الف درهم من ماله وهو كملك**
الامانة لزمه فقط وهو الصحيح اي فيما لا يملك لئلا يوجد النذر في ملك ولا

مضافاً

مضافاً الى سبب الملك فلا يصح كقولنا ما لي في المسكين صدقة وليس له مال الا به
نذر تصدق بغير رغبة بملكها وفي ثا والاشوا لا يجبره القاضي
 قبل ان يكون يومه على فقير اخر جاز لما عرفت ان هذه الخصوصيات
 لا تعتبر بعد حصول دفع حاجة الفقير قال علي نذر فسيكت واينما
 له يلزمه كفارة يعين كذا في النوازل **وصل بحلفه ان شاء الله بطل**
 اي حلفه يعني اذا حلف على فعل او ترك وقال بعده متصل به ان شاء الله
 تكلاً لا يثبت وقال ان شاء الله تعالى فقد استثنى ومن استثنى فلا حث
 عليه ولا كفارة لكن لابد من الاتصال لان بعد الانفصال رجوع ولا يصح
 الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يجوز الاستثناء
 المنفصل الى ستة اشهر لقوله تعالى واذا ذكر ربك ان اسبغت اي اذا نسيت
 الاستثناء المتصل فاستثنى منفصلاً قال مشايخنا في تصحيح الاستثناء المنفصل
 اخراج العقود كلها من البيوع والائتمة وغيرها من ان تكون ملزمة ولا
 يحتاج حينئذ الى محلل لان المطلق يستثنى اي ان يندبر واما قوله تعالى واذا ذكر
 ربك اذا نسيت فعناه اذا التذكر ان شاء الله تعالى اول كلامه فذكره
 في آخره موصولاً به **وروي** ان محمداً بن اسحاق صاحب المغازي كان عند
 المنصور وكان يقرأ عند المغازي وروى رحمه الله تعالى كان حاضر فإراد
 ان يقول الحليفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف جملتك في الاستثناء
 المنفصل فقال بلغ من قدرك ان تخالف جدي فقال ان هذا يريد ان
 يفسد عليك ملكك لانه اذا جاز الاستثناء المنفصل فلا بأس بما يعونك
 ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون ثم يحلفون ولا يخشون فقال انعم
 ما قلت وغضب علي محمد بن اسحاق واخرجه من عنده **باب**
حلف الفحل الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله على الحقيقة لانه تحقيق بان تراءى دون
 المجاز وعند مالك رحمه الله على معاني كلامه تعالى **حلف ان يدخل بيتي**
بذخيرة لان البيت اسم لمبنى مستقرف مدخل من جانب واحد بني
 لليتوته سواء كان حيطاً بها اربعة اركان او ثلاثة وهذا المعنى موجود في الصفة

لما روي عن العبادلة
 الشاذلية مرفوعاً وموقوفاً
 من حلف على عيب صح

الا ان مدخلها اوسع فتتناولها اسم البيت فبحث بسكنها الا ان ينوي اسما
دور الصبي احتراز عما قبل انما بحث اذا كانت الصفة ذات حوايط
 اربعة وهكذا كانت صفاف اهل الكوفة **لا يدخل المكنة او المكنة**
او بيعة او كنيسة وقد مر بيان معناها لا البيت كما عرفت مابني البيت
 وهذه ليست كذلك **هذه** لان ايضا بين البيتوتة فيه وقبل بحث
 اذ بيات فيه عادة اقوال هذا القدر لا يكفي في كونه بيتا بل لابد من كون بناء
 البيتوتة كما سبق لا يقال اذا بيت فيه عادة كان بناوه البيتوتة عادة
 لان الملازمة معدومة **او طلة باب** وهي التي تكون على باب الدار ولا
 يكون فوقه بناء واذا كان على باب الدار يكون على السكة فلا يكون بيتا
 فلا بحث وفي الحذف لا يدخل دار التي بحث بدخولها خربة **هذه**
الدار بحث وان سارت سيرا او بنيت بعد انهدام دار اخرى
 لان الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار عير
 عامرة وقد كهدت اشعار العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف
 في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر هذه عبارة الهداية وتحقيقها ان مراده
 بالوصف ليس صفة عرضية قايمة بجوهر كالشباب والشيخوخة ونحوهما بل
 يتناولها ويتناول جوهرها قايما بجوهر آخر يزيد قيامه به حسنا ولا
 ويورث انتقاصه عنه قبيح الم ونقصا ناحية في قوانين الوصف والقدر
 كما سياتي في اوائل البيوع ان شاء الله تعالى بان الاول ما يورث تشقيهم
 ضرر لا اصله في الثاني ما لا يورث ذلك وجعلوا ما يساوي الذرع في
 المذرعيات ووصفوا ما يساوي الكيل في المكيلات قد راها اذا كانت الدار
 اسما للعرصة وكان البناء وصفا وكانت الدار منكرا كانت غايبة فيعتبر
 فيها البناء واذا لم يوجد لم يثبت اذا فرقت هذا فاعلم ان ما صدر
 عن صدر الشريعة ههنا ايضا من الغرائب لانه خالف جمهور الامة
 برأي غير صائب حيث قال واعلم انهم قالوا في لا يدخل في هذه الدار
 قدخلها منهذمة انه بحث لان اسم الدار يطلق على الخربة فهذه العلة
 توجب الحث في لا يدخل دارا قدخل دارا خربة تخفف فهم بان الوصف

في الحاضر لغو فقرأه لان معناه اذا اوصف المثلث والمثلث بصفة مثل لا يكلو
 هذا الشاب فكله شيئا بحث لان الوصف بالشباب صفة لغو وفي قولنا لا
 يدخل هذه الدار ولا يدخل دارا اين الوصف حتى يكون لغو في احداهما غير
 لغو في الاخر هذا المعنى يوجب البحث في لا يدخل هذه البيت وعلى من في
 لا يدخل بيتا ان يدخل منه ما صحرا لان البيتوتة وصف في لغو في المثلث
 اليه فزول اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المثلث اليه ثم قالوا في لا يدخل
 هذه الدار قدخلها بعد ما بنيت حماما ثم لا يقدرون ان يقولوا ما قاله فاسد
 اما اول فلان قوله فهذه العلة توجب الى اخره ناش عن الغفلة عن قول
 الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغايب معتبر واما ثانيا فلان
 قوله لان معناه انه اذا اوصف المثلث اليه الخ ناش عن الغفلة عن معنى
 الوصف وقد مر ان البناء وصف في الدار كما صرح به في الهداية واما ثالثا
 فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب الخ غلط محض ناش عن عدم التفرقة
 بين البيت والدار وايضا البيتوتة ليست بوصف البيت لانه كما عرفت
 عبارة عن امر زائد على الذات قائم بها والبيتوتة ليست كذلك بل هي غايبة
 غايبة لنهاية بخلاف الدار فان البناء زائد على الدار التي هي العرصة واما
 رابعا فلان حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار الخ ان الدار
 اذا كانت عبارة عن العرصة كان ينبغي ان يبحث فيما اذا بنيت حماما
 لوجود العرصة وهو فاسد لان الدار تطلق على المجردة وعلى عرصة مع مابني
 عليها من بناء الدار واما اذا بنى عليها بنا غير الدار وتصف فيها تصرفا يزول
 اسم الدار عنه عرفا فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر في الفاظ الهداية
 وعباراته فضلا عن التأمل والتفكير باعتبار ان الحمد لله ملهم الصواب واليه
 المرجع والمآب **كذا الوقوف على سطحها** فانه ايضا يوجب البحث
 لان السطح من الدار لا يرى ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى
 سطح المسجد **وقيل في عرفة لا يبحث كما لو جعلت الدار مسجدا او حماما**
او مستانا او بيتا حيث لا بحث لانها لا يتق دارا لا اعتبارا من اسم آخر عليه
او دخلها بعد انهدام الحمام واشباهه لان اسم الدار يعود به **وهكذا**

لا يبحث

العرصة

ملح

البيت يعني ان حلف لا يدخل هذا البيت ودخله منه ما صحر النور
 بحثت لزوال اسم البيت فانه لا يثبت فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط
 السقف بحثت اذ يثبت فيه والسقف وصف فيه او دخله يد بابني
 بيتنا من بيتنا لان الاسود يبق بعد الانهدام او حلف لا يدخل
 هذه الدار فوقف في باب دار لو اغلق الباب كان خارجا لو بحثت
 لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار او حلف
 لا يسكنها اي هذه الدار وهو ساكنها او حلف لا يسكنها اي هذه الدابة وهو راكبا
 فاحلف في النقلة من الدار في الاول ونزع الثوب في الثاني ونزل عن
 الدابة في الثالث بلا مكث قيد الثلاثة فانه لا بحث في شيء من الصور وقل
 زفر بحثت لوجود الشرط وان قل ولنا ان التمسك فيستثنى منه زمان
 تحققة فان لث على ما له ساعة جنت لان هذه الافعال الهاد واه
 يتجدد امثالها حتى يضرب لها ملة يقال ركبت يوما وليست يوما بخلاف
 الدخول فلا يقال دخلت يوما بمعنى المدة والثوقيت وان جاز بمعنى
 الظرف ولو نوى ابتداء السير مثلا يصدق لانه يحتمل كلامه فلا بحث
 بالسير او حلف لا يدخلها وهو فيها فتعدي في فانه لا يثبت بالثوب
 الاخر وجه ثوب خوله والقياس ان يثبت بالقعود لان الدوام
 له حكم الابتداء وجه الاستحسان ان الدخول لا دوام له لانه انفصال
 من الخارج الى الداخل وفيه لا يسكن **عنه الدار او البيت او**
البيت او لا يثبت من ثوبه اهله جميع متابع حتى لو بقي وقت جنت
عند اخراجهم الله تعالى قال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد
يتعدى وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كتحدا بنية لان ما وراء ذلك
ليس من السكنى قالوهذا الحسن وارفق بالناس بخلاف المفسر والمقربة
فان البر لا يتوقف فيها على نقل كمتاع والاهل لانه لا يعد ساكنها في الذي
انتقل منه عرفا بخلاف الاول وبحثت في لا يخرج ان حلف لا يخرج باس
لان فعل المأمور مضاف الى الامر فصار كما اذ اركب دابة فخرجت به

يعتد للبر
 ٢

ويروى

ويروى اي بدون الامر بان يكرم عليه اي لا بحث لان الفعل لم ينتقل اليه لعدم
 الامر ولو كان راضيا بالخروج لان الانتقال يكون بالامر لا بمجرد الخروج
 ومثله لا يدخل قساما وحكما فالقسام ان يدخل بامره ويلا امره امامكم او
 راضيا والحكم البحث في الاول وفي عدمه في الاخيرين لا يثبت في قوله والله
 لا يخرج من دارك الى جنازة ان خرج اليها ثم اتي الى امر اخر لان خروجه لم يكن
 الا الى جنازة قال في الوقاية ان خرج اليها ثم اتي الى امر اخر وكان سهو من الناس في
 الاول لانه يقتضي خروجه الى غير جنازة فيبطل الحصر وبحثت ولذا قلت
 ثواني الى امر اخر كما في الهداية فخرج اليها ثم اتي الى حاجة اخرى وبحثت
 في لا يخرج الى مكة فخرج له ورجع لوجود الخروج على قصد مكة وهو الشرط
 لا اي لا يثبت في لا يثبتها حتى يدخلها لان الاتيان انما يكون بالدخول
 وذهابه كخروجه يعني لو حلف لا يذهب الى مكة قيل هو كالاتيان وقيل
 كالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال **وبحثت في لياتين مكة اي**
لو حلف لياتين مكة فلم يأتها حتى ماتت جنت في اخر جز من اجزائاته
لان البر قبل ذلك مرجو والياسخ يحصل وبحثت في لياتينه غدا ان
استطاع ان لياتينه غدا بلا مانع يعتبر ما نعا كمنزلة او سلطان ودين بنية
الحقيقة اي ان قال اردت الاستطاعة الحقيقية المقارنة للفعل كما تقر في
الكتب الكلامية صيد قديانة لا قضاء لانها تطلق في العرف على سلامة الكفاية
والالات والمعنى الآخر خلاف الظاهر حلف لا يدخل دار فلان يراد به
نسبة السكنى بدالة العادة وهي ان الدار لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل
لبعض سكانها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد تكون
دلالة بان تكون الدار ملكا له فيتمكن من السكنى فيها فبحثت بالدخول في
دار تكون ملكا لفلان ولا يكون هو ساكنا فيها سواء كان غيره ساكنا فيها
او لا لقيام دليل السكنى التقديري وهو الملك صرح به في الحاشية والظهيرية
لكن ذكر شمس الاية ان غيره لو كان ساكنا فيها لا بحث لانقطاع النسبة
بفعل غيره او حلف لا يضع قدمه في دار فلان جنت بدخوله مطلقا اي
سواء كان راكبا او ماشيا حافيا او متنعلا فان المعنى الحقيقي هم مناهج

ان يخرج
 ن

والصبيان وقد صرح في الكافي وغيره ان الصفة في العين لغو لا يحسن في الاكل بسراياكل رطب لانه ليس بدس والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الرطبة وجدتا في العين وكان مقتضى قولهم الصفة في العين لغو ان تكون لغو لكنها لو تلغ لكون الصفة داعية الى اليمين وهما وجدتا في المنكر والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكله رطبا وبين قولنا لا ياكل بسراياكل رطبا بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار ماهية اخرى كما يبين في لا يدخل بيتا مع كونه مبنيا على كلامه المزيف في اول الباب بخالف لكلام الهداية والكافي وغيرهما ان صفة البسورة والرطبة داعية الى اليمين فان اعتبار صفة البسورة ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع فتدبر واستقم ولا يحسن في الاكل

ولا ياكل بسراياكل رطب لانه ليس بدس والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها ان صفة البسورة وصفة الرطبة وجدتا في العين وكان مقتضى قولهم الصفة في العين لغو ان تكون لغو لكنها لو تلغ لكون الصفة داعية الى اليمين وهما وجدتا في المنكر والصفة فيه معتبرة فظهر من هذا ان قول صدر الشريعة واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا البسر فاكله رطبا وبين قولنا لا ياكل بسراياكل رطبا بناء على ان الرطب والبسر من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار ماهية اخرى كما يبين في لا يدخل بيتا مع كونه مبنيا على كلامه المزيف في اول الباب بخالف لكلام الهداية والكافي وغيرهما ان صفة البسورة والرطبة داعية الى اليمين فان اعتبار صفة البسورة ونحوها ينافي اعتبار كون البسر ونحوه من اسماء الاجناس وان كان البسر ونحوه اسم جنس في الواقع فتدبر واستقم ولا يحسن في الاكل

ولادم

وعليه

بلغ

وعليه الفتوى كذا في الكافي لادام ما يصطبح بمكالحا والمكح والزيت لا الحنك ويبين والجبن يعني لو حلف لا يادام ولا ينة له فكل شيء يصطبح به الحنك فهو ادام وما لا فلا هذا عند ابي ج وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد ما يوكل مع الحنك غالبا فهو ادام وهو رواية عن ابي يوسف الغدا الحكم من طلوع الشمس الى الغروب كذا في العرف والعشامة الى الغروب الليل لان ما بعد الزوال يسمى عشا والسجور منه الى الغروب ما خور من السحر فاطلق على ما يقرب منه فمن حلف لا اتغدى ولا اتعشا او لا اشبع يراد به هذه المعاني قل ان اكلت او شربت او بعت ولم يدكر منعولا ونوى ما كولا او مشروبا او ملبوسا معينا يصدق لان المنفي ماهية هذه الافعال ولا دلالة لها على المنعول لا اقتضاها وقد تقر بان المقتضى لا عموم له عندنا ليصح نية التخصيص املا اى لا قضا ولا ديانة ولو نوى طعاما او شرابا او ثوبا دين اى صدق ديانة لا قضا لان اللفظ عام يقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء امكان البسر شرع اشارة الى ان اليمين انما تنعقد عند ابي ج ومحمد رحمهما الله تعالى اذ كان المحلوف عليه ممكن الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى او الطلاق او العتاق خلافا لابي يوسف وحاصله ان اليمين عقيد كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محل ومحلها عنده خبر في المستقبل سواء قدر عليه الحالف او لا ايرى ان اليمين على مس السماء او تحويل الحجر بها من عقيد لان عقدها على خبر في المستقبل وان لم يقدر عليه وعندها محله خبر فيه رجا الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا للحكم وحكم اليمين البر وهو لا يتحقق فيما ليس فيه رجا الصدق فلا تنعقد املا كيمين الغرور في قوله والله لا يشرب من ماء في الكوز اليوم او قوله ان لا اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فكذا ولا ما فيه او ما فيه ما فصدق الما قبل الليل اشارة الى الحالف وليرى قبل اليوم ولا ما فيه ليرى محنت عندها لعدم صحة الحلف لا تنعقد شرطها وهو امكان البر وعند ابي يوسف يحسن لصحة الحلف عنده وان كان فيه ما يوجب محنت لان البر وجب عليه اذ افرغ من التكلم لكن موسعا بشرط ان لا يفوته في عمره والبر يمكن عند الفراغ منه فانعقد اليمين

حتى لو امتنع بان صلب الما عقيب اليمين بلا تراخ لا تنعقد فان قيل لم ينعقد
 اليمين على ما يوجد الله تعالى الكون فانه ممكن قلنا ذلك لما ليس الا الذي
 انعقد اليمين عليه فان قيل امكن القول بان عقاد اليمين موجبة للبر على وجه
 يظهر في حق الخلق وهو الكفارة قلنا شرط انعقاد السبب في حق الخلف
 احتمال الانعقاد في حق الاصل ولا احتمال هنا لعدم امكان البر في اي صودان
السما وليقبلين هذا الجزاء بها حثت الى حال وعند زفر لا يحث لاستيالة
 البر عادة ولنا ان الصعود الى السماء ممكن حتى وقع لبعض الانبياء والجن حيث
 قال تعالى وانما لنا السما الالية وكذا قلب الجزاء بها ممكن في نفسه ووقع لبعض الاخياء
 واذا امكن البر ينعقد اليمين فيحث الى حال الجزاء عن تحقيق البر وذا كاف
 للحث **كذا يقتلن فلانا على ما يموت** اذ قد يمدح قتله بعد احياء الله تعالى
 وهو ممكن فينعتد اليمين ويحث في الحال اما اذا لم يكن عالما بموته فالمراد
 القتل المتعارف ولما كان ميتا كان ذلك ممتنعا حقيقة **شهر على انسان** سيفا
 وحلف ايقتلنه فهو على حقيقته فان قتل بر والا حث لان السينالة له ولو
 شهر عصا وحلف له قتلته فعلى اي الحلف يقع على اليلامه اعلى حقيقة
 القتل فان البر والا حث لان العصا ليس آلة للقتل بل للام بالاضرب كذا في
 الجامع الكبير للصدر الشهيد الى سليمان **تخلف الوالي ليعلمه كل دعوته**
مقيد بحال ولايته يعني اذا حلف الوالي رجلا له شعور على اهل الفساد ليعلمه
 كل مقيد بحال ولايته كان ذلك مقيدا بحال ولايته الوالي وان لم يذكر فان
 اعلم حال ولايته بر والا حث وبعد ما عزل لم يلزم الاعلام **والضرب والكسوة**
والكلام **فلان حلف عليه مقيد بالحياة** يعني لو حلف على ضرب فلان او كسوة
 او الكلام معه او الدخول عليه كان ذلك مقيدا بحياته حتى لو فعل هذه الافعال
 بعد موته لا يكون بارا لان الضرب اسم لفعل موته يتصل بالبدن والايلام لا يتحقق
 في الميت ومن يعذب في قبره يوضع فيه قدر من الحياة وكذا الكسوة اذ يراد
 به التملك عند الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوي به السترة وكذا الكلام
 لك المقصود منه زيارته وبعد الموت يزاد قبره **لا هو الغسل** يعني لو حلف
 على غسل فلان لا يتقيد بحياته لان الغسل هو الاسالة ومعناه التطهير وهو الذي هو

ظاهر

منه
 المقصود
 من
 الغسل
 هو
 التطهير
 وهو
 الذي
 هو

يحقق

يتحقق في الميت والقريب مقيد بما دون الشهرة في النفسين وبنه الى قريب
 في شهر وما زاد عليه بعيد ولهذا يقال عند بعد العهد ما لقيت عند شهر
 مد شعرك او خضقه او عظمها كذا في معنى لو حلف لا يضرب امراته فمد شعورها
 او خضقها او عظمها حثت لانه اسم لفعل موته وقل تحقق الايلام وقيل لا يحث
 في حال الملاعبة لانه يسمى ما رجة لا ضرا ولا امراته ان لم يست من غزله
 وهذا اي فاللباس صدقة تصدق بها في ملكه **فمن غزله الزوج قطنا**
فغزله المرأة ونفسه وخيطه **فمن غزله الزوج** **فمن غزله الزوج** **فمن غزله الزوج**
 اي حرم الله تعالى لا ليس عليه ان يهدي حق تغزل من قطن ملكه يوم
 حلف لان النذر انما يصح في الملك ومضافا الى سببه ولما يوجد لان اللبس
 وغزل المرأة ليس من اسبابه وله ان غزل المرأة عادة يكون من قطن الزوج
 والمفاد هو المراد وذلك سبب ملكه ولهذا يحث ان اغزلت من قطن
 مملوك له وقت النذر لان القطن لم يذكر حتى اذا ذكر بان اضافته الى
 نفسه وقال ان لم يست من غزله من قطن فهدى بالاجماع **عقد لولو**
بر صاع وخمسة زهبي **فمن غزله** يعني حلف لا يلبس حليها فلبس عقد
 لولو غير مرصع لم يحث عند اي حرم الله تعالى ولا يحث لانه حلي
 حقيقة حتى سمي به في القران وله ان لا يتحلى به عرفا الا مرصعا ومبني
 الايمان على العرف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان ويفتي بقوله لان
 التحلى به منفرد معتاد وان تختم بخاتم ذهب حث لانه حلي ولهذا الاجل
 استعماله للرجال وان تختم بخاتم فضة لا يحث لانه ليس بحلي عرفا ولا
 شرعا حتى استبيح استعمال الرجال حلف لا يلبس حلي الا من جلس على
 او حصر او نام على هذه الناحية فنام على فراشه فوقع او لا يجلس على هذا
 السرير فجلس على سريره فوقع لا يحث اما الاول فلانه لا يسمى جالسا على
 الارض واما الثاني والثالث فان مثل الشيء يكون تبعاله فقطع النسبة
 عن الاول ولو حال بينه وبينها لبا بيه في الصورة الاولى وجعل على الفراش
 قرا او على السرير بساط او حصير في الصورة تين الاخيرة تين حث اما
 في الاولى فلان لباسه تبع له فلا يعد حايلا واما الثانية فلان القرام تبع للفرش

اي

واذا اضافته لها وقال
 ان لم يست من غزله من قطنك
 لم يكن هديا بالاجماع

فيكونا بما عليه واما الثالثة فلان الجالس على بساط او على حصير فوق
 السرير جلوس على سريران الجالس عليه في العادة كذلك قوله على هذا
 السرير كان سهو من الناس ان هذا لا يستقيم قول الهداية الهداية
 بخلاف ما اذا جعل فوقه سرير اخر لانه مثل الاول فان هذا لا يستقيم الا
 في المعين بل الصواب ما في الكتاب من تعريف السرير فليتنازل **لا يتخلله**
يقع على الابد يعني اذا قال والله لا افعل كذا وجب ان لا يفعل ابدا لانه
 في المعنى نكرة في سياق النفي **ويقطع** يقع على مرة لانه نكرة في سياق الاثبات
بعلني المشي يعني بقوله على المشي الى بيت الله او الكعبة سواء كان فيها او
 في غيرها يجب عليه حج او عمرة ما شيا ودم ان ركب وفي القياس لا يجب
 عليه شي لان التزامه ما ليس بقرينة واجبة ولا مقصودة في الاصل لكنه مستحسن
 بالاشرف انه عن علي رضي الله عنه **اشي على الخرج او الى بيت الله**
او المشي الى الحرم او المسجد الحرام او الصفا او المروة لان التزام هذه
 الافعال بهذه العبارات غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ
 لانها ليست بقرينة مقصودة قال بعده **ان لم اجد الحج العام فانت حر** شهد
بحره بالكوفة لم يفتق الجعد عندها وقال محمد بن عبد الله يفتق لانها شهادة
 على امر معلوم وهو التضيعة ومن ضرورته انتفا الحج فيتحقق الشرط ولها انها
 قامت على النفي لان المتصور منها نفي الحج لا اثبات التضيعة اذ لا مطال لها فصار
 كما اذا شهد وان لم يجمع العام غايته ان هذا النفي بما يحيط به علم الشاهد لكنه
 لا تميز بين نفي ونفي تدسير كذا في الهداية والكافي وغيرهما من كتب الفروع
 لكنه مخالف لما تقرره في كتب الاصول ان النفي اذا كان محصورا احاط به علم
 الشاهد كان مثل الاثبات في **لا يصوم حنث بصوم ساعة** يعني حلف
 بانه لا يصوم فنوى الصوم وصام ساعة ثم افطر من يومه حنث لوجود الشرط
 اذا الصوم هو الامساك عن المفطرات في النهار على قصد التقرب **ويؤم**
يوما او صوما لا يحنث حتى يتم يوما لان المراد به الصوم التام المعتبر
 شرعا وذلك بتمامه الى آخر اليوم **ولا يصلي حنث بركعة** لا يحدو
 يعق لا يحنث بالقيام او القراءة او الركوع وان سجد مع ذلك شق قطع حنث

مري

والقياس

والقياس ان يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم وجه الاستحسان ان
 الصلاة عبارة عن الاركان المختلفة فالحيات بكلمها لا تسمى صلاة بخلاف الصوم
 لانه ركن واحد وهو الامساك ويكرر في باقي الاجزاء **لو وضعه لانه قد شفع**
لا اقل اذ يراد بها الصلاة المقبولة شرعا واقلها ركعتان للنهي عن الاكثر
ويان ولدت فانت كذا يحنث **بولا** يعني لو قال لامرأته ان ولدت
 ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميتا طلقت وكذا لو قال لامرأة ان ولدت
 ولدا فانت حرة فولدت ميتا لان المود ولد حقيقة ويسمى في العرف ويقتبر
 ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وانه ام ولد فيتحقق
 الشرط **ان ولدته** ولدته اي الولد **من غير الحيوان** **ولا ميتا**
تخرجها عنه وقال لا يفتق لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فاحلت
 اليمين كالجزء الشرط لان الميت ليس بحل الحرية وله ان يطلق اسم الولد
 يتقيد بوصف الحياة تصحيا لكلام العاقل اذ لو لم يتقيد به لقال انه
 قصدا ثبات الحرية جزا وهي لا تثبت في الميت فتقيد به كما اذا قال ان ولدك
 ولدا حيا بخلاف جزا الطلاق وحرية الام لانه لا يصلح للتقيد **وفي**
دينه دينه اي دينه **وقضاه** قضاه اي دينه **او مستحقة** او مستحقة اي دينه
وفيقه بن يعني اذا حلف ليقتضيه فلان دينه اليوم فقضاه ثم وجد
 فلان بعضه زوفا او بنه رجة او مستحقة لم يحنث لان الزيادة عيب
 والعيب لا يعدم الجنس ولهذا لو تجوز به صار مستوفيا لدينه فوجد شرط
 البر وكذا البنه رجة وقبض المستحقة صحيح ولا يرتفع برده البر المتحقق
 وكذا الوبايع من الدين عينا بدينه وقبضه بر كان قضاء الدين طريقة
 المقاصة لان الديون تنقضي بامثالها لا اعيانها وقد تحققت بالبيع
 فكانه شرط القبض ليتقرر القضاء به **ولو كان ما قضاه مستوقفا**
او حيبه اي الدين له اي الديون لا يبرأها المستوقفة والرصاص
 فانها ليس من جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بها في الصرف والسلام واما
 الهبة فلعدم المقاصة **وفي** لا يفتق **دينه** دينه اي دينه **ولا يحنث حتى**
يفس كنه متفقا غير ضروري يعني اذا حلف لا يقبض دينه درهما دون

يلع

درهم فقبض بعضه لم يحث حتى يقبض كله متفرقا لان الشرط قبض الكل بوصف
 التفرق لانه اضاف القبض الى دين معر فبالاضافة الى نفسه فينصرف الى كله
 فلا يحث الا به فان قبض دينه في وزنين لم يتشغل بينهما الا بعمل الوزن
 لم يحث لانه ليس بتفريق اذ قد يتعذر قبض الكل دفعة في العادة فيكون
 هذا القدر مستثنى منه واليه اشار بقوله غير ضروري **ولا في ان كان في مال**
الامانة فكذا ولا يملك الا خمسين يعني اذا قال ان كان لي مال الامانة درهم
 فكذا ولي يملك الا خمسين درهما لم يحث لان المقصود منه عرفا في ما زاد على
 المائة وكذا اذا قال غير مائة او سوى مائة لان كلها اداة استثناء ولا يحث
 في لا يشترى بها ان شتم ورد او باسدينا لانه اسم لا اساق له ولها اساق
 والبنفس والورد يقع على الورق حتى لو حلف لا يشتري بنفسها او وردا
 فاشترى ورقها يحث ولو اشترى بهما لا يحث لانها يقعان على الورق
 لا الدهن في عرفنا كذا في الكافي **باب حلف القول يحث**
في لا يملكه ان كلفه نائما فيقظه لانه كلفه واسمعه فيحث ولو لم يقظه
 ذكر القدر وري انه اذا كان بحيث يسمع لو لم يكن نائما واصغى اليه اذ نه
 يحث والمختار الاول وحث في لا يملكه الا باذنه ان اذن ولم يعلم
 فكله لان الاذن مشتق من الاذان بمعنى الاعلام او من الوقوع في
 الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وحث في لا يملكه **باب حلف القول**
فباعتها لان هذه الاضافة لا تحتمل الا التعريف لان الانسان لا
 يعادى لمعنى في الثوب ولا يحث اذا كلف المشتري في راديه الذات وحث
 في لا يملك هذه الشاب وكلمه شيئا لان الحكم يتعلق بالذات لان الصفة
 في الحاضر لغو وهذه الصفة ليست بداعية الى اليقين لتعتبر كالمسحوق
 في حلال بتمه او شتمه ان عقد **باب الحنث** يعني اذا قال لعبد هذا
 حرا بعتة فباعه على انه بالخيار يعق لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد
 الشرط فيه ولو قال لعبد الغير ان اشترته فهو حر فشره بالخيار اما
 عندها فلا بد من دخل في ملك المشتري واما عنده فلا بد من علق العتق
 بالتشرا لا بالملك والمعلق بالشرط كالمخرج عند وقوعه فكانه قال بعد التشر

بالخيار

بالخيار هو حر ومن اشترى عبدا بالخيار واعتقه بعد الشراء سقط خياره
 وثبت الملك بمقتضى الاعتاق سابقا عليه كذا هنا خلافا لقوله ان
 ملكتك فانت حر فاشتراه بالخيار لا يعق لان شرط الحث وهو
 الملك يوجد لان المشتري بالخيار لا يملكه عند حثه حثه الله فلم
 ينزل الحر او ان باعه بعبا بائنا لا يعق لان البيع كما تنزل الملك
 والخيار لا ينزل في غير الملك وحث **باب الفاسد والموقوف** يعني اذا حلف
 لا يبيع يحث بالبيع الفاسد لوجوده وهو التملك والتمليك عن
 الجانبين **باب الباطل لا يشترطه** وحث في ان له رابعة وكذا فاعتق
 ابيه وري لوجود المعلق عليه وحث بفعله وفعل وكلمه في حلف
 النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والبيع من دم عمد
 والدية والصدقة والقرض والاستقراض او قول عدلهم الاستقراض
 همنا شك لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب ان لا يثبت
 عليه الحث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم والايذاء والاستيذاء
 من الامانة والاستعانة والابدية وقضاء الدين وقبضه وقرب
 الجسد والبناء والحيطة والكسرة والحمل يعني اذا قال ان تزوجت
 فكذا فان تزوج بنفسه او وزوجه وكلمه يحث وكذا ساير الصور ووجه
 ان الوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر
 فعلم بنفسه وحث بفعله فقط اي دون فعل وكلمه في حلف البيع
 وانه لا يملكه **باب الاستتار** يعني ان يبيع من مال واخفى منه
 وانفسه وضرب الولد وانث خير بان ما يرد في الاستقراض واد
 همنا في ضرب الولد لان الضرب فعل جسي لا ينتقل من محل الى اخر
 الا اذا صح التوكيل وصحته في الاموال فيصح بالنظر الى العبد ويتطلب
 بالنظر الى الولد **باب الحنث في لا يملكه** **باب الحنث في لا يملكه**
باب الحنث في لا يملكه عندنا لانه لا يسمى ملكا عرفا وشرعا وعند
 الشافعي يحث وهو القياس من كلفه بعتة على امرين يعني اذا قال
 عبدي حرة يوم اكمل فلا يقع على الليل والنهار كما مر ان اليوم اذا قل بفعل

مشتبه خرج به وطى غير المشتبه كصغيرة لا تشتهى والميتة والبهائم
 فان وطىها لا يوجب الحد **عن ملك اعم من ملك النكاح وملك اليمن**
 وشبهة ويدخل فيه شبهة **الاشتباه** وسياتي بيانها عن طوع خرج به
 زنا المكره فان الاكراه يسقط الحد وسياتي تفصيله في كتاب الاكراه هذا في
 حق الرجل وامان المرأة فعبرة عن تمكنها لمثل هذا الفعل كذا في النهاية **وسند**
 اي الزنا بسند اربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا
 متفرقين لم تقبل ذكره الزيلعي **بالزنا** متعلق بالشهادة اي شهادة متصلة بالفظ
 الزنا لانه الدال على فعل الحرام او ما يفيد معناه وسياتي بيانه لا مجرد لفظ **ان**
واجب فانه لا يفيد فايدته **فمسألة** الامام عنه ما هو اي عن ماهيته فانه
 قد يطلق على كل وطى حرام وايضا يطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو
 العيوان تزنيان **وهو** فان الوطى يقع بلا التعلق الختائين **واسنف**
 فان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد ومتى **خرج** فان المتقادم لا يوجب الحد
ومن زنى فانها قد يكون في وطىها شبهة فان بينوه وقالوا **اي** **ثمة**
في **فخرجها** كالمجلس بضمين وعاء الكحل وعدا واسرعه ولو
 يكف بظاهر عدلهم احتياالا للدر **حكم** اي الامام به بثبوت الزنا **بأربعة**
البالغ **العقل** عطف على قوله بشهادة اشترط العقل والبلوغ اذا اعتبر
 لقول المجنون والصبي خصوصاً في وجوب الحد الاسلام لان الذي
 يحكم باقراره عند خلاف المالك والحرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب
 الحد ما دون اكان او محو اخلافا للزنا **بأربعة** اي اربع مرات عندنا وعند
 الشافعي رحمه الله بخلاف اقرار مرة كافي سائر الحقوق **في اربعة** **مسألة**
 مجالس المقر الحاكم لقصة ما عزمه رضي الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم اخذ لائمة
 عليه الى ان اقرار اربع مرات في اربعة مجالس فلو ظهر دونها لما اخرها ثبوت
 الوجوب **في** **مسألة** **الامور** **اربعة** فانه اذا اقر مرة رابعة قبله الامام **ثم**
سأله **كم** قيل لا في السؤال عن متى لانه للاحتراز عن التقادم وهو يمنع
 الشهادة لا الاقرار وقيل **مسألة** عنه ايضا لاحتمال كونه في الصبي فان بينه
 نذب **ثلاثة** رجوعه **بمؤلف** **مست** او قبلت او وطيت **بشبهة** فان

رجوع قبل حده **او في وسطه** **والا** **او** اي الزنا نوعان احدهما **الزنا**
 وثانيهما **الغير المحصن** والاحصان ايضا نوعان احدهما احصان الزنا
 وثانيهما احصان القذف وسياتي في حد القذف وقوله هو المحصن مبتدا
 خبره قوله **الذي** **وجه** وبين المحصن على وجه يعلم منه احصان الزنا
 بقوله **الحرف** فان الاحصان يطلق عليهما قال تعالى فمن لم يستطع منكم طولا ان
 ينكح المحصنات اي الحرائر باجماع الامة **المكلف** اي العاقل البالغ فان غير
 المكلف ليس باهل للعقوبات **المسألة** لقوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله
 فليس بمحصن **الوطى** **بنكاح** **صحيح** هذا متضمن لشرطين النكاح والوطى
 به اشترط الاول لان الاحصان يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات من النساء
 اي المنكوحات وقوله تعالى فان احصن اي تزوجن واشترط الثاني لقوله
 صلى الله عليه وسلم الثيب بالثيب والثابة لانه لا يكون بلا دخول وزا الا يكون على
 ما عليه اصل حال لادى من الحرية بالنكاح ويجب ان يعلم ان حصول الوطى
 بنكاح صحيح شرط لحصول صفة الاحصان فلا يجب بقاؤه لبقاء
 الاحصان حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم زال
 النكاح ونفى مجرد او زنى بحب عليه **الرجم** **وهو** اي والحال ان الزوجين
بصفة الاحصان فالجملة حال عافهم ما قبلها من الوطى والموطوءة ونظيره
 لقيت زيدا وعمر اكيبن وحاصله اشترط صفة الاحصان فيها عند
 الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطى بنكاح صحيح حال الرق ثم
 عتقا لم يكن احصنين وكذا الكافر وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة
 او مجنونة ووطىها وكذا لو كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات
 وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان اسكت قبل ان يظن الزنا **الكافر** قبل
 ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة بهذا الدخول لان الدخول غاشط
 لكونه مشبعا عن الحرام وانما يكون مشبعا اذا خلا عما يخل بالرجية كالصبي
 والمجنون والرق والكفر **رجوع** في فضاء حتى يموت **بثبوت** **بشبهة** فان
 ابوا او غابوا او ماتوا يسقط الحد **ثم** **الامام** **ثم** **يرجى** **الناس** **وفي** **المقبر**
يبدأ **الامام** **ثم** **يرجى** **الناس** **وغسل** **وكفن** **وصلى** **عليه** **وذكر** **النوع** **الثاني**

ثمانية وثلاثون
 المسألة ان تزوج
 وكذا صح
 ثم وطىها الزوج الكافر
 ٢

[illegible][illegible]

وعند أبو بكر بن خنقار والذوق في روبر
عطف على وطن فانه لا يجد عند الخرج
رحم الله العالم

شهادتهم وشهادة في حادثة اذ اردت لو تقبل فيها ابدان شديدة
 بالنوا حال كونهم عيانا او محذوبين في قذف او ثلاثة وقد وجبت
 الاربعة او اربعة احدهم محذوب في قذف او عبدا وجمدا اي محذوبا
 في قذف او عبدا بعد الحرحر خددا اي الشهود لا المشهود عليه وهو جواب
 لقوله فان شهدوا وانما خص المحذوم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم
 النصاب فلا يثبت الزنا ويجب الحد لكونهم قذفة وارشحرج جند
 هذا اي شهد الشهود بزنا والزاني غير محصن فجلده نحرجه الجلد ثم
 ظهر احدهم عبدا او محذوبا في قذف فارش الجلد هدر عنده خلافا لها
 ودية رجه في بيت المال اي شهدوا والزاني محصن فوجش ظهر احدهم
 عبدا او نحوه فدية الرجم في بيت المال واي رجع من الاربعة بعد حرحر
 حداي حد الراجع فقط حدا للقذف خلافا لفرغ غره رجع اية خلافا
 للشافعي قبله اي ان رجع قبل الرجم حرحر اي حد جميع الشهود حد
 القذف لان كلامهم قذف في الاصل وانما تصير شهادة باتصال القضاء فاذا
 لم يتصل بقي قذفا فحد وان لا يثني على من رجع اذا بقي من يثبت شهادتهم
 كل الحق وهو الاربعة فان رجع اخر حد وغرما اربع اي ربع الدية
 اذ بقي ثلاثة ارباع الحق بمقا الثلاثة على الشهادة لان كمال العدد ليس شرط
 للبقاء بل بقي اكل رجل قسطه فصارع عليها الربع وعلى كل واحد من الاربعة
 حد كامل لان الحد لا يتجزئ ضمن المزدكية المرمومة ان ظهر عبدا
 يعني شهد اربعة على رجل الزنا فزكوا فزكوا فاد الشهود وكفارا وعبدا ثلاثة
 على المزدكين عنده وعندهما على بيت المال قالوا معناه اذ رجعوا عن
 التزكية وقالوهم عبيدا وكفارا وقبل هذا اذا قالو تعذبا بالتزكية مع علمنا
 بحالهم كما لو قتل من اربعة فظفر ان لك يعني شهد اربعة على رجل
 بالزنا فامر القاضي بوجهه فضر ب رجل عنقه ولم يرجع ثم وجد الشهود
 عبيدا او كفارا فعلى القاتل الدية والقياس ان يجب القصاص لانه قتل
 نفسا معصومة بغير حق وجه الاحتسان ان القضاء به صحيح ظاهر وقت
 القتل فاوثر شبهة بخلاف ما اذا قتل قبل القضاء لان الشهادة لو تضمن

حجة بعد وتجب الدية في ماله لانه عمد وسياتي ان العواقل لا تعقل به العمد
 ومن بيت المال ان لو ترك فوجج لانه امتثل امر الامام فنقل فعلة اليه
 ولو ياشرب بنفسه تجب الدية في بيت المال كذا هذا اقرب من الزنا
 بنظره عدا قبلت لا باحة النظر لهم ضرورة تحمل الشهادة وقد اكراموا
 بعد وجود سائر الشرايط فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدته بزوجته
 منه وجها اما الاول ففيه خلاف زفره الشافعي فان زفره يقول انه شرط في
 معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء احتيا لا للذكر والشافعي يجري على
 اصله ان شهدا تهن غير مقبولة في غير الاموال ولنا ان الاحصان
 عبارة عن الخصال الحميدة وانها مانعة من الزنا فلا تكون في معنى العلة
 لان ادنى درجات العلة ان تكون مفضية الى العلول وهو في المانع غير
 معقول **باب حرحر الشرب** اي اشرب خمر اجواب
 اذا قوله الاتي حد يعني ان مجرد شرب الخمر ولو كانت قطرة واخذ حد
 بنحو وان زالت اي ربحها بعد الطريق او سكر عطف على شرب ورا
 عطف بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسير لقوله سكر
 فان المراد بالسكر عند اخرج رجه الله في حق وجوب الحد هذا المعنى
 وفي حق حرمة الاشارة ان يهذي اي يخلط كلامه وعندهما ان يهذي
 مطلقا سيد ونحوه من المسكرات غير الخمر واقرب اي يشرب الخمر او
 المسكر بغيرهما مرة او شهد به رجل وامرأتان فانها لا تقبل
 في الحد ود وعلم شربه طوعا فان الشرب بالاكراه لا يوجب الحد **باب**
 لبتاد به وينزجر لان الظاهر انه لا يتألم حال السكر ثم يهدى
 ونصف بالبعد لاجماع الصحابة رضي الله عنهم اجمعين منزع ثوبه يعني الاطراف
 على جسد ونزج جلد في الزنا لما مر منه وان اقرب اي يشرب الخمر او سكر عبيدا
 بعد زوال المزج قيد لمجموع الاقرار والشهادة او تقيها اي علم شربها
 بان تقيهاها او يهدى من رجه منه بلا اقرار او شهادة او رجع على اقرار
 شرب الخمر وشرب المسكر بفتح تن عصير الرطب اذا اشتد وقبل هو
 كل شراب مسكر او اية سكران لا اي لا يجد اما عدم الحد بعد زوال

الرجح فلان خد المشرب ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا اجماع الا برأي
 ابن مسعود رضي الله عنه وهو شرط قيام الراية واما عدمه ببقائها ووجدان
 ربحها فلان الراية محتملة وكذا الشرب قد يكون عن اكره او اضطرار
 ولا يجد السكران حتى يعلم انه سكر من البهذ وشربه طوعا لان السكر من
 المباح لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرمال وكذا شرب المكرة لا يوجب
 الحد واما عدمه بالرجوع عن اقراره فلانه خالص حق الله تعالى فعمل فيه
 الرجوع واما عدمه في اقرار السكران فلزيادة احتمال الكذب في اقراره
 فيحتال لدرية لانه خالص حق الله تعالى بخلاف القذف لان فيه حق العبد
 والسكران فيه كالمصاحي عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته ولو ارتد السكران
 زيل العقل لا يحرم نفسه لان الكفر من باب الاعتقاد ولا يتحقق مع
 زوال العقل اقيم عليه بعينه الحد فمهر وشرب ثانيا يستأنف الحد
 كذا في الزنا لاسيما في ان الحد اذا كانت من جنس واحد تنفذ اخل
 بالحد القذف هو كحد الشرب كمية اي عددا
 وهو ثمانون جلدة للرجل ونصفها للعبد وثبوتها حيث ثبتت كل منهما
 بشهادة رجلين ولا تقبل شهادة النساء كما في سائر الحدود واذ اذ القذف
 محصنا او محصنة ولما كان معنى الاحصان ههنا مغايرا لمعنى الاحصان
 في الزنا فسر بقوله اي محصنا يعني عا فلا بالفا وانما اشترط ذلك لان
 العار لا يلحق المصبي والمجنون لا يشاء الزنا منها مسلما لقوله عليه الصلاة
 والسلام من اشرك بالله فليس بحصن عفيفا من الزنا فان غير العفيف
 لا يلحقه العار وايضا القاذف صادق فيه وعفته اعلم من ان وطى
 بتكاح صحيح او لا وهذا التعميم يمتاز عن احصان الزنا بهر متعلق
 بقذف اي بصريح الزنا بان يقول زنيته او بازانته او انت زانية او
 نحوها او تزني في الجبل معناه زنيته فانه يحكي مهورا هو الصعود او
 مشترك والشبهة دارية فلنا حالة الغضب يبرح ذلك اولست لايبك
 اولست باني فلان ابيه اي قال لست باني زيد الذي هو ابو القذوف
 فقوله ابيه لفظ المص في غضب متعلق بزنا والمعطوفين بعده وتفي

البنوة

البنوة في غير الغضب يحتمل المعاينة حد القاذف بحسب المقدور المحصن
 واشترط طلبه لان فيه حقه من حيث دفع العار عنه ولو كان المقدور غائبا
 عن مجلس القاذف حال القذف ذكر هذا التعميم في الثأر خاتمة نقلا عن
 المضمرات ولا بد من حفظه فانه كثر الوقوع ينزع الله من الحشوة متعلق
 بحد يعق لا يجر في كل مجر في حد الزنا لان سببه غير مقطوع به لاحتمال كون
 القاذف صادقا لكن ينزع عنه الفرو والحشوة لانه يمنع اتصال الاثر اليه
 لا بدست اي لا يحد بقوله لست باني فلان جده بالجر صفة فلان او بدل
 منه واما لو يحد لانه صادق في نفيه ونسبه اي ولا يحد ايضا بنسبه اليه
 اي جده او الى خاله او غيره لان كلا منهم يسمى ابا وليس باب حقيقة
 فلا حد في نفيه ولا بقوله باني من النساء فان في ظاهره نفي كونه ابنا لايه وليس
 المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسماحة والصفاء لا بقوله باني لغيره
 فانهم جيل من الناس في سواد العراق وقال ابن ابي ليلى هو قذف فيحد فيه لانه
 نسبه اليه غير ابيه والحجة عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل
 عن رجل قال لرجل انا بنطي فقال احد عليه ويطلب عطف على بطلب القذف
 من يبيع القذف في نسبه بغيره انيت يعني لا يطالب بحد القذف للميت
 الا من يقع القذف في نسبه بقذفه كالزنا وان عدا وان سفل
 لان العار يلحق بهم بسبب الجزية فيقتلوا لهم القذف معنى وعند الشافعي
 حد القذف يورث فيثبت لكل وارث حق المطالبة ولو كان الطالب
 من ذرية من الميراث بالقتل او الكفر والرق فان المقدور اذا كان
 محصنا جاز لانه الكافر والعبدان يطالب بالحد خلافا للمحد وثبت
 لولد الولد حال قيام الولد خلافا لغيره فيها او ولد بنت فان له المطالبة
 لتحقيق الجزية وعند محمد لا يطالب الا من يرث بالعصوبة قال باني
 او ابنيين وقوله باني باني فعليه حد واحد لان المقلب في الحد وعند
 حق الله تعالى فتدخل حتى لو قذف رجلا مرارا او جماعة كل واحد منهم لا يجب
 الا حد واحد كما سياتي حكى عن ابن ابي ليلى وكان قاضيا بالكوفة فسمع يوما
 رجلا يقول عند باب مسجده لرجل باني الزنايين فامر باخذه فادخل

المسجد فضر به حدين ثمانين لقذفه الوالدين فبلغ ذلك ابا حرمه الله فقال
 يا للخب من قاضي بك ناقد اخطا في مسئلة واحدة من خمسة اوجه حده من
 غير خصوصية المقذوف وضر به حدين ولا يجب عليه الاحد واحد ولو
 قذف الفاء والي بين الحدين والواجب ان يفصل بينهما يوم او اكثر
 وحده في المسجد وقد قال عليه الصلاة والسلام جنبوا صبياناكم مساجدكم
 ومجانينكم ورسول سيوفكم واقامة حدودكم والخامس ينبغي ان يكشف
 ان المقذوفين حيان او ميتان لتكون الخصوصية اليهما او الي ولديهما وان
 اجتمعت على واحد اجناس مختلفة بان قذف وزني وشرب وسرق ويقام
 عليه الكل ولا يوالي بينهما خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبدأ
 بحد القذف او الا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شابدا بحد الزنا
 وان شاب بالقطع لاستوائهما في القوة لثبوتها بالكتاب وبوخر حد الشرب
 لانه اضعف منها ذكره الزيلعي **ويطالب احد من العبد سيده والا**
من الاولاد اياه بقذف ابيه الحرة المسلمة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده
 ولا الاب بسبب ابنه فلو كان لها ابن من غيره له الطلب لوجود السبب وانقضاء
 المانع **وليس فيه اثم** اي اذ اقامت المقذوف بطل الحد عندنا خلافا للشافعي
 لان الارث يجرى في حقوق العباد وهم هنا حق الشرع غالب عندنا ولا فيه
رجوع يعني من اقر بقذف ثم رجع لا يقبل لان المقذوف فيه حقا فيكذب في
 الرجوع بخلاف حدوده هي خالص حق الله تعالى لا مكذب له فيها ولا غنى
 اي اخذ عوض عنه لانه ايضا يجرى فيه حقوق العباد **قال رجل الخبز زان**
فرد الاكلامه عليه بلا اي يقول **لا بل انت حد** لان معناه لا بل انت زان
وقال له امره فرددت به حدت **ولا لعان** لان كلامها قذف الاخر وقذفه
 يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد فيبدأ بالحد لان في بدايته فائدة ابطال
 اللعان لان الحدود في القذف ليس باهل اللعان **ولا ابطال في مكس** لان الملازمة
 تحدد الحد لان احصائه لا يبطال اللعان والحدودة في القذف لا تلاعن
 لسقوط الشهادة فيحتمل الدفع اللعان لانه في معنى الحد **ويثبت بك حد**
 يعني اذا قال لها يا زانية فقالت زنيته بك فلا حد ولا لعان لوقوع الشك

لمع

جر

في كل

في كل منهما الاحتمال انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد لا اللعان واحتمال
 انها ارادت زنا هو الذي كان معك بعد النكاح لا في ما مكنت احد غيرك
 وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان لا الحد لوجود القذف
 منه لانها فجاء الشك **فردت في ايه من وان عكس حد** لان الثبت ثبت
 باقراره ثم بالنفي صار قاذفا فوجب اللعان واذا نفاه ثم اقر فقد كذب نفسه
 فوجب الحد **والوان** يعني ولدا اقر به ثم نفاه وولدا نفاه ثم اقر به له اي
 ثبتت نسبها منه لا قاربه قال **الامر اذ ياتي الحد ولو جعل زانية لا كذا**
في تحفة الفقهاء الاشعري ليس بابني ولا بابنك لانه نفي الولادة ولا يصير به
 قاذفا **واحد بقذف من لها ولد لا اب له لقيام اماراة الزنا منها وهي**
وجود ولادة ولذا اب له ففانت العفة نظر اليها او بقذف من اعنت
بوله والولد حي او قذفها بعد موت الولد لقيام اماراة الزنا منها كالحمل بخلاف
الملاعة بل انفي الولد حيث يحد قاذفها لانقضاء اماراة او بقذف رجل وطئ
في غير ملكه بكل وجه او بوجه كالأمة المشتركة فان الوطئ في صورتين
 حرام لعينه والاصل ان من وطئ وطيا حراما لعينه لا يجب الحد بقذفه او وطئ
 في مدة المحرم ابد **كأمة هي اخته ونساء او من زنت** عطف على رجل وطئ
 اي لا يحد بقذف من زنت في كنفها لانه تحقق الزنا منها شرعا لانعدام الملك
 المبيع والزنا حرام في جميع الاديان او بقذفه كانه يامات من وفاء
 لتمكن الشبهة في حرمة لا اختلاف الصحابة فيه **وهو مستأمن قذف** مسكنا
 هذا اي في دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد التزم ايضا حقوق العباد و
 قاذف وامحى عمره **حياته** تكون الحرمة موقته او واطي جارية **مما ذكره**
موقفه **كأمة** **المجسمة** او مكاتبته وقاذف مجوسى **تخرج امة واسلافه**
 حد عند الخرج رحمه الله تعالى خلافا لها وهذا مبني على ما سبق ان تزوج المجوسي
 بالمحارم له حكم الصحة فيما بينهم عند خلافا لها **ان القاذف بالقذف**
يطلب اي القاذف بالبيينة على كون المقذوف زانيا فان اقام اربعة على
 زناه او اقرار به اي بالزنا ثم اري اربعة في اربعة مجالس حد **المقذوف**
وان عجز القاذف عن اقامة البيينة **للمحارم** **واستأجل الاحكام** **لنفي**

يعني بنكاح تقرير

ابيه في الغضب كما ولفظ القبحه لم يوضع لمعنى الزانية بل استعمل فيه بعد
 وضعه لمعنى آخر كما لا يدل عليه اقتضاء ايضا وهو ظاهر في قوله ما قال الزاني
 لا يقال يجب الحد بقوله لغيره لست لايبك وهو ليس بصريح في الزنا لانه
 ان يكون من غيره بالوطى بالشبهة لانا نقول فيه شبهة انه الى الزنا اقتضا
 والمقتضى اذا ثبت بجميع لوازمه فيجب الحد اذا الثابت اقتضا كالثابت
 بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام لكنه بعد موضع تامل **باب في الزنا**
 فانها من تباشر كل معصية فلا تكون في معنى الزانية ولا في حكمه فلا حد به **انك تاروي**
المقصود انت تاروي الزواني يا من يلعب بالفسيان يا حرام زاده معناه
 المتولد من الوطى الحرام وهو اعوان الزنا كالوطى حالة الحيض وفي العرف لا يراد
 الاولاد الزنا وكثيرا ما يراد به الخبيث الليم فلا حد به واغابر فيها لانه اذا اوج الحق
 الشين به ولا مدخل للقياس في الحدود فوجب التعزير لا يعزير **يا حرام زاده**
يا نلب يا بنس يا قرد يا حرام يا ابنه اي ابن الحرام وابوه ليس كذلك **يا حرام**
 فانه يستعمل فيمن يواجر هذه الزنا لكنه ليس بمعناه الحقيقي المقارن بل بمعنى
 المجرم فلا تعزير فيه **يا غافانه** من شتم العوام ولا يقصدون به معنى معين
يا نكبة بوزن النقطة من يفتح عليه وقيل في عرفنا يعزير بياكلب يا حرام يا نكبة
 يا بقراد يراد به الشتم ويتادون به وقيل ان كان المسبوب من الاشراف كالنقطة
 والعلوية يعزرون لان الوحشة تلحقهم بذلك وان كان من العامة لا يعزرون للتيقن
 بكذبه وهذا احسن كذا في الكافي **ادع** عند القاضي على رجل سرقة **وجوز عن**
ابن ابي عمير لان مقصود المدعي تحصيل ماله لا السبب والشتم بخلاف
 دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت يحد للمدعي **وجوز عن** **ابن ابي عمير** اي حق العبد غالب
 فيه **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير**
 وجوز **ابن ابي عمير** بخلاف الحد الذي هو خالص حق الله تعالى حيث لا يجوز فيه شي
 من ذلك **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير**
 وعلى الخروج من المنزل وترك الاجابة او الفرائض لا يايحيز الزنا **وجوز عن** **ابن ابي عمير**
 على ترك الصدقة والاب يعزير **ابن ابي عمير** قال في النهاية انه اغايضها بالمنفعة
 تعود اليه بالمنفعة تعود اليها الا ترى انه ليس له ان يضربها على الصلاة ولا غيرها

ثبت

الزنا ويزن الكهنة
 من يضربك على
 الناس يا مسخرة
 هو ايضا كذلك

على

على ترك الزينة ونحوه من حد او عزرة **وجوز عن** **ابن ابي عمير** لانه فعل ما فعل بالشرع
 فيكون منسوب الى الامر فكانه مات حتف انفه **الا امراته عزرة** **وجوز عن**
 لمثل ما ذكرنا فانت فان واما لا يكون هدر لان ناديه مباح فيتعبد بشرط
 السلامة ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه يعزروا كذا الملعون اذا
 ضرب الصبي ضربا فاحشا يعزركذا في مجمع الفتاوى راي رجل مع امراته
 او مع محرمه وهما متطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية والله اعلم
كتاب السرقه لغة اخذ الشيء من الغير خفية
 اي شي كان وشرعا ان منطوق اي عاقل بالغ خفية **وجوز عن** **ابن ابي عمير**
مضروبة **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير** **وجوز عن** **ابن ابي عمير**
 زيد على المعنى اللغوي واصناف شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا ومنه في
 المسروق وهو كونه ما لا متقوم بمقدرا ومنه في المسروق منه وهو كونه حرزا
 وسياتي ببيانها ان شاء الله تعالى والمعنى اللغوي مرعي فيها اما ابتداء او انتهاكا
 اذا باشر سبب الاخذ خفية او ابتداء فقط اذا نكب الجدار خفية واخذ المال
 من المالك مكبرة على الجهار بشارتها اما صغرى وهي السرقة المشهورة وفيها مسار
 عين المالك ومن يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها مسارقة عين
 الامام لانه المتهدى لحفظ الطريق باعوانه وشرط كون السارق مكلفا لان
 الجناية لا تتحقق دون العقل والبلوغ والقطع جزا الجناية وشرط كون المأخوذ
 عشرة دراهم مضروبة جيدة فصاعدا او قدرها قيمة لان النص الوارد في حق السرقة
 مجمل في حق قيمة المسروق وقد ورد الحديث في بيانه في الجملة حيث قال عليه
 الصلاة والسلام لا يقطع السارق الا في ثمن الجمن وقال الصحابي الجمن الذي
 قطعت اليد فيه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم زوا
 ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعتبر في
 وزن الدراهم وهو ظاهر الرواية وهو الاصح حتى لو سرق عشرة تبرات لساوى
 عشرة مضروبة لا يجب القطع لان شروط العقوبات تراعى وجودها
 بصفة الكمال والتميز لنقص من المضروب قيمة ولهذا اشترطوا الحوتة حتى لو
 سرق عشرة ودية لم يقطع عند ابي حنيفة وزفر رحمهم الله تعالى وشرط كون

واخذ خفية
 قة

وجوز عن ابن ابي عمير
 وجوز عن ابن ابي عمير
 وجوز عن ابن ابي عمير
 وجوز عن ابن ابي عمير

الاخذ من حرز لا شبهة فيه لان ما يدرك بالشبهات لا يستوفي شبهة والحرز قد يكون
بالمكان وقد يكون بالحفظ وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى **باب السارق اي**
يعينه ان يورثه كافي القصاص وحده القذف ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم عدم القطع
الا باقراره مرتين او شهادته **باب السارق** كافي سائر الحقوق **باب السارق** اي الشاهد
الامام **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
الاحتياط كما مر في الحدود ويجبسه الى ان يسأل عن الشهود للتمهة ثم يحكم
بالقطع وان شارك جمع في السرقة **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
دراهم **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
السارق ان يتولى بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون الدفع فلو امتنع
الحديث لامتنع القطع في اكثر السارق فيؤدي الى فتح باب الفساد **باب السارق**
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
صلب وفي الصحاح شجر طيب الريحته **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
نبات كالسمسم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين سنة كذا في القاموس
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
في دار الاسلام مباحة الاصل غير مرغوب فيها **باب السارق** اي الشاهد
فان الصيغة فيها غلبت على الاصل فالتحقيق بالاموال لنفسه ولهذا حرزنا
يقطع في الباب اذا كان محرزا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان
خفيفا لا يشغل على الواحد حمله اي لا يقطع بتأنيده اي حقيقته **باب السارق**
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
وهي الطين الاحمر **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
فيها ايضا **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
لان من اخذها تناول الكسر والاراقة بخلاف درهم هو
عليها التمثال لانها ما اعدت للعبادة بل لتمول فلا يثبت فيها تاويل
الكسر **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد

بناويل

بناويل القارة فيه **باب السارق** لان الحرز ليس مال ولا كان المصحف والصبي **باب السارق**
لان ما فيها تابع لها فلا يفتن **باب السارق** لان اخذه غصب او خلع لاسرقة
باب السارق لان المقصود ما فيها وهو ليس مال ولا انها ان كانت
شرعية ككتب التفسير والحديث والفقه فهي كالمصحف وان كانت اشيا
مكروهة فهي كالتنوير واماد فائر الحساب فالذكر في الكافي ان المراد فائر
مضي حسابها لان ما فيها لا يقصد بالاخذ وانما المقصود الكواغد فيقطع ان
بلغت نصفها او في المحيط سرق دفاتر حساب انسان واستهلكها يضمن
المالك قيمتها وهو ان ينظر كم يشتري ذلك وهو نظير من خرق صك انسان ضمن
قيمة الصك مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر الى المال **باب السارق** اي الشاهد
يوجدان مباح الاصل **باب السارق** لان يجوز ان يكون المودع ما في يده من الشئ المأمون
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
العلاينه قهر من ظاهر يلة او قربة كذا في المستصفى **باب السارق** اي الشاهد
لا قطع على المختفي وهو النباش بلغة اهل المدينة **باب السارق** اي الشاهد
حالة او موجلة فسرق منه مثله لم يقطع لانه استيفاء الحق والحال والموجلة
فيه سواء لان التاجيل لتأخير المطالبة **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
يكون شركا فيه وهو شايع وان سرق منه عروضا يقطع ان ليس له ولاية الاثبات
منه الا بعبا بالتراضي **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
شعاع فسرقها وهي بحال لم يقطع كما سيأتي حتى اذا تغير فسرق قطع ثانيا
كفعل قطع فيه فتسرق **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
المسروق من **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
مال ذي الرحم او مال غيره لا يوجب القطع للشبهة في الحرز **باب السارق**
اي مال المحرم اذا سرق **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
باب السارق اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
الحرز **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد **باب السارق** اي الشاهد
للزواج فان بسوطة اليد لكل منهما في مال لاخر مانع من القطع **باب السارق** اي الشاهد

ك

بلغ

من سببه او عسبه او زوج سببه لوجود الاذن بالدخول عادة
 في هذه الصورة لا يسرقه المولى من مكانه لان له في اكسابه حقا ولا يسرقه
 الضيف من ماله لان البيت لم يبق حرز في حقه لكونه ماني ونا في دخوله
 ولا يسرقه من ماله لان له فيه نصيبا وحامه بها والوجود الاذن عادة في
 الاول وحقيقته في الثاني فاختلف الحرز وكذا الحوائت والحنانات الا اذا
 سرق منها ليلالا لانها بنيت لحرز الاموال والاذن مختص بالنهار وسرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع فيه ايضا لانه الدار كلها حرز واحد فلا
 بد من الاخراج منها او دخول بيتا وتناول من هو خارج حيث لا يقطع
 عليه لان الاول لم يخرج لاعتراضه بد مختبره على المال قبل خروجه والثاني
 لم يهتك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد او نقب بيتا او دخل به
 واخذ منها با حيث لم يقطع لما روي عن علي رضي الله عنه ان الصادي كان
 ظريفا لا يقطع وفسروه بهذا او طرقة خفية من كونه قال في النهاية
 الصرة وعاء الدراهم والمراد بها هم بناتفس الكروان كما كان الحكم هكذا لان
 الرباط من خارج فبالطريق لا يقطع الاخذ من الظاهر فلم يوجد هناك الحرز وان
 كانت الصرة داخلية فطرها واخذها قطع لان الرباط من داخل فبالطريق
 الصرة داخل الكم فيوجد الاخذ من الداخل ولو كان مكان الطرح الرباط انعكس
 الحكم لان انعكاس علته او سرق جمل من قدام او حمله حيث لم يقطع واما كان
 معه سايق يسوقه او قايدي يتوده او لالا من مقصود السايق والقياد السروق والتود
 وقطع المسافة لا الحفظ وقطع سارق الجمل والحمل ان حفظ صاحبه او انه
 عليه فان النوم على الحمل او تقرب منه حفظ له او سرق الحمل واخذ منه شيئا
 يبلغ النصاب فان الجوال حرز او ادخل به في صندوق غيره او كعبه
 او حبيه للاخذ واخذ قدر النصاب او اخرج من متصورة دار فيها
 في كذا صير الى صير او سرق صاحب متصورة من متصورة اخرى
 يعني دار فيها جرات يسكن في كل منها من لا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها غيره
 لادار لو احدى بيوتها مشغولة بمتاعه وخدمه وبينهم انبساط امر الى شيئا
 من حيز في الطرف من الخلد لان الري جيلة يفتادها السراق لا غرض فلو

لا نهارا

فيه ولم تعرض عليه بد معتبرة فاعتبرا الكلفا واحدا فقطع فاذا اخرج ولم ياخذ
 فهو مضيق كاسارق فلا يقطع او حمله على حمار فساقه فاخرجه لان سيره
 مضاقا ليه لسوقه في المينة للامام ان يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض
 الفساد **فصل في قطع يمين السارق** اما القطع فبالنص واما
 اليمين فلقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا يمينها والقراءة المشهورة
 يعمل بها عندنا من زينة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقطع السارق من الزند
 وحسنه لقوله صلى الله عليه وسلم فاقطعوا واحسموا الا في حرور شديد من لانه
 وما ينفى الى التلف والحد زاجرا لمتلف ثم جعله اليسرى ان عاد فان عاد
 اي لا يقطع وجس حتى تنوب وعز رايضا وقال الشافعي رحمه الله يقطع في
 الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى لقوله صلى الله عليه وسلم من سرق
 فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولما اجمع
 الصحابة حين جهم على رضي الله عنه ان لا يستحيي من الله تعالى ان لا ادع له بدا
 يبطش بها ورجلا عشي بها ولم يمتحج احد منهم بالحديث فدل على عدمه وقال الامام
 الطحاوي سمعنا هذه الاثار فلم نجد شيئا منها اصلا ولو صح حمل على السبكة او
 النسخ فان كان جواب هذا الشرط قوله الا في لم يقطع اما عدم القطع فيما
 اذا كان يده اليسرى او يمينها او اصبعها او رجله اليمنى مقطوعة
 او شدة فلان فيه تنويرت جنس المنفعة وهو البطش والمشي بخلاف ما اذا
 كانت اصبع واحدة سرى لايها مقطوعة او شلا لان قوته لا يمنع القطع
 في ظاهر الرواية واما عدمه فيما ذكر بقوله او يده المام لك قبل الخصومة
 فلان الدعوى لا يمكن فلا تظهر السرقة واما فيما ذكر بقوله او يده المام لك قبل الخصومة
 القبض او بيع او نقصت قيمته من النصاب قبل القبض هذا قيد للمالك
 والنقصان معا فلان قيام الخصومة عند الاستيفاء شرط القطع وقد اتفقت في
 في الثاني واما فيما ذكر بقوله او سرق وشهد عليه شاهدان فاما كون السرقة
 ملكه وان لم يبرهن فلان الشبهة دائرية للحد وثبت بمجرد الدعوى للاختصاص
 واما فيما ذكر بقوله او اقراي السارق ان بالسرقة وادعاه اي ملكا له وان
 لم يبرهن حيث لا يقطع ان فلان الرجوع عامل في حق الرجوع ومورث

تقبل القطع
 الاول قيام كل النصاب
 عند الامضاء شرط
 لقطع ايضا
 ل وقد اتفقت

شأوا عفوا واما اذا قطع بعض المارة على البعض فلان الحرز واحد فصار
القافلة كدار واحدة واما اذا قطع ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين
متقاربين فلان الظاهر لحوق الغوث الا انهم يواخذون برد المال
ايضا لا للمال المستحق ويودعون ويجلسون لا تركابهم الجناية ولو
قتلوا فالامراي الاوليا وعن ابي يوسف انهم لو كانوا في مصر لقتلوا فيها
بينهم وبين المصريين اقل من مسيرة سفر بحري عليهم احكام قطاع الطريق
قال في الاختيار وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهي دفع شر المتغلبة
المتصلصة **في الخنق** بكسر النون مصدر خنق يعني اذا خنق رجلا
حتى قتله كربة وسياتي وجهه في الجنائيات ان شاء الله تعالى **في انسير قتل**
القطاع امرأة قتلت واخذت المال لوقت نال المرأة وقتل الرجل عشر
فسيوة قطع **الخنق** واخذن المال قتلن قتلن وجهه المال كذا
في المنة **كتاب الاشربة** لا يخفى وجهه مناسبتة لكتاب
الحدود والقوم اخروه الى آخر الكتاب وهي جمع شراب والشراب لغة
كل ما يشرب مسكرا كان او لا وشرعا ما يبيع مسكرا علم ان جميع ما يستخرج
منه الاشربة اربعة العنب والتمر والزبيب والجبوب كالحنطة والشعير
والذرة ثم لما استخرج منها الحلال في ومطبوخ والمطبوخ قد يطبخ حتى
يبقى ثلثه وقد يطبخ حتى يبقى ثلثاه وقد يطبخ حتى يبقى نصفه والحرام من
الاشربة اربعة والحلال ايضا اربعة اما الحرام فبين الاول منه بقوله
حرم الله وان قلنا **في ما العنب اذا عذب واشرب** قد ف
ان زيد خص هذا الاسم بهذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل مسكر
خمر لانها انما سميت خمر الخمر من قول العنقول وسياتي المسكرات كذلك
قلنا لانفسنا ذلك بل انما سميت به لاختيارها قال ابن الاعرابي وسميت الخمر
خمر لانها تترك فاختمرت واختارها تغيير وجهها كذا في الصحاح ولو سلم
فلا نسلم ان رعيت المعنى سبب الاطلاق بل سببه الوضع وترجيح الاسم
على الغير فان القارورة سميت بها لقرار الماء فيها ولا تطلق على الدن والكورة

فعلية

دون الرجال

وقد تقرر في موضعه ان القياس لا يجري في اللغة ثم القذف بالزبد شرط عند
وعندها اذا اشتد صار مسكرا قذف بالزبد او لا وبين الثاني بقوله
كذا الطلاء وهو ما عذب طبع قد ذهب اقل من ثلثه كذا في الهداية
والكافي وقال في المحيط الطلاء اسير للثلث وهو ما طبع من ماء العنب حتى
ذهب ثلثا وصار مسكرا قال المزيلي وهو الصواب لما روي ان كبار الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يشربون من الطلاء وهو ما ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه
وعنظا اي الخمر وما ذهب اقل من ثلثه **في حاشية** اما الخمر فثبت بها الدليل
القطعية حتى سماها الله تعالى حراما وهو اسير للحرام التحريم العين كذا في
الكافي ووردت الاحاديث المتواترة المعنى فيه واما ما ذهب اقل من
ثلثه فلا نهى يكون في حكم الخمر وبين الثالث بقوله **وحرم المسكر**
وهو الذي من ماء الرطب كذا في الكافي والهداية وبين الرابع بقوله
وتنقيع التوبيع نيا اذا غلت اي الطلاء والسكر والنقع واشتدت وقذت
بالزبد فان هذه الاشربة انما تحرم عند الخمر رحمة الله تعالى اذا حصلت
لها هذه الصفات الثلاث وعندنا يمكن الاشتداد كما في الخمر من حرمة التوبيع
من حرمة الثلاثة الباقية لثبوتها بدلائل لا شبهة فيها اصلا كما في كفسر
مسكر **في الخمر** بينه وبين **الزبد** من متلفه الا ان يكون لذى **وتنقيع التوبيع**
ولو قطره وشاربه غيرهما ان سكر واما الحلال فبين الاول بقوله **وحمل ثلثه**
العنب وهو ما طبع من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه **وان غلب** عند
وسكن من الغليان هذا عند الخمر وابي يوسف وعند محمد وما لك والشافعي
قليله وكثيره حرام سيئل ابو حفص الكبير عنه فقال لا يحمل شره فيقول خالفت
اباح وابي يوسف فقال لا لانها يحملان لاستمرار الطعام والناس في زماننا
يشربون للنحو والتلهي فعلم ان الخلاف فيما اذا قصد به التقوى فلما اذا
قصد التلهي فلا يحمل اتفاقا والذي يصب عليه ما بعد ما ذهب ثلثاه بالطحين
حتى يرق ثم يطبخ بطخة حكمه حكم المثلث لان صب الماء لا يزيد الاضعفا
بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم طبخ حتى ذهب ثلثا الكل لان الماء
يذهب اول اللطافة او يذهب منها فلا يكون اذا ذهب ثلثي ماء العنب

وبين الثاني بقوله **وحل نبيذ التمر** واليبيب مطبوخا اذ في طينة وان نزل
 وسكن من الغليان عندها وعند محمد والشافعي حرام والكلام فيه كاللزام
 في المثلث المذكور وبين الثالث بقوله **وحل الخيطان** وهو ان يجمع بين
 ما التمر واليبيب مطبوخا اذ في طينة ويترك الى ان يغلي ويشد فانه اينما
 يحل اذا شرب عالم يسكر بلا لهو وطرب وبين الرابع بقوله **وحل نبيذ**
الاسل والبن والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ وهل يحل في
 هذه الاشربة اذا سكر منها قيل لا يحل قالوا الاصح انه يحل بلا تفصيل
 بين المطبوخ واليبيب لان الفاسق يجمعون عليها في زماننا كاجتماعهم على
 سائر الاشربة المحرمة بل فوق ذلك وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد
 اذا شرب جواب لقوله حل اي حل هذه الاشربة الاربعة اذا شربت
مالوتسكرا واذا سكر واحد منها كان القبح الاخير حراما لانه المنفرد
لهو وطرب متعلق بقوله شربت وهذا القيد غير مختص بهذه الاشربة
 بل اذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرمت
 اعلم ان السكر حالة تعرض للانسان من احتلاما غيه من الابخرة المتعاقبة
 اليه فتعطل معه عقله المميز بين الامور الحسنة والقيحة وهو حرام باجماع
 لكن الطريق المقتضى قد يكون ايضا حراما كما في الاربعة السابقة وقد يكون
 مباحا كما في الاربعة اللاحقة وسكر المضطر الى شرب الخمر والسكر الحاصل من
 الادوية والاغذية المتخذ من غير الحب فان قيل الحل والحرم من صفات
 الافعال الاختيارية حتى ان الحرام يكون واجب الترك والسكر على ما ذكر
 ليس بفعل فضلا عن كونه اختياريا قلنا مع كونه حراما حرمة المباشرة الى
 تحصيله وانساب اسباب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الايمان وحرمة
 الكفر فانها من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية فتدبر
وحل الخمر عطف على المثلث اي حل الخمر اي الخمر الذي تحول الخمر اليه ولو
 كان تحول به علاج كالتا الملح والخمر مثلا اليها ولا يكره تحليها وقال
 الشافعي يكره ولا يحل الحاصل به ان كان بالتأشيب فيه قولا واحدا وان كان بدونه
 فله في الحل قولان **والا فبدر** اي حل الخمر النبيذ في الداء وهو القرع

اليم

وهو الحرة الخضراء **والزفت** وهو الظفر المطلي بالزفت **والنقيير** وهو ظرف يكون
 من الخشب المنقور فان هذه الظروف كانت مختصة بالخمر فلما حرمت حرم النبي
 صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف اما لان فيه تشبيها بشرب الخمر
 واما لان فيها اثر الخمر فلما مضت مدة اباح النبي صلى الله عليه وسلم استعمالها
 وايضا بالغ في ابتداء تحريمها ويشدد لتركها الناس مرة فاذا تركوه واستقر
 الامر نزول التشديد **وكره شرب دودي الخمر والانشاط** به ارباب الكرا
 والاستحسان **ولا يجد شارب بلا سكر** لان وجوب في قليل الخمر لكونه داءا
 الى الكثير والدمري ليس كذلك فاعتبر حقيقة السكر **كتاب**
الجنايات لا يخفى وجه مناسبة هذا الكتاب لكتاب الحدود
 والاشربة الجناية اسم لفعل محرم شرعا سواء تعلق بالانفس وفي اصطلاح
 الفقهاء خصت بما تعلق بالنفوس والاطراف وخص الغصب والسرقة بما
 تعلق بالاموال **والقتل** وهو فعل موثر في اناق الروح وهو على ما ذكر في الجسر
 عمد وخطا وشبه عمد وكان ابو بكر الرازي يقول هو خمسة اقسام عمد وشبه
 عمد وخطا وجار مجرى الخطا وقتل بالسبب واختاره المناخرون والمراد به
 بيان انواع قتل تتعلق به الاحكام الالائية والافالقتل انواع كثيرة كالرجو
 والقصاص وقتل الخمر والقتل صلبا كما في حق قطاع الطريق بين الاول بقوله
اما عمد وهو قتل آدمي قصدا احترمه عن الخطا ولا يخفى ما في قول الرقابة
 ضربه قصدا من التسامح **بنحو** اي سلاح ونحوه في تفريق الاجزافان
 القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم استعمال الالة غالبا متامه تيسيرا كما
 اقيم السفر مقام المشقة **طيطه وناو ونبج** ومحمد بن محمد بن محمد بن محمد
 فان الالة الثالثة غالبا هي المحددة لانها هي العدة للقتل حتى لو ضرب به حجر
 كبير او خشب كبير او قضبة حديد او نحاس لا يجب القصاص عند ابي
 ح رجه الله تعالى في شبه العمد وفي الحائية ان الحرج لا يشترط في الحديد
 وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية **وشروط** اي شرط القتل العمد
كونه قتل مضافا اي عاقلا بالغالما في اول الحدود ان غير المكلف
 ليس اهلا للعتوبات وقال في الخلاصة ليس للصبي والمجنون عمد وهو

الحمد

هذه الحرم لان فيها
 جزء الخمر وغير
 بالعدم القاطن
 فيه كما مر
 في اول كتاب
 الكراهة

ثلاثة اقسام

خطا منها وكون المقتول معصوم الدم بان يكون مسلما او ذميا ابا احتراز
 عن المستامن فان عصمة دمه موقفة الى رجوعه بالنظر الى القاتل احتراز عما
 اذا قتل زيد بكذا عمد اخطى وجب عليه القصاص بشرط ان يكون زيدا
 لم يكن معصوم الدم بالنظر الى اوليا بكر ابا وكذا وجب على بشر القصاص ان
 كان قتل زيدا عمدا والمدينة ان كان خطا كما سيأتي وان لا يكون بينهما اي بين
 القاتل والمقتول شبهة **وكذا وجه ملك** لاسيما في ان القتل لا يكون عمدا
 يترب عليه القصاص **فكم الاثر** لقوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه
 خالدا فيها الاية وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانعقد عليه الاجماع **وقد**
عينا وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير متعين بل الوالي مخير بينه وبين
 اخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد لانه
 اوجب في الخطا الدية لقوله تعالى ومن قتل مومنا خطا الاية ولانه قال النبي
 صلى الله عليه وسلم العمد قود اي موجه القود فان نفس العمد لا يكون قودا قول
 في كل من الدليلين اشكال اما في الاول فهو ان من القواعد المقررة في الاصول
 ان التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر فتخصيص الخطا بالذكر لا يدل على قصر الدية
 على الخطا بل يجوز ان يكون الدية مشتركة بين العمد والخطا كما ذهب اليه الشافعي
 رحمه الله واما في الثاني فهو ان من القواعد المقررة في الاصول ايضا ان تقييد
 المطلق بنسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد والظاهر ان هذا الحديث ومن ادعى كذا
 الشهرة فعليه البيان وان تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد قبل ان يخص
 بكلام مستقبل موصول لا يجوز ولفظ القتل في الاية اما مطلق واما عام وعلى التفسير
 لا يجوز العمل بخبر الواحد بل الوجه ان يقال ان الايات يفسر بعضها بعضا
 فقوله تعالى ومن قتل مومنا خطا يدل على ان موجب العمد هو القصاص فقط لان
 معنى الاية على ما ذكر في التفسير وكتب المعاني ان القاتل اذا احظ ان قتل
 قتل ارتدع بالضرورة عن القتل فاذا لم يقتل لم يقتل فيبقى على الحياة وظاهر
 ان هذا يخص بالعمد فان القاتل في الخطا لا يقتل بل يتخلص بالدية ويظهر
 الرد على الشافعي فيما ذهب اليه فليتأمل فانه تفردت به المحدثات من الصواب
 واليه المرجع والمآب **ان يغفر** ليه بلا بدل وبصالحه بدل لان الحق له حكم

لكنه كان معصوم
 الدم بالنظر
 الى بشر

ايضا

ايضا حرمان الاثر لقوله عليه الصلاة والسلام لا ميراث لقاتل ولا كفارة فيه
 اي في العمد عندنا سواء كان عمدا يجب فيه القصاص او لا كالباب اذا قتل ابنه
 عمدا او رجل قتل من اسلم في دار الحرب ولو سطر الجنازة كذا في النهاية وقال
 الشافعي تجب الكفارة لانهما شرعت كاسمها حاجية للدين والاثم في العمد اكثر من
 ادعى الى انجاب الكفارة ولنا ان الكفارة بين العباد والعقوبة لما مر في الامم
 الغوس فلا تجب الاسباب واي بين الخطر والاباحة كالخطا فانه بالنظر الى
 الاصل تجب النية على مباح وبالنظر الى المحل الذي اصابه حرام بسبب ترك
 التثبت وذكر الثاني بقوله **واما شبهة العمد** وهو قتل قاصدا بغير ما ذكر
 في العمد كالعصا والسوط والجرح الصغير واما الضرب بالجرح والخشب الكبيرين
 فمن شبه العمد ايضا عندنا في رحمه الله تعالى خلافا لغيره سمي به لان في هذا الفعل
 معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطا باعتبار عدم قصده
 الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست بالة القتل والعاقلة لا يتقصد الى كل فعل
 بالة فاستعماله غير لة القتل دليل على عدم قصده اليه فكان خطا يشبه العمد
وسمى الآلة لقصد ما هو محرم شرعا **والكفارة** لانه خطا نظر الى لالة فدخل
 تحت قوله تعالى ومن قتل مومنا خطا الاية وبين الكفارة بقوله **فكم الاثر** فانه
 مومنه ان قد عليه **واي** وان لم يقتل فقتيل **فكم الاثر** متتابعين لقوله
 تعالى ومن قتل مومنا خطا فقتله رقية مومنة الاية والطعام غير مشروع فيه
 لانه غير منصوص عليه واشبات الابدان الراي لا يجوز ويجزئه رضيع احد
 ابويه مسلم لانه مسلم لتبعيته خيرا لا بديننا والسلامة في اطرافه ثابتة ظاهرا
 وغالبا ولا يجزئه ما في البطن لانه عضو من وجه فلم يدخل تحت اسم الرقية
ورد **فكم الاثر** وسياق بيانه ان شاء الله تعالى **قود** اي ليس فيه
 قود لشبهته بالخطا كما عرفت **واما** اي شبهة العمد **فما دون النفس** من الاطراف
 عمد يعني اذ اخرج عضو اية جازحة وجب فيه القصاص ان كان مما يرعى فيه
 المماثلة كما سيأتي **فليس فيه** اي فيما دون النفس **شبهة** اي شبهة العمد كما كان في النفس
 لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك وذكر الثالث
 بقوله **واما** **خضا** وهو ما في القصد كرميه **مسد** ولو عمدنا بطنه **شبهة** اي شبهة

بله

فانه لم يخط في الفعل حيث اصاب ما قصد رميه وانما اخطا في القصد اي في الظن
حيث ظن الاذى ميذا والمسلم حريما وانما قال ولو عبد لدفع توهم ان العبد
مال وضمان الاموال لا يكون على العاقلة فان المعنبر آدميته لا يلتزم
خطا في الفعل كرميه غرضا فاصاب اذ يبا فانه اخطا في الفعل لا القصد فيكون
معذورا للاختلاف المحل بخلاف ما اذا تعدد الضرب موضعاً من جسده
فاصاب اخر منه فأت حيث يجب القصاص اذ جميع البدن محل واحد فيما يرجع
الى مقصوده فلا يعذر وانما صار الخط نوعين لان الانسان يتصرف
بفعل القلب والجوارح فيحتمل في كل منهما الخطا على الانفراد كما ذكرنا واجتماعاً
بان يرمي قميلاً بظنه صيداً فاصاب غيره من الناس وذكر الرابع بقوله **وانما**
يكون الخطا كناية عن الخطا في كل ما ليس على السطح عليه فقتل
فان هذا ليس بخطا حقيقة لعدم قصد النية الى شيء حتى يكون مخطئاً
لمقصوده لكن لا يوجد فعل حقيقة وجب عليه ضمان ما ائلفه كفعل الطفل
فجعل كالحطالانه معذوره كما في الخطي **وحكمه** اي حكم الخطا والجاري بحراه
الاشدرون انما تقتل اما الاثم فلتترك التحريم فان الافعال المباحة لا يجوز
مباشرة الا بشرط ان لا يؤدي احد افعالها الى فقد ترك التحريم فاشدوا ما كونه
دونه فعدم القصد والكفارة والدية اما كونها حكم الخطا فانها لم تكن
حكم الجاري بحراه فظاهر **وحرم ان الارث** لاحتمال ان يقصد استعمال الميراث
واظهر من نفسه القصد الى محل آخر وان يكون متناوفاً لم يكن نية ما قصد الى
الاستعجال الارث وذكر الحكم من بقوله **واي سبب** اي يكون سبباً للقتل
كان لا فة بحفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه قيد للوضع والحفر ووضع
خشبة على قارعة الطريق ونحوه مما هو سبب الاثلاف الا ان يقتل بها الك
عليه اي على البئر ونحوه **وحكمه** الدية على العاقلة لان الفاعل وهو الحافر
لا يلزم شيء فوجب الدية وهي على العاقلة بلا كفارة ولا اثم القتل لان القتل منه معذور
على الحافر حقيقة والحق به الخطا في حق الضمان فبقى في حق غيره على الاصل وانما قال ولا
اشد القتل لانه ياتى بحفر في غير ملكه **والارث** الا ان لا يحرم ان سبب القتل

قتل

بعد علمه بالحفر
و نحو من فحين او الواضع سبب للثقل وهو متعدي فيه فكانه موقع في البئر وادفع على الحجر
لا يلزم شيء فوجب الدية وهي على العاقلة بلا كفارة ولا اثم القتل لان القتل منه معذور
على الحافر حقيقة والحق به الخطا في حق الضمان فبقى في حق غيره على الاصل وانما قال ولا
اشد القتل لانه ياتى بحفر في غير ملكه **والارث** الا ان لا يحرم ان سبب القتل

ولا قتل هنا والله اعلم **باب ما يوجب القود او لا يوجب**
بقتل معصوم الدم عدا قتل القتل شرايط ذكرنا من كون القاتل مكلفاً الى
اخره فيقتل الحر بالحر لتمام المماثلة **وبالعبد** وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد
لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس
والتخصيص بالذكر لا ينفي ما عداه لا يقال لو دل بوجوب ان لا يقتل العبد بالحر
لان الشافعي يجب عنه بانه تناوت الى نقصان فلا يمنع ويمنع دفع ما قال
صدر الشريعة على انه ان دل بوجوب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد
بالعبد **والذي** وعند الشافعي لا يقتل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل
مومن بكافر ولنا ما روينا عليه الصلاة والسلام قتل مسلمان بدمي وقول علي
رضي الله عنه انما اعطوا الجزية لتكون اموالهم كما موالنا وما هم كدماينا والمرد
بما روينا في سياقه ولاذ وعهد في عهده والعطف للمغايرة فكانه قال لا
يقتل مومن ولا ذمي بكافر فيكون مستمناً ضرورة **لا** اي لا يقتل مسلم وذمي
مستمن من غير معصوم الدم على التأييد كما هو بل هو مثل اي يقتل المستمن
بالمستمن قياساً للمساواة بينهما ولا يقتل استحساناً لقيام مبيع القتل يقتل
القاتل باليمين والبالغ باليمين والعبد بالاعمي والزمن وبما قص
الاطراف والرجل بالمرأة للجموات والفرج باصله وان عدم المسقط
لا يحكمه اي لا يقتل الاصل بفرجه يتناول الاب والام والجدة لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يقتل الاصل بفرجه **ولا سيد بعبد** ومذنب ومكاتبه وعبد وانه
لانه لا يستوجب لنفسه القصاص على نفسه ولا ولده عليه **وبعد بعضه** لان
القصاص لا يتجزى ولا اي يقتل قاتل عبد الله من حق يمتنع بما قداه اي الراهن
والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولاه لبطل حق
المرتهن في الرهن فاشتراط اجتماعهما للمسقط حق المرتهن برضاه وذكر في
العيون والجامع الصغير لغز الاسلام وغيرهما ان القصاص لا يثبت لهما وان
اجتماعهما في الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عبد اعن وناه اي وقد ترك ما يفي
ببذل مكاتب قتل حر من وارث وسيد وان اجتمع اي الوارث
والسيد لان الصحابة اختلفوا في موته حر او رقيقا فعلى الاول الوارث هو الوارث

وعلى الثاني المولى فاشتبه من له الحق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا
غير سيده او تركه واوفاء اقا سيده لتعينه اقوى بقتل مسلم مسلما طائفة مشركا
بين الصنفين بل يكتفى ويدي اي يعطى الدية لانه ليس بعد بل خطامات شخص
بفعل نفسه بان شج نفسه وفعل زيد بان شج **وامر بان عقره** وجيتريان
لذته **ضمن زيد** ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس واحد فيكون هذا
في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا معتبر في العقبى حق يا شق بالاجماع وفعل
الاجنوب معتبر في الدارين فصارت الافعال ثلاثة اجناس فتوزع دية النفس
اثلاثا فيكون الثلث بفعل الاجنبي ثلثها فيلزمه ثلث الدية لكن في ماله لانه
عمد والمعاقل لا تعقل العهد كما سياتي ان يشاء الله تعالى **شهر على المصلين**
سيفا وجب قتل لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين سيفا فقد
احل دمه اي هدره وانما وجب لان دفع الضرر واجب **ولا شيء** اي يقتله وانما
قاله بعد القول بالوجوب لجواز ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شي كما
في الجمل الصايل والمجنون كما سياتي كذا اي يجب قتل **شهر سلاح** غير رجل
مقتل اي ليلا او نارا في مصر او غيره او شاهرا **مقتل** اي في مصر او غيرها في غير
مقتله المشهور رعية عمدا حيث لا يجب عليه شي لما وقع سارقه **المخرج**
ليلا وقتله جان ولا يجب بقتله شي لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل دون ماله
اذ تعين اي القتل **الخالص** له واذا لم يتعين لم يجز وكذا اذا قتله قبل الاخذ
اذا قصدا لاخذ ولا يمكن من دفعه الا بالقتل وكذا اذا دخل ارجل بالسلاح
فغلب على ظن صاحب الدار انه قاصد لقتله حل قتل **شهر عصا** نهال في مصر قتل
من قتل عمدا لان العصا ليس بالسلاح والظاهر حقوق الغوث نهال في مصر
فلا ينقض القتل **شهر سلاح** ففرض فانصرف فقتله **المضروب** بقاد القاتل
لانه اذا انصرف عار عصمته الزايله بالضرب فاذا قتله اخرا قتل معصوما
فعليه القود وضمن قاتل صبي ومجنون **شاهد من السلاح** ولو كان قتلها
عمدا **الدية** منقول ضمن في ماله لاما ان العواقل لا تضمن العمد وضمن قاتل
جمل صل عليه **القيمة** وذلك لان فعل المجنون والصبي والذابة غير منتصف
بالخطر فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة ومقتضى قتل النفس المعصومة في الادى

وجوب

سورة

وجوب القصاص لكنه امتنع لوجوه المبيع وهو دفع الشر فوجب الدية فيه والقيمة
في الذابة يقتضيه بخرج ثبت عيان او بشئ دية جعله جرحه وانما اقر شر حتى
مات يعني ان طريق ثبوت القصاص الاقرار امران احدهما ان يخرج رجل
وجله بمحض جماعة فمات منها والثاني ان يشهد جلان انه جعله بمحض
وزاد افراس حومات ولو كان جرحه اياه **بخو مسلة** وهي بكسر الميم وتشديد
اللام ابرة عظيمة يقال لها بالفارسية جوال دون لا **بخر** ابرة وان تعدل لانه
ليست في معنى السلاح **الا ان تغرز** الابرة في مثله اي في موضع يقتل بغرز
الابرة فيه فيجب القصاص كذا في الكافي **وعند** عطف على مسلة اي يقتض
ايضا يخرج حد مزر وهو بالفارسية كلنك لانه في معنى السلاح **لا ضرر** لانه
ليس كذلك وروى عنه اذا جرح وجب به القصاص **واعود** او مثقل **الخنق**
وهو بكسر النون مصدر قولك خنقته يخنقه كذا في الصحاح **واقر** قول **سورة**
والجرح ضربه فمات لان وجوب القصاص يختص بالعمد المحض وذا بان بشار القتل
بآلة وهي الالة الخارجية لان الجرح يعمل في نفق البنية ظاهر او باطنا وغيره
ينقضها باطنا لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن **كل** هو من جنس الحديد كالصخر
والخاس والرصاص والذهب والفضة **والانك** كالحديد لو كان له حد فترق
لانه يكون في معنى السلاح وماه **مقتله** بحد يد بقتله اي من شأنه ان يقتل
به بجرحه او فوات منه قتل كذا لو ضربه بعصا راسه مضربا **بحد يد**
انه به الحديد بجرحه **ولا** او ضربه بحد جديد وقمته او عمود في ان
منه كذا في المبسوط وروى الطحاوي عن ابي جرحه الله ان لا يجب القصاص اذا
لم يخرج كما لو ضرب به بالعصا الكبير والحجر المدور والجرح لا يجب القصاص
في قول ابي جرح قال قاض خان وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبهه كالخاس
وغیره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتله **له** **ولي** واحد فله اي اذ كان
الولي قتل القاتل **فيم** اصا قبل قتل القاتل **القاضي** بالقصاص **منه** متعلق بقوله قتل
القاتل اي له ان يقتل نفسه القاتل **وامر** القير به ولا ضمان عليه اي على ذلك
الغير **اذا كان** الامر **بما** هذا قيد لجميع ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بجر
جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حق لو كان متعدد فان

لا

انفقوا كانوا لو احدثوا لولا يجوز القتل وجاز ايضا ان يامر آخر بقتله اما كونه
قيدا لجواز القصاص له قبل القضا فلما من جواز القصاص يخرج ثبت عيانا
واما كونه قيما لجواز الامر به فلا نه لما جاز له جاز اذابة الغير منابه واما
كونه قيما لعدم الضمان عليه فلان جواز القتل لظهور الامر في الضمان
واما ان القتل اى الاجنبى وقال الله اى امر به لم يصدق ويتنزل الاجنبى لاستيفاء
شرط جواز القتل وهو ظهور الامر في القصاص من يريث اى كل من يريث
المقتول فله ولاية القصاص وان كان ذوقه او زوجته ذوقا في الدية اى يستحق
الدية كل من يستحق الارث وليس له بعض الورثة استيفاء اى ان كانوا كذا
حق بغيره الاحتمال عفو الغائب او صلح ويستوفى الكثير قبل كبر الصغير
لانه حق لا يتجزى لثبوت سبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو او
الصلح من الصغير منقطع وثبت لكل واحد كمالا في ولاية الانكاح **ولا يجوز**
التفكيك المستند اليه اى باستيفاء القصاص بغيره الموكل عن المجلس لانها تندى
بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للنذر الشرع قبل حل
عدها فلا لا اولى له فلا مام قتله او الصلح لان السلطان ولى من لا ولي له الا العفو
لان فيه ضررا للعامة ويقيد ابو المعتز قاطع يد **وقال قريبه** يعنى اذا قطع
رجل يد المعتوه عدا او قتل قريبه كوله فاب المعتوه يقيد عن جانبه لان
لايه ولاية على نفسه فيلها كالانكاح **وهو الصالح** لانه انفع للمعتوه من الاستيفاء
فلما ملك الاستيفاء فلان ملك الصلح اولى بهذا اذا صلح على قدر الدية او
اكثر منه والا لا يصح وتجب الدية كاملة ذكره الزيلعي **لا يعنى** لانه ابطال
لحقه **ليمنع من ابيه فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي**
مختصة بالاب والابن كالمعتوه **والقاضي كالأب في الاحكام المذكورة من شرط**
توابعه وما دونها وثبوتها على ابيه بان قتل ابوه امة عدا او قطع يدها
عدا لا يستوفيه ابنه بل يستقط لحرمة الابوة ويموت الثمان الفوات المحل عفو
الزوجة والامه على مال وان قل لانه حقهم فيجوز قصرهم كيف يشاء ويجب
الحل وان لم يذكر والحلول والتأجيل لانه مال واجب بالعقد والى امثاله
الحلول كالمهر والتمن ويستند ايضا بصلح احدهم وعفوه لان التود اذا ثبت

صل

الجميع

لجميع فكل منهم متكم من الصلح والعفو ومن ضرورة سقوط حق البعض
في التود سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يتجزى **وللباقين حذر من الدية لان**
استيفاء القصاص تعذر لمعنى في القاتل وهو ثبوت عصيته بعفو البعض **فوجب**
المال كمالا في الخطافان العجز عن القصاص ثمة لمعنى في القاتل وكونه خاطيا
واحصية للعافى لاستقاطه حقه من ماله وكيل مولا عبد وحر قتله اى
العبد والحر باصل متعلق بوكيل عن دمه اى لادم الواجب عليها اى ان
تتخذ بينهما الا ان يعفى ان قتل حر وعبد جلا عدا حتى وجب عليها
الدم فوكل الحر ومولى العبد جلا ان يصلح عن دمه على الف ففعل فالان
على الحر ومولى العبد نصفان وقيل جمع بقر يعنى اذا قتل جماعة واحدا
عدا تقتل الجماعة به لاجماع الصحابة رضي الله عنهم وبالعفو يعنى يقتل
بجماعة قتلهم عدا وكفى به اى يقتله للجميع فلا شئ من المال **ان حضر وليم**
وقال الشافعي يقتل الاول منهم ان قتلهم بالثعاقب وتقتضى بالدية لمن بعد
في تركته لان العاقلة لا تعقل العبد وان قتلهم جميعا معا او لم يعرف الاول
يقرب بينهم ويقضى بالتود لمن خرج له القرعة وبالدية للباقيين او قتلهم جميعا
وتقسم الديات بينهم لان الموجود منهم قتلات والموجود منه قتل واحد فلا مال
وهو القياس في الفصل الاول لاكثر تركناه للاجماع ولنا ان كل واحد منهم قاتل على
الكامل فحصل الثماني الايرى ان الواجب في قتل واحد جماعة هو القصاص ولو لا
التمثيل لما وجب **واو حضروا** **واحد من المقتولين قتل القاتل له** **وهو حق**
البقية اى حق اوليا المقتولين كونه القاتل اى كما يسقط بموت القاتل حتى
انتهى لنوات محل الاستيفاء كقوله بين اثنين فوفا احداهما شوقا **ياخر**
ان علم ان عفو بعض مسقط له دية او لا فلا يعنى ان القصاص اذا كان بين
اثنين فعفا احدهما وطم صاحبه ان عفوا خيه لا يورث في حقه فقتل القاتل
فانه لا يقدامه ويعلم ان هذا قتل بغير حق ولكن لما كان متاولا ومحتهدا
فيه اذ عند البعض لا يسقط القصاص بعفوا احدهما فصارت لك التاويل المتعارضة
القصاص كذا في المحيط رجل خرج رجلا فاشهدا المحروج على نفسه ان فلانا لم
يجرحه ثم مات المحروج فلا شئ على فلان ولا تقبل البيعة عليه وان عفى المحروج

م ٣٠٠

في الاستحقاق ولا عبرة بالنقد والتأخر كالخبرين في التركة وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع لها بعد استوفا في استحقاق رقبته واما ثبوت الدية لها فلما عرفت ان الاطراف هي مناط حكم الاموال وعرفت ايضا ان القود ثابت لها على الكمال لكن كل منهما له يستوفى حقه كما هو حقه فلزم بالضرورة اعتبار حالة الاطراف ايضا كيلا يبقى حق المظلوم على الظالم ولهذا اوجبت الدية بخلاف ما اذا كان القصاص في النفس حيث يكتفي فيه بالقتل لهادون الدية قيد يعني رجلين لانه لو قطع رعين رجل ويسار آخر قطع يده بهما وكذا اذا قطعها لواحد **وان حضر احد هما اي احد المقتوعين وقطع يد القاطع فلا اثر للدية اي دية يد واحدة لان الحاضر ان يستوفى حقه ولا يجب عليه التأخير لحضر الاخر لثبوت حقه بيقين وحق الآخر متردد لاحتمال ان لا يطلب او يعفو جازا او صلحا فاذ استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني في تمام يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس كما مر **نعم عمد نفذ سهمه الى اخر فاما يقتل الاول لانه عمد وعلى ما قلناه الدية للثاني لانه خطأ قطع رجل يد رجل آخر ثم قتله اخذ اي القاطع بها اي بموجب قطعه وقتله في عمدين ومختلفين بان قطع عمدا وقتل خطأ وعكس برئ بينهما او متعلق بالعمدين والمختلفين اما في العدين فان بريئهما يقتصر بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لانه المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيدخل جزا القطع في جزا القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عمدا ثم قتل خطأ يقتصر للقطع ويؤخذ دية النفس وفي عكسه تؤخذ الدية للقطع ويقتصر للقتل لاختلاف الجنيتين لكون احدهما عمدا والاخر خطأ واخذ بها ايضا في خطابين بينهما بر اي يجب دية القطع ودية القتل واخذ بدية واحدة في خطابين اي خطأ القطع وخطا القتل **لا بر بينهما لان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية والفرق بين هذه الصورة وبين عمدين لا بر بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول فالحاصل ان القتل اما عمدا او******

طع

خطا

خطا والقطع كذلك صار اربعة ثوابا ان يكون بينهما بر ولا صار ثمانية وقد بين حكم كل واحد منها كما في ضرب مائة سوط برئ عن تسعين ولم يبق **اثر ومات عشره** حيث يكفي يدية واحدة فانه يبرأ من تسعين لم يبق معتبة الا في حق التعزير **وكذا اكل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر عند ائح** وعند ائح توفي مثله حكومة عدل وعن محمد اجرة الطبيب وعن الادوية **وان بقي اي لا اثر وجب حكومة عدل** وسياتي بيانها في الديت **ودية للقتل عفا المقتوع عن القاطع فمات منه ضمن دية** يعني رجل قطع يد رجل عمدا فعفى المقتوع عن القاطع ثم مات منه فعلى القاطع الدية في ماله ولو عفا عما حدث منه ايضا او عفا عن الجنابة فهو عفو عن النفس **واشئ عليه اي على المقاتل فالخطا من الثلث والعمد من الكل** يعني اذا كانت الجنابة خطأ وقد عفى عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر من الثلث لان الدية مال فحق الورثة يتعلق بها والعفو وصية فتصح من الثلث واما العمد فوجبه قود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق الورثة فيصح العفو عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا **كذا الشجة** يعني ان العفو عن الشجة كالعفو عن القطع وعندهما عفو عن النفس ايضا **طعنت امرأة يد رجل عمدا فتكفها على يد ثرويات فله مهر مثلها** وعليها دية في ماله او على ما قلناه لو خطا هذا عند ائح رحمه الله لان العفو عن اليد والقطع لا يكون عفوا عما يحدث منه فكذا التزوج على اليد والقطع لا يكون تزوجا على ما يحدث منه عنده ثوابان كان القطع عمدا كان تزوجها على القصاص في الطرف وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير الاستقوط اولى فلا يصلح للمهر فيجب لها عليه مهر المثل فان قيل قد سبق ان القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يصح تزوجها عليه قلنا الموجب الاصل للعقد القصاص لاطلاق قوله تعالى والجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف فاذا سرى تبين انه قتل ولم يتناول العفو فتجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهذا في ماله لانه عمد والعاقلة لا تتحمله فاذا وجب له

الدية ولها المهر نقاصا ان استويا وان كان احدهما اكثر رجع صاحب على الآخر
وان كان القطع خطا كان تزوجها على ارش اليد واذا سرى الى النفس تبين
له لا يرش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على يده
ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع المقاصة لان الدية
على العاقلة اقول ينبغي ان يقع المقاصة على القول المختار في الدية وهو عدم
وجوبها على العاقلة بل في مال القاتل كما سيأتي تحقيقه قريبا في قوله لانهم
انما يتحلون عنها بسبب جنائنها ولو نكحها **عنده** **وجبت** منها يعني المهر
او على الجنابة فوات منه فلها مهر مثلها **عنده** لانه نكاح على القصاص وهو
ليس بمال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خنزير **شئ**
عليها اي لادية ولا قصاص لان حقه القصاص وقد رضي سقوطه على انه
يصير مهر وهو لا يصلح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة **قد روي**
لو نكحها لان هذا تزوج على الدية وهي تصلح للمهر فان ساوي اي مهر
المثل **التي** **مال** **له** **سواء** اي مهر المثل **فلا شيء** **عليه** اي العاقلة لان التزويج
من الحوايج الاصلية فيعتبر من جميع المال وهم لا يفرمون شيئا منه لانه
انما يتحلون عنها بسبب جنائنها فكيف يفرمون لها **فلا لشر** اي ان كان مهر
المثل اكثر من الدية **لو نكحها** **بأية** **لأه** **رضيت** باقل من مهر المثل **والزائد**
في الاول اي كان مهر المثل اقل من الدية يرفع عن العاقلة مهر المثل والزائد
منها **بما** **اي** للعاقلة وتصح لانهم من الاجانب فان كان يخرج من
الثلاث يرفع عنهم ايضا والاستقط عنهم قدر الثلث وادوا الفضل الى الولي
ان لا تنفذ الوصية الا من الثلث **قطعت يد** يعني قطع زيد مثلا يد بكر
فانتهت بكر عند القاضي فامر بالقصاص فاقترض زيد له اي لبكر ان قطع يد
زيد فوات المقطوع الاول وهو بكر **قتل مقتص منه** وهو زيد به اي
بقطعه سابقا تبين بالسرية ان الجنابة كانت قتلا عمدا والحق المقتص
له في القصاص في النفس واما استيفاء القطع من المقتص منه فلا يوجب سقوط
حق المقتص له في القتل **ضمن** **دية النفس** من قطع بنفسه يد غيره **قوي**
فسري يعني ان من له القصاص في الطرف اذا استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم

توسر الى النفس ومات ضمن دية النفس عند ائح وعندها لا يضمن وهو قول
الشافعي لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرية اذ لا احتراز عن
السرية خارج عن وسعه فلا يتقيد بشرط السلامة لئلا يفسد باب القصاص
فصلوكا امام اذ قطع المارق وسر الى النفس ومات وكالبنزاع والفساد
والحجام والحثان وله انه قتل بغير حق لان حقه في القطع والموجود قتل
الا ان القصاص سقط للشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصد استيفاء حقه القتل
وقتل الخطا يوجب الدية بخلاف ما ذكره من المسائل اذ يجب الحكم فيها بالقصاص
على التقضي تنقلده والعمل على البنزاع ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد
بشرط السلامة كالرعي الى الحزب وفي ما التناهي بخيرين الاستيفاء العفو
مندوب فيستفيد استيفاءه بشرط السلامة كالرعي الى الصيد هذا ما قالوا
ويرد على ظاهره ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا اورث شبهة
يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاولى شبهة
يسقط بها القصاص لان حكم القاضي ليس اذني من المباشرة بنفسه اقول
دفعه ان حكم القاضي لا يورث شبهة يدفع بها القصاص بل يوجب القصاص على
مدعي القطع لانه اذا ادعاه واثبتته عند القاضي كان موجبا عليه الحكمة فيكون
المدعي في حكم المكره للقاضي كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكرها
حقيقة بمقتضى تعريف الاكراه وهو حمل الغير على فعل ما يعدم رضاه به لا
اختياره فان كان في حكم المكره او مكرها وجب القصاص عليه لان القاضي
يكون الله له ويكون ذلك كالمباشرة للقتل العمد كما تقر في موضعه **واشبه**
عطف على قوله دية النفس اي ضمن ارش اليد من قطع يد من له عليه قود نفس
فمنعنا **عنه** اي قطع ولي القتل يد القاتل شرعا عن القتل ضمن دية اليد عند
ائح وعندها لا يضمن لانه استحق ائلا في النفس بجميع اجزاها فانك البعز
فان اعفا فهو عما سوى هذا البعض وله انه استوفى غير حقه لكن لا يجب
القصاص للشبهة والله تعالى اعلم **باب** **القتل** **وقد روي**
واعند **احكام** **اي** حالة القتل **قوي** **ثبت** **المورث** **بدا** **لا ارثا** **اعلم** ان ههنا
طريقين احدهما طريق الخلافة وهو ان يثبت الملك للوارث ابتداء بسبب انعقد

في حق المورث كما اذا اتهم العبد فان الملك يثبت ابتداء للمورث بطريق الخلافة على
العبد لان العبد ليس اهلا للملك والثاني طريق الورثة وهو ان يثبت
الملك للمورث ثم الورثة بالنقل منه اليه فذهب الامامان الى الثاني قولان
القصاص موروث عن الميت حتى تجري فيه سهام الورثة ويصح عفو قبل
الموت وتقضي ديونته منه اذا انقلب ما لا وتنفذ وصاياه منه كما في الديته وفي
الامام الى الاول قولان القصاص غير موروث لانه يثبت بعد الموت للتشفي
ودرك الثأر والميت ليس من اهله وانما يثبت للورثة بطريق الخلافة بسبب
انقضاء الميت اي يقومون مقامه فيستحقونه ابتداء من غير ان يثبت للميت
لان القصاص ملك النعل في المحل بعد موت المجرم ولا يتصور النعل من الميت
ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المجرم وانما صح عفو المجرم لان السبب
انقضاء له وقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نصير على ان
القصاص يثبت للورث ابتداء بخلاف الدين والدية لان الميت اهل للملك المال
ولهذا لو نصب شيعة فوقع به صيد بعد موته يملكه واصل الخلاف راجع
الى ان يثبت القصاص حق الورثة عنده وحق الميت عندها فاذا كان
القصاص يثبت حقا للورثة عنده ابتداء فلا يصير احدهم خصما من
الباقي في اثبات حقهم وكالة منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت القصاص
في حق الغائب فله برهان احدهم بخيبة اخيه على قتل ابيه خضر الاخ
الغائب يعيدها ليتمكن من الاستيفاء بحبس القاتل ان اقام الحاضر البينة
بالاجماع لانه صار متها بالقتل والمهم بحبس بخلاف الخطا ويدين متعلق بقوله
يعيدها اي لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البينة لان مرجع المال وطريق
ثبوت الميراث وكذا الدين اذا اقام احد الورثة البينة ان لا يبيد على فلان كذا
فخصما خوه لا يعيدها برهان القاتل على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط
القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم حاضرا فاقام القاتل بينة على
الحاضر ان الغائب قد عفا فالحاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حصته
في القود وانتقاله الى المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه كذا قول
عبد بن جليل احدهما غائب يعني اذا قتل عبد بكر جليل احدهما غائب

ولا يثبت القصاص في حق الميراث والدية غارة الغار

فادعى القاتل على الحاضر ان الغائب قد عفا عنه فالحاضر خصم ويسقط القود ان
اثبت لما ذكرنا خبرا وليا قود بعفو شريكها فهو عفو للقصاص منه اي عن ان
رجلا قتل عبدا وله ثلاثة اوليا فشهداثنان منهم على صاحبه انه قد عفا فان
اخبارها عفو للقصاص منها وهذه المسألة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله ان
صدقها اي المخبرين القاتل والشريك فلا يشك في اي الشريك لانه
بتصديقه ابطال نصيبه والدية لثلاث الدية لان نصيبها صار ما لا والثاني بقوله
ان كذبها اي كذب القاتل والشريك المخبرين فلا يشك في اي الشريك
ثلاثة لان حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق شريكها فيه لعدم
تجزئه وانتقل الى المال وسقط حقها في المال ايضا لما ذكر في حق حصته شريكها وهي
ثلث الدية والثالث بقوله ان صدقها القاتل والشريك اي كذبها الشريك
فلكل منهما ثلثها لانه لما صدقها اقر لها ثلثي الدية فلزم وادعى بطلان حق
الشريك فلم يصدق فتحول ما لا وغرم القاتل الدية اثلاثا والرابع بقوله
ان صدقها اي المخبرين الشريك فقط اي كذبها القاتل فله اي
للشريك ثلثها اي غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف
الى المخبرين لان زعم الشريك انه عفا لتصديقه المخبرين فلا يشك في اي
القاتل ولها على القاتل ثلثا الدية وما في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو
من جنس حقها فيصرف اليها والقياس ان لا يلزمه شي لانها اديت المال على
القاتل والقاتل منكر فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل تكذيبه وجه
الاستحسان ان القاتل يتكذبه المخبرين قد اقر للمشهود عليه بثلث الدية
لزمه ان القصاص سقط باخبارها بالعفو كما ابتداء العفو منها والمقر لما كذب
القاتل حقيقة بل اضاها الوجوب الى غيره وفي مثله لا يرتد الاقرار من قال فلان
على ماية فقال المقر له ليس لي ولكنها فلان فان المال للمقر له الثاني كذا هنا
اختلفت في هذا القتل في زمانه او مكانه او الله بان قال احدهما قتله
بعصا والاخر قتله بالسيف او قال شاهد قتله بعصا وقال الاخر
جهلت الله قتله لغت اي شهادتها لان القتل يختلف باختلاف الزمان
والمكان والالة ويختلف احكامها والمطلق يغير المقيد فكان على كل قتل

لازمها باخبارها اسقطا
حقها في القصاص فانقلب
مالا ولا مال لهما لتكذيب
القاتل والشريك صح

شهادة فرد فثبت **شهادة بقتله** وقال **لا جملنا الله** وجب الدية والقياس
 ان لا يجب شي لان القتل يختلف باختلاف الالة فجعل المشهود به وجه الاحتكام
 انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بمجمل ليمتنع العمل به قبل البيان فيجب
 اقل موجب وهو الدية وتجب في ماله لان الاصل في الفعل العمد فلا يلزم العاقلة
 لما من **مراقرط** من **رجلين يقتل زيد** وقال **الولي يقتله** فله قتلها
 لان كلامها اقر بانفاده بكل القتل والقصاص عليه والمقر له صدق في وجوب
 القتل عليه ايضا لكنه كذب في انفاده بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما اقر
 به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب تنقيصه وفسق المقر لا يمنع صحة اقراره
ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي شهدا بقتل زيد عمل واخران بقتل
 بكر اياه لغت الشهادة لان التكذيب يفسق الشاهد في بعض ما شهد
 به يبطل شهادته لان التكذيب تنسيق وفسق الشاهد يوجب رد شهادته
شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية في المشهود بقتله جبا ضمن
 العاقلة **الولي** لانه قبض الدية بغير حق **او الشهود** لان المال يلق بشهادتهم
 ورجعوا اي الشهود عليه اي على الولي لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولي
 كالغاصب مع غصب الغاصب **والعمد خطأ** **الا في الرجوع** اي ان كان
 الشهادة على العمد فقتل به شرعا جبا بخير الورثة بين تضمنين الولي والدية
 الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند الاحتكام لانهم اوجبوا هذا
 للولي ما ليس بمال وهو القصاص فلا وجه لان يرجعوا بمال اذ لا تماثل بينهما
 وعندهما يرجعون على الولي كما في الخطا **ولو شهدا على اقراره** اي اقرار القاتل
 بالخطا او العمد شرعا جبا لئلا يضمنوا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما **او شهدا على**
شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية على العاقلة شرعا جبا لئلا يضمنوا ايضا اذ
 يظهر كذبهما في شهادتهما لان المشهود به شهادة الاصول على القتل لانفس القتل
ضمن الولي الدية في صورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق شرعا
 لما فرغ من مسايل الشهادة شرعا في مسايل اعتبار حالة القتل فقال **العبيد**
حالة الرمي **الوصول** اعلم ان الاصل ان العبرة لوقت الرمي في جفت
 الضمان والحل لان الضمان انما يجب بالجناية وانما يصير الشخص جانيا بفعل

في القتل

يدخل

يدخل تحت اختياره وهو الرمي لا الوصول **فوجب الدية** على من رمى مسلما فاذا تد
 الرمي اليه **فوصل** السهم اليه فأت فعل الرمي الدية لورثة المرتد عند الاحتكام
 لا شيء على الرامي لان التلف حصل في محل غير معصوم وانلاف غير المعصوم هذا
 وله ان الرمي اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به **وجوب القيمة** **لسيد عبد**
رمي اليه بصيغة المجهول اي صار رميا اليه فاعتقه **فوصل** السهم اليه
 فأت لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فضل ما بين قيمته من رميا
 الى غير رمي **وجوب الجزاء على محرم** **رمي صيدا** في كل اي خرج من الاحرام **فوصل**
 السهم لانه وقت الرمي محرم **لا على حلال** رماه فاحرم **فوصل** لانه وقت
 الرمي حلال غير محرم **ولا يضمن من رمي مقصيا عليه** برجوعه **فراجع شاهداه**
فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم والله تعالى اعلم **كتاب**
الديات جمع دية مصدر ودي ثقاتل المقتول اذ اعطى وليه المال الذي
 هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال دية تسميته بالمصدر وقاها محمد وفية كما
 في عدة كذا في المغرب والارش اسم للواجب على ما دون النفس الدية الدية الذ
دينار من الذهب وعشرة الاف درهم من الفضة ومائة من الابل
فقط يعني ان الدية عندنا في كل هذه الاموال وقالا منها ومن
 البقر مائة بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحلال ما يتاح له كل حلة ثوبان **وهذا**
 اي الابل في شبهة **العدا رباع** بين الارباع بقوله **من بنت مخاض** خمس
 وعشرون **ومن بنت لبون** خمس وعشرون **وهي الدية** المغلظة نقل في
 غايت البيان عن شرح القدرين والغلبة الدية تروى عن عمرو بن مسعود
 وزيد واني موسى الاشعري والمغيرة ابن شعبة رضي الله عنهم وان اختلفوا
 في كيفية الغليظ فعندنا في ح والي يوسفي ما ذكرهم منا وعند محمد والشافعي ثلاثون
 حقة وثلاثون جذعة واربعون ثبنت كلها خلفات في بطونها اولادها **وفي**
الخطا عطف على شبه العداي الابل في الخطا **اخماس** منها اي من المذكورات
 الاربعة **ومن ابن مخاض** عشرون **بنت مخاض** خمس وعشرون **بنت لبون** عشرون
 حقة **وعشرون جذعة** **وعشرون ابن مخاض** وهذا قول ابن مسعود رضي
 الله عنه فاخذنا بذلك **وكذا ما في كرمي النضر** وهو عتق رقبة مومنة وان

فوله رميا الى غير رمي مثلا اذا كان
 قيمته ثلثمائة غنم من رمي حنانية
 يكون الضمان في الماتين لان اظهر
 الكرمي تكون في الماتين وهو
 وافي

ومن حقة خمس وعشرون
 ومن جذعة خمس وعشرون

عجز عنه صام شهرين ولا يصح الاطعام اذا لم يرد به نفس والمقادير تعرف
 بالتوفيق **والجنين** اذا لم يعرف حياته ولا سلامته **ويصح** رضيع احدا بوبه
 مسلم لانه مسلم تبعا والظاهر سلامة اطرافه **ودية المرأة نصف دية الرجل**
في النفس وما دونها وقد ورد هذا اللفظ موقوفا عن علي رضي الله عنه
 ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم **والذي فيها** اي الدية **كالمسلم** لقوله عليه السلام
 دية كل ذي عهد في عهد الف دينار وروى قضا ابو بكر وعمر رضي الله عنهما **وفي**
النفس هو وما عطف عليه خبر لقوله **الاتي دية والحارن واللسان ان منع**
النطق او اذا اكثر الحروف والذكر والحشنة والعقل والسمع والبصر
والشم والذوق واللمحة ان خلقت ولم تثبت وشعر الرأس ايضا ان
خلق ولم يثبت دية اعلم ان الحاني ان فوت في الاطراف جنس منفعة على الكمال
 او زوال ما قصد في الادى من كمال الجاهل يجب عليه كل الدية لاقله النفس من
 وجه وهو ملحق بالانلاق من كل وجه تعظيما للادى اصله قضاء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والانف وقد قضى عمر رضي الله عنه على رجل بربع
 ديات بضرته واحدة وقعت على راسه ذهب عقله وسمع وبصره وكلامه
كذا كافي في البدن اثنان كالحاجبين والعينين واليدين والرجلين
 والاذنين والانتئين وثدي المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة
وفي احدى نفسيهما كذا روي في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي عليه
 السلام لعمر بن حزم رضي الله عنه وفي العينين الدية وفي احدىهما نصف الدية
 ولان في تقويت الاثنين منها تقويت جنس المنفعة او كمال الجاهل فيجب كمال
 الدية وفي تقويت احدىها تقويت النصف فيجب نصف الدية **وكذا الشفاب**
العينين حيث يجب في كلها دية كاملة **وفي الاثنين منها نصفها** وفي احدى
 اي احد الشفاب ربعها اي ربع الدية لما ذكر في كل اصبع يد او رجل عشرة
 لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل وما فيها من ثلثة في
 احدى ثلث دية اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف دية اصبع لو انفصل
 كالابهام لانه نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع كما في كل سن

في دية العينين
 في دية اليدين
 في دية الرجلين
 في دية الرجلين

يعني يجب في كل سن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله عليه السلام في
 حديث موسى الاشعري رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الابل ومن الدائم
 خمسين درهم فان قيل لوقلنا بذلك يزيد على دية واحدة اذا انلق كل الاسنان
 لانها في الغالب اثنان وثلاثون سننا وفي اتلاف كلها اتلاف لنفس من وجه
 لتقويت جنس المنفعة لانها تصير كالهالكة معنى وحكمها الاتلاف من وجه
 لا يجوز ان يزيد على الاتلاف من كل وجه قلنا هذا ثابت بخلاف القياس بالنفس
 فلا يزداد السؤال كذا في غايت البيان واذا ثبت هذا بخلاف القياس كان غير
 معقول المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اريد ذلك بطريق
 الشروع فالوجه ما ذكر صدر الشريعة ان عدد الاسنان وان كان اثنين
 وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي اثنان الحلي ائبنت لبعض الناس وثبتت
 لبعضهم بعضها وللبعض كلها فالعدد المتوسط للاسنان ثلاثون ثم للاسنان
 منفعة ان الزينة والمضغ فاذا سقط سن بطل منفعتها بالكلية ونصف منفعة
 السن التي تقابلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو الزينة باقيا
 واذا كان العدد المتوسط ثلاثين فنقطة السن الواحدة ثلث العشر ونصف
 المنفعة سدس العشر ومجموعها نصف العشر **وفي عضو من المنفعة بضرته**
دية كيد شلت وعين عميت وصبب فقلع نسله لان وجوب الدية يتناول
 بتقويت جنس المنفعة ولا عبرة للصورة بلا منفعة الا اذا تجردت عن المنفعة
 عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلا ورشه
 كاملا ان كان ذلك كالاذن الشاخمة ذكره الزيلعي **فصل في الشفا**
الا في الموضحة عمدا وهي التي توضع العظم في تبيينه لا مكان اعتبار المساواة فيها
 بان يسبر غورها بالمسابر ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك فيقطع بها مقدارها
 قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل
 وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا كما ذكر في الموضحة ذكره الزيلعي
وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وهي التي تنقل العظم
والمنقلة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي
 التي تصل الى ام الدماغ وهي جلدة رفيقة تتجح الدماغ وبعد الامة شجة تسمى

ج

تكسر

الدامغة بالعين المعجمة وهي التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لا تقي
 بعد عاداته فتكون قتلا لا من الشجاج والكلام فيها **والجارية** وهي التي
 تصل الى الجوف **ثلاثها** كل ذلك ثبت بالحديث وفي **جارية** نفذت الى الجانب
 الآخر **ثلاثها** لان ابا بكر رضي الله عنه هكذا حكم ولانها جارية **وفي الجارية**
 هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في حكمة عدل وهي **الجارية** التي تخص
 الجلد اي تحده ولا يخرج الدم **والدامغة** وهي التي تظهر الدم ولا تسيل بل
 تجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين **والدامغة** وهي التي تسيل الدم **والجارية**
 وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه **والثلاثة** وهي التي تاخذ في اللحم وتقطعه
والسماق وهي التي تصل الى جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس تسماق سماقا
حكومة عدل اذ ليس فيها ارش مقدر شرعا ولا يمكن اهدارها فيجب فيها حكومة
 عدل وهو ما تروى عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز فيمن الحكم بقوله
في قوم عبد **بلا هذا** الاثر ثم روي في **التفاوت** بين القيمتين من
 الدية هو الحكومة في فرض ان هذا الحر عبد وقيمتة بلا هذا الاثر ان درهم
 ومعه تسعماية فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الالف فيؤخذ هذا التفاوت
 من الدية وهي عشرة الاف درهم فهو حكومة العدل **وبه يفتي** احتراز عما
 ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف
 عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح لكن عليا رضي الله عنه اعتبره
 بهذا الطريق فيمن قطع طرف انسله ذكره الزيلعي **وفي اصابع اليد** **بلا الكف**
وبها نصف الدية يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف لانه تابع بل الوجه
 في كل اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة خمسون ضريرة وهو نصف الدية
 ومع نصف الساعد **دية** **للصابع والحكومة** لنصف الساعد **وقد**
فيها اصبع عشرها **لاصبع** وان كان اصبعان **فخمس** **لاصبعين** ولا
 شي في الكف لما في **واصبع** **زائدة** هو وما عطف عليه خبر لقوله الا في الحكومة
 وفي عين صبي وذكره واسانه ان لم يعلم **قيمة** اي صحة كل من الثلاثة **ما دل**
 على نظره في العين وبجركه ذكره في الذكر وكلامه في اللسان **الحكومة** وان
 علمت اي صحته فالدية فان حكمه بعد ذلك حكم البالغ في العمد والخطا **وقل**

بلعيب
 ٤

نصف

الارش

ارش موضحة اذ هي عتقه او شعره **الدية** يعني اذ اشج رجلا موضحة فذهب
 عقله او شعره **الدية** ونبت دخل ارش الموضحة في الدية لان قوائع العقل بطل
 منقعة جميع الاعضاء لا يخنق بدونه فصار كما اذا اوضحه فأت وارش الموضحة
 يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت
 لفوات الشعر وقد خلقتا جميعا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجزء
 في الكل من قطع اصبع رجل فشلت بيده **بخلاف** **فيها** **البصر** او **البصر** او
المنطق اي لو شج موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارش الموضحة في ارش
 واحد منها لان كلاهما جناية فيما دون النفس والمنقعة مختصة به فاشبه الاعضاء
 المختلفة بخلاف العقل لان نفعه عايد الى جميع الاعضاء كمن طهرت **معرفة** **فيها**
السمع ان يترك المجنى عليه حتى يغفل ثم ينادى ان اجاب واكت علم انه
 لم يذهب كذا في الثاوي الصغير وطريق **فيها** **البصر** اي يري اهل البصر
 فان قالوا بذهابه وجب الدية وان قالوا لا ندري واعتبر **الدموى**
والانكار ان يقول المجنى عليه للمحامي اذهبت بصري فاذا انكر يطالب المدعي
 البينة فاذا عجز فيكون القول **للمحامي** مع **يمينه** **على البينات** دون العلم
 اي يحلف بان هذه الجناية لم تصدر عنه فان نكل حكم عليه ذكره في الصغير
 ايضا **لاقر** **فيها** **الدية** **بل دية الموضحة والعينين** يعني شج رجلا
 موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص فيه بل يجب الدية فيها لانه شرائه الفعل
 مع ابتداء الفعل كشي واحد فان السراية لا ينفصل عن الجناية وقد اتحد
 المحل فيه من وجه بواسطة اتصال احدهما بالآخر واذا لم يكن اخر الفعل موجبا
 للقود لا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الابتداء ان كان عمدا فبالنظر الى
 الانتهاء خطأ فصار خطأ من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقود للشي
ولا يقطع **اصبع** **شل جاره** لانه ايضا من قبيل السراية بل الدية **فيها** لان
 القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما لكونهما عضوين متقلين او **اصبع**
 اي لا قود ايضا في اصبع قطع **مفصلة** **الاعلى** **فشل** **ما بقي** لانه ايضا من قبيل
 السراية بل دية **المفصلة** لانه مقدر شرعا فقط ان لم ينقطع فيما بقي والحكومة
 فيما بقي لانتفاء التقدير الشرعي فيه ان استغنى به وانما كان ذلك لكونها عضوا

معرفة

بله

واحد ذكره الزيلعي ولا قد ايضا بكسر نصف سن اذا اسودت فيها او احمر او
اخضر او دخلها عيب بوجه ما يلحق كل دية السن كذا في الكافي وقال
في الخلاصة ثم فيما اذا اخضرت او اسودت او احمرت انما يجب الدية اذ افاء
منفعة المفسد والافلو كان السن مما يري حالة التكلم يجب اي الدية ايضا اي
كافي الوجه الاول والافلاشي وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختل
في الاصفرار والمختار الدية كافي سائر الالوان كذا في الخلاصة اقلاد يعني نزع
رجل سن رجل فان نزع المنزوعة سنة سن النازع فبنت سن الاول وفيها
اي قلع رجل سن رجل فحدث الى مكانها ونبت عليها المحر وجب الارش
في صورتين اما في الاولى فلانه تبين ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب
القصاص للشبهة فيجب المال لان الموجب فساد المبتد ولم يفسد حيث نبت
مكانها اخرى فانعدمت الجناية والما في الثانية فلان نبات اللحم اعتبارا لان
العروق لا تعود كذا الاذن يعني اذا قلع اذنه فالصقها فالتحت يجب الارش
لانها لا تعود الى مكانها عليه اي لا يجب الارش ان قلعت سن فبنت اخرى
لان الجناية قد زالت ولهذا الوقع سن صبي فبنت في مكانها اخرى لا يلزم شي
بالاجماع لعدم فساد المبتد حيث نبت مكانها اخرى فلم تنفك المنفعة والدية
او التحويلة يعني شج رجلا فالتحت ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقط الارش
لزو الالشينين الموجب له او جرح بضرب يعني ان ضرب رجلا مائة سوطا
مثلا فخرجه فبر او لم يبق اثر سقط الارش لزو الالشينين ولم يبق اثر قيد للصوت
صبي ضرب سن مجبي فان نزعها ينظر بلوغ المضر وب ان بلغ ولم يبت
يجب على عاقلة الدية ولو من العجم ففي ماله كذا في الخلاصة وسياتي في كتاب
المعاقل انه المختار لطم رجل رجلا فكسر بعض استانه يستحق المضر وب من
سن النار في ك ان قدر كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرد بالمبرد حتى يكون
سنة مثل سن المضر وب فان قلت هذا السن بعد بل شبهة وقد مر ان لا قود فيما
دون الحد قلت قد مر ايضا ان شبهة الحد فيما دون النفس فلا تغفل اي قان
جرح الابعد بر لقوله صلى الله عليه وسلم يعتاق في الجراحات سنة اي ينظر ولان
الجراحات يعتق فيها ماله لاحتمال السراية الى النفس فيظهر انه قتل وانما

يستقر

يستقر الامر بالبر محمد المجنون والصبي خطأ وعلى عاقلة الدية لما روي عن علي
رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عمده وخطاه سواء لان الصبي
مقتلة التخفيف والعاقلة الخاطي لما استحق التخفيف وجبت الدية على العاقلة
فالصبي وهو اعذر او في هذا التخفيف ان لم يكن من العجم وان منهم ففي ماله لما مر انه
المختار لا كفارة لانها كاسمها ستارة ولا ذنب لها تستر لانها مرفوعة القلم **جرح**
ارش لانه عقوبة وهما الياسر اهلهما **فصل** ضرب بطن امرأة حره اجتر
عن الامة وسياتي بيانها فالقت جنيثا ميتا وجب غرة وهي نصف عشر
دية الرجل وهو خمس مائة درهم لو كان الجنين ذكرا او عشرة دية المرأة لو كان
الجنين انثى وهو ايضا خمس مائة درهم لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غرة
عبد وامة قيمته خمسمائة وروى وخمسمائة فتكون الغرة نصف عشر الدية انما سمي
الرقوق غرة لما يملك خيره وفضله او اطلق الغرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقة
كذا في الفائق في سنة لما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة وتقسيم بين ورثة سوى ضارب
ان كان وارثا لما مر ان القاتل لا يرث ولا كفارة عليه اي الضارب كان فيها معنى
العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعداها ودية عطف على غرة اي
وفيه دية واحدة ان كان حيا فقات لانه اثلث حيا بالضرب السابق وديتان
ان كان المضر وب جنيثا فانما لان الجرا يتعدد بتعدد الجناية وغرة
ودية ان كان الجنين ميتا فانت الام الغرة للجنين والدية للام ودية الام
مائت فقط الام فالقت جنيثا ميتا لان موت الام سبب لموته ظاهر لان حياته
حياتها وتنفه بنفسها وديتان ان القت حيا فانت دية الام ودية الجنين
لانه قتلها فصار كما اذا القت حيا وميتا وفي جنين الامة نصف عشر قيمته
في الذكر وعشر قيمته في الانثى لان القيمة في الامة كالدية في الحر ولا يلزم منه
كون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر فيما اذا كان قيمة الحيا اكثر
من قيمة الغلام لانه نادر وفي الغالب ان قيمته تزيد على قيمتها بكثير حتى ان قوت
بالف درهم يقوم غلام مثله في الصنات المرغوبة بالف درهم فلا يلزم الاكثرية
هذا اذا كان الجنين من غير مولاها ومن غير المرغوت واما ان كان من احدها

لانه

ففيه الغرة المذكورة في جنين الحرة ذكر كان او انثى لانه حر ذكره الذي يلي فان ضربت
فاعتق سيدها وقع في عبادة الوفاية سيدها كانه سمى من الناس لان الضمير
 للحمل وهو مخرج مطلقا **فالتفت فمات** وجبت قيمته جبالا لانه قتله
 بالضرب السابق لان الضمير للحمل وهو كان في حالة الرق وقد مر ان القبر حالة الرق
 لا الوصول ويلزم منه كون القيمة للمولى لا مورثه **وما استبان** اي ظهر بوضوحه
كالنجم اي الجنين الذي استبان بعض خلقه بمنزلة الجنين التام فيما ذكر
 من الاحكام لاطلاق ما روينا **امراة استقطت مينا** او فعل كضربها بطنها
 مثلا **ففيه الغرة** تجب على عاقلتها في سنة واحدة **الا ان يكون باذن الزوج**
 فيح لا يلزم شي ولو لم يمت امرأة فنفعات لا تضمن المأمورة كذا في الخلاصة
باب ما يحدث في الطريق وغيره احداث في طريق
 العامة كنفاء وهو المستراح او مزارا وهو مجرى الماء وهو مجري
 ما يركب في الحائط وقيل جذع يخرج من الحائط يلين عليه **وكذا نجا** احداث
 ان لم يضرهم **ولكل من المارة نقضه** لان كلامهم صاحب الحق بالمرور بنفسه وبدونه
 فكان له حق النقض كما في الملك المشترك وفي طريق الخاصة بان يكون غير نافذ
 يجوز احداث شي منها بلا اذن الشركاء وان لم يضر لانه كملك الخاص بهم ونحوه
 من مات بسقوطها عليه لانه صار سببا لموته كما لو وقع حجر او حربة في
 الطريق او في غير ملكه فقتل به نفس وضمن قيمته بيمينه **تلفت** بواحد من
 المذكورات ان لم ياذن به الامام فان الضمان في جميع ما ذكرنا احداث شي في طريق
 العامة انما يكون اذا لم ياذن به الامام **ان اذن او مات في طريق جو** او
 غايض الغين الكربة والمراد همنا اختناق من هو البعير وعندنا يورث ان ملك
 غايض الضمان لان الغم سبب الوقوع في حجره **وضع** اخر فعطب به **بحر**
 ضمن المني لان فعل الاول انفسه بفعله فالضمان عليه من حمل على راسه او كراهة
 شيئا في الطريق فسقطت شيئا منها على اخر فقتل به فانه يضمن او ادخل حصيرا
 او قنبلا او حصاة في مسجد غيره فسقطت شيئا منها فقتل به انسان ضمن قد
 مسجد غيره لانه ان كان مسجد حرمه لم يضمن لان اليد يرفعا يتعلق بالمسجد
 لا اهله لا غيرهم كصب الامانة واختيار المتولي وخودك فكان فعلمه مباحا مطلقا

غير

غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم تعد يا او مباحا مقيدا بشرط السلامة او
جلس في مسجد سوا كان في مسجد حرمه او مسجد غيره حال كونه غير مصل فعطب به
احد بان سقط عليه اعمى فقتل يضمن قيد بكونه غير مصل لانه لو كان مصليا سوا على
 الفضل او النفل لم يضمن لان المسجد انما يضمن للصلاة وان لم يكن مصليا سوا اجلس لقراءة
 القرآن او للتعليم او للصلاة او نام فيه اثناء الصلاة ضمن **اي** لا يضمن من سقط منه
اي على انسان فعطب به قيد باللسان ان كان حاملا له فسقط على انسان
 فعطب به او سقط فعثر به انسان ضمن والفرق ان حامل الشيء يقصد حفظه
 فلا حرج في التقييد بوصف السلامة بخلاف اللابس فلو قيد بما ذكره لزم الحرج
 فجعل مباحا مطلقا **من** **و** **ما يظن مال** **الضرر** **نق العامة** **وطلب نقضه**
مسلم او في رجل وامرأة حرا ومكاتب كان الناس في المرور في الطريق شركا
 وطريق الطلب ان يقول في قدمت الي هذا الرجل ليهدم حائطه وهذا القدر
 يكفي ولا حاجة الى الاشهاد وذكره في الكتب ليمكن من الاثبات عند الانكار
من متعلق بطلب **عنه** اي النقض **بالرهن** للحايط فانه يملكه **يفكه** اي
 فكاهه **وارجاع الموهون** اي يده **المن** **والنق** فان لها ولاية التصرف
 في مال الصبي **ان** **تت** لانه مال يد فولاية التصرف له **والجهد** **الاج** ولو مديننا
 لان له ولاية التصرف ما تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفسا
 فعلى عاقلة المولى لوليه عاقلة لان الاشهاد من وجه على المولى وضمان الحال اليق بالهدم
 وضمان النفس بالمولى **ان** **يقتض** **من** يملكه **في** **يقتض** **من** **اي** **نقصه** **في** **اي** **في** **تلك** **المدقة**
ما **المنفعل** **ضمن** **وعاقلته** **عطف** **على** **ضمير** **ضمن** **وجاز** **الفصل** **نفسا** **مفعول** **ضمن**
المقدر **تلقا** **اي** **مال** **والنفس** **اي** **يد** **لك** **الحايط** **اي** **اي** **يضمن** **من** **اشهد** **عليه**
فباع **به** **وقبضه** **المشتري** **او** **لا** **كذا** **في** **الكافي** **وليس** **في** **لفظ** **الهداية** **او** **انفس**
الحايط **بعد** **البيع** **فقتل** **به** **مال** **او** **نفس** **وانما** **يضمن** **لان** **الجناية** **بترك** **الهدم**
مع **تلكه** **وقد** **زال** **بخلاف** **اشراع** **الجناح** **لانه** **كان** **جائبا** **بالوضع** **ولم** **ينفسخ**
بالبيع **والضمان** **على** **المشتري** **اذ** **اشهد** **عليه** **الا** **ان** **يشهد** **عليه** **بعد** **شرائه** **في** **ضمن**
لتركه **التفريق** **مع** **تمكنه** **بعد** **الطلب** **او** **طلب** **من** **لا** **علك** **نقصه** **اي** **لا** **يضمن** **من**
لا **علك** **نقصه** **وان** **طلب** **منه** **لا** **يضمن** **والاستباح** **قرا** **الموضع** **المساكن** **لعدم**

ولم يذكر في الهداية والكافي صورة العدم صريحا بل ضمن دليل الخصم ولهذا قال في
الكناية اي يجب نصف الدية في العدم على عاقلة كل واحد وفي الخطايج الدية
الكاملة على ما فكر في الكتب خلا انه ذكر الخطا في وضع المسئلة والعهد في بيان
قول الخصم **وان كان المصطدمان عيبين** **فلا يرد** لان الجنانية تعلقت
برقبتهم فادفعوا فداء وقد فانت الى الخلف **وان كان احدهما حرا والآخر**
عبد فله عاقلة الحر المقتول قيمة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة الحر**
المقتول اي على اصل الراجح ومحمد بن عبد الله بن عيسى عاقلة لانه ضمان الادبي
عندهما فقد اخلف العبد الجاني بدلا بهذا القدر فياخذه ورثة الحر المقتول
ويبطل ما زاد عليه لعدم الخلف **فان كان العبد حرا فله عاقلة الحر**
نصف قيمة العبد لان المضمون في العدم النصف وهذا القدر ياخذه ولى المقتول
وما على العبد في رقبة وهي نصف دية الحر يستقط الا قدر ما اخلف من البدل
نصف القيمة **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
كالسرح والحيام ونحوها **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
لعدم احكامه ضمن ايضا عاقلة فادفعوا فداء **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
القايد عليه حفظ القطار السابق وقد امكنه التمرز عنه فصار متعديا بالتقصير
فيه الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في ماله كذا في الكافي **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
اي مع القايد سابق **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
ضمن عاقلة لان قايدا لواحد قايدا لكل وكذا سابقا لان اتصال الازمة **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
لا يمكن في جانب الابل **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
منها **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
القايد لا يتقدم ملحق السابق لانقطاع الذمام والسابق يسوق ما كان امامه
قتل **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
قتل ضمن عاقلة القايد الدية لانه قايد لكل فيكون قايدا لكل البعير والتم
سببا لوجود الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه لا يستقط الضمان بجهله **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
اي العاقلة **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
الضمان حيث ربطه بالقطار وهو متعد فيما صنع فصارع في التقدير هو الجاني في

لع

لا يرد

فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
بلا اذنه لا صريحا ولا دالة فلا يرجعون بما حقتهم على احد غاية الامر انه متعد بالربط
والايقاف على الطريق لكنه نال بالقود فصارع كالموضع حجر او حوله غيره **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
رضي به والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
خلفه معه وان لم يشي خلفه فادام في فوره فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق وان
تراخي قطع السوق فذكره الزيلعي **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
عليه من جهته فاضف فعله اليه كالمكره يضاف فعله الى المكره فيما يصلح له اي
يضمن في الخير اي البازي والفرق ان الكلب يحتمل السوق فيقترب سوقه والطيور
يحتمل فصار وجود السوق وعدمه سواء **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
جرح العجا جباري هدر وهي المنفلة وان الفعل لم يضاف اليه اذ لم يوجد منه ما
يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوها له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد
عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه فيما يخاف منه
تلفه بن آدم كالحايطة المايل ونطح الثور وعقر الكلب لعقور فيضمن اذا لم يحفظ **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
شخصا اخر غير الطاعن او فرت من ضربه او خسه فعد منه وقتلته ضمنه **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
اي الضارب والناخس **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد** **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
متعد في تسبب والراكب في فعله غير متعد في تترجح جانيه في التفريع للتعدى حتى لو
كان موقفا دابته على الطريق يكون الضمان على الراكب والناخس نصفين لانه متعد
في الايقاف ايضا وان نفخ الناحس فاهلكته كان دمه هدر لانه كالجاني على نفسه
وان القتل الراكب فقتلته كانت دية على عاقلة الناحس لانه متعد في تسببه
ثم الناحس انما يضمن اذا كان الوطي في فوره الناحس حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم
يكن في فوره فالضمان على الراكب لانقطاع اثر الناحس في السوق مضافا الى الراكب **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد **فان كان العبد حرا فله عاقلة العبد**
الاجسية الا الاضحية وضمن في تفرج نازا شجرة وركب اي ابله والبلد او قتل

ك
ع

والفرس ربع القيمة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا
 قضى عمر رضي الله عنه لان اقامة العمل بها انما تكون بربع اعيانها وعينها المستعمل
 لها فصارت كانهما ذات اعيان اربع فيجب الربع بفوات احد هـ **باب**
جناية الرقيق والجناية عليه حتى عبد عمدا في النفس يجب التتد لما
الا ان يصلح ويقتل مولى العبد اي يقع الصلح بين المولى والمولى او بغيره اي
يقع العفو عن المولى ويحجز الاسترقاق لكونه مباح الدم ويثبت اي القود
اي العبد الاقرار المولى لان هذا الاقرار من العبد لا قيمة فيه لكونه عابدا عليه الفدية
 فيقبل وهو يجري على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقبل
 اقرار المولى عليه بحد ولا قصاص وان كان هذا الاقرار يصادف حق المولى لكنه
 ضمن فلم يجب مراعاته **وفيما عطف على النفس وبقا اي دون النفس**
 اي يكون قتل الخطا في الحكم وبين الحكم بقوله **دفعه سيد مبيد** اي بمقابلة
 الجناية **او فدية بار شدي** اي يعني ان سيده يخير بين دفع العبد والفداء بالارش
 لتخليص عبده لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصلح ولهذا لم يسقط الواجب
 بموت العبد لفوات محل الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش
 على عاقلة حاله اي كيانا كل من الدفع الفداء على الحلول اما الدفع فلانه عين
 ولا تاجيل في الاعيان واما الفداء فلانه بدل العين فيكون في حكمه وان لم يختر
 شيئا حتى مات العبد بطل حق المجني عليه لفوات محل حقه كما مر وان مات بعد
 اختيار الفداء لم يبر التحول الحق من رتبة العبد الى ذمة المولى **ان فدية**
في كمال اول فانه اذا فدى خلاص الجاني عن الاول فصارت كان لم تكن فيجب الثانية
 الدفع او الفداء وان جني جنايةتين **دفعه بها المولى** اي بمقتضاها بنسبة
 حتمها اي على قدر ارش الجنايتين **او فدية بار شدي** لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع
 تعلق الثانية بها كالديون المتلاحقة الا يرى ان ملك المولى لم يمنع تعلق الجناية
 بحق المجني عليه الاول او ان لا يمنع وان كانا جماعة يقتسمون العبد لم يدفع
 اليهم على قدر حصصهم وان فداء فداء بجميع اروشهم لما ذكر ان تعلق الاولى برقبته
 لا يمنع تعلق الثانية بها **ان وهدية** اي المولى العبد الجاني او باعه او استغف
 او بر او استولى اي الجارية الجانية ولم يبعها اي بالجناية ضمن

سم ويكده لهما
 اي في الجناية

منها

من قيمة ومن الارش وان علم غرم الارش فان المولى قبل هذه التصرفات كان
 مختارا بين الدفع والفداء وما لم يتوجه للدفع بلا علم المولى بالجناية لم يصح مختارا
 للارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل
 بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا للارش **كل لو عاقق منقعة بقتل زيد او مبيد**
او شجبه ففعل اي قال ان قتلت زيد فانت حر فقتل او قال ان رميت زيد فانت
حر فمى او قال ان شجيت راسه فانت حر فشج غرم الارش لانه يصير مختارا للارش
 اعتقه على تقدير وجود الجناية **قطع عبد يد حر عمدا ودفع اليه بقضا او**
فسرى فانت منه في العبد صلح بها فانه اذا اعتق دل على ان قصده تصحيح الصلح
ان لا صحة له الا بان يكون صلحا عن الجناية وما يحدث منها وان لم يعتقه بر دعي
سيد لانه اذا لم يعتقه وسرى فله ان الواجب ليس المال بل القود فكان الدفع مبالا
 فيرد العبد على سيده **فيقتله المولى او يعفو اي يخير المولى بين القتل والعفو** لانه
 مباح الدم كما مر حتى ما دون مديون خطا فاعتقه **سيد بلا علم** غرم له
 الدين **الاقل من قيمة ومن دينه ولو لم ياعلم اي غرم لولي الجناية الاقل منها اي**
 من القيمة ومن الارش فان السيد اذا اعتق الما دون غرم لرب الدين الاقل من
 قيمة ومن الدين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطا غرم الاقل من قيمة ومن
 الارش فكذا عند الاجتماع لعدم المزاخ بينهما اذ لو لا الاعتاق يدفع الى ولي الجناية
 ثم يباع للدين **ولدت ما ذونة مديونة والدا لا يدفع مع الجنايتها ويباع**
لدينها لانها في ذمتها متعلق برقبته فاسرى الى المولد والدفع للجناية في ذمة المولى
 وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسراية تكون في الامور الشرعية الحقيقية
عبد حر رجل فزعم رجل اخر ان مولاه اعتقه فقتل اي العبد المعتق وليا له اي الزاعم
خطا فلا شيء له اي الزاعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد قرانه لا يستحق على المولى
 دفع العبد ولا الفداء بالارش وانما يستحق الدية على العاقلة لانه حر فيصدق الزاعم
 في حقه نفسه فيسقط الدفع والفداء ولا يصدق في دعواه الدية عليهم **لا يجزم قال**
قتلت اخا فزيد قبل عتق خطا وقل زيد بل حده صدق الاول لان زيد
 يدعي علم شيئا لواقبه لزم عليه الضمان لان الثابت بالاقراء لا يتحمل العاقلة فمراة
 بقوله قتلته قبل عتق ما قتلته بعده حذر الزوم الضمان عليه لامعناه الظاهر
 عن

الدين
 صح

الضمان على العاقلة لانه يدعي عليه
 القتل خطا بعد العتق فلو اقرته

ليفهم لزوم الضمان على المولى بالاقبل من قيمة ومن الدين ان يعلم بالحناية والدية
 ان علم بهامع ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال **قطعت يدها قبل عتقها**
وقالت بطل بعد صدقة الاولى لت كان بعده **صدقت وقذا في**
اخذ منه اي اعتق امة ثم قال لها قطعت يدك واخذت منك هذا المال قبل
 ما اعتقك وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقرب سبب الضمان شراعي البراة وهي
 تنكروا القول للملك **الجماع والغلة** يعني اذا قال جامعها قبل الاعتاق او اخذت
 الغلة قبله فالقول له لان الظاهر كونه حال الرقاص **عبد مجبور او مبيع ميبا بقتل**
رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل لان المباشرة هو الصبي المأمور فيضمن عاقلة
ورجوعه على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير
 معتبر في حق المولى فيضمن بعد الاعتاق على ان يبي الامر بقصور اهليته ولو
 كان مأمورا لعبد المجبور عبد المجبور امثله **دفع السيد العبد للقاتل او**
اوداه في الخطا بل رجوع حاله لان الامر قول لو قول المجبور غير معتبر فلا
 يؤخذ به في الحال بل بعد عتقه لزوال المانع وهو حق المولى بالاقبل من قيمة
ومن الفداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم في العداي دفع السيد
 القاتل او فداه ثم رجوع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد
 القاتل صغيرا لان عبد الصغير كالخطا ولو كان كبيرا اقتصر لانه يجري بين الحر
 والعبد قتل قن عدا حرين لكل واحد وليان **فدعي احد ولي كل منهما في**
نصفه الى الاخرين او فدي بدية هي عشرة الاف درهم لان الرقبة بحكم القود
 صارت بينهم لكل واحد رجة فاذا عني اثنان بطل حقها وبقى حق الاخرين في
 النصف فلذا قيل ادفع نصفه واما الفداء فقد كان بعشرين الفا فاذا عني اثنان
 بطل حقها فبقى حق كل من الباقيين في خمسة الاف درهم فلذا فداه بعشرة الاف درهم
 ان شاوران **قتل القن احد هك اي احد الحرين خطا والآخر عدا وعني احد من**
العبد فدي بدية لولي الخطا ونصف لولي العبد الذي لم يعرف لان نصف
 الحق بطل بالعفو فبقى النصف وصار ما لا يكون خمسة الاف ولم يطل شيء من حق
 وليي الخطا وكان حقها في كل الدية عشرة الاف **ودفع اي القن اليهم** يعني ان سيده
 كان مخيرا بين الفداء والدفع فان دفعه دفعه اليهم **اذا ثلثا ثلثاه** لولي الخطا وثلثه

٧ حد

الذي

ص

الذي لم يعرف من وليي العبد **عند اتيح** فيضرب وليا الخطا بالكل وغير العاني بالقتل
 لان حقه في النصف وحقها في المال فصار كل نصف سهما فصار حق وليي الخطا في سهمين
 وحق غير العاني في سهم فيقسم بينهما اثلثا **وايضا عند اتيح** اثلثة ارباعه لوليي
 الخطا وربعه لاحد وليي العبد لان النصف لوليي الخطا بلا منازعة الكفريقين في النصف
 الاخر فينصف فلها ينقسم ارباعا **قتل عبد ما قربه او عني احد هك بطل** لان
 ما يجب من المال يكون حق المقتول لانه بدله وهذا يقتضي منه ديونه وتنفيذها
 ثلث الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى يستوجب على عبده دينه فلا تخلفه
 الورثة فيه **فصل دية او امة قيمته فان بلغت اي قيمته اية**
 وهي عشرة الاف درهم **او حرق** وهي خمسة الاف درهم **نقص من كل منهما عشرة** اي
 عشرة دراهم استعارا بالخطا درجة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة باشر عبد الله
 ابن عباس رضي الله عنهما ولو كانت القيمة اكثر من عشرة الاف من الدراهم **في العبد**
ومن خمسة الاف في الامة وعند اي يوسف والشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت وفي
 الغصب يعتبر قيمة اي قيمة كل منها بالغة ما بلغت فلو غصب عبدا قيمته مائة
 دينار وهلك في يده تلتزم تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة
 القن لان القيمة مائة في القن كالدية في الحر لانه بدل الدم فني يده اي تلاف يد القن يلام
 فنصف قيمته كما في دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح **الا في رواية عن محمد انه**
يجب في قطع يد العبد خمسة الاف درهم عبد قطع يده **عدا فاعتق فسرى**
اقتدان ورثة سيده فقط اي ان كان وارث المعتق سيده فقط عند الجرح والي
 يوسف رحمه الله وعند محمد لا لان القود يجب بالموت مستندا الى وقت الجرح
 فان اعتبر وقت الجرح فبسبب الولاية الملك وان اعتبر وقت الموت فبسببها
 الولاية بالولاية فجها لة سبب الاستحقاق تمنع القود لجها لة المستحق ولها
 ان جها لة السبب لا تعتبر عند تيقن من له الحق **والافلا** اي وان لم يكن الوارث
 السيد فقط بل له وارث غيره لم يقدر بالاتفاق لان المقتدر ان كان وقت الجرح المستحق
 السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث او هو مع السيد فجها لة المقتضى له تمنع
 الحكم **قال المولى لعبدية احد هك اي صار مشجوبين فعين المولى واحد**
لحرته بان قال ردت هذا فارتشماله اي للمولى وان قتلها رجل وجبت

عبد

واستوت منازعة

اقاد

دية حر وقيمة عبد والفرق ان لبيان انشائي حق المحل اظهر في حق المولى
ولهذا اذ مات المولى قبل البيان يشيع الحق بينهما وبعد الشبهة بقي حكم البيان
فاعتبر انشائي حكمها وبعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهر ارا محضوا احدا
حر يقين فيجب قيمة عبد ودية حر ولو قتل فلا منها **قيمة العبد** لان
تتقن بقتل كل واحد حرا وكل من القاتلين يتكر ذلك فعليه قيمتها **وقد عرفت**
عبد دفعه سيده واخذ قيمته او امسكه بلا اخذ النقصان يعني اذا
فقي عيني عبد فان شامواه دفعه اليه واخذ قيمته وان شامسكه ولم ياخذ
النقصان وقالا بخير بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان لان معنى الما اليه
ما كان معتبرا وفاقا وجب ان يتخير المولى على الوجه المذكور كما في سائر الاموال
فان من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا بخير المالك بين دفعه اليه وتضمينه قيمته
وبين امساك الثوب مع تضمين النقصان وله ان المالية ان كانت معتبرة في الذ
فالادمية غير مودة فيها وفي الاطراف ايضا ولهذا لو قطع عبيد عبد
يؤم المولى بالدفع او الفداء ولو كان مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من
احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان على الاجزاء ولا تملك الجثة ومن احكام المالية
ان تنقسم وتملك نورا على الشبهين حفظهما من الحكم **فصل في العبد**
او ام ولد ولم يذكر المكاتب اذ قد علم حكمه فيما سبق من باب كتابه **بجناية**
لم يجز ولا شيء عليه اي على واحد منها **ولو بعد القتل** لان موجب جنابة
الخطا منه على سيده واقرارها لا ينفذ عليه **وبعد اثباتها بالبيعة** ضمن مولا
الاقل من الارش والقيمة لما روي ان ابا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قضى
بجناية المدبر على مولا وكان اميرا بالشام بحضور من الصحابة رضي الله عنهم
فصار اجماعا ولانه بالتدبير والاستيلاء صار ما نعا دفع الرقبة عند الجنابة
ولم يصربه مختارا للدية لانه غير عام بان يجزى فصار كما فعله بعد الجنابة غير
عام بها وانما وجب الاقل من قيمته ومن الارش ان الاصل وجوب الدفع
بالجنابة وقد عذر الدفع بسبب من المولى فوجب القيمة عليه لمنعه منه ولا
منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق لولي الجنابة في اكثر من الارش ولا ثبت
الخيار بين الاقل والاكثر في متحد الجنس بخلاف القن حيث خير بين الدية

تجمل

والفداء وجنسها مختلف وان جنى المدبر جنبا لم يلزمه الاقيمة واحدة
بمقابلة عين واحدة **فتشرك في الجنابة الثانية والاولى في قيمة** **فقتل**
اليه اي ولى الاول بقضا ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور في الدفع **وتبيع مولا**
او ولى الاول لو دفعت اليه بدون اي بدون القضا لانه لم يكن مجبورا
في الدفع جنى مدبر خطا فان لم تستطع القيمة عن مولا لانه ثبتت عليه سبب
تدبيره وبالموت لا يستقط ذلك **قتل المدبر مولا** خطا يسمى في قيمته لان التدبير
وصية برقبة وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده ولا وصية للقائل فوجب عليه
رد رقبة وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة **ولو قتل مدبرا قتل الوار**
او استسعاها قيمته ثم قتل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكر من ان التدبير
الح نصف عبيد اقطع سيده فسرى ضمن قيمته اقطع وان قطع سيده
في يد فاسبه فسرى عنده لم يقض لان الغصب يوجب ضمان ما غصبه وبما
الغاصب باسترداد المصوب والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى
في يده نقصت قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمته اقطع وفي الثانية لما قطع
المولى يد عبده في يد الغاصب صار مستردا لاستيلاءه عليه فيبر الغاصب
من ضمانه لو وصل ملكه اليه **ضمن عبد مجبور غصب مثله فمات بيده**
فان المجبور لو اخذ بافعاله حق لو ثبت الغصب بالبيعة يباع فيه دون
اقواله حتى لو اقر به لا يباع بل يواخذه بعد عتقه جنى مدبر عند غاصبه
ثم عند مولا **ضمن قيمته** لانه يعني اذا غصب رجل مدبرا فجنى عنده ثم رده
الى مولا فجنى عنده اخري ضمن المولى لولي الجنابتين قيمة فتكون بينهما نصفين
لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمة واحدة فتجب على المولى لانه اعجز نفسه
عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختارا للفداء كما في القن اذا انشقه
بعد الجنابات من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستقوايهما
في السبب **ورجع نصفها** اي رجع المولى نصف ما ضمن من قيمة المدبر **علي**
الغاصب لانه ضمن القيمة بالجنابتين نصفها بسبب كان عند الغاصب
والنصف الاخر بسبب كان عنده فيرجع عليه بسبب الحق من جهة الغاصب
فصار كأنه لم يرد نصف العبد كان رد المستحق تسبب كان عند الغاصب

عن اليمين الكاذبة ابلغ فيظهر القائل **قائلا كل منهم بالله ما قلنت ولا علمت**
له قاتلا الاول اي لا يحلن ولا مقتول بانهم قتلوه وقال الشافعي اذا كان
هناك لوث استخلف الاوليا خمسين يمينا فان حلفوا يقضي بالدية على المدعي
عليه عند كانت الدعوى وخطا في قول وفي قول يقضي بالقود اذا كانت الدعوى
في العمد وان نكل المدعي عن اليمين حلفا المدعي عليهم فان حلفوا تركوا ولا
شيء عليهم وان نكلوا فطهرهم القصاص في قول والدية في قول واللوث الذي
ذكره قرينة حال توقع في القلب صدق المدعي بان يكون هناك علامة القتل
على واحد بعينه كالدن او ظاهر يشهد للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل
او جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر حلف اهل
المحلة للشافعي في البداية يمين الولي قوله صلى الله عليه وسلم للاوليا فيقسم منكم
خمسون انهم قتلوه وان اليمين حجة لمن شهد له الظاهر كما في سائر الدعاوى
فان الظاهر يشهد للمدعي عليه لان الاصل في الذم البراءة والظاهر يشهد للمدعي
عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة
نوع شبهة والقصاص عقوبة تستقطبها فلذلك اوجب الدية في الجديد ولنا
قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم بك باليهود بالتسامة وجعل الدية عليهم
لوجود القتل بين اظهرهم ولان اليمين ليست بحجة لاستحقاق فلس فكيف
حجة لاستحقاق نفس واليمين عندنا تظهر القتل تحريمهم عن اليمين الكاذبة
فيقرها فيجب القصاص واذا حلفوا حصل البراءة عن القصاص ثم يقضي على
اهل المحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم
جمع بين الدية والتسامة وكذا عمر رضي الله عنه **وان ادعى ولي القاتل عمو واحد**
من غيرهم سقط التسامة عنهم يعني اذا ادعى ولي القاتل القتل على رجل من غير
اهل المحلة كان ذلك ابرأ منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك عليهم
وان منهم فلا اي ادعى على واحد منهم بعينه لا تبطل التسامة والدية عن اهلها
وعن اي حجة في رواية يكون ابرأ منه لاهل المحلة كذا في الخائنة **وان ادعى جد اي**
الخمسون يمينا اي المحلة كره الحلف عليهم لان نعم اي الخمسون ومن نكل منهم

ان

حبس حتى يحلف لان الحلف فيه واجب تعظيما لامر الدم ولهذا جمع بينه وبين
الدية بخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها يدل عن اصل حقه ولهذا
يسقط بيمين المدعي وهنا لا يسقط بيمين الدية **ومستخلف قال قتله فبيد**
حلف بالله ما قلنت ولا علمت **قائلا غير زيد** لانه يريد اسقاط الخصومة
عن نفسه بقوله فلا يقبل فيحلف على ما ذكر لانه لما اقر بالقتل صار مستثنى عن
اليمين فيقضي حكم من سواه فيحلف عليه **ولا قسامة على صبي ومجنون** لانهما
ليسا من اهل النول الصحيح لما عرفت واليمين قول وامرأة وعبد لانهما ليسا
من اهل النصرة واليمين على اهلها **ولا قسامة ولا دية على احد في حق ميت**
لا اثر به او خرج دم من فيه او انفه او دبره او فكه لانه ليس بقتيل اذ لا بد
من اثر يستدل به على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكر
همنا لان الدم يخرج من هذه المواضع عادة بلا فعل احد وماتم خلقه فاكبر
اي اذا وجد سقط تام الخلق به اثر من الاثار المذكورة فهو كالكبير في الاحكام
المذكورة لان الظاهر ان تمام الخلق ينفصل حيا **رجل مسوق دابة عليه قاتل**
ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي دية القاتل **اهل المحلة** لانه في يده
فصار كانه في دياره **كذا الوفاة او ركبت فان اجتمعوا اي القايد والسائق**
والراكب ضمنوا لانه في ايديهم ذكره الزيلعي **ولو بين قريتين او قبيلتين قاتل**
اقر **ما لان قتيلا وجد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم** فامران يسمع بينهما فوجد
الى احد القريتين اقرب فقصي عليهم بالتسامة والدية وروى عن عمر رضي الله عنه
مثله **وان اسويت اي القريتان او القبيلتان فحلفا ان كان اي القاتل في**
موضع يسمع منه الصوت لاهل قريته في الصورة الاولى واهل قريتين في
الصورة الثانية لانه اذا كان بحيث يبلغ الصوت يلحقه الغوث فيمكنهم
النصرة وقد قصر واذا كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم
نصرته فلا ينسبون الى التقصير فلا يحطلون قاتلين تتدبر ارجلهم
في دار رحا فطهرهم **التسامة وتدي عاقلة** **ان ثبت انها له بالحجة** لان النذر
في حفظ الملك الخاص الى الملك والدية على عاقلة لان نصرته وقوته بهم وهذا
اذا كان له عاقلة والافعليه كما مر مرارا **بمسد اليه** حتى لو كان به لا تدى عاقلة

بلغ

بين قريتين

حبس

ولأنفسه **و** وجد قتيلا في دار نفسه تدعى عاقلة **و** ثمة عندنا في دار
حين ظهروا القتل لورثة فالدية على عاقلهم وعندنا وعند ذفر لاشي فيه
وبه يفتي لما قالوا ان الدار في يدهم القتل فيجعل كأنه قتل نفسه فكان
هدرا وان كانت الدار لورثة فالعاقلة انما يتحملون ما يجب عليهم تحقيقا
لهم ولا يمكن الاجاب على الورثة للورثة **القتل على اهل الخطة** أي على
اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة
وقسمها بين الفاعين بخط خطه ليميز انصباؤهم **مع السكان** أي لا
يلتخل السكان يعني المستأجرين والمستعيرين مع الملاك في القسامة عند
الحج ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير
تكون بالسكنى كما تكون بالملك الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل
القسامة والدية على اليهود وهم كانوا سكانا بخير ولها ان المالك هو المخطئ
بنصرة البقعة لا السكان واهل خيبر مقيمون على ملاكهم **وكان المشتري**
عندهما ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لان وجوب الضمان بترك الحفظ من له
ولاية الحفظ وهي بالملك وقد استوفيه ولها ان صاحب الخطة هو المختص
بتدبير المحلة وهي تنسب اليه لا المشتريين وقل ما يترجمه المشتري في التدبير
والقيام بحفظ المحلة فكان هو المختص بالقسامة والدية لا المشتري وقيل انما اجاب
ابو ج بهذا بنا على ما شاهد من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطة في
كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركون المشترون في ذلك **فان باع كل** يعني
فان بقي واحد من اهل الخطة فكذلك الحكم لان المشتريين ابتاع اهل الخطة فابقي
شي من الاصل يكون الحكم له دون الشئ وان لم يبق بل باع كلهم **فما المشتريين**
اتفاقا لروايل من يتقدم عندها او يترجمهم عنده فانتقلت عندها اليهم وخلف
عنده لهم **وجد قتيلا في دار مشتركة بين قوم ليس فيها اكثر من اربعة** كان كصفا
لرجل مثلا وعشره لرجل وياقها لآخر **ففي الرزق** ولا يعتبر قدر الانصبا
لاستواء صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير **وان بيعت دار ولم يبق**
حق وجد فيها قتيلا **ففي** أي فالدية على عاقلة البايع **وفي البيع بخيار** أي
عاقلة في اليد عند الحج وعندها ان لم يكن فيه خير فعلى عاقلة المشتري وان

كان

كان فيه خيار فعلى عاقلة من تصير له الدار سواء كان الخيار للبايع او للمشتري فانه يعتبر
اليدها الملك **وان وجد القتل في الملك** فالقسامة والدية على من فيه من الركاب
والعلاجين والمالك وغيره فيه سواء وكذا العجلة **وفي مسجد محلة وشارعها أي**
شارع المحلة احتراز عن الشارع الاعظم كما سيأتي **على اهلها** لانهم اهلها حق الناس بالتيار
فيه وفي سوق مملوك **ففي اهلك** وفي غير اي غير المملوك **والشارع الاعظم**
والسجن **والجامع** لاقسامته لان المقصود بها ثمة القتل وفي الايتحق في حق
العامة **والدية على بيت المال** لان الغرم بالغنم اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء في
قسمين احدهما طريق خاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل
لا يخرج كما ذكرنا في بحث الزاوية المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يختص
بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا
قسمان احدهما شارع المحلة وهو ما يكون المور فيه اكثر اهل المحلة وقد
يكون لغيرهم ايضا وهذا على ما قال في الينابيع وفي مسجد محلة على اهلها كمالو
وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الاعظم وهو ما يكون مرور البايع وجميع
الطوايف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا
ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه هكذا
يجب ان يعلم هذا المقام حتى تندفع الشبهة وتصحح الاوهام **وفي قوله اشتروا**
بالسيف **وابرا عن قتيلا** أي تفرقوا فظهر في موضع اجتماعهم قتيلا على اهل
المحلة لان حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فاذا لم يعرف من يباشره
جعل عليهم القسامة والدية **الا ان يدعى الولد على القوم او على بعض منهم فلم**
يكن على اهل المحلة شي لان هذه الدعوى تنفذه برأئهم عن القسامة ولا على القوم
حق يقيم البينة اذ مجرد الدعوى لا يثبت الحق لكن يستقط الحق عن اهل المحلة
لان قوله حجة على نفسه **وجد قتيلا في سيرة لا عمارة بقربها** معنى القرب على ما
سبق سماع الصوت **او في شهر كبير** وهو ما ليس في يد احد ولا ملكه كالفرات مثلا
هدر بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة لا يختص من اهلها به لقيام يدهم عليه
فتكون القسامة والدية عليهم فتقول الوقاية او ما يمر به ليس على اطلاقه لانه اذا كان
بهذه الحالة لا يلحقه الخوف من غيره فلا يوصف بالتقصير **كان القتل**

ط

حسبا

بالشاهد على اقربا فرد من ذلك الموضع على التفسير المذكور للتقرب ولو في ارض
او دار موقوفين على ارباب معلومة فعملهم لانهم احق الناس بالتدبير فيها
ونو كانت موقوفة على مسجد فكان مسجد اي كان كما وجد في المسجد وقدر
ولو وجد في معسكر فلا في غير معسكر في الخيمة والفسطاط على ساكنيهما
وفي خارجهما ان كانوا اي ساكنوا خارجهما قبيل فعلى قبيلة وجد القليل في
ولويين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بيانه وان نزلوا حيلة
مختلفين فعلى اهل العسكر كلهم لانهم لما نزلوا حيلة صارت الامكنة كلها منزلة
محلة واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كانت
الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك القسامة والدية بالاجماع لانهم
سكان ولا يرحمون المالك في القسامة والدية خرج في حرم فندم الاهد فبقي
ذات فرار فانت فالتسامة والدية عند الله خلافا لابي يوسف لان المخرج اذا
اتصل به الموت صار قتلا ولهذا وجب القصاص بخلافه اذا لم يكن صاحب فرار
رجا عنه خرج به من قبل اهل اهل فبقيت زمانا فانت لا تضمن الحال
في قول ابي يوسف ومحمد وفي قياس المخرج يضمن لان يد بمنزلة المحلة فوجودة
جرحا في يد كوجودة فيها جرحا لان في بيت ثلاث وجد احد جرحا فبقيت
الاخر دينة عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه ولا في
يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه وجد قتل في قرة امرأة كسر الحلف عليها وتذكر
عاقلة عند ابي محمد ومحمد وعند ابي يوسف القسامة ايضا على العاقلة لانها على اهل
النصرة والمرأة ليست منها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة لنفي التهمة والتهمة
من المرأة ليست منها فاشبهت بحقيقة بطل شهادة اهل المحلة بقتل غيرهم يعني اذا
ادعى الولي على اهل غير المحلة وشهد شاهدان من اهل المحلة لم تقبل عند ابي محمد
وقال لا تقبل لانهم كانوا يصدون ان يصيروا خصما وقد بطل بدعوى الولي القتل على
غيرهم فتنقل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة وله انهم خصما
بانزلهم فائلين للنقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من الخصومة
كالوصي اذا خرج من الوصية بعد ما قبلها ثم شهد على واحد منهم اي بطل شهادتهم
على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لان الخصومة قايمة مع الكل على

ذكر والشاهد يد فهم عن نفسه فيكون منها **كتاب المقاتل**
جميع معقولة بفتح الميم وضم القاف معنى العقل اي الدية سميت به لانها تعقل
الدمان ان تفسد ومنه العقل لانه يمنع القبايح **العاقلة** هم الذين تقسم عليهم
دية القتل خطأ **اهل الديوان** لمن يؤخذ من عتيدتهم في ثلاث
سنيين **وقت العقد** وهم الجيش الذين كتب اسمايهم في الديوان هذا عندنا
وعند الشافعي على العشرة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا نسخ بعده
ولا نهضة والا قارب او طربها كالارث والنفقات ولنا قضية عمر رضي الله عنه فانه
لما دون الديوان جعل الدية على اهل الديوان بمحض من الصيانة رضي الله عنهم
من غير تكير منهم فكان اجماعا وليس ذلك نسخ بل تقرير معنى ان العقل كان على اهل
النصرة وقد كانت بانواع كالولاء والحلف والعد وهو ان يعد رجل من قبيلة وفي عهد
عمر صار الديوان فجعلها على اهل ابناء المعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتكلم
بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة وان كانوا يتقنوا صرون بالحلف فاهله والدية صلة
كما قال الشافعي رحمه الله لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطا او من ايجابها في اصول
اموالهم لانها اخف وما تحملت العاقلة الا للتخفيف والتقدير ثلاث سنين مروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن عمر رضي الله عنه كذا ما يجب في مال القاتل
من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا ويجب حال عند الشافعي وسياتي
امثلة ان شاء الله تعالى **خرجت** اي العطايا **لاكثر** اي من ثلاث سنين **اول**
منها يؤخذ منه اي لاكثر والاقل **والحجي** عطف على اهل الديوان اي العاقلة القبيلة
لمن ليس منهم اي من اهل الديوان وقع في عبارة الوقاية هكذا وجبة لمن ليس منهم
وكانه سهم من الناس لان ضمير جبه لمن ولا وجه لاجتماعه اليه فالصواب والحج لمن
ليس منهم يؤخذ من كل اي من واحد من احاد العاقلة في مجموع ثلاث سنين **ثلاثة**
دراهم اي بركة فقط بحيث يؤخذ من كل واحد منهم في كل سنة **دراهم** ليكون الماخوذ
في ثلاث سنين ثلاثة دراهم **او مع ثلث** اي ثلث درهم ليكون الماخوذ في ثلاث سنين
اربعة دراهم **وانما يتنوع** اي يتنوع اليه اقرب الاحباب نسب الاقرب فالاقرب كما
في العصابات واما الاقرب والابنا اختلف في دخولهم والقتل كما حدد لانه الجاني
فلا معنى لاجراجه وفيه خلاف الشافعي **العاقلة** المفقون هي مولا لان نصرت

ون

بهم يوبده قوله صلى الله عليه وسلم **مولى القوم منهم ومولى المولى الالة مولا** اي الذي عاقده
 وجبته اي قبيلة مولا لان العرب يتناصرون بهم فاشبه مولى العاقلة **وتحمل**
العاقلة ما يجب بنفسه فنقل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطا وشبه
 العمد قوله صلى الله عليه وسلم قال حين ضربت امرأة بطن امرأة فالتت حينئذ فوفوا
 الاموال صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام اوليا الضاربة قوموا فدوه وكان
 الخاطي معذورا وكذا المباشري شبه العمد لان الالة للتأديب بالقتل والنفس
 احترام لا يجوز اهدارها ولا وجه لا يجب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم استيصال
 له فضم اليه العاقلة لانه انما قصر بقوة فيه وهي بانصاره فهم العاقلة فكانوا
 مقصرين في ترك مراقبته فخصوا به **وقد ارشوا موضحة فصاعدا لما مر في فصل**
الشجاج ان الواجب في الموضحة فصاعدا الدية وهي على العاقلة لا اي لا تحمل العاقلة
 ما يجب بغيره **او اقره لم تقصد العاقلة او عمد سقط قوده** بشبهة **اه هذا**
ان عمدا ولا جناية عمدا وعمدا وما دون ارشوا موضحة لما روي انه صلى الله
 عليه وسلم قال لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صليحا ولا اعترافا ولا ما دون ارشوا
 الموضحة ولان التحمل للتحريم عن الاستيصال والاستيصال في القليل والتقدير
 الفاصل عرف بالسمع وما نقص عنه لا تتحمل العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة
 الجاني لزمته الدية لانها تثبت بتصادقهم والامتناع كان لحقهم ولم ولاية
 على انفسهم فتجب عليهم **من ليس له ديوان ولا جاني فداقلته بيت المال** في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام **رحمى محمد عن ابي يوسف**
عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة
ولا عاقلة في الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الحلواني ان
 الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر
 قال وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني **كتاب الايق**
 لا تخفى مناسبتة لكتاب الجناية وتوابعها وهو مملوك فمن مالكة قصدا نذب
 اخذت ان **رحمى** لان فيه احياء ماله والمال حرمة كالنفس واعانة لمولا **لنشدان**
 في الضال قبل اخذه افضل احياله لاحتمال الضياع وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه
 فيلقاه مولا وان عرف الواجد بيت مولا فالاولى ان يوصله اليه **فيما في اي الاخذ**

به اي بالابق **الى القاضى فيجسسه** تعزير له ولانه لا يؤمن من الاباق ثانيا ولهذا يجره
 وان كان له منفعة وينفق عليه من بيت المال ويجعلها ديناً على مالكة فيأخذها
 منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا يجبر الضال لانه لا يستحق التعزير ولا يابق
 وان كان له منفعة آجره وانفق عليه من اجرة **الى محرم مولا فاني اجازة الية**
 انه لا قيل على القاضى وقيل على من ينصبه القاضى لحفظ الاوابق ونحوها **يخلفه**
 اي القاضى او من ينصبه المولى **باسم الله** لا يخرج من ملكه بوجه من الوجوه **فدفع**
اليه قيل يدفعه بالكفيل لزيادة الاحتياط وقيل لا لكون الدفع بعد الاثبات
وان لم يدفع عطف على اقام البيعة واقراي البيعة **عنده او وصف المولى** **علا**
وحليته دفعه القاضى اليه **بالكفيل** وان انكر المولى اباقة خطا اخذه **الجعل**
يخلف بالله ما ابق ويدفع اليه فان طال مجيئه اي مجي المولى ببلعه القاضى وان
 علم مكانه لئلا يتضرر المولى بكثرة النفقة **وامسك عنه** وانفق عليه اي الايق منه
 اي الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان اثبت انه له بالبيعة او بين الحلية
 والعقبة وليس اي المولى **عقبه** اي فسخ ببيع القاضى لان بيعه بامر الشرع
 حكمه لا ينقض وان زعم المولى انه كان كاتبه او دبره لم يصدق على نقض البيع كذا
 في فتاوى المسعودي **والمولى** خبر لقوله الاتي اربعون درهم **اليه** اي لبراه الايق
 الى مولا **سوا كان** الايق عبدا **محمدا او مازنا او مديرا او امرا** وان لانهم مملوكا
 فيحصل به احياء المالة من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه احق بمكاسبه
 لانه غير مملوك يد كاسياتي من مدة سفر واكثر متعلق بالموصل **اربعون درهما**
وان لم يدفع اي وان كانت قيمته اقل منه ان اشهدته اخذه **نلرد** وان لم
 يشهد فلا يشي له كاسياتي **والموصل** من اقل منها اي مدة السفر **تسليم** اي بحسابه
 لان العوض يوقع على المعوض ضرورة المتابعة **وفي الخبر** اي المدبر والولد
ان مات المولى قبل موته فلا جد له لان ام الولد تعتق بموته اي موت
 المولى فتكون حرة ولا جعل في الحر وكذا المدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكذا
 عندها لانه حر مديون ان الاعتاق لا يتجزى عندها وعنده مكاتب ولا جعل في
 المكاتب كاسياتي **فان اشهد اي اخذ الايق** بانه يردده الى مولا **وان لم يضمن**
 لانه امانة عنده ولم يتعد **ولا اي** وان لم يشهد **فمن** لانه غاصب **ولا اي** في

اخذنا

اخذ

الوجهين اما في الاول فلانه لم يردده الى مولاه واما في الثاني فلانه بتركه الاشهاد صار
 غاصبا هذا عندنا واما عند ابي يوسف فلا يضمن ويستحق الجعل اذ رده لان
 الاشهاد عنده ليس بشرط فيه ولا في النقطة **لا يجعل من المكاتب** لانه ليس بمملوك
 يد او على المرتفع **جعل الرهن** لان وجوب الجعل للراد باحيائه مالته العبد ومالته
 حق المرتفع اذ موجب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للمرتفع من المالمية فكان الراد
 عاملا له فيجب الجعل عليه **وان رده بعد موت المراه** اذ الرهن لا يبطل بالموت
وهذا اذا كانت قيمته مثل الميراث او اقل منه وفي الاكثر قد راد الدين عليه
والباقي على المراه لان حقه بالتقدير المضمون فيه وصار كتمن الدواء والتخلص
 عن الجناية بالقدان فانه على المرتفع بالتقدير المضمون فيه **وان كان مديونا فعلى**
اي الجعل على المولي ان اختار القضا اي قضا ما على العبد من الدين وان ابي
 عن القضا ببيع العبد فبيد الجعل اي اخذ صاحب الجعل او الباقي للغير لانه
 مونة المالك فيجب على من يستقر المالك له فان كان العبد جانيا فعلى المولي في
النسب اي الجعل على المولي ان اختار القدان لانه طهره عن الجناية باختياره القدان
 وتبين الراد احياء مالته **والاول في الدفع** اي الجعل على الاوليان ان اختار
 المولى دفع العبد اليهم لانه احيى حقهم **وان كان العبد موهوبا فعلى الموهوب**
وان رجع الى اهل بيته بعد الرجوع لان المالك الموهوب له عند الرجوع والى
 بالرجوع بتقصير منه وهو تترك التصرف فيه فلا يستقطعه الواجب بالرد وان
 كان لصبي في ماله لانه مونة ملكه **وان رده وصبي فلا جعل له** لان تدبيره واجب
 عليه فلا يستحق الاجرة **ان رجع بعد البيع وقبل القبض** غير المشتري اي المشتري
 مخير ان يصرح حتى يبيع الا بقر او رجع الامر الى القاضي لانه يفسخ العقد
 بحكم عجز البايع عن التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف في الرهن **كتاب**
المفتود هو لغة من فقدت الشيء غاب عني وانا فاقد وهو مفتود واصطلاحا
 غائب ابدى اثر في اي موضع هو ولم يسمع خبره احيى هو او ميت من يحق
 نفسه بالاستصحاب فلا يحتاج لعربيه لكونه مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم الاية ولا يتبع ماله قبل ان يعرف حاله لان ظاهر حاله الحياة والقيمة بعد
 المات ولا يتبع اجارته لانها لا تفسخ قبل الموت وتقيم القاضى من قبض حقه

جعله

كتاب المفتود

الكلين

الكلين في ذم الناس **من حفظ ماله وبيع ما يملكه فساد** لان القاضي نصب
 ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه كالصبي والمجنون والمفتود كذلك وفي نصب الحافظ
 له والقيام عليه نظره فانه يقبض غلاته والدين الذي اقترع من غير ماله لانه
 من باب الحفظ ويخاصم في كل دين وجب بعقده لانه اصيل في حقوقه ولا يخاصم
 في الدين الذي تولاها المفتود ولا في نصيبه في عقار او عروض في الاخر لانه ليس
 مالك ولا نايب عنه بل هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة
 بلا خلاف وانما الخلاف في الوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادعى احد
 على المفتود حقا من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم تقبل منه بيعة ولم يكن وكيل
 القاضي ولا احد من الورثة خيما وان راد القاضي سماع البيعة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه
 لان الاختلاف في نفس القضا ذكره الزيلعي **ويستحق على غريمه بالولد كولد وابوه**
وعرسه لما مر في باب النفقات الاصل ان كل من يستحق النفقة في مال المفتود حاله
 بلا قضا القاضي ينفق عليه من ماله عند غيبته لان التفاسح تجب بالقضا والقضا
 على الغائب لا يجوز **لا يضمن** اي بين المفتود وعرسه لقوله صلى الله عليه وسلم
 انها امراته حتى ياتي بالبيان **ولو اربع سنين** وعند مالك اذا مضى اربع سنين يفرق
 بينهما وتعد مدة الوفاة ثم تتزوج ان شئت وميت عطف على حي في حقه فميت
فلا يرث من غيمه ولا يستحق ما اودى له اي امات الموصي بل يوقف **فستطه**
من مال مورثه وموصيه اي موت اقرانه في بلد اخر يختلف في تقدير مدحياته
 وظاهر الرواية ما ذكره فان ما تقع الحاجة الى معرفته فطريقه في الشرع المرجوع الى
 امثاله كقيم المثليات ومثل النساء ويقاوه بعد كل اقرانه نادر ونبا الاحكام
 الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقرانه في بلده لان التفحص عن حال الاقران
 في كل بلدان خارج عن الامكان وقال الزيلعي المختار ان يفوض الى اراء الامام
 لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الاشخاص
 فان المالك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في ادنى مدة انه مات لا سيما اذا
 دخل مهلكة ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدته الاختلاف اراهم فيه فلا معنى
 لتقدير المدة له **فان لم يسمع قبله** اي قبل موت اقرانه حيا فله ان يترك القسط الموقوف
ميتا اي بعد موت اقرانه **فان لم يسمع** اي حتى مات ماله بوجه قتل المظفر

ح يكون امانه وكل من لا يتحققها
 2 حضوره الا بالقضالا ينفق
 عليه من ماله لان النفقة
 ح

متعلق بماله اي يحكم بدته في حق ماله الذي في يده وتحت تصرفه حقيقة او حكا
يوم تمام المدة **فصل في المدة** لان كانه الان مات **فصل في المدة** يعني اربعة اشهر وعشرا
عطف على ماله اي يحكم بموته في حق ماله غيره من حين فاته حتى لا يكون بعد ذلك
الحين ماله كمال الغير لانه كان ميتا لا عاكس مالا **فصل في المدة** لان كان مات قبل المدة
ان الاستصحاب وهو ظاهر حجة واقعة لا مشقة فالمفقود قبل المدة حتى فلا يرثه
الوارث الذي كان وقت فقد ومات قبل الحكم بموته لا الظاهر لانه كان حيا فيصلح
حجة لدفع ان يرثه الغير وفي ماله غيره ميت لان الظاهر لا يصلح للحي حجة لا يحجب
ارثه من الغير فيرد ما وقف للمفقود الى من يرث مورثه يوم موته **فصل في المدة**
في الفصل العاشر **كتاب القبط** هو لغة ما يلقب اي
ما يرفع من الارض فيعمل معنى منقول ثم غلب على الصبي المنبوي باعتبار حاله لانه
عن غرض ان يلقطه ويشرع ما يولد **فصل في المدة** لان كان ميتا
افلها بالشفقة على الاطفال وهو من افضل الاعمال **فصل في المدة** لان كان ميتا
بان وجد في مفازة ونحوها من الممالك كن رأى عجمي متبع في البير ونحوه يجب عليه
حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول المقصود بالعضد **فصل في المدة** لان كان ميتا
ايضا الحرية ثم انه حر في جميع الاحكام حتى ان قاذفه يجد قاذفه لانه لو وجد
ولدمها لا يعرف له اب **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
بالغم **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي الملتقط **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
عليه فيكون دينه على الملتقط يرجع به الملتقط عليه لان للقاضي ولاية عليه
واغا قال في الاصل ان مجرد امر القاضي بالاتفاق عليه يكفي في الرجوع على القبط
فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى دينه على شخص بامره فانه يرجع عليه وفي الاصل

لا يرجع

لا يرجع الا اذا صرح بما ذكر لان مطلقه قد يكون للحث والترغيب فلا يرجع عليه
بالاحتمال فان **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
عليه فكذا اي القبط الملتقط لا يرجع اليه **فصل في المدة** لان كان ميتا
الصغير حيث يصدق الاتفاق المتعارف ولا يحتاج الى حجة **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي الملتقط **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
نفتته واحتمال هذه الحيلة ليدفع النفقة عن نفسه واذا اقامها قبلها القبط
بلا خصم حاضر **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي بعد البينة الاولى **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي بعد ما قبله ان **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي اخذه **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
ولو كان المدعي رجس فيكون ولدا لها كما في الجارية المشتركة **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي اخذها **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
الآخر فان زوج عطف على رجلين اي ولو كان المدعي امرأة ذات زوج
فانه يكون ولدا لها **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
المدعي امرأتين فبهرهنت كل على انه ولدها فانه يكون ولدا لها **فصل في المدة** لان كان ميتا
لو كان المدعي عبدا ثبتت نسبته منه فيكون **فصل في المدة** لان كان ميتا
الحرية او ذميه ثبتت نسبته منه **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
بل في مصر من امصار المسلمين او قرية من قراهم او موضع فيه كفار ومسلمون
وذهب ان كان في اي مقر الذميين بان وجد في قرية من قراهم الذمة او
بيعة او كنيسة ما شهد عليه من المال **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
اي الملتقط **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
ولاية صرفه اليه **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
قبط **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
وتسبب في **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا
من القرابة والملك والحكومة **فصل في المدة** لان كان ميتا **فصل في المدة** لان كان ميتا

بان وجد في قرية من قراهم الذمة

قوله لتتمير المال اي لتفصيل امر
ترايد على المال

5
125

او بضاة كالدراهم فعلى هذا الكرم الحنطة كذا في الخلاصة **بنى على ارضه وقف**
 اي البناء **وقف** اي الارض **بغير** لان الاصل فيه العقار لانه مما يتابد والحق
 به ما يتبع وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل بقى الباقي على اصل القياس
وقيل جاز في الكافي ولو وقف البناء قصد لم يحز في الصحيح وقال القاعديه
 عن الخج انه اجاز وقف المقبرة والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة
 يتخذها رجل المسلمين يتطرقون فيها ولا يكون بناها ميراثا لورثته ثم قال
 وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء دون الاصل وذكر في الاصل ان
 وقف البناء دون اصل الدار لا يجوز **ولو بنى على ارضه وقف** **بنى**
 اي البناء **اي** لتلك الجهة **جاء في الاجمع** لا اتحاد الجهة ولو وقف **لغير**
احد **وقف** **فيه** قيل جاز وقيل لم يحز ثم اوقف اذا احتاج الى العمارة بغير عارة
 سوا شرط الواقف العمارة او افاها ان لم تكن مشروطة بضاة فهي مشروطة
 اقتضا لان مقصود الواقف ادراك الغلة موبدا على المصارف وهذا انما يحصل
 باصلاحها وعمارتها فيثبت شرط العمارة اقتضا والثابت به كالثابت **نص**
الموقف عليه متعلق يجب اي يجب عليه عمارته بما له نفسه ولا يؤخذ من الغلة شي
 لو كان **معينا** بان وقف دار على سكنى اولاده مثلا لانه المستنع به والغرم بالغم
 ولهذا يكون نفقة العبد الموصى بخدمة على الموصى له **بها** **الا** اي وان لم يكن
 معينا **يبطل** اي بالعمارة **من غلته** اي غلة الوقف لان اذا كان على غير معين
 لم يمكن مطالبتهم بها لكثرةهم وغلة الوقف اقرب اموالهم فتحجب منها **ولم**
في الاصل يعني انما تجب العمارة عليه بقدر ما يبقى على الصفة التي وقفه اياها لعلها
 وان خرب يبني على تلك الصفة لانه بصفة صار غلته مستحقة الموقوف الى الموقوف
 عليه فلما الزيادة فلا والغلة مستحقة له فلا يجوز صرف غلة مستحقة له الى
 جهة غير مستحقة الا برضاه **ولو بنى** اي المعين عن عمارة الوقف **او بخر** عنها
من الجاهل بان اجرة وعمره **يا حرفة** **فرد** **اليه** اي الى الموقوف **عليه** **ولا يجوز** اي
 الا الى عياله اي العمارة لان فيها اتلاف ماله ولا يجوز للانسان عليه كما لا يجوز
 صاحب البذر في المزارعة ولا يكون اباؤه رضابطلان حقه لانه في حين التبر
 لاحتمال ان يمتنع لرضاه به ويمتنع حذر من اتلاف ماله فلا يبطل بالشك

عمارة الوقف على الموقوف عليه

الوقف

ولا يجوز اجارة من له السكنى اذا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا يابى عنه بل
 يوجره المتولى والقاضي **وصرف نفسه** **او** **بنى** **اليها** اي العمارة ان احتاج الوقف
 اليها يعني ان تنقض الوقف ان صلح لان يصرف الى عمارة صرف ولا يبيعه الحاكم
 ويصرف ثمنه اليها صرفا للبذل لا لي مصرفا لبذل **وان لم يحز** **حفظ** **الحاجة**
يتسم **من مصارف** لانه جزء من العين وحقه في الانتفاع بمنفعة دون العين
 لانه حق الله تعالى او حق الوقف فلا يصرف اليهم ما ليس حقهم **الوقف** اذا
انقض **احتاج** **الى الموقوف** **ويصرف** **الى** **القاضي** **فيسمى** **ان** **لم يكن** **مستحقا** **لذلك**
 الخلاصة ونسب لو كان لوارث الواقف كان حكمه بطلان الوقف **وقيل**
قال في مجمع الفتاوى القاضي اذا اطلق بيع وقف غير مسجل ان اطلق لولاه
 الواقف كان ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغيره
 لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث الواقف وبيع مال لغيره لا يجوز
ان يوقف **بيعه** **وايه** **امره** **من يده** **وارثه** **يعلم** **حلافه** **اي** **انه** **يقف**
 ولم يخرج من يده **جاء** **اي** **الوقف** **وليس** **له** **اي** **الوارث** **ان** **ياخذ** **ولا** **يشع**
دعوات **في** **القضاء** **كذا** **في** **الحاشية** **الوقف** **من** **موت** **الوصي** **فيه** **فيعتبر**
 من الثلث ويشترط فيه ما يشترط فيها من القبض والافراز ان خرج من
 الثلث **او اجارة** **الورثة** **في** **الكل** **لا يبطل** **في** **الوارث** **على** **الثلث** **وان**
 دون البعض اجاز البعض **جاء** **بقدر** **ما** **اجاز** **وبطل** **في** **الباقى** **الا** **ان** **يظهر** **لميت** **مال** **غيره** **فتنقذ**
 في الكل **كذا** **في** **الحاشية** **الوقف** **وهو** **ظاهر** **والا** **غنياء** **ان** **الوقف** **على**
 الاولاد الاغنياء وبعد انقراضهم على الفقراء **ويستوي** **فيه** **الفريقان** **اي** **الفقراء**
 والاعنياء **والوارثان** **وامن** **بر** **واحد** **السقايات** **والفقراء**
 ونحو ذلك وكلها ثمانية عشر ذكر في الحاشية **مسألة**
الوقف **في** **اجارة** **حتى** **اذا** **شرط** **ان** **لا** **يوجر** **اكثر** **من** **سنة** **والناس** **لا** **يرغبون** **في**
 استيجارهم سنة فكان اجارتها اكثر من سنة اد على الوقف وانفع للواقف
 فليس للقيم ان يخالف شرطه ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي
 حتى يوجره القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية النظر الى الفقراء والغايب
 والميت وان لم يشترط الواقف فللقيم ان يوجره اكثر من سنة بلا اذن القاضي

دون البعض

حال اليتيم كذا في العادة **وغصب عمار** يعني ان الفتوى في غصب عمار والدور
 الموقوفة بالضان نظر للوقف ومتى قضى عليه بالقيمة يؤخذ منه القيمة فيشترى
 به ضيعة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذا بدل الاول كذا في الاستزاد
 وقيل فيه اي الوقف شهادة على الشهادة بالرجاء باليد او الشهادة بالشهادة
 بالاثبات اصله وان صرحوا به اي شهدوا بالتسامع وقالوا عند القاضى شهد
 بالتسامع تقبل بخلاف ما يروى يجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنصب فانهم اذا صرحوا
 بأنهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى فيجب ان يتولى
 التسامع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك كالثبات
 بشرطه في الآية فان الشهادة على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الجواب
 وان كان الوقف على قوم باعيانهم واما على الشرايط فلا هو المختار في العادة
وبان المصروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان هذه الضيعة وقف على كذا
 تقبل فيه الشهادة بالتسامع متواترة في خمسة الوقف فهو اي البناء يكون الوقف
 فيصرف غلته الى مزارق الوقف ان يراه من الوقف او مال نفسه من الوقف
 او لم ينو شيئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان له اي المتولى نفسه الاجنبى اذا
 بنى ولم ينو شيئا فان ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقفا كذا في الاستزاد يعني انه
 كالبناء في جميع ما ذكرنا في المسند **مطلقا** اي سواء نواها ولم ينو اياها
 ادعى انى كنت وقفها وقيل وقف على ايصم للتناقض فليس له ان يحلف
 المشتري **وان مات** ايينة قبضت كالوشهد واعلى عتق امة تقبل بلا دعوى
 الزولية في امر الوقف **الواقف** وان يشترط لان الحق من الاجنبى **ويحل** لو
 حل كالمه **بشرعية** مصلحة الوقف وان شرط الواقف ان لا يدخل لانه شرط
 مخالف لمقتضى الشرع **ولا** اي الواقف المتولى **واخرجه** وان لم يكن له جرمية
وان شرط ان لا يخرج لانه في معنى التوكيل ولا عبرة بالشروط **عالم** بالتولية **اي**
 كما لا يولى طالب القضاء **من** من مرض الموت **وفوق** التولية **الوجوب** جاز لان
 المتولى بمنزلة الوصى وللوصى ان يوصى الى غيره كذا في الخاتمة **وان مات** اي المتولى
 بلا تقوى **بعضها** الى غيره او به اي تقوى **بعضها** وهو في حال صحته **اي** في نفسه المتولى
ان مات للقاضى **ان مات** الواقف **فالراى** فيه **الى** صبيته **ان مات** وصيه

فالراي فيه ان القضي ويجعل المتولي من اهل الوقف ما امكن لا الاجانب والباقي
للمسجد الذي ينصب الامام والمودن في المنحدر الا ان اعين القوم اعين
من عينه اي الباني اشترى متولي بمال الوقف دارا له اي للوقف لا يكون
وقفا الاصح لان في صحة الوقف والشرايط التي يصير بها الوقف لازما كلاما
كثيرا ولم يوجد هم هنا كذا في العمادية جاز للحاكم تفرقة امته الوقف
لا عبده ولو من امته وحداثة عبده في ماله اي مال الوقف كذا في الخاتمة
فصل فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ابن تيمية موقوفة على ولي
فانت الغلة لولد صليبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ
من الولادة وهي موجودة فيها الا ان يتتبع بالذكور بان يقول على الذكور
من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما يوجد واحد من
الولد الصليبي فانت اي الغلة له لا غيره واذا انتفى اي الصليبي عرفت اي الغلة
اي الفقر الاولاد لم يولد لا تقطع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف ولد
صليبي وان لم يكن حين الوقف ولد صليبي بل ولد لابن ذكر كان او انثى
كانت الغلة له خاصة لا يشترك فيها من دونه من البطون ويكون ولدا لابن
عند عدم الصليبي عنزلة الصليبي ولا يدخل فيه ولدا لبنت في الصبي وهو ظاهر
الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات ينسبون الى ابائهم لا ابائهم بخلاف
ولد الابن ولوراد في العبارة الاولى وقال في ولد صليبي فانت اي لم يرد على هذا
بنت في الصليبي ولا يتتبع في الغلة ولا يقدم الصليبي على ولد الابن
لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولدا لبنت قال هلال يدخل ولو قيل
بالنكاح اي قال رضي هذه موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال
يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات وهو الصحيح لان اسم ولد الولد
كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات لما قال الامام السرخسي ان ولد
الولد اسم لمن ولدته ولده وابنته ولده ومن ولدته ابنته يكون ولده
حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فانه ثمة ولدا لبنت لا يدخل في ظاهر الرواية
كما لو كان اسم الولد يتناول ولده الصليبي ولا يتناول ولد الابن لانه ينسب
اليهم عرفا ثم اذا انقضى الاولاد واولادهم في صورتين المذكورتين صرفت

الغلة

الغلة الى الفقر لا تقطع الموقوف عليه ولو من احد البطون الثالث وقال علي ولدي
وولد ولدي وولد ولدي صرفا اي اولاده ما تناسلوا الا الفقر اما يفي
واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر
ما يدل فيه على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم على
ولد ولدي او يقول بطنا بعد بطن فح يبدى بما يد له الوقف لانه لما ذكر البطن
الثالث فحشش التفاوت فتعلق الحكم بنفسه الانتساب لا غير والانتساب موجود
في حق من قرب ومن بعد بخلاف البطن الثاني لان الوسطة له ولم يحد في الخلا
لذا اي صرفا الى اولاده ما تناسلوا الا الفقر اذا قال على ولدي واولاد ولدي
او قال ابتداء على اولدي يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل فيه
على الترتيب كما مر في نصوصنا على اولاده ثم الفقر فانت اي الغلة صرفت
انفس الى الباقي لانه وقف على اولاده ثم الفقر فانت اي الغلة صرفت
لا تصرف الى الفقر وان وقف على اولادهم وسماهم فقال على فلان وفلان
وفلان في آخر الفقر فانت اي الغلة صرفت الى الغلة لانه وقف
على كل واحد منهم وجعل آخره للفقر فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقر
بخلاف المسئلة الاولى فان الوقف هناك على الكل اكل واحد واحد ولو وقف
على امويين وامويين او اي اولاد الوقف ثم ماتت امراته لا يكون نصيبها لابنها
المولود من الوقف خاصة اذا لم يشترط اي الوقف من نصيبها بيت اي من
مات منهم اولاد حتى اذا شرطه كان نصيبها لابنها بل يكون للجميع اجمع
الاولاد ولو قال على ولدي وولد ولدي ابتداء ما تناسلوا ولم يقل بطن
فحشش لكون شرطه المذكور وهو رد نصيب الميت الى ولده ونحوه
ليهم ولد وينسل بينهم على السوية ولو مات بعض وانما انفسه ونحوه
والد انما جازت الغلة تقسم على الولد وولد الوالد وان سفلوا بمقتضى
عبارة الوقف وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته فاصابه اي
الميت من الغلة كان لولده بالارث فيصير اي لولد الميت ميراثه الذي
عنه الوقف حكم تعيينه ميراثه بالارث لان وقف على ميراثه او
انقضى في اولادهم ابتداء ما تناسلوا فانت اي الغلة صرفت

فإذا لم يرض عليه ثمن في صورة شراءه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي وكيلا
يقبضه للصغير فيرده على أبيه فيكون امانة عنده وكذا لو قال بعت منك هذا
بدهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا ينقد البيع **في غير النكاح والبيع**
لأنه لو لم يخبر لزمه حكم العقد جبراً وهو منتف بغير قبول النكاح والبيع
يعني ان البايع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او اوجب المشتري
في شيء فقبل البايع في بعضه لم يجر لان فيه تفرق الصفقة واحداً المتعاقدين
لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري والبايع كان البايع ان كان واحداً لزم
ضرر الشركة للمشتري وان كان متعدداً فالعادة ضم الجيد الى الردي
ونقص ثمن الجيد لترويج الردي فلو ثبت خيار قبول العقد في بعض
قبل المشتري للعقد في الجيد وترك الردي فزال الجيد عن يد البايع باقل
من ثمنه وفيه ضرر له واذا لم يجر اخذ البعض البعض فلا يجوز اخذ
الكل البعض او كل واحد وان تعدد الصفقة فله ذلك لا يشاء الضرر عن البايع
والبايع اشار بقوله **الا اذا كان البايع لفظاً بعت** وفيه إشارة
الى ما ذكره الكافي ان قوله في الهداية **الا ان يبين ثمن كل واحد لانه صفقتان**
معنى لا يتم الا ان يدرج تكرار لفظ العقد لانه تعدد الصفقة لا يجر بيان
ثمن كل واحد وقال الزيلعي وليس له ان يقبل بعض المبيع دون البعض وان
فصل الثمن الا انكر البايع لفظ بعت مع ذكر الثمن لكل واحد عند البيع وعندها
له ذلك ان فصل الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا او بعتك هذه العشرة
كل واحد منها بكذا او رضى اي البايع **بقوله** اي قول المشتري **اشتريت هذا**
كان قال القدوري ان رضى البايع في المجلس يتفرق الصفقة يصح ويكون
ذلك من المشتري في الحقيقة استينافاً لا يوجب لا قبول ورضى البايع به قبولاً
واعترض عليه بانه انما تصح اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة من
الثمن كالصورة المذكورة وفيه فنيين باعها بعشرة لان الثمن ينقسم
عليها باعتبار الاجزاء فيكون حصة كل بعض معلومة فاما اذا اضاف العقد الى
عبدین او ثوبین فلم يصح العقد بقبول احدهما وان رضى البايع لانه يلزم
البيع بالحصة ابتداءً ولا يجوز اقول منشاء الغفلة عن مراد القدوري

فان

فان تسمية عبارة المشتري ايجاباً ورضى البايع قبولاً تدل على انه اعتبر في عبارة
المشتري والبايع ذكر الثمن في مقابلة بعض المبيع فان مجرد قول المشتري
اشتريت هذا فلا ذكر الثمن لا يكون ايجاباً ولا قول البايع رضىت قبولاً لعدم صدق
تعريف البيع عليه وهو مبادلة المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصة
ابتداءً ولهذا قلت او رضى بقوله اشتريت هذا بكذا **او عتد** اي خيار
القبول **الى اخره** **المجلس** ولا يبطل بالتأخير اليه وان طال لان المجلس جامع
للمتفرقات كما مر في كتاب الطهارة فاذا عدت الامور المتعددة بسبب واحدة
فلا بد من اعتبار سعة واحدة او في دفع العسر وتحقيقا ليس وانما لم يكن الخلع
والعتق على مال كذلك بل توقفنا لاجاب فيها على ما ورد في المجلس للمراعاة اشتد
على البمين من جانب الزوج والمولى فكان ذلك مانعاً عن الرجوع في المجلس
والرسالة كالمخطاب يعني اذا كتب اما بعد فقد بعتك عبدي فلا بكذا او
قال الرسول بعت هذا من فلان الغائب بكذا فاذهب واخبره فوصل الكتاب
الى المكتوب اليه او اخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة
اشتريته به او قبلته ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالمخطاب من الحاضر
والرسول معبر وسفير وكلامه ككلام المرسل فان الرسول عليه السلام كان يبلغ
تارة بالمخطاب وتارة بالكتاب **ويبطل الايجاب قبل القبول بالرجوع** اي
رجوع الموجب لان المانع من الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو منتف
ههنا لان الايجاب لا ينفذ حكمه دون القبول اعتبر من ان الحق غير منحصر
في الملك بل حق الملك ايضا حق وفيه ابطال ورد بان الايجاب اذا لم ينفذ
ملكاً للمشتري لا يعارض حقيقة الملك للبايع لكونها اقوى منه ولا يتحقق
بما اذا دفع الزكاة قبل الحول الى الساعي فان المزكي لا يقدر على الاسترداد
للعقل حق الفقير بالمذموم لان حقيقة الملك زالت عن المزكي فعمل حق
حق الفقير لا تنافاً ما هو اقوى منه **ويبطل ايضا الايجاب قبل القبول**
اي من المجلس لان القيام دليل الرجوع والدلالة على
عمل الصريح اعترض بانها انما تعمل عمله اذا لم يوجد صريح يعارضها وههنا
لو قال بعد القيام قبلت وجد الصريح ولم يعتبر ورد بان الصريح انها

لم يكن من يلا الملك
البايع فحق التملك
للمشتري

لكن لا يقيدها ما هو ان اراد
حق الآخر حق التملك فسلم

وجد بعد الدلالة والذام يعارضها اي بالبيع اي بالاجاب والقبول
احدهما في المجلس وقال لشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله
عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال حق الآخر
فلا يجوز اقول يرد على ظاهره انه ان اراد حقيقة الملك فممنوع بل هو
اول المسئلة ويمكن دفعه بان حق التملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت
حقيقة الملك بعده لم يكن للقبول فائدة زائدة بل كان وجوده وعدمه
سواء مع كونه ركنا فالاحسن ان يقال ولنا ان الاجاب والقبول يفيد ان
حقيقة الملك لما قال الله تعالى ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فاباح الاكل ولو في المجلس بوجوه القبل
الناشئة عن التراضي والبيع تجارة فدل باطلاقة على نفي الخيار وصحة
وقوع الملك للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والجواب
عن الحديث انه محمول على خيار القبول اي قبول كل من المتعاقدين العقد
في المجلس وفائدة دفع توهم ان الموجب بعد ما اوجب لا يكون له الرجوع
لا خيار الفسخ بعد الاجاب والقبول وفي الحديث اشارة الى ان
الاحوال ثلاث حال لم يوجد فيها الاجاب والقبول وحال وجد فيها
وانقضى وحال وجد فيها احدهما والآخر موقوف واطلاق اسم المتبايعين
عليهما في الاول مجاز باعتبار ما يؤل اليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان
وفي الثالثة حقيقة لما تقررت في موضع ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
معنى اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل وهي حال المباشرة بان يقبل
احدهما في المجلس والآخر متوقف فيه فتعنت الثالثة فانها يقتضي ابطال
حقيقة حال المباشرة لاما قبلها واما بعدها او احتملها فيحمل عليها
ليلا يلزم ابطال حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث محمول على تفرق
الاقوال بان يقول احدها بعت ويقول الاخر لا اشتري او العكس حيث
لا يبقى الخيار بعده فان قيل المتفرق يكون بعد الاجتماع وهو لا يتصور
ههنا قلنا المراد بالتفرق عدم الاجتماع ابتداء وهذا مبني على عدة مقارن
في المفتاح والكشاف انهم يقولون ضيق فم الركبة وهي البيرو وسع كسر

الثوب والمراد في الاول جعل فم الركبة ضيقا ابتداء وفي الثانية جعل كم
الثوب واسعا ابتداء فلا تغفل **قوله** في صحة البيع الاشارة في
اعم من المبيع والثمن احتراز عن بيع درهم ودينار وحقة
ومخوها بخسها فان الاشتراك فيها لا تكفي بل لابد من مساواتها قدر الاختال
الربوا كما سيأتي وانما كفت الاشارة لكونها ابلغ طرق التعريف فلا يحتاج
الى بيان القدر والوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر المسلم فيه ووصفه
واجبة فيها لكونه غير مضاف اليه كما سيأتي **قوله** في صحة البيع اي
يحتاج الى التسليم احتراز عما اذا اقران لفلان عنده متاعا فاشتراه منه
ولم يعرفه فانه يجوز لعدم احتياجه الى التسليم فذكر الزاهد في متعلق
معرفة **قوله** المفضية الى النزاع المنقضي الى فساد البيع بان
باع غائبا واشار الى مكانه وليس فيه مسمى بذلك الاسم غيره فانه جائز
كما سيأتي في خيار الرؤية **قوله** ايضا معرفة **قوله** من كعشره مثلا
كاي **قوله** احتراز عن المشار اليه كما سبق وما يحصل فيها هو المكلا
والعدديان المتقاربان والموزونات كالدراهم والدنانير وسائر ما يوزن
اذا قولت بالاعيان القيمة ومعرفة **قوله** بكونه بخاريا او سمرقنديا
لان جملة ما تنقضي التزاع فيعري العقد عن المقصود **قوله** البيع حال
اي ثمن حال **قوله** الاطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه صلى الله
عليه وسلم انه اشترى من يهودي ثوبا الى اجل ورهنا درهم ولا بد ان يكون
الاجل معلوما لان الجمالة فيه مانعة من التسليم في بيعه كذا في الهداية
والكافي وغيرهما اقول فيه اشكال لان نص البيع مطلق كما قالوا واشترط
معلومية الاجل بالدليل العقلي تنقيد لمطلق بالراي وهو غير صحيح لما تقررت
في الاصول ان تنقيد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالراي لا يجوز ويمكن
دفعه بان الاطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهو لم تنقيد بالمعلومية
كما سيأتي في خيار الشرط ابعثك هذا الى اجل او مؤجلا صح فيصرف الى نصف
يوم او ثلاثة ايام او شهر والمقييد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنقص
مطلق بالنظر اليه ولهذا قلت **قوله** حتى ان اجهل وقته فسد

انه اذا قل

الواجب بالعقد فهذا
يطالبه في قريب
المدة وذلك
يسلم

البيع كالباع الى الحصاد ونحوه وتحقق ان البيع مطلق والمطلق هو المعترض
للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات وذات البيع وحقيقتها كما
عرفت بمبادلة المال بالمال فالتمن معتبر في مفهوم البيع والتأجيل من
صفات الثمن فيكون من صفات البيع ولهذا يقال بيع موحل في النظر الى التأجيل
يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييده بظني واما تعيين وقت الاجل فليس
من صفات البيع بل امر له نوع تعلق بصفته في النظر اليه لا يكون البيع
مطلقا فيجوز تقييده بالرأي فيندفع الاشكال وبعد ما علم الاجل ان
مات البائع لا يبطل الاجل وان مات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل
ان يتجرى في ثمن من غا المال فادامات من له الاجل تعيين المتروك
لقضا الدين فلا يفيد التأجيل **فان ابيع البائع السلعة سنة الاجل**
فلم يشتر ببل سنة ثمانية يعني اذا اشترى بثلثين موحل الى سنة غير
معينة ولم يقض البائع حتى مضت السنة فلم يشترى سنة اخرى بعوضه
وقال ليس له ذلك **فان ابيع البائع بثلثين مطلق عن ذكر الصفة**
لا القدر لوجوب ذكره لما عرفت فالعقد اي فالحق **يقع على غالب**
المقدي غالب نقدا للبلد في **الراجح** لانه المتعارف فان استوى اي لم يوجد
الغالب بل استوى **الراجح** في النقود **لا المالية** بل تفاوتت فيها فسد اي
البيع ان لم يبين اي الثمن ان من اي نوع لان الجهالة تنفي الى النزاع كما مر
اي استوى المالية ايضا اي كما استوى **الراجح** واختص الاسم كالا حادي
والثاني والثلاثي **صحيح** ان **المطلق اسم الدرهم على كل منها** حيث يطلق على الواحد
من الاول وعلى الاثنين من الثاني وعلى الثلاث من الثالث اسم الدرهم
اذ لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالية وهو المانع من الجواز **وصف**
الواقف **بسم كل نوع** مثلا اذا باع عبد بالف درهم فله ان يعطى الفان
الا حادي والثنين من الثاني او ثلاثة الاف من الثلاثي هذا ما ذكر في
الكافي واراى صاحب الهداية خلافا وان كان في عبارته نوع غرض **ولا**
يتعين التثنية **النقد** ليس مصوغا من الذهب والنفضة مصكوكا
اولا **لأنه** **المناصفة** كذا في القاموس **في صحيحه** اي في صحيح البيع **لان**

ملح

دعوى

يعني اذا عين العاقلان درهما مثلا اراد المشتري تبديله بدرهم اخر جاز
عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعند الشافعي يتعينان بالنوعين حتى انه
لا يجوز تبديله باخر ولو هلك قبل التسليم او استحق بعده او قبله ينقض
البيع عنده لا عندنا بل يطلب بالتسليم مثله وانما قال في صحيحه **لان كراهية**
ان الدائم والدائري يتعينان في البيع **الفاصل** من الاصل ولا يتعينان
فيما ينقض بعد الصحة صورة الاول اذا باع عبدا وقبض الثمن فظهر انه
حرا وباع جارية فظهر انها ام ولده يتعين دراهم الثمن للرد لان هذا
القبض حكم الغصب وصورة الثاني ما اذا باع عبدا وهلك قبل التسليم
كالثمن المقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح **وصح البيع في انطواء**
وهو الخطة ودقيقها لا يقع عليها عرفا وسياتي في الوكالة **واحد** وهي
غيرها كالعدس والحب ونحوها ولو كان البيع **جزافا** اي بطريق المجازفة
مغرب كزاف لو بيع **بغير جنس** لقوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعا
كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنس مجازفة فانه لا يصح لاحتمال المرواح
ايضا بيع المكيلات والموزونات **بأنا او بغير جنس** كل منهما **جافا** لان
المانع من الصحة جهالة تنفي الى النزاع وهمنا ليست كذلك لان التسليم
في البيع متعجل فينكس هلاك الانا والحرج قبله بخلاف السلم فان التسليم فيه
متأخر فلهلاك ليس بنادر قبله فيتحقق المنازعة وعن ابي يوسف ان
الجواز فيما اذا كان المكيال لا ينكس بالكيس كالتصعة ونحوها واما اذا
كان كالزبديل ونحوه فلا يجوز وكذا اذا كان الحجر تنققت او لم يوزن
شيء اذا جف بخف **وصح ايضا** **البيع** **واحد** كان او اكثر **ان ابيع**
سيرة كل قفيز او قفيزين مثلا **بكذا** يعني اذا قال بعتك هذه الصبرة كل
قفيز او قفيزين او ثلثة بكذا فالبيع جائز في القدر المسمى من عدد القفزان
عند ابي حنيفة الباقي الا اذا زالت الجمالة بعلم جميع القفزان بتسميتها
او بالكيل في المجلس قبل الافتراق وقال لا يجوز مطلقا **لا يصح** **ان ابيع**
البيع عند ابي حنيفة في القدر المسمى اذا ابيع ضربتان **من جنسين** كصبرتي بر
وشعيرتي قفيزا وقفيزين بكذا لم يصح البيع عنده في قفيز واحد **لان**

الصبرين وعندهما يصح فيها ايضا ذكر في الحيط والايضاح ان العقد يصح
 على قفينين واحد منهما ولا اي لا يصح ايضا البيع عنده في القدر المسمى
 اذا بيع متفاوتا كالثلثة وهي قطع غنم كل شاة او شاتين بكذا **والاول**
 المشتغل على الاثواب المتفاوتة كل ثوب او ثوبين بكذا لان التفاوت
 في بعضها يقتضي الجمالة المودية الى النزاع بخلاف الصبرة **وان سمي**
الجلتين اي جلتي المبيع والثلث بان قال بعث هذه الثلثة وهي مائة بالذ
 درهم او بعث هذا العدل وهو عشرة اثواب بمائة **بلا تفصيل** اي لا
 يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا **اصح** البيع في الكل اجماعا متفاهما **تاما**
 لمعومية المبيع والثلث **فان باع** هذا تفصيل لقوله وان سمي الجلتين
 ولم يفصلهما فان باع الصبرة على انها مائة اي مائة قفين بمائة صح البيع
 ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمي لكل قفين ثوبا بان يقول كل قفين بدينار
 وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سيلي **وهي**
 اي الصبرة **اقل** من المائة اخذ اي المشتري **الاقل** خمسة من الثمن **او تسع**
 العقد يعني انه مخير بين الاسمين لتفرق الصفقة عليه فليتم رضاه بالموجود
او هي اكثر من المائة **فالزائد** على المائة للمبايع **والماية** المشتري لان البيع وقع
 على مقدار معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصفه حتى يدخل في البيع
 كما في الثوب فيكون للمبايع **وان باع المذروع** هكذا اي سمي الجلتين ولم يقل
 كل ذراع او ذراعين بكذا صح البيع فان وجد المشتري تاما اخذ بكل الثمن
 بلا خيار وان وجد اقل خيرا **لان شاة** **الاقل** لكل اي كل الثمن **او تسع**
 لان الذراع وصف في الثوب لا بمعنى كونه صفة عرضية له بل هو في اصطلاح الفقهاء
 ما يكون تابعا للشيء غير منفصل عنه اذا حصل فيه زياد حسنا وان كان في نفسه
 جوهر كذا لعل من ثوب وثمان من ذراع كما سبق في الايمان فان باع ثوبا عشرة
 اذرع وهو يساوي عشرة ذراهم اذا انتقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف
 المكولات والعدديات فان بعضها منها قدر او اصلا ولا ينفذ انضمامه الى بعض آخر
 كما لا في المجموع فان كان حنطة هي عشرة اقفرة اذا ساوت عشرة ذراهم كانت
 التسعة منها تساوي تسعة وقد اختلفوا في تفسير الوصف والاصل والكل

قوله الثلثة هي ثوب
 وتشدب اللام جماعة
 ويشملها جماعة
 وقال المحشي الرازي هي ثوب
 الثلثة وتشدب اللام

الجلتين بلا تفصيل
 يعني بعد
 ما سمي ذراعا

الي ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى لا يقابله شيء من الثمن كاطراف الحيوان الا اذا
 كان مقصودا بالتناول كما سيباتي **واخذ** اي المشتري **الاكثر** **بلا خيار** **الباب**
 لانه وصف فكان كما اذا باعه معيبا فاذا هو سليم **فان باع المتفاوت** **بلا خيار**
 سمي الجلتين ولم يفصل **اصح** البيع في الكل حتى ان تساوى المبيع والثلث لزم البيع
 لمعومية كل منهما **الاقل** **اكثر** قال في غايته البيان نقلا عن الايضاح ان اقل بعثك
 هذا القطيع على انه خمسون راسا وهذا العدل على انه خمسون ثوبا بكذا فالبيع
 جائز لان جملة المبيع والثلث صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع ناقصا او ازيدا
 فالبيع فاسد لان الزيادة لم يقع عليه العقد فيصير كأنه باع ثوبا من احد خمسين
 وهذا فاسد لانه مجهول متفاوت وان كان ناقصا فيحتاج الى ان يحيط حصته
 الثوب الناقص وهي مجهولة فيفسد ايضا وهكذا في سائر ما تختلف قيمته **فان**
زاد اي في بيع المذروع بعد ذكر الجلتين **كل ذراع** **بدينار** لم يتعرض لذكر الصبرة
 لما ذكر ان الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت
صح في الكل لما ذكر **فان وجد** **اقل** **او اكثر** **اخذ** **الاقل** **او ترك** في الصورة الاولى
 كان الوصف وان كان تابعا لا يقابله شيء من الثمن صار ههنا اصلا بانفراده بذكر
 الثمن فانهم قالوا الوصف يقابله شيء من الثمن اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة
 كما اذا قطع البايع يد العبد المبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن او حكم الحق
 البايع كما اذا حدث عيب عند المشتري او لحق الشارع كما اذا اخاط المشتري
 الثوب ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن فاني اصار اصلا وجدة
 ناقضا ثبت الخيار ان شاء اخذه بحصته وان شأ ترك لتفر الصنفه عليه او
 لفوات الوصف المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ **الاكثر** **او تسع** لانه
 ان حصل له الزيادة في المبيع لزمه زيادة الثمن لما ذكر فكان نفعه يشوبه ضرره
 فيتخير فلو اخذه **بالاقل** لم يكن عاملا بمقتضى اللفظ وانما قال في الاولى وترك
 وقال ههنا **او تسع** لان المبيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينفقد
 البيع حقيقة وكان اخذ **الاقل** **بالاقل** كالمبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد
 المبيع مع زيادة هي تابعة في الحقيقة فتدبر **وان وجد** اي المذرع **بدينار**
 ونقصا **او تسع** **وانما اخذ** في الاولى عشرة **بلا خيار** وفي الثانية تسعة

بلا اقل

بلا اكثر

باعتبار ما في
البيع من
الشرط
والقيود

به اي بالخيار وقال ابو يوسف في الاول ياخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي
الثاني بنسخة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة
نصفه بنقصه فيجوز عليه حكمه ولا يوجب ان يوسع كل ذراع بثلث
كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص وله ان الذراع وصف في الاصل وانما اخذ
حكم المقيد بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل
وقيل في الكرايس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يطيب للمشتري ما زاد على الشرط
لان في كالموزون حيث لا يضره الفضل فيجوز بيع ذراع منه **وان كان**
اي القيد المذكور في بيع المتفاوت في الاقل بقدر ما بين لكل منهما ثمانية
كان كل منهما جميعا قصير في العدد الموجود لكنه خير لتفرق الصفقة عليه
في الاكثر لانه اذا كان زائدا تنطبق الجمالة في المردود والمتفاوت فيودي الى النزاع
ويصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم ٢٠ ذرا اجماعا لا عشرة اذ ربع من مائة
ذراع منها عندنا في وعندنا جاز في ذرة في غاية البيان نقلا عن الصدر
الشهيد والامام العتباتي ان قولها يجوز ان البيع اذا كانت الدار مائة ذراع
وفهم هذا من تعليلها ايضا حيث قال لان عشرة اذ ربع من مائة عشر الذراع
فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار
لا على شايه لان الذراع في الاصل اسم الخشبة يذرع بها واستعير بهنما لما
يحمل وهو معين لا مشاء لان المشاء لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما يحمله
وهو معين لا مشاء لان المشاء لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما يحمله وهو
معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد **ولا خلاف ان المأهر وان كان**
مؤثرا يسكن الرأه وان بين ثمن كل لانه جعل القبول في المروي بشرط جواز
العقد في المروي واشترط قبول المردوم في العقد نفسه **فصل**
اعلم ان ههنا اصولا الاول ان كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل في البيع
وان لم يذكر صرحا والثاني ان كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قاررا كان تابعا
له **د** اختلف في المبيع وما لا فلا قالوا ان ما وضع لان يفصله البشرا بالآخر فليس
باتصال قاررا والثالث ان ما لا يكون من القسامين ان كان من حقوق المبيع
ومرافقه يدخل في البيع بذكرها والا فلا اذا تقرر هذا فنقول **لا يدخل**

وما وضع لان ينصله فهو
اتصال قاررا مع

شرا

بشرا بدينه بكل حق له **شرا** اي بمرافقة او بكل قليل وكثير هو فيه او منه
لان البيت اسم لما يبيت فيه والطور مثله والشئ لا يستشع مثله فلا يدخل
فيه الا بالتخصيص عليه **ولا يدخل** العلو ايضا بشرط **الايه** اي بالقيد
المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتاقي فيه مرافقة السكنى بنوع
قصير بانشاء منزل الدواب فيه فلتشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعا
عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه **ويدخل** هو اي العلو
والبناء ومقاع غلق متصل باب الدار بخلاف المنفصل وهو القفل فانه
ومفتاحه لا يدخلان بهن القيد **والكثيف** بشرط **ان يكون** **وحد**
اي بدون ذكر ذلك القيد لما العلو فلان الدار اسم لما يدار عليه الحدود والعلو
منها وكذا البناء اما المفتاح فلان الغلق المتصل به جزء منها والمفتاح يدخل
في بيع الغلق بلا تسمية لانه كالحجر منه اذ لا ينتفع به الا به والقفل ومفتاحه
لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل في بيع الدار **لظلة والمطريق والشرب**
والمسيل **ايه** اما الظلة فلا تسمى على هو الطريق فاخذت حكمه واما الطريق
والشرب والمسيل فلا تخرج عن الحدود لكنها من الحقوق فتدخل في بيعها
وتدخل الاجارة فلا فكرها لانها عقد لا تنفع ولا يحصل الا به بخلاف البيع لانه
قد يكون للتجارة **ويدخل** **الشجر** وان لم يسم **الذرع** **اي** بالتسمية بشرط **الارض**
لان الشجر متصل بها للقرار فاشبهه البناء والذرع متصل به للفصل فاشبهه متاعا
فيها **الشجر** **شرا** لان الاتصال وان كان خلقيا فهو للقطع لا للتفصيص
كالذرع **اي** لا يخل ما فيها او منها لانها يكون من المبيع **لا حقوقها** لانه ليس
منها **لا يبيع** **بيع الذرع** قبل صيرورته بته بطلا لانه ليس بمنفعة به وتايه الارض
فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراده وان باع على ان يتركه حتى
يترك لم يخر **وكذا** **الزينة** والبقول **ويؤيد** **بيع** **ان شرط** **تحليلة** **ام** **شرا** **اي** تحليلة
ارض البقل بان يقطع او يرسل عليه دابة فتاكل في يجمع لان الشرط يقتضي
العقد فلا ينسده **ومجوز** **بيع** **حشيش** **من** **شرا** **لوجود** **المقتضى** **وعدم**
المانع لانه بالنظر اليه كالاصل لا اختلاط حكمهما **مطلقا** **اي** سواء بلغ او ان الحما
اولا ومن غيره **بغير** **انه** **ان لم يفسخ** **الي** **حصاد** **فانه** **يغلب** **الي** **الجواز**

و لو من حشيش لا غير المتصل
والسري كالبذرة الكافي
لا ايس لا يدخل

لا يغيرها كما سيأتي في ثلاثة أيام أي إلى آخرها لقوله عليه السلام لحبان بن منقذ
 إذا بايعت فقل لأخلاقه ولي الخيار ثلاثة أيام وجه الاستدلال أن شرط
 الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو الزوم فيكون مفسدا له لكنه جوز
 بهذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء بلفظ بايعت على خلاف النص
 فيقتصر على المدة المذكورة فيه **لا التفرق** ولا يجوز إذا سمي مدة معلومة
 وإن أجاز أي من له الخيار بعد العقد إلى أكثر من ثلاثة أيام **في أي ثلاثة**
 أيام جاز البيع لزوم التمسك بعد تقرر أن **شترى** لم يذكره بالغا كما ذكره في
 الوقاية إشارة أنه ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليعتبر عليه بل أورده
 عقبيه لأنه في حكم معنى **عليه** أن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة فلا بيع مع **إلى** أو **أكثر**
لا إلا أن ينقد في الثلاثة قلوا لأن هذا في معنى اشتراط الخيار إذا الحاجة
 مست إلى الانفساخ عند عدم التقيد بخلافه عن المماثلة في التفسير فيكون
 محتاجا إلى قول من على ظاهره أنك قد عرفت أن النص الوارد في شرط الخيار
 مخالف للقياس وقد تقرر في كتب الأصول أن ما ثبت على خلاف القياس فهو
 عليه لا يقياس وقد دفعه أن المقرر في كتب الأصول أن القياس الجلي على ما ثبت
 بخلاف القياس الخفي إذ قد تقرر فيها أيضا جواز الحاق حكم ثبت على خلاف
 القياس بغيره بطريق دلالة النص وبطريق الاستحسان الذي هو القياس الخفي
 وكل منهما محتمل ههنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل **ولا يخرج المبيع غير البائع**
عن ملكه لأن تمام هذا السبب بالمرضاة ولا يتم مع الخيرات ولهذا لو عتق
 البائع نفذ ولا يملك المشتري التصرف فيه وإن قبضه باذن البائع **فإن**
قبضه المشتري فهو له في مدة الخيار **فمن قبضه** لا يفسخ البيع بالهلاك
 لأنه كان موقوفا ولا ينافي دون المحل فبقي مقبوضا في يده على سوم الشراؤه
 القيمة ولو هلك في يد البائع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما
 في البيع المطلق **ويخرج المبيع** عن ملك المبيع لزوم البيع في جانبه بانتفاء
 الخيار **فإن هلك المبيع عنده** أي المشتري **فمن الثمن** فإن الهلاك لا يخلو
 عن مقدمة عيب وسيأتي أنه إذا دخله عيب يمتنع الرد وإذا امتنع لزوم
 العقد وتم فيلزم الثمن المسمى بخلاف ما إذا كان الخيار للبائع لأن الخيار

إلى

خيار المبيع بعد إذا
 لأنه الخيار المسمى
 يخرج المبيع عن ملك البائع

إذا كان له ملكه والبيع موقوف كما فيلزم القيمة **ولا يملكه أي لا يملك المشتري**
 المبيع وقالا يملكه لأنه خرج عن ملك المبيع فلو لم يدخل في ملك المشتري كان ملكا
 بل لا ملك ولا نظير له في الشرع وله أن الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل البيع
 لاجتماع الملك في ملك شخص واحد حكما للمعاوضة ولا نظير له في الشرع
 ويرجع هذا بأن الخيار إنما شرع نظر المشتري ليتروى فيقف على المصلحة
 فلو دخل في ملكه من كان عليه أنه بان كان المبيع قريبه فيعتق عليه وله أي
 لعدم ملك المشتري المبيع **فخرج المبيع** **الأم لا يشتري** **بغيره** **في النكاح**
 لعدم ملك الميمين المزيل له **الثاني أن** **مطبخ** أي وطئ المشتري بالخيار زوجته
جائز **لأن** **وطئ** بالنكاح لا يملك الميمين ليمتنع الرد **لأن** **الرد** **لأن**
 تعيب وسيأتي أنه يبطل الرد الثالث لو اشتري قريبه لا يعتق عليه **لأن**
 لعدم الملك فيها والعقود مرتبة عليه **أبع** **كذا** أي لا يعتق أيضا من شراؤه
 قبل أن ملكت عبدا فهو له لعدم وقوع الشرط الخامس جيب في المدة
 لا يعتق من الاستبراء لأنه إنما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت الأساس أن
في الأمة **الشتر** **أيه** أي بالخيار **بغيره** **فإن** **استبدل** **عليه** **إذا** **ملكها**
 المشتري لينتجد الملك فيجب الاستبراء السابع من **وإذا** **في المدة** **بالنكاح**
لم يفسخ **يعني** **أن** **اشترى** **زوجته** **بالخيار** **فولدت** **في أيام** **الخيار** **في يد** **البائع**
 لا تصير أم ولد للمشتري فيملك الرد وإنما قلنا في يد البائع لأنها لو ولدت في
 يد المشتري لزم البيع ويبطل الخيار لأن الولادة عيب الأساس أنه أي المبيع
 بالخيار **فإن** **المالك** **على** **البائع** **أن** **قبضه** **المشتري** **بأذنه** **وأورده** **عنده** **أي** **عند**
 البائع لا ارتفاع القبض بالرد ولعدم الملك **لأن** **المبيع** **بغيره** **أذنه** **شترى**
وأورده **بأيده** **عن** **ثمنه** **في المدة** **يعني** **أن** **اشترى** **عبدا** **فإن** **شترى** **بالخيار**
وأورده **بأيده** **عن** **ثمنه** **في مدة** **الخيار** **بغيره** **لأنه** **لأن** **ملكه** **كان** **رد** **في المدة**
 امتناعا عن التملك والمأذون ولاية ذلك فانه إذا وهب له شيء فله ولاية أن
 لا يقبله **لأن** **شترى** **بغيره** **فمن** **بغيره** **أذنه** **شترى** **بالخيار** **لأن** **أسلم** **ليلا** **يملكها** **مسلم**
 باستقاط خياره ومن له الخيار سواء كان بايعا أو مشتريا أو جنيا فله أن
 يفسخ وله أن يجيد فإذ أراد الإجازة يجوز له أن يفسخ **ولا يفسخ** **بغيره**

اي يدون علمه ولو كان غائبا وقال ابو يوسف والشافعي لم ينقض ايضا بدونه
كالاجازة ولانه مسلط عليه من قبله ولهذا لا يشترط رضاه كالوكيل في البيع
فان له ان يتصرف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مسلط من قبله ولما ان تصرف
في حق الغير بالرفع ولا يجري عن الضرر لان الخيار ان كان للبايع جاز ان يقدم
المشتري تمام العقد فيتصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بهلاك البيع وان
كان للمشتري جاز ان لا يطلب للبايع لسلطته مشتريا وهذا نوع ضرر فيتوقف
على علم كهرل الوكيل بخلاف الاجازة اذا التزم فيها مع انه موافق له فيها
ولا نسلم انه مسلط عليه من قبله كيف وهو بنفسه لا يملك للنقض وانما ينقض
لكون العقد غير لازم وعرض بان ما ذكرتم من التزم الضرر وان دل على
اشتراط العلم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه ان لم ينفرد بالنقض لم يمتنع
من ليس له الخيار الى مضي المدة فيلزمه البيع اجيب بانه ضرر من صفته منه
حيث ترك الاستيثاق باخذ الكفيل مخافة الغيبة **وان نقض العقد من له**
الخيار ولو علمه اي علم الاخر النقص في المدة انتقض العقد لحصول العلم به
والا اي وان لم يعلم به في المدة بل بعد هاتم العقد لمضي المدة قبل النسخ
ولا يورث هذا اي في المدة بل بعد خيار الشرط بمعنى ان العقد ينتسخ
بنسخ الوارث كما كان ينسخ بنفسه بفسخ المورث حال حياته فاذا كان الخيار للبايع
ومات ملك المشتري المبيع ولا ينافيه وارث البايع واذا كان للمشتري ومات
ملكه وارث المشتري بلا خيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن
مالا قلنا العقد الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا
فاذا بطل الخيار في حق الوارث ظهر اثر الموجب فتدبر وقال الشافعي يورث
عنه لانه حق من حقوق البيع كخيار العيب والتعيين واجمعوا على انه لو
من عليه الخيار وهو من خيار لم يبق خيار ولنا ان الارث فيما يتقبل الانتقال
والخيار ليس الامشية وارادة ولا ارث في خيار العيب والتعيين بالاسياني
ولا يورث ايضا خيار الروية لانه ليس الامشية وارادة حتى ان المشتري
لومات قبل الروية فليس لورثته الرد بعد هاتم كان له **والا خيار التخيير**
ما ذكره ثبت للوارث ابتدا لاختلاف ملكه بملك الغير واذا بطل الخيار لم

البيع وتم **لا خيار العيب بل المورث** استحق المبيع سالكا فكذا الوارث لقيامه
مقامه ولهذا ثبت له الخيار فيما تعيب في يد البايع بعد موت المورث
وان لم يثبت للمورث **بشرط** الخيار **احدهما** يعني ان احدا لعاقدين
اذا شرط الخيار **لغير** جاز في من العاقدين والغير **جاز** او **نقض**
استحسانا والقياس ان لا يصح وهو قول زفران الخيار من احكام العقد
فلا يصح اشتراطه للغير كالتمن وجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد
ثبت بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعاقد اقتضاء فيجعل هو بايعا عنه تعيينا
لنصفه فيكون لكل منهما الخيار **والا** **احدهما** من الاصيل والنايب
وهو الغير **ونقض الاخر الاول** لوجوده في زمان لا يراجه غيره فيه
وفي المعية اي ان خرج الكلامان منه معا يعتبر تصرف العاقد في رتبة لان
النايب يستفيد للتصرف منه وتصرف الناقض في اخرى لان المجازة لمحة التقص
والمنقوض للمحقة الاجازة فاذا اجتمعا كان **النقض اول** ككاح الحرة مع كاح
الامة اذا اجتمعا كان كاح الحرة اولي لانه يرد على كاح الامة بلا عكس وان
الاحتياط فيه اذا النسخ يوجب الحرة على المشتري والاجازة توجب
الامة والحرم راجح على المبيع **باع** عديد **بلا خيار** **احدهما** ان فصل
اي الثمن **وعين** اي محل الخيار **اي العقد** **اولا** وهذا على اربعة
اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لجمالة
المبيع والثمن لان ما فيه الخيار كالحارج عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد
في حق الحكم فبقي الداخل فيه احدهما وهو مجول وثانيها ان يفصل الثمن ويعين
ما فيه الخيار وهو جائز لكون المبيع والثمن معلومين وقبول العقد فيما فيه
الخيار وان كان شرطا لان عقد العقد في الاخر لكنه غير منسك لكونه محلا
للبيع كالجحيم بين قن ومدبر والثالث ان يفصل ولا يعين والرابع عكسه
وهو فاسد فيها لجمالة المبيع والثمن وان اشترى كيليا او وزنا او عبدا
واحدا على انه بالخيار في نفسه صح فصل الثمن او لان النصف من الشيء
الواحد لا يتفاوت قيمته ايضا لا يتفاوت فاذا كان ثمن الكل معلوما كان النصف
ايضا معلوما فالبيع معلوم اذا الشيوع لا يمنع الجواز كذا في الكافي **والا** **الخيار**

فيما دون الاربعة وهذا خيار التعيين يعني اشترى ثوبين على ان ياخذ
ابهما شاة عشرة جاز وكذلك الثلاثة استحيانا وان كانت اربعة فسد وهو
القياس في الكل لجهالة المبيع وهو قول زفر والشافعي وجها الاستحسان انه في
معنى شرط الخيار اذا جاز ثمة الحاجة الى التامل المختار الارفق والافوق مع انه
مخالف لمقتضى العقد فلما احتج هنا الى اختيار من يثق به او من يشتريه
لم يجوز البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والجهالة انما توجب الفساد
اذا كانت مفهومة الى النزاع واذا شرط الخيار للمشتري فهي لا تقضي الى
النزاع لان الامر صار مفوضا اليه في اختيار اي شاة ويرد الاخر والحاجة
تندفع بالثلاثة لاشتغالها على الجيد والردى والوسط وفي الاربعة
لم يوجد النزاع لكن لم توجد الحاجة وهذه الرخصة قايمة بهما فلا
تحصل باحدهما ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط وقيل
لا بشرط واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة
عنده ومعلومه عندهما **اشترى بالخيار فمضى الى يده الاخر**
يعني اشترى رجلان عبدا على انهما بالخيار ثلاثة ايام فمضى احدهما دون
الاخر فليس للآخر ان يرده عند اني حنيفة وقال له الرد **كلا خيارا** فليس
يعني اذا اشترى عبدا فظهر عيبه فمضى احدهما لا الاخر **والثاني** يعني اذا
اشترى شيئا لم يراه فراه احدهما فمضى للاخر فانها ايضا على هذا الخلاف
لها ان اثبات الخيار ثباته لكل واحد منهما لانه شرع لدفع الغبن وكل
منها محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل الاخر خياره لم يحصل
مقصوده وبالحق به ضرورة ان الشرط وخيارها لا خيار كل منهما بالانفراد
فلا ينفرد احدهما بالرد اقول بتحقيقه ان الخيار تصرف محتاج فيه الى
الراي كالباع والخلع ونحوها وكل ما هو كذلك اذا فوض الى رجلين لا
يستبد واحد منهما فيه كالوكالة فانه اذا وكل رجلين بالبيع ونحوه لا يقدر
احدهما على التصرف بدون الاخر لان الموكل رضي براهما لا راي احدهما
بخلاف التوكيل بطلاق زوجته بلا عوض او رد الوديعة او نحوها فانه
لا يحتاج الى الراي بل تعبير محض وعبرة الواحد والاثنين فيه سواء

ويبطل

ويبطل اي خيار الشرط **الاخذ بالشفعة** دار امفعولا **الاخذ** من صفة
دار بجنب حال من دار وصفته لها ما **اشترى** وفيه وهي الدار
المشترقة يعني من اشترى دارا على ان ياخذ بالخيار قيمته دارا بجنبها
فاخذها بالشفعة فهو رضى لان طلب الشفعة دليل اختياره للملك
فيها لان ثبوته لدفع ضرر الخيل وهو بالاستدامة فيتضمن سقوط الخيار
سابقا عليه فثبت الملك من وقت المشتري بالاستناد فتبين ان
الجواز كان ثابتا بخلاف خيار الروية فانه لو اشترى دارا ولم يرهافي يبيع
دارا بجنبها فاخذها بالشفعة له ان يرد الدار الاولى بخيار الروية ولو
مضى منها على بيع لا يبطل ايضا خيار الروية ويبطل الشرط لانه لو قال ابطلت
خيار الشرط سقط الخيار ولو قال ابطلت خيار الروية لم يبطل خيار لان
ثبوته موقوف على الروية تكما سياتي كذا في غايته البيان **ويبطله ايضا تعيبه**
اي تعيب ما شرط فيه الخيار اي تعيب **اي يفتق** كقطع يده فان الرخ
يمنع حق لومرضه والجاز رده **ويبطله ايضا مضى المدة** لان الخيار لم
يثبت له الا فيها كالمخيرة في وقت مقدم لم يبق لها الخيار بعد مضيه **ويبطله**
ايضا تصرفه في مبيع كاعتاق وتبديل وتصرفه في العمل الا في الملك الموطوع
والنقل والممن بشهرة او تصرفه في مبيع الا في الملك المبيع والار
والاجارة والهبه فان كلامنا دليل اختيار الملك واستيفائه المبيع
والا كونه موقوعا ونحو ذلك فانه يفعل الامتحان والتجربة فلا يدل على الاستيفاء
اشترى بالخيار الى الغد دخل اي الغد فيكون مخيرا في الغد ايضا وكذا
لو قال الى الظهر والليل دخل الظهر والليل عند اي ح وعندهما لا يدخلان لان
الغد ونحوه جعل غاية والغاية لا تدخل في الميعاد كالليل في الصوم وله ان
الغاية اذا كانت لمدا حكم اليها لا تدخل في الليل في الصوم فانه يتناول صوم
ساعة فاذا قيل الى الليل هذا الحكم الى موضع الغاية واذا كانت لاخراج ما
وراءها يبقى موضع الغاية داخل كما في المرافق فان مطلق الايدي تنظم
الايدى وكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءها فيبقى موضع الغاية داخلها
لو اقتصر على ان ياخذ بالخيار يثبت الخيار موقعا فيفسد البيع فاسقطت

خيار

وهو

الغاية ما ورأى فيها بخلاف التاجيل فانه لو باع موقدا الى رمضان لا يدخل رمضان
فان اطلق التاجيل بان قال بعثك موقدا ولم يوقت لا يتبدل بصرف الى
نصف يوم او ثلاثة ايام او شهر او شهرين فبقيت فكانت الغاية لمدا الحكم اليها
والقول المنكر في الخيار يعني اذا اختلف العاقدان في اشتراط الخيار
فالقول لمن ينكره مع اليقين في ظاهر الرواية لان الخيار لا يثبت الا بالشرط
فكان من القول من فيكون القول لمن ينفيه كما في دعوى الاجل والمذني
اي اذا اختلفا في مضي المدة فالقول لمنكر لانها تصادق على ثبوت الخيار
ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدة فكان القول المنكر **والزيادة** يعني اذا
اختلفا في قدره فالقول لمن يدعي خصر الوقتين لان الاخر يدعي زيادة
شرط عليه وهو ينكر **اشترى عبد بشرط خبزه او كتبه** ووجد بخلافه
اخذه بثمنه او تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد
ثم فواته بوجوب التخيير لانه لم يرض به دون ذلك لا يقدر على الخبز والكتا
قد ما يطلق عليه اسم الخيار والكاتب في تخيير بين القبول بجميع الثمن
وبين الرد اذا لم يمنع الرد بسبب من الاسباب كشرائه شاة على انها حية
او ليون ولم توجد كذلك فانه تخير لما ذكر بخلاف شرائها على انها حاملة
او تحلب كذا اطلاق حيث يفسد العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف
بل من قبيل الشرط الناسد اذا يعرف ذلك حقيقة **اشترى جارية باء خيار**
فدعيها بد لها قابلا **بائها المشتراة** فتنازع البائع والمشتري فقال
البائع غيرت والمبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغير وليس للبائع
بينه **فالقول** له اي للمشتري مع اليقين **وجاز للبائع** ويليها لان المشتري
لما ردها رضي بتخليها من البائع بذلك الثمن فكان للبائع يملكها كذا في
الواقعات **باب خيار الروية** جاز البائع والشراء **لما لم**
يربها اي البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره
كما اذا ورثه وكذا يجوز ان يشتري رجل شيئا ولم يره لما روى ان عثمان
رضي الله عنه باع ارضا بالبصرة من طلحة بن عبد الله رضي الله عنه فقبل
طلحة انك قد غبت فقال لي الخيار لاني بعته عالم اراه فحكم جبير بن مطعم

اشترى من ماله ارضا وقيل
له ان قد غبت فقال لي
الخيار لا يرد

له

رضي الله عنه فقبض بالخيار لطلحة رضي الله عنه وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي
الله عنهم **حضر** اي توا حضر **المبيع** الغير المسمى **بالمبيع** بان يكون زينا
في ذق او بر او جوالق او ذرة في حقة او ثوبا في كرا او جارية متقنية
واتفقا انه موجود في ملكه ولم يره المشتري شيئا منه **او غاب** المبيع عن الجلي
واشترى الى مكانه الخليل عن سميه اي ليس في ذلك المكان مسمى ذلك الاسم
غيره **ولا يشتري بالخيار** عند **ها** اي عند الروية ان شا اخذوا ان شا
رد وقال الشافعي اذا لم يره يصح العقد لجهالة المبيع ولنا ان العمومات
المجوزة بلا قيد الروية عليها لانها كالفسخ وقدرى انه صلى الله عليه وسلم
قال من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ولان الجهالة انما تفسد
اذا افضت الى النزاع كما في شاة من القطيع واما اذا لم تنفض اليه فلا
كتفريق بين الصبرة والجهالة بعدم الروية لانفضي اليه اذ لم يوافق بوجه
فصار لجهالة الوصف في المعايير المشار اليه بان اشترى ثوبا ولم يعلم
عدد درعانه **وان رضي قبلها** يعني اذا قال رضيت ثم رآه له ان يرد له لان
الخيار معلق بالروية لما رويناه فلا يثبت قبلها كذا قالوا قول فيه بحث
اما اولا فلما تقر في الاصول ان كل ما دخله حرق الشرط لا يجب ان يكون
شرطا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم من انتفاؤه انتفاء المشروع
واما ثانيا فلان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن لا نقول به فالوجه
ان يقال لو لم يرد العقد بالرضي قبل الروية لزم امتناع الخيار عندها وهو
ثابت بالنص ويؤدي الى ابطاله كان باطلا دون **البائع** اي ليس له خيار
الروية لما مر من قضاء جبير بن مطعم رضي الله عنه **ولا يتوقف** اي ليس له وقت
معين لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالتوقيت فيه زيادة على
النص فيبقى الى ان يوجد مبطل يثبت **الا في الشراء والابحار والنسبة**
والصلح عن دعوى المال **الى شئ** مبيع لان كلا منهما معاوضة وكفى روية
ما لم يره المقصود فان روية جميع المبيع غير لازم لتعذر فيمكن في روية
ما يدل على العلم بالمقصود فان كان المبيع اشياء فان لم يتفاوت احادها
كالكيل والموزون وعلامته ان يعرض بالتمويه الكلي بروية واحدة

فلا يزداد قيد الروية

قبل البيع فلا يكون المشتري بالبيع حاسبا للمبيع حتى لو كان البيع قبل الخياطة
كان حاسبا وأما في الموت فلان الملك ينتهي به امتناع الرد يثبت حكم الموت
لا بد له فلا تمتنع الرجوع وأما في الاعتاق فالقياس فيه ان يرجع بالنقصان
وهو قول الشافعي لان امتناع الرد بفعله فصارت كالقتل وفي الاستحسان يرجع
لان الاعتاق انما للمالك تمام له بخلاف البيع قبل الخياطة فانه بيع قاطع
للمالك المبيع كالمستوفى ملكه فلم يرجع بالنقصان وانما قلنا ان الاعتاق انما للملك
لان الملك في الادبي ثبت على منافات الدليل الى غاية العتق والشيء ينتهي
بمضي مدته والعتق متقرر في نفسه ولهذا اثبت الرد بالعتق وهو من اثار
الملك فتقاربه كبقا اصل الملك فان الاعتاق لا يكون كالقتل بل كالموت وأما
في التدبير والاستيلاد فانها لا يزيلان الملك ولكن المحل بهما يخرج من ان
يكون قابلا للنقل من ملك الى ملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشر
حقيقة رجعا فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك الملك بوضوئسلامة كما
لو تعيب عنه **وان كان المالك او كاتبه قد اخطأ في البيع**
بشيء لم يرجع أما في الاعتاق على مال فلانه حبس بغيره حبس
البذل كحبس المبدل وعن ابي حنيفة انه يرجع لانه ملك وان كان بعوض
وأما في الكتابة فلانها كالاعتاق على مال الحصول للعوض فيها وان عجز المكاتب
بشيء ان يرد به بالعيب لزوال المانع وهذا كما قالوا ابق العبد المبيع ثم ظهر عيبه
لا يرجع بالنقصان لان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع رده لزوال المانع
وأما في القتل وما بعده فالاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من
المشتري لا يرجع بشيء لانه اذا كان مضمونا كان ممسكا للمبيع معنى ومن شرط
الرجوع بالنقصان ان يكون ممسكا له واذا امتنع الرد بفعل منه بان هلك او
بفعل غير مضمون منه غير كالتفريط امسكه ثم القتل فعل مضمون اذ لو باشره في ملك
الغير يضمن وانما برأ عن الضمان هنا بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه بسبب
الملك فصارت كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل واللبس فعلى الخلاف لا يرجع عند
النج وعندنا يرجع لانه صنع في المبيع ما يغتاد فعله فيه ويشتري لاجل فلا يمنع
من الرجوع كالاعتاق وله ان تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالاخر

الى غيره لا يهني
الملك في العبد
وهذا الملك المشتري
فصار البيع صح

الرجوع خلف
على الرد فاصلا
الى الخلف مادام حيا
لان صح

ان
٤

والقتل

والقتل شيء يفسد ويبيح فكسره **فوهه فاسدا** ينتفع به في الجملة ولو بالنظر الى
الى الدواب **فله نقصان** اي لا يرد لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان
وفعل المضر بقدر الامكان **والا اي وان لم ينتفع به اصلا فكل المبيع** اي فله اشتري
كل الثمن لانه ليس بمال فالبيع باطل ولا يعتبر في الجوز صلاح قشره كما قيل لان ما لينة
باعتبار اللب باع **مشرى ورد عليه بعيب** يقضا متعلق بقوله رد بعد ما تعلق
به قوله بعيب **مشرى باع** يعني باع عبدا او اولا فان كان الاول فلما ان يكون
باقرا من معني ان المشتري الثاني ادعى على البايع الثاني اقراره بالعيب والبايع اعترفه
فاثبتته المشتري الثاني بالبيعة وانما احتج الى هذا الثاني لانه اذا اقر باقراره
لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل رد عليه باقراره بالعيب فلا يكون له ان يرد على
بايعه لانه اقاله واما ان يكون بيعة او نكول وفي كل منهما له ان يرد على بايعه
لانه فسخ من الاصل فجعل المبيع الثاني كالمعدوم والبيع الاول لا يملك فيه فله الحصة
والرد بالعيب فانيته لانه انكر قيام العيب فلزم التناقص لكنه صار مكذبا
شرا بيقضا القاضي فان رفع التناقص وصار كمن اشترى شيئا وقران البايع باع
ملك نفسه ثم ظهر المستحق لا يبطل حقه في الرجوع على البايع بالثمن وان كان الثاني
وهو ان يكون الرد **مشرى من المشتري** اي ليس له الرد على بايعه لانه اقاله وهي
بيع جديد في حق ثالث والبايع الاول ثالثا هذا اذا كان رد للمشتري الثاني على
الاول بعد القبض اما اذا ارد قبله فلا فرق بينهما سواء كان الرد بقبض او بغيره
لان الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاصل في حق الكل فصارت كالرد بخيار الرد
او بخيار الشرط ثم اذا ارد عليه بغير قبض بعيب لا يحدث مثله كالا صبيع الزائد
او الناقصة ليس له ان يخاصم البايع هو الصبيح **مشرى ورد عليه بعيب**
م يجرى اي المشتري بعد دعوى العيب على دفع ثمنه اذ لو دفعه فلعلم العيب
يظهر فينتقض القضا فلا يقضى بوضوئالقضاء عن الانتفاض بل **مشرى ورد عليه بعيب**
العيب فيرد المبيع ان امكن والارجح بالنقصان كما مر **وحلف** اي المشتري
البايع على عدم العيب ان لم يكن له شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد
مشرى ورد دفعه ايضا الثمن ان حلف بايعه لان في الانتظام ضرر البايع
وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه متى اقام البيعة رد عليه المبيع واخذ ثمنه

فباع المشتري ثم رد
عليه بعيب فاما اذا
قبل بقبض الثاني
اولا

باع

فقد يوجب الرد يعنى اذا اشترى شيئا فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه
القديم لم يرد لان حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد
لعود الممنوع بزوال المانع **فمن عيب مبيع الغائب عن المبيع** فوضعه
عند من له ملكه كان اياها ملك على المشتري لا اذ اقصى بالرد على البايع
يعنى اشترى حارثة من رجل وغاب البايع فاطلع المشتري على عيب الحارثية
فرجع الامر الى القاضي واثبت عنده الشراء والعيب فاخذها القاني ووضعها
على يدي عدل فانث في يده وحضر البايع ليس للمشتري ان يسترد الثمن
لان الرد على البايع لم يثبت لمكان غيبته فكان الهلاك على المشتري قال في الخلا
قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقضى القاضي بالرد على البايع بل اخذها
منه ووضعها عند عدل اما اذا اقصى على البايع بالرد فينبغي ان يهلك من مال
البايع ويسترد المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب
من غير خصم ولكنه ينفذ في الظاهر لروايتين عن اصحابنا **ومدة العيب**
على البايع ويسمى **مستند** **ومدة العيب** في حادثة **فان كان** كلامه **بإدليل الاستفا**
د **كان** **كرويه** **اذا** **اي** **كرويه** **رضائه** **وسيله** **الى** **الرد** **لست** **وشرائه**
في **الرد** **فانما** **اذا** **كان** **عن** **ضرورة** **بان** **لا** **تنساق** **ولا** **تقتضد** **او** **يكون** **العلف**
في **عدل** **واحد** **ايكون** **رضي** **واذا** **عدم** **الضرورة** **كان** **رضا** **مبيع** **مفترق** **اي**
قطع **يد** **المبيع** **المقبوض** **وقتل** **سبب** **كل** **عند** **البايع** **بما** **انفق** **لبقائه**
اخذ **منه** **اي** **من** **المقطوع** **او** **المقتول** **يعنى** **اشترى** **عبدا** **قد** **سرق** **وقد** **يعلم**
فقط **عند** **المشتري** **ان** **يرده** **وباخذ** **منه** **وقالا** **لا** **يرده** **بل** **يرجع** **بما** **بين** **قصة**
سارقا **وغير** **سارق** **وهذا** **على** **الخلاف** **اذا** **قتل** **في** **يد** **المشتري** **بسبب** **وحد**
في **يد** **البايع** **وهو** **ممنزلة** **الاستحقاق** **عنده** **وممنزلة** **العيب** **عند** **المالك** **لان**
الموجود **في** **يد** **البايع** **سبب** **القطع** **والقتل** **وهو** **لا** **يملك** **في** **المالية** **فينفذ** **العقد** **لكنه**
تجب **فرجع** **بنقصانه** **لنحو** **الرد** **وله** **ان** **لسبب** **الوجوب** **حصل** **في** **يد** **البايع**
والوجوب **ينفصل** **الى** **الوجود** **فيضا** **الوجود** **الى** **السبب** **السابق** **قوله** **ولم** **يعلم**
به **المشتري** **ينفصل** **على** **مذهبهم** **لان** **العلم** **بالعيب** **رضائه** **ولا** **يفيد** **على** **قوله** **في**
الصحيح **لان** **العلم** **بالاستحقاق** **لا** **يمنع** **الرجوع** **تماسي** **في** **مباحث** **الاستحقاق**

باع بشرا **لا** **يراد** **من** **كم** **يب** **ولم** **يسم** **العيوب** **بعد** **دهان** **وقال** **الشافعي** **لا**
يصح **بنا** **على** **مذهبهم** **ان** **الابراء** **عن** **الحقوق** **المحمولة** **لا** **يصح** **لان** **فيه** **معنى**
التملك **حيث** **يزيد** **بالرد** **وتملك** **المحمول** **لا** **يصح** **ولنا** **ان** **الحالة** **في** **الاستقاط**
لا **تنفي** **الى** **النزاع** **وان** **تضمن** **التملك** **لعدم** **الحاجة** **الى** **التسليم** **فلا** **تكون**
مفسدة **وتدخل** **فيه** **اي** **في** **هذا** **الابراء** **العيب** **الموجود** **حالا** **العقد** **والحادث**
بعد **العقد** **بل** **لتنفي** **عند** **ابن** **سيف** **وقال** **محمد** **لا** **يدخل** **فيه** **الحادث** **بعد** **العقد**
وهو **قول** **زفر** **قال** **المشتري** **بعد** **من** **سوم** **اشتره** **فلا** **عيب** **به** **صورته** **اشترى**
زيد **من** **بكر** **غلاما** **فاراد** **ان** **يبيع** **من** **بشر** **قال** **البشر** **حين** **المساومة** **اشتره** **فلا**
عيب **به** **ومع** **الغلام** **من** **بشر** **فوجد** **بكر** **يب** **كان** **ينبغي** **ان** **لا** **يجوز** **رده**
على **البايع** **لا** **قراره** **بعد** **العيب** **لكنه** **يرده** **على** **الباي** **وايه** **اي** **الرد** **الا** **لست**
بعدم **العيب** **لانه** **يجاز** **عن** **الترويج** **لظهور** **انه** **لا** **يخلو** **عن** **عيب** **ما** **يتيقن** **القاضي**
بان **ظاهره** **غير** **مراد** **له** **من** **عيبه** **اي** **عين** **العيب** **بان** **قال** **اي** **لا** **عورة** **لا** **حاطة**
العلم **الا** **ان** **لا** **يحدث** **مثله** **بان** **قال** **ليس** **باصبع** **زايدة** **ثم** **وجد** **باصبع** **زايدة**
له **ان** **يرده** **يتقنا** **كذلك** **في** **القرار** **كقوله** **لغيره** **قطعت** **يدك** **ويده** **صحيحة** **قال**
بايع **عبد** **آخر** **بيدي** **هذه** **اربع** **فاشتره** **من** **فاشتره** **ادع** **من** **اشترى** **جده**
اي **المشتري** **اشترى** **ابدا** **لا** **يرده** **سبقت** **من** **قرار** **البايع** **الاول** **المشترى**
انه **ابق** **ثمة** **اي** **عند** **البايع** **الاول** **المقرر** **لان** **الموجود** **من** **البايع** **الثاني**
السكوت **عند** **قرار** **البايع** **الاول** **واقراره** **ليس** **بمجة** **على** **المشتري** **الاول** **وهو**
البايع **الثاني** **مشتري** **لعبد** **وامنة** **قال** **عق** **البايع** **العبد** **وبه** **او** **وامنة**
او **مرد** **لا** **يصل** **ولا** **تكر** **البايع** **وحلف** **لعبد** **بعدم** **عن** **الاثبات** **فمن** **معه** **اي** **على**
المشتري **باعتق** **لا** **يستطيع** **لا** **اقراره** **بما** **ذكر** **رجع** **بالعيب** **لان** **معه**
لان **المبطل** **للمرجوع** **ان** **التمتع** **عن** **ملكه** **الى** **غيره** **بان** **شايه** **او** **اقراره** **ولم** **يوجد** **حق**
لوقان **بعدم** **وهو** **ملك** **فلان** **وصدقه** **فلان** **واخذه** **لا** **يرجع** **بالنقصان** **لان** **اخرجه**
عن **ملكه** **في** **الظاهر** **باقراره** **كانه** **وهبه** **كذا** **في** **الجامع** **الكبير** **بأن** **الامام** **او** **امنه**
شخصه **حتى** **لو** **لم** **تكن** **محرقة** **لم** **يجز** **بيع** **لانها** **لم** **تملك** **كم** **في** **كتاب**
السيرة **وجاء** **المشتري** **في** **المبيع** **عيب** **لا** **يرد** **عليه** **اي** **الامام** **وامينه** **لان** **الامين**

س

يلزم الصبيخ والمليح في استيجار الصباغ والظيرون العين ثمة الة لا قامة العمل
المستحق بالاجارة والحيلة فيه ان يستاجر موضعاً من الارض ليضرب فيه فسلاً
وليجعلها حظيرة لغنمه فيصبح الاجارة وبيع صاحب المزرعة الانتفاع له بالرعي
فيحصل مقصودها كذا في الكافي **والفعل** فان بيعه فاسد عند الخرج واني يوسف
وصحيح عند محمد اذا كان محزناً لانه حيوان منتفع به حقيقة وبشرعاً وان
كان لا يוכל كالبعول والحمار فلها ان من المهورام فلا يجوز بيعه كالزنابير والاشنة
ليس به بل بما يخرج منه فلا يكون منتفعاً به قبل الخرج **الامع كوارث فيها**
في يجوز بيعه تبعاً لما ذكره القدوري في شرحه وقال الكرخي لا يجوز بيعها ايضا
لان الشئ غايدها في البيع تبعاً لغيره اذا كان من حقوقه كالشرب والطريق كذا في
الكافي **ودانقر** يدينه فان بيعها لا يجوز عند الخرج واني يوسف مع في الدور
ومع محمد في بيضه وقيل فيه ايضا مع لاني ان الدود من المهورام وبيضه لا
ينتفع به فاشبه الخنافس والوزغات وبيضها ولمحمد ان الدود ينتفع به وكذا
بيضه في المال فصار كالحش والمهر ولان الناس قد تعاملوه فست الضرورة
فصارت كالاستصناع **وبه يفي** كذا في الكافي **والابن** له النبي صلى الله عليه وسلم
ولانه غير مقدور التسليم **الامع** **زعم انه عنه** لان المني عنه بيع ابق مطلقاً
وهو ان يكون ابقاً في حق المتعاقدين وهذا غير ابق في حق المشتري فلو
قال هو عند فلان فبعه مني لم يحز لانه ابق في حق المتعاقدين ولو باعه ثور
عادم من الابق لايتم العقد وقيل بتم **وامن** حرة كانت او امه لانه جز
الادي وهو صحيح اجزايه مكرم مصون عن الابتذال بالبيع وعن ابي
يوسف انه يجوز بيع لبن الامة ان يجوز ايراد العقد على نفسها فكذا احرزها
فلنا تقسيمها محل للرعي لا اختصاصه بمحل القوة التي هي منده وهو الحيوان
في اللبن **وقد** كان او غيره قيد به دفعا لما عسى ان يتوه ان يبيعه
في الضرع لا يجوز كسائر لبان الحيوانات وفي الوعا يجوز **وشعر الخنزير** لانه
نجس العين فلا يجوز بيعه **وجاز الانتفاع به للخرق** ونحوه للضرورة فان لاساكة
يحتاجون في خزن النعال والاختلاف اليه لانه لا يتكلى الابه ولا ضرورة في شرايه
لوجوده مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل افسده عند ابي يوسف وعند محمد

ملح

لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارة ولا ييوسف ان الاطلاق للضرورة فلا يظهر
الاف حالة الاستعمال وحالة الوقوع تغايرها **وشعر الانسان** لان الاذى مكرم غير
مبتذل فلا يجوز ان يكون شئ من اجزايه مباحاً ما لم يمتد لاي كما لا يجوز بيعه
لا يجوز الانتفاع به لما ذكره **جندب** **قبل المبيع** لانه غير منتفع به لقوله عليه السلام
والسلام لا تنتفعوا من الميتة باهاب وهو غير المدبوع منه وبيع وينتفع
به **يوحنا** لانه طهر بالمبيع **كفهم** **امنة** **وعصمها** **وسرفها** **وموتها** **وقربها** فان
كل منها يباع وينتفع به لكونها طاهرة باصل الخلقة لعدم حلول الحياة فيها
كما في كتاب الطهارة **والفعل** **سبع** حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع بعظمه وعند
محمد نجس العين **وفسد** ايضا بيع **زعمت** **علي بن يوسف** **بظرفه** **ويطرح عنه بكل**
ظرف **كذا** **ارسل** **الامع** **شرط طرح** **وان الظرف** لان الشرط الاول لا يقتضيه
العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الظرف
فاذا طرح كذا رطلاً احتمل ان يكون اكثر من الظرف او اقل اذا عرف ان وزن
كذا رطلاً احتمل ان يكون اكثر في يجوز لانه مقتضى العقد **اختلاف في الرق** يعني
اشترى سمى لوزق ورد الظرف فوزن فجاء عشرة ارطال فقال البائع الرق
غير هذا وهو خمسة ارطال **القول** **المشتري** لان هذا الاختلاف اما ان يقتصر
في تعيين الرق المقبوض ومقدار السمن فان كان الاول فالمشتري قابض والقول
قول القابض ضمناً كالفاصل او اميناً كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة
اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمكرم عنه
وشرا ما باع عطف على قوله وبيع عرض اي فسد شر ما باع **بالا** اي باقل الملاء
قبيل النقد اي نقد الثمن الاول صورته اشترى جارية بالف حالة او نسبية
فقبضها ثم باعها من البائع بخمسائة قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني
وقال الشافعي يجوز لان الملك قد تم بالقبض فصار البيع من البائع وغيره
وصار كالبيع بمثل الثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل
في ضمان البائع فاذا وصل اليه المبيع ووقعت المقاصة بقي له خمسمية وهو لا
عوض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الحياثة **بخلاف**
ما **شعر** **اليه** **وزن** **المهر** **والثمن** **الاول** **قبل** **نقد** **صورته** **اشترى** **جارية**

التوكيل ينقل الى الموكل فصار كأنه باشره بنفسه وله ان المعتبر في هذا الباب
اهلتيان اهلية الوكيل وهي اهلية التصرف في الامور به والنصراني ذكرا واهلية
الموكل وهي اهلية ثبوت الحكم فلو وكل ذكرا حكا للعقد ليلزم انفكاك الملزوم
عن اللازم الا يري الى صحة ثبوت ملك الحر للمسلم ارثا اذا سلم مورثه النصراني
ومات عن غير خنزير وايضا العبد لما دون له النصراني اذا اشترى غير ثبوت
الملك فيها لمواه المسلم اتفاقا واذا ثبتت الاهليتان لم يتمتع العقد بسبب الاسلام
لانه جالب كسالب ثم الموكل به ان كان خمر خله وان كان خنزير سببه وقد قالوا
هذه الوكالة مكروهة اشدا لكرهية **وحكى ان المشتري اذا قبض المبيع** **بني**
بايعه صريحا او دكالة بان قبض في مجلس العقد محضته ولم ينم ملكه وقال
الشافعي لا يملكه وان قبضه لانه حرام فلا ينافي به نعمة الملك وان النهي نسخ للشرعية
لتنافي بينهما ولم يذلل الا يفيد قبل القبض فصار كما اذا باع بالميتة او بآء الخمر
بالدراهم ولنا ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله فوجب القول
بان عقاده ولا شك في الاهلية والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل
والنهي عن الافعال الشرعية يقتضي تقرر الشرعية عندنا لانه يقتضي تصور النهي
عنه اذ النهي لا يتصور لغو وتحقيقه ما ذكرت في منزلة الاصول ان مدار الامر والنهي
المقدور به فالنهي عن الافعال الحسية يقتضي كونها مقدورة حسا وعن الامور
العقلية يقتضي كونها مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية يقتضي كونها مقدورة
شرعا والا كان عتقا محضا فان الطير ان من الامور الحسية فاذا قلت لشخص
لا تطير ينكره كل من يسمعه انتفا القدرة وكذا اذا قلت للاعبي لا تبصروا البيع من
الافعال الشرعية فاذا نهى عنه وجب ان يكون مقدورا شرعا وهو المضي
بقول علمائنا النهي عن الفعل الشرعي يقتضي المشروعية باصلا وغير المشروعية
بوصفه فان الاوانظر الى المقدور به شرعا والثاني الى النهي ونفس البيع مشروع
وبه ينال نعمة الملك وانما الحرمة لامر عارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض
حذر تقرر الفساد الجاور لانه واجب الدفع بالاسترداد فبالاحتناع عن
المطالبة اولى لان الدفع اسهل من الرفع والميتة ليست بحال فانعدم الركن
وان كان الخمر مثمنا فقد مر وجهه **ولزم** اي ان هلك المقبوض في يد المشتري

عن ما
2

لزم

لزم **مثله حقيقة** وهو الذي يماثله صورة ومعنى ان كان الهاك مثليا او مثله
معنى فقط وهو القيمة ان كان الهاك قيميا لانه مضمون بالقبض كالغصب
وتعتبر قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في يده فالفه لانه دخل في ضمانه
بالقبض فلا تعتبر كالمغصوب كذا في الكافي **ويجب على كل منهما** اي المتبايعين
لم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ واللام تفيد الجواز **فسخ قبل**
القبض **فدفع الفساد** **وكذا بعد** اي بعد القبض **ما دام** اي المبيع **في المشتري**
لم يقل ان كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين وكن له الشرط
ان كان بشرط زائد لما نقل صدر الشريعة عن الذخيرة وصاحب الخلاصة
عن التجرى انه قول محمد واما عندهما فكل منهما حق الفسخ لحق الشرع لحق
احد المتعاقدين فانها راضيان بالعقد **فان باعه** اي المشتري شرعا فاسدا
ما قبضه **وعليه** **وسمى** **واستقته** **نقد** **بيعه** **وهبته** **واعتاقه** **لانه** **لما ملكه** **ملك**
النصراني فيه فلا يتصور الفسخ فيه لتعلق حق العبد بالنصراني الثاني وفسخ البيع
الاول كان لحق الشرع وحق العبد يقدم الحاجة **فعليه** **قيمة** **لما من** **مقبوض**
بالقبض كالغصب **الكاتب** **والرهن** **كاتب** **لا يبيع** **لانها** **لا زمان** **فيثبت** **عجزه** **عن**
رد العين **فتلزم** **القيمة** **الا ان** **حق الاسترداد** **او يعود** **لغير** **المالك** **وفك**
الرهن **لزوال** **المانع** **قبل** **تحول** **الحق** **الى** **القيمة** **كذا في** **الكافي** **ولا يشترط** **القبض**
في فسخ **الفاسد** **لان** **الواجب** **شرعا** **لا يحتاج** **الى** **القضاء** **لا يبطل** **حق** **الفسخ**
بموت **احدهما** **اي** **احد** **من** **البائع** **او** **المشتري** **وبه** **يفتق** **كذا في** **الخلاصة** **وفيه**
زيادة **تفصيل** **في** **اراده** **ثمة** **ولا ياخذ** **البائع** **اي** **لا ياخذ** **المبيع** **بايعة** **بعد**
الفسخ **حتى** **يرد** **ثمة** **لان** **المبيع** **مقابل** **به** **فيصير** **مجبوسا** **به** **كالرهن** **فان** **ما**
اي **البائع** **المشتري** **حق** **به** **اي** **بما** **اشتراه** **حتى** **ياخذ** **ثمة** **لانه** **مقدم** **عليه**
في **حياته** **وكذا** **على** **ورثته** **وغرمائه** **بعد** **وفاته** **كالرهن** **ثم** **ان** **كانت** **درهم**
الثلث **قايعة** **ياخذ** **هابعين** **لانها** **تتبعين** **في** **البيع** **الفاسد** **في** **الاصح** **وان**
كانت **مستمكة** **اخذ** **مثلها** **لانها** **مثلية** **طاب** **للبيع** **ما** **باعت** **في** **الثلث** **المشتري**
في **المبيع** **صورة** **ته** **اشترى** **جارية** **بيعا** **فاسد** **وتتبا** **بضائعا** **عيا** **وزجر** **فيها**
تصدق **بالزجر** **ويطيب** **للبيع** **ما** **باعت** **في** **الثلث** **قال** **في** **المدية** **والفرق** **ان**

يلج

الحجارة مما يتعين فيتعلق العقد بها فيتمكن الخبز في الزرع والدرهم والذئير
لا يتعينان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلا يتمكن الخبز فلا يجب
التصدق قال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة فيما
اذا كانت دراهم الثمن قايمه ياخذها بعينها لانها تتعين بالتعيين في
البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فهذا يناقض ما قلناه من
عدم تعيين الدراهم والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد
شبهتين شبهة الغصب وشبهة البيع فاذا كانت قايمه اعتبر شبهة الغصب
سواء في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قايمه فاشترى بها شيئا يعتبر بها
شبهة البيع حتى لا يسد الفساد الى ذلك ذكرنا من شبهة التهمة اقول
لا يخفى على المتأمل المنصف ان ما ذكر لا ينفك التوفيق بين كلامي الهداية وانما
يفيد دليلا للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في الغاية
انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انها لا تتعين كاعلى الاصح وهو ما رآها
تتبع في البيع الفاسد اعلم ان الخبز في المال نوعان خبز لعدم الملك
ظاهر وخبز لفساد في الملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعروض وما لا
يتعين كالنقود فالخبز لعدم الملك كالمودع والغاصب اذ تصرف في العرض
او النقود ويزنح يتصدق بالزمن عندئذ حينئذ ومحمد لتعلق العقد بمال
غيره ظاهر فيما يتعين فيتمكن حقيقة الخبز وفيما لا يتعين يتمكن شبهة
الخبز لتعلق العقد به من حيث كون سلامة البيع به او تقدير الثمن فصار
ملكاً لغيره وسيلة الى الزرع من وجه فيتمكن فيه شبهة الخبز واما الخبز
لفساد الملك فيعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين لان فساد الملك دون عدم الملك
فينقلب حقيقة الخبز فيما يتعين ثمة شبهة هنا فيعتبر وشبهته فيما لا
يتعين ثمة ينقلب شبهة التهمة هنا فلا يعتبر كما طالب رحمه الله ما لا يحاه
فقضت بغيره عدمه بالتصادق صورته ادعى على رجل ما لا يقضاه فزعم فيه
المدعى ثم تصادق على ان هذا المال ليس على المدعى عليه فالزعم طيب لان الخبز
هنا الفساد الملك لان الدين وجب بالاقرار ثم استحق بالتصادق وبذلك المستحق
مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين بي في دار المسئلة فساد الزرع من غير ان يورثه

يعمل من النوعين
٢
٤

فاسد

فاسد من قيمته اي قيمة الدار والارض وقال لا ينتقض البناء ورد الدار وكذا
الغرس لان حق الشفعة اضعف من حق البايع او يحتاج فيه الى القضا او الرضى
وبطل بالتأخير ولا يورث بخلاف حق البايع والاضعف اذ لم يبطل بشئ
فالاقوى اولى ان يبطل به وحق الشفعة لا يبطل بالبناء والغرس فحق البايع كذلك
وله ان البناء والغرس حصلا للمشتري بتسليم من جهة البايع وكما هو كذلك
ينقطع به الحق الاسترداد كالباع الحاصل من المشتري بخلاف الشفعة اذ التسليم
لم يوجد منه ولهذا لو وهبها المشتري لم يبطل حق الشفعة وكذا لو باعها من
آخر فانه ياخذ بالشفعة بالبيع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن في فساد
شفعة لانه حق البايع قد انقطع ههنا وعلى هذا صار حق الشفعة لعدم التسليم
منه اقوى من حق البايع لوجوده منه ثم لما فرغ عن بيان البيع الفاسد والحكام
شرع في بيان البيع الموقوف واحكامه فقال **وقال رحمه الله** بيع مال الغير على اجازته
من اليد والمقبول المحذور على اجازته مولاة وعلى ارجاء الاب والوصي
وبيع ماله من فاسد نقل غير رشيد على اجازة القاضي **وبيع المردون**
واستأجره وان في ذلك من الاجازة الغير على اجازة المرتين والمستأجره والمزارع
ولو تناسخ الاجازة لزمه ان يسلمه الى المشتري وكذا الوقف الراهن المال
او ابراه المرتين او رد الرهن عليه ثم البيع **وبيع مشي برفقه** والبايع يعطى
والمشتري لا يعلم توقف ان علم المشتري في مجلس البيع نفذ وان تفرقا
قبل العلم بطل **وبيع المبيع من غير المشتري** يعني باع شيئا من زيد ثم باعه
من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تناسخ الاول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف
على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول او في العقار
فعلى الخلاف المعروف الذي ياتي **وبيع المرنه عند اتى ح** وقد مر في باب **والبيع**
بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المجلس صحيح والباطل **و**
البيع مثل ما يبيع الناس به او بمثل ما اخذ به فلان ذكر في شرح الشافعي انه
لا يجوز وفي نسخة الامام السرخسي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم
في المجلس فعن اتى ح فيه روايتان **وبيع** اشبه بقيمة المبيع للمجهالة ولو عينت
في المجلس جان **وبيع** فيه خيل **وبيع** وقدمية او البيوع **وبيع** الغاصب

مطلب بيان البيع الموقوف واحكامه

٢٨٠

المفصولة عند الفاصب وضمن قيمته ثم وجده حيث جاز له ان يبيع مراوحة
وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شيء **مما قام عليه** لم يقل بثمنه الاول
بل مثله وقال **مما قام عليه** لما سياتي ان له ان يبيع له اجر القصار ونحوه
الى الثمن ويقول قام على **بزيادة** على ما قام عليه **بدونه** وان لم تكن
من جنسه **والثانية** ببيع به اي ما قام عليه بدونها اي بدون الزيادة
والثالثة ببيعها بقل منه اي ما قام عليه **وشروطها** اي البيوع الثلاثة **شروطها**
اي شرا ما يبيع مراوحة او نحوها **تخلي** من الموزونات والمكيلات والعدديا
المقارنة **ان يملك من البايع الاول** واللام للمشتري متعلق بمملوك
والربح مثلي معلوم جملة حالته يعني ان هذه **البيوع** لا تصح اذا كان عرض
المبيع الذي اشتراه البايع سابقا قيميا لان مبناه على الاحتراز عن الخيانة
وشبهتها والاحتراز عن الخيانة في التقييمات ان امكن فقد لا يمكن الاحتراز
شبهتها لان المشتري لا يشتري ببيع الا بيمينه ما دفع فيه من الثمن اذا لا يمكن
دفع عينه حيث لا يملك ولا دفع مثله اذا الغرض عدمه فتعذت القيمة وهي
بجهولة تعرف بالظن والتخمين فيتمكن تشبهته الخيانة الا اذا كان المشتري
مراوحة ممن يملك ذلك البديل من البايع الاول بسبب من الاسباب فاشتراه
مراوحة ببيع معلوم من دراهم او شي من المكيل او الموزون الموصوف لاقتداره
على الوفاء بالترزم واما اذا اشتراه ببيع ده يانجه فانه لا يجوز لانه اشتراه
براس المال وبعض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال فصار البايع بايعا للمبيع
بذلك الثمن القيم كالثوب مثلا ويجز من احد عشر جزا من الثوب والجزء
الحادي عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي بجهولة فلا يجوز **وله** اي البايع ضم اجرة
القصار **والاصح** بالفتح مصدر وبالكسر ما يصعب به **والظن** علم الثوب
والقتل والحمل وصام المبيع وكسوته وسوق الفم والسما **والاشارة** به
في الحنف فان اجرة السمسار ان كانت مشروطة في العقد تقم والا فاكثر المشايخ
على انها لا تقم بخلاف اجرة الدال فانها لا تقم **اتفاقا** **المنه** متعلق بقوله ضم
وان ضمت اليها لانها تزيد في عين المبيع كالصبي واخواته او في قيمته كالحمل
والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فتعلق اجرها براس المال وان

لا سياتي وان
لم يكن من جنسه
والثانية ببيع به
اي بما قام
عليه

فعل المشتري بيده شيئا ما ذكر من القتل ونحوه لا يضم وبالحجة كما لا يزيد في المبيع او
قيمه يضم وما لا فلا ذكره الزيلعي لا اي ليس له ضم **اجر الطبيب** لانه لا يزيد شيئا في
العين ولا في القيمة **واجر المعلم** لان اجره لم يزد ماله المبيع فان النفع حصل فيه
لذهنه وشغله غاية ان يكون تعليمه شرطا وهو لا يكفي في الفم **والدال** **والدراي**
ونفقة نفسه فانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلاف اجر السمسار المشروط ونفقة
المبيع كامن **وجعل الا بق** **ما ريت** **الحفظ** فانها ايضا لا يزيدان شيئا بخلاف
كر المبيع فانه يضم لفادته زيادة في القيمة **ويقول** البايع حين البيع وضم
ما يجوز ضمه **قام** **بكذا** **لاشتره** **بكذا** **تحرز** عن الكذب **خان** اي البايع في
المراوحة اي ظهر رضائه بالبيعة او باقراره او بتكوله خيرا للمشتري ان شاء
اخذه اي المبيع **بثمنه** **اورده** **وفي التولية** **حط** **اذ لولم يحط** في التولية لم يبق
تولية لانه يزد على الثمن الاول فتصير مراوحة فيتعين به النصف ولو لم يحط
في المراوحة تبقى مراوحة على حالها وان كان الربح اكثر مما ظنه المشتري فلا يتغير
النصف وشبهت له الخيار لغوات الرضا **واو حلك المبيع** او اسمك في المراوحة
قبل **لرد** **او حدث** **به** **ما** **منه** **اي** **من** **الرد** **لزمه** **بكل** **الثن** **المسمى** **سقط** **خياره**
لانه مجرد اختيار لا يقابله شيء من الثمن لخيار الروية والشرط بخلاف خيار
العيب لانه المستحق منه للمشتري الجز الفايث وعند الجز عن تسليمه سقط ما قبله
من الثمن **شري** **ينا** **ببيع** **بيع** **فان** **رايح** **اي** **اراد** **المشتري** **ان** **يبيع** **مراوحة**
طرح **عنه** **ماريح** **اي** **كل** **ماريح** **كان** **قبل** **ذلك** **وان** **استغرق** **الربح** **الثن** **لم** **يراج**
صورته اشترى ثوبا بعشرين ثم باعه بثلاثين ثم اشتراه بعشرين فان
بيعه مراوحة على عشرة ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين وباعه
باربعين مراوحة ثم اشتراه بعشرين لا يبيع مراوحة اصلا لان شيمته
حصول الربح الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تاكد به بعد كونه على شرف
الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في المراوحة كالحقيقة احتياطا بخلاف
ما اذا تخلل ثالث بان اشترى من مشتري مشتري لان التأكد حصل بغيره
يراج **اي** **جاز** **ان** **يبيع** **مراوحة** **سبيد** **شري** **من** **ما** **وزنه** **المحيط** **ديته** **برقمته**
قيد به اذ لو لم يكن على العبد دين فباع من مولاه شيئا لم يصح لانه لا يفيد للمو

شيئا لم يكن له قبل البيع كملك الرقبة ولا ملك التصرف **على ما شري الما دون** متعلق بقوله
 يراجع صورته اشترى عبد ماذون له في التجره ثوبا بعشرة وعلمه دين محيط
 برقبته فباعه من المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبده الما دون له المديون
 وهو ان يشترى المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبده الما دون له المديون
 بخمسة عشر فانه ايضا يبيعه من راجحة على عشرة لان في هذا العقد وان
 كان صحيحا في نفسه شبهة العدم لان العبد ملكه وما في يده لا يخلو اعني حقه
 فاعتبر عدم ما في حق المراجعة لا يتناها على الامانة فبقى الاعتبار للمشتري
 الاول فصار كان العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وبيعه المولى في
 الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول ويبيع **رب المال على ما اشتراه** صاريه
 في انصف متعلق بمضاربة او متعلق بشراة وعلى نصف ما ربح بشرائه
 منه اي من مضاربه متعلق بقوله بشرائه يعني ان كان مع المضارب عشرة دراهم
 بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فانه يبيعه
 من راجحة باثني عشر ونصف لان هذا البيع وان قضى بجوازته عندنا اذا عدم
 الربح كما هو كذلك ههنا لان الربح انما يحصل اذا بيع من الاجنبي ففيه شبهة
 العدم لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فاعتبر البيع
 الثاني عدم ما في حق نصف الربح **يراجع بلا بيان بالسبب ووطي الثيب** يعني
 اشترى جارية فاعورت او وطئها وهي ثيب ولم ينقصها الوطي ببيعها
 من راجحة ولا يجب عليه البيان اذا لم يحبس عنده شيء بمقابلة الثمن لان
 في الهدية الاوصاف لا يتقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاتلاف كما مر مرارا ولهذا
 قال ولم ينقصها الوطي قال المزبوع المراد بقوله يبيعه من راجحة بلا بيان انه
 اشتراه سليما بكذا من الثمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك واما نفس العيب
 فلا بد من بيانه بان يبين العيب والثمن من غير ان يبين بانه اشتراه سليما
 ثم حدث به العيب عنده **لقرض النار وحرقت النار للمشتري** فانه ماضع
 بالقرض والحرق وان كان جزء يتقابل به شيء من الثمن كالعذرة لم يحبس عنده
ويراجع ببيان بالنعيب بان فقا عينها بنفسه او فقاها اجنبي فاخذ اشتمها
 لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن **وطي البكر** لان العذرة

جزء

جزء من العين يتقابلها الثمن بنفسه وقد جسد كالتكرار **بشره ووطي** لانه صار
 مقصودا بالاتلاف **بشره ووطي** بلا بيان يعني اشترى شيئا بالف درهم
 وباعه بربح مائة ولم يبين فعلم المشتري **بشره ووطي** ان شاء **بشره ووطي**
 رد لان الاجل يشبه المبيع حتى يزداد في المبيع لاجل الاجل والشبهة ههنا ملحقة
 بالحقيقة فصار علمه بالخيار كان اشترى شيئين وباع احدهما راجحة بينهما
 فيثبت له الخيار عند علمه بالجنابة فان **الفهم ثم علم لزمه كل ثمن** وهو الفهم
 لان الاجل لا يتقابل شيء من الثمن لكذا التولية متم لها في المراجعة لانه بناء على الثمن
 الاول وان كان استهلك ثم علم لزمه بالف حال الممران الاجل لا يتقابل شيء من
 الثمن **وطي رجل شيئا قام عيه ولم يعلم مشتريه قدره** اي قدر ما قام عليه
فسد البيع لجهالة الثمن وان **علم المشتري قدره في المجلس** مع البيع لزمه
 المنفسد قبل تفرقه **وخير** المشتري ان شا قبل وان شارب لان الرضا لم يتم قبله
 لعدم العلم فيتخير كما في خيار الروية **فصل في بيع العقار قبل قبضه**
لا المنقول عند اتيح واتي يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه ولانه لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز
 له بيعه كالمقول ولها ان ركن البيع صدر عن اهله ووقع في محله والحديث
 معلول لاحتمال الهلك وهو في العقار ناد فيه حتى لو تصور هلكه قبل القبض بان
 كان على شط النهر ونحوه قالوا لا يجوز بيعه ولا يقاس على المنقول وقد اضطرب ههنا
 كلمات سراج الهداية وغيرهم والظاهر الموافقة لقواعد الاصول ما ذكره العناية
 وهو ان الاصل ان يكون في بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جائز لقوله تعالى
 واحل الله البيع وحرم الربوا لكن خص منه الربوا بدليل مستقل متعارف وهو
 قوله تعالى وحرم الربوا والعام المخصوص بخبر تخصيصه بخبر الواحد وهو ما روي
 انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو اما ان يكون معلولا بفقر الانتسبة
 او لا فان كان ثبت المطلوب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض
 بينه وبين ما روي في السنن مسندا الى الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وبينه وبين ادلة الجواز وذلك
 يستلزم الترتك وجعله معلولا بذلك اعمال التثبت والتوقف والاعمال متعين

٣٨٤
 يعني ان كان ولاه اياه
 ولم يبين خبره ان
 الجنابة في
 التولية

قبله

لا محالة ويكون مختصا بعقد ينسخ بهلاك العوض قبل القبض **شرا الكيل كالا**
جزا قد مر انه معرب كذا في وجوز في الجيم الحركات الثلاث لم يبيعه ولم ياكل
حتى يملكه له النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
صاع البايع وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبايع
بخلاف ما اذا باع جزا فالان الزيادة للمشتري بخلاف ما اذا باع الثوب فله
لان الزيادة له اذا الذرع وصف في الثوب بخلاف القدر كما ذكر المشتري لانه اذا
ملك كيلا او موزا بذهب او وصية جاز للمالك ان يتصرف فيه مطلقا كذا في
النهاية **الا ان يكيل البايع بعد بيعه عند المشتري** كان المبيع يصير معلوما
بكيل الواحد ويتحقق معنى التسليم ويجعل الحديث اجتماع الصفتين
كما سبق في السام ان شاء الله تعالى فاذا كالا البايع قبل البيع وان كان بحضرة
المشتري لم يعتبر لانه ليس صاع البايع والمشتري وهو الشرط وكذا لو كان بعد
البيع بغيره المشتري كان الكيل من باب التسليم اذ به يعلم المبيع ولا تسليم
الا بحضرة **كذا الموزون والمعدود** اي لا يبيعه ولا ياكله حتى يزنه او يعبده
ثانيا ويكفي ان يوزنه او يعبده بعد البيع بحضرة المشتري **لا المذموم** اي لا يشترط
ما ذكره المذمومات وان اشتراه بشرط الذرع لما مر من ان الذرع وصف يقابله
شئ من الثمن فيكون للمشتري قال المزيل في هذا اذ لم يسم لكل ذراع ثمن وان سمي فلا
يحل له التصرف فيه حتى يذرع **جاز التصرف في الثمن قبل قبضه** سواء كان مما يتعين
كالنقد او يتعين كالكيل والموزون حتى لو باع ابلا بدينارهم او بكر من الحنطة جاز
ان ياخذ بدلها شيئا اخر لوجود المحذور وهو الملك وانتقال المانع وهو غرر الانفساخ
بالملاك لما مر ان الاصل في البيع هو المبيع وبه لا ينسخ البيع بخلاف الثمن اما اذا
كان من النقد فظاهر واما اذا كان من الكيل والموزون فلا يبيعه من وجه وثمن
من وجه ولهذا لا يبطل الاقالة في صورة المقايضة بهلاك احدهما وقد مر جاز
زيادة المشتري فيه اي في الثمن ان قام المبيع لانه لم يبق بحالة يصح الاعتراض
عنه لانه لا يكون في موجود والشيء ثبت ثم يستند ولم يثبت الزيادة لعدم
ما يقابله **فلا يستند** اي لا يلحق باصل العقد بالاستناد **وجاز حقا لمبيع** عنه لانه
محال يمكن اخراج البديل عما يقابله لكونه اسقاطا والاستقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابله

فيثبت

ثبتت الحط في الحال ويلحق باصل العقد استنادا **وجاز زيادة** اي البايع في المبيع
لانه تصرف في حقه وملكه **ويعلق الاستحقاق** اي استحقاق البايع والمشتري
بالكيل اي كل الثمن والمبيع والزائد والمزبد عليه فالزيادة والحط يلحقان باصل
العقد لانهما بالحط والزيادة يغيران العقد عن وصف مشروع الى وصف
مشروع وهو كونه رايا او خاسرا او عدا ولها ولاية المرفع فاوى ان يكون لهما
ولاية التغير قال صدر الشريعة ويمكن ان يقال انه اذا استحق مستحق المبيع
او الثمن فالاستحقاق قد يتعلق بجميع ما يقابله من المزبد عليه فلا يكون الزائد
صلة مبتدأة كما هو مذهب زفر والشافعي اقول لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاختصاص
على الدعوى والبيينة فان ادعى المستحق مجرد المزبد عليه واثبته اخذه وكذا
ان ادعى الزيادة فقط ثم ان حكم يظهر في التولية والمراحة **فيراى ويروى**
اي الكل **يبدو ويبدو ان حط** فان البايع اذا حط بغير الثمن هو المشتري
والمشتري قال لاخر وليت هذا الشئ وقع عقد التولية على ما بقي من الثمن يهود
الحط فكان الحط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد ذلك
المقدار وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل المبيع **والشفيع**
ياخذ بالاقل اي في الزيادة على الثمن والحط وان كان مقتضى الحاق بالاصل
ان ياخذه بالكل في صورة الزيادة لان حقه تعلق بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال
له وليس لهما ابطاله قال رجل لاخرج عبدك من زيد بالف على ان يضمن كذا
من الثمن سوى لاند اخذه اي مولا العبد لالف من زيد **والزيادة من**
الضامن ولو لم يقل من الثمن فالالف على زيد لانه ثمن العبد ولا شئ عليه
اي على القليل اسلمه ان الزيادة في الثمن والضمن جائزة عندنا وتلحق باصل العقد
كان العقد ورد ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان اصل الثمن لم يشرع بغير
مال يقابله ولهذا لا يصح ايجابه على الاجنبيين لا يقيدها بزيادة ما لا فاما فصول
الثمن فيستغنى عنه حتى تقع الزيادة من الاجنبي كما تصح من المشتري اذ لا
يسم لها شئ بمقابلة الزيادة فصارت كبدل الخلع فانه يصح على غير المرأة اذ لا
يسم لها شئ اذ البضع عند الخروج غير مقوم لكن من شرط الزيادة المقابلة
تسمية وصورة حتى تجب حسب وجود الثمن بواسطة المقابلة فاذا قال من الثمن

والمزبد
٤
الاتفاق
٤

فقد جعل المايعة متعاقبة المبيع صورة فوجد شرطها فتصح وإذا لم يقل من الثمن لم
يوجد المتعاقبة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا تصح وبقي التزام المال ابتداء
ببيع داره من غيره وهو رشوة وهي حرام **مع تأجيل الديون** وإن كانت
حالة في الأصل لأن الدين حقه فله أن يؤخره تيسيرا على المديون كماله إبراؤه
إلى أجل معلوم أو مجهول **جملة تيسير** كالتأجيل إلى الحصاد بخلاف ما لو
كانت فاحشة كحبوب الرعي **سوى القرض** فإن تأجيله لا يصح لأنه يصير بيع
الديارهم بالدينار لأنه معاوضة انتهى وإن كان إعارة وصلة ابتداء **الأداء الوصي**
فإنه إذا أوصى أن يقرض من ماله الذرهم فلانا إلى سنة لزم من ثلثه أن يقرضه
ولا يطالبه قبل السنة لأنه وصية بالتبرع والوصية يتسامح فيها نظر الوصي
ولذا حوزت بالخدمة والسكنى ولزمت **أحوال المستقرض** مقرضه على آخره **بند**
فأجله المقرض مدة معلومة فإنه يصح حتى لو أراد المقرض أن يطالب المستقرض
بذلك الدين ليس له ذلك لأن الحوالة مبرئة براءة الدين في رواية وبرائة المطالبة
في آخر كتابي العادية **باب الوفاء** الوفاء لغة الفضل مطلقا وشرعا
فضل أحد المتجنسين على الآخر ففضل قفيزي شعير على قفيزي يكون ربا
لانتفاء المجانسة بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة أذرع
من الثوب الهروي على خمسة أذرع منه لا يكون ربا لانتفاء المقدار الشرعي **خاليا**
عن عوارض احتراز عن بيع كبري شعير بكبري شعير فإن الثاني فاضل
على الأول لكن غير خال عن العوض بصرف الجنس إلى خلاف الجنس **شرطا** **أدائيا**
حتى لو شرط لغيرها لا يكون **ربا في الموضة** حتى لم يكن الفضل الخالي عن عوض
في الهبة ربا **وعلى القدر** الجنس لأن الأصل فيه الحديث المشهور وهو قوله
صلى الله عليه وسلم **الحنطة بالحنطة مثلا** الخبز عني الأمر وما كان الأمر للوجوب
والبيع مباح صرفا للوجوب إلى رعاية المماثلة كافي قوله تعالى **فإنها** مقبوضة حيث
صرف إلى القرض فصار شرطا للهن والمماثلة بين التبيين يكون باعتبار
الصورة والمعين معا والقدر يسوي الصورة والجنسية تسوي المعين فيظهر
الفضل الذي هو الربا ولا يقدر الوصف لقوله صلى الله عليه وسلم **جيدها ورديها**
سواء **فإن وجد** أي القدر والجنس **م** **الفضل** قفيزين يرتقيز من منه **ون**

فسيحة
مطلبا حيلة تأجيل القرض

بالبند
وأن الفضل ربا
أي بيعه مثلا
بمثله أو بيع
الحنطة
بالحنطة
مثلا بمثل

ولو مع التساوي كقفيز يرتقيز من أحدها أو كلاهما نسبية وإن **عدم** أي كل
منهما **حلا** أي الفضل والنسالة **وجدا** **حلا** فقط **حل الفضل** كما إذا بيع
قفيز حنطة بقفيز شعير يد بيد حل فإن أخذ جزئي العلة وهو الكيل موجود
ههنا لا الجزأ الآخر وهو الجنس وإن بيع خمسة أذرع من الثوب بستة أذرع
منه يد بيد حل أيضا لوجود الجنس وإن عدم القدر **النسالة** أي لا يحل النسالة
الصورتين ولو بالتساوي فحمة ربا الفضل بالوصفين وربوا النسبة بأحدهما **بالحقيقة**
لأن جزأ العلة لا يوجب حكم لكنه يورث الشبهة وهي في باب الربا المحقة وإن
كانت أدنى منها فلا بد من اعتبار الطرفين ففي النسبة أحد البديلين معدوم
وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى من جهة تلك الشبهة لما ذكرناه أدنى
من الحقيقة **كس** ثوب **هروي** **في هروي** فإنه لم يجر اتحاد الجنس **وبني شعير**
فإنه أيضا لم يجر لوجود القدر **والجيد والردى** سواء لقوله صلى الله عليه وسلم
جيدها ورديها سواء وإن في اعتبارهما سد باب البياعات ثم فرج على قوله **فإن وجد**
جرم الفضل والنسالة قوله **فجرم بيع الكيل والوزن** **بجنسه** أي بيع الكيل والوزن
بالوزن **متف ضلا** **ولو غير متفق** كأن يخصصه من المكيلات والحديد فإنه
من الموزونات والطعم غير معتبر عندنا بل عند الشافعي **وبانت** عطف على متا
وهي تم التفريع **إلا أن يتفق** أي العوضان استثنان من قوله **فجرم بيع الوزن**
بجنسه في صفة **الوزن** بأن يوزن أحدهما بغير ما يوزن به الآخر **كالنقد**
والزعفران والقطر والحديد ونحوها فإن الوزن جميعها ظاهر لكنهما
يختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه أما الأول فلأن الزعفران يوزن
بالأمان والنقود بالسجلات وأما الثاني فلأن الزعفران مثنى يتعين بالتعيين
والنقود مثنى لا يتعين بالتعيين وأما الثالث فلأنه لو باعه بالنقود موازنة
بأن يقول اشتريت هذا الزعفران بهذا النقدا لمشار إليه على أنه عشرة دنانير
مثلا وقبضه البايع صح التصرف فيه قبل الوزن ولو باع الزعفران على أنه منوان
مثلا وقبله المشتري ليس له أن يتصرف فيه حتى يعيد الوزن وإذا اختلفا في
صفة الوزن ومعناه وحكمه لم يجمع القدر من كل وجه فتترك الشبهة فيه إلى
شبهة الشبهة فإن الموزنين إذا اتفقا كان المنع للشبهة وإذا لم يتفقا كان

بالحقيقة

ضلا

فك الشبهة الوزن والموزون وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة وهي غير مقبولة
وحل عطف على حرم اجل بيع الكيل والوزن **متساويا** بلا تفاضل **وحل ايضا**
بيعها بلا قدر كما اي كبيع مادون نصف صاع فان المعتبر في قدر المكيلا
نصف الصاع لامادونه اذا تقدر في الشرع بمادونه باقل منه متعلق بالبيع
المقدر اي كبيع مادون نصف صاع باقل منه **كحفتين من بر** كحفتين من فان
بيعها باجران وجد الفضل لا يشاء القدر الشرعي الا ان يكون استثناء من قوله
بلا قدر اي انما يحل بيع الاقل من المقدر الشرعي باقل منه اذا كان حالا اما اذا
كان **بالنسيئة** فلا يحل لوجود جز من العلة محرم للنساء وهو الجنس حتى اذا
انتفى الجنس ايضا حل البيع مطلقا ولو بالنسيئة لا يشاء كل من جز في العلة كبيع
حفتين من بر كحفتين من شعير **كذا حكم كل عدد** **مقارب** فان بيع العدد
المقارب بخمس متفاضلا جائز ان كان موجودين لانعدام المعيار وان كان
احدهما نسيئة لا يجوز لان الجنس بانفراده محرم للنساء **والمعتبر في غير النسيئة**
انتعيب لا التقابض حتى لو باع برلين بعينها وتفرق قبل القبض جاز وقال
الشافعي يعتبر التقابض قبل الافتراق في بيع الطعام بالطعام كفي الصنف لقوله
صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف يد بيد ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط
فيه القبض كالشوب ومعنى يد بيد عينا بعين كذا رواه عبادة بن الصامت
رضي الله عنه **البر والشعير والتمر والمخ كيلي والمذهب والنضفة**
وزن فان كل ما نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريمه التفاضل فيه كيدا فهو
كيل اي بدا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما نص
على تحريمه التفاضل فيه وزنا فهو وزن اي بدا وان ترك الناس فيه الوزن كالذهب
والفضة **لا يغيران** **عرف** لان النصارى قوى من العرب والاقوي لا يترك بالادق
مخلوق ما عداها اي ما عدا الاشياء الستة فان ما لم ينص عليه فهو محمول على
عادات الناس لقوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المؤمن حسنا فهو عند الله حسن
فلم يجرى بيع البر بالبر **متساويا** **والذهب بالذهب** **متساويا** **والكيل**
كما **مجازفة** وان تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل على ما هو المعيار فيه الا
ان السلم يجوز في الحنطة وغيرها وزن الموجود السلم في معلوم **وجاز بيع النسل**

مطلب الاشياء الستة

بالنفسين

بالنفسين **بأعيانها** عندنا ج واني يوسف وقال محمد لا يجوز لان الثمنية تثبت
بخطا لا بالكل فلا تبطل باصطلاحها واذا بقيت اثنا عشر ففصل كبيع الدر
بالدرهين ولها ان الثمنية في حقها تثبت باصطلاحها اذا اولاية للغير
عليها فتبطل باصطلاحها واذا بطلت تنعيب بالنعيب بخلاف النقص
لانها للثمنية خلقة **وجاز الرطب بالرطب** **وبالتمر** **وبيع التمر بالبر** **وبيع**
العنب بالزبيب **وبيع البر صبا** **او مبلولا** **لا يشاء** **او بالياس** **وبيع**
التمر **او الزبيب** **النقع** **بالنقع** **نمنا** **وبيع الدقيق** **بمثله** **نقل** **عن محمد بن الفضل**
ان بيع الدقيق بالدقيق **انما يجوز** **اذا كانا مكبوسين** **والا لم يجز** **قوله** **متساويا**
قيد **لجواز البيع** **في الاشياء** **المعدودة** **ووجه الجواز** **انه ان كان بيع الجنس**
بالجنس **بلا اختلاف** **الصفة** **جاز** **ومتساويا** **وكذا مع اختلاف** **الصفة** **لقوله**
صلى الله عليه وسلم **جيدها ورديها** **سوا** **والا جاز** **كيف** **ما كان** **لقوله** **صلى الله عليه**
وسلم **اذا اختلف النوعان** **فبيعوا** **كيف** **شئتم** **وجاز بيع اللحم بالحيوان** **وبيع**
الخنزير **والالبان** **المتلفين** **اي لحم الغنم** **بلحم البقر** **وبالعكس** **وكذا البهائم**
بعضها ببعض **وبيع الكرا** **س** **بالنظن** **وبالفصل** **وبيع خل الدقل** **وهو**
التمر **خل العنب** **وبيع شحم البطن** **بالالينة** **او بالبحر** **وبيع الخبز** **بالبر**
متفاضلا **هذا قيد** **لجواز البيع** **في الاشياء** **المعدودة** **من اللحم** **الى ههنا** **وجه**
جوازه **متفاضلا** **اختلاف اجناسها** **وبالنسيئة** **عطف على متفاضلا** **اي وجاز البيع**
بالنسيئة **متفاضلا** **ايضا** **في الاخير** **وهو بيع الخبز بالبر والدقيق** **وبه** **يفتى** **لحاجة**
الناس **لكن يجب** **الاحتياط** **وقت القبض** **حتى يقبض من الجنس الذي يسمي له**
يصير **استبدالا** **بالسليم** **فيه قبل القبض** **اي بيع البر بالدقيق** **او بالسويق** **او بالحنطة**
فان يبيع بها **لا يجوز** **مطلقا** **لما لم يمسسها** **من وجه** **انها من اجزاء البر والمعيار**
فيها **الكيل** **لكنه** **غير** **مستوي** **بين البر** **لاكتنازه** **في الكيل** **وتخلط اجبات البر**
فلا يجوز **وان كان** **كيلا** **بكيل** **وبيع الدقيق** **بالسويق** **مطلقا** **ايضا** **انما يجوز** **بيع**
الدقيق **بالسوية** **ولا يبيع السويق** **بالحنطة** **فكذا يبيع اجزائها** **لقيام** **المجانسة**
من وجه **ولا** **الزيتون** **بالزيت** **وان سمس** **بالشعير** **حتى يكون** **الزيت**
والشعير **الكثير** **في الزيتون** **والسمس** **ليكون** **الدهن** **بمثله** **والزيادة**

قيق

بالخير ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز لاحتمال الربوا وقد مر
 ان الشبهة فيه كالحقيقة **ويستقرض الخبز بوزن** **اعدد** عند ان يوسف
 لان احاده متفاوت بالعدد دون الوزن **وبه** يغني ذكره الزيلعي **ويستقرض**
الفلوس اي بالوزن والعدد بالعرف اذ انص فيهما **المدرهم والدينار**
يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزونات بالنص **كذا ماثلثه خالص**
 لان الحكم للغالب **وماثلثه خالص** مستقرض **بعد** ان تعاملوا به **ويوزن**
ان تعاملوا به لانه ليس مما ورد فيه النص فيحمل فيه على العرف كما مر **ولا يستقرض**
القيمة لانه مختص بالمثل وهو كل شئ يكال او يوزن نحو الخنطة والشعير
 والسهم والتم والزيت ونحو ذلك وفي التجريد ويجوز في العدييات التي لا
 تتفاوت تفاوتاً فاحشاً كالبيض والجوز وفي الكافي لان القرض اعمرة شرعا
 لاطلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع بالمكيل والموزون والعدي
 المتناوب الا باستهلاك اعيانها وكانت المنفعة عابدة الى اذاتها فقل المثل في الذمة
 مقام العين كانه انتفع بالعين ورده وهذا انما يتأتى في ذوات الامثال لا يمكن
 انجاب المثل في الذمة لافي الحيوان والثياب اذ لا مثل لهما **ولاروا بين السيد**
وعبده ما ذ **وناغير مديون** لان العبد وما في يده ح يكون ملك مولا فلا يكون
 بينهما بيع ليحقق الربوا حتى اذا كان عليه دين يتحقق الربوا لتحقيق البيع
ولاروا بين مسلم وحربي **ثمة** اي في دار الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم لا ربا بين
 المسلم والحربي في دار الحرب وكذا اذا تباعا فيها ببيع فاسدا ذكره الزيلعي
 فان ما لم يباح ويعقد امان لم يصير معصوما لكنه التزم ان لا يغدرهم ولا
 يتعرض لملكهم ايديهم بلام رضاهم فاذا اخذه برضاهم اخذ ما لا يباحا بلا غدر او
من آمن ثمة فان الحربي اذا اسلم ثمة لا يكون بينه وبين مسلم مستان في دار الحرب
 ربوا عند اني ح لان مال من اسلم ثمة لا عصمة له فصار كمال الحربي ويجوز اخذ مال
 الحربي برضاه للمسلم المستان وقال انه ربوا جري بين مسلمين وهو حرام كذا في
 الكافي **باب الاستحقاق** لم يذكر الحقوق كما ذكر في سائر
 المتن لانها ذكرت في اوائل البيوع **هو نوعان** احدهما مبطل للملك اي من قبل
 بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك كالحرية **الاصيلة والعقود** **وقر**

كالنذير

كالنذير والكتابة والاستيلاد **وثانيهما ناقلة** اي للملك من شخص الى شخص
كالاستحقاق بالملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد ملك وهو
 عليه والنوعان بعد اتفاقهما في انهما يجعلان المستحق عليه ومن تملك ذلك
 الشئ من جهة مستحقا عليهم حقان واحد منهم لو ادعى واقام البيعة على
 المستحق بالملك المطلق لا يقبل بيئته يختلفان بوجه آخر اذا النوع **الاول**
يوجب انفساخ العقود الجارية بين الباعة بلا حاجة في انفساخ
 كل منهما الى حكم القاضي بلا اختلاف رواية ورفع عليه بقوله **فلكل من اباعة**
الرجوع على بايعه وان لم يرجع عليه بصيغة المجهول اي وان لم يحصل
 الرجوع عليه **ويرجع** هو ايضا كذلك **على الكفيل** **وان لم يقض على المكفول**
عنه فان توقف رجوع البعض على البعض على حكم القاضي انما يكون اذ بقي اثر
 العقد وهو الملك كما في النوع الثاني واذا لم يبق لم يحتج اليه وايضا بدل الحر
 ليس بملوك فلا يجتمع ثمان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك
 كما سياتي **والحكم بالحرية** **لاصلية حكم على الكافة** اي كافة الناس حتى لا تسمع
دعوى ملك من احد كذا اعتق **وفرعه** فان الحرية حق الله تعالى لا يجوز
 استرقاق الحر برضاه والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى بانه
 عنه تعالى كونهم عبده فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف الملك لانه حق
 العبد خاصة فلا ينتصب حاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه
 خصما الا ان من تلقى الملك من جهة يصير مقضيا عليه ايضا لتعدى اثر النفاذ
 اليه لا اتحاد الملك ومن قضى عليه في حادثة لم يصير مقضيا له فيها بتلك الحجة **واما**
الحكم في الملك المورخ فبعد الكافة من الناس **مخ لا قبله** يعني اذا قال زيد لبكر
 انك عبيدي ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكر اني كنت عبيد لبشر ملكني منذ
 ستة اعوام فاعتقني فبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمر لبكر
 انك عبيدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الا ان يبرهن عليه يقبل
 وينسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لغيره ويدل عليه ما قال قاضي خان في اول
 البيوع من شرح الزيارات بعد ما تحقق المسئلة حق التحقيق فصارت
 مسائلة الباب على قسمين احدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل

وقيل المطلق لانه لو ادعى
 النسخ او اسلم في المسمى
 اسم فاعل مقيل

والقضاة بالفتق في ملك مخرج
والقضاة على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على
ذكر ملك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفايده والنوع الثاني
يوجب انفساها اي انفساخ العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان
الملك والحكم به اي هذا النوع من الاستحقاق حكم على ذي اليد حتى يؤخذ
المدعي من يده وعلى من تلقى ذوا بيد الملك منه بلا واسطة او وساطة فلا يسمع
دعوى الملك منهم لكونهم محكوموا عليهم بفرع على قوله والحكم به حكم على ذي اليد
بل دعوى التنازع بان يتولوا بيع من الباعة حين رجوع عليه بالثمن انا لا اعطي
الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بايعي بلا واسطة او بها
فتسمع دعواه وبطل الحكم ان اثبت **او تلقى الملك من المستحق** بان يقول
انا لا اعطي الثمن لاني اشتريته من المستحق فتسمع ايضا **واتعاد البيعة للرسم**
هذا ايضا بفرع على قوله والحكم به الخ يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على
الباعة بالثمن لا يحتاج الى اعادة البيعة ولكن لا يرجع احد من المشتريين
على بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاخير ولا يرجع بصيغة المجموع
اي لا يحصل رجوع المحكوم عليه على الكفيل اي الضامن بالدرج قبل القضا على
المكفول عنه لانه الاصل ومنه يسرى الحكم الى الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع
عليه لئلا يجمع ثمنان في ملك شخص واحد لان بدل المستحق مملوك في الرجوع
اي رجوع المشتري بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت **الاستحقاق بالبيعة**
لما عرفت انها حجة متعددة اما اذا ثبت باقرار المشتري او ينكوله عن اليمين
او باقرار وكيل المشتري بالخصوص او ينكوله فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره
لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادات التي بكر من حامد البخاري يشتري دارا
واستحقها رجل باقرار المشتري او ينكوله عن اليمين لا يرجع على بايعه بالثمن فان
اقام المشتري البيعة ان الدار ملك المستحق يرجع على بايعه بالثمن لا تسمع بيعة
اما لو اقام البيعة على اقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وبأخذ البائع الثمن
ولو لم يتم بيعة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي المدعي كان
ذلك لانه يحتفل ان ينكل عن اليمين فيصير ينكوله كالمقر ويسترد منه الثمن بعد
ذلك كذا في العادية وهذا مما يجب حفظه والناس غافلون عنه وقد فرغ عليه قوله

فان اراد واحد من
المشتريين ان يرجع
على بايعه

فيكون

في بيعة ولدت عند المشتري لا باستيلاده **فاستحققت بيعة تبعا ولدها** اي
ياخذها المستحق ولدها وان اقرها لرجل لا ياتبعها ولدها بل ياخذها
المقر له ولدها والفرق ان البيعة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها
يومئذ فيثبت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة قاصرة يثبت به الملك في المختار
ضرورة صحة الخبر وما ثبت بالضرورة يقدر بقدر الضرورة **التناقض يمنع دعوى**
الملك لانه يكون متما فيها الادعوى الحرية اصلية فلحقا حال العلق فان الولد
يحمل من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بحرية ابيه وامه فيقر بالرق ثم يعلم بحرية ابيه
وامه فيدعي الحرية والتناقض فيما في طريقه خفا لا يمنع صحة الادعوى واما المظنة
فلان المولى يتفرد بالاعتناق والتدبير بلا علم العبد فيجوز فيه ايضا الخفاء فيجعل
التناقض فيه عفوا واذا اقام المكاتب بيعة على اعتناق سيده قبل الكتابة تقبل
لاستقلال سيده بالتحريم **والطلاق** فان المرأة اذا خلعت ثم اقامت بيعة على
انه طلقها ثلاثا قبل الخلع فانها تسمع وان تناقضت للخفا في تطليقة لا استقلال
به والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال لست
انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارثه وبين جهة ارثه يصح وفرع عليه بقوله **فلو**
قال رجل اخر اشترى فاني عبد فاشتراه ثم ادعى الحرية فاثبت حرته ضمن
العبد ان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة
الثمن عند تعذر استيفائه من البائع فجعل المشتري مغورا والغور في
المعاوضة سبب الضمان دفع للضرر بقدر الامكان فاذا اظهر حرته واهليته
بالضمان وتعذر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان **ورجع** اي العبد عليه
اي على البائع اذا وجد لانه دين على البائع وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعا
كغير الرهن اذا قضى الدين لتخلص الرهن حيث يرجع على المدين ولوم
يقبل اشترى او قاله ولم يقل الى عبد ليس على العبد شيء **وان علم** اي يمكن بايعه
فلا اي لا يضمن العبد بخلاف الرهن فانه اذا قال ارثني فاني عبد لا يجعل
ضامنا لانه مختص بمقتد المعاوضة والرهن ليس كذلك بل جبر بلا عوض يتقبله
وقاعدة ذكر المسئلة يطرق التفريع على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر فذكر في
الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حرته العبد عند الخج والتناقض بنسب الدعي

فان لم يرد احد من
المشتريين ان يرجع
على بايعه

له

لا عبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المستحق غابت عني
منذ سنة يعني استحق رجل دابة من يداخرو قال المستحق عند الدعوى غابت
عني هذه الدابة منذ سنة فقبل ان يقضى القاضي بالدابة المستحق اخبر المستحق
عليه البايع عن القصة فقال البايع لي بينة انها كانت ملكا لي منذ سنين لا تنزع
الخصوصية بل يقضى القاضي بالدابة المستحق لان المستحق ما فكر تاريخ الملك بل
فكر تاريخ غيبة الدابة فبقيت دعواه الملك لا تاريخ والبايع ذكر تاريخ الملك
ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصار كان المشتري ادعى
ملكه يبيع بتاريخ سنين الا ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد كما سيأتي فستقط
اعتبار فكره وبقية الدعوى في الملك المطلق بالدابة العلم بالاستحقاق لا يمنع
صحة الرجوع يعني اذا اشترى شيئا من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره
فبعد ما استحق ذلك الغير واخذ المشتري من يده المشتري يرجع المشتري
على البايع ولا يمنع علمه بالاستحقاق صحة رجوعه فان استولد المشتري يعلم
غيب البايع اياها كان الولد رقيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية
مقصودة وهو يعلم ان البايع غاصب فاستولدها كان الولد رقيقا لا نعداه
الغزو راعله بحقيقة الحال ولكن يرجع الى المشتري بالثمن على البايع ولو اقام
البايع بينة ان المشتري اقر بعد الشراء ملكية البايع للمستحق لا يبطل الرجوع
بالثمن كذا في العادة **ايحكم بسجل الاستحقاق بشهادة انه كتاب**
كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني اذا استحق دابة من يد المشتري بخاري
وقبض المستحق عليه السجل ووجد بايعه بسرقة واراد الرجوع عليه
بالثمن واظهر سجل قاضي بخاري و اقام البينة ان هذا كتاب قاضي بخاري
لا يجوز لقاضي سرقة ان يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لو
يشهد الشهود ان قاضي بخاري قضى بخاري على المستحق عليه بالدابة التي
اشترها من هذا البايع واخرجها من يد المستحق عليه هذا الان الخطا في
الخط فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل بل يشترط ان يشهد واعلي قضاء
القاضي وعلى قصور يد المستحق عليه كذا في العادة **كذا ما سوى نقل الشهادة**
والوكالة المراد بما سواها المحاضرات والسجلات والصكوك فان في كل منها يجب

فيستحق

الشهادة

الشهادة على مضمون المكتوب لان المقصود بكل منها كون حجة على الخصم وهو لا يكون
الا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بها حصول العلم للقاضي ولهذا
لا يجوز كون شهود الطريق كفارا وان كان الخصم كافرا قبض كل المبيع فالتحق
بعضه بغير البيع في قدره اي قدر ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق
البعض العيب في الباقي او كان المستحق شينين كشي واحد كالسيد بالغد
والقوس بالوتر خير المشتري فيه اي الباقي وهو ظاهر والا اي وان لم يورث
عيبا في الباقي ولم يكن شينين كشي واحد لزم اي لزم الباقي المشتري بحصته من
الثمن توضيحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان استحقاق
ما استحق يورث العيب في الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا مما تبعضه
ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء
رضي بحصته من الثمن وان يشاء رد وكذا اذا كان المعقود عليه شينين ورة الحكم كشي
واحد فاستحق احدهما فله الخيار البتة وان كان استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان
المعقود عليه ثوبين او عديرا فاستحق احدهما او صبرة حنطة او جملة ورة فاستحق
بعضه فانه لا ضرر في تبعضه فلزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له
الخيار كذا في شرح الطحاوي وبعضه عطف على كل المبيع فاستحق المتبعض
او غيره اي غير المتبعض بطل البيع فيه اي فيما اذا قبض البعض ايضا كما بطل
في القدر المستحق في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء اوردت استحقاق
البعض بالعيب فيه او لا تتفرق الصفة على المشتري بسبب الاستحقاق قبل التمام
ادعي حقا بجمولي في دار فصرح على شيء كناية درهم مثلا فاستحق بعضه اي
بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشي من البدل على المدعي لجواز ان تكون دعواه
فيما بقي وان قال واستحق كل اي كل الدار في كل العوض للعلم بانه اخذ عوضا لم
يملكه فيرده وان ادعى اي الدار كلها فصرح على شيء كناية بعضها اي بعض
الدار يرجع بحصته لان الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شي تبين
ان المدعي يملك ذلك القدر فيرد بحسابه من العوض صالح من الدنانير على دار
وقبضها اي الدارهم فاستحققت اي الدارهم بعد التفرق يرجع بالثمن لان
هذا الصلح في معنى الصرف فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع جاز

بلغ

فاستحق

المدعي يشرح

جواز اعتناق مشتري من غاصب باجائز بيعه يعني لو غصب رجل عبدا وباعه فاعتقه
المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جازعتقه عند الخرج والى يوسف وعند محمد لا يجوز
ان لا يعتق بدون الملك لقوله عليه الصلاة والسلام لا تعتق فيما لا يملك ابن ادم والموقوف
لا ينفذ ملكه ولو افاد يثبت مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه والمصحح
له الملك الكامل للحديث ولها ان الملك يثبت موقفا يتصرف مطلقا موضحا لافاق
الملك فيتوقف الاعتناق مرتبا عليه وينفذ بنفاذه فصار كاعتناق المشتري
من الراهن واعتناق الوارث عبدا من تركته مستغرقة بالدين حيث صح وينفذ
اذ اقبض الدين بعده **بيع** اي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما اجاز
المالك بيع الغاصب اذ بالاجازة يثبت للبايع وهو المشتري الاول ملك بات
فاذا طرأ على ملكه عتق لغيره ابطله لاستحالة اجتماع الملك البات والملك
الموقوف في محل واحد باع عبدا غيره بغير امره وبره من المشتري على
اقرار البايع او الموالي انه لم يامر بالبيع واذا رد البيع لم يقبل للتناقض
في الدعوى اذا قدمها على الشراء اقرار منها بصحته وانفاذه لان الظاهر من حال
المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ والبينة مبينة على دعوى صحيحة فاذا
بطلت لا تقبل البينة وان اقرار البايع به عند القاضي بطل ان طلب المشتري لان
التناقض لا يمنع صحة الاقرار انه غير متم فيه فلم يشتري ان يساعد عليه
فيتحقق الاتفاق بينهما فلم يند اشترط طلب المشتري باع دار غيره ولا امره
واعترف بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع قال في الكنز من باع دار
غيره فادخلها امره واعترف بالغصب وانكر المشتري لم يضمن البايع
وقال الزيلعي معنى المسئلة اذ باع دار غيره بغير اذنه ثم اعترف البايع بالغصب
وانكر المشتري لم يضمن البايع الدار لان اقرار البايع لا يصدق على المشتري ولا بد
من اقامة البينة حتى ياخذها فاذا لم يقيم المستحق وهو صاحب الدار البينة
كان التلق مضافا الى عجزه عن اقامة البينة لا الى عقد البايع لان الغاصب
لا يجوز بيعه فعلى هذا التقدير يعلم ان قوله فادخلها المشتري في بناءه وقع
اتفاقا اذ لا تأثير للدخول في البناء في ذلك ولهذا ترك تلك العبارة ههنا
باب **السلم** هو لغة بمعنى السلم فان اخذ عاجلا باجل

فان من انكر شيئا ثم
اقر به اقراره
بخلاف الدعوى
لانهم فيه
في بناءه

سبحي

سمى بهذا العقد لكونه مجلدا على وقته فان وقت البيع بعد وجود المبيع في ملك
البايع والسلم عادة يكون بما ليس بموجود في ملكه فيكون العقد مجلدا وهو مشروع
بالكتاب وهو قوله تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل الاية فانها تشمل السلم والبيع
بشئ من اجل وتاجيله بعد الحلول والسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اسلم
منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع وباباه القياس
لانه بيع المعدوم لكنه ترك ما ذكره ولم يستدل بما روي عنه عليه الصلاة والسلام
نهي عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم لان محمد بن الحنفية قال
حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم ير من احد من الصحابة في كتب الحديث فكانه
من كلام واحد من الفقهاء وبشرط ان يكون ذلك الشيء دين على البايع
بشرط ان يكون شرعا وسياسيا في بيانها **البايع** في الاصطلاح مسلم اليه والمشتري
رب السلم والمبيع مسلم فيه والثمن راس المال ويبيع فيه ما لم يقد اي مقداره
اعم من الكيل والوزن والذرع وصنعة اي جودته وردايته ونحو ذلك للمكيل
والوزن من الثمن احتراز عن الدنانير والدراهم فانها من الموزونات لكنها
ليست بمثمنة بل اثمان فلا يجوز فيها السلم والعدد اي امتداد كالجزء والبيض
والفلس واللبن والاجر ملين معين والذرع كالشرب مبيد قد راي طول
وعرضه وصنعة اي غلظه ورقته **وزنه** ان يبيع به اي بالوزن فصريح في السلم
المليح اي القديد بالمليح يقال سلك مليح ومملوح ولا يقال مالح الا في رديه والطرف
حين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لم ينقطع يجوز
مطلقا ونا وضربا اي نوعا معلومين قيد للمليح والطرف وصح الطشت والنفقة
واخمين اذا عين كل منهما بما يرفع النزاع لا فيما لا يعين اي قدره وصنعة
عطف على قوله فيما يعلم قدره وصنعة كالحبوان واطرافه والجزء والجلود عدد
قيد للجلود **الحطب** جمع حزمة وهي بالفارسية بندهيزم **الرجل** حزمة
جمع حزمة وهي بالفارسية دست ترة **الجزء** هو الذي يترك بالتحريك الذي
ينظم فان في كل منهما تفاوت فاحشا يمنع السلم حتى ان بين الطول والعرض والصفة
في الجلود وقدر ما يشد به الحزمة جاز **المنتقطع** اي ولا فيما انتقطع ولم يوجد
من حين العقد الى حين **الحل** اي الاجل بان استغرق لقدم جميع الوقت من

لغة

٥٩١
ك
٢٤

العقد الى الاجل ولا يكيل او ذراع معين لم يعلم قدره لان التسليم يتاخر فيه فزها
يضيغ فيؤدي الى المنازعة ولا يقرية او غير خلة معينة اذ قد يعتد به افة فلا
يقدر على التسليم بشرط صحته بيان الجنس كبر وشعير والنوع كنفية ونخسية
والصفة كجيدا وردي والقدر نحو كذا كيلة لا ينقبض ولا يتبسط والاجل واقته
شهر في الاصح وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وقدر راس المال في
الكيل والوزن والعدد يعني يشترط بيان قدر راس المال وان كان مشاهرا
اليه فيتعلق العقد على مقداره كالكيل والموزون والمعدود المتقارب كالحوز
والبيض وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره
اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يدرك قدر وزن الدراهم او قال اسلمت
اليك هذا البر في كذا من الزعفران ولم يدرك قدر البر لا يصح عنده وعندهما
يصح واجمعوا ان راس المال اذا كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة ومكان
ايضا ما لحمله مؤنة والا اي وان لم يكن لحمله مؤنة فيوفيه حيث شا وهو
الاصح لان الاماكن كلها متساوية ولا وجوب في الحال كذا الثمن اي الثمن الموجل
بان باع عبدا حاضرا بمر موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان
الايفاء والقسم بان اقتسما دارا وشرا احداهما على صاحبه شيئا له حمل مؤنة
لزيادة غرس او بناء في نصيبه يشترط بيان مكان الايفاء والاجرة بان ائتمار
دابة او دارا بالحمل مؤنة دين في الذمة يشترط بيان مكان الايفاء وشروط
بقائها اي مقاصدة السلم قبض راس ماله قبل الافتراق فانه ينعقد صحيحا بشر
بطل بالافتراق لا عن قبض فلان السلم مائة نقدا ومائة على المسلم اليه في كبر
في حصة الدين لا تنقأ القبض في المجلس وجاز في حصة النقد لاجماع شرائطه
ولا يشيع الفساد كانه طار لو وقع السلم صحيحا ابتداء لو قدر راس المال في المجلس
لا يتصرف في راس المال في السلم قبل القبض اما الاول فلان فيه تقوية القبض
الواجب بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والنصرف فيه قبل قبضه لا
يجوز كالمشركة متعلق بقوله لا يتصرف في السلم اعطيت نصف راس
المال ليكون نصف المسلم فيه لك وتولية بان يقول اعطيتي مثل ما اعطيت المسلم
ليكون المسلم فيه لك وحده وانما خصص بالذكر لانها اكثر وقوعا من المراجعة

حتى
٤

والوفيق

ملح

ملح

والوضيعة وفرع على قوله لا يتصرف في السلم بقوله فان تنقأ السلم لم يشتري اي السلم
من المسلم اليه **فان تنقأ السلم لم يشتري اي السلم** فانه لا يلزم التصرف في راس المال قبل
قبضه **اشترى كرا و امر رب السلم بقبضه قضا** مبيع يعني اسم كرا فلما حل الاجل
اشترى المسلم اليه من رجل كرا و امر رب السلم بقبضه قضا مبيع قضا وان امره
ان يقبض لنفسه فاكثاله له ثم اكثاله لنفسه جاز لاجتماع الصفتين بشرط
الكيل فلا بد من الكيل مرتين لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى
يمجرى فيه صاعان **وان امر مفرضة** يعني ان لم يكن سلفا او كان قرضا مفرضة
بقبض الكرا جاز لان القرض اعادة ولهذا ينقذ بلفظ الاعارة فكان المرود
عين الماخوذ مطلقا حكما فلا يجتمع الصفتان كذا اي صح في الصورة الاولى
ولو اشترى المسلم اليه كرا و امر رب السلم بقبضه اي لاجل المسلم اليه
ثم لنفسه ففعل اي اكثاله للمسلم اليه ثم اكثاله لنفسه وانما صح لاجتماع
الكيلين ولو امر رب السلم اي امر رب السلم المسلم اليه ان يكيل المسلم
فيه في ظرف السلم فكال في ظرفه بغية او امر المشتري البايع فكال في ظرفه
اي ظرف البايع لم يكن قبضا لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادفته ملك الامر
لان حقه في الدين لا العين فصار المسلم اليه مستغفر الظرف رب السلم وواضا
ملك نفسه فيها بخلاف كيلة في ظرفا مشترى بامر يعني لو اشترى حنطة معينة
فامر المشتري البايع ان يكيله في ظرفا مشترى بغية صار قابضا لانه ملك الحنطة
بالشرا فامر صادف ملكه كيل العين ثم كبل الدين في ظرفا مشترى قبض وعكسه لا
صورته رجل السلم في كرا حنطة فلما حل الاجل اشترى رب السلم من المسلم اليه
كرا حنطة بعينها و دفع رب السلم ظرفا الى المسلم اليه ليجعل الكرا المسلم فيه والكرا
المشتري في ذلك الظرف فان بدا بكيل العين المشتري في الظرف صار قابضا
للعين لصحة الامر فيه ولدين المسلم فيه لمصادفته ملكه كن استقرض حنطة
وامر المقرض ان يزرعها في ارضه وان بدا بالدين لم يصرف قابضا لشي منهما اما
العين فلعدم صحة الامر فيه واما الدين فلانه خلطه بملكه قبل التسليم
فصار مستملا عند ان يحق فينقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به لجواز
ان يكون مراده البداية بالعين وعندهما بالخيار ان شاقض البيع وان شاء

شاركه في المخلوط لان الخلط مرضي ليس باستهلاك عندها **اسلم امة في كروقيضنت**
اي قبضها المسلم اليه فتقايلا فماتت **بقي اي لتقايلا وماتت فتقايلا صح اي**
التقايلا وعليه اي على المسلم اليه **قيتها يوم قبضها فيها اي في الموت بعد التقايلا**
وقيله يعني اذا اشترى كرا بعقد السلم وجعل راس المال امة وسلمها الى المسلم
اليه ثم تقايلا في عقد السلم ثم ماتت امة في يد المسلم اليه **بقي التقايلا ولو ماتت**
فتقايلا صح التقايلا لان الجارية راس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو
المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام المبيع كالثمن كما من فساد امة لا يغير حال
الاقالة من البقا في الاولى والصحة في الثانية فاذا انفسخ العقد في المسلم
فيه انفسخ في الجارية تبعا فوجب عليه ردها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها **كما**
المقايضة وهي بيع العين بالعين كما مر في وجهه يعني تبقى الاقالة وتصح بعد
هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجهه وثمن من وجهه ففي الباقي
يعتبر المبيعة وفي الهلاك الثمنية **مخلاف اشرا بالثمن فيها** يعني اذا اشترى
امة بالف فتقايلا فماتت في يد المشتري مطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها
فالاقالة باطلة لان امة هي الاصل في البيع فلا تبقى بعده هلاكها فلا تصح
الاقالة ابتداء ولا تبقى انتمها بعد حملها **القول لمدي الرداة والاجل اي اذا اختلف**
عاقدا السلم في شرط الرداة والاجل فالقول لمديهما اما الرداة بان يقول المسلم
اليه شرطنا الردية وقال رب السلم انشترط شيئا ليكون العقد فاسدا فالقول
للمسلم اليه لان رب السلم متعنت في انكاره الصحة لان المسلم فيه زايد على راس
المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرداة وقال المسلم اليه لم نشترط شيئا
فالقول لرب السلم لانه يدعي الصحة وبالجملة القول في صورتين لمدي صحة
عنده وللمتكر عندهما **الاستصناع** وهو ان يقول الصانع كاخفا في صنع
من مال كخفان هذا الجنس بهذه الصفة **بكذا باجل** كان يقول الى شهر
مثلا سلم سوا تعاملوا نحو خف وطشت وقيمة ونحوها او لا كالشباب
ونحوها اما كون الاستصناع باجل سلما اذا لم يتعاملوا قبل فاق واما اذا
تعاملوا فعند اق يصير سلما وعندها لان اللفظ حقيقة الاستصناع
فيما لفظ علي مقنضه ويجعل الاجل على التعجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع

واما الاجل فانه
ادعاء فالقول
عنده لان
الصحة والملك
عندها

فاسد

فاسد فيحمل على السلم الصحيح وله انه دين يحتمل السلم وجواز السلم بالاجماع
لاشبهة فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم اولى
والاستصناع **بدونه** اي بدون الاجل **صح استحسانا للاجماع الثابت**
بالتعامل من زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا وفي القياس يجوز
لانه بيع المعلوم والصحيح انه يصح **بيعا** **لا عده** كما نقل عن الحاكم الشهيد
وفرغ على قوله صح تبعا بقوله **الصانع يجبر على عمله** ولو كان عدة لم يجبر
ويقوله **والامر لا يجمع عنه** كما ذهب اليه ابو سعيد البرقي قولان الاستصناع
استفعا من الصنع وهو العمل وفرغ على كونه العين بقوله **فلو كان اي الصانع**
بما صنعه قبل العقد وغيره عطف على ضمير صنعه وجاز للفصل **صح ولو**
كان المبيع عمله **لما صح ولا يتعين اي المبيع له اي الامر لا يردناه صح بيعة قبل**
ردية الامر ولو تعين له لما صح بيعة وله اي الامر لا يردناه بعد رديته لانه اشترى
مالا لم يره ولم يصح اي السلم في غير متعامل كالشوب **الابا جمل** يعني لو امر حايكا ان
يفسخ له ثيابا بغزل من عنده بدراهم معلومة لم يجز انما يجز فيه التعامل
فبقي على اصل القياس الا اذا اشترط فيه الاجل ودين بشرائط السلم في يجوز
بطريق السلم **مسائل شتى جمع تشبعت** بمعنى المتصرف **صح بيع كل ذي ناب**
او مضطرب كالكلب والتهمد والسباع والطيور الجوارح علمت او لا لانه
مال متقوم **الاصطيان الا لخنزير** لانه نجس العين **والذي فيه اي في**
البيع كاسلم لقوله عليه الصلاة والسلام فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما
على المسلمين ولانهم مكلفون محتاجون كالمسلمين **الا في بيع الخنزير**
فان عقدهم فيها لعقد السلم على العصير والشاة **وحقة لم تحت حنف انفق**
فانها كالخنزير وانما قال لم تحت حنف انها لانها لو ماتت كذلك بطل بيعها
اتفاقا لانها ليست بمال عند احد وقد مر في البيع الفاسد وفرغ قوله
والمسلم فيه كالذي بقوله **فاذا اشترى اي الذي** **بما سلم ام وصحنا يصح**
تحت اطلاق الحديث **وسيجب بيعة** لان في ابتائنه في يده اذ لا اله وطهر
المشتراة قبضها لانها لا يشترى جارية وزوجها قبل قبضها صح فان وطها
زوجهما فقد قبضت للمشتري ولا فلا يكون محررا ثم تبعا قابضا **لما اشترى**

ولو كان عدة
لجاء جوع المبيع هو
العين كانه كاذب اليه
بما هو عليه المبيع

عبد فغاب فبرهن البائع على بعه وعدم قبض ثمنه ان علم مكانه لم يبع لانه
وعدم قبض ثمنه اشتري بين البائع لا مكان ان يصل البائع الى حقه بدون
البيع وفيه ابطال حق المشتري والا اي وان لم يعلم مكانه ببيع العبد وادى
الثلث لان ملكا لمشتري ظمير باقرار البائع فيظلم على الوجه الذي اقر به مشكوكا
بحقه واذا تعذر استيفاؤه يبيعه القاضى كالمال من اذ مات مفلسا يبيع
القاضى الزهرن ويقضى الدين وان اشترى اي ان كان المشتري اثنين
احدهما فليما ضرر دفع كل الثمن وقبضه اي المبيع وجب حتى ينقد شريكه
لانه مضطر في الدفع اذا لم يمكن الانتفاع بنصيبه الا باءا جميع الثمن لان
البيع صفقة تولى حق الجبس ما بقي شيء والمضطر يرجع كغير الزهرن واذا
كان له ان يرجع عليه كان له حق الجبس عنه الى ان يستوفي حقه كالوكيل
بالشرا اذا قضى الثمن من مال نفسه باع شيئا بالثمن مثقال ذهب وفضة مثقال
اي الذهب والنفضة به اي بالمثقال ان يجب خمسمية مثقال من الذهب
وخمسمية مثقال من النفضة لانه اضاف المثقال اليها على السواء وباع شيئا
بالفان الذهب والمفضة تنصفا اي الذهب والنفضة مثاقيل ومن النفضة
دراهم وزن سبعة لانه اضاف الفان اليها فنصف الفان المهور في كل
منها قبضت رة عن جيد بلا علم وزلف او تلف كان قضا يعني اذا كان له على
آخر عشرة دراهم جيار فقضاه زيوفا وهو لا يعلم فانفقها او هلكت فهو
قضا عندنا ج ومحمد وقال ابو يوسف يرد مثله زيوفا ويرجع بجياد لان
حقه في الوصف مسمى كحقه في الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف
اذا قيمة له عند المقابلة بخمنه فوجب الرجوع الى ما قبلنا ولها انه من جنس
حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء ولا يفتى حقه
الا في الجوزة ولا يمكن تداركها بايجاب ضمانها للمرو ولا بايجاب ضمان الاصل
لانه ايجاب له عليه ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة يرد
عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فان جميع تكاليف الشرع من هذا القبيل
لانها ايجاب ضرر قليل لاجل نفع كثير اقول ليس شيء من تكاليف الشرع من
هذا القبيل فان الضرر فيها دينوى والنفع اخروى ولا يجوز للعبد ترك

واحدة

ملح

النفع

النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر والنفع فيه دينيان
وجوز للعبد ترك النفع الدينوى لانه حقه ولهذا جاز التجوز به كما مر وبالقوى
على صدور امثال هذا عن هذا الفاضل تبادر كالظن ان كثيرا ما يغفل عن
دقائق هذا الفن او فرغ طيرا باضا او تنكس ظمير في رضة قيد الجميع كان كل
من الفرج والبيض وولد الظبية لاخذ الرب الارض لانه مباح سبقت يده
اليه كصيد تشبث بشبكة نصبت للحفاف ودرهم او سكر نشرف وقع على ثوب لم
يعده اي سابقا ولم يكن اولا حقا حتى اذا اعد الثوب لذلك فهو لصاحب
الثوب وكذا اذا لم يعده لكن لما وقع فيه كنه صار بهذا الفعل له بخلاف
ما اذا اعتل الخيل في ارضه لانه عد من انزاله فيملكه تبع الارض كالشجر النابت
فيها والتراب المحتج فيها لجران الما لا يملك بشرط الفاسدة فيصير تعليقه
بالشرط ههنا اصلا ان كل ما كان مبادلة لما يفسد بالشرط الفاسدة
من باب الربو وهو في المعاوضات والتمروعات لان الربو هو الفضل الخالص للعرض
وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلازم فيكون
فيها فضل خالص عن العرض وهو الربو ولا يتصور ذلك في المعاوضات الغير الكالمة
كالنكاح والطلاق على مال ونحوها ولا في التمروعات كالهبة بل يفسد الشرط ويصح
التصرف وثانيتها ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات لانه من باب
القمار وما هو من باب الاستقاط المحض الذي يحلف به يجوز تعليقه وذلك كالأطلا
باب والعناق وما هو من الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملازم وكذا
التحريضات قال عليه الصلاة والسلام من قتل قتيل فلا سلبه وهو من اربعة
عشر البيع وقد مر بيان في البيع الفاسد واجازته فان اجازة البيع كالبيع
حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجزت البيع بطلت الاجازة والنسبة واجازة
فلان في الاول معنى المبادلة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والآخر الرجعة فانها
استلزام الملك فيكون معتبرا باتدائه فلا يجوز تعليقه بالشرط الفاسد على مال
مال فيكون بيعا ولا يبرأ من الدين فانه عليك من وجه حتى يرتد بالرد
وان كان فيه معنى الاستقاط فيكون معتبرا بالتمليكات لا اذا علق بكاي اي
بشرط واقع حتى لو قال لديتونه مال من دة فقال بشرطك نود اده ام فقا المرد

لان الشرط
الفاسدة

اكر اوده بينا رشمه از قود اده است صحت البعثة لان هذا تعليق البراة بشرط كايين كذا في الاسترو شنيه وعزل الوكيل والاعتكاف فانها ليسا مما يحلف به فلا يجوز تعليقها بالشرط والمزارعة والمعاملة فانها اجازة لان من يجزها لم يجزها الا على اعتبار الارادة فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان بالشرط والاقراء فانها اخبار متروكة بين الصدق والكذب فان كان كذا لا يكون صدقا بفوات الشرط ولا بالعكس وانما التعليق في الاجاب ليتبين انه ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقف فان فيه تعليق المنفعة والتحكيم فانه تولية صورة وصالح معنى اذا بصار اليه الا بتراضيها القطع الحظر بينهما فبا اعتبار انه صالح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار انه تولية يصح فلا يصح بالشك **ولا يبطل به اي بالشرط الفاسد ستة وعشرون الفرص** **والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن والايصال والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكنالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الفساد في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالعوضين فكل فساد يكون في احد العوضين يكون فسادا في صلب العقد قال الزبلي في الكتابة اغلا ففسد بالشرط المفسد اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد بان كاتبه على ان يخرج من البلد او على ان لا يعمل فلانا فان الكتابة على هذا الشرط يصح ويبطل واما اذا كان الشرط دخلا في صلب العقد بان كاتبه المسلم على خمر او خنزير فانها تفسد وانما كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعملنا بالشيء من فاشيها بالبيع تفسد اذا كان المفسد في صلب العقد وتشبهها بالنكاح لا يبطل بالشرط الزايد **اقول** بهذا يعلم ان ما قال في الاسترو شنيه والعمارة او لو تعلقت الكتابة بالشرط لا يجوز ولا يبطل بالشرط الفاسد مبني على كون الفساد في صلب العقد وما قال الاثنا في الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا ليس معه فساد في صلب العقد وهذا قيد الشرط في الاول الفاسد دون الثاني فلا وجه**

ما قال بعض المصنفين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كاتب عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة تصح الكتابة ويبطل الشرط ففي هذه الصورة لم تبطل الكتابة بنفسا الشرط **واذا العبد في التجارة** بان ياذن المولى لعبده بشرط ان يوقت بشهر او سنة او نحوها ودعوة الدال بان يقول المولى ان كان لهذه الامة حمل فموني **والصالح يوم العهد** وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكتفاء بالصالح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الوالي اذا قال للقائل عمدا ابرأت في متك على ان لا تقم في هذه البلدة مثلا او صالح معه عليه صبح الابراء والصالح ولا يعتبر الشرط **ومن الجراحة التي فيها القصاص** فان الصالح اذا كان من القتل الخطأ والجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول والصالح عن جنابة الغصب اي المغصوب وجنابة الوديعة والعاوية اذا ضمنها اي موجبات الصالح في الصور المذكورة رجل شرط فيه ما كفانه او حواله فان الصالح صحيح والشرط باطل **وعقد الذمة** فان الامام اذا فتح بلدة واقراها لم يعل على املها كهم وشرطوا مع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كما هو المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب وخيار الشرط بان يقول المشتري ان لم ارد هذا الثوب لم يعيب عليك اليوم فقد رخصت بالعيب وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول بطلت خيارى غدا وله الخيار اكثر من ذلك بطل الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعزل القاضى بان يقول الامام للقاضى اذا وصل كتابى فانت مغرور قبل يصح الشرط ويكون مغرورا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مغرورا وبه يفتى كذا في العارضة والاسترو شنيه وانما يبطل هذه التصرفات بالشرط الفاسد لانها امام من معاوضات غير مالية او من تبرعات او من استقانات **وما يصح اضافته الى المستقبل** اربعة عشر **الاجارة** **وفسخ** اما الاجارة فلا تعلق بالمنفعة ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافة ضرورة وهو معنى قول علماءنا **الامانة** **شقة** ساعة فساعة على حسب جدوتها واما فسخها فمعتبر بها فيجوز مضافا كما ان فسخ البيع وهو الاقالة معتبر حتى لا يجوز تعليقها بالشرط ولا اضافته الى الزمان كالبيع هكذا وقعت العبارة منضمنا فسخ الاجارة الى الاجارة

ف

في النصولين وغيرهما من المعتمدات ووجه ما ذكر ويعد ذلك نقل في النصولين
 ما يخالف حيث قال ذكر في فتاوى القاضي طهري الدين لو قال اجزئك داري هذه
 رأس كل شهر بكذا جاز في قوله ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد فاسختك لم يصح
 الفسخ المضاف لارواية لهذا واختلاف المشايخ فيه واختار طهري الدين
 انه لا يصح فيبين الكلامين تناقضا ظاهر فليتامل في **المزارعة والمعاملة** فانها
 اجارة حتى ان من يميزها لا يميزها الا بطريقها ويراعى فيها شرائطها **والوكالة**
 فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات فان تصرف المضاف
 والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقفا حقا للمالك
 فهو العقد والتوكيل استقطبه فيكون استقاطا فيقبل التعليق **والكفالة** فانها
 من باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملاء كما
 تقر في موضع بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكر
والايباء اي جعل الشخص وصيا والوصية بالمال فانها لا يفيدان الا بعد
 الموت فيجوز تعليقها واضافتها **والامارة** فانها تولية وتوقيف محقق
 فجاز اضافتها **والطلاق والعتاق** فانها من باب الاطلاقات والاستقاطات
 وهو ظاهر **والوقف** فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز **وما ايب** اضافته الى
 المستقبل عشرة البيع واجازة وفسخ والقسمة والمشاركة والهبه والصلح
 والرجعة والبيع من مال **والابراء** عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات
 فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى القمار
باب الصرف عتونه الاكثر من الكتاب وهو لا يناسب
 تكون الصرف من انواع البيوع كالربوا والسلف والاحسن ما اخبر بهنا
 هو لغة بمعنى الفضل فسمي به هذا العقد ان لا ينفع بعينه ولا يطلب منه
 الا الزيادة ومعنى النقل فسمي به احتياجا جدي يدليه الى النقل من يد الى يد
 قبل الافتراق وشرعا **بيع الثمن بالثمن** اي ما خلق للثمنية كالذهب والنفضة
 سواء كان جنسا بجنس او غيره كبيع الذهب بالذهب والنفضة بالنفضة
 او بالعكس فان **تجانسا** اي الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضتين **لزم**
 التساوي **والنقابة** كماله في الربوا من قوله عليه الصلاة والسلام الذهب

بالذهب

بالذهب والنفضة بالنفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل وهو قبل الافتراق
 بالابدان حتى لو ذهبها عشيان في جهة واحدة او نأما او غنى عليها في
 المجلس ثم تقابضا قبل الافتراق صح وقد قال عمر رضي الله عنه وان وثب
 من سطح فثب معه بخلاف خيار المخيرة اذا تخييرت عليك فيبطل بما يدل على الرد
 والقيام دليله **ولو وصيلة** **اختلفا** اي المتجانسان **جودة وصياغة** اذا عثر
 لهما لما في الربوا والاي وان لم يتجانسا **فالتقاضي** للمران احد جزئي
 العلة يحرم النبا فلوياع **احد** **بالاخر** اي احد مختلفي الجنس يعني الذهب
 بالنفضة او بالعكس **جرا** او **بفضل** **وتقابضا** فيه اي في المجلس صح لم يذكر
 التساوي لانه ليس محل الاشتباه **ولا يتعينان** اي لا يتعين العوضان في
 الصرف كسائر العقود حتى اذا لم يكن عند العاقدين شيء فاستقرضا فاديا
 قبل افتراقهما واستحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل
 ما استحقه من جنسه او امسك ما اشار اليه في العقد واعطيا مثلهما جاز
وبفسد اي الصرف **بغير الشرط** اذا عتق به استحقاق القبض ما بقي الخيار
 لان استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار عنعه
 والاجل لانه يمنع القبض الواجب **وبصح** الصرف ان **استقطا** اي خيار الشرط
 والاجل في المجلس لا رفاع المفسد قبل تقرر **ظهور** بعض البدل **في فساد**
ان يقضى فيه فقط اي يفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لا رفاع
 القبض فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لانه واجب حقا لله
 تعا وفي تجوز فواته **فلموا** **اشترى** به اي بثلثي الصرف **ثوبا** فساد بان يباع دينارا
 بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها ثوبا فساد **اشترى** امة مع طوق
 ذهب فبطلت كل الف درهم بالدين نسيئة **فسد** في الحل اما في الصرف فلموات
 التقاضي واما في المفسد لامة فلان المفسد مقارن للعقد وقد تقرر في الحل
 معنى من حيث ان قبول العقد في البعض شرط لقبوله في الباقي **وان نقد** **البايع**
 في المسئلة السابقة **واشترى** اي لامة والطوق بالدين **فما نقد** **والاخر** نسيئة
في ثمن الطوق اما في الاول فلان قبض حصصة الطوق في المجلس واجب
 لكونه بدل الصرف والظاهر منه الاثبات بالواجب واما في الثانية فلان

الاجل باطل في الصرف وجاز في بيع الجارية والمباشرة على وجه الجواز هو
 الظاهر من العاقلين وان وصليته لم يبين ان يثنى الطوق او قال خذ هذا
 من ثمنها اما اذا لم يبين فظاهر انه لما باع قصدا لصحة ولا صحة الابان يجعل
 المقبوض في مقابلة الفضة واما اذا قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذه
 على انه بعض ثمن مجموعها لظهور ان الالف ليس بثنى المجموع وثنى الفضة
 بعض ثمن المجموع فيحمل عليه تحريم الجواز كذا اذا باع سيفا حليلة خمسون عاية
 ونقد خمسين فهو حصتها اي الحيلة ان تخلص بلا ضرر فكان المقبوض
 حصته الحيلة وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذلك اذا قال خذها من ثمنها ما لم
 فان لم يتقاض حتى افترق بطل العقد في الحيلة لانه صرف فيها ما لا يوان لم
 يتخلص بلا ضرر بطل العقد في اي السيف والحيلة اما الحيلة فلما مر واما السيف
 فلانه لا يمكن تسليمه بغير ضرر ولهذا لم يجوز افراده بالعقد كالجذع في التقو
 باع انا فضة وقبض بعض ثمنه وفترقا لغيره فما قبض واشتركا في الا لانه
 صرف كله وصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد فالفساد طار لا يصح
 ثم بطل بالافتراق فلا يشيع وان استحق بعضه اخذ المشتري باقية بتسليمه ان
 لان الشركة عيب في الاناء وان استحق بعض قطعة نفرة اخذ الباقي تقسطه بلا
 خيار لان التبعض لا يضره مع بيعه في دينه ودينار بدله ودينارين وبيع
 كرمه كرمه شجرة بضعها اي كرمي بروكري شعير وعند زفر والشافعي لا يصح
 لانه قابل الجعلة بالجعة ومن ضرورية الانتسام على الشيوع وفي صرف الجنس
 الى خلافه تغيير تصرف قلنا المقابلة المطلقة تحتل الصرف المذكور فيحمل
 عليه تصحيا للتصرف وليس فيه تغيير اصل التصرف بل وصفه اذ وجبه
 ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وهو حاصل لهذا الوجه وصح بيع احد عشر
 درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة عشرة ودرهم بدينار بالطريق
 المذكور وصح بيع درهم صحيح ودرهم غلة وهي ما يورده بيت المال وبأخذه
 التجار بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لتحقيق التساوي في الوزن وسقط
 اعتبار الجودة من له على عشرة دراهم فباع من هي اي العشرة عليه
 دينار اي بعشرة عليه مع الاجماع وثققت المناصاة بنفس العقد وان بانه

٢٠

اي الدينار بعشرة مطلقة اي غير مقيدة بكونها عليه ودفعه اي الدينار نقاصا
 العشرة بالشفرة صح ايضا ان صار لكل واحد منهما على الاخر عشرة دراهم
 فتقاصا العشرة بالعشرة فيكون المقاص فسخا لبيع الدينار بالعشرة المطلقة
 وبيعا للدينار بعشرة على عروا ولو لم يحمل عليه لكان استبدال الصرف الغالب
 النفضة من الدراهم والغالب ان ذهب من الدينارين فضة وذهب حكما ويعتبر
 فيها من تحريم النفاضل ما يعتبر في الجياد فلا يصح بيع الخالص به اي الخالص
 ولا يصح بيعه اي بعض الغالب النفضة والذهب ببعض منه الامتساك او زنا
 وكذا الاجوز للاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النقود لا تخلو عن قليل غش
 عادة فيلحق القليل بالرداة والجيد والردى سواء والغالب لغش منها اي
 الدراهم والدينارين في حكم العروضا اعتبارا للغالب فصح بيعه اي بيع غالب
 الغش الخالص من الدراهم والدينارين كان اي الخالص اكثر من الغش وشر
 صرفا للجنس الى خلافه والجنس وغيره الى الزايد وصح بيعه ايضا بخصه متفاضلا
 صرفا للجنس الى خلافه والجنس بغيره المتفاضل في الجنس في الصورتين وانما شرط
 لان القبض في الخالص شرط فشرط في الغش لعدم التمييز وان كان اي الخالص
 مثله اي مثل الغالب الغش واقل منه ولا يدري فلا يصح البيع للرهبان
 الاولين او لاحتماله في الثالث واذ اراج يعني الغالب الغش لم يتعين باليمين
 والا اي اذا لم يرج يتعين به لانه مادام يروج كان ثما فلا يتعين باليمين
 والا فهو سلعة فيتعين باليمين وان كان يقبله البعض دون البعض فهو
 كالزبوف لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه فربما ان كان البائع يعلم حاله لتحقيق
 الرضى منه ويحسنه من الجياد ان لم يعلم رضاه فالمبايعة والاستقراض بما يروج
 منه يكون وزنا او عددا او ايا ان كان يروج بالوزن فالتبايع والاشراف
 فيه يكون بالوزن وان كان يروج بالعدد فبالعدد وان كان يروج بهما فكل
 واحد منهما لان المفترق هو المتعارف فيما لا نص فيه والمتساوي كغالب الخالص
 في المباشرة والاستقراض حتى لا يجوز البيع بهما ولا اقراضها الا بالوزن منزلة
 الدراهم الردية ولا يتحقق العقد بهما كما قبل التسليم ويعطيه مثله لان الخا
 موجود فيها حقيقة ولم يصرف مغلوبا فيجب اعتبارها بالوزن شرعا الا ان اشار

اليها كما في الحالة وكفالب الغش في الصرف حتى اذا باعها بحسنها خاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص لم يخرج حتى يكون الخالص الكثر مما فيه من الخالص فان احدهما لم يغلب على الاخر وجب اعتبارهما **اشترى شيئا به** اي بالغالب الغش او بفلس فافقه فكسد واحدهما قبل التسليم بطل البيع عند ان حيفه لان الثمن هلك بالكساد لان الثمنية بالاصطلاح ولم يبق في بيعه الا ثمن فبطل واذا بطل فيرد المبيع ان قام ولم يهلك **والافقه** ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا **اي** البيع بفلس فافقه بلا تعيين لانه ثمن بالاصطلاح **ويكاسد به** اي بالتعيين لانه سلعة فلا بد من تعيينه **استقرى** فلوسا فكسدت **ير** مثليا عند الخرج لانه اعارة وموجها رد العين معنى ذاك بالمثل والثمنية فضل فيه اذ صحة استقرضه لم يكن باعتبار ثمنه بل لانه مثلي وبالكساد لم يخرج من كونه مثليا ولهذا صح استقرضه بعد الكساد **شري بنصف درهم فلوس او دانق فلوس** وقيل **فلوس** **وقال** زفر لا يصح كانه اشترى بالفلس فانها تقدم بالعدد لا بالدانق والدرهم فلا بد من بيان عدد هاقنا ما يباع بنصف الدرهم من الفلوس والدانق معلوم عند الناس فاغنى عن البيان **وعليه** اي على المشتري ان يدفع الى البائع قدر ما يباع بها اي بنصف درهم او دانق او قيراط منها اي من الفلوس **وقال** **مشتري لمن اعطاه درهمين من الصيارفة اعطى بنصفه فلوسا** **وبنصفه** نفسا اي ما ضرب من الفضة على وزن نصف درهم **الاجبة** فسد اي البيع في الكل لزوم الربوا **خلافا** اعطى نصف درهم فلوسا ونصفه الاجبة ان يكون النصف الاجبة بمثل وما بقي بالفلس **وكذا** اعطى بان قال اعطى بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصفه الاجبة **صح** اي البيع في الفلوس فقط ولم يصح في نصف درهم الاجبة لانه لا كرم صار عقدين وفي الثاني ربوا فسادا عند المبيعين لا يوجب فسادا **الاخر** **ينيب** الكتاب **بيع** **الوفا** **قيل** **رهن** قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي فتكواه البيع الذي يفارقه اهل زماننا احتيا لا الربا وسماه بيع الوفا وهو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له في الاشئاع الا باذن مالك

وهو

وهو ضامن لما اكلم من ثمره او استملكه من شجره والدين يستقطب بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذ اهلك عن غير صنعه والبايع استرداده اذ اقضى دينه لافرق بينه وبين الرهن في حكم من الاحكام المتما وان سمياه بيعا ولكن غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين لان البائع يقول لكل واحد بعد هذا العقد رهن ملكي فلان والعبرة بالتصرفات المتعاقبة والمعاني لا الالفاظ والمباي فان اصحابنا قالوا الكفالة بشرط ابراء الاصيل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود مع تسمية المهر نكاح والاستصناع الفاسد اذا ضربه الاجل ساء ونظيره كثيرة وكان الامام السيد ابو شجاع على هذه **وقيل** **بيع** ذكر في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف لانها تلفظا بلفظ البيع من غير فكر الشرط فيه والعبرة للمعنى ايضا دون المقصود فان من تزوج امرأة ومن نيته ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد **وقيل** **قايله** قاضي خان **الصحيح** انه اي العقد الذي يجري بينهما ان كان بلفظ **البيع** لا يكون رهنا لان كلامهم عقد مستقل شرعا ولكل منها احكام مستقلة بل يكون بيعا فان شرط اي العاقدان **النسخ** فيه اي في العقد فسد لان البيع يفسد به كذا اي يفسد ايضا ان لم يشترطه اي النسخ ولكن تلفظ بلفظ البيع بشرط الوفا لان هذا الشرط مفسد له او تلفظا بالبيع الجائز وعند اي والحال ان في زعمهما هو بيع غير لازم فانه يفسد ايضا بغير علمهما وان ذكر اي العاقدان **البيع** من غير شرط ثم ذكره اي الشرط على وجه الميعاد جاز اي البيع لخلوه عن المفسد ويلزم الوفا به لان المواعيد قد تكون لازمة فيعمل هذا الميعاد لان الحاجة الناس صح بيع الوفا في العقار **استحسانا** للثنا **واختلف** في المنقول قيل يصح لعموم الحاجة وقيل لا يصح لخصوص التعاميل **كتاب الشفعة** لما فرغ من البيع بانواعه شرع فيما يترب عليه وهذا احسن من تاخيرها الى اخر الكتاب كما وقع في سائر الكتب **ولفت** من الشفع وهو الفهم سميت بها لان فيها من فاعل المشتري الى ملك الشفع **وشرع** **ملك** **العقار** وهو الشيعة وقيل ماله اصل وقيل من دارا وضيعة

قدين

والمشتري يقول
او تهنت ملك
فلان

مل

نب

وان لم يكن طريق
العلو في التسليم

كذا في المغرب وما في حكمه كالعلو قال في الكافي العلو يستحق بالشفعة وتستحق
الشفعة به في السفلى لانه التحق بالعقار بحاله من حق القرار **جبل على**
جبل مثل متعلق بالتملك ما قام عليه من الثمن وثبتت اى الشفعة بعد
البيع للخليط اى الشريك في نفس المبيع ثم اى بعد ما سلم ما ثبتت للخليط
في حقه اى حق المبيع كالشرب والطريق **الحا صين** معنى خصوصها ان يكون
الشرب من نهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اى بعد
ما سلم ما ثبتت **الحا ملاق** ولو لم يمسها او **مازونا** او **مكاتب** لا اطلاقا وروى
من قوله عليه الصلاة والسلام الشفعة لشريك لم يقاسم وقوله صلى الله عليه
وسلم جار الدار اى حق بالدار والارض ينتظر له وان كان غائبا **اذا كان طريقها**
واحدا والمراد هو جار هو شريك في الطريق وثبت الحكم في الشرب
كالة لان الشفعة انما تثبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجد
في الشرب **بابه في سكة اخرى** فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليط في حق
المبيع فلا يكون جارا ملاصقا صورة منزل مشترك بين اثنين في دار هي
لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك
في المنزل اى حق بالشفعة فان سلم فالشركاء في الدار اى حق من الشريك في السكة
لانهم اقرب للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة اى حق للشركة
في الطريق فان سلموا فللمجا والملاصق وهو الذى على ظهر هذا المنزل وباب
داره في سكة اخرى **لو وصيلة** اى ولو كان الجار الملاصق **واضع الجذع على**
حائطه اى حائط المبيع او شريكه للبائع في خشبة عليه اى على الحائط فان الجار
بهذا المقدار لا يكون خليط في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جارا ملاصقا كذا في
الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر
منها تغايرها **الحا على عدد الروس** متعلق بقوله وثبتت **لا قدر الملك**
وعند الشافعي تثبت على قدر الملك **صورته** دار بين ثلاثة لاحد منهم نصفها
والاخر سدسها والثالث ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخر ان
الشفعة قضى بالشفعة المبيع بينهما ارباعا وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل
وتستقر عطف على قوله تثبت اى تستقر الشفعة **بالاشهاد** اذا لم يثبت من طلب

واعتدلت في الثلث بقدر حكمها وان باع
صاحب السدس من فضليتها الاخراسا وان باع
صاحب الثلث من فضليتها

المواثبة

المواثبة لان حق الشفعين ضعيف يبطل بالاعراض فاذا شهدا ابتدأ على طلبهما يتر
اخذا المقصود بحكم القاضى ولم يبق حاجة الى اليمين على ما سياتى وعلى اى
العقار وما في حكمه **بالقضاء** **والاخذ بالرضى** بين الشفعين والمشتري قال
في الوقاية والكفر **وعلى** **بالاخذ بالتراضى** او بقضاه القاضى وصرح شارحاها
بان قوله او بقضاه القاضى عطف على الاخذ على التراضى لان القاضى اذا حكم
يثبت الملك للشفيع قبل اخذه وما كان عبارة المتين موهمة لعطف
بقضاه القاضى على التراضى بل ظاهرة فيه غيرت العبارة الى ما هي احسن منها
ثم اذا ثبت الملك للشفيع قبل اخذه بعد حكم القاضى كان حكم هذه العبارة
احسن من عبارة الهداية ايضا حيث قال **وتملكه بالاخذ** اذا سلمها
المشتري وحكمها حاكم لان قوله او حكم عطف على سلم فيلزم ان يكون
الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضى وليس كذلك في الثاني
ويطلبها اى الشفعين الشفعة **اعلم** ان الطلب ههنا ثلاثة طلب المواثبة وطلب
الاشهاد والتقرير وطلب الاخذ والتملك في الاول بقوله **ويطلبها الشفعين**
يجلس علمه بالبائع **بسماعه** متعلق بالعلم من رجلين او رجل وامرأتين
او واحد عدل وقال لا يكتفى واحد **اذا كان** او عبدا صبيبا او امرأة اذا كان
الخبر صدقا وان امتد اى المجلس لانه ثبت له خيار التملك احتيج الى زمان
الناسل كافي المخير فلو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله او لا حول ولا قوة الا
بالله او سبحان الله لا تبطل شفعة لان الاول حمد على الخلاص من جوار البائع
والامن ضرر الدخيل بالشفعة والثاني تخير من يقصد اضارته والثالث
لافتتاح الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا يدل شي منه على الاعراض **بلفظ**
متعلق بطلبها **بغيره** **منه** **طلبها** كطلبت الشفعة او انا طالب الشفعة او طلبها
ونحو ذلك فان العبرة للمعنى وفي العرف يراد بهذه الالفاظ الطلب للحال
لا الخبر عن امر ماض او مستقبل حتى قال ابو بكر محمد بن الفضل اذا سهرج
ببيع ارض محمد بن رضى فقال شفعة شفعة كان ذلك منه طلبا كذا في الكافي
وقيل تبطل **يا دى سكوت** حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او وسطه
فقرء الكتاب الى اخره بطلت شفعة قال في الايضاح الاول **صحيح** **ويسمى** هذا

الح

الطلب طلب المواتبة ليد على طلب غاية التجميل كان الشفيع يثب ويطلب الشفيع
والاشهاد فيه ليس يلزم وانما الاشهاد بخاتمة الجحد كذا في الهداية والحا
وسياتي له زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار
لان الحق متعلق بها على البايع ان كان الدار في يده ولم تسلم الى المشتري
فانها اذا سلمت اليه لم يصح الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما
اذا يده ولا ملك او المشتري وان لم يكن ذابدا لانه مالك قايلا حال من
ضمير يشهد شتري فلان هذه الدار وانا شفيعها وكنت طلبت الشفعة
واطلبها الان فاشهد واعليه وسمي طلب الاشهاد وهذا الطلب واجب
حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار او على يد وليد ولم يشهد بطلت شفعة فلان
كان في مكان بعيد فسمع فطلب طلب المواتبة وعجز عن طلب الاشهاد عند الدار
او على يد وليد بطلت وكذا ان وجدوا الايرسل وسولا او كتابا فان لم يجد
فموجب شفعة فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعة كذا في
الذخيرة فاذا اشهد في الاول يعني طلب المواتبة عند احدهما اي عند الدار
او البايع او المشتري استغنى عنه اي عن الاشهاد في الثاني لقيام مقام الطلبين
نقله في الكافي عن الفتاوى الظهيرية وفي شرح الهداية عن مبسوط شيخ الاسلام
وانما قال عند اخذ هذه لان الاشهاد على مجرد طلب المواتبة بلا حضور واحد مما
ذكر لا يقوم مقام الطلبين ثم يطلب عند قايلا اشترى فلان دار كذا وانا
شفيع بايدي كذا فمعه يسلم الي ويثب طلب عليك وخصومة وبتاخير
مطلقا اي شهر كان او اكثر لا تبطل اي الشفعة عند الحج وقال محمد اذا ترك
شهر بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر لانها لو لم تسقط به تضر
المشتري اذا عكس التصرف حذر نقضه عن جهة الشفيع فقد روي شهر لانه اجل
ومادونه عاجل كما في الايمان قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التفسير لان
احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختار في الوقاية وجه قول الحج وهو
ظاهر المذهب ان حجة قد تقرر شرعا فلا يبطل بتاخير كسائر الحقوق الا
ان يسقط باللسان وما ذكر من الضرر عكس ان يدفع بان يرفع الامر الى القاضي
حتى يامر الشفيع بالاخذ او التمسك حتى لم يفعل فهو المضر بنفسه وبه يفتي كذا في

بلغ

بلا خفاء

الهداية

الهداية والكافي ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا تبطل شفيعته بالتأخير اتفاقا
اذا يتمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عذرا وان طلب اي الشفيع الشفيع
عند القاضي سال القاضي الخصم عن ما يملك الشفيع به فان اقر بها او نكل عن الحلف
على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه مالك الدار التي شفيع بها او برهن الشفيع
بكونه مالكا لما شفيع به سأل اي سال القاضي المدعي عليه عن الشرا فان اقر به او
نكل عن اليمين على الحاصل او السبب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقا عليه
يحلف على الحاصل بالله ما يستحق هذا الشفيع الشفعة على وان كان مختلفا
فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب بالله ما استتريت هذه الدار لانه رعا
يحلف على الحاصل مذهب الشافعي او برهن الشفيع قضيه اي الشفيع
بها اي الشفعة وان وصليته لم يحضر اي الشفيع الثمن وقت الدعوى بعد الشفيع
القضا لزمه اي احضار الثمن والمشتري جسر الدار لقبضه اي الثمن وتأخير
اداءه اي الثمن لا تبطل اي الشفعة يعني اذا قبل الشفيع ادائه الثمن فاخر لا تبطل
الشفعة والخصم للشفيع البايع قبل التسليم اي تسليم المبيع الى المشتري كانه
ذو اليد ولكن لا تنفع البيعة اي بيعة الشفيع عليه اي على البايع بغيره
ويفسخ اي البيع بحضور اي المشتري كانه مالكا وقضى الشفعة والعمدة في
البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يكون عمدة الثمن عليه
فيطلب منه بخلاف ما ان قبض المشتري المبيع من يده حيث لا يغتبر حضوره ولا
تكون العمدة عليه لانه صار حنيا للوكيل بالشرا خصم للشفيع لانه العاقد ولا
بالشفعة من حقوق العقد لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذ لم
يقوله يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل للشفيع خا والروية والعبدان
شرط المشتري البراءة منه اي من العيب كان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري
ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشر من البايع لتحويل الصفة اليه
فيثبت له الخيار كما اذا اشتراه منها ولا يسقط خياره بروية المشتري ولا بشرط
البراءة عنه لان المشتري ليس بنايب عن الشفيع فلا يعمل بشرطه وروية في
حقه اختلاف اي الشفيع والمشتري في الثمن قال المشتري الف ومائة وقال
الشفيع الف فالقول للمشتري مع يمينه لان الشفيع يدعي استحقاق الدار منه

الشفيع

ي

خذ

بنقد لاقل والمشتري ينكره ولو **رهن** فالتشبيع **اول** لان بيئته اكثر اثباتا من
وان كان بينه المشتري اكثر اثباتا صورة لان البيئتين للالزام وبينه التشبيع
ملزمة بخلاف بيئته المشتري فان بيئته التشبيع اذا قبلت وجب على المشتري
تسليم الدار اليه بالثمن او انى واذا قبلت بيئته المشتري لا يجب على
التشبيع شئ بل يجزيه بين الاخذ والترك **ادعي المشتري ثمنه** **وايضا** **اقل منه**
بلا قبضه والقول اي البايع **وبه** اي بالقبض **المشتري** **ادعي** المشتري ثمنه
وادعي بايعة **اقل منه** ولم يقبض الثمن اخذها التشبيع بما قال البايع لان الامران
كان كما قاله البايع فالتشبيع ياخذ به وان كان كما قاله المشتري يكون حطاعا
المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بظهوره في حق التشبيع كما هو وسياتي
في اخذه به وان كان البايع قبض الثمن اخذها التشبيع بما قال المشتري اذا
ثبت ذلك بالبيئتين او يمينه لان البايع باستيفاء الثمن خرج من اليمين والتحق
بالاجانب فيبقى الخلاف بين التشبيع والمشتري وقد ثبت ان القول فيه
للمشتري **حط البعض بظهوره في حق التشبيع حيث** ياخذ البايع بالاقل انه يلحق
باصل العقد فكان الثمن مابق **لا حط الكل** لان العقد يكون ببيع باطلا
او هبة وعلى المتقدمين ان تضع الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان
استحقاقه الاخذ بما دونها وفي الشرائع مثلي ياخذ التشبيع بمثل وفي قيمه
ياخذ بالقيمة ففي بيع عقار ياخذ بالقيمة الاخرى يعني اذا بيع عقار بعقار
ياخذ تشبيع كل من العقارين كلاً منه بالقيمة الاخرى له بدله وهو من ذوات
القيم وفي ثمن اي في البيع بالثمن **موجب** ياخذ بحال ويبطل بالان وياخذه بعد
الاجل لانه ثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترطه في حق المشتري
لا يكون اشترطا في حق التشبيع كالحيار والعيوب ورضا البايع به في حق
المشتري لا يدل على رضاه في حق التشبيع لتفاوت احوال الناس ولو لم يطلب
التشبيع الا **ان** **وسكت** عن طلبها وصبر لطلبها عند الاجل **بطلت** **شفعة** لان
حق التشبيع قد ثبت ولهذا كان له ان ياخذه **الآن** بتمن حال والسكوت
عن الطلب بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة وفي شرائع بني نجر او خنزير ياخذ
التشبيع بمثل الخنزير **الحق** من لو كان التشبيع في ميا وقيمتهما لو كان التشبيع

البراءة من

مسما

س ٣٥

مسما وفي ثمن المشتري في الدار والارض وغرسه بالثمن **وقيمتها** حال كونها
مستحق **البيع** او **كاف** **المشتري** **قلعها** يعني اذا بنى المشتري وغرس ثم قضى
للتشبيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وبقية البناء والغرس مستحق البيع
وان شاء كلف المشتري قلعهما كما في الغصب **وان قلعهما** اي البناء والغرس على
من اخذه منه بايها كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمتها على
البايع لانه مسلط من قبله بخلاف التشبيع لانه اخذ جبراً **وان خربت الدار**
او احترق بناؤها او جف شجر البستان بلا فعل احد فالتشبيع بالخيار ان
شاء اخذها تمام الثمن لان البناء والغرس تابعان حتى بخلاف البيع بلا ذكر فلا
يقابلها شئ من الثمن الا ان يكون مقصود به بالاثلا في كل امر **او ترك** لان له ان
ينتفع عن تملك الدار به **او تحسن العروة** عطف على تمام الثمن **ان نقص**
المشتري **اي** يعني ان نقص المشتري البناء قبل التشبيع ان شئت فخذ العروة
بجمعتهما وان شئت فذعه لانه صار مقصودا بالاثلا في مقابلتها شئ من الثمن
خلاف الاول لان الهلاك فيه باقة مساوية **وان نقص** له اي المشتري كالتشبيع لانه
صار منفصلا فلم يبق تبعاً حق يكون للتشبيع **وفي شرائع** **بنخل** **علمها** **ثم** يعني
اذا اشترى ارضاً بنخل علمها ثم وفكر ثم النخل اذا يدخل بدون الذكر او شرها
ولم يكن على النخل ثم **واشترت** **عنده** اي عند المشتري ياخذها اي التشبيع الارض
والثمن **كل الثمن** **فيها** اي في الفصيلين اما في الاول فلانه باعتبار الاتصال كان تبعا
للعقار كالبنا في الدار واما في الثاني فلانه مبيع تبعا لان البيع سرى اليه كما اذا
اشترى حائلا فلدت عنده كان ملكه **اي** **اجده** **المشتري** **ثم** **جا** **التشبيع** **ياخذ**
الثم **فيها** لانعدام تبعيته للعقار وقت الاخذ بالانفصال **لكن** **في الاول** وهو
ما اذا اشترى ارضاً بنخل عليها ثم سقط حصته من الثمن لانه داخل في البيع قصدا
وكان له قسط من الثمن فيفوت قسطه بفواته **الثاني** لانه لا يقابل شئ من الثمن
لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شبهة بالعقد ففواته
لا يوجب سقوط شئ من الثمن **باب** **ما تكون** **هي** **اي** **الشفعة** **فيها**
او **لا تكون** **وما يبطل** **الاشتب** **قصدا** **اي** **عقارا** **انما** **قال** **قصدا** **لانها** **ثبتت** **في**
غير **العقار** **كالشجر** **والثمر** **وما** **ي** **حكمه** **كالعقار** **وقد** **مر** **بانه** **ملك** **بمال** **صفة** **عقار**

يتمتع العقار

اي عوض مالي حتى لو كان يمكن بعوض بل بهيمة لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان
العوض غير مالي حتى لو خولع على دار لم تثبت وان لم يقسم اي العقار وما في
حكمه ذكره لان الشفعة لا تثبت فيه عند الشافعي لانها عند دفع ضرر الشفعة
وعندنا دفع ضرر الجوار كتمام ورجح ويروى بيت صغير بحيث لا ينتفع به
اذا قسم **وهو طريق مملوكين لائبا** ونخل فانها لا يسا بقار ولا في حكم بيعها
قصدا وقد عرفت انها اذا بيعا قبا للعقار تثبت فيها الشفعة **وعرض**
وفلك خلا فاما لوارث اي مورث فان الدار اذا ملكت بارت لا تثبت
فيها الشفعة **وصدقة وهدية** الا بشرط عوض بلا شئوع فيها اي الموهوب
وعوضه فانها ليست بمعاوضة مال بال مال فصارت كالارث الا ان تكون بعوض
مشروط لانها لا تباع انما ولكن يشترط التقابض وعدم الشيوع في الموهوب
وعوضه لانها هبة ابتداء وان لم يكن العوض مشروطا فلا شفعة **ولا في القسمة**
بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الافراز ولهذا يجري فيها الجبر والشفعة **انشر**
الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح
عن دم عدا ومهر وان قول بعض ما بان تزوج امرأة على دار علم ان ترد
هي على الزوج الف درهم فلا شفعة في شيء منها لانها عندنا تختص بمعاوضة
مال عال مطلق لانها تثبت بخلاف القياس في الآثار في معاوضة مال عال فيقتصر
عليها **او بيعت عطف على جعلت اي لا شفعة في دار بيعت بخيار للبائع ولم**
يسقط خياره لانه منع زوال الملك عن البائع فان اسقط وجبت لزوال المانع
عن زوال الملك لكن يشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير
سببا لزوال الملك عند ذلك **او بيعت بيعا فاسدا** يعني اذا اشترى دار شراء
فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض فليقا ملكا للبائع فيها واما بعده فلا حق
الفسخ لان كل واحد من المتبايعين بسبيل من الفسخ ولم يسقط فسخه فانها
اذا بيعت بيعا فاسدا وقطع حق الفسخ بان يبيد المشتري فيها تثبت الشفعة
او رد اي البيع بخيار روضة او شرط او عيب بقضاء متعلق برودة ما
سلبت يعني اذا بيعت وسلمت الشفعة ثم رد البيع باحد ما ذكر بقضاء القاضي فلا
شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف **بلا قضاء** لان الرضا لم يجب فاخذه بالرضا

مفسر

رغبته

ل

فكان

فكانه اشتراه او باقالة فانها تباع في حق الثالث والشفيع ثالثا وتثبت اي
الشفعة للعبد **استغفر بالدين** بحيث يحيط برقبته وكسبه في مبيع
سيده وله اي لسيده في مبيعه اي العبد ان ما في حق ليس ملك مولاه وتثبت
ايضا لمن شري سوا شري اصاله او وكالة او اشترى له اي لمن وكل بالشرى
فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة **صوت** دار بين ثلاثة
والدار جار ملاصق فاذا بيع الدار واشترىها احد الشركاء تثبت الشفعة
للمشتري سواء اشترى اصاله او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشترى الوكيل لاجله
وتثبت ايضا للشريك الاخر فائدة انما لا تثبت للمجاور لان الشريك مقدم عليه
لاي لا تثبت لمن باع وكيل لكان او اصيل لان اخذه بالشفعة يكون سعيه في
نقص مائة من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعي الانسان في نقص مائة من
جمته من دوا **وبيع له** وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لا توكله لما جاز بعه
او ضمن الدرك اي من ضمن الدرك عن البائع وهو شفيع لا تثبت له الشفعة لانه
نقص من البيع فكان كالبائع **كذا** اي كما لا تثبت له الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا فيما
بيع الاذراع ما وقع في الوقاية من قوله الاذراع بالنصب كانه سهم من النسخ
من طول **حد الشفيع** اي لا مقدار عرضه ذراع او شبرا واصبع وطوله تمام
ما يلاصق دار الشفيع فان ما يلاصقها اذا لم يبع اثبت الشفعة لا نقطاع
الجوار وهذه حيلة لاستقاط شفعة الجوار **كذا** اذا وهب للمشتري هذا
المقدار وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها بقوله **او شري من مائة بثلثين ثم باقيها**
بثلثين اخرها **الجار شفيع في الاول** لانه المبيع او الا في الثاني بل هو فيه جار **والشريك**
شريك في الثاني والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة لا بطل حق الشفعة
ابتداء وهم هنا حيلة تفيد **تفكيك** الشفيع في الشفعة وهي انه ان اراد ان يشترى
بالف اشترى سهما واحدا من الف سهم منها بالف الادرها ثم اشترى الباقي بدرهم
فالشفيع لا يأخذ بالشفعة الا الاول بثلثه الباقي ان المشتري صار شريكا
وهو احق من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله **او شري اي الدار بثلثين** غالب
كالثلثين **او دفع ثوبا قيمته عشرة** به اي بمقابلة الثمن فالشفعة بالثلث
لا الثوب لانه عقد اخر والثلث هو العوض عن الدار وهذه حيلة تعم الشركة

يده

مطل في حيلة استقاط الشفعة

والجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة بالف ويعطى عن الالف ثوبا قيمته عشرة
لكن المنزل اذا استحق يرجع المشتري على البائع بالالف لبقاء العقد الثاني
فيتضرر البائع فالاولى ان يباع بالدرهم وينار حتى اذا استحق المنزل بطل
الصرف فيجب رد الدينار فقط اذا ظهر ان الالف لم يكن عليه فصار كمن
اشترى من اخو دينار بعشرة ثم تصادقا ان لا دين عليه فانه يرد الدينار
وله حيلة اخرى اسمها وحسن فكرها بقوله او يشري بدرهم معلوم
اما بالوزن او الاشارة بقبضه اي مع قبضه فلوس اشترى اليها وجعل قدرها
وضيع الفلوس بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد وحسن حال الشفعة
وجهالة الثمن تمنع الشفعة **كره الحيلة لاستقاط الشفعة** الثابتة وفاقا بان
يقول المشتري للشفيع بعد ثباته **انا بيعها منك** ما اخذت فله فائدة في
الاخذ بها فيسبب الشفيع ولا ياخذها بعد الاثبات فتسقط الشفعة لكن
يكره واما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداء فعندنا في بعض النسخ انه لا يحتال لدفع
ضرر عن نفسه ان في تلك الدار عليه بلا رضاه ضرر عليه والحيلة لدفع الضرر
عن نفسه جائز وان تضرر الغير في ضمنه وعند محمد تركه لان الشفعة انما تثبت
لدفع الضرر وفي اباحة الحيلة ابقاء الضرر والاولى وفق هي هنا والثاني في الزكاة
قال صدر الشريعة الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الجوار فالمشتري ان كان ممن
يتضرر الجيران لا يحمل استقاطها وان كان رجلا صالحا يفتنع به الجوار والشفيع
متعنت لا يجب جواره في محتال في استقاطها بطلانها اي الشفعة ترك طلب المواتنة
او ترك الاشهاد عليه اي على طلب المواتنة **قادر عليها** اما الاول فبان يترك
طلب المواتنة حين علم بالبائع قادرا عليه بان لم ياخذ احد منه ولم يكن في الصلوة
فان شفعته تبطل بالاعراض وهو انما تثبت حاله لا اختيار وهو لا اقتدار واما
الثاني فبان يترك الاشهاد على طلبها حين علم بالبائع قادرا عليه بان كان عنده
رجلان او رجلا وامرأتان فسكت ولم يشهد بها على طلبه فانه ايضا دليل
الاعراض قال في الهداية اذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك
بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاشهاد في طلب المواتنة ليس
بلازم واعترض عليه بان بين كلاميه تناقضا ومنشأ الغفلة عن قوله وهو

يقدر على ذلك فان مراده ان الشفيع اذا سمع بالبائع في مكان خال عن الشهود فسكت
تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة ولم يسمعه احدا تبطل حتى اذا حضر عند
القاضي وقال الشفيع طلبت الشفعة ولم تركها وحلف على ذلك كان بارا في عينه
ويثبت طلب المواتنة وسياتي لهذا زيادة تحقيق عن قريب **ويطلبها ايضا**
اي الشفعة منها اي من الشفعة بعوض لا تسليم **فيرده** اي العوض لبطان الصالح لانها
مجرد حق التملك لا ملك فلا يصح الاعتياض عنه لانه رشوة فيرده **ويطلبها ايضا**
موت الشفيع بعد البيع قبل القبض اي بالشفعة ولم يكن لو رثته حق الا
بالشفعة حتى اذا مات بعد القبض ولو قبل نقد الثمن وقبضه لا تبطل لتقرره
بالقضا وجه بطلانها انما مجرد حق التملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق
فكيف يورث الا اي لا يطلبها بموت المشتري كان المستحق باق فيموت المستحق
عليه لا يتغير سبب الاستحقاق **ويطلبها ايضا** **ما يشفع به قبل القبض**
يعني اذا باع الشفيع داره التي يشفع بها بعد شرائه المشتري قبل ان يقضى له بالشفعة
وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفعته لان الاستحقاق بالجوار والشركة وقد نزل قبل
الملك **ويطلبها ايضا** **جعلها** اي جعل ما يشفع بها **مسجدا او مقبرة او وقفا**
مسجدا قال قاضي خان شرط قيام ملك الشفيع فيما يستحق به الشفعة وقت القبض
فلو جعل داره التي يستحق بها الشفعة مسجدا او مقبرة او وقفا مسجدا ثم
قضى له بالشفعة لم يكن شفعها للمبيعة فان المسجد والمقبرة والوقف المسجل
عنزلة الزايل عن ملكه **قال الشفيع طلبت حين علمت** **فالقول له** **بيمينه** قوله
فالقول له يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البيعة اما بان يقول للشفيع تركت
الطلب ليكون صورة الاثبات او يقول ما طلبت لانه وان كان نفي ظاهر لكنه
نفي محصور فيكون في حكم الاثبات كما تقرره الاصول وعلى النقد بين ان اقام
البيعة يقبل والا يحلف المشتري بانه لم يتركه او طلب وان لم يكن له بيعة على
تركه واقام الشفيع البيعة على طلبه تقبل وان كان له بيعة تنزع بيعة المشتري
لان الشفيع مستمسك بالظاهر ولهذا كان القول له ولم يكلف باقامة البيعة بخلاف
قوله علمت امسى وطلبت كما سياتي ويدل على ذلك ما ذكره بعض شيوخنا من تخصيص
الجامع ان الشفيع لو لم يكن بحضوره احد يسمع ينبغي ان يطلب لا يصح بلا اشهاد

وانما الاشهاد لا يلائم فينبغي ان يطلب حتى اذا حلف المشتري بمكنه ان يحلف انه
 طلب كما سمع فظهر ان الحكم ههنا ان المشتري ان اقام البيعة حكمهما والا فان الحكم
 الشفع حكمهما وان لم يكن لواحد منهما بيعة حلف الشفع فحكم بالشفعة **و**
قال علمت اسمي وطلبت كذا فاقام البيعة ولا يقبل قوله انه اضاف الطلب الى
 وقت ماض فقد حكم ما لا يملك استينافه للحال ومن حكم ما لا يملك استينافه للحال
 لا يصدق فيما حكم به لا بيعة واذا لم يصف الطلب الى وقت ماض بل اطلق الكلام
 اطلاقا فقد حكم ما يملك استينافه للحال الا ان يجعله كانه علم بالشرا الآن وطلب
 الشفعة الان فلذا جعل القول قوله كذا في العارية وغيره فاسمع اي الشفع
شراك فسلم اي الشفع فظهر شره غيرك او سمع بيعه بالف فسلم فكان
باقل او يكمل او وزني او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فهي له اي
 الشفعة يكون للشفع ولا يكون تسليمه مانعا **وعرض كذا** اي اذا علم انها بيع
 بعرض قيمته الف او اكثر لا اي لا يكون له الشفعة والاصل فيه ان العرض في الشفعة
 يختلف باختلاف قدر الثمن وجنسه والمشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم
 تبين خلافا بقيت الشفعة بحال لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استحقه بيانه
 انه اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فسلم الشفع الشفعة ثم علم انها بيعت
 بالكثير فالتسليم صحيح لانه انما سلم لاستكسار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان رضى
 بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او بخطة او شعير قيمتها الف واكثر فهو على
 شفعته لان تسليمه عند كثرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليم واحد
 الجنسين لا يكون تسليمه في الاخر فربما يسئل عليه اذا احدهما ويتعذر الاخر وكذا
 كل موزون او مكيل او عددي متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض
 قيمته الف واكثر فانه تسليم لانه انما يخذ بقيمته درهم او دينار ولو انها بيعت
 بدنانير قيمتها الف واكثر صح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعته
يشفع حصته احد المشتريين **احدا لباعة بل اخذ الكل او شرعي**
 اشترى جماعة من واحد فالتشفع ان ياخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من
 واحدا ياخذ حصته احدا لباعة لان في الاول دفع ضرر الحال الثاني ويشفع
 اينما نصف ما فرل بيع مشاعا من **في** ار قسمها يعني اشترى رجل نصف دار

مشتري

ان

في

فقام

فقام البائع فالتشفع ان ياخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع وليس له ان
 يفسخ النسبة لانها من تنمة القبض ان القبض للانتفاع ولا يتم الانتفاع في
 الشايع الا بالنسبة **صح** **لاب** **والوصي تسليم** اي الشفعة على الصغير لانه ترك
 التجارة فصع من عكس التجارة كذا اذا بلغها **شرا دار بجوار الصبي فبكتنا**
 فان السكوت عن الطلب من يملك التسليم بمثله التسليم الوكيل بطلبها اذا
سلم او اقر على الموكل بتسليم الشفعة **صح** لو كان التسليم او الاقرار عند القاضي
 فان كان في غيره فلا يجوز لانه يخرج من الخصوصية وقال ابو يوسف يجوز
 مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا والله اعلم **كتاب الهبة** ما فرغ
 عن البيع الذي هو عليك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة شرع في الهبة
 التي هي عليك عين بغير عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل بما يفتع به الموهوب
 له مطلقا قال تعالى فهب لي من لدنك وليا وقال تعالى هب لمن يشاء انا شاهد
 لمن يشاء الذكور وشرع عليك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدمه
 العوض شرط فيه لينتقض الهبة بشرط العوض فتدبر **ويصح بايجاب كوهبت**
 فانه صريح فيها **ونخلت** ايضا لك قال نخلت كذا اي اعطاه اياه بطيب نفسه
 بلا عوض **وانعطيت** **واطعنتك هذا الطعام** فاقبضه قال صاحب الهداية
 الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين بخلاف ما اذا قال
 اطعنتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عينه لا تطعم وقال صاحب المحيط
 اضافة الطعام الى ما يطعم عينه محتمل التملك والاباحة فاذا احتل الامر
 فاز اقال قبضه دل ذلك على المراد التملك ولهذا انشد ههنا قوله فاقبضه
وجعلت هذا لك فان اللام للتمليك **واعزتك** لقوله عليه الصلاة والسلام من
 اعمر عري في المهرله ولو مرثية من بعده وسياتي تمام بيانه **وجعلته لك عري**
وجعلتك على هذه الدابة لو نوى اي نوى بالحمل الهبة لانه ليس بصريح فيها
 فيحتاج الى اليقينة لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامير فلانا على الفرس يراد به
 التملك **وكسوتك** يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التملك قال الله
 تعالى او كسوتهم **واي كسوتك** وخبره **هبة** نصب على الحال من ضمير الظرف
 واللام في لك التملك **تسكنها** هذا الاينافي الهبة بل تنبيه على ان المقصود

لم تمت الهبة لان تمامها بالقبض وعنده لا شيوع فيه ولو سلمه شايعا لا عليك
 حتى لا ينفذ تصرفه فيكون مقفونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره قاضي
 خان كالمين في ضرع وصفه على غم وزرع ونخل في انضوف ثمرة نخل هذه نظائر
 المشاع لا امثلتها ان لا شيوع في شئ منها لكن ما في حكم المشاع حتى اذا انفصلت هذه
 الاشياء عن ملك الواهب وسلمت صح هبتها كالمشاع بخلاف ما في قول
 وذهب في سمس وسمن في لبن حيث لا يصح اصلا اي سوا افرزها وسلمها
 او لان الموهوب في حكم المصدوم وسره ان الحنطة استخالت وصارت
 دقيقا وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين اخرى على ما عرف في الغصن بخلاف
 المشاع فانه محل الملك حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز وتم
 عطف على قوله فتم بالقبض وتفرع على قوله ولو شاغلا ملك الواهب لا مشغولا به
 في متاع داره وطعام في جرابه اذا سلمها بما فيها بخلاف العكس يعني لو
 وهب متاعا في داره او طعاما في جرابه وسلمها الى الدار والجراب بما فيه هبت
 الهبة في المتاع والطعام ولو وهب دارا وفيها متاع الواهب وسلم الكل الى
 الموهوب له او وهب جرابا وفيه طعام الواهب وسلم الجراب لانضم الهبة والكل
 ان الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة وتي
 كان شاغلا لا يمنع التسليم فيصح الهبة ففي الفصل الاول الموهوب شاغلا
 مشغولا وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب وهذا لان المظروف يشغل
 الظرف واما الظرف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب المتاع والطعام ايضا
 فقبض الكل باذنه يصح في الكل يعني لو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع او
 الجراب ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم الكل صحة الهبة في الكل لانه اذا سلم الكل حلة
 بخلاف ما اذا تفرق التسليم وانما قال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن
 لانه افسد ملك غيره كذا في الكافي وينوب القبض في المجلس بنائب القبول
 يعني اذا صدر الاجاب من الواهب فقبل قبول الموهوب له العقد اذا قبض
 الموهوب باذنه صححت الهبة لان القبض في المجلس دليل القبول ثم ان القبض
 في المجلس هل يحصل بالتحلية بين الموهوب له والموهب اختلف فيه المشايخ حتى
 قال الامام ابو الليث هي قبض عند محمد بن يوسف والمختار انه يصح في

سكنى صدقة اي
بطنين السكنى
حال تكون السكنى
او طرد
بطنين

بالنفس

الواجب
2

وصاركا لو غصب

صحيح اي الهية بالتخلية لا فاسدها كذا في الشاوي الظهيرة وهب دارا
عتاعها وسلمها فاستحق المتاع صحت في الدار اذ بالاستحقاق ظهر ان
يده في المتاع كانت يد غصب الدار والمتاع ثم وهب له الدار او دفعه الدار
والمتاع ثم وهب له الدار فانه تصح ولو وهب ارضا ومن عا وسلمها فاستحق
الزروع بطلت الهية في الارض لان الزرع مع الارض بحكم الاتصال كشواهد
فاذا استحق احدها صار كأنه استحق البعض الشايع فيما يحتل القسمة فتبطل
الهية في الباقي كذا في الكافي قال صد الشريعة المفسد هو الشيوع المقارن الشروع
الطارى كما ان اوهب ثم رجع في البعض الشايع او استحق بخلاف الرهن فان
الشيوع الطارى يحسد وفي الفصولين ان الشيوع الطارى لا يفسد الهية
بالاتفاق وهو ان يرجع في بعض الهية شايعا اما الاستحقاق فيفسد الكل
لانه مقارن لطارى كذا في كرشية الاسلام ابو بكر في هبة المحيط اقول عده اي
صدر الشريعة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطارى غير صحيح والصحيح
ما في الكافي والفصولين ان الاستحقاق اذا ظهر بالبينه كان مستندا الى ما قبل
الهية فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها الهية الفاسدة تفيد الملك بالقبض
وبه يفتق كذا في الفصولين ويلى القريب الرجوع فيها اي في الهية الفاسدة
يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبتت ولاية الرجوع للواهب فيما وهب
هبة فاسدة لذى رجع محرم منه قال بعض المشايخ كانت المسئلة وافقت
الفتوى وفرقت بين الهية الفاسدة والصحيحة وايتت بالرجوع وقال
الامام الاسترغنى والامام عماد الدين هذان الجواب مستقيم اما على قول
من لا يرى الملك بالقبض في الهية الفاسدة فظاهر واما على قول من يرى فلا المقصود
بحكم الهية الفاسدة مضمون على ما تقر فاذ كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك
كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع والاسترغاد قال وهت لك هذه
الخرقة الحنطة او الزرق السمن صحت الهية في الحنطة والسمن فقط
لما عرفت ان كلا منهما شاغل لكل الواهب لا مشغول به وهت دارها لزوجها
وهما عتاعها ساكنان فيها جازت الهية وبصير الزوج قابضا للدار لان
المرأة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم فذكره قاضي خان وهب ثيابا في

صندوق

صندوق

صندوق

صندوق

صندوق مقفل ودفعه اي الصندوق لا يكون قبضا فلا تنم الهية لان القبض
انما يحصل اذا صح الاشتغال بها ولا اشتغال مع القفل وتنم هبة ما مع الموهوب
له بلا قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب لم يبيعة
او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يحدد فيها قبضالات
القبض في باب الهبة غير مضمون فيعتبر فيه اصل القبض وهو موجودهما
فتأب عن قبض الهية بخلاف البيع يعني اذ ابيع الوديعة او غيرها ممن
في يده يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقتضي قبضا مضمونا وقبض
الموقع قبضا امانة فلا ينوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى تجديد القبض
والاصل فيه ان القبضين اذا اتجا نسا نأب احدهما من باب الاخر لا تحاورهما
جنسا واذا اختلفا نأب الاقوى عن الاضعف بلا عكس لان في الاقوى مثل
الادنى وزيادة وليس في الادنى ما في الاقوى عده ايضا ما وهب اي الاب لطفل
بالعقل انه في قبض الاب فينوب عن قبض الصغير انه وله فيشترط قبضه
سواء كان في يده حقيقة او يد مودع لان يد المودع كيد مالك بخلاف ما اذا
كان في يد الغاصب والمستاجر او المثلث من حيث لا يجوز الهية لعدم قبضه
لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان اي الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ
الميسوط وكل شيء وهب لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جائز
والقبض فيه باعلام ما وهب له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد ليس بشرط بل
الهية تتم بالاعلام الا انه ذكر الاشهاد احتياطا للتحريم عن جود سائر الورثة
بعد موته وعن جوده بعد ادراك الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي لاي لطفل
بقبضه اي لطفل ما قلنا لانه في المنافع المحض ملحق بالبالغ او قبض ابيه
او جده او وصي اجددها لانه قائم مقامهما او قبض ام هو اي لطفل مع امه او
قبض اجنبي برية وهو اي لطفل معه او قبض زوج امه اي للصغيرة لكن
بعد الاتفاق لان الاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهية لها ولو
قبض الاب ايضا صحت لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه ولم تجز هبة الحمل
لكونه وصفا للامة لا اتصالا بها بمنزلة اطلاقها ولا اي لم تجز الهية للحمل
وان جاز الاقرار له ان بين سببا صالحا وسياتي بيانه في الاقرار ان شا

الله تعالى **حبة اثنين دار الواحد** لانها سلمها حلة وهو قد قبضها بلا
 شيوع **وعكسه** وهو حبة واحد لاثنين لا اي لا تصح لانها حبة النصف من كل
 واحد فيلزم الشيوع كنصدق **عشرة على غنيين** فانه لا يجوز ان التصديق
 على الغني حبة فلا يجوز للشيوع **وصح** هو اي تصديق العشرة **وهبة على**
فقير لان الهبة للفقير صدقة يتنفي عما وجه الله وهو واحد والفقير ثياب
 عنه بخلاف الهبة **وهبة نصف الدار وسلم** ثم الباقي لم يخرج ولو هبة اي
 الباقي **قبل التسليم** وسلم الكل حلة **صحت في الكل** لانه اذا سلم الكل حلة صار
 كانه هبة الكل حلة بخلاف ما اذا تفرق التسليم **هبة دار مشتركة قبل القبض**
 متعلق بالهبة **تجوز** يعني اذا اشترى دارا فقبل ان يقبضها وهبها لآخر جاز
 الهبة لما عرفت ان التصديق في العقار قبل القبض **تجوز كذا** اي يجوز **هبة**
درهم صحيح لرجلين لانه هبة مشاع لا ينقسم وانما قال صحيح لان المقتضى
 في حكم العروض كما عرفت فيكون مما ينقسم فلا يصح هبته لرجلين الشيوع
 معه **درهمان قال الرجل وهبت لك درهمين** ان استويا اي قدرهما
تجوز الاجازة والفرق ان الهبة في الوجه الاول تناولت احدهما وهو محمول
 فلا تجوز وفي الثاني تناولت قدر درهمين منها وهو مشاع لا يحتمل القسمة
 فيجوز وتجوز ايضا هبة **ابق متردد في دار الاسلام** لطفله ان يدا المولى
 باقية عليه حكم القيام يداهل الدار عليه فتمنع ظهوره في باب استيلاء الكفار
 وكذا تجوز هبة **ابن ادون العصة** اذا اذن له اي الموهوب له الواهب
 في نفسه وهبة ارض فيها درع دونه اي دون الزرع او نخلا فيها ثم دونه اي
 دون الثمر اذا امره اي الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع **والجذاذ** في
 الثمر لان المانع للجوازا الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في التقص
 والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المانع فجاز الهبة فافهم
باب الرجوع في ما صح اي الرجوع في اجنبي اراد به من لم يكن وليس
 دارم محرم منه فخرج من كان دارم وليس محرم ومن كان محرم ما يندى
 رحم ولذا قال **منع المحرم بالقرابة** واحتث به عن المحرمية بالنسب
 لا النسب كالاباء والامهات والاخوات من الرضاع وعن المحرمية بالمصاهرة
 والاخوة

على الغني

تلكم ان خذتم
 ولو هبة
 فملم تجز وقد

كالمات

كالمات النساء والربايب وازواج البنين والبنات وقال الشافعي لا رجوع فيها
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد فيما يهب لولده
 ولنا ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام الواهب حق بهبته ما لم يثب منها
 اي ما لم يعوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل
 التسليم والمراد بما روي ان لا ينفرد بالرجوع بلا قضا ولا رضا الا الوالد اذا
 احتاج الى ذلك فانه ينفرد بالاخذ الحجة الى الاتفاق وسمى ذلك رجوعا
 نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة
 بل الابلذ احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو غايبا كما ذكر في باب النفقات
 قال صدر الشريعة ونحن نقول به اي لا يتنفي ان يرجع الا الوالد فانه يملك
 الحاجة فتوهم بعض الناس من قوله ان اللان يرجع فيما وهب لابنه عندنا
 ايضا مطلقا وهو قول باطل منشاوه الغفلة عن قوله فانه يملك الحاجة فان
 مراده ما ذكرناه حتى لو لم يحتج لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا
 مخالف لتصريح علمائنا كقاضي خان وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع
 كما في اباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات
 والاولاد وان سفلوا والاعمام والعمات والاخوال والحالات فقط
 فان اولادهم ليسوا بمحارم كما في كتاب النكاح ثم ان موانع الرجوع في
 الهبة سبعة ذكر الاول بقوله **ومنعه المحرمية بالقرابة** ووجه كونها مانعة
 ان المقصود وهو صلة الرحم يحصل بها فانها واجبة في المحارم وكل عقد
 افاد مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله **وزيادة متصلة** عطف على قوله المحرمية
 بالقرابة كسائر غير من ومن وجه كونها مانعة ان الرجوع انما يصح في الموهوب
 والزيادة ليست موهوبة فلا يصح الرجوع فيها والفصل غير ممكن ليرجع
 في الاصل الزيادة فامتنع الرجوع اصلا وذكر الثالث بقوله **وموت احد**
 اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما اذا مات
 الواهب فلان النص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب والوارث ليس
 وذكر الرابع بقوله **بعض** فان حق الرجوع في الهبة كان لخال في مقصوده
 وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه **اضيف اليها** اي الهبة بان قال خذ عوضا

ونحن نقول به

ب

عن هتك او يد لا عننا او عقابته او كانا فقبض لم يرجع فلو وهب
وعوض ولم يصف يرجع كل هتنة **مطلقا** اي سواء كان العوض من الموهوب
له او الاجنبي بامر الموهوب له او لان العوض سببه فلم يبق حق الرجوع
وكذا ليس الاجنبي المعوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب
له اسقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المعوض على الموهوب له
اذا كان بغير امر لانه متبرع وكذا اذا امر الا اذا قال عوض عن علي اتي
ضامن كذا في الايضاح وفكر الخ من بقوله **وخرج ما عن ملكه** فان تبدل
الملك كتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وفكر السادس بقوله
والزوجية فانها نظير القرابة المحرمة في التواصل بدليل جریان التوارث
بينهما بلا حجب وبطلان فكان المقصود الصلة وقد حصل **وقت الهبة** حق
لو وهب امرأة ثم نكحها ان يرجع فيها ولو وهب لامرأته ثم اباها فليس
ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها
وذكر السابع بقوله **وهلاك الموهوب** فانه اذا هلك تعذر الرجوع فلو ادعى
الموهوب له الملك صدق بلا حلف كذا في الكافي **وضابطها** اي ضابط الموانع
حرف ذم خرقه ما خور بما قيل وما منع عن الرجوع في الهبة يا صاحبي حرف
ذم خرقه **فاللذال** الزيادة **والميم** موت احدهما **والعين** العوض **والخ** الخروج
عن الملك **والزنا** الزوجية **والثقف** القرابة **والهالك** الهلك الخرق الطعن والخ
السنان فكان شبه الذم بالسنان وهب كاخيه واجنبي عبد فقبضه اي
الاخ والاجنبي العبد اي الواهب الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة
في حقه لكون العبد مالا يتقسم ولا مانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة
فيه مانعة عنه وهب لرجل شيئا وقبضه اي الرجل فوهبه اي الرجل العبد **الخ**
ثم يرجع الثاني او رجوعه عليه **فلا رجوع فيه** لان الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع
لا يسبب جديد كان للاول الرجوع فيه ولو صدق به **الثالث** على الثاني ان
كان فقيرا او باعه منه ان كان غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد لعوده
اليه بسبب جديد وحق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحط
يرجع في استحقاق نصفها اي نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضه لانه

٧٨٦
٧٨٧

ق

لم يدفعه اليه الا ليس له الموهوب كله فاذا فات بعضه رجع عليه بقدره كغيره
من المعاوضات **كافي استحقاق نصفه** يعني ان استحق نصف العوض لا يرجع
بشيء حتى **يرد ما بقي** من العوض لانه يصلح عوضا عن الكل ابتداء وبلا استحقاق
ظهر انه لا عوض الا هو فيكون مخيرا لان حقه في الرجوع لم يسقط الا ليس له
كل العوض ولم يسلم فان شاء رد ما بقي ورجع في الكل وان شاء امسك ما بقي
ولم يرجع بشيء بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا لانها تتم ببيعها فيوزع
البديل على المبدل فاذا استحق بعضه يرجع بما يقابله من العوض كذا في
الاسرار **ولم يرد** يعني نصفها يرجع بما لم يعوض لان التعويض مانع فاذا
وجد في النصف يمتنع بقدره ولو باع نصفه او لم يبع يرجع في النصف لانه
الرجوع في الكل في البعض او لا يمتنع بيع النصف **وذا** اي الرجوع انما يرجع
بحيث يؤخذ الموهوب من يد الموهوب له **بتراض** من الطرفين **او حكم قاض**
لان الرجوع في الهبة يختلف فيه فمنهم من رآه ومنهم من اى وفي اصله وهما
لان الواهب ان طالب بحقه فالموهوب له يمنع بملكه وفي حصول المقصود
وعدمه خفاء اذ من الجائز ان يكون مراده الثواب والتواد فاعلى هذا
لا يرجع لحصول مقصوده من الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا
فلا بد من الفصل بالرضا او القضا **فصاع** اعتناق الموهوب اي اعتناق الموهوب
له العبد الموهوب **بعد الرجوع** متعلق بالاعتناق قبل القضا لانه لا يخرج عن
ملك الموهوب له الا بالقضا فصاع اعتناق قبله ولم يقضن اي الموهوب له **بهلاكه**
اي الموهوب بعد الرجوع وقبل القضا **بعد المنع** عن الواهب لقيام ملكه
فيه وكذا اذا هلك في يده بعد القضا لم يقضن لان اصل قبضه لم يكن موجبا
ضمان المقبوض عليه وهذا ادوام عليه واستدامة الشيء مقبوضة باصله لان
ضمن به اي بهلاكه **بعد القضا والمنع** اي منعه بعد القضا وطلب الواهب فلان
الموهوب ح يكون امانة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب موجب للضمان
في الامانة **ومع احدهما** عطف على قوله بتراض اي الرجوع اي بتراض او حكم
قاض **فمنه** لعقد الهبة من الاصل واعادة الملك القديم **لا هبة للواهب**
فلم يشترط قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك

ق

لا في عود الملك القديم وصح اي الرجوع في المشاع القابل للقسمة كنصف دار
وهبت ولو كان هبة لما صح فيه تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحق بعض
لم يرجع على واهبه لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة فبطلان
الرجوع لما منع ثم نال اي مانع عا دله الرجوع بيانه انه اذا بنى في الدار الموهوبة
وايضا القاضى رجوع الواهب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء وعاد
الدار كما كانت فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عبدا بالخيار ثلاثة
ايام ثم العبد في مدة الخيار وخاصه المشتري ليس له ان يرد كذا ذكر
في المحيط وهي بشرط العرض هبة ابتداء هذا اذا ذكره بكلمة على بان يقول
وهبت هذا العبد لك على ان تعوضني هذا الثوب واما اذا ذكره بحرف
البا بان يقول وهبت لك هذا الثوب بعبدك هذا او بالف درهم وقيله
الاخر يكون بيعا ابتداء وانتم بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيرها بشرط
قبضها اي العاقلين للعوضين تكون كل منهما هبة وبطلت بالشروع كما
هو حكم الهبة ولم تجز هبة الاب مال طفله بشرطه كما لم تجز هبة به وبيع
انتم افترد بالعيب وخيار الروية وتستعقب الشفعة كما هو حكم البيع
هذا عندنا وعند زفر والشافعي بيع ابتداء وانتم لان العبرة للمعاني وما
انه اشتغل على وجهين فيجمع بينهما ما امكن عملا بالشئيين فان قلت الهبة
تمليك عين بلا عوض والبيع غنك عين بعوض فيكيف يجمع بينهما وايضا التملك
لا يجري فيه الشرط وكلمة على تنفيذ الشرطية قلت قد عرفت ان معنى كونها تمليكا
بلا شرط عوض لا يشترط عدم العوض فلا ينافي كونه بيعا وقد عرفت ايضا ان
الشرط المنافي للتمليك شرط فيه معنى الربوا او القمار لا مطلق الشرط حتى لو قال
بعت هذا منك على ان يكون ملكا صح البيع فيكون مانح في شرط ابتداء نظر
الى العبارة حتى لا يصير كالبيع لازما قبل القبض بشرط معنى العوض نظر الى ما
يؤك اليه حتى توفر عليه احكام البيع حالة التقا وهبت كما ساقف قصره الموهوب
له لا يرجع فرق بين هذا وبين الفصل بان في القسامة زيادة متصلة دون
الفصل كذا عبيد كما في اسلم في يد الموهوب له او جارية عليها الموهوب له القرآن
او الكتابة او نحوها حيث لا يرجع الواهب في هذه الصور كانه بالاسلام

البيع في الرد وبطلان
انما في حقه في
الرد بسبب
الحاق في حد
الخيار

وتن

وتعلم القرآن والكتابة ونحوها ازاد الموهوب فبطل الرجوع وكذا ترموه
ببغداد فعمل الموهوب له الى بلخ حيث بطل حق الرجوع لزيادة متصلة
في قيمة الموهوب تصدق على مني اي قال الغني تصدقت عليك بهذه الدراهم
او وهب لفقير اي قال الغني تصدقت عليك بهذه الدراهم او وهب لفقير
اي قال له وهبتك هذه الدراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى
والمعنى في الثانية كذا في الكافي **فصل من وهب لغيره او على**
ان يرد ما عليه او يعتقه او يستولد او وهب دارا او تصدق بها على ان
يرد عليه شيئا منها او يعوضه في الهبة والصدقة شيئا من ما صحت اي الهبة
لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة كما مر والنبي صلى الله عليه وسلم اجاز العري وبطل
الشرط كما سيأتي وبطل الاستثناء اي استثناء الحمل كانه انما يعمل في المحل الذي يعمل
فيه العقد وقد عرفت ان هبة الحمل لا تجوز فلا يجوز استثناءه ايضا وبطل
الشرط لمخالفة مقتضى العقد وهو ثبوت الملك مطلقا فان اعتبرت الشرط
المذكورة تفيدت بها وهو ينا في الاطلاق واعتراض الزيلعي على قوله او يعوضه
شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائز ان فلا يستقيم
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار
بمحض كانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اقول فختار الشق الاول وقوله
فهي والشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز ان اذا كان العوض معلوما كما عرفت
من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية وكذا الحال في الصدقة
اعتق حلي او وهب ما صحت الهبة في الام لان الجنتين لم يبق على ملكه فلا يمكن
الموهوب مستقولا بملك الواهب بخلافه ان يرد يعني بوجهه او وهب ما لم تصح
الهبة لا الحمل بقى على ملكه لا يجوز تعليق الابرار عن الدين بشرط الامكان
اي بشرط كائنه فلو قال لمد يونه اذا جاء غدا فانت تربي منه اي من الدين
بطل اي الابرار لانه تعليق بشرط محض ولو قال لمد يونه ان كان لي عليك دين
ابرار تلك عنه وله عليه دين صح الابرار لانه تعليق بشرط كائنه فيكون
تجيزا ز العري والرقبي العري ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا مات
ترد عليه فيصح التملك وبطل الشرط والرقبي ان يقول ان مت قبلك فهي

هم

فيكون عليك مضافا الى زمان وهو الارتفاق وهو الانتظار كما نرى في نظرية فلا
يصح لعدم التملك في الحال وقال ابو يوسف يصح الرقبي ايضا بناء على انها عليك
الحال واشترط الاسترداد بعد موته عنده فيكون النزاع لفظيا **كتاب**
الاجارة لما فرغ من مباحث عليك العين بلا عوض شرع في مباحث عليك
المنفعة بعوض فقال هي لغة فعالة من اجارة باجر من باب طلب وضرب
اسم للاجرة وهي ما يعطى من كرى الاجير وشرعا **عليك نفع بعوض** وانما عد
عن قولهم عليك نفع معلوم بعوض كذلك انه ان كان تعريف الاجارة الصحيحة
لم يكن مانعا لتناوله الفاسدة بالشروط الفاسدة وبالشيوخ الاصل وان
كان تعريف للاجر لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلومية صحيحا وما احتير
هنا تعريف للاجر كما ان تعريف البيع كان كذلك حيث يتناول البيع الفاسد
عين او دين او نفع الاوان ظاهران واما الثاني فسياتي توضيحه **وتعتقد**
باعتك هذه الدار بشرايكذا وهبتك منافعها يعني ان الاجارة تنعقد
بلفظ العارية حتى لو قال غيره اعترتك هذه الدار بشرايكذا وقبل المخاطب
كانت اجارة صحيحة اما العارية فلا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال
اجرتك هذه الدار بلا عوض كانت اجارة فاسدة لا اجارة ولو قال وهبتك
منافع هذه الدار بشرايكذا يجوز ويكون اجارة كذا في الفتاوى الصغرى
وختلف في انعقادها بلفظ البيع ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف
المشايخ وقال اذا قال الخليفة بعثت منك شراي كذا فهو اجارة وعن
الكرخي ان الاجارة لا تنعقد بلفظ البيع ثم رجع وقال تعتقد كذا في الخلاصة
وبعلم النفع ببيان المدة طال او قصرت **كالسكنى والزراعة مدة كذا**
اي سكنى الدار والارض او زراعة الارض مدة كذا **او بيان كالصباغة** الممل
والصبغ والخياطة ونحوها **والاشارة** عطف على بيان اي يعلم النفع ايضا
بالاشارة **كنقل هذه المنة** فان النفع ليس عشا واليه لكن يعاين الاشارة
انه الفعل المخصوص **لا يلزم الاجر بالعقد** اي عليك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عينا كان او دين لان العقد معاوضة واحد العوضين منفعة
تحدث شيئا فشيئا والاخر مال ومقتضى المعاوضة المساواة فمن ضرورة

2

2

التراخي في جانب المنفعة التراخي في البذل **لا يتجمل** بان يعطيه قبل حلول
الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد **او**
بشرطه اي بشرط تجمل حال العقد فانه يجب **والاستيفاء** اي استيفاء
المنفعة المعقود عليها فان الاجر يجب ايضا **وتمكنه** منه اي من الاستيفاء
وفرغ على هذا بقوله **فيجب** اي الاجر **لدار قبضت** ولم تسكن لوجود التمكن
من الاستيفاء بقوله **ويستقط** اي الاجر **بالغصب** اي اذا غصبها غاصب
من يده يستقط الاجر **للموخر طلب الاجر للدار والارض لكل يوم وللدانة**
لكل من علة والقياس ان يطلب في كل ساعة بحسابه تحقيقا للمساواة
كما عرفت لكنه يقضى بالخرج اذا يعلم حصته الا بعشقة فرجع الى ما ذكر
والخياط **طروخوها** يعني للموخر طلب الاجر في هذه الصناعات **اذا فرغ**
اي من العمل لكل يوم **وان عمل في بيت المستاجر** حتى اذا عمل في بيت
المستاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية
والتجريد وذكر في المبسوطين والفوائد الظهيرية والذخيرة وشرح الجامع
الصغير انه اذا خاط البعض في بيت المستاجر يجب له الاجر بحسابه
وللخبز فيه اي للخباز طلب الاجر للخبز في بيت المستاجر **بعد خراجه**
من التنوير فان احترق بعد **فله الاجر** كما غرم لما سباني ان الاجر
والضمان لا يجتمعان **وقبله اجرو غرم** قال في الوقاية فان احترق بعد
ما اخرج فله الاجر وقبله لا وغرم فيها وقال صدر الشريعة اي في الاحتراق
قبل الاخراج وبعد الاخراج اقول فيه بحث اما اوله فلا يخالف لما في
شرح الهداية ان فيما قبل الاخراج غرما حتى قال في غاية البيان انما قيد
بعد الضمان في صورة الاحتراق بعد الاخراج من التنوير لانه اذا احترق
قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا واما ثانيا فلا يخالف
للقاعدة المقررة الا في ذكرها من ان الاجير المشترك يضمن ما تلف بعلمه فان
قبل وضع المسئلة فيما اذا خبزه في بيت المستاجر وذلك يمنع ان يخبزه
لفيه فيكون اجيرا خالصا وسيجي ان ما اتلفه بعلمه لا يضمن قلنا قد صرح
المشرح بانه اجير مشترك خفيث قالوا اجيرا لواحد من وقع العقد

بعضه يستحق الاجر بحسابه
بعضه يستحق الاجر بحسابه
بعضه يستحق الاجر بحسابه

٢٥

في حقه على مدة بالتخصيص كما ينبغي ان يكون استوفى شهر الخدمة على ان لا يخدم
غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بلا بيان المدة ولا مدخل الفعل في بيته
فكان اجيرا مشتركا ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى ومن شاهد هذه المسئلة
ان صاحب الهداية قال فلو احترق او سقط من يده قبل الاخراج فلا اجرة
له للملاك قبل التسليم فان اخرجته ثم احترق من غير فعله فله الاجر لانه
صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الجناية فجعل
صاحب الوقاية قوله ولا ضمان عليه متعلقا بما قبل الاخراج ايضا فلزم ما لزم
الحمد لله عليه الصواب واليه المرجع والمآب **لعمل اثر في العين كالنسيان**
والخيار وقسار يقتضيان ونحوه قيد به ليكون له اثر واحترق
به عن غاسل الثوب كما ينبغي بحسب العيين **للاجر لان المعقود عليه**
وصفي في العمل فكان حق الجبس استيفاء البدل كما في البيع **فلا غرم ان يقع**
العين بعده لانه لا يستيفاه البذل ايمانه في يده ولا اجر لان المعقود عليه هلك
قبل القبض ومن **لا اثر له كالحال والملاح** وغاسل الثوب بغير ما ذكر
لا يجس له اي الاجر ذكره النهاية ان القصار اذا لم يكن له علم الازالة
الذين اختلفوا فيه والاصح ان له حق الجبس على كل حال لان البياض كان
مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان هاكبا بالاستتار فصارت له احدى
بالاظهار وعزاه الى الجامع الصغير لقاضي خان **بخلاف رد الابو حيث**
يكون له حق جسه وان لم يكن له اثر في العين فانه كان على الهلاك فكانه
اجباه وباع منه بالجعل **ان شرط عمله لا يستعمل غيره** لان المعقود عليه
العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف السلم فان المعقود عليه
هناك العين لا العمل فجاز ان يعمل غيره **والا اي وان لم يشترط علمه بان**
استعمال غيره لان الواجب احداث المعقود عليه وبكيفية الاستيفاء
وبالاستعانة بغيره استاجر رجلا ليحكي عياله فمات بعضهم فاجابني بقي
فله الاجر بحسبه لو كان عياله معلومين الا انه اوفى بعض المعقود عليه
فيستحق العوض بقدره **والا اي وان لم يكن عياله معلومين فكله** اي له
كل الاجر استاجر رجلا لا يصل قط او زاد الى زيد ان رده اي القطار

لانه

شرف

الزاد

الزاد المحو اي زيدا وغيبته ذكره في النهاية **لا شيء له** اي للاجر لان المعقود
عليه في الكتاب ثقله لانه المقصود بالوسيلة اليه وهو العمل بما في الكتاب
لكن الحكم يتعلق به وقد نقض بالعود فيسقط الاجر ويصير كالخياط اذا خط
الثوب ثم نقضه فانه لا اجر له وكذا الزاد فانه بالعود نقض تسليم المعقود عليه
فان دفع القطر وثقت في صورة الموت او من **يسلم اليه اذ حضر في صورة**
الغيبه وجب الاجر له بالاجماع وهو نصف الاجر المسمى لانه اني
باقضي ما في وسعه وان وجد لم يرضه اليه لم يجب شيء لاشغال المعقود
عليه وهو الايصال **استجار اراود كان يلازم كراي عمل فيه** لان العمل المتعلق
فيهما السكنى فينصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح العقد وله **كل عمل الاطلاق**
سوى مودع انما كالقصاص لان فيه ضررا ظاهرا فيتقيد العقد بما وراها
دلالة اراود عطف على اراي صح استجار اراود لان منفعته معلومة لبناء
تقصد بعقد الاجارة عادة **فاذا مضت المدة قلعه** اي البنا ونحوه وسلم
الارض فارغة **الا ان يضمن المجر قيمة** اي قيمة البنا ونحوه **مستحق القلع**
فاذا ضمن يتملك بدار من المستاجر ان نقص القلع الارض والافرضه **اذا رزق**
اي المجر يتركه فيكون البنا والغرس لصاحبه والارض لصاحبه والزرع اذ
انقضت مدته لا يجبر على قله بل **يترك الاجر المثل الى ان يترك** لان له نهاية معقود
فامكن رعاية الجانيين فيه **والرطوبة كالشجر** لان لها بقا في الارض ليست كالزرع
وقد علم حكم الشجر **اود اية** عطف على ارض اي صح استجار اية **الركوب او**
الركوب اي فتح الحمار واستجار ثوب له **ان بين الركوب والركوب** اي كسر الحمار
والركوب قال في الكنز والذابة للركوب والحمل والثوب للركوب عطف على الدور ففهم
منه ان اجارة الدابة وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد قال في الكافي فان لم
يبين من يركبها او ما يحمل عليها او من يلبسها فالاجارة فاسدة ولهذا قلت
ان بين الركوب والحمار **ان قال على ان يركب وتلبس من شاء او يحمل ما شاء**
اكره **والركوب** من شاء **ما شاء** لوجود الاذن من المجر وكن اي اركب
بنفسه او اركب واحدا ليس له ان يركب غيره لانه حين مراد من الاصل فضا
بانه نص على ركوبه ابتداء كذا في الكافي **ان حصص براك وباس** في لف

ف

لبناء

الدار في قوله صح
اجارة الدابة

ضمن لانه تعدى كذا كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط حتى لو استأجره فذمه
 الى غيره اجارة او اعادة فنصيبه وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف لتفاوت الناس
 في نصبه واختيار مكانه وضربه او تاديه وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار
 كالدار وفيما لا يختلف به اي بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مفيد فان سمي
 في الحمل نوعا وقدر كثر بركه اي المستأجر حمل مثله في الضرر وان تساوى بركته
 والاحف كالسمسم والشعير والارض كالحمل والجديد حتى اذا استأجرها
 ليحمل عليها قطنان سماه فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديد لانه ان يكون
 اضرر الدابة لان الحديد مجتمع في موضع واحد من ظمرها والقطن ينسبط
 على ظمرها **وضمن باراد اف رجل ان ذكر كويه اي كوي بنفسه نصف قيمتها**
 بلا اعتبار الثقل بين المدوف والرديف فان الخفيف الجاهل بالفروسية
 قد يكون اضرر من الثقل العالم بها ذكر الاراد اف لانه لو كرها وحمل على عاتقه
 غيره ضمن جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الركاب مع
 الذي حمله مجتمعان في مكان واحد فيكون اشق على الدابة اما ان كانت
 لا تطيق فيجب عليه جميع الضمان في الاحوال كلها وقيد بقوله رجلا لانه لو
 اردف صبيلا لا يستمسك ضمن ما زاد الثقل وان كاصبيا يستمسك فهو كالرجل
 كذا في الكفاية **وضمن بالزيادة على حمل معلوم ما زاد ان طاعت الحمل اي**
 ضمن قدر زاد على قدر الحمل المعلوم في الثقل لانها هلكت بما ذون فيه وغير
 ما ذون فيه والسبيل للثقل فانفسه عليها **والا اي وان لم تطوق حمل مثله فيضمن**
كل قيمة العدم الاذن فيه فيكون اهلا كما اهلا كما بشره اي الى البكر وكفه
 وهو ان يجذبها الى نفسه لتقف ولا تجري فانه يضمن بها لان الاذن مفيد بشرط
 السلامة لتحقيق السوق بدونه **وجوازها اي الدابة عما اي عن مكان التور**
اليه ولو وصيلة زاهبا وجائيا اي للذهاب والمجيء ورجعها اليه عطف على
 جوازها بها يعني اذا استأجرها الى موضع في اوزنها الى موضع آخر شررها
 الى الاول ثم تنققت فموضان قيل تاويل هذه المسئلة اذا استأجرها **زاهبا**
لاجائيا لينتهي العقد بالوصول الى الاول فلا يصير بالعود مردودة الى يد
 المالك معني اما اذا استأجرها زاهبا وجائيا يكون بمنزلة الموضع اذا خالف

١٧٦
 ١٧٧

في الوديعة ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب بحري على اطلاقه **والفرق** ان المودع
 مأمور بالحفظ مقصودا فيبقى الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد
 الى نايب المالك وفي الاجارة والوارية يصير الحفظ مأمورا به تبعاً للاستعمال
 لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق هو نايبا فلا يبرك بالعود قال في الهداية
 هذا الصحيح وقال في الكافي الاول **الصحيح ونزع اي ضمن بنزع حمار وكثيرا**
 يعني اذا التري حمارا مسرجا ونزع سرجه واوكفه يضمن مطلقا اي سواء كان
 الايكاف مما يوكف هذا الحمار مثله او لا اما الثاني فظاهر واما الاول فلان
 الايكاف ليس من جنس السرج لا خلافا في الصورة ومعنى فيضمن القيمة اذا لعتبت
 كما اذا حمل الحديد مكان الحنطة **واسراجها بما لا يسرج اي الحمار مثله حيث**
 يضمن كل قيمته لانه بعد اتلاف الدابة تمكن ابدل الحنطة بالحديد **وسلوك اي**
 يضمن الحال قيمة متاع حمله ان هلك بسلك طريق **غير ما عينه** المستأجر لكن
 الناس يسلكونه ايضا **وقد نفا وتا اي الطريقان بالطول والقصر والصعوبة**
 والسهولة حتى ان لم يتفاوتا فلا ضمان عليه ان هلك اذا فاد في تعيينه جند
او سلوكه لا يسلكه الناس اي يضمن ايضا اذا هلك بسلك طريق لا يسلكه الناس
 لصحة التقييد وحصول المخالفة **وحمله في البحر** يعني اذا حمله في البحر فيها
 يحمله الناس ضمن اذا تلف لان البحر متلف حتى ان المودع ان يسافر بالوديعة
 في البر لا البحر **وله اي الحال الاجرة** الصور المذكورة ان يبلغ المنزل سالما
 لحصول المقصود **استأجره انما نزع بر فز ربع رطبة ضمن ما نقصت** لان
 الرطبة اعظم ضررا من البر لا يتشاور عرفها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها
 فكان خلافا الى شريفي ضمن ما نقصت بلا اجرة لانه صار غاصبا حيث اشغل
 الارض بجنس آخر غير ما امر به **دفع ثوبا الى خياط ليخيط قميصا بدنه فحاطه**
قبيا خيرا لدفع ان شأضمنه قيمة ثوبه واخذ القبا باجر مثله ولم يزد على
 المسمى قبل معناه القوط الذي هو ذو طاق لانه يستعمل استعمال القميص وقيل
 هو بحري على اطلاقه لانها يتقاربان في المنفعة لانه يشد وسطه وينتفع به انتفاع
 القميص ففيه الموافقة والمخالفة فيميل الى اي الجهتين شاكن بحسب اجرام مثل
 لقصور جهة الموافقة فلا يجاوز به الدرهم المسمى كما هو حكم الاجارة

لع

الفاسدة دفع غلامه الى حاكم مدة معلومة لنوع النسخ على ان يعطي
 الاستاد المولى كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط على اخذ اجر فيعد تامة
 طلب الاستاد من المولى اجرا وهو منه اي المولى من الاستاد منظره عرف
 الملك الى ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاد بحكم باجر مثل تعلم ذلك
 العمل وان كان يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه
 فذكره قاضي خان **باب الاجارة الفاسدة** تفسد بامور يكره
 الاول بقوله بشرط **المفسد للبيع** لان المنافع يكون لها قيمة بالعقد ونصير
 به ما لا فتعبر الاجارة بالمعاوضة المالية دون ما سواها من النكاح
 والمخلع والصلى عن دم العمد ونحوها وذكر الثاني بقوله **والشروع** بان يجر
 نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه وانما فسدت ان
 المقصود منها الانتفاع وهو امر حسي لا يمكن بالمشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز
 بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو امر حسي يمكن في المشاع فيجوز **الاصلي**
 احترازه عن الشيوع الطاري فانه لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية كما اذا اجر
 كل الدار ثم فسخت في النصف واجر رجلان دارهما لواحد فمات احدهما او
 بالعكس **الامن شريكه** فان كل المنفعة تحدث على ملكه فالبعض يحكم الملك
 الحقيقي والبعض يحكم الاجارة فلا يظهر معنى الشيوع وانما يظهر الاختلاف
 في حق السبب ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر الشيوع
 صح العقد على انه لا يصح في رواية عن ابي حنيفة كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله
وجح باله المسمى بان جعل الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله **وعدم**
التسمية بان اجر تكديار شهر او سنة ولم يقل كذا او تفسد ايضا اذا استاجر
 خانوتا او دارا سنة مائة درهم على ان يرميها المستاجر ويكون على المستاجر
 المثل بالغام بلغ لانه لما شرط المدة على المستاجر صارت المدة من الاجر
 فيصير الاجر مجموعا ذكره قاضي خان وانما لم يذكرها هنا لدخوله تحت قوله
 وجهالة المسمى فان فسدت اي هذين الاخيرين **وجب اج المثل بايتما**
المنفعة اذ قيل ستيفانها لا يستحق الاجر بالغام بلغ والا اي وان لم تفسد
 بما بل الشرط والشيوع لم يزد اي اجرا لمثل على المسمى اي اذا كان اجرا لمثل فايدا

كذلك

على المسمى لا يحل الزيادة لانهما رضا باستقاط حقها حيث سميا الاقل وينقص عنه
 اي ان كان اجرا لمثل ناقصا عن المسمى لا يجب قدر المسمى لفساد التسمية
 وانما لزم اجرا لمثل في الفساد بهما بالغام بلغ ولم يزد على المسمى في الفساد
 بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في انفسها عندنا وانما يتقوم بالعقد او شتمته
 فاذا لم يتقوم في انفسها وجب الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه
 لرضاها باستقاطه واذا جهل المسمى وعدم التسمية انتفى الرجوع ووجب الموجب
 الاصلي وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام فان
 عبارات القوم مضطربة في هذا المقام **فان اجردا** تفريغ على قوله وجهالة
 المسمى بعيد اي بعيد بحمول فمكن مدة كسنة او شهر مثلا ولم يدفعه اي
 البعد فعليه لمدة اجرا لمثل بالغام بلغ **ويفسخ في الباقي من المدة اجردا**
كل شهر كذا صح في واحد فقط وفسد في الباقي اذ لا يمكن تصحيح العقد على جملة
 الشهر بل على التمام ولا على ما بين الادنى والكل لعدم اولوية بعضها من البعض فتعين
 الادنى واذا تم الشهر الاول فكل منهما ان ينقض الاجارة لانها العقد الصحيح **وفي كل**
شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه ولم يكن
 للموخر ان يخرج به الى ان تنقضي المدة الا بعد ركز او كل شهر سكن في اوله كان التراضي
 منهما بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض
 المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل
 ويومها لان ذلك ركن الشهر وفي اعتبار الاول نوع حرج **الا ان يسمى الكل**
 بان يقول اجر تهاسنة اشهر كل شهر كذا متعلق بالمستلزمات معا يعني اذ ادين جملة
 الشهر ورعين حصنة كل منهما اجاز العقد لان المدة صارت معلومة فارتفع
 المانع من الجواز **اجر ما سنة بكذا صح وان لم يسم اجرا كل شهر** لان المدة معلومة
 الاثر على ان اجارة شهر واحد تصح وان لم يسم فسطح كل يوم **واول المدة ما**
سمى بان يقول من شهر رجب من هذه السنة والا اي وان لم يسم شيئا فوق العقد
 لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب
 السبب كما في الاجال بان باع الى شهر **والايمان** بان حلف ان لا يكلم فلانا حيث
 اعتبر فيها الابتداء وبعد الفلغ من التكلم **وان كان** اي العقد حين يهل

الهلال اعتبار **الأهلة** أي شهور السنة كلها بالاهلة لأن الاهلة أصل في الشهور
 قال تعالى مواقيت للناس **والأفلاحيام** لأن الأصل إذا تعذر بصرها بالبدل
 استأجر **عبدًا بأجر معلوم** **ومعلمه** لم يجز له باله بعض الأجر **أجاز** أجاز
 الحمام وأجاز أخذ أجرته ما روى أنه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في المحفة
 ولتعارف الناس والحمام ما روى أنه عليه الصلاة والسلام احتج وأعطى أجرته
والظير بأجر معين والقياس أن لا يصح لأنها تدعى استئجار الغنم وهو الذي
 فصاها واستجر البقرة والشاة ليحلب لبنها أو البستان ليأكل ثمرها وجه التحا
 قوله تعالى فإن أرضعنكم فآتوهن أجورهن وعليه انعقد الإجماع وقد جرى به
 التعامل في الأعمار بلا تكبير ولا تسليح أن العقود ورد على استئجار الغنم بل على
 المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقينه ثديها وتربيته وخدمته واللبن تابع وإنما
 لا يستحق الأجر إذا أرضعت بلبن الشاة لأنها لم تات بالعمل الواجب عليها
 لأنه إيجار وليس بأرضاع **وطعامها وكسوتها** وعندنا لا يجوز للجمالة وله أن
 الجمالة إنما تفسد العقد كفضائها المنازعة وهما ليس كذلك لأن العادة بين
 الناس التوسعة على الظائر لأن منفعة ذلك ترجع إلى أولادهم **وللزوج وطئها**
لا في بيت المستأجر إلا بإذنه يعني ليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطئها لأن
 الوطئ حق الزوج فلا يتمكن من إبطال حقه لكن المستأجر يمنع من وطئها في
 منزله لأن المنزل ملكه فلا يجوز له أن يدخله بلا إذنه **وله** أي الزوج **في فكاح**
ظاهر بين الناس وعليه شهور **فمنع** أي فسخ إجارة الظير لو **يغير** أي
 سواء كان الزوج ممن يشينه أن تكون امرأته ظييرا أو لا لأن هذه الإجارة توجب
 خللا في حق الزوج وللزوج أن يمنع امرأته عما يوجب خللا في حقه **وفيما** أي
 نكاح غير ظاهر بل **ما قل** أي ليس له أن يفسخ الإجارة لأن العقد قد تم
 وقوله غير مقبول في حق من استأجرها **وأجاز** للمستأجر **فمنع** أي منعت
أوجبت **لأن** أي بأجر بالولد **وعلمها** غسل الصبي وثيابه **وأصلح** **طعامه**
ودهنه لأن العادة أن الظير هي التي تتولى هذه الأمور فصارت كذلك كالمشروط
 لاثن شي منها أي من الثياب والطعام والدهن وهو أي ثمنه وأجره أي
 أجر عمل المرضعة وأرضاعها **علي أبيه** وفرع على هذا بقوله **فإن أرضعت بلبن**

ملح

شاة

شاة أو غدة بطعام ومضت المدة فلا أجر فإن أجر الأرضاع لما كان على الأب
 كان ترك الأرضاع حرمانا عن الأجر فإن الأرضاع هو أشراب الصبي لبنها بالخال
 حلة ثديها في فمه ولذا قال صاحب الهداية فإن هذا إيجار وليس بأرضاع فقولهم
 فإن أرضعت يكون من قبيل المشاكلة بخلاف ما إذا دفعته إلى خلدتها حتى
 أرضعته حتى تستحق الأجر كذا في الكفاية ولم تصح الإجارة إلا **بإذن** **والأب**
وليح وتعليم القرآن **والفقه** **والغنا** **والملاهي** **والنوح** وفي المحيط في كتاب
 الاستحسان إذا أخذ المال بلا شرط يباح لأنه أعطاه مال عن طوع بلا عقد
 وعسب المتيسر وهو أن يوجر في بلاد لينزوعا على الأناث والمراد أخذ الأجر عليه
 والأصل أن الإجارة لا تجوز عندنا على الطاعات والمعاصي لكن لما وقع الفتوى
 في الأمور المدنية جوزها المتأخرون ولذا قال **وبغنى** اليوم بصحتها أي
 الإجارة لتعليم القرآن **والإمامة** **والأذان** **وبجبر** المستأجر **على دفع** **الأجر**
وتحبس عليه وعلى الحلة المرسومة وهي هدية تهدى إلى المخلص عند رده
 بعض سور القرآن سميت بها لأن العادة أهدي الحلوى **تفسد** أي الإجارة
 أن دفع إلى آخر غير **المناسبة** بنصفه **أو استأجر حمارا** **زاده** ببغضه أي
 بعض الزاد **وتوالت** **بمنه** **ببره** **ببغضه** **بمنه** هذا الأجير يسمى قفيز الطمان
 وفدنه النبي صلى الله عليه وسلم عنه لأنه جعل الأجر بعض ما يخرج من عمله والأولان
 في معناه **ومن** **بمنه** **ببغضه** **بمنه** أي إذا استأجر رجلا ليحمله هذه
 العشرة الأصبع من الدقيق اليوم بدنه فسد عندنا في الجملة المقفود عليه
 لأن ذكر الوقت يقتضي كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه
 العمل ولا ترجيح أحدهما على الآخر مع أن المستأجر في وقوعه على العمل لا يستحق
 الأجر إلا بكونه أجيرا مشتركا ونفع الأجير في وقوعه على المنفعة لأنه يستحق
 الأجر بمضي المدة عملا ولا يفسد العقد ولو كان المقفود عليه كله أي بعمل هذا
 العمل مستغفرا لهذا اليوم فهو غير مقدور عادة وعن أبيه أنه إذا سمي عملا
 وقال في اليوم جازت الإجارة لأن في الظرف لا التقدير المدة فلا يقتضي الاستغراق
 وكان المقفود عليه العمل وهو معلوم **أو أرضا بشرط أن يثمنها** **أو يكرها**
أو يسرقها لأن أثر هذه الأفعال تبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات

مطلب في أخذ الأجر على تعليم القرآن

نفع

العقد وفيه نفع لصاحب الارض فتفسد كالبيع بخلاف **باعتجارها على ان يكرها**
ويزرعها او يسقيها او يزرعها لانه شرط يقضي العقد لان الزرعة تختم
 بالعقد وهي لا تنافي الا بالسقي والكري فلا تفسد **ولا ذكر في بيعها او ما**
يبيع فيها لم يبيع اما الاول فلان الارض تستاجر للزراعة والبناء والخرس
 فلم يبين شيئا من مالم تعلم المعقود عليه واما الثاني فلتفاوت انواع الزراعة
 واضرار بعضها بالارض فمالم يبين شيئا من مالم تعلم المعقود عليها **الا ان يبيع**
الموخر ان يقول على ان تزرع ما شئت في يبيع لوجود الاذن منه ولو زرع
 بلا ذكر الزراعة او ما يزرع **فمضى الاجل** عا د اي العقد صحيح وله المسمى ارتفاع
 الجمالة بالزراعة قبل تمام العقد **استباح جملته** لوجوده ولم يسمه فعمل
 مقادرا فملك لم يضمن لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد التعدد
 وان بلغ المكان المعهود فله المسمى من الاجر احسانا والقياس ان يجبر المثل لانه
 وقع فاسدا وجه الاستحسان ان الجمالة ارتفعت قبل تمام العقد فان تنازع اي
 العاقدان **قبل الزرع** في الصورة الاولى **والجمل في الصورة الثانية** فسخت الاجارة
 يعني فسختها القاضى ففعل الفساد وان تعدى اي المستاجر على الدابة وضمن
او لم يطعمها مشتركا بينه وبين آخر فاستاجر احدهما الاخر او حماره الى مكان
 كذا فعمل الطعام كله **فلا اجرة له** لا المسمى ولا اجر المثل اما في الاول فلما تقرر ان الاجر
 والضمان لا يجتمعان واما الثاني فلان العقد ورد على مالم يحتمل الوجود فبطل
 كاجارة ما لا منفعة له لان المعقود عليه حمل النصف الشايع وحمله غير متصور لانه
 فعل حسي لا يتصور في الشايع من حيث انه شايع بخلاف البيع لانه تصرف شرعي وهو
 يحتمل **كما في الجرد في الطابق** يعني استاجر دابة ثم جرد الاجارة في بعض الطريق
 وجارها ركبا قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عند ان يوفى لانه بالجرد صار
 غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر كله لانه سلب من الاستعمال
 فسقط الضمان كذا في الكافي وزاد في شرح الجمع للمصنف بعد قوله فسقط الضمان
 قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة لا تنسخ به وحده فوجب له الاجر المسمى
 على المستاجر للترام بذلك **اجارة النفع** تجوز اذا اختلفا **واذا اختلفا**
 لا يعني ان الجرد اياه ليسكنها بسكنى دار اخرى او دابة ليكرهها بركوب دابة

لله

اخرى وثوبه ليلبس به بلبس ثوب آخر لم يجز عندنا لان المعقود عليه ما يحدث من
 المنفعة ود غير موجود في الحال فاذا اختلفا الجنس كان كباولة الشئ بجنسه
 نسبة والجنس بانفراد به يحرم النساء بخلاف ما اذا اختلف الجنس لان النساء
 في الجنس المختلف ليس حرام كذا في الكافي **اقول** برده على ظاهره ان قوله لان النساء
 في الجنس المختلف ليس حرام مخالف لما قال في باب الرمي وان وجد القدر والجنس
 حرم الفضل والنساء لوجود العلة وان وجد احدهما وعدم الآخر حل الفضل وحرم
 النساء مثل ان يسلم هو وباني هو وباني او يركب شعير وان عدما حل الفضل والنساء
 فان البر والشعير جنسان مختلفان وقد حرم النساء فيه ودفعه ان مراده
 بالجنس المخلوق ما لا يكون فيه قدر كبير حفته بين حفتين شعير حيث جاز
 فيه النسبة لاختلاف الجنس وانتفا القدر كما مر في بابيه وهما كذلك فان جنس
 النفع اذ اختلف وليس النفع من المقدرات الشرعية لم يحرم النساء لانتفاء
 جزئي للعلة فيكون هذا اذا اختلف في قوله وان عدما حل الفضل والنساء هذا وقد
 علل في المحيط عدم الجواز اذا اختلفا الجنس بان المنافع معدومة في الطرفين
 فكانت نساء لا عيننا والنبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكاكي بالكاكي لانه خسر عنه
 خلافا لجنس الاجماع **باب من الاجارة الاجير نوعان احدهما**
الاجير المشترك وثانيهما الاجير الخاص وسياتي بيانه الاول من **عمل الواحد**
 كالحياط وخوخة او **عمل له** اي لو اوجد عملا غير موقت فانه اذا استاجر رجلا جرد
 للحياطة او الخبز في بيته غير مقيّد بيوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان
 لم يعمل لغيره او **موقتا بلا تخصيص** يعني اذا استاجر رجلا ليرعى غنمه شهورا ثم
 فهو اجير مشترك لان يقول ولا ترعى غنم غيري في يصير اجيرا وحدا وسياتي
 تحقيقه **ولا يستحق اي لا يستحق** الاجير المشترك **الاجر الا بعلمه كالصباغ وخوخة**
 لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين العوضين فمالم يسلم المعقود عليه
 للمستاجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر **ولا يضمن ما هلك في يده**
 سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه كالسرقة او بما لا يمكن كالحريق والغالب
 لان العين امانة عنده لانه قبضه باذن المالك لمنفعته وهي اقامة العمل فيه
 فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واجير الواحد وان وصليه بشرط عليه **الثمان**

اخرى

ك

لانه شرط يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين اما فيما لا يمكن التفرز
عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه العقد
عندها وعنده يفسد لما ذكر **وافق المتأخرين بالصلح على النصف** لاختلاف
الصحة رضي الله عنهم فيه كذا في العمادية بل يضمن **ما ملكه كالحرق**
اي خرق الثوب الحاصل **من الدق** اي دق الثوب **وقال الحال** فان التلف
الحاصل من زلقه حصل من تركه التثبت في المشي **ونقط** ع حيا يشد به الحمل
فان التلف الحاصل به حصل من تركه التوثيق في شد الحمل **وغرق السفينة** من
مده الا اذا غرق اي لا يضمن اذا غرق من مده السفينة **او سقط من**
دابة وان كان بسوقه او قوده لان ضمان الادمي لا يجب بالعقد بل بالجناية
وما يجب بها يجب على العاقلة والعاقلة لا تتحمل ضمان العقود وهذا ليس
بجناية لكونه ماذونا فيله **وهلك من جامة او فصله بجاء والمعتاد**
وكذا دابة اي لا يضمن ايضا دابة هلكت من فصد ونحوه **بجز** اي لم يجز
المعتاد لانه التزم بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يجامع الضمان كما اذا
حد القاضى وعزروا بالضرر به الا ان يمكن التفرز عنه كدق الثوب ونحوه
اذ بقوة الثوب ورقته يعلم ما يحتمل من الدق بالاجتهاد فامكن تقييده بالسلامة
منه بخلاف الفصد ونحوه فانه يبتنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه
ولا ما يحتمل من الحرج فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره الا اذا جاوز
المعتاد فيضمن الزائد كله اذا لم يهلك واذا هلك يضمن نصف دية النفس لانه
هلك بما دون فيه وغير مازون فيه فيضمن بحسابه وهو النصف حتى ان الخنا
لو قطع الحشفة وبرئ لم يقطع عليه دية كاملة لا وان ماتت بحب عليه نصف
الدية وهي من الغرايب حيث يجب الاكثر بالبر والاقل بالهلاكة ذكره الزيلعي **فان**
انكسرت في الطريق فمن المال قيمته في مكان حمله بلا اجر او مكان كسره
محصة اجرة اما الضمان فلانه تلف بفعله لان الداخل تحت العقد عمل سليم
والمنفسد غير داخل واما الخيار فلانه اذا انكسرت في الطريق والحمل شئ واحدتين
انه وقع تعديا من الابتداء من هذا الوجه **ولم** وجه آخر وهو ان ابتداء الحمل
حصل بامر فلم يكن تعديا وانما صار تعديا عند الكسر فيميل الى اي الجهتين شافان

مطلب
من الغرايب

مال

ك

مملوكة للمستاجر فاذا امره بالصرف الى ملكه صح وصار نايبا منابه فصار فعله
منقولاً اليه كانه فعله بنفسه وفرع عليه بقوله **فان تضرع فيضربني ضاع اي الصبي**
في يد ابي او سرق ما عليه اي على الصبي من الحلي لكونها اجير وحدثه ترديد
الاجير بالتدريد في العمل نحو ان خطته فارتبها فبدرهم وان خطته روميا
فبدرهمين وزعامة نحو ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصفه
نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم او هذه فبدرهمين **والعامل نحو ان**
تسكن فيه عطارا فبدرهم وان تسكن فيه حداد فبدرهمين والمسافة نحو
ان تذهب الكوفة فبدرهم وان تذهب الى واسط فبدرهمين والحمل نحو ان
تحمل عليا شعيرا فبدرهم او برا فبدرهمين وكذا اذا خبى بين ثلاثة اشيا
ولو بين اربعة لم يخرجكم في البيع والجامع دفع الحاجة لكن بجعل شرطها ر
النوعين في البيع كالاجارة لان الاجرا غايته العمل واذا وجد يصير المعقود
عليه معلوما وفي البيع بجعل الثمن بنفس العقد فيحقق الجمالة بحيث لا يرتفع
النزاع الاباثبات الخيالة ويجوز ان يحد من الامرين المتروك فيهما قليلا
كان او كثيرا لكن اذا كان الترديد في الزمان نحو ان خطته اليوم فبدرهم
وان خطته غدا فنصفه يجب في الاول اي يجب اذا وجد العمل اليوم الاول
من اليومين المراد فيه ما سمي من الاجر وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل
في اليوم الثاني فيهما اجب المثل غير زائد على المسمى وعندنا الشرطان جائزان
وعندنا فرفا سدان لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للترقية فيجتمع في كل يوم
تسميتان والواجب احديهما وهي محمولة كما لو قال خطه اليوم فبدرهم ونصفه
ولهما ان كل واحد منهما مقصود فصار كاختلاف النوعين كالرومية والنارسية
ول ان العقد المضاف الى الغد ثبت في الاول فلم يجمع في اليوم تسميتان فلم يكن
الاجر محمولا في اليوم والمضاف الى اليوم يبقى الى الغد فيجتمع في الغد تسميتان
درهم ونصف درهم فيكون الاجر محمولا وهي تمنع جواز العقد للمستاجر
تنوع الامور في المستاجر فاما ان ينعقد بيوت الجيران او الدار
لاضمان عليه مطلقا اي سواء بني باذن صاحب الدار ولا لان هذه انتفاع تظاهر
الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي بالنقصان الا ان يصنع ما لا يضره الناصر

ملع

ك

ق

من ترك الاحتياط في وضعه وابتدأ بنا لا يوقد مثلها في التنوير والكانون كذا في
العادية استاجر حمارا افضل من الطريق ان علم انه لا يجد بعد الطلب
لم يضمن كذا راع ند شاة من قطيعه تخاف على الباقي ان يتبعها كذا في النجا
لا يسافر بعد مخرج الخدمة بلا شرط لان في خدمة السفر زيادة مشقة
فلا يفتقر الى الاطلاق لا يسترد مستاجر اجر عبد بجوار يعني اذا استاجر
عبدا بجوار شهرا واعطاه الاجر فليس للمستاجر ان يأخذ منه الاجر ان هذه
الاجارة بعد الفراغ صحيحة احتجنا لان فسادها لرعاية حق المولى فبعد الفراغ
رعاية حقه في الصحة ووجوب الاجر له ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر كبر
اي العبد نفسه يعني رجل غصب عبدا فاجر العبد نفسه وسلم من العمل صحت
الاجارة لكونه نفعاً في حق المولى فان اخذ العبد الاجر فاخذ الغاصب الاجر
منه فأكله لا يضمن عندنا في حنيفة وقالوا يضمن كانه ائلف مال الغير بلا تأويل ان
الاجر مال المولى وله انه ائلف ما لا غير متقوم في حق المئلف فلا يضمن كغصب
السرقه بعد القطع كما ان الاجر الغاصب فانه اذا اجر عبدا غصبه واخذ
الاجرة وائلفه لا يضمن لان الاجر له ومنع المحجب بغيره اي الاجرة الى اصله من
اجارة نفسه اتفاقا لانه نفع محض ما ذون فيه كقبول الهبة وقايدته تظهر
في حق خروج المستاجر عن عهدة الاجرة فانه يحصل بالاداء اليه **واخذها ماله**
قائمة لانه وجد عين ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك كما في غصب
السرقه بعد القطع فانه غير متقوم ومثل ذلك استاجر عبدا شهرا من شهرا
باربعة وشهرا خمسة صح على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور ولا ينصرف الى
مايلي العقد بخيرا الجواز فينصرف الثاني الى مايلي الاول ضرورة وحكم الحال ان
اختلفنا في اباق العبد ومريضه وجري ماء الرحي يعني ان استاجر عبدا شهرا
بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر والعبد مريض او ابقوا خلتا
فقال المستاجر مريض او ابق هو من اول المدة وقال المجرى اخرها حكم الحال
فان كان العبد باقا او مريضا في الحان حكم بانه كذلك من اول المدة فلا جلا
وان لم يكن اثنا او مريضا حكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر وكذا اذا خلا
في جري ماء الرحي القول ان رب الثوب في القيص والاشياء والمصفر والمصر

نية

عل

ف

يعني اذا قال رب الثوب الخياط امرتك ان تخط ثوبا قبا فخطته قميصا وللصباغ
 امرتك ان تصبغ ثوبا احمر فصبغته اصفر وقال الخياط والصباغ ما امرتني هو
 الذي فعلته فالقول في الصورتين لرب الثوب مع اليمين ان الاذن يستفاد
 من قبله فكان القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن بينهما بيعة فخلق رب
 الثوب في الصورة الاولى خيرا كان شائعه قيمة الثوب بمول ولا اجر له وان شا
 اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى لانه امتثل امره في اصل ما امر به وهو
 الصنع والخياطة لكن خالفه في الصفة فيختار ايها شاق في الثانية خيرا كان شائعه
 قيمة ثوبا يبيض وان شا اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمى ايضا فالقول
 لرب الثوب في **الاجر وعده** اي صدق رب الثوب مع يمينه في قوله عملت لي بحاجات
 لاصانع قال ان اجرا لا ينكر العقد وجوب الاجر وتقوم عمله **باب**
فسخ الاجارة فسخ اي المستاجر ولاية الفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الانتفاع
 بوجه اخر ولهذا لم يقل تنفسخ **بمختيار الشرط** بان استاجر دارا سنة على انه
 بالمختيار اي المجرى والمستاجر بالمختيار فيها ثلاثة ايام وانما تنفسخ به انما اعتقد
 معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس وتحتل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار
 فيه كالبيع وبمختيار الروية **لا تجلب الصلاة والسلام** قال من اشترى شيئا لم يره
 فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنافع فيتناوله ظاهر الحديث لفظا او
 دالة وبمختيار عيب حاصل **قبل العقد وعده** اما جواز الرد بعيب حاصل
 قبل العقد فظاهر واما جوازه ما بعد العقد فلان المعقود عليه هو المنافع وانما
 توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة الابتداء فكان العيب
 حاصلا قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان
 يكون العيب حادثا بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض
 المستاجر او قبله لا كان قبل قبض المعقود عليه وهو المنافع كذا في شروح الهداية
 بفوت النفع صفة عيب كخراب الدار وانقطاع مال الرعي وما الاضرار فان كلا
 منها يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ او تخل عطف على فوت به اي بالنفع يعني
 ان العيب لا يفوت النفع بالكلية بل يخل به بحيث يجوز ان ينشع به في الجملة
 لمضالع العقد ودبر الدابة فان الاجارة تنفسخ به ايضا فلم يخل اي العيب

غير

ك

ك

و

اي بالنفع او انتفع اي المستاجر بالخيار **بالنفع** واستوفى المنفعة وقدره ضيق العيب او
 ان له اي الاخلال **الموجر سقط خياره** لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يخل
 بالنفع المتصور لم يكن يجوز الفسخ نحو ما اذا كان في الدار حايط للجمال ولا ينفع
 به في سكنها واستقطط ذلك الحايط ليس له ولاية الفسخ لان المعقود عليه المنفعة
 فاذا لم يتمكن الخلل فيها لم يثبت الخيار **وعذر عطف على خيار الشرط لزوم**
ضرره يستحق بالعقد بقى اي العقد في سكنه وجميع ضرره استوجز حداد
 وهو الجراح لقلعه فان العقدان بقى لزوم قلع سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد
 وموت عمره اذ اختلعا **الاستنجر** اي طبخ ليطبخ ويمتها فان العقدان بقى
 تضرر المستاجر بالثلا في ماله في غير الويلية **ولزوم دين** عطف على لزوم ضرره
يقضي الاثنان الموجر فانه اذا اجر دكانا او دارا ثم افلس ولزوم ديون لا يقدر على
 قضائها الاثنان ما اجر واراد فسخا تنفسخ والا لزمه ضرر الجبس **وسر عطف**
 على لزوم مستاجر عبد **للمخدمة** في المصرا **ومظنا** اي غير مقيد بكونها في المصرا
 وان كان مجموعا على الخدمة في المصرا فان منع مالكه عن السفر فلم يستاجر الفسخ لوجوه العذر
 وان رضوا له ليسفره فليس للمستاجر الفسخ لانثاق العذر **ولا س مستاجر** **مستاجر**
ليست فان الاجارة ان بقيت لزوم اذا اجر الدكان وهو عتق بالافلاس وافلاس خياط
يعمل ماله **استاجر عبد الخياط فنزل عمله** قيد بقوله يعمل ماله لان من ليس له مال
 ويعمل بالاجر فليس ماله ابرق ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه **ولم يكثرى دابته من**
سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزوم ضرره اذ احتمال كون قصده سفر
 الحج فذهب وقته او طلب غرسه فحضر او التجارة فافتقر **مخلاف** متعلق بقوله خيار
 يعمل ماله **استاجر عبد ثوب مستاجر** اي مستاجر عبد له اي ليخيط ثوبا متعلق
 بالترك في المصرا فانه لا يكون عذرا اذ يمكنه ان يتبع الغلام للخياطة في ناحية ويعمل
 في المصرا في ناحية **وبناء المالك** متعلق بقوله ويد المالك فانه ايضا ليس بعذر
 اذ يمكنه ان يتبع ويبعث دوابه على يد تلميذه او اجيره **وبيع ماله** متعلق
 بقوله ولزوم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون الحق ودين كماله **وشفسخ** اي الاجارة
 بلا حاجة الى الفسخ **موت احدهما** اي احد العاقدين **لو عقدها لنفسه** انما بقيت
 نصيبا لمنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لا نقالها

ط

و

لا اذا انزلها
لك فانها اذا انزلها
ليكن راضيا
الاجاره

جاء

[illegible]

٢

وحيث أنك دأبت في هذه إذا لم يريد به الهبة فإن هذا اللفظ يستعمل عرفاً في الهبة سابق
من قولهم حمل الأمير فلان على الفرس ويراد به التمليك ومعناه لغة الأركاب وهو
مستعمل فيه أيضاً فإذا نوى أحدهما صحت وإن لم يكن له نية حمل على الأدنى لئلا
يلزم الأعلى بالشك **اقول** وبهذا التقرير يندفع ما عترض صاحب الكافي على المدعى
بوجوبين أحدهما أنه جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني مختك ومختك
حقيقة لتمليك العين ومجاز لتمليك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان القاطع
ومختك على هذه الدابة إذا نوى بالجلال الهبة وعلى أن الحمل هو الأركاب حقيقة
فتكون عارية لكنه يحتمل الهبة وثانيهما أنها إذا كانا لتمليك العين حقيقة
والحقيقة تراد باللفظ بلا نية فعند عدم إرادة الهبة لا يحمل على تمليك المنفعة بل
على الهبة **أما** اندفاع الأول فلأنه أراد بجعل هذين اللفظين حقيقة لتمليك العين
في العارية جعلها حقيقة لغيرها فيكونان مجازين لتمليك المنفعة عرفاً ضرورة
وأراد بجعل الحمل حقيقة للأركاب جعل حقيقة له لغة فيكون لتمليك العين مجازاً لغة
ضرورة فلا منافاة **وأما** اندفاع الثاني فلأن الحقيقة إنما تراد باللفظ بلا نية
إذا لم يعارضها مجاز مستعمل فإن النية إذا انتفت كان المعنى العرفي والمعنوي
المستعمل مستويين في الإرادة فيجب حمل اللفظ على الأدنى لئلا يلزم الأعلى بالشك
والجواب عن ما قيل من أن اللفظ لا يكون عارية في الاستخدام فإنه إذا كان
وإرادته كماله **مسألة** في إرادة النفع في صرف اللام في قوله كالعرفاة
الملك **الجواب** هو المعتبر من شأنه لأن المنافع تلك شيا فشيئاً بحسب جدوها فالمراد
لم تملك فصح الرجوع **والجواب** عن ما قيل من أن العارية إذا كانت
بأنه لا يكون لأن العارية دون الإجارة والرهن والشئ لا يتضمن ما فوقه **فإن** أجرو
من المستعير **قلت** العارية ضمن المعتبر أي ضمن المعتبر المستعير لأنها إذا
لم تتناولها كان كل منها غصباً ولا يرجع أي المستعير **أما** إذا ظهر بالظمان أنه
أجرو رهن ملك نفسه **أما** ضمن المستأجر **والجواب** أي المستأجر على التوجه دفعاً للضرر
الغرض عنه **أما** لم يرد أن العارية مضمومة وإن علم يرجع لأنه لم يفرض فصار كالمستأجر من
الغاصب عالماً بالغصب **وقد** أرى العارية مطلقاً أي سواء اختلف استعماله أو لا
لم يبين من أنهما كانت لتمليك المنافع مجازاً أن يعبر أن المال كملك التملك

الاسنان

كالمستاجر يمكن ان يوجر الموصوله بالخدمة بملكه يعبر عن دار ما لا يختلف استقواله
 ان يبيعه اي مشتقا و فرع على قوله وتعار مطلقا بقوله فمن استعار داره مطلقا
 بجماع عليها ما شاء ويعبر به اي الحمل بركبت نفسه ويركب غيره وانه فعل
 تعين مضمون بغيره حتى لو ركب نفسه ليس له ان يركب غيره اذا تعين ركوبه
 ولو اركب غيره ليس له ان يركب نفسه حتى لو فعله ضمن وان اطلق اي الميراثا
 في الوقت والنوع انتفع ما شاء اي وقت شالانه يتصرف في ملك الغير فملك التصرف
 على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن اي المستعير بالحال في الشر فقط
 التقييد ما في الوقت لا النوع او بالعكس وفيه ما فان عمل على وفاق القيد فظاهر وان خالف
 الى شريطين والى مثل وخيل لا يمتنع ان يركب في الميراث والمعدود
 امتعاز بقرينة ان الاعارة تملك المنفعة ولا ينتفع بهذه الامور الا باستئجار عنها ولا
 يملك استهلاكها الا اذا ملكها فاقترضت تملك عنها ضرورة وذلك الهبة او القرض
 والقرض اذا لها ضرر الكونه موجبا لرد المثل **هذا ان المبيع الحقة** اما اذا عينها كالميراث
 والارث لم يعبر بها الميزان او ينزل بها المكان ونحو ذلك من الانتفاعات فتصير عارية
 ليس له الانتفاع باهلاكها فكان نظير عارية الحلي والسيف المحلى وفرع على كونها قرضا
 بقوله فمن يملكها قبل الانتفاع كالميراث القرض مع الاعارة اي عارة الارض **والفرس**
 لان منفعتها معلومة تملك بالاجارة فتملك بالاعارة واي للميراث **لان الاعارة**
 لان الاعارة ليست بلازمة ولا تملك اي البناء والفرس لانه شاغل ارضه بملكه
 فيومر بالتفرغ الا اذا شاء ان ياخذها بقيمتها اذا استئضرت الارض بالقلع فيضمن
 قيمتها مقلوعين ويكون له كيلا يتلف ارضه عليه ويستبد ذلك بانه صاحب اصل واذا
 لم يستئضر لا يجوز الترك الا باتفاقهما ولا يشترط الاتفاق في القلع بل انهما طلبه
 اجيب وضمن ربا الارض **انقص البناء والفرس بالقلع ان وقت العارية** لانه
 مغرور من جهة حيث وقت له والظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للفرس
 عن نفسه وكذا اي الرجوع قبله اي قبل وقت عين لان فيه خلف العهد **ولو اراد**
 اي ارضه للرجوع لا تؤخذ اي الارض حتى يحبس اي الزرع اي جازله ان يحصد
مطلقا اي سواء وقت او لا لان له نهاية معلومة وفي الترك مراعاة الحقيقين بخلاف
 الفرس اذ ليس له نهاية معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك **وان لم يمتنع**

طل في تضمين
قيمة البناء مقلوبا

ۛ

واجبه **ويضمن** ان يحفظ بغيره او او دعي باغيره لان المالك رضى بحفظه في يده
دون غيره فيضمن بالتسليم اليه **الا اذا خاف حرق او غرق فسلم الى جاره او**
فك ان ان لا يمكن ان يحفظه في هذه الحالة الا بهذه الطريق فصار حاد وفاقيه
ولا يصدق عليه الايبنة لانه يدعي ضرورة تستقط الضمان بعد تحقق سببه
فصار كما اذا ادعى الاذن في لا يدعي **كذا** اي يضمن ايضا المودع **ان يطلب به** اي ب
الوديعة **فمنه** اي المودع **قادر** اي تسليمه فانه اذا طالبه بالرد لم يكن راضيا
بامساكه بعده فيكون متعديا بالمنع فيضمن **او تعود** اي المودع وفسر التعود
بقوله **فليس توفيقا او كسبا** **او تملكو انفق بعضهما** فان المودع اذا انفق بعضها
ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها **او خلط مثله** **تأني** فانه اذا جاعلها انفق فخلط
بالباقى صار ضمنا بجميعها لانه صار مستملا للكل بالخلط **كذا في الكافي او محمد**
عنده اذا طلبها فجدها عنده **ثم اقر** اي ضمن لان المالك عزله عن الحفظ حين طالبه
بالرد فهو بالامساك بعده غاصب فيضمن فان عاد الى الاقرار لم يبرأ عن الضمان
لان العتد ارتفع فلا يعود الا بالتجديد ولم يجد وانما قال عنده لانه لو انكر
عند غيره بان قال اجنبي عندك وديعة فلان فقال لا يضمن لان الجحود عند غيبة
المالك من الحفظ لانه يقع به طمع الطامعين عنها فلا يضمن به **او حفظا اي الوديعة**
في ما **او** ان يحفظه في غير ما اي غير تلك الدار فيضمن بمخالفته امره **او خلط**
بما حتى لم يتميز سوا خلطها بجنسه او خلا فجنسه فان الخلط استملاك عندنا
مطلقا **ان** اخلطت اي الوديعة به اي مال المودع بلا صنع منه كما اذا انشق
اليكسان فاخلطت **اشترى** ولا ضمان ان لا تعدى منه وهذا اتفاق وان **ازال**
التعد يعني اذا تعدى المودع في الوديعة بان او دعي باغيره ثم ازال التعدى
فردها اليه **الضمان** يعني ان الوديعة اذا ضاعت بعد العود اليه لم يضمن
خلوفا للشافعي هذا الذي ذكره المودعة **واختلف في سائر الامارات** قال في
العادية لو استعار دابة الى مكان مسمى فجاء وزبها المتهتير المستعير المالك المسمى ثم
عاد اليه فهو ضامن الا ان يرد على المالك قبل هذا اذا استعارها لاجابيا اما اذا استعارها
زاهبا وجابيا يبرأ وهذا القائل سوي بين المودع والمستعير والمستاجر اذا خالفوا
ثم عادوا الى الوفاق يبرأ عن الضمان اذا كانت مدة الايداع والاعارة باقية ومن

ملح

المشايع

المشايع من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان ما لم يردّها على المالك سوا استعارها زاهبا
او جابيا وهذا القائل يقول ان المستعير والمستاجر اذا خالفوا ثم عادوا الى الوفاق بحيث
يبرأ والقول الاول اشبه واليه مال شيخ الاسلام خواهر زاده **ولا** اي المودع **السفر**
اي بالوديعة وان كان له حمل وموتة **ان** **اسن** اي الطريق بان لا يقصده احد غالبا
وان قصده امكنه دفعه بنفسه ورفقائه **وم يذ** اي المودع عن السفر فان لم يأت
او غناه فضاقت **منه** **او وعاه** اي او دعي رجلا رجلا مثليا يعني المكملات
والموزونات والعدديات المتقاربة **لم يدفع** اي المودع الى احد **احسنه** **بغية**
الاخر ولو دفع يضمن وقال لا يدفع ولا يضمن قيل الخلاف في المثليات والقيميات
معا والصحيح ان في المثليات فقط ولذا قال **فاني** **القمي** **او دعي** **ما يقسم** **افتد** **او**
و **فند** **منه** وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدها باذن الآخر وذلك
لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدها فان الفعل والحفظ متى اضيف الى اثنين
فيما يقبل التجزئ تناول البعض دون الكل فيقع التسليم الى الآخر بلا مال كذا **في**
دافع **كله** **لا يقسمه** لان مودع المودع لا يضمن عنده **بخلاف** **ما لا يقسم** فان دافع
كله لا يضمن لانه لما او دعيها مع علمه بامتناع اجتماعهما عليه ليلا او نهارا وامكنها
المبايعة كان راضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال **كذا** **المؤمنان** **والمؤمنين**
بالسرا **اذا سلم احدهما الى الاخر** **ما يقسم** حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم **منه**
الدفع **الى** **حياله** **قد دفع** **او** **من** **له** **بد** **اي** **تلك** **منه** مع انه من عياله **منه** ولو دفع
الى من ابدا منه **منه** **دفع** **الدابة** **الى** **مبده** **وما** **يحفظه** **نفسا** **او** **عرسه** **اي** **لا يضمن**
يعني او دعي رجلا وديعة وقال لا تدفعها الى امرأتك وعبدك وامتك **وذلك**
واجبك **وهم** **في** **عياله** **فان** **دفعها** **الى** **واحد** **منهم** **فهلك** **فان** **كان** **يجد** **بدا**
الدفع **اليه** **بان** **له** **سواه** **اهل** **وخدم** **فهو** **ضامن** **والا** **لا يضمن** **لان** **هذا** **الشرط** **مقتد**
فقد **يأمن** **الانسان** **الرجل** **على** **المال** **ولا** **يأمن** **عياله** **لكن** **انما** **يلزمه** **مراعاة** **شرطه**
بقدر **الامكان** **فان** **كان** **يجد** **بدا** **من** **الدفع** **الى** **من** **نهي** **عنه** **وهو** **ممكن** **من** **حفظها**
على **الوجه** **المؤمور** **به** **فيضمن** **بحفظها** **على** **الوجه** **المأمور** **عنه** **وان** **كان** **لا** **يجد** **بدا** **عنه** **لا**
يضمن **ان** **لا** **يمكن** **الحفظ** **الا** **به** **فلا** **يمكن** **العمل** **به** **مع** **مراعاة** **هذا** **الشرط** **فلا** **يقدر** **التقيد**
قبطل **فصار** **كانه** **قال** **لا** **يحفظه** **فصار** **منافضا** **لاصله** **وهذا** **كما** **لو** **او دعي** **دابة** **وقال**

لا يبرأ ان عن الضمان
تخلو المودع
اي خالف
ثم عاد الى
الوفاق

كله

كان

لا تدفع الى غلامك او نفاه عن الدفع الى امراته والوديعة شئ يحفظ على يد النساء
والرجل من لا يجد بلامنه فهذا شرط يناقض اصله فصاحب المالك لا يحفظ
في بيت معين من دار او صندوق معين فيه اي البيت يحفظ في بيت آخر
منها اي من تلك الدار او صندوق اخر منه اي من ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف
الدارين الاصل ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكن والنهي عن الوضع
في دار اخرى مفيد لان الدارين مختلفان في الآمن والحفظ فصاحب الشرط وامكن
العمل به واما البيتان في دار واحدة فكلما اختلفان في الحرز فالتمكن من الاخذ من
احدهما يتمكن من الاخذ من الآخر فصاحب الشرط غير مفيد وتعدر العمل به ايضا
فلا يقترن وكذا الصندوقان فان تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان
الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان **ظاهر الا ان يكون هما اي بالبيتين**
والصندوقين خلت ظاهر في بقاء الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع فملك
المودع المودع الاول فقط ولا يضمن ايها شافان ضمن الآخر رجوع على الاول
ولو اودع الغاصب ضمن المالك ايا شافان الغاصب والمودع اما الغاصب
فظاهر واما مودعه فليقبض منه بلا رضاهما لانه ان لم يعلم انه غاصب رجع على
الغاصب قولا واحدا وان علم فذلك في المظاهر وحكي ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار
شمس الائمة كذلك النهاية **وفي الغاصب وغاصبه والغاصب والمشتري منه**
فان غاصبه والمشتري منه صار مثله في التلقين منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا انما
مع الف ادعى جيلان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل له فان اوى الالف
لها وعليه الف اخرى بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليهين لهما وانما
يختلف لكانهما بانفراده لان كلا منهما ادعاه بانفراده والمسئلة على اربعة اوجه
لانه اما ان يحلف لهما او يحلف للاول وينكل للثاني او بالعكس او ينكل لهما فان حلف
لكل واحد منهما فلا شئ لهما وان حلف للاول وينكل للثاني فالالف له بئذ او اقره
وان عكس فالالف للاول ولا شئ للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما
عليه بئذ او اقره وعليه الف اخرى بينهما لان تكوله اوجب لكل منهما كل الالف كان
ليس معه غيره فاذا اصر فيه اليها فقد صرف نصف نصيب هذا الى ذلك ونصف نصيب
ذلك الى هذا فيغرم ذلك **اودع حر عبد مجرب له فادعه المجرى مجربا**

المودع

المودع ضمن الاول لانه سلط على اطلاقه وشرط عليه الضمان فصاحب التسلط وبطل الشرط
في حق المولى فقط اي لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عند طرح اذا لم يحضر
العتق رعاية لحق المولى ولوضع المودع عند ثالث يعني اذا اودع المجرى الثاني
عند المجرى الثالث فهلك عند الثالث فلا ضمان عليه فان اعتق لانه مودع المودع
وهو غير ضامن عند طرح **وعنه الاول بعد عتقه** لما مر من قوله لانه سلطه المجرى
الثاني في حال لانه استملكه بدفعه الى الثالث ومودع المودع يضمن عنه اذا جني
كتاب الرهن مناسبتة لكتاب الوديعة ان عين الرهن امانة
في يد المرتهن كما سيأتي فيكون كالوديعة هو لغة الحبس مطلقا وشرعا **جبر المال**
احتراز عن رهن الحر والمدير والخمر ونحوها **حق يمكن اخذه** اي الحق منه اي
المال **وادي ذلك الحق الدين حقيقه** وهو دين واجب ظاهرا وباطنا فظاهر فقط
فانه يصح بثمن عبد وثمن خل وزبد بجمعة وبدل صلح عن انكار وان استحق او وجد
حرا او خرا او ميتة او تصادقا ان الدين كان الدين واجب ظاهرا وهو كاف لانه اكد
من دين موعود كما سيأتي **احكام** كالاعيان المضمونة بالمثل او القيمة والقوم يسمونها
الاعيان المضمونة بنفسها وسياتي بيان تحقيق وجه التسمية ان شاء الله تعالى **فقد**
حال كونه غير لازم لانه تبرع كالهبة والصدقة **باجاب وقبول** كما في الهبة **فقد**
تسليم وان رجوع عنه تفريح على قوله غير لازم **فاذا سلم اي المرتهن الرهن** وقبض
اي من قبل المرتهن **مخو** اي مجموعا احتراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع
في الارض لان المرتهن لم يجزه **مفرغا** اي عن ملك المرتهن وهو احتراز عن عكسه
وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع المرتهن
متممة احتراز عن رهن المشاع كرهن نصف الدار والعبد كذا في غاية البيان وهذه
المعاني هي المناسبة لهذه الالفاظ لاما قيل ان الاول احتراز عن رهن المشاع والثالث
عن رهن ثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر **لزم** اي المرتهن هو خزانة قوله
فاذا سلم **التمليك** فيه اي رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم
قبض المرتهن حتى اذا وجدت من الرهن بحضرة المرتهن ولم ياخذ فضاء ضمن
المرتهن فلا وجه لما قال الزبلي من ان ظاهر المعنى اللغوي ان الصواب ان التخليص
لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المسلم دون المتسلم والقبض فعل

قوله اي الوديعة ولو عينه لكان اودع

المتسلح **الباع** اي كان التخلية فيه ايضا قبض اعترض على القوم بان التخلية ينبغي
ان لا تكون في قبض الرهن اذ القبض منصوص في الرهن بخلاف حتى استدلووا على شرطية **الباع**
القبض في الرهن بقوله تعا فها من قبضته والاصل ان المنصوص يراد وجوده على
اكمل الجهات **ان** المنصوص غير راعي وجوده على اكمل الجهات اذ انصرف عليه بالاستقلال
واما اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلا يجب ان يراد وجوده كما ذكر فان التراضي في البيع
منصوص عليه بقوله تعا الا ان تكون تحارة عن تراض فلو صح ما قال المعترض
لبطل بيع المكره ولم يفسد وليس كذلك كما سيأتي **ولو هلك** اي الهن اعلم ان
الرهن امانة محضه عند الشافعي حتى لم يجعل مضمونا وعندنا امانة لكن يد
المرتهن يد استيفاء وتقرر بالهلاك لان الاستيفاء يحصل من المائنة دون العين
فالاستيفاء بالعين كما ذهب اليه يكون استبدالاً والمرتهن مستوفى كما يستبدل
واغاي حصل الاستيفاء بحسن الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار المائنة دون
العين فكان هو امانة في العين كاليسر في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن
على الراهن في حياته وكفته بعد مائة وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام عليه غرمه فاذا
هلك الرهن **ضمن** اي المرتهن **بالاقل** يجب تخفيفه باللام لينلاديتهم كون من في قوله
من قيمته **ومن الدين** تفصيله وليس كذلك بل يائنة والمعنى بالاقل الذي هو من
هذين المذكورين **ان** كان وقد وقع في نسخ الوقاية متكرراً **ولو استويا** اي الدين
وقيمة الرهن سقط دينه اي صار المرتهن مستوفياً لدينه **ولو كانت قيمته**
اي الرهن اكثر من الدين **فالفضل امانة** لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء
وهو بقدر الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين **قد** **وجع المرتهن**
بالفضل مثلاً اذا رهن ثوباً قيمته عشرة فلهك عند المرتهن سقط دينه
فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة اخرى وان كانت خمسة
عشر فالفضل امانة **وضمن** اي المرتهن **بدعوى الهلاك** **بل** **دينه** يعني اذا ادعى على
المرتهن هلاك الرهن ضمن ان لم يتم الدين عليه **مطلقاً** اي سواء كان من الاموال الظاهرة
كالحيوان والعبيد والعقار ومن الاموال الباطنة كالنفقدين والحلي والعروض
وقال مالك يضمن في الاموال الباطنة فقط **اي** المرتهن **طلب دينه من رايه**
لان الرهن لا يسقط طلب الدين **وله** **جنسه** **به** اي الراهن بالدين وان كان الرهن

في ربه

في ربه لان حق باق بعد الرهن والجس خا المظلم فاذا ظهر مظهر عند القاضي بحسبه

دفع المظلم **وله** ايضا **جس رهنه** **بعد الفسخ** حتى يقبض **دينه** **او يد** لان الرهن
لا يبطل بمجرد الفسخ بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضمونا ما لم يلقى
القبض والدين **لا الانتفاع به** اي بالرهن عطف على قوله لم يطلب دينه **مطلقاً** اي
لا بالاستخدام ولا سكنى ولا اجارة ولا اعاره سواء كان من المرتهن او الراهن
الا بالاذن اي اذن الراهن ان كان المنتفع المرتهن او اذن المرتهن ان كان
المنتفع الراهن **فلو فعل** اي انتفع بالرهن قبل الاذن **تعدى** **ولم يبطل** اي الرهن
به اي بالتعدي **واذا طلب** اي المرتهن **دينه** **ولو في غير بلد العقد** **ان** **احضره**
الرهن لان قبضه قبضاً استيفاءً فلا وجه لقبض ماله مع قيام يد الاستيفاء لان هلاكه محتمل
فاذا هلك في يد المرتهن تكرراً الاستيفاء **ان لم يكن** **حمله مؤنة** متعلق بقوله ولو غير
بلد العقد فان الاماكن كلها في التسليم مكان واحد فيما ليس له مؤنة فاذا **احضره**
اي المرتهن الرهن **سلم الراهن الدين** **ثم المرتهن الرهن** ليتعين حق المرتهن
كما تبين حق الراهن بحضور الرهن تحقيقاً للتسوية كما في المبيع والتمن بحضور المبيع ثم
يسلم الثمن **وان كانت** اي حمله مؤنة سلم اي الراهن **الدين** **احضار الرهن** اي لا
يكلف احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم يعني التخلية لا النقل من مكان الى مكان ولكن
للاهن ان يحلف بالله ما هلك كذا في الكافي **من** **طلب دينه** لا يكلف اي المرتهن
احضار رهن **وضع** **عند عدل** **اي** **الراهن** **لكونه** في يد الغير يامر الراهن فلا
يكلف ايضاً المرتهن احضار رهن **من** **باعد** **المرتحن** **بامره** اي امر الراهن حتى
يقبض لانه صار ديناً بالامر ببيع الرهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين واذا
قبضه يكلف احضاره لقيام البذل مقام المبدل ولا يكلف ايضاً **من** **منه**
رهنه **تمكنه** اي تمكن الراهن **من بيعه** اي الرهن **ليقبض دينه** يعني لو اراد
الراهن ان يبيع الرهن ليقض الدين بثمنه لا يجب على المرتهن ان يمكنه من
البيع لان حكم الرهن الجس الدائم الى الذي يقض الدين فيكف بصر القضاء من ثمنه
ولا يكلف ايضاً من قبض بعض دينه تسليم بعض رهنه **حتى يقبض البقية**
من الدين لان له ان يجسر كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في جسر المبيع وعطف
بنفسه **ويجوز** له كزوجته وولده وخادمه واجيره مشاهير او مسانمة يسكنون

معه فان العبرة بالمساكنة لا النفقة حتى ان المرأة لو دفعت الى زوجها لانفسه ذكره
الزبلي **وضمن بحفظه بغيره** لانه ترك الحفظ الواجب **وتعديبه** اي صرحا
وايداعه لانقر بان عينه امانة **وجعل خاتم الرهن في خنصره اليمنى او اليسرى**
لانه استعمال وجعله في اصبع اخر حفظ **وتقلد سيف الرهن** لانه ايضا استعمال
لالتلافة فانه حفظ فان الشجعان يتقلدون في العادة سيفين كالتلافة
والضمان في هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار
الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالانلاف **وفي لبس خاتم** اي خاتم الرهن
فوق اخر يرجع الى العادة فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان
حافظا فلا يضمن **وعليه** اي على المرتهن **مؤن** حقه كاجزيت الحفظ **وآخر** قيمة
الحفاظ فان تمامه على المرتهن وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين كان حقه قيمة
بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له **واما مؤن رده او دونه**
منه الى يده فتنقسم الى المضمون والامانة يعني ان مؤنه رده الى المرتهن ان كان
خرج من يده كجعل الا بق على المرتهن ان كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنه
جزء منه الى يد المرتهن كمدواة الجرح ان كان قيمته مثل الدين اما اذا كانت اكثر
منه فتنقسم على المضمون والامانة فالمضمون على المرتهن والامانة على الراهن وكذا
مدواة الفروج ومعالجة الامراض والفداء من الجناية **وعلى الراهن خراج**
الرهن ومؤنه بتبقيته **واصلاح منافعه** كنفقة الرهن وكسوته واجراءه
وطيره ولدا الرهن وسقى البستان والقيام باموره فالجاصل ان ما يرجع الى الراهن
فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا امانته
مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على المرتهن اما خاصة واما بالتقسيم كما هو
وكل ما وجب قبل احد من الراهن والمرتهن فاداه الآخر كان متبرعا لانه
قضى دين غيره بغير امره الا ان يامره القاضي لان له ولاية عامة كان صاحبه
امره **باب ما يصير رهنه والرهن به** او **واضح** رهن الجرح
يعني الذهب والفضة والمكيل **واسان** وان كونهما محل الاستيفاء فلورهن
المذكورات بخلاف جنسها فهلكته هلكت بقيتها كسائر الاموال وهو ظاهر **ولو**
رهنت بحسنها فهلكته هلكت **بمثلها** من الدين وتعتبر الماثلة في القدر

وهو الموزون او المكيل **بلا عبرة بالقيمة ولا للقيمة** فان الدين اذا كان وزنيا
والرهن ايضا كذلك فملك فتمساوا بسقط الدين وان كان الدين زائدا سقط
قدر الرهن منه وبقي الزايد في زمة الراهن وان عكس سقط قدر الدين منه
والفضل للراهن **اي يصح رهن مشاع** لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت يد
الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع من حيث انه مشاع **مطلقا** اي سواء كان
مما يحتمل القسمة او لا وسواء رهن من شريكه او من اجنبي والظاهر كالمقارن
وهو الصحيح كذا في الخلاصة **وعلى شجر دونه** اي دون الشجر **وزرع ارض**
او غنم او دابة اي دون الارض لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة
فكان في معنى المشاع **كذا العكس** وهو رهن الشجر لا الثمر ورهن الارض لا
النخل والزرع لان الاتصاف يقوم بالطرفين فالأصل ان المرهون اذا كان متصلا
بما ليس بمرهون لا يجوز امتناع قبض المرهون **وحده** **ولا يصح ايضا رهن حر**
ومدبر ومكاتب وام ولد وموقف **وخر** لان حكم الرهن بثبوت يد الاستيفاء
ولا يثبت الاستيفاء منها لعدم المالمية في الحر وعدم جواز مساواه **ولا يصح رهن**
من مسلم او ذي واللام في **المسلم** متعلق بقوله رهن حر وارتماها اي لا يجوز
للمسلم ان يرهن خرا او امثاله او يرهنتها من مسلم او ذي **وتعذر الاستيفاء**
في المسلم لا يضمن له اي للمسلم **من يهتها الذي** يعني اذا المرتهن ذميا يضمنها
للمسلم كما لا يضمنها بالغصب منها لانها ليست بمال في حق المسلم **وعكسه الضمان**
يعني اذا كان الراهن ذميا والمرتهن مسلما فيضمن الجرح للذي كما اذا غصبها لانها
مال للذي **ولا يصح بالامانات** كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة
لان موجب الرهن بثبوت يد الاستيفاء للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا فلا
من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا ويثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانة
ليس بمضمون ليصح الرهن بها **ومبيع في يد البايع** لما عرفت ان الرهن يجب ان
يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكما والمبيع في يد البايع ليس بدين حقيقة وهو
ظاهر ولا حكما لانه يجب ان يكون مضمونا بالمثل والقيمة والمبيع في يده ليس
كذلك بل اذا هلك سقط من الثمن وهو حق البايع وليس فيه ضمان والقوم يسوونه
بالعين المضمونة بغيرها وسيأتي ان شاء الله تعالى **وقد** تفسير الرهن بالدرن

نفا

كان

بد

ايضا

ان يبيع رجل سلعة ويقبض ثمنها ويسلمها او خاف المشتري الاستحقاق
واخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك جسر الرهن
حل الدرك ولو لم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك ولو لا اذا
عقد حيث وقع باطلا كذا في الكافي **واجرة نايحة او مغنية** وعن حر حتى
لو هلك الرهن لم يكن مضمونا اذا يقابل شي مضمون وكفالة بالانفس لتعذر
الاستيفاء **وشفعة** لان المبيع غير مضمون على المشتري وعبد جان او مدين
لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء وقسم مطلقا اي
في النفس وما دونها لتعذر الاستيفاء خلافا لجناية خطأ لان استيفاء الرهن
من الرهن ممكن **ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة** كالمغصوب وبديل
الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم عمدا على ان الاعيان ثلاثة اقسام **احد**
عين غير مضمونة اصلا كالامانات فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان
كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة ان هلكت بلا تعد فلا شيء مقابلتها
او بتعد فلا يبقى امانة بل يكون مغصوبة **وثانيها** عين مضمونة بنفسها
كالمغصوب ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون
الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رد مثل
الهالك لوقيمته فالشيء اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو هلك تعين المثل
او القيمة فتكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض وثالثها عين
ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن
احد بمثله او قيمته لكن الثمن يستقط عن رمة المشتري وهو غير المثل او
القيمة فيجوز هذا الاعتبار بسمونه بالعين المضمونة بغيرها فكانه في قبض
المشاكله **ويصح بدين** كما هو الاصل وهو توطئة لقوله **ولو موعود فملكه في يد**
المرتهن عليه اي على المرتهن بما وعد من الدين يعني ان رهن ليقرضه الف درهم
وهلك الرهن في يد المرتهن فملكه على المرتهن بمقابلة الالف الموعود فيجب عليه
التسليم الالف الى الراهن اذا لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان
مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يضمن بالدين بل بالقيمة **ويصح ايضا**
مال السلم وعن الصرف لان المقصود ضمان المال والمجانسة ثابتة في
يكن

المالية

المالية فيثبت الاستقبال من حيث المال فان هلك اي الرهن براس المال او ثمن الصرف
ثم العقد اي السلم والصرف **واخذ حقه** اي صار المرتهن مستغويا للدينه لتحقيق
القبض **حكا وان افترقا قبل نقد** **وهلك مطلقا** اي عقد السلم والصرف لغوات
القبض حقيقة وحكا والم يثبت هذا التفصيل في السلم فيه افرده بالذكر فقال
وياسلم فيه فان هلك اي الرهن ثم العقد **وصار اي الرهن عوضا للمسلم**
فيصير كانه استوفاه وان فسخ اي عقد السلم **صار اي الرهن رهنا ببدله**
وهو راس المال فيجبه فصار كالمغصوب اذا هلك وله رهن يكون رهنا بقيمة
وهلك رهنه بعد الفسخ **هلك به** اي بالسلم فيه حتى يجب عليه مثل رد المسلم
فيه لقبض راس المال لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره وهو راس المال ويصح
ايضا **بدين عليه** اي الالب **عبد** **مفعله** مفعول الرهن المقدر لانه يملك الايداع وهذا
اول من في حق الصبي ان قيام المرتهن بحفظه ابلغ خوفا من الخسارة ولو
هلك بمك مضمونا والوديعة تمسك امانة والوصي كالب وعين الخوف ونزفر
انه لا يجوز فيهما **ويصح ايضا** **ثمن عبد او خلع او ذكينة** ان ظهر العبد حرا
او اخل بغيره او بالذكينة مينة **ويبدل صلح** عن انكاره ان اقره الدين
صورته رجل صالح عن انكاره ورهن يبدل الصلح شيئا ثم تصادف ان الدين
فالرهن مضمون والاصل في هذه المسائل ما مر ان وجوب الدين ظاهر بكنى لصحة
الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة **شري عينا على ان يرهن شيئا يعطى**
كفيل حال كون الرهن والكفيل **معنيين** **لثمنه** متعلق يعطى **والذي** **المشتري**
ان يرهن ماسماه او يعطى كفيل ماساه **اي الشراء** **استحسانا** لا قياسا لانه
شرط لا يقتضيه العقد وفيه تنفع لاحد المتعاقدين لانه صفقة في صفقة
وهو منه عنده كما مر وجه الاستحسان انه شرط ملائم للعقد لان الكفالة والرهن
للاستيثاق وهو ملائم وجوب الثمن فاذا كان الكفيل حاضرا والرهن معينا
اعتبر معنى الشرط وهو الاستيثاق فصح العقد ولا اعتبر عين الشرط فنسد
ولا يجبر اي المشتري **على الوفاء** لان عقد الرهن تبرع من جانب الراهن
ولاجب على المتبرع وانما صار حقا من حقوقه اذا وجد ولم يوجد بعد العقد
بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فلان لا يصير كانه بالرهن

يلج

او فالبائع فبسته الا اذا سلم اليه ثمنه حالا او قيمة الرهن **وهنا اي اذا الى**
 المشتري ولم يجبر على الوفاء بجواز البائع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبائع
 كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان له ان يفسخ او
 يرضى بترك الرهن الا اذا كان كما ذكره في حصول المقصود اذ يد الاستيفاء انما يثبت
 على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة **قال اي المشتري لباعه** وقدا عطاءه
 شيئا غير المبيع **مسك هذا حتى اعطى ثمنك كان رهنا** لانه ذكر ما يد على الرهن
 لان العبرة للعاني وفيه خلاف في **رهن عينا من رجلين يدين لكل منهما**
مئة وكله رهن عند كل منهما لان نصفه الآخر رهن لاحدهما ونصفه للآخر
 لان الرهن اضيف الى جميع العين بصفة واحدة فلا شيوخ فيه وموجبه
 الجبس بالدين وهو لا يتجزى فصارت محبوسا بكل منهما ولا تنافي فيه كما اذا قتل واحد
 جماعة فحضر احد الباء المقتولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه والباقيين
 بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عندنا ان يجرى لان المقصود منها ايجاب
 الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل منهما كما فلا بد من الانتظام وهو
 ينافي المقصود **فلهذا ما كل في نفيه كالعقد في حق الآخر ولو هلك**
كل حصته اي حصته ويند اذ عند الملك يصير كل منهما مستوفيا حصته لان الاستيفاء
 يتجزى فان قسى دين احدهما فكله **رهن للآخر** لان جميع العين رهن في يد كل
 واحد منهما بلا تفرق **وهنا من رجلين يدين عليهما مائة رهن بعه اي بكل**
الدين مسكه اي المرتهن الى قبض الكل اي كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل
 بلا شيوخ **بطل حجة كل من شخصين انه رهنه عبده وقبضه هذه مسئلة**
 مستقلة لا تعلق لها بما سبق يعني اذا اقام كل واحد من رجلين على رجل انه رهنه
 عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل لان كلامهما اثبت بيينة انه رهنه كل العبد
 ولا وجه للقبض لكل منهما بالكل لان العبد الواحد يستحيل كون كل رهن بهما وكله
 رهن بهما في حالة واحدة ولا وجه للقضا بعه لواحد بعهته لعدا لوليه والقضاء
 لكل واحد منهما بالنصف لزوم الشيوخ فتعين التناثر ولو مات **رهنه والدين**
مع ما فيه رهن فكل اي يانه رهنه عبده وقبضه كان نفسه اي نفس العبد مع
كل منهما لان حكمه في الحيوة الجبس والشيوخ لا يضره **باب**

بالهزة وبعد المات الا
 باليه في الدين ولشئ
 لا يهره

من يوضع عند عدل سمي به لعدالت في نزع الراهن والمرتهن وضعا اي
وضع الراهن والمرتهن الرهن عنده بخلاف الملك **باعت منه اي المرتهن من**
العدل احدها لتعلق حق الراهن في الحفظ بيده وامانته وحق المرتهن به
 استيفا فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر **ومن اي العدل بدفعه اليه اي دفع**
 الرهن الى احدهما لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المائلة
 واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي **ويهلك على المرتهن**
اي ان هلك الرهن في يد العدل يهلك في ضمان المرتهن لان يده يد المرتهن وكله
 اي الراهن المرتهن **او العدل وغيره ما يبيعه اي يبيع الرهن عند حلول الاجل**
مع لانه توكيل ببيع ماله فان شرطه اي التوكيل في عقد **الرجوع لم ينجز بالحل**
 او موت الراهن او المرتهن **الا يبيع الوكيل سواء كان الوكيل المرتهن او العد**
 او غيرها واذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكيل لا يجري
 فيها الارث وان الموكل رضي براهب لا يغيره **اي الوكيل بعه اي الرهن**
بغيره وشئ اي الراهن كما يبيعه حال حيوته بغيره وان مات المرتهن فالوكيل
 على وكالة لانها لا تبطل بموته واموت احدهما **ببيع اي الوكيل عليه اي البيع**
ان لا الاجل والراهن غايب لئلا يتضرر المرتهن وكيفيته الاجبار وان يجسه
 القاضوا ياما يبيع فان لم يبعه فالتقاضى يبيعه عليه **كوكيل بالخصومة غايبه**
 حيث يجبر عليه لدفع الضرر **لعمري ان يبيع مطلقا في نفيه عن النسبة** بعد
 كذا في الكافي **ويبيعه الراهن او المرتهن الا بغيره في الآخر** لان كل منهما حقاني الرهن
 للراهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء **اي الرهن العدل حتى خرج من الرهن**
فالرهن رهن مقامه وان لم يقبض لقيام مقام المقبوض فملكه اي هلك الثمن
هلك على المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيام مقام المبيع المرهون **كنا قيمة**
عبد رهن فقتل اي اذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته صارت رهنه بدل
 العبد **وكذا عبد قتل اي العبد الرهن فدفع به فانه ايضا يكون رهنه بدل العبد**
المقتول فان او في اي ان باع العدل الرهن فاوفي ثمنه اي ثمن الرهن المقتول
فاستحق اي الرهن فقتل اي اذا هلك الرهن في يد المشتري وقدر وقع فيما
وايناه في شئ صدر الشريعة بدل المشتري المرتهن وكانه سمي من الناسخ **ومن**

ل

المستحق **المرتهن** قيمة الرهن لانه غاصب في حقه **وصح البيع والقبط** اي قبض
التمن لان الراهن ملكه باد الضمان او ضمن المستحق **العدل** لانه
متعد بالبيع والتسليم **فما** اي يكون العدل محيرا ان **شأن** الراهن
قيمة الرهن لانه وكيله فيرجع عليه بما لحقه بالغروير من جهة وصح
اي البيع والقبط لانه ملكه بالضمان فتبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع
المرتهن على العدل بدية **او ضمن المرتهن** **ثمة** الذي اده اليه اذ تبين
بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لان العدل ملك العبد بالضمان **فهو**
اي ذلك الثمن له اي العدل لانه بدل ملكه وانما اده الى المرتهن على ظن ان المبيع
ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع بدية عليه
وارجع المرتهن على راضيه بدية لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن
التمن فيرجع المرتهن على راضيه بدية **وفي** **تقديم** عطف على قوله في
المالك اي اذا كان الرهن قايما في يد المشتري اخذ اي المستحق **بشتر**
لانه وجد عين ماله **وارجع هذا** اي مشتريه على العدل **ثمة** لانه العاقد
وحقوق العقد تتعلق به **ارجع هذا** اي العدل على الراهن به اي ثمة
لانه الذي اخله في العهدة بتوكيله فيجب عليه تخليصه **وارجع عليه** صح
قبض المرتهن الثمن وسلم المقبوض له **وارجع العدل على المرتهن** **بثمة** لان
العدل لما انتقب بطل الثمن وقد قبض المرتهن ثما فاذا بطل وجب نقض
قبضه ضرورة **ارجع هو** اي المرتهن على الراهن **بدية** لانه اذا رجع
عليه وانتقب قبضه عاد حقه في الدين كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط
اي التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط **بم** **وكله** **فقط** يعني ان ما
فكر من التفصيل انما يتأتى اذا اشترط التوكيل في عقد الرهن واما اذا لم
يشترط فيمبل وكل الرهن العدل بعد العقد فالحق العدل من العهدة **ارجع**
به العدل على الراهن **فقط** اي المرتهن لان التوكيل اذا كان بعد العقد
يتعلق به حق المرتهن فلا يرجع عليه كما في الوكالة **المجردة** عن الرهن بان
وكل انسان بان يبيع شيئا وينقص دينه من ثمة فنقل **ثمة** حقه عهدة لير
يرجع به على التفاض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذا تعلق بها

حق المرتهن وكان البيع واقع الحق وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزم الضمان
قبض المرتهن ثمة او بصورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن باموال الرهن
وضاع الثمن في يد العدل بلا تعدي به **ثم** استحق المرهون فالضمان الذي لحق
العدل يرجع به على الراهن **هناك** **المرتهن** **فما** **استحق** **ومن الراهن**
قيمة **هناك** **بدية** يعني اذا استحق المرتهن الرهن المالك رجل فله الخيار ان
شأنه ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن المرتهن لان كلا منهما متعدي في حقه
بالتسليم او بالقبط فاضمن الراهن فقد هلك بدية لانه ملكه باد الضمان
فصح الايفاء **ان ضمن المرتهن** **ارجع على الراهن** **بقيمة** التي ضمنها **وبدية**
اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين فلانه انتقب
قبضه فيعود حقه كما كان **باد** **التصرف** **والجناية في الرهن**
وقد بيع الراهن اي اذا باع الراهن بلا اذن المرتهن فالبيع موقوف
لتعلق حق المرتهن به فينتوقف على اجازته **ان اجاز** **المرتهن** **او قضى** **اي الراهن**
دينه **فقط** اما الاول فلان التوقف حقه وقد رضي بسقوطه واما الثاني فلان
المانع من التوقف قد زال والمقتضى وهو التصرف الصادر من الاهل في المحل موجود
والتمن **رهن** فان البيع اذا نفذ باجازه المرتهن ينتقل حقه اليه **وإذا**
فسخ اي المرتهن عقد الرهن لم ينفسخ في الاصح لان التوقف مع المقتضى للنفاذ
انما كان لصيانة حقه وحقه يمان بان عقاده موقوفا واذا بقي موقوفا **جوز**
المشتري **الي** **فكم** **اوضح** **الامر** **الي** **القاضي** **لينسخ** **اي** **القاضي** **العقد** **حكم** **بغير** **المر**
عن التسليم باع اي الراهن الرهن من رجل **فما** **ارجع** **من** **اخر** **قبل** **الاجازة** **اي**
اجازة المرتهن **وقف** **البيع** **الثاني** **على** **اجازته** **ايضا** **اي** **موقوف** **الاول** **فان** **الاول**
موقوف **والموقوف** **لا يمنع** **توقف** **الثاني** **فما** **اجاز** **اي** **اجاز** **المرتهن** **الثاني** **بما**
الثاني **الاول** **وارجع** **الراهن** **الرهن** **ثم** **ارجع** **اي** **الراهن** **او** **رهن** **او** **رهن**
من غيره اي غير المشتري **فما** **اجاز** **اي** **هذه** **التصرفات** **من** **البيع** **وغيره**
المرتهن **جاز** **الاول** **وهو** **البيع** **لا** **البواقي** **والفرق** **بين** **المستلتمين** **حيث** **جاز** **البيع**
الثاني **بالاجازة** **في** **الاول** **ولم** **يجز** **التصرفات** **المذكورة** **بعد** **البيع** **في** **الثانية** **سوى**
البيع **مع** **وجود** **الاجازة** **للكل** **ان** **المرتهن** **فايدة** **في** **البيع** **لتعلق** **حقه** **بيد** **له**

هن

بخلاف العتود المذكورة اذ لا بد له في الهبة والرهن وما في الاجارة بدل المنفعة
لا عين وحقه في مالية العين لا المنفعة فكانت اجازته استقاطا لحقه
فزال مانع ونفذ البيع **ويصح عتاقه** اي عتاق الراهن الرهن **وتدبيره**
لا يتبدل لانه تصرف صدر عن الاهل ووقع في المحل فبطل الرهن
لفوات محله فلو كان الراهن **موسرا** لم يملك بدله **الحال** اذ لا معنى للزاد
قيمة الرهن مع حلول الدين **وفي الموجل** انخذ منه اي الراهن **قيمة** **وجفت**
وتبدل حتى يحل الدين لتحقق سبب الضمان وفايدته في التضمين **وهي**
حصول الاستيساق وجبها الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ اكان
من جنسه ان الغرض له ان يستوفى حقه من مال غيره اذ اظهر جنس حقه فان
كان اقل من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم ما يستقطه **وان كان** الراهن
موسرا في الحق سعي العبد للرهن **في الاقل** **قيمة** **ومن الدين** اي اذا كانت
القيمة اقل من الدين سعي في القيمة وان كان الدين اقل منها سعي في الدين
وجع على سيد اي صار غنيا لانه قضى دينه وهو مضطر فيه بحكم الشرع
فيرجع عليه بما تجل عنه **وفي احتياجه** يعني التدبير والاستيلاء **سعي** كل من
المدين والمستولة للرهن **في كل الدين** **بلا رجوع** على سيده لانها ادياه
من مال المولى لان كسبه ماله **وانتلاقه** اي تلاه الراهن رهنا **كاعتاق غنيا**
اي ان كان الدين حالا اخذ منه الدين وان كان موجلا اخذ قيمته فتكون رهنا
الى حلول الاجل **واجبني** **تلفه** **ضمنه** **الرهن** **فياخذ** مثله او قيمته **وكان** اي
الماخوذ **بها** **بذلك** كما مر **اعارة** اي الرهن **من قرضه** **راهنه** او اعارة **احدهما**
من الراهن او المرتهن **باذن** **صاحبه** **اخر** **فقبضه** **سقط** **ضمانه** اي ضمان الراهن
حالا للمنافاة بين يد العارية ويد الرهن **وان** **وصلية** **بق** **الرهن** **ولهذا**
كان للمرتهن ان يسترده الى يده وفرع على قوله سقط ضمانه بقوله فملكه اي
الرهن مع مستعيره اي مع راحته ان كان هو المستعير ومع اجنبي ان كان
هو المستعير **هكذا** **لا شئ** لفوات القبض المضمون **ولكن** **منها** اي من الراهن
والمرتهن **وقد** اي رد الرهن المستعار **هنا** كما كان لان لكل منهما حقا محترما
فيه **فان مات الراهن قبله** اي قبل رده الى المرتهن في صورة الاعارة **فلم يرض**

فيها

احق به اي الرهن من سائر الغرما لان العارية ليست بلازمة والضمان ليس
من لوازم الرهن قطعا فان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع انه غير مضمون
بالهلاك واذا بقي الرهن فان اخذ عار الضمان لعود القبض فيعود بصنفته
واذا اجري المرتهن باذن الراهن **وموسرا** **وباع** **احدهما باذن الاخر**
اجنبي خرج عن الرهن **فلا يعود الا بعقد مبتدع** **لومات** **الراهن**
في الرد **اي المرتهن** **فالمرتهن** **اسوة** **الغرماء** اذ تعلق بالرهن حق لازم بهذه
التصرفات فبطل به حكم الرهن بخلاف الاعارة حيث لم يتعلق بها حق لازم
فاقتصر **قارض** **من بعد** **انصبه** **م** **اشتراه** **من ماله** **لا ينفذ** **الرهن** **انه** **توقف**
على اجازة المالك فلا ينفذ باجارة غيره ولا يستقط الدين بهلاكه لان ملك الراهن
ثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا هلك في يد المرتهن واختار المالك تضمين
الراهن لانه ملكه بالضمان من وقت الغصب فكان ملك الراهن سابقا على
الرهن **لذا في القاعدة** **من يرضى** **اذا** **استعماله** **اي اذن له** **الراهن**
بلا طلب منه **في غاي** **الاستعارة** **وان كان** **الرهن** **عارية** **او استعاره** **الى اهل**
من راحته **لعل** **الملك** **اي الرد** **من مال العمل** **في صورتي** **الاذن** **والاستعارة**
لم يضمن **اي المرتهن** **لثبوت** **يد العارية** **بالاستعمال** **وهي** **مخالفة** **ليد الرهن**
فانتفى **الضمان** **منه** **في رقبته** **اي قبل العمل** **وبعد الفراغ منه** **منه** **في رقبته** **اي**
ضمن **المرتهن** **ضمانا** **كضمان** **الرهن** **وهو** **معلوم** **في استعارة** **شئ** **ليرد**
لان المالك رضي بتعلق دين المستعير بماله وهو ملك ذلك كما يمكن ان يتعلق
بذمته بالكفالة واذا صح **في رقبته** **المستعير** **بما** **شأ** **من قليل** **وكثير** **فان**
الاطلاق **واجب** **لاعتبار** **خصوصا** **في الاعارة** **لان** **الجمالة** **فيها** **لا تنفص** **الى**
المنازعة **وان** **غير** **المعير** **تقيد** **بما** **عينه** **من قدر** **فانه** **اذ عين** **قدرا**
لا يجوز **المستعير** **ان يرهنه** **بالكثر منه** **او اقل** **لان** **التقيد** **مفيد** **وهو**
ينفي **الزيادة** **لان** **غرضه** **الاحتباس** **بما** **يتسراد** **اوه** **وينفي** **النقصان** **ايضا**
لان **غرض** **المعير** **ان يصير** **المرتهن** **مستوفيا** **للاكثر** **مقابلته** **عند** **الهلاك** **الرجوع**
عليه **وليرهن** **باقل منه** **بذلك** **الباقى** **امانة** **فلا يرجع** **عليه** **وجنس** **وموسرا** **وليد**
فان **كل** **ذلك** **فينبذ** **لتيسير** **البعض** **بالنسبة** **الى** **البعض** **وتفاوت** **الاشخاص**

واما اذا كان اكثر فيستطعن الدين مقدار قيمة العبد ولا يستقط الباقى ما
 الدين باع وصيه الرهن وقضى الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن
 ويحبى بيب اي وصي لبيعه اي نصبه القاضي من الوصيه بغير تركه
 الدين عند الميت عند من عزم به توفيقا على دينه الا ان يكون له
 اشترى الغنم بالايضا الحكم لان موجب عقد الرهن ثبوت يدا الاستيفاء
 للمرتهن حكما فاشبه الاثر بالايضا الحقيقي فان قسروا اي دين سائر
 الغنم اي قبل ان يردوه فقد نزل المانع وهو حق بيقية الغنم
 او فزاد الغنم اي لم يكن للميت الا غنم واحد هذا الرهن
 اعتبارا بالايضا الحقيقي صحيح في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعد
 اي ان يبيع اي الوصى بدينه لانه استيفاء حكما وهو
 ملك فلك وفي رهن الوصى تفصيلات تاتي في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى
فصل في عشرة عشر مما اي بعشرة عشر في رهنه
 اي العشرة ان رهنه اي بالشعرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالتخمر
 خرج من كونه صالحا لا يباي اذا لم يبق ما لا متقوما وانما يبطل لانه يصدد ان
 يعود بالتخلل ولهذا اذا اشترى عسيرا فتح قبل القبض لاحتمال صيروره
 خلا فكذا هذا من شأنه ان اي قيمته بعشرة بعشرة ببلاد
 فيجوز ففصل في مساويدها اي يملك من به اي بدهم لان الرهن
 يتقرر بالهلاك فاذا اصاب بعض المحل يعود حكمه بقدره بخلاف ما اذا
 ماتت الشاة المبعة قبل القبض فدفع جلدتها حيث لا يعود البيع لان
 البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود قيل ويعود البيع ايضا
 ما ان كلينه وولده وصوفه وشره الرهن لتولده من ملكه ورجوعه
 مع انه لا تبع له وحق الرهن لازم فيسرى اليه من جملته اي ان هلك
 هلك بغير شيء لان الاتباع لا يسطر لها مما يقابل الاصل لعدم دخولها تحت
 العقد مقصودا وان في اي النما هو الاصل فلك نفسه اي فلكه الرهن
 بقسطه قسم الدين على وقته اي قيمة النما يوم النسخ والكسر
 في رهنه الاصل اي اصل الرهن نعم القبض لان الرهن يصير مضمونا

بالقبض

بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفسا كذا ابقى الى وقته والتبع يقابله شيء
 اذا كان مقصودا كولد المبيع فانه قبل القبض لا حصه له من الثمن فاذا قبضه
 المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصه من الثمن **يستطعن الدين**
حصه الاصل اي ما اصاب الاصل يستطعن الدين لانه يقابل الاصل مقصودا
ويفك النما حصته اي ما اصاب النما افكته الراهن به **الزيادة تقع في الرهن**
 مثل ان يرهن ثوبا بعشرة تساوي عشرة ثم يبدل الراهن ثوبا اخر ليكتمل الاول
 رهنا بالعشرة **لا الدين** مثل ان يقول الراهن اقرضني خمسمائة اخرى على ان
 يكون العبد الذي عنك رهنا بالف والفرق ان الاصل المقر بينهما ان الحاق
 باصل العقد انما يتصور اذا كان الزيادة في المعقود عليه او المعقود به فالزيادة
 في الدين ليست شيئا منها اما كونها غير معقود عليه فظاهر واما كونها غير
 معقود به فلوجوبه بحسبه قبل الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه انه لم يكن
 محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبق بعد **ان عيدا وما والاخذ في رهنه** اي
 عيدا مساويا لثمنه فانه يبدل في اي الاول **رهنه** اي رهنه واما
امرين في الثاني حتى يجعله مكان الاول لان الاول دخل في ضمانه بالقبض
 والدين فلا يخرج عنه ايقبالا لان ينقض القبض فاذا كان الاول في ضمانه
 لا يدخل الثاني فيه لانهما رضىا بدخول احدهما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني
 في ضمانه ثم قيل بشرط تجديد القبض فيه لان يدا المرتهن على الثاني بامانة
 ويد الراهن يدا استيفا وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن
 تبرع كالهبة وعينه امانة **اي رهنه** اي رهنه من دينه فقبله اي
 قبل الراهن الا براء **وهبه له ففك الرهن** في يدا المرتهن بلامنع من
 صاحبه **فك رهنه** استحسانا وقال زفر بن يعضن قيمته للراهن وهو القياس
 لان القبض وقع مضمونا فبقى كذلك ما بقى القبض وجه الاستحسان ان ضمان
 الرهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وفي الايتحقق الا باعتبار
 الدين وبلا ابراء لم يبق احدها وهو الدين والحكم فثبت بعلقة ذات وصفين
 ينزل من اقل احدها ولهذا الورود الرهن يستقط الضمان لعدم القبض
 وان بقى الدين فكذا اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقى

رهن

كما عرف وقبض الامانة
 يسرع قبض الهبة
 ٤

س

القبض ولو استوفى اي المرتهن دينه بالتام او بعضه بايقاف الراهن او منوط
او شرابه عيناه اي بالدين او صلح عنه اي بالدين على عين او لحالة من قبضته
بدينه على آخر في ملك اي المرتهن **هناك الدين** لان نفس الدين لا يسقط
بالاستيفاء ونحوه لما تقرر ان الدين تقضي باثباتها لا انفسها لكن الاستيفاء بعد
لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاذا هلك المرهن تقرر الاستيفاء الاول
فانقض الاستيفاء الثاني **ورما قبض الى من اوى** في صورة ايقاف الراهن او
المنطوع او الشرأ او الصلح **وبطلت الحوالة** وهلك المرهن بالدين اي بالحوالة
لا يسقط الدين ولكن ذمة الحال عليه تقوم مقام ذمة المجل ولقد ايعود اي
الدين الى ذمة المجل اذا مات المحتال عليه مفلسا **لذا** اي كما يهلك المرهن بالدين
في الصور المذكورة يهلك به ايضا **اذا هلك بعد تصادقهما على ان لا ين** لان المرهن
مضمون بالدين او بجهته عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت
الجهة لاحتمال ان يتصادق على قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف
الابر لان سقط **كتاب الغصب** اورده عقيب كتاب الرهن
لان في الاول جبا شرعيا وفي الثاني جبا غير شرعي **هو لغة** اخذ الشيء من الغير
بالغلب متقوما او كغير متقوم **لا يقال** غصب زوجة فلان وخر فلان وشرعا
اخذ هو منزلة الجنس متقوم احتراز عن الخمر **محتوم** احتراز عن مال
الجزى فانه غير محتوم **من يد ما لك باذنه** احتراز عن اخذه من يد المالك
باقوله واشارة الى ان ازالة يد المالك معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي هو
اثبات يد العدو عليه وثمره الخلاق تظهر في زوايد الغصب كولد الغصوبة
وثمره البستان فانما ليست مضمونة عندنا لعدم ازالة اليد وعنده مضمونة
لاشبات اليد فالجواب ان المعتبر في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة واثبات
اليد المبطله وعند الشافعي المعتبر هو الثاني فقط **لا خفية** احتراز عن السرقة
فاستخدام العبد **بجمل الدابة** اي وضع الحمل عليها **غصب** لوجود ازالة
اليد المحقة واثبات المبطله فيها **الاجلوسه** على البساط لعدم ازالة اليد بالاختلا
اذ لم يوجد منه النقل والتحويل والبسط فعل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستعمال
فلم يكن اخذ من يده **وحكم الاثر** لمن علم انه مال الغير ورده اليه **قائمة والغرم**

هناك **والغيره** اي لغير من علم الاخذ **ان** لانه حق الغير فلا يتوقف على علمه
ولا اثم لانه خطأ وهو من فروع بالحديث **ومحيط المثل في المثل** كالمجل والموزون
والعددي المتقارب لقوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم الآية المراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه بعدد
به وما لا يكون كذلك فهو قيمته المثل قد يكون مصنوعا بحيث تخرجه الصنعة
عن المثلية بجعله نادرا بالنسبة الى اصله كالنقطة والقدر والبريق فيكون
قيما وقد يكون مصنوعا بحيث لا تخرجه الصنعة عن المثلية لبقا كثرته وعدم
تفاوته كالدرهم المضروبة والدنانير **ان انقطع** اي للمثلي **فقيمة يوم الخصم**
وعندنا في يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع لان يوسف انما انقطع
التحق بالامثلة فتعتبر قيمته يوم انعقاد العيكة الموجب لمحمدان الواجب
المثل في الذمة واذا انتقل الى القيمة بالانقطاع فتعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا
خيفة ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا الوصير ان يوجد مثله فله
ذلك وينقض القاضي ينتقل فتعتبر قيمته يوم الخصومة والقضا **وتحب القيمة في**
القيم كالعروض والحيوات والعددي المتفاوت **يوم غصبه** لانه مطالب بالقيمة
حين غصبه فتعتبر قيمته عند ذلك **فان ادعى اي الغاصب للمالك جسر في يوم**
انه اي المفسوب **لوقظ** **لظفر** **ثقة** **فتم** **عليه بالبدل** لان حق المالك ثابت في العين
فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما لو ادعى المديون الافلاس **برهن**
اي المالك انه مات عند غاصبه **وقلب الغاصب** اي برهن انه مات عند ما لكم
فبينته اي بينته الغاصب **اول عند محمد** لان وجوب الضمان بالغصب ثابت
ظاهرا واثبات الرد عارض والبينة لمن يدعي خلافا للظاهر **وبيئة الما اولى**
عندنا **يوسف** لان حاصل اختلافهما في الضمان وفي بينتهما **ثباته وهو اي**
الغصبا غايته تحقيق **قيما ينقل** ويجوز ما عرفت انه ازالة المال عن يد المالك باثبات
اليده عليه ولا يمكن تحقيقه الا في المنقول لا العقار الذي لا ينقل ولا يجوز **فلو اخذ**
عسار او هلك في يده بان غلب السيل على الارض فبقيت تحت الماء وغصب
دارا احد فبقيت باقية سماوية او جاء سيل فذهب البناء لم يضمن لانها شرطه وهو
الغصب **فيل** قايله عماد الدين والاستروشي في فصلهما **الاصح** انه يضمن بالبيع

السبب

والتسليم وبالرجوع في الوبعة يعني اذا كان العقار وديعة عنده فحده كان ضامنا بالاتفاق **والرجوع عن الشهادة** بان شهد على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاة **وضمن** في اي العقار والمنقول **وسكناء** هذا بيان الضمان في العقار العارية الصادرة عن المشايخ هم ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى المخصوصة وهي ان تكون مقارئة لعزل يفضي الى انهدام البناء كالحداثة والتمارة حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا انهدم الدار بسكناء وعلم انما قيد بعمله لانه اذا انهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا سكناء وعلم بل اقامة سماوية فلا ضمان عليه عندنا في حوائج يوسف فظهر ان مرادهم بيان سبيل النقص الاول ما يوجب ابتداء وهو الهدم والثاني ما يفضي اليه بالآخرة وهو السكنى الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال وما نقص بفعله سكناء فلزم عليهم ان السكنى ان قيدت بالعمل الموهن لم يبق للسبب الاول اعني الهدم تعرض والالزم كون السكنى المجردة عن العمل الموهن سببا للضمان وقد عرفت ان الدار مع السكنى اذا تهدم بآفة سماوية ليس فيها ضمان وعندنا نسخة منقولة من خط المص وكانت العبارة المكتوبة فيها او كما في الهداية وغيرها ثم غيّرنا صدر الشريعة والصواب ما يوافق الهداية **فروعه** فان الارض المخصوصة ان انتقصت بالزراعة يغرّم النقصان لانه انقص لبعض او بآفة **عبد غصب** عطف على بفعله وبيان للضمان في المنقول اي ضمن ايضا ما نقص بآفة عبد غصب فحصل له في مدة الاجارة نقص سبب استقلاله **تخلو في المبيع** يعني اذا انتقص شيء من قيمة المبيع في يد البائع بفوات وصف منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لنقصانه حتى لا يسقط شيء من الثمن وان فحش النقصان **وتراجع السعر اذا ردي في مكان الغصب** يعني اذا رد القابل المخصوص الى مالكه بعد نقصان السعر فان كان الردي في مكان الغصب فلا ضمان عليه لان تراجع بقتور الرغبات لا بفوات جز وان لم يكن فيه خيرا للمالكين اخذ القيمة وبين الانتظار الى ان يذهب ذلك المكان ليسترد به لان النقصان حصل من قبل الغاصب بنقله الى هذا المكان له ان يلتزم الضرر ويطلب له بالقيمة وله ان ينتظر **وتصدق باجره** عطف على ضمن اي اذا غصب عبد مثلا واجره واخذ اجرة فنقصه بالاستعمال وضمن ما نقص تصدق باجره عندنا في حوائج ومحمد واصله

ما نقص

فكان

ان

ان الغلة للغاصب عندنا خلافا للشافعي لان المنافع لا تملك الا بالعقد والعاقده هو القاصب فهو الذي جعل منافع العبد لا بعقده فكان هو اولى بها ويؤمن ان يتصدق بها لاستفادتها ببدل خبيث وهو النقص في مال الغير **مستعاره** اي اذا استعار شيئا واجره واخذ اجرة ملكه ويجب تصدقه بما ذكره **وربح** اي تصدق ايضا بربح حصل بالنقص في مودعه **ومقصود** به متعينا بالاشارة او بالشرائط **الوديعة او الغصب ونقدتها فان اشار اليها ونقد غيرها او الى غيرها او اطلق ونقد** **ولا يعني** ان المودع او الغاصب اذا تصرف في الوديعة او المقتبض وربح يتصدق به عندنا في حوائج ومحمد وهذا واضح فيما يتعين بالاشارة اليه كالعروض ونحوها لان العقد يتعلق به حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع فيستفيد الرقبة واليد في المبيع بملك خبيث فيتصدق به لما فيما لا يتعين كالنقد والثاني قد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالربح فظاهر هذه العبارة يدل على انه اراد به اذا اشار اليها ونقدتها ولما اذا اشار اليها ونقد من غيرها او اطلق ونقدتها او اشار الى غيرها ونقدتها في كل ذلك يطيب له لان الاشارة اليها لا تقيد لتعيين فيستوى وجودها وعدمها **الاخذ بها** الا ان يتأكد بالنقد منها وبه كان يفتي الامام ابو الليث وفي الكافي قال مشيا بخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من المشتري قبل ان يضمن وبعد الضمان لا يطيب له الربح بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة **اجره** اي الغاصب **فاجاز ماله في المدة** فوعده في وسف اجره ما مضى قبل الاجازة وما بقي لما ملكه لان الغاصب فاضل في حقه **وعند محمد** اجره ما مضى لغاصبه لانه العاقد وما بقي لما ملكه لانه فاضل في حق مالكه **ولا** اي على هذا الخلاف لو اجره فاستحق في المدة واجاز المستحق لانه كما ملك الغصب اي رجل ما لا يبره بفعله اي المقتبض احتراز عما اذا تغير بغير فعله مثل ان صار العنب زينا بنفسه او الرطب تمر فان المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه **فزال** اسسه ففات اعظم منافع احتراز عما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك المالك لم يزل بالذبح المجزئ اذا لم يزل اسمها حيث يقال شاة مذبوحة ولم يقل واعظم منافع ولا من قاله تصدق بآلة الحنطة اذا غصبها وطحنها فان المقاصد المتعلقة بعين الحنطة لجعلها يهرس ونحوها

يلو

يقول بالظن ولا حاجة اليه ان قوله ان الله لا يملكه ^{عنه} **او اختلط اي المصوب**
عنه **او اختلط اي المصوب** **او اختلط اي المصوب** **او اختلط اي المصوب**
 الاصل **او اختلط اي المصوب** **او اختلط اي المصوب** **او اختلط اي المصوب**
 اما الضمان في صورة النفي وزوال الاسم فلكونه متعديا واما الملك فلانه اذا
 صنعت متقومة لان قيمة الشاة تزداد بطحنها وشبهها وكذا قيمة الحنطة تزداد
 بجعلها دقيقا واحدا ثم جبر حق المالكها الكاس وجه حتى تبدل الاسم وفات
 اعظم المنافع وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيكون راجحا على المالك
 من وجه على ما تقر في الاصول ان ضرر المترجم اذا تعارض كان الرجحان في الذي
 احق منه في الحال واما الضمان في الاختلاف فلكونه متعديا فيه ايضا واما الملك
 فليلا يجتمع البكس في ملك المصوب منه **بلا حل متعلق بملكه** **او الرضا** اي رض
 المالك اياها اذ بدله او ابرأه او تضمن القاضى وهذا استحسان والقياس الحل لان
 ملكه مثبت بكسبه وملكه يجوز للتصرف بلا توقف على رض غيره ولهذا الوجه
 او بانه صح وجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم في الشاة المذبوحة المصلية
 بلارضى صاحبها اطعموها الاسرافان لا يتصدق بز وملك المالك وحرمة الانتفاع
 للغاصب قبل الارضا لان في اباحة الانتفاع فتح باب الغصب فيحرم قبل الارضا حاشا
 لمادة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك كافي البيع الفاسد
 شاة **او شاة او شاة او شاة** **او شاة او شاة** **او شاة او شاة**
 ساجدة وهي شجرة عظيم جدا ولا يثبت الا ببلاد الهند **او شاة او شاة**
او شاة او شاة **او شاة او شاة** **او شاة او شاة**
 الثمنية وكونه موزونا وهما باقيا حتى جرى فيه الربا باعتبارهما مع شاة غيره
 فزجها اي ذلك الغير شأنه عليه اي الذابح **او اخذ قيمتها** **او اخذ** اي الشاة
 المذبوحة يعني ان المالك يخير ان شاء ضمنه قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء اخذها
 وضمنه نقصانها لانه انلا من وجه لفوات بعض المنافع كالحمل والذرو والنسل
 وبقا بعضها وهو اللحم وان كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب فيها
 يضمن المالك جميع قيمتها لوجود الاستملاك من كل وجه **او لو شاة او شاة**
او شاة او شاة **او شاة او شاة** **او شاة او شاة**

كل قيمة ثوبه فكان الثوب للغاصب وان شأ اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو
 فوت كله يضمن اي الغاصب كل ما اي كل القيمة وفي خرق يسير نقصه بلا تنقير
 شئ منه ضمن ما نقص واخذ رب الثوب ثوبه كان العين قائم من كل وجه بني في
 ارض غيره او غصب قلعها اي البنا والغرس **او شاة او شاة**
 فيبقى فيها حق المالك كان والغاصب جعلها مشغولة فيؤمن بتفريقها كما لو
 ظفر غيره بطعامه **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 اي قيمة البنا والغرس ان نقصت اي الارض به اي البنا والغرس **او لكما اي الارض ان يضمن**
 حال كونه مستحق قبضه **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذ انقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة
 الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة
 واجرة القلع درهمين تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة
 دراهم فيضمن المالك التسعة **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
او لكما اي الارض ان يضمن **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 الساحة كذا في النهاية **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 بسمن فالملك بالخيار ان شاء ضمنه اي الثوب حال كونه ايض يضمن اخذ منه قيمة ثوب
 ايض وشمل سويقه وسلمه الى الغاصب لانه من المثليات **او اخذ** **او اخذ**
 والسويق ونحوه ما زاد الصبيغ **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 ويغصبه وصيغه لا تستقط حرمة ماله ويجب صيانته ما يمكن وفي ايصال
 معنى مال احدهما اليه وابقا حق الآخر في عين ماله وهو فيما قلنا من التخيير
 الا ان اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والغاصب صاحب وصف وان
 سود اي الغاصب ضمنه اي المالك ايض **او اخذ** **او اخذ** **او اخذ**
 لانه نقص **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 ملكا مستندا اليه **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن** **او لكما اي الارض ان يضمن**
 يكون موجب للملك ان حكم شرعي فيستدعي سببا مشروعا ولنا ان المالك ملك
 بدل المصوب بملكه اي رتبة ويدل فوجب ان يخرج المصوب عن ملكه لاجتماع
 البذل والمبدل في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في ملك الغاصب والارث

ان نقصت اي الارض به
 اي البنا والغرس وبني
 طريق قيمتها بقوله
 فتقوم اي الارض بدوها
 اي بدو البنا والغرس

ثبوت الملك لا مال كصدوق اي الغاصب في قيمته اي المقتضى بيمينه وان لم يثبت
 ان الملك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المقتضى وانكرها الغاصب فان
 برهن المالك قبل والاصل في الغاصب بيمينه في نفي الزيادة كما في سائر الدعاوى فان
 ظهر اي المقتضى وهو اي قيمته اكثر مما ضمن الغاصب وقد ضمن بقوله مع
 عيونه اخذه اي المقتضى المالك ورد عيونه او ابلغه مضمون اي الملك المقتضى لان
 رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دونها لعدم اليقينة وله ضمن
 الغاصب بقوله ملكه او حقه اي حقه ما ملكه او تولى الغاصب قوله اي الغاصب
 ولا خيار للمالك لانه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط فله
 بيع تمامه ضمن بعد بيعه لا اعتناقه كذا اي اذا ضمن بعد الاعتناق لم يخر اغناقه
 لان الملك الثابت للغاصب ناقص بثبوته مستندا والثابت مستندا ثابت من
 وجه دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع دون العتق ولو المقتضى
 مطلقا اي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن او منفصلة كالولد والثمن لا تضمن
 الا بالثمن او المانع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما نقصت الحارثة
 بالولد فمضمون ويجوز بطلان اي اذا ولدت الحارثة المقتضية ولذا كانت
 النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء جبر النقصان بالولد
 ويستقطضه من الغاصب ولا يستقطب بحسابه من ثمنه بامته غصبه فحلت فدية
 حاملها فوالت فماتت ضمن قيمته لانه لم يرد لها كما اخذها لانه اخذها ولم يعتقد
 فيها سبب التملك ووردها وفيها ذلك فصارت كما اذا جنت جنانية في يد الغاصب فقتلت
 بها او دفعت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها على الغاصب كذا هذا في الرد يعني
 اذا رد بها رجل مكنت فماتت في نفاسها فانها لا تضمن بالغصب ليعتق عند فساد
 الرد ضمان الاخذ من ثمنه اي امانة غصبها استولى عليها اي حلت منه وادعى
 يثبت النسب بعد رضا المالك لان التضمن من له حق التضمن او رث شيمة
 والنسب يثبت بها كما اذا ائتمت اليه غير امراته والولد يثبت لان الحرة لا تثبت
 بالشيمة كذا في الكافي في كروب الدابة وسكنى الدابة واستخدم المملوك كذا في
 صورة غصب المانع ان يغصب عبدا مثلا ويحكمه شهر ولا يستعمل في شئ يردده على
 سيده وصورة اتلاف المانع ان يستعمل العبد شهر ويرده على سيده كذا في الكافي

ق

لا تضمن بالغصب

باري ضمن ما ينقص باستعماله فيخرج النقصان الا ان يكون اي المقتضى استثنائي
 قوله لا تضمن وقفا او مال يمين فان منافعهما تضمن كذا في العارية وغيرها ولا
 يضمن ايضا غير المقتضى ولا يضمن بان اسلم ذي وفي يده الخ والخزير فانلفها
 آخرها ليس بما مال في حق المسلم بخلاف ما يذهب من الخ والخزير حيث يضمنان
 بالاتلاف لانها مال في حقه غصب خسر مسلم فخلها بغير متقوم كالنقل من الظل الى
 الشمس ومنها اليه او حله ميتة فوبعه به اي بغير متقوم كالتراب والشمس اخذها
 انك مجانا اذ ليس فيه مال متقوم للغاصب وكانت الدباغة اظلمة والمال في النعم
 فصارت كغسل الثوب ولو اتلف في النعم لا تلافه ملك الغير متقوم كالمال ملكه اي
 الغاصب المخل ولا يضمن عليه اي الغاصب لان الخمر لم يكن متقوما والمال مثلا متقوم
 فيخرج جانب الغاصب فيكون له بغير ثمن لو رد به اي متقوم كالقرط والعنصر
 ونحوهما الجدا اخذ المالك من دماز او الدبة ان بهذا الدباغ اتصل بالجلد
 مال متقوم للغاصب كالصبيغ في الثوب فيخرج جانب الغاصب ولو اتلف لا يضمن
 لانه لم يتلف مال الغير من بكره معرق وهوالة المملوك كبريط ومزمار ودون
 وطيل وطنبور قيمته صالحة الغير المور في الطنبور يضمن الخشب المنحوت ونحوه
 البواقي ويضمن باقية بكمه ومنصف وقد مر معناها في كتاب الاشربة قيمتها
 لا المثل لان المسلم ممنوع من ملك عينه ولو كان فعلا جاز وان اتلف صليب نصراني
 اي ضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وهو مقرر عليه فلا يجوز التعرض له
 بيعها اي بيع هذه المذكورات وقالوا لا يضمن ولا يبيع بيعها وقيل الخلاف المدف
 والطبل الذين يضران للهو فاما طبل الغزاة والمدف الذي يباح ضرب في العرس
 فيضمنها بالاتلاف بلا خلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطل
 تقومها كالحزول انها اموال الصلاحيتها لما يحل من وجوه الانتفاع وان ضلحت
 لما لا يحل ايضا وصارت كالامة المغنية ونحوه كالكنش المنطوق والحمامسة
 الطائرة والديك المقاتل والعبد المحمي حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه
 الامور والفقهاء على قولها للكثر فيما بين الناس كذا في الكافي حل فبطلت
 هذه المذكورات وفي الدابة والنقص خلاف محمد وسعي الى سلطان بن بريدة

ولو خطلها
 ٤

الفرد

ولا يدفع ايذاء بلادر فع اليه وسعي اليه بين يفسق واعتق عن النسق
اي نهى الساعي او قال عند سلطان قد يغرم وقد لا مقول القول قوله انه
ما لا يفرجه كايضمن في هذه الصور لا انتفاء السبب وتخلل فعل مختار ولو
قتل يضمن لوجود السبب كذا اي ضمن الساعي لو سعى بغير حق عند
نجراله عن السعاية وبه ينفي امر غيره بالابقاوق لا تلتا نفسا
اي ابقا و قتل نفسه وجب عليه اي الامر قيمته ولو قال ابقا ما لم يمت
لا يضمن لانه بامره بالابقا او القتل صار غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل اما
بالامر بان لا يمال الموت فلا يصير غاصبا ماله وانما يصير غاصبا للعبد والعبد
المغصوب قائم لم يملك وانما التلق بفعل العبد كذا في العادة استعمل عبد
الغير لنفسه كان يقول له ارتقي هذه الشجرة وانتثر الثمرة لتاكل انا وانت
وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد لم يضمن قيمته ان هلك لانه استعمل
في منفعة ولو استعمله لغيره كان يقول ارتق الشجرة وانتثر الثمرة لتاكل
انت لا اي يضمن لانه لا يصير غاصبا كذا في العادة **كتاب**
الاكراه وجه المناسبة بينه وبين كتاب الغصب ظاهر وهو لغة حمل القائل
على امر يكرهه وشرعا حمل الغير على فعل اعم من اللفظ وعمل ساير الجوارح
بما يتعلق بالحمل وهو اعم من القتل والتلف والعضو والجس والضرر والتقييد
بعدم رضاه به اي رضى الغير بذلك الفعل لا اختياره اي بعدم اختياره
لكنه اي ما يعدم الرضا قد يفسد اي الاختيار وقيل اي لا يفسد فالخامس
ان عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صور
لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعض لا يفسده **قول** هذا هو المستطوع
في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في التنقيح وهو اما ملج
بان يكون بنوت النفس والعضو وهذا معدوم الرضا ومنسك الاختيار واما
غير ملج بان يكون بحبس او قيد او ضرب وهذا معدوم الرضا وغير منسك
لاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل بوقع بغيره فيفوت به الرضا او يفسد
اختياره فان فيه جعل قسم الشيء قسيما له كما لا يخفى على من يعرف معنى التسيير
والقسيم والعجب ان صدر الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم

لم
لم

لم

الاكراه

الاكراه نوعان احدهما ان يكون مفوتا للرضا وهو ان يكون بالحبس والضرب والثاني
ان يكون مفسدا للاختيار وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو ففوت الرضا اعم
من فساد الاختيار في الجس والضرر وفوت الرضا ولكن الاختيار الصحيح باق وفي
القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد ثم قال وتحقيقه الى اخر
ما قال والشجرة تنبت عن الثمرة مع بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه لان
المكره مبتلى والابتلاء لتحقيق الخطاب لا تترى انه متردد بين فرض وحظر وخصة
وباطمرة وبغير اخرى وهو دليل الخطاب وبقا الاهلية وشره اربعة امور
الاول **قوله** العامل على تحقيق ما هو دبه سلطانا او غيره يعني لصا او نحو
هذا عندهما وعندنا في ج لا يتحقق الامن السلطان لان القدرة لا تكون بلا
منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا اختلافا في عصر زمان لا اختلافا في جهة وبرها
لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فاجاب بناء على
ما شاهدوه في زمانهم بما ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب يتحقق الاكراه من
الكل والفتوى على قولها كذا في الخلاصة والثاني **قوله** الفاعل وقوله اي وقوع
ما هو دبه العامل بان يغلب على ظنه انه يفعله ليصير به محمولا على ما دعي اليه من القتل
والمباشرة والثالث **قوله** اي الفاعل متنعاعا اكره عليه الحق ما اي بحق نفسه
والزنا كبيع ماله او اتلافه او اعتاق عبده او بحق شخص اخر كاتلاف ماله لغيره او بحق
الشرع كشراب الخمر ونحوها والرابع **قوله** المكره به مثلت نفسا او عضوا او ماله
ثم بعد الرضا وهذا اذ مراتبه وهو ايضا متفاوت بحسب الاشخاص كاسياني
وهو اي الاكراه اما ملج يفسد الاختيار ولو كان باءاتلاف نفس او عضو واما
غير ملج اي يفسد لو حبس او قيد فقط او ضرب بشديد في المسروط
الحديث في الجس الذي هو الاكراه ما لا اتمام البين به وفي الضرب الذي هو الاكراه ملج
منه الا الم الشديد وليس في ذلك الحد لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان المقادير تكون
بالرأى ولكن على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع اليه بخلاف حبس يوم او قيد اي
قيد يوم او ضرب غير شديد فانها لا تكون اكرها اذ لا يبالى بمثلها عادة فلا
يعدم الرضا **الذي** به يعني انما تكون اكرها للرجل له جاه وعزان ضرره
من ضرر الضرب الشديد لغيره فيفوت به الرضا **فيا** لان معنى الملج شخص

أكل ميتة ودم الخنزير وشرب خمر لأن حرمة هذه الاشياء مقيدة بحالة الاختيار
 وفي حالة الضرورة بمقتضى الحاجة على الأصل الحق بقوله تعالى **أما اضطررتم** فإنه استثنى حالة
 الضرورة والاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية والاضطرار يحصل بالأكراه الملبى
وبالصر على القتل في هذه الصور **كفي المحض** لأنه لا يباح كان بالاعتناء
 معاونا غيره على اهلاك نفسه **ورخص أيضا تلفظ كلمة كفر وقلمه مطين**
بالإيمان لحديث عمار بن ياسر حيث ابتلى به وقال له عليه الصلاة والسلام
 كيف وجدت قلبك قال مطينا بالإيمان فقام عليه الصلاة والسلام فان عاد
 فعد وفيه نزل قوله تعالى **الامن اكراهه** وقبله مطين بالإيمان الآية **وبالصر**
عليه أي القتل في هذه الصور **أجراي** صار مجورا أن صبر ولم يظهر الكفر
 لأن جيبا رضي الله عنه صبر على ذلك حتى صلب وسماه النبي صلى الله عليه
 وسلم سيد الشهداء **ورخص أيضا اتلاف مال مسلم** لأن اتلاف مال الغير مستباح
 للضرورة كافي المحض وقد ثبتت ولكن صاحب المال ضمن **الحال** لأن
 الفاعل له الحامل فيما يصلح له والاتلاف من هذا القبيل بأن يلقيه اليه فيقتله
لاقتله عطف على اتلاف أي كأي رخص قتل مسلم بل يصبر على أن يقتل فإن قتله
 كان أثما لأن قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما إلا أن يعلم أنه لو لم يقتله قتله
ويقتل في العدم الحامل فقط عند أبي محمد لأن الفاعل يصير له له وقال
 أبو يوسف لا يتقار واحد منهما للشبهة وقال زفر فقار الفاعل لأنه جبا شر وقال
 الشافعي يتقار كل منهما الفاعل بالمباشرة والحامل بالنسب **ولا يرخص بالأول**
فئة الرجل لأنه كالقتل لأن والمزناها كالحكم لعدم من يريد فلا يستباح
 للضرورة ما كالقتل **ولكن لا يجد استحسانا** يعني إذا لم يرخص زناه بالمعجب
 كان مقتضى القياس أن يجد أن انتشار الالة دليل الطوعية ولكن لا يجد
 استحسانا فان انتشار الالة لا يدل على الطوعية إذ قد يكون طبعيا كما في
 النائم **والثاني عطف على الأول** يعني بأكراه غير ملبى **أي لا يرخص الأمر**
 المذكورة لكنه أي الثاني من الأكراه **استقط** **أخبرني** **زناها** لأنها وإن لم تكن
 مكرهة فلا أقل من الشبهة كذا في الحائنه **لأنه** أي استقط الحائنه زناه لأن
 الأكراه الملبى لم يكن رخصة كما كان في حق المرأة حتى يكون غير الملبى شبهة

لو اكراه انسان على قتل
 مطلق آخر فقتله فعلى التوخيلا

ليست يرى

ليندر بالحد تصرفات المكره **قولا** يعني أن الأصل أن التصرفات القولية للمكره
 سوى كان مكرها بالمعجب أو غيره **تتصدق** عندنا كما في البيوع الفاسدة وما
 يحتمل النسخ يفسخ أي يفسخ المكره **وما لا يحتمله لا يفسخ الأول** وهو ما يحتمل
 النسخ كبيعته وشرايه وأجارته **وصالحه** أي رايه مديونه أو كفيله **فمنه**
 فإنه أي اكراه على واحد منهما بأحد نوعي الأكراه خير الفاعل بعد زوال الأكراه
 وإن شاء مضاه وإن شافسح لأن الأكراه مطلقا لعدم الرضا والرضا شرط
 صحة هذه العقود فتفسد بفواته **وانتظاره** فإنه حين يحتمل الصدق
 والكذب وانما صار حجة لرحمان جانب الصدق والأكراه دليل على كذبه
 فيما يقر قاصدا لردفع الشرع عن نفسه **وعلمك** أي يبيع بالأكراه **المشتري**
وان قبض كما في سائر البيوع الفاسدة **فيبيع** **اعماقه** أي اعتاق المشتري
 لكونه ملكه **ولزم** أي المشتري **قيمة** لأنه اتلف ماله فاسد **فان**
قبض أي البايع المكره **الثمن** أو **سما** **أبيه** **طوعا** قيد للمذكورين **نقد** البيع **لوجود**
الرضا **ان قبضه** أي الثمن مكرها **لا أي** لا ينفذ لعدم الرضا **ورده** أي رد
 البايع **الثمن** الذي قبضه مكرها **ان يفي** **يد** **ولم يضمنه** **ان** **تلك** **الأكراه**
 كان أمانة عند المكره لأنه اخذها باذن المشتري والقبض إذا كان باذن المالك
 فانما يحجب الضمان إذا قبضه التملك وهو لم يقبضه له لكونه مكرها على قبضه
 فكان أمانة كذا في الكافي **خلاف ما إذا اكراه على أمانة بلا ذكر الدفع فوجب**
ودفع حيث يكون فاسدا أي يوجب المالك بعد القبض كالهبة الصحيح
 يتأعلى أصلا إن الأكراه على الهبة اكراه على الدفع والأكراه على البيع ليس اكراه على
 التسليم **فهلك البيع في رخص غير مكره** **والبايع مكره** ضمن أي المشتري
قيمة البايع لأنه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه **كالمكره** **والبايع**
ان يضمن **أيا** **ثان** **من الحامل** **والمشتري** **كالغاصب** **وغاصب الغاصب** **فلكره**
كالغاصب **والمشتري** **كغاصب الغاصب** **فان ضمن الحامل رد** **عن المشتري**
بقيمة لأنه قائم مقام البايع بأداء الضمان لأن المضمون يصير ملكا للضامن
 من وقت سبب الضمان وهو الغصب **فان ضمن** **أيا** **المشتري** **من وقد**
تداولته **أي** **يد** **من** **كل** **شراء** **كان** **بذنه** **أي** **بعد** **شرايه** **لأنه** **ملكه** **بأداء** **الضمان**

لج

فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ ما كان قبله لان استناد ملك المشتري الى وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز الملك المكره عقدا منها حيث ينفذ ما كان قبله وبعده لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جازيا **والثاني** وهو ما لا يحتمل الفسخ **كناحه وطلاقه واعتاقه** وسائر ما سياتي فان هذه العقود تصح عندنا مع الاكراه قياسا على صحتها مع الهزل وعند الشافعي لا تصح **ويجمع** اي الفاعل على الجامل **نصف السمي في الطلاق ان لم يظا** وكما لم يسم في العقد وان لم يسم فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة لان ما عليه كان على شرف السقوط بطريق الفرقه من جهته بما عصيته كارتداد وتقبيل بن الزوج وقد تاكل ذلك الطلاق فكان تقريه الجامل من هذا الوجه فيضاف تقريه الجامل والتقريه كالايج فكان متلفا له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقرر بهما بالدخول لا بالطلاق ويرجع الفاعل على الجامل **قيمة العبد في الاعتاق** لانه صلح الله فيه من حيث الاتلاف فيضاهى اليه فله ان يضمه موصرا كان او معسرا لكونه ضمانا لاتلاف كمار ولا يرجع الجامل على العبد بالضمان لانه مواخذ بانلافه **ويذكره** فانه اذا اكراه على النذر صح ولزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكراه وهو من اللاتي هن لهن جد ولا يرجع على الجامل بما لزمه اذ لا مطالب له في الدنيا **ومعينة وفلها** حيث لا يعمل فيها الاكراه لعدم احتمال الفسخ **ورجعتة وابلاية** وفيه اي في الايتالي باللسان بان يقول فيئت اليها فانها لما صحت مع الاكراه ايضا **واسلامه** فانه اذا اكراه عليه صلح مسلمانا اذا وجد احد الركبتين قطعا وفي الآخر احتمال فرجنا جانب الوجود خيالا **بلا قتل** **ويجمع** يعني اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقتل لتمكن الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كفره اصليا فلا يكون مرتدا **لا يفت برودة** لانها تتعلق بالاعتقاد الانزواني لو نوكلت يكفر بغير كاف وان لم يتكلم به والاكراه ذال على عدم تغير الاعتقاد **فلا تبين عرسه** لعدم الحكم بالردة **سادس** **السلطان** اي طلب منه ما لا بالاكراه **ولم ينعين بيع ماله** اي لم يقل بيع ماله واعطى عنه **بناعه** **مع** ان كمال البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة **منه** **الزوج** **باعتقابه** حتى وهبت **منه** **المشترى** **الهيئة**

هـ
لـ
صـ
ع

ان

ان قدر **اي الزوج** **على الضرب** **لوجود الاكراه** **كتاب** **الحي** **هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع فساد التصرف القوي خصه بالذكر لان المحر لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان التصرف القوي لا يوجد في الخارج بل امر يقترنه الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لا كان موجودا خارجيا لم يحز اعتبار عدمه كالقتل واتلاف المال والامكان سببته **وسببه الضرب** بان يكون يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزا فعقله ناقص فالضرب محتمل فاذا اذن له الولي صح تصرفه لترجح جانب المصلحة **والجنون** فان عدم الافاقة كان عديم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوه فاختلوا في تفكيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد للتدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون **والرق** فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه يحج عليه رعاية لحق المولى كيلا تبطل منافع عبده بايجارة نفسه لآخر ولا تملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن رضي بفوات حقه **فلا يبيع** **طلاق** **سبي** **ومجنون** **مجنون** اما المجنون فلعدم عقده واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يتفق على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا وقوف المولى على عدم التوافق باعتبار بلوغه حد الشهوة ولهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذات بمباشرة **والمرء** **مقتضى** **الضرب** **ولا اقرارها** لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال يحتمل الصدق والكذب وقبل الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرد بنظر الحكماء **وسببه الضرب** **لانه** **اهل ويعرف وجهه المصلحة** فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تفويت منها فينفذ **وايه** **في حق نفسه** لقيام اهليته **في حق ربه** **رعاية** **لجانبه** **بناعه** لا يغري عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما اتلا في ماله **من امر** **بناعه** **المولى** **لوجود** **الاهلية** **وسره** **المانع** **ولم يلزمه** **في الحال** **القيام** **المانع** **هذا** **اذا اقر** **غير المولى** **عمال** **واما اذا اقر له به** **فلا يلزمه** **شي** **بعد عقده** **لما تقرر** **ان****

اسـ
ع

فـ

المولى لا يستوجب عليه ما لا يوافق **قوله** ويجعل ولم يوجب على غنقه لانه
 منفي على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح **أقرا** المولى عليه في ما اى الحد
 والقود **واذا انعقد** اي المحجور من يعقله اي يعقل العقد بان البيع سلب
 للملك والشرع جالب له احترامه عن المحجور المقلوب والصبي الغير المميز
وليه بين الفسخ والامضاء او اذ بالعقد ما بين النفع والضرب بخلاف
 الانتحاب حيث يصح بلا اذن المولى وبخلاف الطلاق والعناق حيث لا يصح ان
 وان اذن المولى **وان انقلوا** اي المحجورون سواء عقلوا ولا **ثمة** ضمنوا لما مر
 انه لا جرم في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان النائم اذا
 انقلب على ماله انسان وانقلبه ضمن وان عدم القصد لكنه لا يخاطب بالاداء
 الا عند القدمة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالتايم لا يورث الا اذا
 الا اذا استيقظ **الحج** **مطلق** **بسنه** هو صفة تعتز بها الانسان فتجمل على العمل
 بخلاف موجب للشرع او العقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء انذار
 المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع او العقل **وفسقة** **ودين** عند اذ حثته
 وعندهما وعند الشافعي بحج على السفيه واذا طلب غرما المفلس الحج عليه حجه
 القاضى ومنعه من البيع والاقرار وعندهما وعند الشافعي بحج على الناكثين جراه
بل مفت ما حسن وهو الذي يعلم الناس الجبل **وطبيب** **جراح** **ومكار** **مفسر**
 هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكرى فاذا اوجا وان السفر لا ظهر لادابة له
 فانقطع المكثري عن الرفقة فان في حركته من دفع ضرر العامة فالمتقي المالك
 يفسد على الناس دينهم والطبيب الجاهل يفسد ابدانهم والمكاري المفلس يتلف
 اموالهم فان دابة اذا ماتت في الطريق وليس له اخرى ولا يمكنه شرك اخرى
 ولا الاستيجار فيؤدي الى اتلاف لئول الناس **معنى المنع** **عن التصرف** **حس**
 قال في المذبح ليس المراد به حقيقة الحج وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ
 التصرف لا ترى ان المفتى لو اتي بعد الحج واصاب في الفتوى جاز ولو اتي قبل
 الحج واخطأ لم يجر وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحج نفذ بيعه فدل انه
 ما اراد به الحج حقيقة وانما اراد به المنع الحسنى اي يمنع هو الا الثلاثة عن
 علمهم حسا لان المنع عن ذلك من باب الامور بالمعروف والنهي عن المنكر **الصبي**

طالع
لا يحجر مطلق بسنة

غير

غير **وشيد** الرشد عند ناهو الرشد في المال فاذا بلغ مصلح الماله لا يحجر عليه
 ولو فاستقا وعند الشافعي في الدين ايضا لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ **تسعة**
وعشرين سنة لما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال ينتمى لبلوغ رجل اذا بلغ **خمس**
وعشرين سنة ولو وصلي **صح** **تصرفه** قبله اي لو تصرف في ماله قبل ذلك **فقد**
وبعد اي بعد بلوغه **خمس** **وعشرين** يسلم ماله اليه **ولو لا** **رشد** **وقلا**
 لا يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه **بحسب** **القاضي** **المديون**
يسلم **ماله** **لدينه** لان قضا الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيجب عليه
 الحاكم دفع الظلم وايضا لا للحق الى مستحقه **وقضى** **اي** **القاضي** **بذاته**
 اي امر المديون **در اتم دينه** **من در اتم** لان الدين ان ياخذ بيده
 اذ اظفر بحسن حقه بل رضي المديون فكل المتأان **يخونه** **وباع** **ونانيره**
لله **در اتم دينه** **وبالعكس** والقياس ان لا يجوز كذا الامرين لان الدرهم
 والدينارين متخالفان وجاز استحسانا ووجهه انهما متحدان جنسيا في
 الثمنية والمالية حتى يضم احدهما الى الاخر في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة
 وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جريان ربوا الفضل بينهما لا اختلافهما
 فبالنظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف سلب
 عن الدين ولاية الاخذ عملا بالشبهين **اي** **اي** **يبيع** **القاضي** **رضه** **ومقتار**
 لدرهم دينه لان المقاصد تتعلق بصورها واعيانها وليس للقاضي ان ينظر
 لغريمه على وجه يلحق به الضرر واما النقود فوسائل لان المنقود فيها الما
 لا العين فافترقا **اذا ليس** **ومعه** **عن** **شراء** **فقبض** **بالاذن** **اي** **اذن** **بأن** **قبض**
 اسوة للغرما وان كان قبل القبض فليبايع ان يحبس المئاع حتى يقبض
 وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له ان يسترده ويجبسه بالقبض **حج**
فرض **في** **القاضي** **خبر** **ضقة** **الثاني** **جز** **اطلاقه** **وما** **صنع** **المحجور** **في** **ماله** **من**
بيع **وشراء** **قبل** **اطلاقه** **الثاني** **وبعد** **كان** **جائزا** **لان** **حجرا** **الاول** **مختل** **فيه**
 فيتوقف على امضاء قاض اخر كذا في الحاشية **فصل** **بلوغ** **الصبي** **بالاحلام**
والاحمال **والانزال** **وبلوغ** **الصبي** **بالاحلام** **والانزال** **والاحمال** **والانزال**
 البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن غيره مما ذكر لا يكون الامع الاتزال فجعل كل واحد

ليه

علامة على البلوغ **والا** اي وان لم يوجد شيء منها حتى لا يحكم بالبلوغ حتى يتم الى
 للصبي ثمان عشرة سنة **ولم** اي للصبي سبع عشرة سنة عندنا في حق لقول تعالى
 ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده واشد الصبي على ما قاله
 ابن عباس رضي الله عنه وتبعه القتيبي ثمان عشرة سنة وقيل اثنان وعشرون
 وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدرك الحكم على الاخص
 الا ان الحارثية اسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة منهم لاشتغالها على النصول
 الاربعة التي توافق المزاج **وقال** افيح ما يتم خمس عشرة سنة وهو رواية عن
 الامام **وبه** يعني للعامة الغالبة اذ العلامات تظهر في هذه المدة غالباً فجعلوا
 المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة **واذا** مدة اي بالبلوغ لم اثناعشر
 سنة **ولها** تسع سنين اذ قد يحصل لها في هذا السن علامة البلوغ **فان** ايقا
 اي قر بالبلوغ بان يبلغها هذا السن **واقر** بالبلوغ كان كالبالغ **حكما** لان البلوغ
 لما كان حاصل في هذا السن زياد او كان ما يعرف منها كالحيض قبل اقرارها به
 ضرورة **كتاب** **الاذن** لغة الاعلام وشرعا قل المحر
 مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو **فك** الجرح بالرق الثابت شرعا على
 العبد **واسقط** الحق اي حق المولى فان الاصل في الانسان كونه مالكا له التصرفات
 فتعلق حق المولى بعروض الرق صار ما نفعه المالكته لها فاذا استقط المولى حقه يعود
 الممنوع **يتصرف** اي اذا كان اذن العبد **فك** الجرح واستقط الحق فيتصرف العبد **بشرا**
 باهليته فلا يبيع بالعهدة **على** مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى
 لانه مشترك بنفسه والوكيل يطلبه من الموكل **ولا يتوقت** يعني اذا اذن لعبد
 يوما او شهرا كان مازونا ابدا الى ان يحجر عليه لان الاستقطاعات لا تتوقت **ولا**
تخصص بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه الانواع فكذا اذا قال قعد صبا غافا
 اذن بشرا اما لا بد منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذن الي الغلة كل شهر كذا بخلاف
 ما اذا اذن بشرا شي معين لانه استخدا **لا اذن** **ذالة** **اذا** **اي** المولى **يبيع**
تبعه **ملك** **لا** **يجوز** **احترار** **عما** **اذا** **اراه** **يبيع** **ملك** **مولاه** **فانه** **اذا** **اراه** **يبيعه**
 ملكا من اعيان المالك فسكت **لا** **يكون** **في** **ذلك** **اذا** **نال** **كذا** **في** **الخائنة** **ويشترى** **ما** **اراد**
وسكت **اي** **المولى** **يكون** **اذا** **نال** **في** **التجارة** **دفع** **للمضرر** **ولا** **يكون** **اذا** **نال** **في** **بيع**

ويثبت اي
 الاذن
 ٤

ذلك

ذلك الشيء او شرابه كذا في الاستروشنية او قول سرفان العبد المحر **اي** يصير
 مازونا اذا صدر عنه البيع او الشراء في حق مال الاجنبي كما مر انفا محض من ماله
 فيما اذا باع المحر محض من ماله ملكا لغيره وصار مازونا لزم ان يصير مازونا
 قبل ان يصير مازونا وهو ظاهر لزوم البطان فليتنا مل فانه دقيق ويثبت ايضا
من **حكما** **فلو** **اذن** **للعبد** **مطلقا** **بان** **يقول** **مولاه** **اذن** **لكذا** **التجارة** **اسم** **عام**
 يتناول الانواع **فيبيع** **ويشترى** **ولو** **يفين** **فاحشر** **خلافا** **للم** **وبالف** **اليسير**
 جاز اتفقا لتعذر الاحتراز عنه **لما** **ان** **البيع** **بالغبين** **الفاحش** **منه** **منزلة** **الشرع**
 حتى اعتبر من الثالث فلا يتناول الاذن **وله** **انه** **تجارة** **والعبد** **متصرف** **باهليته**
 نفسه فصار كالمحر وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون ويؤكد بما لانه قد لا يتفرغ نفسه
ويوهن **ويرتهن** **وتقبل** **الارض** **اي** **ياخذ** **ها** **قبالة** **بالاستيجار** **والمساقاة**
وياخذ **ها** **من** **ارعة** **ويشترى** **بدا** **لا** **يتزعم** **ويستاجر** **اجيرا** **مشاهرة** **او** **مساقاة**
ويبيع **نفسه** **ومضارب** **اي** **يدفع** **المال** **مضاربة** **وياخذ** **في** **مشارك** **الان**
 اي المذكورات من صنع التجارة **ويشترى** **لان** **الاقرار** **به** **من** **توايع** **التجارة**
 اذ لو لم يبيع لم يعلم احد **غير** **زوج** **وملك** **والملك** **فان** **اقراره** **لهم** **بالكس**
 باطل عند المحج خلافا للما وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي **ويتر**
 ايضا **بغصب** **ودفعة** **لان** **الاقرار** **بها** **ايضا** **من** **توايع** **التجارة** **اما** **الثاني** **فظاهر**
واما **الاول** **فلان** **ضمان** **العصب** **ضمان** **معاوضة** **لانه** **يملك** **المقصوب** **بالضمان** **ويشترى**
طعاما **يا** **بشرا** **تحقيقا** **لمعنى** **الاذن** **ويضيف** **من** **يطعه** **لانه** **من** **ضرورات** **التجارة**
 استجلابا لقلوب اهل حرفته **ومحض** **من** **الخب** **يعيب** **مثل** **ما** **يحط** **التجار** **لانه** **من**
 صنيعهم **وز** **يكون** **الحط** **انظر** **لمن** **قبول** **المعيب** **ابتد** **بخلاف** **الحط** **بلا** **عيب**
 لانه تبرع **محض** **وياذن** **لعبد** **ذكره** **الزيلعي** **ولا** **يتزوج** **الا** **باذن** **المولى** **لان**
 الاذن بالتجارة ليس اذنا له **ولا** **يتزوج** **لان** **كذا** **في** **تحفة** **الفقهاء** **وفي** **التلويح**
 في بيان العوارض على الاهلية **ولا** **يتزوج** **رقيقة** **ولا** **يكاتبه** **لانها** **ليسا** **من** **التجارة**
ولا **يحتق** **لانه** **فوق** **الكتابة** **معتق** **اي** **على** **مال** **ولا** **يقرب** **لانه** **تبرع** **ابتد** **ولا**
يبيع **لانه** **تبرع** **محض** **مستق** **اي** **يعوض** **ولا** **يبيع** **لانه** **كالهبة** **ولا** **يكاف** **الكره** **ضرا**
محضا **مستق** **اي** **بالنفس** **ولا** **بالمال** **دين** **وجب** **مبتد** **مبتد** **خبير** **قوله**

صح كل تجارة منه
 لان التجارة
 ٢

حاشا
 التجارة مبادلة بالمال والبدل
 في الكتابة مقابلة بملك الجرح

التي تتعلق برقبته او بما هو في معناه كبيع وشرا واجارة واستجار غرم
ووديعة وغصب وامانة جحد ها وعق وجب بوطي مشرب بعد الاستحقاق
يتعلق برقبته لان دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين
الاستملاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ان **حصة مولا** قال في الهداية يبيع
للغرماء الا ان يفديه المولى وقال شارحه هذا اشارة الى ان البيع انما يجوز
اذا كان المولى حاضرا لان اختيار الغدا من الغائب غير متصور لان الخصم
في رقبة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الا بحضوره او بحضور نائبه بخلاف بيع
الكسب فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خصم فيه **ويقسم ثمة**
بالخصم ويتعلق بكسبه مطلقا اي سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق
بما اتفقوا لم يحضر اي مولا هذا قيد للكسب والانتخاب ولا تنافي بين تعلقه
بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلق بهما ولكن يبدأ بالاستيفاء من الكسب
لامكان توفير حق الغرماء مع تحصيل مقصود المولى وان لم يوجد الكسب
يستوفى من الرقبة كذا في الكافي لا اي يتعلق الدين **بما اخذه منه مولا** قبل
الدين لوجود شرط الخلو من له **ويطالبه بباقيه** بعد عتقه لقرار الدين في ذمته
وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري عتق عن شرائه فيؤدي
الى امتناع البيع بالكلية فينضر الغرماء **مولا** اخذ غلة مثله لوجود دينه
وما زاد للغرماء يعني لو كان المولى ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم
مثلا قبل حقوق الدين كان له ان ياخذها بعد حقوق الدين استحسانا والقياس
ان لا ياخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاستحسان ان
ذلك يقع للغرماء لان حقهم يتعلق بمكاسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن
في التجارة ولو منع من اخذ الغلة يحجر عليه فيفسد باب الاكتساب ولو
اخذ اكثر من غلة مثله رد الفضل على الغرماء **النقد** حقهم ولا ضرورة فيها
ويحجر اي يقول المولى له حركك عن التصرف وايصال خبر حجه اليه
ان **علم اكثر** اصل سوقه حتى لو حجر عليه في السوق وليس فيه الا رجل او جمل
لا يحجر اذا اعتبر اشتغال بالجر وشيوعه في مقام ذلك المقام الظاهر عند الكل
هذا اذا كان الاذن شايعا **اما** اذا لم يعلم الا العبد ثم حجر عليه معرفته

بشر لا تنقأ الضرر ويحجر ايضا **بابا** لان المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج
عن طاعته عادة فكان حرا عليه ذكاة وموت مولا **مجنونة** مطبقا **لحوقه**
بذل الحرب من يد علم العبد ولم يعلم لان الاذن ليس امر الاذنا وما لا يكون
لازما من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء كانه ياذن له ابتداء في كل
ساعة لتمكنه من الفسخ والحجر عليه في كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء
الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الساعة كما يشترط في الابتداء وقد
زالت بالموت والمجنون وباللحاق ايضا لانه موت حكا حتى يعتق مدبره
وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصارت محجورا عليه في ضمن بطلان
الاهلية **واستيلاده** اي ححر الامة المازونة باستيلادها فانه يحصرها بعد
الولادة فيكون الاستيلاد كدالة الحجر عادة **لا بالند** بغير اي اذا استندت
الامة المازون لها اكثر من قيمتها فندرها المولى فهي مازون لها على حالها
لعدم دالة الحجر اذا لم تجر العادة بتحصين المدبر **وضمن** اي المولى **اي**
بالاستيلاد والتدبير **فمن الغرماء** لان لانه محللا يتعلق به حقهم انما يمنع
البيع ويقتضي حقوقهم اقراري المازون **بعد حجه** ان **معه امانة** او غير
امر دين عليه حجه اقراره ويقضي ما في يده وقال لا يصح لان مصحح اقراره
ان كان الاذن فقد زال بالحج وان كان اليد فالحجر باطلها لان يد المحجور
عليه غير معتبرة وان المصحح هو اليد ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر فيما
اخذ المولى من يده واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر كفاؤه
ما يفي من الاكتساب عن حاجته واقراره دليل تحقيق **احاط دينه بماله**
ورقبته بماله **مولا** **معه** فلم يعتق عبد كسبه باغتنام مولا وقال لا يملك
المولى فيعتق العبد وعليه قيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك
رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطي الحارة المازون لها وهو دليل كمال
الملك **له** ان ملك المولى انما يشترط خلافة عن العبد عند فراغه عن حاجته
والحيط به الدين مشغول بها فلا يخلفه فيه والعتق وعدمه فرع ثبوت
الملك وعدمه **وعتق** ان **لم يحط** اي دينه بماله ورقبته بلا خلاف اما عند
فظاها وما عنده فلانه لا يغري عن قليل دين فلو جعل ما نال الا فسد باب

الانتفاع بكسبه فيختل المقصود من الاذن **ويجب من مولاة بمثل القيمة لانه**
كالاجنبى عن كسبه اذا كان عليه دين ولا يبيع منه بنقصان لانه ممتنع في حقه
لكونه مولاة **ويبيع مولاة منه به** اي بمثل القيمة **ولا اقل** لان مولاة اجنبى
عن كسبه اذا كان عليه دين كما مر ولا قيمة فيه **وله** اي المولى حبسه اي المبيع
بالثمن اي بمقابلته استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا ينزل ملك المبتاع
يصل اليه الثمن فيبقى ملك المولى على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن
ولهذا كان اخضر به من سائر الغرقا **ولو باع المولى منه بالاكثر حط الزاد**
او فسخ العقد اي يومر بازالة المحاباة او فسخ العقد لان الزيادة
تعلق بها حق الغرقا **ويبطل** اي الثمن **لو سلم** اي مولاة المبيع قبل قبضه اي
الثمن فلا يطالب العبد بشئ لانه لما سلم المبيع سقط حقه في الحبس ولا يجب
له على عبده دين فخرج محابا **صحة اعانة** اي المولى العبد الماذون **مدى**
لنظامه **وضمن** المولى الغرقا **الاقل** من دينه وقيمه اذا كان الدين اقل من
القيمة يضمن الدين اذا حق لهم الا في الدين وان عكس ضمن القيمة اذا تعلق
حقه بالرقبة وهو انفسها **ودا** اي الماذون ضمن فضل دينه على قيمته لان الدين
في ذمته وما لزم المولى لا بقدر ما انفق ضمانا بقى الباقي عليه كما كان بيع عبده
ما ذون له **محيط** دينه برقبته **وعليه** المشتري بعد ان قبض اجاز الغرق
اي خير الغرق ان شا اجاز بيعه **وضمن** لان الحق له والاجازة للاحتة كالذ
السابق **او ضمن** المشتري **والبايع** قيمته لان حقه تعلق بالعبد حتى كان
له ان يبيعه الا ان يقضى المولى دينه والبايع متلف بالبيع والتسليم **المشتري**
بالقبض والتغيب فيخير في التضمن فان ضمن **المشتري** رجع اي المشتري
بالثمن على البايع لان اخذ القيمة منه كاخذ العين وان ضمن **البايع** سلم
المبيع **المشتري** **وضمن** البايع لزوال المانع ثم اي بعد ما ضمن البايع ان
رد اي العبد على مولاة بعيب رجع اي مولاة على الغرق بيمينته **وعاد حقه**
اي حق الغرق في العبد لا رتفع سبب الضمان وهو البيع والتسليم فصار
كالفاصل اذا باع وسلم وضمن بالقيمة ثم رد عليه بعيب كان له ان يردده
ويسترد القيمة كذا ههنا كذا في الباقي **ولما اختار** تفنيته برى الاخر حتى رجع

عليه وان توث القيمة عند الذي اختاره لان المحين بين شيئين اذا اختار احدهما
تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر **ولو ظهر** اي العبد المغيب بعد
التضمن اي بعد ما اختار تضمن احدهما **لا سبيل له** اي الغرق عليه اي العبد
ان يقضى له بالقيمة بيمينته او نكول لان حقه تحول الى القيمة بالقضاء ولو قضى
له بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقداد على الغرق اكثر منه فهو بالخيار ان
شأرضي بالقيمة او ردها واخذ العبد فبيع له اذ لم يصل اليه تمام حقه
برحمته كذا في النهاية وان باعه معلادينه فللغرق يرد بيعه ان لم يف يدينه
ضمن لانه اذا لم يف به له نقض البيع كيف ما كان وان وفى ثمنه يدينه **ولا محاباة**
في البيع اي ليس للغرق ان يرد المبيع لان حقه قد وصل اليه فينفذ البيع
لنزوال المانع **ولا يحاصم الغرق** **مشتري** **دينه** ان غاب بايعه يعني
لو باع المولى عبده المديون وقبضه المشتري ثم غاب البايع لا يكون
المشتري خصما للغرق اذا انكر المشتري الدين لان الدعوى تتضمن فسخ
العقد وهو قائم بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على الغائب والحضر
ليس بخصم عنه **اشترى عبدا** **واع** **ساكنا** **عن اذنه** **وحجره** **فهو ماذون**
يعني ان عبدا اذا قدم مصرا فباع واشترى فالحسيلة على وجهين احدهما ان
يخبر ان مولاة اذن له فيصدق استحسانا عدا كان او لا والقياس ان لا يصدق
لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق الا بحجة لقوله عليه الصلاة والسلام البينة
على المدعي واليمين على من انكر **وجه** الاستحسان ان الناس تعاملوا ذلك
واجماع المسلمين حجة يخص بها الاثر ويترك القياس والنظر **وثانيه** ان يبيع
ويشتري ولا يخبر بشئ والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكوت
يحتمل وفي الاستحسان ثبت لان الظاهر انه ماذون لان امور المسلمين بحسنة
على الصلاح ما امكن ولا يثبت الجواز الا باذن فوجب ان يحمل عليه والقول بالظاهر
هو الاصل في المعاملات دفعا للضرر عن الناس **ولا يباع لدينه الا اذا اقر**
مولاة باذنه لان الاذن بالتجارة رضا ببيع رقبة الماذون بالدين او شبهه اي
الاذن **الغرق** يعني ان قال المولى هو محجور قال قول له لتمسكه بالاصل فلا
يباع الا اذا ثبت الغرق اذنه في بيعه والنوع الثاني **اذن الصبي**

والمعتوه العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه في شبه تارة كلام العقل
 واخرى كلام المجانين وحكم حكم الصبي مع العقل وهو **فك الجوابات والولاية**
 لها ونفسه فما ان نفع كالا سلام **والا نهاب** صح بدونه اي بدون الاذن
 وان نفع كالا سلام **والا نهاب** صح بدونه اي بدون الاذن
 فالبيع والشراء صح به اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث
 انه عاقل مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب
 وفي عقده قصور وللغير عليه ولاية فالحق بالبالغ في النافع المحض وبالطفل
 في الضار المحض وفي الدارين بهما بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن
 لرجحان جهة النفع على الضرر بكالة الاذن ولكن قبل الاذن يكون منعقدا
 موقفا على اجازة الوكيلان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارة
 حتى لو بلغ فاجازة نقد عندنا خلافا لفرانه توقف على اجازة وليه وقد
 صار وليا بنفسه **وشرط لصحة اي لاذن ان يعقلا البيع سالب للملك**
 عن البايع **والشرع جالب له اي للملك المشتري الوكيل الاب** ثم وصيه ثم اليد
 اب الاب ثم القاضي او وصيه دون الام او وصيه ما وقد سبق الاشارة
 في كتاب النكاح في باب الوكيل **ولو اقر الصبي او المعتوه لانيان بما معها**
من الكسب والارث يعني اقرار ما ورثه من ابيه ما لفلان صح في ظاهر الرواية
 وعن ابي حنيفة انه لا يصح فيما ورثه لان صحته اقراره في كسبه لاجته الى ذلك في
 التجارات واجازة في الموروث وجه الظاهر بانضمام راي الوكيل التحق بالبالغ
 وكل من المالكين ملكه فيصح اقراره **في كتاب الوكالة وجه**
 المناسبة بين الكتابين ان في كل من الوكالة والاذن معنى وجه الرضا بقصر
 الغير **وجه** لغة الحفظ ومنه الوكيل في استماله تعا ولقد قلنا فيمن قال وكتك
 في مالي ملك الحفظ فقط وقيل التركيب يدل على معنى التفويض والاعتقاد
 ومنه التوكيل يقال على الله توكلا اي فوضنا امورنا وسلمنا وعلى هذا التوكيل
 لغة تفويض الامر الى الغير وشرعا تفويض التصرف في امره الى غيره واقامته
 مقامه والرسالة تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل له في التصرف بشرط حوائج
 كون الموكل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف المذكور

ثم وصيه

فانما

فانما باطلة لاستلزامها بطلان توكيل المسلم كافر ببيع الخمر **كون الوكيل عتله**
 اي يعقل ان البيع سالب والشراء جالب ويعرف الغبن اليسير والفاحش
 ويقصده حتى لو تصرف هاهنا لا يقع عن الامر ففرع على قوله كون الموكل
 اهل تصرف بقوله **فصح توكيل المسلم كافر ببيع الخمر** وفرع على قوله والوكيل
 يعقله ويقصده بقوله **والخراي** وصح ايضا توكيل الحر البالغ **والمازون** عبد
 كان او صبيامثلهما فيتناول الصبور الاربع **وسببا يعقله** وعبد حال كونها
محمورية لوجود الشرط المذكور في كل ما ذكرنا لم يقل ههنا ويرجع حقوق
 العقد الى موكلها لانه قال فيما يفضل ان لم يكن **محجورا والتوكيل عطف على**
توكيل المسلم بكل ما يعقله بنفسه فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه
 فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز دفعه الى جاحته لنفسه احتراز عن
 الوكيل حيث لا يجوز ان يوكل فيما وكل فيه لانه استنفاد التصرف من غيره
 وهو مفيد بما مر به حتى لو صرح به ايضا جاز **وبالخصومة عطف على كل**
في كل حق اذ ليس كل احدى تهدي الى وجوه الخصومات فيحتاج الى توكيل
 غيره كما مر **ولم يلزم** اي التوكيل بالخصومة لم يقل ولم يحجز عن الجواز اتفاقا
 والخلاف في لزوم **بلارض خصمه المتأخرون** اختاروا الفتوى ان القاضي
 اذا علم من الخصم التبعث في ابا الوكيل لا يمكنه في ذلك وقيل الوكيل من الموكل
 وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا
 برضا صاحبه وهو اختيار شمس الامة السرخسي كذا في الكافي **الام كل من**
اب مسافر اي غايب مسافة ثلاثة ايام فصاعدا **او مريد السفر** بان ينظر القاضي
 في حاله وفي عتده فانه لا يخفى عليه هيئة من يسافر ولا يقبل قوله ان يريد ان يسافر
او مخدوم لم تجر عادتها بالبروز الى الخروج وحضور مجلس الحاكم **وجه** ايضا
 التوكيل بايقانه اي بفاكل حق **واستيناه** الا في حد وثوقه فانه لا يجوز رغبة
 موكله عن المجلس لانها يسقطان بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير
 فيه من نوع شبهة قال انت **وكيل في كل شئ كان** وكيل في الحفظ فقط **ولو زاد**
حائز امره كان وكيل في جميع التصرفات حتى الطلاق والعناق وقال في القاموس
 الصغرى لو زاد حائز امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء وقاضي ديون وجنوة

والهبة والصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرف عام افسار كما لو قال ما صنعت
من شيء فهو جاز في ملك جميع انواع التصرفات حتى لو انفق الوكيل على نفسه
جاز لانه اجاز صنيعة وهذا من صنيعة ثم قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا
طلق امراته جاز فيفني بهذا حتى يقين خلا في حقوق عقد مبتدا خبره
قوله الا ان تتعلق به ينفذه الوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة كبيع واجارة
وصح عن اقرار مثله للعقد فان الوكيل بالبيع يقول بعث هذا منك ولا يقول
بعث هذا منك من قبل فلان وكذا الوكيل بالشراء يقول اشتريت هذا منك
ولا يقول لاجل فلان تتعلق اي تلك الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل
محمور الاحتراز عن الصبي والعبد المحجور فان توكيله لاجل لكن حقوق عقدها
ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد بقوله تسليم المبيع ان وكل بالبيع فنفذه
ان وكل بالشراء وقبض ثمنه اي ثمن مبيعه والمطالبة بثمن مشريه يعني ان
الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا يطالبه البايع بثمنه والرجوع به اي الثمن عند
الاستحقاق اي استحقاق ما باع او رجوعه هو بالثمن على بايعه عند استحقاق
ما اشترى والخاصة اي حكمه وخاصه في شفعة ما بيع وفي العيب فبره
اي المعيب الى البايع لو كان بيده وبعد تسليمه الى الموكل برده بانه اي
اذن الموكل والمشتري منع الثمن من موكل بايعه يعني اذا وكل جلا ببيع
شي فباعه ثم الموكل طلب الثمن من المشتري له منعه لان المشتري اجنبى عن العقد
وحقوقه كما بينا ان دفع اليه اي الموكل صحيح ولا يطالبه بايعه يعني التوكيل
ثانيا لان المقبوض حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه ويريت ذمة المشتري
لوصول الثمن الى مستحقه والملك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافة الوكيل
جواب عن سوال مقدم ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت الملك للموكل ببيع
ان يكون الحقوق واجبة الى الموكل لانها تابعة للملك فاجاب عنه بهذا وقال نعم
الملك يثبت للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافة عن الوكيل وحاصله ان الوكيل
خلف عن الموكل في حق استنادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك
كالعبد اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء وقبل الملك يثبت للموكل لكن
يقرر بل ينقل الى الموكل بلا هبة وعلى القولين لا يعتق قريب سواه اي الوكيل

ولو كان اي المشتري عرسه لا يفسد النكاح اما على الاول فظاهر لان المشتري
لم يملك واما على الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقتضيان تقرير الملك على ما
ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد يحصل فاعترض عليه بانه مخالف لاطلاق
قوله عليه الصلاة والسلام من ملك دار حم محرم منه عتق عليه واجيب بان المطلق
منصرف الى الكامل وهو الملك المقرب والمجتهد غير غافل وانما فرعها الاكثرون على
القول الاول لانه اصح عندهم وحقوق عقد ينفذه اي الوكيل الى الموكل كبيع
وخلع وصح عن انكار اودم عدم عتق على مال وكتابة وهبة وتصدق
واعارة وايداع ورهن واقرار عن تتعلق بالموكل وسره ان الحكم فيه لا يقبل
الفصل عن السبب لانها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد
من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلان اصل
في البضع الحرمة فكان النكاح استقاطا لها والساقط يتلشى فلا يتصور صدور
السبب عن شخص على سبيل الاصاله ووقوع الحكم لغيره فجعل سفير اليقترن
الحكم بالسبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل
الفصل عن السبب كما في البيع يختار فجاز صدور السبب عن شخص اصاله ووقوع
الحكم لغيره خلافة واما الخلع فلانه استقاط للنكاح والنكاح المزمع والمنكوحه
المرأة والوكيل امانه او منها وعلى النكاح من يكون سفير محضا فلا بد
من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا استقاط محض لا يشوبه
معاوضة بل فداي عمن في حق المدعى عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا
الصلح عن دم العبد فانه استقاط محض والوكيل اجنبى سفير فلا بد من الاضا
فة وكذا الحال في البواقي هذا المختص ما ذكره القوم في هذا المقام ويصحب ما
قال صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او
انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو ووكلا على ان
يصلح على الماية فيقول زيد صلحت عن دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل
الوكيل هذا الصلح فتم الصلح سواء كان عن انكار او اقرار لانه اذا كان عن اقرار
يكون كالبيع فيترجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح على
الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداي عمن في حق المدعى فالوكيل سفير محض

فلا ترجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار
او انكار او انكار تامه بلا اعتبار اضافته في صورة الاقرار الى الوكيل وفي صورة
الانكار الى الموكل فلا نسلم ذلك فانه عيى محل النزاع وان اراد تمامه باعنا
تلك الاضافة كان اعترافا بصحة كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول
بالتسوية وقرع على كون الوكيل في هذه الصور سفيراً محضاً بقوله فلا يطلب
من قبل المرأة **وبه** اي وكيل الزوج **بالمهر** و **وكيلها** بتسليمها او ببدل
الخلع لما مر من كون الوكيل في هذه الصور سفيراً محضاً **التوكيل** بالاشراء
ما طرأ حتى لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقض
بالتوكيل بالاشراء فانه امر يقبض المبيع وهو ملك الغير واجيب بان التصرف في
ملك الغير لا يجوز اذا لم يكن بعوض وفي التوكيل بالاشراء عوض فافترقا **المرأة**
فانما غير ما طرأ لا انتفاء تفويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض وقد
مر ان التوكيل بالاقراض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب الثاني**
الوكالة بالبيع والاشراء ان عمت اي الوكالة جزء الشرط قوله الا في
قال في الهداية من وكل بشراء شيء فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه
ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوماً يمكنه الائتمار الا ان يوكله وكالة عامة
فيقول ابتع ما رايت لانه فوض الامر لما رايت فأي شيء يشتريه يكون ممثلاً او علم
بصفة المجهول اي يكون معلوماً بين الوكيل والموكل **ما وكل** بشراءه او جهل
جماله يسيرة وهي جملة النوع **صحت** اي الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن
لان الوكيل يقدر على الامتثال **وان** شرطية جهل اي ما وكل به **جماله** فاحشة
وهي جملة الجنس **اي** لا تصح الوكالة **وان** وصليته بين الثمن لان الوكيل لا يقدر
على الامتثال **وان** شرطية جهل اي ما وكل به **جماله** متوسطة وهي ما بين النوعين
والجنس **فان** بين النوع او ثمن عيى نوعاً **صحت** لان الوكيل لا يقدر على
الامتثال لكون الجملة يسيرة **والا فلا** لان الوكيل ههنا لا يقدر على الامتثال
لكن الجملة فاحشة **الاول** وهو ما جهل جماله يسيرة كالخمر والبر والبقير
والحار والثوب الهري او المروي والثاني وهو ما جهل جماله فاحشة
كالثوب والهداية والرقيق والثالث وهو ما جهل جماله متوسطة كالعبد

ما بين فيه النوع
والجنس وهي

والامة والدار فاذا وكل بشراءه فليس من نحو ما ذكره وان لم يبين الثمن لانه
من القسم الاول واذا وكل بشراءه **عبد ونحوه** صح ان بين النوع كالتركي او
عيى نوعاً من انواع العبيد وجعل محققاً بجملة النوع وان لم يبين شيء
منها لم يصح والحق بجملة الجنس لانه يمنع الامتثال واذا وكل بشراءه
ونحوه لا اي لا يصح وان بينه اي الثمن ان يجرد بيانه لا يرتفع الجملة
التوكيل بشراء طعام يقع على البرود دقيقة يعني دفع الى اخذ درهم وقال
اشترى لي طعاماً يشترى البرود دقيقة والقياس ان يشترى كل مطعومه
اعتبار الحقيقة كما في الميسر على الاكل اذا الطوام اسم لما يطعم وجه الاحسان
ان الطوام اذا قرن بالبيع والشرأ يجعل على ما ذكرنا عرفاً ولا عرف في الاكل
فبقي على الوضع وقيل يقع على البر في درهم كثيرة والخبز في قليله والديق
في متوسطه رعاية للتناسب بين رعاية للتناسب بين الثمن والمثل في
متخذ الوليعة يقع على الخبز مطلقاً يعني قلت الدراهم او كثرت لكالة الحال
وكل شرك هذا بدين له **على الوكيل** صح يعني اذا كان لرجل على اخر الف
فامر ان يشترى بها هذا العبد فاشتراه صح ولزم الموكل حتى لو مات
مات عليه **وان اطلق** يعني اذا وكل ان يشترى له بالالف عبد غير معين
فاشترى عبداً كان اي ذلك للعبد **للكيل** **الا ان يقبضه** الموكل حتى لو مات
قبل الموكل مات على الوكيل ولو بعده مات على الموكل وقال هو الموكل في الزمان
اذا قبضه الوكيل لهما ان الدراهم والمدانين لا يتعينان في المعاوضات
ديناً كانت او عيناً حتى لو تبايعا عيناً بدين ثم تضادقا ان ادين لا يبطل
العقد فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء فيصح التوكيل ويلزم الموكل
وله انما تعين في الوكالات حتى لو قيدت الوكالة بالعين منها او بالدين منها
ثم استهلك العين او اسقط الدين باسقاط رب الدين عن المدين بطلت
الوكالة واذا تعينت كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين بلا توكيل
بقبضه او كان امر ابدفع شيء لا عليك الموكل الا بالقبض وهو الدين وكلاهما
غير جائز واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فيهلك من ماله الا ان يقبض
الموكل من الوكيل فيصير يتق بالنعاطي فيهلك من مال الموكل **وكل عبد** بشر

قبض

نفسه من مولا له اي لو كان فان قال لم يعني نفسي لفلان فباع صح فيكون الموكل
 لان العبد يصلح لان يشتري نفسه لنفسه وبغيره بالوكالة لكونه اجنبيا
 عن ماليتها والبيع مرد عليه من حيث انه مال لان ماليتها في يده فاذا اضافة
 الى الامر صح قول الامتثال فيقع العبد للامر وان لم يقل لفلان بل قال يعني نفسي
 لنفسي او قال يعني نفسي ولم يقل لفلان عتق اما في الاول فلما مر انه
 يصلح لشرا نفسه واما في الثاني فلان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع الامتثال
 بالاحتمال فيصير المنصرف واقعا لنفسه **الثمن على العبد** اي في الوجهين
 لا على الامر اما اذا وقع الشراء لم فظاهر واما اذا وقع للامر فلان المباشرة هو
 العبد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قيل
 العبد هنا محجور وقد مر ان العبد اذا كان محجورا عليه اترجع الحقوق
 اليه قلنا ذلك المحجور هنا العبد الذي باشره مقترا باذن المولى **وطر عبد من**
يشتري نفسه من مولا اي للعبد بالالف دفع الى وكيله فان قال اي وكيله
 له اي مولا اشتريته لنفسه فباعه عتق عليه اي على ذلك المال لان بيع نفسه
 العبد منه اعتاق ويشترى العبد نفسه بماله قبول الاعتاق ببذل والوكيل
 سفير عنه فصار كأنه اشترى نفسه فلزم الوكيل **وان لم يقل** وكيله
 اشتريته لنفسه كان اي العبد لو وكيله لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن
 العمل بها اذ لم يبين فيراعى ذلك بخلاف شرا العبد نفسه لغيره بخلاف
وطر اي على الوكيل ثمنه لانه العاقبة **والالف** الذي دفعه العبد للمولى
 لانه كسب عبده قال اي المامور بشرا العبد بشرية **عبد الامر** فانت
 اي العبد وقال اي الامر بل بشرية لنفسك فان كان اي العبد معينا فلو
 كان حيا فالقول للمامور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو ميتا
 فان كان الثمن منقودا قلنا اي القول للمامور **وان لم يكن منقودا**
 فلزم اي القول له وان كان غيره اي ان كان العبد غير معين فكذا اي
 القول للمامور ان كان اي الثمن منقودا سواء كان العبد حيا او ميتا ولا
 اي وان لم يكن الثمن منقودا **افلا** من سواء كان العبد حيا او ميتا قال في الكافي
 هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مامورا بشرا عبدا يعني

او يغير

او يغير عينه وكل وجه على وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل
 وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء
 او ميتا فان كان مامورا بشرا عبدا يعني فان اخبر عن شرا له والعبد
 حي فالقول للمامور بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقودا لانه اخبر
 عن امر محك استينافه والمخبر به في التحقيق والثبوت يستغنى عن الاشهاد
 فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال هلك عندي بعد الشراء
 وانكره الموكل فان كان الثمن غير منقود فالقول للامر لانه يخبر عما لا يملك
 استينافه وعرض الرجوع بالثمن والامر منكرو ان كان الثمن منقودا
 فالقول للمامور مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن
 عهدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له وان كان العبد يغير
 عينه فان كان حيا فقال المامور اشتريته لك فقال الامر لا بل هو عبدك فان
 كان الثمن منقودا فالقول للمامور لانه يخبر عما يملك استينافه وان لم يكن
 منقودا فالقول للامر عندنا في ح وعندهما القول للمامور وان كان العبد
 ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للامر لانه اخبر عما لا يملك استينافه
 وعرض الرجوع بالثمن والامر منكرو ان كان الثمن منقودا فالقول للمامور
 لانه امين ادعى الخروج عن عهدة الامانة فيكون القول قوله قال
 في الهداية من امر رجل بشرا عبدا بالالف فقال قد فعلت ومات عندي
 وقال الامر اشتريته لنفسك فالقول للامر فان كان دفع اليه الالف
 فالقول للمامور لان في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع
 بالثمن على الامر وهو منكرو القول للمنكر وفي الثاني هو امين يدعى الخروج
 عن عهدة الامانة فيقبل قوله وقال صدر الشريعة كل واحد من التعليل
 شامل للمصرتين فلا يتم به الفرق اقول الامر ليس كما قال لان التعليل الثاني
 لا يجري في الصورة الاولى اذا يجوز ان يقال المامور امين يدعى الخروج عن
 عهدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا للثمن والرضاء لم يقبضه
 له اي الوكيل بالشراء **الرجوع بالثمن على امر** اذا فعل ما امر به سواء دفعه
 اي الثمن **ان يايحه** او لا وله ايضا جنس منه اي من امره **اقتبض منه** وان

المبيع

الوكيل **الذامعين** لم يسم له ثمن فاشتره **ما خلف في ثمنه** يعني اذا قال له اشتر
هذا العبد ولم يسم له ثمن فاشتره فقال الامر اشتره بخمسة وقال
الامور بالف وصدق البايع المأمور بها لانها اختلفت في مقدار الثمن
وليس لها بينة فوجب التصير الى التحالف كما في المسئلة الاولى **الوكيل اذا لم**
امر الامر ان كان خلافا الى خير في الجنس بان وكله ببيع عبده بانيق درهم
فباعه بانيق ومائة ينفذ ولو وكله ببيعه كذلك فباعه بمائة دينار اي
لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الخلاصة فصل في الوكيل بالبيع والشر
لا يوقف مع من تود شهادته له كاصله وفرعه وزوجه وعمره وسيد
لعبه ومكاتبه وشريكه فيما يشتركان لان مواضع التهم مستثناة عن
الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم
يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال له بيع ممن شئت فبيعه
لم يمتثل القيمة ذكره النبي في النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان
كان اكثر من القيمة يجوز بلاكلا وان كان باقل منها يمين فاحسن يجوز
بالاجماع وان كان يمين يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان مثل
القيمة فعن ابي حنيفة روايتان **وصح بيع الوكيل بما قل وكثر والعرض والنية**
لان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على اطلاقه في غير موضع التهمة وصح
ايضا اخذه اي اخذ الوكيل وهذا كذا في الاثن فلا يضمن ان ضاع اي
الرهن في يده او نوى ما على الخليل لان الحواجز الشرعية بنا في الضمان وقيد
شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم من اهل الخبرة
حتى لا يجوز شراؤه بغبن فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد
فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك المدة كالعبد والدواب ونحوها فزاد
الوكيل بالشر لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالنفس ونحوه
وكله ببيع عبده فباع نصفه صح لان اللفظ مطلق عن قيد الاجماع وفي الشر
يتوقف على شراء الباقي وان اشترى باقية قبل ان يختصم الزم الموكل ولا
لزم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيلة فينفذ على الامر اذا بيع
معيب على وكيله ببيته او نكوله اي الوكيل او اقره فيما لا يحدث به

اي الوكيل **على الامر** وبقاقره فيما يحدث **شرا** اي لا يردده على الامر بل يبقى عليه
يعني ان الوكيل يبيع شيئا اذ اباعه فرد عليه بالعيب فان كان مما لا يحدث
مثله كالاصبع الزائدة او لا يحدث مثله في هذه المدة يردده على الامر
سواء كان الرد على الوكيل بالبيته او النكول او الاقرار في عيب كما يحدث
مثله الاصل في الوكالة **الخصوص** وهذا لو قال جعلتك وكيلا في مالي يصير
حافضا لماله فقط وفي المضاربة العموم ولهذا لو قال جعلتك مضاربا كان
كله مضاربا في جميع الانواع فان باع اي الوكيل نساء **فقال امره امرتك بنقد**
وقال اطلقت صدق الامر بناء على كون التقييد اصلا في الوكالة وفي المضاربة
يعني اذا باع المضارب نساء فقال رب المال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق
المضارب بناء على كون الاطلاق اصلا فيها وسياتي تحقيقه في آخر كتاب المضاربة
ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين وحده لان الموكل رضي برأيهما
لا برأي احدهما وان كان البدل مقدرا لان تقديره لا يمنع استعمال الرأي في
الزيادة والنقصان وفي اختيار البايع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تصرف
لا مانع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى الراي ولم يكن توكيله باللفظ وحده
ذكر الاول بقوله **الا في خصومة** فان الاجتماع فيها متعذر لافضائه الى
الشغب في مجلس القضاء وذكر الثاني بقوله **ورد ودعة وقضاء بين مطلق**
وعتق لم يعوضا اذا احتاج في شيء منهما الى الراي بل هو تغيير محض وعبرة
الواحد والمشي سوا بخلاف ما اذا قال لها طلقاها ان شئتما او قال امرها
بايديكما لانه تفويض الى مشيئتهما فيقتصر على المجلس او كان الطلاق والعتق
بعوض لانه يحتاج حينئذ الى الراي وذكر الثالث بقوله **ولم يكن توكيله بالوكيل**
واحد بل على التعاقب في يجوز لاحدهما ان ينفرد بالنصرف انه رضي برأي
كل منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما اذا وكلهما بكلام
واحد لا ينفرد به احدهما وان كان احدهما حرا بالغا عاقلا والاخر عبدا
او صبيا محجورا عليه لانه رضي برأيهما وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان تصرف
احدهما بخضرة صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز
لم يجوز ذكره النبي في الوكيل **نقد** الذين لا يجس عليه لانه لا يضمن شيئا بل

الوكيل بالبيع والشر لا يوقف مع من تود شهادته له كاصله وفرعه وزوجه وعمره وسيد لعبه ومكاتبه وشريكه فيما يشتركان لان مواضع التهم مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل واما اذا اطلق بان قال له بيع ممن شئت فبيعه لم يمتثل القيمة ذكره النبي في النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان اكثر من القيمة يجوز بلاكلا وان كان باقل منها يمين فاحسن يجوز بالاجماع وان كان يمين يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان مثل القيمة فعن ابي حنيفة روايتان وصح بيع الوكيل بما قل وكثر والعرض والنية لان التوكيل بالبيع مطلق فيجري على اطلاقه في غير موضع التهمة وصح ايضا اخذه اي اخذ الوكيل وهذا كذا في الاثن فلا يضمن ان ضاع اي الرهن في يده او نوى ما على الخليل لان الحواجز الشرعية بنا في الضمان وقيد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بغبن فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك المدة كالعبد والدواب ونحوها فزاد الوكيل بالشر لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالنفس ونحوه وكله ببيع عبده فباع نصفه صح لان اللفظ مطلق عن قيد الاجماع وفي الشر يتوقف على شراء الباقي وان اشترى باقية قبل ان يختصم الزم الموكل ولا لزم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيلة فينفذ على الامر اذا بيع معيب على وكيله ببيته او نكوله اي الوكيل او اقره فيما لا يحدث به

وعدان تبصر على الأمر بخلاف الكفيل لأنه ضامن لا يوكل أي الوكيل إلا بآذن
 أمره **باب ما يملك من أمواله** كاصنع ما شئت مثلاً فإن وكل به أي بآذن
 الأمر **وكيل المولى لا ينزل بعقل موكله أو موته وينزل بآذن الموت**
الأول وسبب تحقيقه في إيجاب القاضي أن شاء الله تعالى **كل أي الوكيل إلا بآذن**
 أي بآذن الموكل **فيعقد أي ويكبله عنده أي عند الموكل الثاني أو عقد**
بقيته فليقعه فإجاز أي عقده أو كان الموكل الأول قدر الثمن مع أما
 الأولان فلان المقصود وهو حضور رايه قد حصل في صورتين وأما
 الثالث فلان الاحتياج إلى الرأى فيه لتقدير الثمن ظاهر وقد حصل بخلاف
 ما إذا وكل وكيلين وقدر الثمن لأنه لما فوض إليهما مع تقدير الثمن ظهران
 غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما هو قولهم **فوقعت**
الملك امرأته صار وكيل بالطلاق وتقييد بالمجلس فان طلق في المجلس صح
 والافلا بخلاف قوله **وكلتك في امرأتي حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق**
 بعده صح من كيلي غيره لم يجز تصرفه في حقه لأن صحة التصرف مبنية على
 الولاية فإذا انتفت الثانية انتفت الأولى فإذا باع عبد أو مكاتب
 أو ذمي ما صغيره الحر المسلم أو شري واحد منهم به أي بذلك المال لم يجز
 لانتهاء ولايتهم عليه كذا تنوع **صغيرك كذا** أي حرة مسلمة حيث لم يجز
 لو احدثهم ذلك لانتهاء الولاية **باب الوكالة بالخصومة**
والقبض اعلم ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الثلاثة خلافاً لغيره
 بناء على ان القبض غير الخصومة وقد رضى بهادونه ولهم ان من ملك شيئاً
 اتماه وقام الخصومة وانماؤها بالقبض وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر
 لفساد الزمان ولهذا قلت **الوكيل** **باب ما يملك من أمواله** **القبض** **باب ما يملك من أمواله**
 الخيانة في الوكالة وقد يفتن على المال وكذا الوكيل **باب ما يملك من أمواله** **القبض**
أصل الرواية لأنه في معناه وضعا يقال اقتضيت حق أي قبضته فانه مطوع
 قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على أنه أيضاً لا يملكه
 والوكيل **بقبض الدين يملكه أي بالخصومة عندنا** خرج حتى لو اقام أقام المدين
 عليه البينة ان الدين قد استوفاه منه وإبراهه تقبل بينته والوكيل بقبض

غالب

على الخصم من
 يؤمن

العين

العين لا يملكها فلو برهن من ذوا اليد على الوكيل بقبض عبدان الموكل باعه
 وقف الأمر حتى يحضر الغائب صورته وكل وكيل بقبض عبد له وغاب فقام
 ذوا اليد البينة انه اشتراه ممن وكله بالقبض لم تقبل بينته في اثبات الشراء
 وتقبل دفع الخصومة فيتوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البينة **وكذا الطلاق**
والعتاق يعني اذا اقامت المرأة البينة على الطلاق والعتاق والامة على
 العتاق على الوكيل بنقلهم من مكان إلى مكان لا تقبل هذه البينة على اثبات
 العتق والطلاق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب **الوكيل**
 أي بالخصومة اذا إلى أي امتنع عن الخصومة لا يجبر عليها لأنه لا يضمن
 شيئاً بل وعدان تبصر بخلاف الكفيل حيث يجبر عليها لأنه ضامن كما
 مر اذا وكل بخصومة ما واخذ حقوقه من الناس على ان يكون وكيل
 فيما يدعي على الموكل بان فلو اثبت المال له ثم ادعى الخصم الدفع كاشع
 على الوكيل كذا في الفتاوى والمصغرى صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبتت
 وكالة الوكيل بالخصومة واقرب على موكله سواء كان موكله المدعي فاقرب باستيفاء
 الحق والمدعي عليه فاقرب بثبوت عليه فان كان ذلك عند القاضي صح دون
 غير أي ان كان اقراره عند غير القاضي فمشتد به شاهدان عند القاضي
 لا يصح **ولكن انزل به** حتى لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك الوكالة
 واقام بينته لم تسبح لأنه مزعم انه مبطل في دعواه **كذا اذا استثنى الاقرار**
واقرب منه يعني اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جائز
 الاقرار واقرب الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء ولكن يخرج
 عن الوكالة فلا تسبح خصومته أي لا يصح توكيل كميل **بما يقبضه صورة**
 كفل رجل عن رجل بمال فوكله صاحب المال بقبضه عن الغريم لم يصح لان
 الوكيل من يعمل لغيره ولو صح هذا صار عاملاً لنفسه في ابراء ذمته
 فانعدم الركن **بخلاف الرسوا** وكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج حيث صح ضمانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم سفير ومقبر
 ذكره الزيلعي **الوكيل بقبض الدين** اذا اذن له **وطالب الوكالة** لان الكفالة
 اقوى من الوكالة لكونها لازمة فتصلح ناسخة بخلاف العكس والوكيل ببيع

ق

لها

٢١٢

اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يحركه ان يصير علمه لنفسه كالموكل لو ادعى
 الضمان يرجع لبطائه ويدونه اي يدون حكم الضمان لا اي يرجع لكونه
 تبوعا مصدق التوكيل يقبض دينه **لو غره امر يدفع دينه الى الوكيل يعني**
 اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم امر
 بدفعه اليه لانه اقرار عن نفسه ان ما يدفعه خالص حقه اذا ديتون تقضي
 بامثالها حتى لو ادعى انه اوفى الدين الى الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع الى
 الوكيل باقراره ولم يثبت الايقاع بمجرد دعواه فان حضر الغائب وصدقه
تم الامر وان كذب الغائب دفع الى المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم
 يثبت الاستيفاء لانكار الوكالة والقول فيه قوله مع عينة فيفسد الاداء
ورجع به على الوكيل ان يبقى في يده لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولو
 تحصل فله ان ينقض قبضه وان ضاع كما يرجع كانه بتصديقه اعترف انه
 محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره **الاذا ضمنه**
 اي شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه او لم يصدقه
 اي في دعواه التوكيل ودفع اليه **على ربح الاجازة** اي اجازة الغائب فاذا
 انقطع رجاءه رجع عليه او دفع اليه **مكذبا** في دعواه التوكيل ولو لم يكن
 مضمنا التوكيل غير عامل **مرد عام يوم الدفع** لانه اقرار بما لا الغير بخلاف
 الدين فانه يقضي بمثل كلامه كذا **لو ادعى الشراء وصدقه** يعني انه لو ادعى
 انه اشترى الوديعة من صاحبه ما وصدقه المودع لم يومر بدفعها اليه لان
 اقراره على الغير غير مقبول **وامر به اي بالدفع لوقا** اي المدة **تركتها اي**
 الوديعة **المودع ميراثا** وصدقه اي المودع لان ملكه قد زال بموته واتفقا
 على انه مال الوارث فيدفعه اليه **وكل بصيغة المجهول** اي جعل رجلا وكيلا يقبض
 مال وادعى الغريم قبض دايته **دفع اي الغريم اليه اي الى الوكيل** يعني يحبر
 على دفعه اليه لان وكالة ثبتت بقوله اخذه رب المال حيث لم ينكر الوكالة
 وادعى الايقاع ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا بثبت
 الوكالة في زعمه ولم يثبت بمجرد دعواه فيومر بالدفع **استحلف اي الغريم**
داينه على عدم قبضه لان قبضه يوجب براءة ذمته فاذا عجز عن اقامة البينة

الايقاع

يستحلف

يستحلف لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل لا تجزئ النيابة في اليمين وكله
يعيب اي برد المبيع بسبب عيب فادعى البائع فبما المشتري لم يرد اي
 الوكيل عليه اي البائع حتى يحلف اي البائع **المشتري بخلاف مسئلة الدين**
 لان التدارك ممكن هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطأ عند
 اي نكول رب الدين ولا يمكن في كذا العيب لان القضاء بالفسخ نافذ ظاهر
 وباطنا عندنا في صحيح القضاء ولا يستحق المشتري بعده لانه لا يفيد اخل
 فسخ القضاء وليس في مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطأ فيه
 امكن نزعه منه ودفعه الى الغريم بلا نقض القضاء **دفع رجل الخاخر عشرة**
لانفاقا على امله فانفق عليه عشرة اخر يفي بها استحسانا والقياس ان
 يكون متبرعا لانه خالف امره فيرد العشرة على الموكل وجه الاستحسان
 ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء فكون
 التوكيل به توكيلا بالشراء اذ الوكيل بالشراء يملك النقذ من مال نفسه ثم يرجع
 به على الامر **الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم** قال في الصغير الوكيل يقبض
 الدين اذا حضر خصما فاقبض بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو
 اراد الوكيل اقامة البينة على الدين لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكيله بطلب
 كل حقه بالكوفا ويقبضه والخصومة فيه وجبا بالبينة على الوكالة والموكل غائب
 ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر
 خصما جاحدا في الاو مقاربه في يسمع ويقرر الوكالة فان حضر بعد ذلك غرضا
 يدعي عليه حقا للموكل لم يحتج الى اعادة البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل
 حق لم قبل انسان بعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك محضر
 من ذلك المعين ثم جاب خصم آخر يدعي عليه حقا يقيم البينة على الوكالة مرة
اخر باب عزل الوكيل بعزل بعض الموكل لان الوكالة حقة
 فله ان يبطله بعزل نفسه بان يقول يقول عزلت نفسي بشرط علم الاخر
 في اي في الصورتين يعني اذا عزل الموكل بشترط علم الوكيل وان عزل نفسه
 يشترط علم الموكل به حتى اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جائز حتى
 يعلم باخبره بالعلم **عزل الموكلين ولو غره من عدل** لان العلم ان الوكالة

ثبت بخبر الواحد جركا كان او عبدا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة
صبيًا كان او بالغًا وكذلك الغرض عندها وعند الخ لا يثبت الغرض الا بالعد
او بالعدالة وينعزل ايضا **بجنون** **احدهما مطلقا** لان قليله بمنزلة الاغما
وهو شهر عند ابن موسف وحول كامل عند محمد وهو الصحيح وينعزل ايضا
بموت الموكل هكذا وقعت عبارة القدوري ووقعت في الكافي والوقاية هكذا
بموت احدهما ولم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته **والحكم بالحق** اي لحوق
احدهما بدار الحرب **بموت** فان لحوق لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم به
بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فموقوف عندنا ونحن وانما ينعزل بهذه الاشياء
لان الوكالة عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء فيشترط لقيام الامر في كل
ساعة ما يشترط للابتداء **واي** انعزال الوكيل في الصور المذكورة **اذ لم يتعلق**
به اي بالتوكيل **حق الغير** ولما اذا تعلق به ذلك فلا ينعزل كما اذا شرطت
الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امراته في يد هائم جن الزوج وينعزل
ايضا **بتصرفه لنفسه** اي تصرف الموكل بحيث **يعجز الوكيل عن الامتنان**
كما اذا وكله باعتاق عبدة او كتابة او تزويج امراته او شراء شئ او طلاق
او خلع او بيع عبده فاعتق او كاتب او زوج او اشترى او طلق ثلاثا او
واحدة ومضت عدتها او خالعا او باع بنفسه فانه لو فعل واحدا منها
بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل فبطلت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلق
واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لا مكان تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها
بنفسه وابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه منه لزوال الحاجة بخلاف ما لو تزوجها
الوكيل لنفسه وابانها حيث يكون له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية
وتعود الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل **قديم ملكه** يعني اذا وكل ببيع عبده
ثم باعه الموكل ثم رد عليه بعيب بقضاء كان للوكيل ان يبيعه وكذا الوكيل
كل واحد من رجلين يبيعه فباعه احدهما فرد عليه بعيب فلكل واحد
منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصغير **لو بقي اثره** اي اثر ملكه كما اذا طلق امرأته
واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل غير متعذر بان يوقع الباقي وينعزل
ايضا بافتراق الشريكين وان لم يعلم الشريك وهذا يحتمل امرين احدهما

ان يكون الافتراق بين المالك والمالين او مال احدهما قبل الشراء فان الشركة
تبطل به وتبطل الوكالة التي في ضمنها علم بها او لانه عزل حكمي اذا لم تكن الوكالة مصرحا
بها عند عقد الشركة وثانها ان احدهما او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جائز
فلو افتراقا انعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذا لم يصرحا في الاذن في التوكيل
وانما ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك
ان لا يصح ان ينفرد احدهما بنفسه الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه
وينعزل ايضا بعجز موكله لو كان الموكل **مكاتب** **وجرح** لو كان **مأذونا** **واما** **مران**
بقاء الوكالة معتبرا بابتدائها لكونها غير لازمة فيشترط في حالة البقاء قيام الامر
كل في الابتداء فقد بطل العجز فيبطل الوكالة علم الوكيل او لان البطلان حكمي كما مر
اذ او يعني ان ما ذكر من انعزال وكيل المكاتب بعجزه ووكيل المأذون بعجزه اذا
وكل ذلك الوكيل في **اله** **تود** **والصوم** **مكت** **لافتناء الدين** **او** **افتناء** **اله** **العبد**
مطالب بايضا ما وليه وله مطالبة استيفاء ما وجب له لان وجوبه كان بعقده
فاذا ابقى حقه بقي وكيله على الوكالة كما لو وكله ابتداء بعجزه بعد انعقاد العقد
عباشة كذا في الصغير **ينعزل بعزل الموكل** **وكيل عبده المأذون** لانه
جرح خاص والاذن في التجارة لا يكون الا عاما فكان العزل باطلا الا ترى ان الموكل
لا يملك نهيه عن ذلك مع بقاء الاذن ذكره الزيلعي **قال** **وكذلك** **بكذا** **اعلى** **المتى**
عن **تلك** **فانت** **وكيل** **فانه** **اذا** **عزل** **لم** **ينعزل** **بل** **كان** **وكيلا** **له** **وهذا** **يسمى** **وكيلا**
دورا **او** **اذا** **اراد** **ان** **يعزل** **بمحض** **يخرج** **عن** **الوكالة** **يقول** **في** **عزله** **عن** **تلك**
ثم **عزلك** **فانه** **اذا** **قال** **عزلك** **كان** **معزولا** **ولا** **ينظر** **الى** **ظاهر** **اللفظ** **ومنه** **بوجود**
الشرط **حيث** **قال** **متى** **عزلك** **فانت** **وكيل** **واذا** **قال** **ثم** **عزلك** **ينعزل** **عن** **الوكالة**
الثانية **بهذا** **اللفظ** **لان** **متى** **تفيد** **عموم** **الاوقات** **لا** **عموم** **الافعال** **ولو** **قال** **كلما**
عزلك **فانت** **وكيل** **لا** **يكون** **معزولا** **بل** **كلما** **عزل** **كان** **وكيلا** **لان** **كلما** **يفيد** **عموم**
الافعال **واذا** **اراد** **ان** **يعزل** **يقول** **في** **عزله** **رحمت** **عن** **الوكالة** **المطلقة**
فاذا **رجع** **عنه** **لا** **يبقى** **لها** **اثر** **فيما** **يقول** **بعد** **ها** **وعزلك** **من** **الوكالة** **المنقضية**
الحاصلة **من** **لفظ** **كلما** **في** **ينعزل** **كتاب** **الكفالة** **هي** **الغة** **الف**
مطلقا **وبشر** **عاضم** **دنة** **اي** **دنة** **في** **مطالبة** **النفس** **او** **المال** **او** **التسليم** **قال**

٢١٥

في الهداية والكافي وغيرها هي ضم ذمة الى ضم في المطالبة وقيل في الدين والاول
اصح اقول لاصحة للثاني اصلا ليكون الاول اصح لخروج الكفالة بالنفس عنه
مع انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان تقسيم الكفالة
الى القسمين يشترط باعصارها فيهما مع انهم ذكرها في اثنائها المسائل ما يدل على خروج
قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سيأتي ولهذا اخترت تعريفا صحيحا
متناولا لجميع الاقسام من محاور **كيفية الايجاب** اي ايجاب الكفيل بقوله كفلت
عن فلان فلان بكذا **والقبول** اي قبول الطالب وهو المكفول له **وشرطها**
مطلقا كون المكفول به نفسا كان او مالا مقبورا بالتسليم عن الكفيل حتى لا
تصح الكفالة بالحدود والقصاص كما سيأتي وفيه لدين كونه محميا حتى لا تجوز
الكفالة ببذل الكتابة كما سيأتي وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على
الاصيل نفسا كان او مالا واهل النبرع بان يكون حرا مكلفا فلا تصح
من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة
فالمدة مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع اليه **والمدة** هي عليه **مكفول عنه**
وتسمى الاصيل ايضا والنفس في الكفالة بالنفس والمال في الكفالة بالمال
مكفول به فاما المكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد ومن لم يزل عليه
المطالبة كفيل فالكفالة بالنفس وان تعددت اى الكفالة بالنفس
والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفيل لا ثم كفيل والثاني ان يتعدد النفوس المكفول
بها فانه جائز كما يجوز بالديون الكثيرة او بالمال وما يتعلق به وهو التسليم
اما الاول اى الكفالة بالنفس فتصح بكفالت بنفسه وبما يعبر به عنها اى
عن النفس كالراس والوجه والعنق والجسد والبدن ككفالت براسه
ووجهه الخ ويجوز شايه ككفالت بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا
بشتمته وبعده فان على اللازم فعنه انما ملزم تسليمه **والي** فانه يستعمل
في معنى على وانما **زعم** فان الزعامة هي الكفالة او قبيل هو معنى الزعيم **بابا**
ضامن لا يوقفه لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن الموعود لا التسليم
وانه يثبت في انضامه لتعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة **فان عين**
وقت التسليم احضره فيه اذ اطلب رعاية لما التزمه كذا اى احضره

ايضا

ايضا **اذ اطلق** بان قال انا كفيل بنفسه اذ اطلبت له اسلم اليك وان طلبته
او خذك **او عمن** بان قال انا كفيل به كلما طلبته او متى طلبته اسلم اليك
وان لم يحضر حجه الحاكم الكفيل لا امتناعه عن ايفاء حق لازم عليه
لكن لا يحبس اول ما دعي لعله لم يعلم لما دعي **وان غاب اى المكفول عنه**
وعلم مكانه اى لم يعلم اى الحاكم الكفيل مدة ذهابه واباه فان مضت ولم يحضر
حجسه وان لم يعلم اى مكانه لم يطالب اى الكفيل به اى بالمكفول له لانه عاجز
وقد صدق الطالب فصار كالمدين اذ اثبت اعساره وان اختلفا فقال
الكفيل لا عرف مكانه وقال الطالب تعرفه ينظر فان كان له خرجة معروفة تخرج
الى الموضع المعلوم للتجارة في كل وقت فالقول للطالب ويؤم الكفيل بالذهب
الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك
بالاصل وهو الجاهل ومنكر لزوم المطالبة **وان شرط تسليمه في مجلس القاضي**
سلمه فيه **ومع تجزئتي غيره** **وبه** يعني في زماننا لتمام الناس في اقامة الحق ذكره
الزبلي وغيره **كفيل بالنفس** **المشترط** **بما بعده** يعني لو قال كفلت لك
بنفس فلان الى شهر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطلبه به
بعد مضي الشهر قال شمس الايمه الحلواني هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام
فانهم يقولون اذ قال الرجل بالفارسية لآخر من فلان رايد برفتم ترا تايك
سال فانه يطالبه بتسليم النفس في هذه السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه بتسليمها
بعد مضي الاجل قال وليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيدوا
فيقولوا في الكفالة بالفارسية هرگاه بخواه بنو سيار شرح فانه يطالبه في السنة
وبعد ها كذا في الخلاصة وفيه ايضا والجيلة في سقوط المطالبة ان يزيد الكفيل
في كفالة فيقول انا كفيل بنفس فلان امكذا من الاجل ثم لا كفالة لك علي
بعد ذلك وانما يرى فاذا قال ذلك فانه لا يطالب في الحال ولا بعد مضي الاجل **تري**
الكفيل بموته اى بموت الكفيل يحصل العجز الكلي عن تسليم المطلوب
من الكفيل بعد موته وموته لم يحفلوا به بشئ وانما خلفونه فيما له افعاله عليه
ولا تبقى الكفالة باعتبار تركته لا امتناع استيفاء النفس من المال بخلاف
الكفالة بالمال **ويجب** الكفيل بالنفس ايضا **عموما** اى النفس مطلوبة لا امتناع
التسليم ولو كان النفس المكفول بها **عبد للكفيل** وانما قال هذا ادفعوا لتوهم

عليه

ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزومه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب
وكفيل بنفسه رجل واما اذا كان المطالب برقة العبد فسيأتي انه اذا مات
وانتبت الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته **اي كايبر الكفيل دعوى المطالب**
بل وارثه او وظيفه يطالب الكفيل **اي كايبر الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ماله**
وحيلا كان او رسولا **المطلوب او تسليم ذلك** اي المطلوب نفسه الى المطالب
متعلق بقوله تسليم حيث يمكن **مخاصمة** متعلق به ايضا يعني اذا سلم الكفيل
من كفيل الى المطالب في موضع يمكن مخاصمة برى وان لم يقل اذا سلمته فانابرى
حتى لو سلمه في برية او سواد او سجن حبسه فيه غير الطالب لم يبرأ **قائلا**
حال من فاعل سلم سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور **او سلمت**
نفسه عنه اي عن الكفيل في صورة تسليم المأمور نفسه قال قاضي خان المكفول
المكفول لنفسه اذا سلم نفسه الى المكفول له وقال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برى
وان لم يقل عن الكفيل كايبر الكفيل وكذا لو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه
المكفول الى الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل
برى الكفيل **في تسليم الاجنبي** شرط معه اي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل
قبول الطالب قال قاضي خان لو ان رجلا اجنبا ليس بمأمور سلم المكفول
به الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برى الكفيل وان سكت
الطالب ولم يقل قبلت كايبر الكفيل **فمن نفسه على انه ان لم يسلم غدا فهو**
ضامن لما عليه من المال ولم يسلمه **تد اصبحت الكفالتان** اي بالنفس والمال
يعني رجل له على غيره مائة درهم فكفل آخر بنفسه على الوجه المذكور صحت
الكفالتان واذا لم يواف به غدا فعليه الماية لانه علق الكفالة بالمال بعدم
الموافاة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان القياس اياه وبال
يترك القياس في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يحذوه البايع مع ان بابه
اضيق من الكفالة فلان يترك هنا وبها اوسع لانها من التبرعات اولى
واذا لم يواف به حتى لزوم المال لا يبرك من الكفالة بالنفس اذا تناهى بين
الكفالتين فان مات **المطلوب** ضمن الكفيل **المالك** حكم الكفالة او مات
الكفيل **فلا يرثه** اي ضمن وارثه او مات **الطالب** فكذا اي طلب وارثه
ادعي على رجل مائة دينار **لا يبرك** بآبائها جيدة او ردية او اشرفيه

اليك

للعامل

او افر نجية لتصح الدعوى **فكذلك** اي بنفسه آخر على انه لم يسلم غدا فعليه الماية
صحت اي الكفالتان عندها وقال محمد لم يصح اذا لم تصح الدعوى بلامان
قال يجب خضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لاختلافها
عليها **ولها** ان المال ذكر معرفا فينصرف الى ما عليه فتصح الدعوى على اعتبار الماية
فاذا بين التحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة الاولى فيرتب عليها الثانية
والقول اي الكفيل في البيان اذا اختلفا في وجوده وعدمه لانه يدعي
الصحة **لاجبر على اعطاء الكفيل في حد** **وقد مطلقا** عنده وعندهما
يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد في القود لانه خالص حق العبد بخلاف
الحدود الخ لامة الله تعالى انه يبني الكل على الدر فلا يجب فيها الاستيثاق
بخلاف سائر الحقوق لانه لا تندري بالشبهات فيليق بها الاستيثاق **ولو**
اعطى جاز لا مكان ترتب وجبه عليه وهو المطالبة بالنفس **واجب** اي
حد وقود حتى **يشهد مستورا** او عدل لان هنا التهمة وهي تثبت باحدى
شطري الشهادة اما العدد او العدالة بخلاف الجس في الاموال لانه غايه عقوبة
فيها فلا تثبت الا بجملة كاملة **واما الثانية** اي الكفالة بالمال فتصح **ولو جمل**
المكفول اي اذا صح دين الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء او الابرار
احترز به عن بدل الكتابة وسياتي بكفالت عنه بالف وبما لك عليه وبما يدركك في
هذا البيع وهذا يستحق ضمان الدرك وبما لك عليه وبما يدركك هو ضمان الاستحقاق
اي ضمن المشتري اذا استحق المبيع **وبما بيعت فلانا** اي ما بيعت منه فاني
ضامن لثمنه لاما اشتريته منه فاني ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتي
وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الرهن **او ما ذاب** اي ما وجب لك عليه وما في هذه
الصورة شرطية معناه ان بايعت فلانا فيكون في معنى التعليق **او علققت**
عطف على صح دين بشرط يعني صريح الشرط والاف في الامثلة السابقة معني
الشرط **مل** اي مناسبت الكفالة بان يكون شرطا لوجوب الحق **نحو ان استحق**
المبيع او لا مكان الاستيفاء **نحو ان قيد** **نريد** وهو مكفول عنه **او لتعذر**
الاستيفاء **نحو ان غاب** **نريد** المكفول عن المصرف فان كلامنا مناسبت
لكفالة كالشروط المفهومة من الامثلة المذكورة فانها اسباب لوجوب المال

الجس

فتناسب ضم الذمة الى الذمة لا اي لان نص الكفالة ان علقته **بغير** اي بشرط غير
ملزم **عنوان هبت الزرع او جبا المطر** قال في الهداية لا يصح التعليق بمجرّد
الشرط كقوله ان هبت الريح او جبا المطر الا انه تصح الكفالة ويجوز مال جالا لان
الكفالة لما صح تعليقه بالشرط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعناق
وتبعه صاحب الكافي وقال الزيلعي هذا اسم وفان الحكم فيه ان التعليق لا يصح
ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملزم فصارت كالموكل لو علقته بدخول الدار ونحوه فيما
ليس بملازم ذكره قاضي خان وغيره اقول قول سمي وخطا لان المذكور في العادة
والاستقراء ان الكفالة بما لا تبطل بالشروط الفاسدة فانظر ان فيه روايتين
يؤيده ان الصدق الشهيد ينقل مسئلة هي ان العبد لما ذون اذ الحقدين وخاف
صاحب المال ان يعتقه المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعتقه مولاه فانما ضامن
لديتك عليه صحت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة
بشرط غير متعارف جائز ولا تصح ايضا **بجباة المكفول عنه** ومعجم الكفول
له الاول نحو ما ذاب لك على الناس او واحد منهم فعلى والثاني نحو ما ذاب
لناس او واحد منهم عليك فعلى كذا في العاديه ولا بنفس جدد وقضاء بطور
ان شرطها كون المكفول متقدرا للتسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك وانما قال
بنفس حدود قصاص احترام عن الكفالة بنفس من عليه الحد والقصاص فانها
تجوز كما لا يجعل دابة معينة مستأجرة له **وخدمة عبد معين مستأجرة**
لها لا تجز عن التسليم لانه استحق عليه الحمل على دابة معينة والكفيل لو اعطى دابة
من عنده لا يستحق الاجرة لانه انما يغير المعتقد عليه الا ترى ان المولى لو حمله على
دابة اخرى لا يستحق الاجر فصارت اجزا ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما
اذ كانت الدابة غير معينة لان الواجب على المولى الحمل مطلقا والكفيل بقدر
عليه بان يحمله على دابة تقسم **ولا بالثمن للموكل** **وبالمال** اي اذا باع رجل
لرجل ثوبا بامره ثم ضمن الثمن المشتري للامراء او باع المضارب مال المضاربة
ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح ان حق القبض للموكل والمضارب ولهذا لا
يبطل بموت الموكل حتى لو مات كان له ان يقبض الثمن وكذا لو ناله الموكل
عن قبض الثمن حال حيوة لا يجعل نفيه فلو صح الضمان صار ضامنا لنفسه

وانه لا يجوز **والشريك اذا بيع صفقة** يعني باع رجلان عبد الرجل صفقة واحدة
وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل الضمان لان الصفقة اذا
اتحدت فالثمن يجب لهما مشتركا بينهما فلو صح ضمان احدهما لصاحبه
بنصيبه شارب صار ضامنا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب صاحبه خاصة
يؤدي الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القسمة تقتضي ان يصير حق
كل منهما مفرازا في حيز على حدة وهو لا يتصور في الدين وان باع العبد صفقتين
بان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن احدهما لصاحبه حصته
من الثمن صح لان الصفقة اذا تعددت فيجب لكل منهما نصفه بعقد على
حدة فضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح لان الصفقة اذا تعددت
فما يجب لكل منهما بعقد يكون له خاصة **ولا بالعهد** لانها اسم مشترك
يقع على الصك القديم والعقد وحقوق العقد والدرك وخيار الشرط فتعد
العمل بها قبل البيان ولذلك بطل الضمان **ولا بالخلاص** عندئذ لان معناه
عنده تخليص المبيع عن المستحق وتسليمه الى المشتري وهو غير مقدور
له وصح عنده لان معناه عندهما ضمان الثمن ان يجوز عن تسليم العين بورد
الاستحقاق فيكون كالدرك **ولا يبدل الكتابة** لانه في معرض الزوال والعجز
فلا يكون صحيحا **ولا عين ميت مفلس** يعني اذا مات من عليه دين ولم يترك
شياء فكفل عنه الغرماء رجل لم تصح عندئذ لان كفلا يدين ساقط عن ذمة
الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بدين يجب ادائه لكنه في
الحكم مال لانه يؤل اليه في المال وقد عجز بنفسه ويخلفه فقات عاقبة الاكتفاء
فستط ضرورة **ولا بلاقبول الطالب في المجلس** اي مجلس عقد الكفالة **الا**
في مسئلة واحدة هي ان **يكفل وارث المريض عنه بغيبة الغرماء** بان يقول
المريض لو شئت او قبضتهم تكفلوا عني بما علي من الدين لغرمائي فضمنوا به
مع غيبته فانه جائز استحسننا وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب لا
ولا يتم الضمان الا بقوله وجه الاستحسان ان هذه وصية منه لو شئت بان
يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين وغرماءه لان الجملة لا
تمنع صحة الوصية ولهذا اقالوا الاصح الا اذا ترك ما لا وصية اي الكفا

بلا قبول الطالب عند يوسف مطلقا في رواية وفي اخرى اذا بلغه الخبر
 من يوسف مطلقا في رواية وفي رواية اخرى **في كذا في تلخيص الجائع**
 الكبير وفي فتاوى البزازية **واجب ان** اي الكفيل اذا قال **بغير حق**
الامانة بان يقول انا كفيل بفلان على فلان **كذا في الخلاصة**
ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستاجر وما المضاف والشركة **لا**
بالبيع قبل القبض **والمرهون** بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون
 المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه
 او دفع بدله ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل والامانات ليست بمضمونة
 والبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الرهن ليس
 بمضمون على الكفيل بنفسه بل يستقط الدين اذا هلك فلا يمكن ارجاء
 الضمان على الكفيل في هذه الصلوح لعدم وجوبه على الاصيل **وتجوز** اي الكفالة
بتسليمها اي تسليم الامانات والبيع والمرهون فان كانت قايمة وجب
 تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شيء **كالكفيل بالنفس** **وقيل ان**
وجب اي تسليمها **على الاصيل** كالعارية والاجارة **حازت** اي الكفالة
 به اي بتسليمها **والا** اي وان لم يجب تسليمها عليه كالوديعة **قد** اي لا
 تجوز الكفالة بتسليمها **وتصح** اي الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على
 المشتري والمفوض **ب** **والتبوت** على سبب الشراء والبيع **ينبغي** **فاسد** **انها**
 مضمونة حتى اذا هلكت عنده **يجب** الضمان عليه فامكن ارجاءه على
 الكفيل **وتصح** **ب** **الخارج** لانه دين مطالب من جهة العبد فصارت كسائر الديون
 بخلاف الزكاة في الاموال المظاهرة والباطنة لان الواجب فيه الفعل
 هو العبادة والمال محله ولهذا لا تؤخذ من تركته بعد موته **ابوصية** **ب**
 قيل هي ما يكون بحق كاجرة الحارس وكري النهر المشترك والمال الموقوف **تجيز**
 الجديش **وقد** الاسارى وقيل هي ليس بحق كالجبايات التي في زمانها **تخذ**
 الظلمة **بغير حق** فان اريد الاول جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب
 مضمون وان اريد الثاني ففيه اختلاف **المشايع** **والقسمة** هي النوايب **الا**
 ان القسمة ما يكون راتباً والنوايب ليست كذلك وانما يوظف الامام عند

الحاجة

الحاجة اذا لم يكن في بيت المال شيء وقيل هي ان تمتنع احد الشريكين من
 القسمة بينه وبين صاحبه فيضمنه شخص لانهما واجبة **والمدرك** وقدر
 بيانه **والشجة** وهي الجراحة والكفالة بها ان يقول كفلت بموحيها وهو
 الارش وقطع الاثر **اي** اذا لم يكن موجب القصاص بل الدية اذا التواجب
 ح مال واجب للداد **قال** ادفعه اليك **او** اقضيه **لا يكون كفالة الا ان**
يدكر ما يدل على الالتزام **او** يلقى قال في الخلاصة وفي فتاوى المنسفي لو
 قال صاحب الدين الدين الذي لك على فلان انا ادفعه اليك واقضيه لا يكون
 كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمنت او على اولى
 املو قال تعليقا يكون كفالة نحو ان يقول ان يؤدى فلانا فانا اودى بضم
للمطالب **لانه** **الاصيل** **مع الكفيل** لان من الكفالة وهي ضم ذمة المذمتة في المطا
 وهو يقتضي قيام الذمة الاولى البراءة عنها **الا اذا** **شرط البراءة** **فكأن** اي الكفالة
 كحالة ائتمار للمعنى **كم** ان الحوالة بشرط عدم البراءة اي برقة المحل **كفالة**
 وله ايضا مطالبة احداهما ولو بعد مدة **لانه** **الاخر** لان مقتضاها الضم لا التملك
 بخلاف المالك اذا اختار احدا الفاضلين حيث يتضمن التملك فيه منه **اذا**
 قضى القاضي به فلا يمكن التملك من الثاني **كفل** **كذلك** عليه اي قال كفلت بما لك
 عليه **فان** **من** اي الطالب **على** **لانه** **لزمه** اي لالف الكفيل لان الثابت بالبرهان
 كالثابت بالعيان **والا** اي وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقرب **مع** **بينة** **لانه**
 منكر للزيادة **لا الاصيل** **في الزيد** **عليه** في حق الكفيل **بمعنى** ان اعترف بالاصيل **بالا**
 على ما اقره الكفيل لم يصدق على الكفيل لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق
 في حق نفسه **كفل** **بامر** **يعني** بجواز الكفالة بامر المكفول عنه **وبل** امره لاطلا
 قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم فاذا كفل بامر وادى **يرجع** **عليه** اي على
 المكفول عنه **بما** **ادى** **اذا** **ادى** **بما** **ضمنه** لانه قضى دينه بامر **فيرجع** **عليه** **واذا**
 ادى خلافه **يرجع** **بما** **ضمنه** **لانه** **ادى** **حق** **لو** **كفل** **بالجهد** **واذا** **ادى** **الزبوف** **وتجوز**
 من له الدراهم **يرجع** **على** **المكفول** **عنه** **بالجهد** **ولو** **كفل** **بالزبوف** **واذا** **ادى** **الجهد**
 يرجع عليه بالزبوف لان رجوع الكفيل حكم الكفالة وانما يرجع بما يدخل
 تحت الكفالة بخلاف المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى اذا لا يجب عليه

لانه

يد

شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا فيرجع بما أدى ولا يطالبه اي الكفيل
المكفول عنه بالمال قبل الاداء اي المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه
ويملكه بعد فيرجع ويدونه اي بدون امره لم يرجع بما أدى لانه متبرع
فيه وان وصيلة اذن اي المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تنعقد غير
موجبة للرد لا تنقلب موجبة ابد كذا في العناية قال ضمن الفاعلان في نفسه
فان لم يرجع عليه الا اذا قال غنى كمر في الكفالة في النفس فانه لزوم أي كان
الطالب الكفيل للطلب المال لان اي الكفيل المكفول عنه وان جسد اي صار
الكفيل مجبوسا به هو المكفول عنه اذ لم يلحقه الا من جهة فيجاء في مثله
ابن الطالب الاصل قبل اي الاصيل تاخر عنها لانه الاصيل والكفيل تابع بلا
عكس في الاستلزامه تبعية الاصل للفرع ولو ابرأ اي الطالب الكفيل فقط
بما لم يبرأ اي كادين عليه ليجتاج الى القول بل عليه المطالبة وهي تسقط
بالابراء ولو ابرأ الدين له اي للكفيل ان كان غنيا او قصد ق عليه ان كان
فقيرا يشترى التبرع كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغيره عليه
الدين نصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي
ويروى انه يرجع على الاصيل كذا في التاتار خاتمه صالح احدى من الاصيل
او الكفيل المتطلب عن الف على خمسة بريا اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح
الى اللف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن الخمسية ومراة توجب مرة الكفيل
لكن اذ ابرأ الكفيل يرجع على الاصيل اي الخمسية اذ اهان كفل امر اي
بالاداء يملك ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صلح على جسد لغيره يرجع
بالاداء لانه مبادله فملك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكل ما عليه صالح اي الكفيل
عن موجبة الكفالة لم يبرأ الاصيل لان موجبه المطالبة وبرا الكفيل عنها لا
يجوز براء الاصيل قال الطالب الكفيل يبرأ اي من المال يرجع على الاصيل لانه
اقر قبض المال من الكفيل لانه استند البراءة الى الكفيل وغيثها الى نفسه بقوله
اي والبراءة التي ابتدوها من الكفيل وانتهوا بها الى الطالب يكون الا بالايضا
فكان هذا اقرارا بالقض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامره وفي ابرأ
لا اي لا يرجع لانه ابرأ الاقرار منه بالقض من الكفيل واختلاف في ذلك يعني

اذا قال الطالب الكفيل ابرأت ولم يقل الى فهو ابرأ عند محمد وعند ابو سفيان اقرار
بالقبض هذا كله اذ ابرأ الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في البياض
ليصدور الاجال عنه اي يصح تعليق البراءة من اي من الكفالة بالشروط مثل اذا
جاغد فانت بري منها لان في الابرأ معنى التملك كالابرأ عن الدين وهذا
على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر واما على قول من يقول
بثبوت المطالبة فقط فلان فيها عليك المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه
والتمليك لا يقبل التعليق بالشروط وقيل يصح لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة
لا الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق والعناق وقيل اذا كان
الشروط مما لا منفعة فيه للطالب لا نحو اذ ابرأ عند لا يجوز واذا كان مليما
متعلقا فيه نفع للطالب يجوز كما اذا كفل بالمال والنفس وقال ان وافيتك
به غدا فانا بري من المال فيقبل الطالب فوفاه الكفيل في الغد فهو بري من المال
كذا في العناية مات الكفيل قبل الاجل حل اي الذي له فان ادبرأ
لم يرجع قبل اجله لان الكفيل التزم الدين موقفا فلو رجعوا بالمجمل
وهو اكثر من الموقف في المالية يكون رجوعا في مات المطلوب قبل الاجل
حله عليه الاجل فقط وان مات اي الكفيل والمكفول عنه فالطالب لا يرجع من
اي التبرع بشيء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوان لا يسترد
اصلا ما ادى الكفيل ليدفعه الى صاحبه وان لم يعطه طاب له اذ تعلق به حق على
احتمال قضائه الدين فلا يجوز الاسترد اذ ما بقي هذا الاحتمال كما في مجمل
زكوة ودفعها الى الساعي وان يرجع اي الكفيل اي بالمال الذي قضيه كفيل
من المطلوب قبل ان يعطى الطالب طاب له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض
فكان الرجوع بدل ملكه ويندب له اي الرجوع على صاحبه وهو الاصيل
فيما يتعين بالتعيين كالحنطة والشعير وهذا اذ اقضى الاصيل الدين
وهو قول الخرج وعنه انه يتصدق به وقال لا يطيب له الرجوع وهو رواية عنه
امر كفيل ببيع العينة ففعل فابيع الكفيل والرجوع الذي حصل للبائع
يكون عليه اي الكفيل لا الامر بانه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو
ان يقول اشترى من الناس نوعا من الاقمشة ثم بعه فان بعه البائع منك

وخسرت انت فعلى وهو باق الى تلج فيطلب منه القرض ويطلب المتاجر الزح
ونحاف من الربوا فيبيع المتاجر ثوبا يساوى عشرة مثلاً بخمسة عشر
نسبة فيبيع هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه للبائع
خمسة عشر الى اجل او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيع القرض ثوبا يساوى
عشرة بخمسة عشر فيأخذ الدراهم التي اقرضه على انها ثمن الثوب فيبقى
عليه خمسة عشر قرضا فان فعل ذلك نفذ عليه والرجح الذي ربحه المتاجر
يلزمه ولا يلزم الامر شئ لانه اما ضامن لما يخسره كما قال بعضهم نظرا
الى قوله على فانها للوجوب فلا يجوز كما اذا قال لرجل باع في السوق فاشتر
فعلى واما توكيل بالشراء كما قاله بعضهم نظرا الى الامر به فلا يجوز ايضا
لجمالة نوع الثوب وشمته ويسمى هذا النوع من البيع عينة لما فيه
من السلف يقال باعه بعينه اي نسبة ذكره الزيلعي كقولنا اب له عليه
او بالزوم اي كفل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه فغاب الاصيل
فمن المدعى على الكفيل ان له على الاصيل كذا رد اي لم يقبل برهانه على
الكفيل حتى يحضر الغائب فيقضى عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل
القضاء بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائبا من ان له على زيد الفاي
كذا غناوه الكفيل قضى على الكفيل لان المدعى ههنا مال مطلق فامكن
اثباته ابتداء بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقضيا به على الاصيل
واغراضا بامره قضى عليها لان الكفالة بامره تبرع ابتداء ومطروضة انتهاء
وبغير امره تبرع ابتداء وانتهاء بالقضاء باحدهما لا يكون قضا بالآخر فاذا
قضى بها بالامر ثبت وهو يتضمن الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة
بغير امر لا تحس جانب لانه صحتها تعتمد قيام الدين في زعم الكفيل فلا تنعكس
عنه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما ادى على الامر كذا لثمة بالدين تسليم
للبيع واقرار منه بان لا حق له في البيع حتى لا يجوز بعد هاد دعوى ملكيته
كتبت شهادته في صك كتبت فيه باع ملكه او باع ببعانا فاذا باننا فانه
ايضا تسليم للبيع واقرار منه بان لا حق له في البيع لاكتبت شهادته في صك كتبت فيه
بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا باننا فانه لا يكون تسليم بل تسع

بعد دعوى الملكية اذ ليس فيه ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد
يصدر من غير المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة بخلاف
ما تقدم فانه مقيد بما ذكر كتبت شهادته على اقرار العاقدين فانه ايضا لا
يكون تسليم اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخبر بان فلانا
باع شيئا كان له ان يدعيه قال ضمنت لك اي شئ من قول الطالب حالا فانما
للسامع يعني اذ قال الكفيل للطالب ضمنت لك عن فلان الفا الى شهر فلا
تطالبني الان وقال الطالب هو حال فالتقول للكفيل وعكس في كذا على ما به الشهر
اذ قال الامر حالة والفرق ان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين عليه في الصحيح
كما من امر ابل اقر مجرد المطالبة بعد الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة
في الحال وهو منكر فالتقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حق نفسه وهو
تاخير المطالبة الى شهر فلا يقبل قوله بل لا يفتى لا يوجب ضمان الدار اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينتقض بمجرد الاحتقا
ق مالم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على
الكفيل قال الاخر اسلك هذا الطريق فانه امن فساك واخذ واماله لم يقض
ولو قال ان كان مخوفا وانما ذاك فاننا ضامن وباقي المسئلة محال ما ضامن وصار
الاصل ان المرفور انما يرجع على الغار اذا حصل الضرر في ضمن المعاوضة او
ضمن الغار صفة السلامة للمرفور نصا حتى لو قال المظان لصاحب الحنطة اجعل
الحنطة في الدلو فوجدت في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الماء والمظان كان
عالمابه يضمن لانه صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة ما ضمن
السلامة بحكم العقد وههنا العقد يقضى السلامة كذا في العارية **فصل**
لما بين على اخر فكتبت احد صاحب بنصيب لم يخبر يعني اذ اكل احد
الشريكين لصاحبه بنصيب من الدين لم يخبر لانه لو انصرف الى نصيبه يكون
قسمة الدين وهو باطل ولو انصرف الى المشايخ يكون ضامنا لنفسه فلو قضى الحاكم
بحكم الضمان له ان يسترد الا لا بعقد فاسد كما هو ولو ادى متبرعا جاز لان
التبرع لم يمت الا بالقبض وبه يصير عينا وبغير نصيب شريكه يصير ورثة عينا
بنقله كذا في الوجيز شرح الجامع الكبير **باب ما بين** الاخر بان اشترى عينا

بالف وكفل كل عن الآخر جاز لعدم المانع ولم يرجع على شريكه الا بما ادى زيدا
 على النصف لان كلا منهما اصيل في النصف فايوديه ينصرف الى ما عليه اصالته اذ
 لا معاوضة بين ما عليه اصالته وبين ما عليه كفالة لان الاول دين ومطالبة
 والثاني مطالبة فقط واما الزايد فينصرف الى ما عليه كفالة ولو انه دفع في
 النصف عن صاحبه كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المودى عنه لان
 المودى نايبه وادانايه كادايه فيودى الى الدور وكفلا بشئ عن رجل بالتعاقب
 وكفل كل به اي بذلك الشئ عن الآخر بامره يعني اذا كان على رجل الف درهم
 مثلا فكفل عنه رجلان كل منهما بمجموعه على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه
 بما لزمه من الكفالة اذ الكفالة بالكفيل حائزة في ادى اي احدهما رجعت
 على شريكه ثم يرجعان على الاصيل او يرجع هو الكل على الاصيل لان ما عليه
 مستويان فلا ترجيح اذ الكل كفالة فيكون المودى شايعا بينهما فيرجع نصفه
 على شريكه اذ لا يودى الى الدور ههنا اذ كفل كل منهما عن صاحبه بالمجموع واما
 اذ اكن كل منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فينبى قبلا اي للمسئلة الاولى في
 الصحيح حتى يرجع على شريكه بما ادى مالم يتردد على النصف وكذا لو كفل عن
 الاصيل بالجميع معا ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهم فانصفين فلا
 يكون كفيلا عن الاصيل بالجميع او كفل كل به اي عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كل
 عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان ابرأ انقلب احدهما اخذ بكتله لان ابرأ
 الكفيل لا يوجب برأة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيلا عنه بكتله
 فياخذه افترقا للمفاوضات اي الشريكان شركة مفاوضة اخذ الغريم ايا
 شاكلا الدين لان كلاهما كفيل عن الآخر كما سيأتي في كتاب الشركة ولا يرجع
 حتى يودى اكثر من النصف كما ذكر في كفالة الرجلين كاتب عبديه بعقد بان
 قال كاتبك بالف الى سنة مثلا وكفل عن صاحبه جاز استحسانا والقياس ان
 لا يجوز لا يجوز لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بتبدل الكتابة وكل منهما
 بانفراده باطل وعند الاجتماع اولى فصار كما اذا تعاقبت كتابتهما فانه باطل
 ولهذا قال بعقد وجه الاستحسان ان تصرف الانسان يجب تصحيحه
 بقدر الامكان وقد امكن ههنا بان يجعل كل المال على كل منهما في حق المولى وحق

كل
 بالنصف

كل

نفر

نفسه وعق الآخر معلقا باذنه لان معنى قوله كاتبك بالف ان ادبتك بالف
 درهم فانما حرا ان فكاكه قال لكل منهما ان ادبتك بالف فانك حرت فكون عتق
 كل واحد معلقا باذن الآخر ولا يحصل عتقه باذنه انصفه اذ الشرط يقابل الشرط
 جلة ولا يقابله اجزا فيطالب المولى كلاهما بمجموع المال بحكم الاصالته لا الكفالة
 وعق فاما اذ عتق الآخر تبعا كما في ولد المكاتب فاما اذ عتق احدهما رجعت على
 الآخر بنصفه لاستوائهما ولو رجع بالكل او لم يرجع بشئ انتفى المساواة
 وان اعتق احدهما قبل ان يودى بشيا جاز لمصادقته ملكه وبرأ المعتق
 عن النصف لانه لم يرض بالمال الا ليكون وسيلا الى العتق ولم يبق وسيلا
 فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة مقابل برقة اخرى
 يكون موزعا منقسما وانما جعل على كل منهما التصحيح الضمان فكان ضروريا لا يتعدى
 غير موضعها واذ اعتق استغنى عنه وانتفى الضرورة فاعتبر بمقابل برقته
 فلم يذ ينصف واذ اعتق المولى احدهما اخذ ايا شيئا حصته من يفتنه اما
 اخذ المعتق فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالته اعترض بان اخذ المعتق
 بالكفالة تصحيح الكفالة بتبدل الكتابة وهو باطل واجيب بان كلاهما كان
 مطالب بالجميع الف والباقي بعض ذلك فبقى على تلك الصفة لان البقاء يكون
 على وصف الثبوت وان اخذ المعتق يرجع على صاحبه بما ادى كانه اذاه عنه
 بامره وان اخذ الاخر لا يرجع عليه لانه اذاه عن نفسه مال لا يجب عليه
 حتى يعتق وهو دين لم يظهر في حق المولى كما اذ الزمة باقراره او استقرضه
 او وطيه بشبهة او استملاكه وديعة فانها لا تظهر في حق المولى بل اخذها
 العبد بعد عتقه حال على من كفل به كفالة مطلقة عن قيد الحل والتمكيل
 لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطالب لان ما في يده لمواه ولم
 يرض بتعلقه به والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا كفل بدين موجب حيث لا يلزم
 الكفيل الا لانه التزم بالمطالبة بالدين الموجب وان ادى يرجع عليه بعد
 عتقه لو كفل بامره لان الكفيل بالادام ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه
 قبل الحرية اذ عتق على عبده لا وكفل بنفسه رجعت العتق بامره الكفيل لبرأة
 الاصيل بموته كما اذا كان المكفول بنفسه خلمات بعد مكفول برقته فبقي

انه ملد عليه **ضمن الكفيل قيمة** يعني ادعى رجل رقية عبد فكفل به آخر فأتى العبد
 فاقام المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته اذ كان على المولى رده على وجه
 تخلفه قيمته وقد التزم الكفيل ذلك وبعده تبتقي القيمة على الاصيل فلذا الكفيل
كفل عبد عن مولاه بامره فعحق فاداه او عكس اي كفل مولى عبدا عنه واداه
 بعد عتقه لم يرجع **واحد منها على الآخر** معنى الاول ان لا يكون على العبد دين
 لان امره بتكفيله يصح اذ لم يكن عليه دين مستغرق وان كان فلا يصح لتضمنه
 ابطال حق الغريم واما كفاية المولى عن عبده فيصح مطلقا وانما يرجع لان الكفاية
 وقعت غير موجبة للرجوع لان احدها لا يستحق على الآخر ديناً فلا تنقلب
 موجبة بعده كما اذ اكفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز فانها لا تنقلب موجبة
 للرجوع كما في هذا ثم فائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبته بايفاؤه
 من ساير امواله وفائدة العكس تعلقه برقية العبد **كتاب الحوالة هي**
 لغة اسم بمعنى الاحالة وهي النقل مطلقا وشرعا **نقل الدين من ذمة المذمة**
 اي من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وانما خصت بالدين لانها نقل الشرعي
 والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فالنقل الشرعي جائز ان يوثق في نقل الذي
 هو وصف شرعي ويتبعه نقل العين الذي هو المبيع **المدين محيل والدين**
محال او محتال له او محال يعني يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في
 الاصطلاح ومن يقبلها اي الحوالة **محتال عليه ومحال عليه** يعني يطلق ايضا
 عليه هذا ان اللفظان **محال ومحال به** ويشترط لصحة الحوالة رضا الكل اما رضا
 الاول فلان ذوى الميراث ياتفون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد
 من رضاه واما رضا الثاني وهو المحتال فان فيه انتقال حقه الى ذمة اخرى
 والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلا يمتنع
 التزام الدين والزام بلا التزام **بلا خلاف الاول** حيث قال في الزيادات الحوالة
 تصح بلا رضئ المحيل لان التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل
 لا يتضرر بل فيه منفعة لان المحال عليه يرجع عليه اذ لم يكن بامره وشرط
 حضور الثاني يعني تصح الحوالة في غيبة المحتال له الا ان يقبل اي الحوالة
 فصول له اي لاجل الغائب كذا في الخاتمة **لا حضور الباقي** اما عدم اشتراط

مؤذون

و محال

في الاول

حضور

حضور الاول وهو المحيل فبان يقول رجل الدين لك علي فلان بن فلان الف
 درهم فاحتل بها علي فرضي الدين فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع
 واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان يحيل الدين على
 رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في الخاتمة **واي تحت**
 اي الحوالة **برحيل** عن الدين بقبول المحتال عليه لان معنى الحوالة النقل
 كما هو وهو يقتضي فراغ ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الشيء لواحد من
 في زمان واحد **لا يرجع عليه المحتال الا بالثمن** لانها مقيدة بسلامة حقه
 لانه المقصود في رجوع عند عدم السلامة وبين التوى بقوله **بموت المحتال عليه**
مفسدا او حلفه حال كونه منكرا **حوالة ولا بينة عليها** لان العجز عن الوصول
 الى حقه بتحقيق كل منها وهو التوى حقيقة وعند هذا فان وثالث وهو
 ان يحكم القاضي بافلاسه في حيوة تنبع اي الحوالة **بالدراهم المودوعة** يعني
 اذا ودع رجل الف درهم واحاله به عليه اخر صح لانه اقدر على التسليم فكانت
 او على الجواز ونصح ايضا **بالدراهم المفضونة** اي الدراهم التي غصبها المحتال عليه
 من المحيل **وبالدين** الكائن للمحيل على المحتال عليه **وتبطل اي الحوالة بهلاك**
الاول اي المودوعة لتقيد لكفاله بها لانه ما التزم الا اذا اتمها واستمر
 لانه كمالها وبطل المودوع ويعود الدين على المحيل وتبطل ايضا باستحقاق
 الثانية اي الدراهم المفضونة لعدم ما خلتها وبين المفاضل ويعود الدين
 لا بطلانها اي لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية اذا كان فيه اي في هلاكه وفاء اي
 ما بقي مال الحوالة اذ يكون الضمان قايما مقام المفضونة وفيها اي في هذه
 الصورة المعدودة **لا يبطل المحيل المحتال عليه بالعين** او الدين الذين قيدت
 الحوالة بهما **التعلق حق المحتال له** بهما **ولا يقدر المحتال عليه ان يذم** اي المحيل
 يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ايضا ان يذمها الى المحيل حتى لو دفع
 صار ضامنا للمحتال له لانه استملك ما تعلق به حق المحتال له مع ان **المحتال اسوة**
لغيره المحيل بعد تيمم يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي
 ان لا يكون المحتال اسوة لغيره المحيل بعد موته كفي الرهن مع انه اسوة لهم لان
 العين الذي يملك المحال عليه المحيل والدين الذي عليه لم يصير مملوكا للمحالي بعد الحوالة

و المحتال

٢

لا بد وهو ظاهر لان الحوالة ما وضعت للتكميل بل للنقل فيكون بين الغرما واما
 المرتفع فكل الموهون يد او حبا فيثبت له نوع اختصاص بالموهون شرعا كما
 ثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشاركه **بخلاف الحوالة المطلقة** اعلم ان
 الحوالة اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها ارسل الا يقيد هادين
 له على الحال عليه ولا يعين له في يد او يحمله على رجل ليس له عليه دين ولا فيه
 عين له واما المقيدة فهي ان تكون للمجمل مال عند المحتال عليه من وديعة او
 غصب او عليه دين فقال احلت الطالب بالالف الذي له على ان تؤديها من
 المال الذي لي عليك وقبل المحتال عليه فلما بين حكم المقيدة اراد ان يبين حكم المطلقة
 بانه مخالف له حيث يطالب فيها المجمل المحتال عليه بالعين او الدين وقدرة المحتال
 عليه ان يدفعها الى المجمل الى ان تعلق الحق بالحال ما عنده او عليه بل حقه في ذمة
 المحتال عليه وفي ذمة سعة **لا تبطل باخذ ما عند** من العين كما في صوب
 والوديعة او عليه من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة او مقيدة اما الاول
 فلان الاطلاق ينافي في تعلق الحق بخصوصيات ما عنده او عليه والمبطل تعلقه
 واما الثاني فلان المجمل ليس له حق الاخذ من المحتال فان دفع اليه المحتال عليه
 فقد دفع ما تعلق به حق المحتال فيضمن المحتال عليه **اي قبل قول المجمل احلت**
بدن لي عليك **التي اتي عليه اذا اطلب مثل ما حال** يعني حال رجلا على آخر بان
 قد دفعه المحتال عليه الى المحتال ثم طلب الدافع الالف من المجمل فقال المجمل احلت
 بالالف كان لي عليك والمحتال عليه انكره فالقول له لا المجمل ولا يكون الاقرار من المحتال
 عليه بالحوالة اقرارا منه بالدين عليه ولا قبول الحوالة دليل على ان عليه دين لان
 الحوالة تنص وان لم يكن للمجمل على المحتال عليه دين **ولا قول المجمل للمجمل اذا**
طلبه احلني بدن لي عليك يعني اذا قال المجمل للمحتال اعطني ما قبضته من
 فلان فاني احلتك قبضته لي وكنت وكيل في قبضه فقال المحتال احلني بدن
 لي عليك فالقول للمجمل لان المحتال يدعي عليه الدين وهو منكر فالقول للمكر
 ولا يكون الاقرار من المجمل بالحوالة واقدمه عليه اقرارا منه بان عليه دين
 للمحتال لان لفظ الحوالة لا يستعمل في الوكالة **يجوز المحتال اذا ادعى المجمل فلم**
يقبل لاحتمال عود المطالبة الى المجمل بالتوى حال غرضه على رجل على ان يعطيه

من ثمن داه اي من دار المحتال عليه فقبل صحت الحوالة لانه حاله بما يقدر على
 ايفائه لانه يملك بيعه **ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الادا قبل البيع ولو باع**
يجبر على الادا التحقق الوجوب ولو حال على ان يعطي من ثمن دار المجمل لا
 اي لا يصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امره بالبيع في يصح لوجود القدرة على
 البيع والاداء باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غرضه له اي للبايع بطل
 البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع **ولو باع بشرط ان يحيل**
بالثمن لا يولد موجبا للعقد في الحوالة في العادة تكون على الاملاء ولا ان
 قضا فصار كشرط الجودة **كراهية** هي بضم السين وفتح التاء واحدة
 السفايح تعرب سفته وهي شئ محكم وشئ هذا القرض به لاحكام امره وصورة
 ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في هذا اخر لبستفيد سقوط خطر
 الطريق **كتاب المضاربة** وجه المناسبة بين الكتابين وجود
 معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة في الجملة هي لغة مفاعلة من المضرب في الارض وهو السبب فيها في هذا العقد
 غالبا لطلب الربح وشرعا عقد شركة في الربح **بمال من** **من عمل من**
ورفعه الى بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معلنة
 او خذه هذا المال واعمله علي ان ما رزقه الله تعالى لنا نصفان او نحو ذلك من
 الالفاظ التي ثبتت بها المضاربة **والقبول** بان يقول المضارب قبلت ونحوه **وحكمها**
اخراج الاول ما ايداع او لانه قبض المان باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة
 بخلاف المقبوض على سوم الشراء لانه قبضه بكذا وبخلاف الرهن لانه قبضه وثيقة
 وتوكيل عند عمله لانه يتصرف فيه له بامره حتى يرجع بما لحقه من العمد على رب
 المال وشركة ان بيع لانه يحصل للمال والعمل فيشتركان فيه **وغصب ان**
خالف لتعديبه على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصيلة **اجاز بعد** اي المضاربة
 اذا اشترى ما يبيع عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يخرز وكذلك المستبضع
 واجارة فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب فيها اجرا مثل الاجارة
 الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل
 مجانا فيجوز اجرا مثل فلان **يجوز** لانه يكون في المضاربة الصحة ولما
 فسدت صارت اجارة بل بجز عمله كما هو حكم الاجارة الفاسدة **مطلقا اي**

المسبب فيها في هذا العقد
 لان المضارب يبيع في الارض

اي سواريج او ابلان زيادة على المشروط كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقدر ولا ضمان
فيها اي المضاربة الفاسدة كالصحة لانه امين فلا يكون ضميما وامادفع المال
الآخر وشرط الربح للمالك بضاعة وشرط النظم فقرض وانما غير اسلوب الوقية
حيث لم يعد البضاعة والقرض في سلك الابداع وغيره لما يرد عليه من قول صدر
الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او
قرضا وشرط استت الاول كون رأس المال من الاثمان فلا تصح الايمان تصح به
الشركة لانها تصير شركة بحصول الربح فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدرهم
والدينار والنبر والفلس النافقة كما سيأتي ولو دفع عرضا وامر ببيع وعمل
مضاربة في ثمنه فقبل صح لانه لم يضيف المضاربة الى العرض بل الى ثمنه وهو مما
يصح به المضاربة والاضافة الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودعية او اجارة
فلا يمنع شي منها الاضافة اليه والثاني كونه عين لا دين لان المضارب امين
ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين فلو قال عمل بالدين الذي في
زمتك مضاربة بالنصف لم يجوز بخلاف ما لو كان له دين على الثاني فقال قبض
مالي من فلان واعمل به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان
القبض والدين فيه يصير عينيا وهو يصلح ان يكون رأس المال والثالث تسليمه
الى المضارب حتى لا يبقى لرب المال فيه يد لان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا
بالتسليم اليه كالودعية بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين
والعمل من الجانب الآخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه
واما العمل في الشركة فمن الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحد هاهنا تنعقد الشركة
لانها شرطها وهو العمل بينهما فشرط العمل على رب المال يفسده اي ان شرط
ان يعمل المالك مع المضارب ففسدت المضاربة لان هذا شرط يمنع عن تسليم المال
الى المضارب والتخلية بين المال والمضارب شرط صحة العقد فيما ياباه كان
مفسدا ضرورة والرابع كون رأس المال معلوما لئلا يقع في المنازعة تسمية
بان يعقد على قدر معين من مال تصح به الشركة او اشارة كما اذا دفع مضاربة
الى رجل درهم لا يعرف قدرها فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفتها
للمضارب مع عينه والبينة للمالك والخامس كون نصيب المضارب من الربح

والعمل

معلوما

معلوما عند اي عند العقد لان الربح هو المعقود عليه وجهه لانه توجب فساد
العقد والسادس شيوع الربح بينهما بحيث لا يستحق احدهما اهما مسماة لفظ
الشركة في الربح لاحتمال ان يحصل من الربح الا قدر ما شرطه واذا انتفى الشركة
في الربح لا يتحقق المضاربة لا يجوزت بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الربح
فيقتصر على مورد النص ففسد بشرط زيادة قدر معين لاحد فله اجر مثله لانه
لم يرخص بالعمل بحانا ولا سبيلا الى المسمى المشروط والفساد فيصار الى اجر المثل ضرورة
والربح لرب المال لانه غامض كذا اي يفسد المضاربة كل شرط يوجب بحالة الربح
كالوقال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لما مر ان الربح هو المعقود عليه وجهه لانه
تفسد العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشروط الفاسدة لانفسد المضاربة بل
يبطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب لانه جزء المالك من المال فلا يجوز ان
يلزم غير رب المال كنه شرط لا يوجب قطع الشركة في الربح والحالة فيه
لانفسد المضاربة لانها لا تفسد بالشروط الفاسدة كالوكالة والان صحة ما تتوقف
على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة وان ائمت فله اي المضارب في مطلقا
وهو ما لم يقيد بزمان او زمان او نوع من التجارة بخوان يقول دفعت اليك
هذا المال مضاربة ولم يزد عليه مبيع ومشتق اي بنقد ونسيئة لا باجل لم يعد عند
التجار كعشرين سنة وله ايضا اشترى والتوكيل بها اي بالبيع والشراء السفول
وهو دفع المال بضاعة ولرب المال وسياتي انه لا يبطل المضاربة والابداع والاهن
والارتعان والاستتجار والاعتقال اي يقول الحوالة بالثمن مطلقا اي على الاسر
والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا المضاربة عطف على البيع في قوله فله في
مطلقا البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع الاجنبي الا باذنه او باعماله برأيه
لان الشيء لا يستتبع مثله لاستوائهما في القوة كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف
المستعير والمكاتب لانها يملكان الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف
نيابة وهما يتصرفان بحكم المالك لا النيابة ان المستعير ملك المنفعة والمكاتب
صار حرا يدا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح به او التفويض
العام اليه والابداع والابضاع دون المضاربة فيتضمن ولا يبيدك اي الاذن

بضاع

٢٢٥
٢٢٥

واعمل برأيك في الاقتراض والاستدانة نحو ان يشتري بأكثر من مال المضاربة بل
يجب التمسك بها لانها ليس من صنيع التجار ولا يحصل بها القرض وهو الزرع
اما الدفع مضاربة من صنيعهم وكذا الشركة والخلط بمال نفسه فيدخل تحت
هذا القول وخرج على الاستدانة بقوله فلو اشترى بماله اي المضاربة ثوبا
وقصر بالماء او حمل متاع المضاربة من موضع الى اخر ماله لا بما له بعد ذلك القول
كان متطوعا لانه استدلت في حق المالك بلا اذنه انما قال بالمال لانه اذا قصر بالثياب
فحكم حكم الصبغ وان صبغه احمر فتركب بما زاد ودخل في عمل برأيك انما قال
احمر لانه ان صبغه اسود لم يدخل تحت اعمل برأيك عند الخرج لانه ان السواد
عيب عند بخلاف سائر الالوان كالخلط اي خلط مال المضاربة بمال نفسه فلا يفسد
اذا دخل في عمل برأيك لا يضمن المضارب بها اي صبغه احمر وبالخلط لانه فعلا فاعمل
بأذنه وله حصته صبغه ان بيع وحصته الثوب في ماله يعني بصير المضارب
شريكا في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع الثوب كان حصته قيمة الصبغ
في الثوب المضارب وحصته الثوب الا يضمن من مال المضاربة ولا تجوز عطف على قوله
لا المضاربة اي ليس له في مطلقه ما تجوز به ولا وسلعة او وقت او شخص عينه
المالك لانه لم يملك التصرف الا بتفويضه فيتعقد بما فوض اليه وهذا التعقد متيد
لان التجارة تختلف باختلاف الامكنة والاوقات والاشخاص وكذا ليس له ان يذمه
مضاربة الى من يخرج من تلك المدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا المال
في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين لغيره ايضا فان كان تجار من خرج الى غير ذلك
البلد فاشترى واشترى سلعة غير ما عينه او في وقت غير ما عينه او باع مع غير
ما عينه ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه خسرانه لانه تصرف في مال غيره بغير امره
وان لم يتصرف فيه حتى رد الى المالك الذي عينه برئ من الضمان لانه امين خالفتم
عادا الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا
اي ليس له ايضا تزويج قن بماله وعن ابي يوسف انه يزوج الامة لانه من الكفاية
اذ يستفيد المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة ولها ان ليس من التجارة
والعقد لا يضمن الا التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكتسابا كالكتابة والاعتاق
على ضعف قيمته واشترى من يعتق على رب المال بقرابة او عيى بان قال ان

والامتعة
٤

ملكه

ملكته فهو حر لان المضاربة اذن يتصرف يحصل له الربح وهذا انما يكون بشرأ ما
يمكن بيعه وهذا ليس كذلك ولا من يعتق عليه اي المضارب ان كان في المال ربح
لان نصيبه يعتق عليه فيفسد نصيب رب المال فان فعل اي اشترى من يعتق
على واحد منهما صار اي شراؤه لنفسه دون المضاربة لان الشراعتي وجد نفاذا
على المشتري بنفذ عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف وان لم يكن ربح صح اي شراء
من يعتق عليه لا تنفذ المفسد فان ظهر اي الربح بزيادة قيمة بعد الشراء عتق
حظه اي المضارب من العبد لانه ملك قربه ولم يفسد لئلا شيئا لانه انما عتق عند
المالك لا يفسد منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالورثة مع غيره بان
اشترت امرأة ابن زوجها ماتت وتركت هذا الزوج واجتمع نصيب
الزوج وايضن شيئا لاجلها لعدم الصنع منه وسعى العبد في قيمة نصيب
المالك من العبد لا احتباس ما ليقعده معه اي مع المضارب الف بالنصف فاشترى
به امة قيمتها الف فوطئها فولدت ولدا مساويا لثانها فادعاه حال كونه موسرا
فبلغت قيمته الف وخمسانية سمي للمالك بالف وربعه او اعتقه اي ان شاء المالك
استمسح الغلام في الف ومثلين وخمسين وان شاء اعتقه فان قبض اي المالك
الف من الغلام ضمن المدعي نصف قيمته اي قيمة الامة وذلك لان دعوة المضارب
وقعت صحيحة ظاهرا فانه يحمل على انه ولد من النكاح بان زوجها البائع لم شو
باعها منه وهي حلي منه حمل الامر على الصلاح لكن لا تفيد هذه الدعوة لعدم الملك
وهو شرط فيها اذ كل واحد من الحارثة وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح
فيه لما عرف ان مال المضاربة اذا صارت اجناسا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد
على رأس المال لا يظهر الربح عندنا لان بعضه ليس بأولاد من البعض لم يكن
المضارب نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا ينفذ
دعوته فاذا زادت قيمته وصارت الفا وخمسمائة ظهر الربح فملك المضارب من
نصف الزيادة فنفذت دعوته لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق
الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ اعتاقه السابق لانه انشاء فاذا بطل لعدم
المالك لا ينفذ بعده محذوثة واما الدعوة فاخبار فاذا رد في حق غيره فهو باق
في حق نفسه فملكه بعد ذلك نفذ دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره ويرد

اخباره فاذا ملكه بعد ذلك صار **باب مضارب بلا اذن اي**
دفع المال للمضارب الى غيره مضاربة بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل
الثاني واذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني اولا وهو قولها وظاهر الرواية عنه **رواية**
رواية لم يضمن مالم يربح وهو رواية الحسن عنه لانه يحل الايضاع فلا يضمن بالعمل
مالم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شركه في المال فيصير له حظا ماله بغيره فيجب
الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فتقام بسبب حصول الربح
مقام حقيقة حصوله في صيرورة المال مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية
صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجير فيه والاجير
لا يستحق شيئا من الربح فلا يثبت الشركة بل له اجر مثله على المضارب الاول وللأول
ما شرط له من الربح وان اذن اي المالك فدفع بالثلث وتصرف في الثاني وربح **قال**
ما رزق الله بيننا نصفان يعني بعد ما دفع اليه ربحا لمال مال مضاربة بالنصف
واذن له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث وتصرف في الثاني وربح فان كان ربحا لم
قال له على ان ما رزق الله بيننا نصفان **قال المالك النصف والاول السدس والثاني**
الثلث لان دفع الاول للثاني مضاربة صحيحة حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط
لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى جميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون
للمضارب الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل ما اوجبه للثاني وهو ثلث الربح ينصرف
الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس ويطلب لها ذلك لان عمل الثاني وقع له مكن استجار
رجلا على خياطة ثوب بدوهم فاستجار الخياط من يخطه بنصف درهم طاب الاول
الفضل كذا هذا **ولو قال ما رزق الله** فهو بيننا نصفان **فلكل ثلث** اي للمضارب
الثاني الثلث والثلثان بين المضارب الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرط
لنفسه نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل الاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط
له وما ودا ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك ولذا
كان الباقي بينهما **ولو قيل ما رزقت** من شيء فييني وبينك نصفان وقد دفع الى غيره
بالنصف **فالثاني نصف** **ولهم** اي الاول والمالك **نصف** لان الاول شرط للثاني نصف
الربح وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه نصف ما رزق الاول
ولم يربح الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله تعالى في نصفه او قال ما فضل

فييني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر مضاربة بالنصف فنصف المالك ونصف الثاني واشي
للاول لان المالك شرط لنفسه نصف جميع الربح فانصرف شرط الاول النصف للثاني الى نصيبه
فيكون للثاني بالشرط واشي الاول لانه جعل ما كان له للاول مكن استجار اجير الخياط
له ثوبا بدوهم فاستجار الاجير من يخطه بدوهم فانه لا يسلم للاول شيء حيث عقد
على جميع حقه **ولو شرط للثاني ثلثه** اي للمضارب الثاني ثلثي الربح فلما اذن المالك
اشي نصفان ويضمن المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني
شيئا هو مستحق المالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية
لانه اقرم السلامة فاذا لم يسار جمع عليه مكن استجار رجلا لخطه ثوبا بدوهم
فاستجار الاجير رجلا آخر لخطه بدوهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر **صح**
شرحه **لما لك ثلثا هو لعبد** اي عبد المالك **ثلثا ليعمل** **صح** اي مع المضارب
ولنفسه ثلثا لان اشتراط العمل على العبد يمنع التخليع والتسليم لان العبد بلا
معترة خصوصا اذا كان مازونا واشتراط العمل اذن له ولهذا الايلي المولى
لاخذ ما اودعه العبد وان كان محجورا عليه واذا لم يمنع التخليع لا يمنع الصحة
ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع التخليع فيمنع الصحة واذا صحت كان
ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك ان لم يكن
على العبدين لان ما شرط للعبد فليس له وان كان عليه دين فلا غرم **تبطل**
المضاربة بموت احد اي المالك والمضارب لانها توكل وموت الوكيل او المولى
يبطل الوكالة **ولو قال المالك** **بدا الحرب من ثلث** وحكم القاضي به لانه كالموت للحق
المضارب **بدا** اي بدا الحرب لان تصرفاته انما توقفت بالنظر الى ملكه ولا ملك له في
مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها
ولا تبطل بالدفع الى المالك بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الايضاع للمالك
مفسد للعقد لان الربح حينئذ يكون للمالك وقد اعتبر في مفهومه الشركة
في الربح وشرط كونه مشاعا بيننا قلنا العقد اذا صح ابتداء باعتبار شيوخ الربح
بينهما لا تبطل بتخصيص احدهما بالربح وعندنا فرب تبطل **وتبطل** اي للمضارب
بغزله اي بغزل المالك **يا** **ان** **عزله** لانه وكيل من جهته فيشتترط عليه بغزله
عنه لان له حق في الربح كما هو في الوكالة **واذا اعطى المال عروضا يبيعها** ولا يغزل عنه

لأنه حق في الربح ولا يظهر ذلك إلا بالنقد فيثبت له حق البيع ليظهر ذلك ولا يتصرف
 في نقدها لأن البيع بعد العزل كان للضرورة فيظهر الربح ولا حاجة إليه بعد
 النقد **ولا في نقد من جنس رأس المال** لأنه معزول في حقه **وبدل** خلافه أي
 إذا عزله والمال نقود لكن من خلاف جنس رأس المال فلم يسل أن يبيعه بجنس رأس
 المال قياسا لأن النقيدين جنس واحد من حيث الثنية وفي الاستحسان له
 ذلك لأن الواجب على المضارب أن يرد مثل رأس المال وأنما يتحقق ذلك
 برد جنسه فكان له ببيع ضرورة **افترقا** أي المضارب والمالك **وفي المال دين**
وربح لزمه أي المضارب بطلبه لأنه كالأجير والربح كالأجرة له وقد سلم له
 ذلك فيجبر على تمام عمله كما في الأجرة المحضة **كالأجل** فإنه يعمل بالأجرة
والسميار وهو الذي يجعل إليه العروض والحيوانات لبيعها بأجر من غير
 أن يستأجر فهو أيضا يعمل بالأجرة ويجوز ذلك بمنزلة الأجرة الصحيحة
 حكم العادة فيجبر أن على طلب الثمن **ولا ربح** أي وإن لم يكن في المال ربح
 لم يلزم المضارب بطلبه لأنه وكيل محض ومتبرع ولا جبر على المتبرع **ويؤكل**
 أي المضارب **المالك** أي بالطلب لأن حقوق العقد تتعلق بالعاقدة والمالك
 ليس بعاقدة فلا يتمكن من الطلب الابتوكيله فيؤمن بالتوكيل لئلا يضيع حقه
كأن سائر الوكلاء أي كل وكيل بالبيع إذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه بل
 يجبر على أن يحيل صاحب المال ولا يضيع حقه **المالك من الربح** يعني أن
 ما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال والهلاك بصرفه في البيع
 لا الأصل كما يصرف المالك في مال الزكوة إلى العفو والنصاب **فإن زاد لم يضمن** أي
 أن زاد الهلاك على الربح لم يضمن المضارب لأنه أمين فلا يكون ضميما **قسم الربح**
والاعتد باق في ذلك **المالك** يعرضه ثلث الربح لياخذ رأس مال يعني اقتسام الربح
 والمضاربة بحالها هلك المال ويعرضه ثلث الربح لياخذ رأس مال لأن
 الأصل أن القسمة لا تنفع حتى يستوفى المالك رأس مال لأن الربح زيادة على الأصل
 وهي تكون الأبعد سلامة الأصل فإذا هلك ما في يد المضارب أمانة فظهر أن ما
 أخذه من رأس المال فيضمن المضارب ما أخذه لأن أخذه لنفسه وما أخذه
 المالك محسوب من رأس المال **فما فضل** يقسم بينهما لأنه ربح **وما نقص** لم يضمن

لأنه

لأنه أمين وإن اقتسم أي الربح **أو فسحها** أي المضاربة ثم عقد عقدا آخر فذلك
 المال لم يترد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد
 فذلك المال الثاني في العقد الثاني لا يوجب انتقاض الأول كما لو دفع إليه ما لا آخر
نفقة المضارب في الحضر مبتدأ من ماله خبره **كدونه** فإنه إذا مرض كان دونه
 من ماله سواء كان في السفر والحضر لأنه لم يحتبس بمال المضاربة فلا يجب له النفقة
 فيه بل هو ساكن بالسكنى الأصلي وجوب النفقة على الغير بسبب الاحتباس
 فلم يوجد فكانت في ماله **وفي السفر** طعامه وشرابه وكسوته وأجرة خادمه
 وغسل ثيابه والوهن إذا اجتنب إليه وركوبه كرا أو شرا وعلفه من ماله
 أي من مال المضاربة فإنه إذا سفر صار محسوبا بالعمل للمضاربة فوجب له النفقة في
 ماله لأجل الاحتباس به **بالمعروف** أي غير زائد على الحاجة الأصلية ولا ناقص عنها
 وضمن الزائد على المعروف **ورب الباقى** من الطعام وغيره بعد الإقامة **المالك**
 أي مال المضاربة لتمام الحاجة وما دون سفره **يقدر** إليه ولا يبيت بأهله
كالسفر والاقبل لأن ربح المضارب **أخذ المالك** من الربح قدر المنفق أي
 قدر ما انفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس ماله فإن فضل شيء قسم بينهما
وإن ربح أي باع المضارب متاع المضاربة بمواجة **حسب نفقته** أي ما
 انفق على المتاع من أجرة الحمل وأجرة القصار والحمل والسمسار لأن هذه الأشياء
 تنسب في القيمة وتعارف التجار لحاقها إلى رأس المال في بيع المراجعة **لا أي لا يجب**
نفقة نفسه في سفره وتقليباته في المال لأنهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد أيضا في قيمة المتاع
 معه أي المضارب **الف بالنصف** فاشترى به برأ فباعه بالفين واشترى به أي
 بالالفين عيدا ولم ينقد الفين **فضاعا** أي الألفان عنده أي المضارب غرم أي
 المضارب خمسمائة والمالك الباقي وهو الف وخمسمائة وربع العبد للمضارب وبأ
 وهو ثلاثة أرباعه لها أي المضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة لأن المال صار
 الفين فظهر ربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب خمسمائة
 فإذا اشترى بالالفين عيدا صار العبد مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة أرباعه
 للمالك **شراذ** أضع الألفان قبل النقد كان عليه ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما
 في العبد فربعه على المضارب وهو خمسمائة وثلاثة أرباعه على المالك وهو الف

فيه

وخسامة فنصيب المضاربة خرج عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال
المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على المضاربة لعدم ما بينهما
وراع على الفين فقط يعني لا يبيع العبد من راحة الاعلى الفين لانه اشتراه
بها فلو بيع اي العبد بضعفها وهو اربعة الاف فخصها اي حصة المضاربة
ثلاثة الاف قال فان وخسامة رأس المال والربح منها **خسامة** بينهما نصفان
شري من المالك بالف عيدا بشرائه بنصفه **وان** يبيع بنصفه لان تمام الالف كان يبيع
من المضارب كبيع من نفسه لانه وكيله وان حكم بجوازه لتعلق حق المضارب
به فلا يجوز ابتداء المراجعة عليه لانها عينية على الامانة والاحتراز عن شبهة
الحيانة فتبني على ما اشتراه به المالك فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه
ذكره الزيلعي ولو كان بالعكس يبيعه من راحة بخسامة لان البيع الجاري بينهما
كالعدوم لما ذكر فتبني المراجعة على ما اشتراه به المضارب كأنه اشتراه له ونأوله
ايه بلا بيع **شري بالفها** **بدا بعد الالفين** فقتل رجل خطأ فامر بالدفع او
الفدان فدفع العبدان تمت المضاربة لان العبد مال دفعه ذلك عن ملكه باليد
وان فديا خرج العبد من المضاربة واما حصة المضارب فلان ملكه فيه تقرر
بالفدان فصار كالقسيمة واما حصة المالك فلان العبد بالحناية صار كالزابل عن
ملكها اذ الموجب الاصل هو الدفع وبالفدان صار كأنها اشترياه ثم الفدان عليها
بالارباع **فخرج الفدان** اي المضارب **وباقه** وهو ثلاثة ارباع **على المالك** لان
الفدان مؤنة المالك فينتدبر بقدره وقد كان المالك بينهما ارباعا لان المال اذا
صار عينا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والالف للمالك برأس ماله واذا
فديا صار العبد لهما وخرج عنها اي المضاربة **فخرج المضارب** يومها **والمالك**
ثلاثة ايام بقدر حقه **شري عيدا بالفها** وهلك الالف قبل نقده **دفع المالك**
ثمنه ثم وقع اي كلما هلك الالف دفع المالك ايضا الف الى ما لا يتناهي وجميع ما دفع
رأس ماله فرق بين هذا وبين الوكيل بشرائه بعينه بالف دفع العبد اشتري
فهلك الالف قبل ان ينقده البايع فان له ان يرجع الموكل مرة فقط الى المال
في يد المضارب امانة تامر بالاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على
الاستيفاء صار ضامنا وهو ينال الامانة فحمل قبضه ثانيا على جهة الامانة الاستيفاء

فان

فان هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل لامكان جعله مستوفيا لان الضمان
لا ينال الوكيل فان الغاصب اذا توكل ببيع المضمون جاز حتى اذا هلك في يده
بعد ما صار وكيل ضمن فاذا اشترى العبد بالف وجب للبايع على الوكيل
الثمن ووجب للوكيل على الموكل مثله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل قبضه
على وجه الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا هلك
المقبوض كان الهلاك عليه **احال معه الفان** فقال **دفعت الف** او **رجعت الف**
وقال المالك **دفعت الفين** او ادعى المضارب للعموم او قال **ما عينت لي** **فان**
والمالك ادعى الخصم يعني في صورتين الاخيرتين **فالتقول** للمضارب اما في
الاول فلان حاصل اختلافهما في مقدار المقبوض والقباض احق بمعرفة مقدار
لاستصحابه المال وفي مثله القول للقباض ضمينا كان او امينا وانما برهن على ما ادعى
من الفضل قبل لان رب المال يدعي فضلا في رأس ماله والمضارب فضلا في الربح
والبيئات للاشبات واما في الاخيرتين فلان الاصل فيهما العموم والقول لمن
يتمسك بالاصل **ولو ادعى كل نوع فلان** اي القول له اتفقا على الخصوص
فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة او طر البينة للمضارب احتياجه
الى نفي الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقد نزع وقال زيد
بضاعة حيث يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر دعوى الزرع او دعوى تقويم
عمل المضارب **وكما قال من معه الف هو قرض** وقال زيد **بضاعة** او **دعوى** حيث
يصدق زيد مع اليمين لانه ينكر دعوى القرض **ولو قرضا** وقنا بان قال رب المال دفعت
في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال فصاحب الوقت **الاخير** لان الاخير
يفسخ الاول **كتاب الشركة** لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين
هي اختلاف شيئين ومنه الشركة بالتحريك جناية الصايدان فيه اختلاف بعض
خبره ببعض شر اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا لمصارف حقيقة عرفية
وهي اما شركة ملك وهي ان يملك عينا بآثر او شر او اتماب او استيلا
على مال حربي او اختلاف ما يملك من صنع من احد منهما او ضلطا حتى تغدر
التمييز كالخطة بالخطة والشعير بالشعير ونحو ذلك وكل اجنبي في مال
ما حقه حق لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كما لا جانب **فندع** ليدفع مثله

اي نصيب من المال ولو غير شريك بلا اذن يعني يجوز بيع احد الشريكين نصيبه
 من المال ومن غيره بلا اذن شريكه **الا في صورة الخلط والاختلاط** فانه يجوز
 الابادة والفرق ان خلط الجنس بالجنس بصفة التعدي سبب لزوال الملك
 عن الخلوط الى الخلط واذا حصل بغير تعد حصل سبب الزوال من وجه دون
 وجه فاعتبر نصيب كل منهم فلا يلزم عن الشريك في حق البيع من غير الشريك فلا يجوز
 الا برضا الشريك غير نازل في حق البيع من الشريك عملا بالشبهين وهذا اولى من
 عكسه لان التصرف في الشريك اسرع نفاذا من التصرف مع الاجنبي بدليل جواز
 تملك حق البعض للشريك الاجنبي وكذا اجارة المشاع من الشريك جائزة
وما اشترى عقد عطف على قوله اما شركة ملك فركنها الإيجاب بان يقول احدهما
 شاركك في كذا وفي عامة التجارة **والقبول** بان يقول الآخر قبلت فانها من العقود
 الشرعية فلا بد لها من ركن كسائرهما **وشرطها كون الموقوف عليه** اي التصرف
 الذي عقد الشركة عليه **قابلا للوكالة** ليقع ما يحصله كل منهما مشتركا بينهما يحصل
 لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالاحتطاب
 ونحوه من المباحات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يكتبه يكون خاصة **وعند ما**
يقطع اي الشركة كشرط درهم مساهمة من الربح احدهما فانه يقطع الشركة في
 الربح لاحتمال ان لا يبق بعد هذه الدرهم المساهمة ربح يشتركان فيه وهي اي شركة
 العقد ثلاثة الاول شركة بالاموال والثاني شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة
 اصلا **كما شركة الصنائع وشركة الثقل وشركة الابدان** ووجه التسمية ظاهر
والثالث شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي على اربعة اوجه اي شركة القفود
 على اربعة اوجه **مناوضة وعنان** وشركة الصنائع وشركة الوجوه وتبع صاحب
 الكافي فيه وقال في غاية البيان هذا التقسيم فيه نظرا لانه يوهم ان شركة الصنائع
 وشركة الوجوه مغايرتان للمناوضة والاولى في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر
 الطحاوي وابو الحسن الكرخ في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة اوجه
 شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحدة على وجهين **مناوضة**
وعنان وفي الهداية اشار الى هذا حيث قال في بيان شركة الوجوه وانها تصح
مناوضة لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت تكون عنانا

اجارة المشاع من الشريك

اصطلاحا
٤

فلما عثرت على هذا الخثرة ويعتد على طوبى غاية البيان وقلت **وطب منها اما مفاد**
 هي معنى المساواة تسمى هذا العقد بها لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه
 كما سيأتي **او عنان** ما خوذ من قوله عن اي عرض سمى هذا العقد به كما قال ابن
 السكيت لانه عن لهما شي فاشتركا فيه او من عنان الفرس كذهب اليه الكسائي والاصمعي
 لان كلامهما جعل عنان التصرف في بعض المال الى صاحبه **اما المناوضة في الشركة**
بالاموال فبان **تضمن وكالة** اي يكون كل منهما وكيل للآخر ليتحقق المقصود
 وهو الشركة في المشرى لانه لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة عنه لعدم
 ولايته عليه لا يقال قد مر ان الوكالة بالمجمل لا يجوز فوجب ان لا تصح هذه الشركة
 لتضمنها الوكالة بمجمل الجنس كما اذا وكله بشرا ثوب ونحوه لانا نقول الوكالة
 بالمجمل لا يجوز قصد ونحوه ضمنا كما في المضاربة **وكفالة** بان يكون كل منهما كفيلا
 للآخر لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيها بشره احدهما لا يقال قد مر ان
 الكفالة تصح الا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جاز بينهما مع جهالة لانا نقول
 قد مر ايضا ان الفتوى على صحتهما ولو سلم فذلك في المكفيل القصدى وهم هنا ضمني
 كالوكالة **وتساوي** اي الشريكان **ما لا يعني** ما لا تصح به الشركة كما سيبين بخلاف
 الحروض والعقار حيث لا يضرها التفاضل فيها **وتصرفا** بان يقدر احدهما على
 جميع ما يقدر عليه الاخر من التصرفات معنى المساواة **فلا تقع** تفريع على قوله وكفالة
 بين عبيد وصبيين ومكاتبين فانهم ليسوا من اهل الكفالة **واين حرم**
وصي **والع** **ومس** **وذي** تفريع على قوله تصرفا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف
 والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وان اذن له
 الولي ويملك التصرف باذنه والكافر اذا اشترى خمر او خنزير لا يقدر المسلم
 ان يبيعه ومن شرطها ان يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيل له
 في البيع والشراء وكذا المسلم لا يقدر على شراء ما لا يقدر الكافر عليه ولا يقبل
 ودينار كافي ساير الكتب لا بد لرج ما يفيد تحت قوله وتصرفا كما ذكرنا في
 معنى عنه **وايد** في انعقاد شركة المناوضة من **ذكر لفظ المناوضة** **او بيان**
 اي معنى ذلك لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمناوضة
 قايما مقام ذلك كله وان يبين جميع ما يقتضي المناوضة صحت اذا عبر للمعنى

لا اللفظ **مشتري كل منهما** اي اذ ذكر اللفظ في المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما
مشترياً كمنه لان مقتضى المفاوضة المساواة **الا طعام اهله والادام وسوقه**
اي كسوة اهله وكسوته فانها تكون له خاصة استحساناً والقياس ان تكون على
الشركة لانها من عقود التجارة فكان جنس ما يتناول عقد الشركة وجب الاستحسان
انها مستثناة من مقتضى المفاوضة اذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالماً بالحاجة
الى ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم ان كل منهما لم يقصد المفاوضة ان تكون نفقة
ونفقة عياله على شريكه وانه لا يمكن من تخصيص حاجته الا بالمشاء فصل
كل منهما مستثناً هذا القدر من تصرفه مما هو مقتضى المفاوضة والاستثناء المعلوم
بدلالة الحال كالاستثناء للمشروط والبايع ان يطالب بثمن الطعام والكسوة
انها شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
ان ادى من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى
مال الشركة **وكل دين غرم احداهما يصح فيه الشركة** وسياتي بيان وهو احتراز
عن لزوم دين بما لا يصح فيه الشركة كالحنانية والصلح عن دم عمد والنكاح والخلع
والنفقة كاشترى والبيع والاستحسان او كفالة **بمال باع** اي بامر المكفول
عنه ضمنه اي ذلك الدين **الاخر** وانما ضمن فيها تحقيقاً للمساواة **وبلا امره اي**
لا يضمن شريكه لانها تبرع محض بالكفالة بالنفس وان كانت بامر كانت مملوكة
كاسياني واما العنان في الشركة بالاموال عطف على قوله اما المفاوضة فهو شركة
في كل تجارة او نوع منها كالبر والمطعام ونحوها وتتضمن الوكالة ليتحقق المقصود
بالشركة وهو التصرف في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها تثبت في المفاوضة
ضرورة المساواة التي يقتضيها اللفظ وهذا اللفظ لا ينبي عنه كما مر ويصح ببعض
المال لان الحاجة ماسة اليه والمساواة ليست شرطاً فيه فوجب القول بصحته
ومع فضل مال احداهما لعدم اشتراط التساوي فيه وتساوي ما بينهما لا يرجح
وبالعكس اي تساوي المخرج للمالين لقوله صلى الله عليه وسلم المخرج على ما شرط والوصية
على قدر المالين مطلقاً لا فضل بخلاف شرط كل المخرج لاحدهما خروج العقد
عن الشركة وتصح ايضاً بكون احداهما اي احد المالين **در ايم والاخر** وذا نبي
او من احداهما درهم بيض ومن الاخر سود **ولا خلط** وقال زفر الشافعي لا يصح

بدونه لان المخرج فرع المال ولا يتصور وقوع الفرع على الشركة الا بثبوت الشركة في
الاصل ولا اشتراك بلا خلط ولنا ان الشركة عقد توكيل من الطرفين ليشتري
كل منهما بماله على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يفتقر الى الخلط والرجح يستحق
بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة الى العقد حتى جاز شركة
الوجود والتقبل فاذا استندت الى العقد لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والخلط
وكيف يطالب بثمن **مشتريه** **الاخر** بالامانة متضمن للوكالة لا الكفالة والوكيل هو
الاصل في الحقوق ثم يرجع على شريكه حصته منه اي من الثمن **ان اجاه من**
لامن مال الشركة لانه وكيل من جهة في حصته فاذا ادى من مال نفسه رجع عليه
وايصان اي المفاوضة والعنان في الشركة بالاموال **الا بتقديس** اي الدراهم
والدنانير والنوس النافقة اي الراجحة **والنبر** وهو ذهب غير مضروب
والنقرة وهي فضة غير مضروبة **ان تعامل الناس** اي بالنبر والنقرة المصير
ان عقد الشركة على النوس النافقة يجوز اتفاقاً لكونها غنياً باصطلاح الناس واما
النبر فقد جعل في شركة الاصل وفي الجامع الصغير منزلة العوض فلا يصح
لناس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف الاصل كاشان **ولا اول ظاهر** **المذهب**
قالوا المعتبر فيه العرف في كل بلدة جري المتعامل بالمباينة بالنبر فهو كالنقرة ولا
يتعين بالعقد وتصح الشركة به وترك المتعامل باستعماله غنياً بمنزلة الضرب
المخصوص وفي كل بلدة لم يجز التعامل بها فهو كالنقرة في العقود ولا
تصح به الشركة كذا في الكافي **وايصان** **الا بما ذكره** **بالعروض** **الكن** **ببيع** **ال**
من الشريكين **نصف حصته ينسب** **عنه** **الاخر** يعني لو باع كل منهما نصف ماله
من العروض بنصف مال الاخر منه صار شريكين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز
لاحداهما ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار شركة عقد حتى جاز لكلهما
ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العروض
وان ملك احد المفاوضين بارت او هبة ما مخرج فيه الشركة كما مر انفاً
وقبض عطف على ملك صارت المفاوضة عناناً لزوال المساواة المقيدة
في المفاوضة هلاك **الهما** او مال **احدهما** **ما قبل الشراء** **ببطلان** لانها من العقود
الخاصة فشروط ادوامها ما شرط لابتدائها وهذا ظاهر في هلاك المالين وكذا

اذا هلك احدها لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله الا بالشركة في ماله فاذا فات
ذلك لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم النأيقة وهو اي الملاك
على صاحبه اي صاحب المال قبل الخلط هلك في يده او يد الآخر اما اذا
هلك في يده فظاهر واما اذا هلك في يد الآخر فلو كان امانة عنده وبعده اي بعد
الخلط بهلك عليه لانه لا يتميز فكل من المالكين فان هلك مال احد هلك مال الآخر
عنه فمشتريه لها على ما شرط لان المالك حين وقع وقع مشتركا بينهما فيقيم الشركة
وقت الشراء فلان يتغير الحكم بهلاك مال الآخر والشركة مشتركة عقد حتى ان اهما
باعه جازعه لان الشركة قد تمت في المشتري فلا ينتقض بهلاك مال واحد
تمامها ويرجع على الآخر بحصته من ثمنه لانه اشترى نصفه بوكالة وقد
التمس من مال نفسه فيصير رجوعه كما لو كان هلك قبله اي قبل شراء الآخر
فان وكله حين الشركة تصير مشتركة لهما على ما شرط في راس المال والرجوع
مثلا ان كان راس المال بينهما اثلاثا فالمشتري يكون اثلاثا وان كان انصافا
فكانا لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكما مشتركا
حكم الوكالة ويكون شركة هلك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر
والا اي وان لم يملكه صريحا فلا اي يكون المشتري لهما بل المشتري خاصة
لان الوقوع على الشركة حكم وكالة تثبت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة
بهلاك مال احدها فيبطل ما في ضمنه من الوكالة ولا من هذين الشرطين
اي للمفاوضين وشريكي العنان ان يبضع سومايه لانه معارفي عقد الشركة
ويودع لانه عادة التجار ويضارب اي يدفع المال مضاربة لانها دون الشركة
فيجوز ان يتصرف فيه بغيره وشراء لانه من عادة التجار والمال في يده اي يد
كل من الشريكين امانة حتى اذا هلك لم يضمنه واما المزاولة في شركة الصانع
فيان يشترطان معان مقصودان فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة
المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا من اهل الكفالة وان يشترطا
ان يكونا من قايده تعاينهما نصفين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة وقد مر
سوى مال الاختصاص للمساواة فيه بالمفاوضة السابقة كصياغة او خياط
او صباغ اشارة الى ان اتحاد الصنعة والمكان ليس مشروط في شركة الصانع ولا

العمل

العمل عطف على ان يشترك الآخر فيهما اي يكون كل ما يحصل احدهما من الاجر
مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتضمن وكالة لاعتبارها في جميع انواع الشركة
وكفالة تحقيقا لمعنى المفاوضة وصحة وان وصيلة شرط العمل نصفين
والمال لثلاثة استحسانا وفي القياس لا يصح لان الضمان بقدر العمل فالزيادة عليه
من ماله يضمن فلا يجوز العقد لافضائه اليه وصار كشركة الوجوه وجه الاستحسان
ان ما يأخذه لا يأخذه بحال الا للرجوع عند اتحاد الجنس وقد اختلف لان راس
المال عمل والرجوع مال فكان بدل العمل والعمل يتقوى التقوى فينتقد بقدرة ما قوت
فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه لما سيجي ان شاء الله تعالى ولا في كل عمل فلاحد
ويطالب الاشراي كل منها ويبرأ الدافع بكفة اليه والكنس بينهما اثنين
وان عمل احدهما قياسا واستحسانا لان هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفالة
واما العنان في شركة الصانع يشترط صانعان بالاتساو بينهما فيما ذكر
وتضمنت وكالة فقط وثبتت به الاحكام المذكورة استحسانا والقياس
ان لا يثبت ان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام المذكورة من
موجباتها وجه الاستحسان ان هذه الشركة بمقتضى كونها في ذمة
كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب بغا تقبله عليه فيجري المفاوضة في ضمان
العمل واقتضا العمل حتى قالوا اذا اقر احدهما بيد من ثمن ضابون او اثنان
مستعمل لم يصدق على صاحبه ويلزمه خاصة لان التخصيص على المفاوضة لم يوجد
ونفاذا لا اقر بموجب التصريح بها واما المفاوضة في شركة الوجوه سميت به
اذا يشترى بالنسيئة الامن له وجاهة عند الناس فيان يشترى متساويان
فيما ذكره لا مال ليشترى متعلق بقوله يشترى وجهها او بيعا وتضمنت
وكالة لئلا امر ان يتصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية فتعين الاولى وكفالة
تحقيقا لمعنى المفاوضة واما العنان في كل اي شركة الوجوه فيان لا يعتبر النسيئة
فيها اي في الامور المذكورة في المفاوضة وتضمنت وكالة فقط لما مر ان شرط
اي الشريكان شركة الوجوه منصفة للمشتري او مثالثة فالرجوع كذا وشرط
الفضل باطل لان الرجوع لا يستحق الا بالعمل كالمضارب وبالمال كرب المال او
بالضمان كالاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه على التلميذ باقل مما اخذ

فيطيب له الفضل بالضمان ولا يستحق غيرها الا بمرحان من قال غيره تصرف في
مالك على ان لا يعضي بحكم لا يستحق شيئا لعدم هذه المصلحة **فصل في الشركة**
الفاسدة لا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وسائر
المباحات لان الشركة تنضم الوكيل وهو اثبات ولاية التصرف فيها هو
ثابت للوكيل وهذا المعنى لا يتصور هنا لان الموكل لا يملك فلا يملك اقامة
الغير مقامه **وما حصل احدهما فله** لانه اثر عمله وما حصله معا فلهما
لانه اثر عملهما **نصفين** تحقيقا للمساواة **وما حصل احدهما باعانة الآخر**
فله اي للحصول لانه الاصل في العمل والخراج مثله بانما بلغ عند محمد
ولا يزداد على نصف عمله عند يوسف كما هو حكم الاجارة الفاسدة على
خلاق بينهما ولا في الاستبقاء بان كان احدهما يغفل والآخر راو وقواستق
احدهما فالسبب للعامل لكونه عاملا وعليه اجر المثل للآخر لانه اجيره
اجارة فاسدة الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط انفسا
لان الاصل ان الربح تابع للمال كالربح ولم يعدل عنه الاعتد بصحة التسمية
ولم تصح فيبطل شرط النفاضل لان استحقاقه بالعقد فيكون فيه تقرير
الفساد وهو واجب الرفع **ويبطل اي الشركة مطلقا بموت احدهما ولو**
حكما بان يرتد ويلحق بذات الحرب ويحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة
والموت يبطل الوكالة ويبطل اللزوم **لا يترك احدهما مال الآخر**
بلا اذنه اي ليس لاحد الشريكين ان يودي زكوة ماله الآخر بلا اذنه لانه
ليس من جنس التجار فان اذن كل صاحب فاديا لولا اي التناقب ضمن
الثاني وان جعل بآراء الاول لانه ان يغير المأمور به لانه اسقاط الفرض عنه
ولم يسقط فصار مخالفا فيضمن عا او لم يعدل لانه صار معزولا بآراء الموكل كما
لفوات المحل واذ لا يختلف بالعلم والجهل كالوكيل ببيع العبد اذ اعتقه
الموكل ينحل علمه **اولا وان ادب معا** اي ادى كل واحد بغية صاحبه
واتفق اداؤها في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن كل قسط
الآخر ويتقاصان فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالزيادة شري معاوض
امة باذن شريكه ليظاها في له مجازا يعنى اذن احد المفاوضين

لصاحب

لصاحبه بشر امة ليظاها فاشترها المأمور به وادى الثمن حتى مال الشركة
فهي له بغير شيء اي لا يجرم لشريكه شيئا عند البيع وعند ما يخرج عليه منفق
الثمن لان الشراء وقع للمأمور به خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقادراه
من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن كافي ثمن الطعام والكسوة وله
ان الجارية تدخل في ملكه ما اجره على مقتضى الشركة ثم الاذن يتضمن هبة
نصفه لان الوطني لا يحل الا بالملك فصارت اذا اشترى بها ثم قال احدهما
للآخر اقضها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا يقسم جليزة بخلاف طعام
الاهل وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بينا ولا ضرورة
في مسئلتنا **واخذ البايع منه اياها** المشتري بالاصالة وصاحبه بالوكالة
كما مر في الطعام والكسوة **كتاب** **المزارعة** لغة متاعلة من ا
الزرع وشرعا عقد من الزرع ببعض الخارج ولا تقع عند الحديث
رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وهي من اربعة الارض
على الثلث او الربع من الخير وهو الاركار لمالحة الجبار وهو الارض الخوة
ولانها استجارا روض ببعض ما يخرج من عمله فكان في معنى قفيز الطمان كما مر
في الاجارة **وتقع عند** لان نصي الله عليه ولا يدفع فيخيل خبير الى اهله
معاملة وارضاها مزارعة على نصف ما يخرج من ثمره ربع فيه عمل الصاحب
والتابعون والصالحون الى يومنا هذا او يثلم يترك خبدا الواحد والقياد
ولهذا قالوا ويرفق **كنها الاجاب والقبول** كسائر العقود وشرطا
ثمانية امور **اول** **القيمة** المماثلة لما ذل لا صحة له عند بلدونها **الثاني**
صلحية الارض من الزرع ليحصل المقصود **الثالث** بيان مدة متفق عليها
بان يقول الى سنة او سنتين مثلا لان العقد يرد على منفعة الارض ان
كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل
صاحب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة
مقيارا للمنفعة فيجب ان تكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى
اذا بين مدة لا يمكن فيها منها فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا
بين مدة لا يعيثر احدهما الى مثلهما عادة كذا في الذخيرة **الرابع** بيان

رب البذر اي من كل البذر من قبله لان الحقود عليه يختلف باختلافه فان
 البذر ان كان من قبل العامل فالمفقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل
 صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان الحقود عليه لان جملة
 تقضي المزارع **والخامس جفسه** اي جنس البذر اذا كان من بيان جنس
 الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر **السادس بيان حظ الآخر** اي بيان
 من البذر من قبله لانه يستحقه عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذا لم لا يستحق
 شرطا بالعقد **والسابع التخلية بين صاحب الارض والعامل** حتى اذا
 شرط في العقد ما يتزول به التخلية وهو عمل صاحب الارض مع العامل ففسد
والثامن الشركة في المال ولا عند حصوله لانه ينقض اجارة ابتداء وبيته
 انتهى وكل شرط يودي الى فسخ الشركة في الخارج يكون مفسدا للعقد
ولا يخفى عندها اذا كان **الارض والبذر لواحدهم والبقر والعمل للآخر**
 لان صاحب الارض يستأجر العامل للعمل فجاز شرطه عليه كما لو استأجر خيلا
 ليخط ببارقة نفسه **او الارض لواحدهم والباقي للآخر** لان رب البذر استأجر
 الارض بجنس معلوم من الخارج ولو استأجرها باجر معلوم من الدراهم
 والدنانير لم يفسد العقد **او استأجرها بثلثي العمل والباقي للآخر** لان
 صاحب الارض استأجر العامل بالعمل بالثلاثة المستأجر فيصير كما لو استأجر خيلا
 ليخط ببارقة رب التوب **وانما يتغير ايضا اذا كان نفقة الزرع على يده**
 حتى كما جعل له **مضاد وشرافا** واليوس والتذرية لان الغرم بالغنم حتى
 لو شرطت لاحدها ففسد العقد ولانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد المتعاقدين **فتفسد ان كانت الارض والبقر لواحدهم والبذر والعمل**
للآخر لان رب البذر استأجر الارض والبقر واستأجر البقر بجزء من الخارج
 مقصود الا يصح لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان
 منفعتها قوة في طبعها يحصل بها الخارج ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها
 العمل فلعدم الخافسة لا يمكن جعل البقر تابعاً لمنفعة الارض ولا يجوز احتكاك
 منفعة الارض مقصودا بالمزارعة كما لو كان البقر مشروطا على احد فقط
 بخلاف جانب العمل لان البقرالة العمل جعلت تابعة لمنفعة العامل **او كان**

البذر

البذر لاحدهما والباقي للآخر لان الشرع لم يرد به او كان البذر والبقر لواحدهم
 والباقي وهو الارض والعمل للبذر لان كل واحد من البذر والبقر لما يصح عند
 الانفراد لم يصح عند الاجتماع **او شرط لاحدهما ففسد انما مائة فانه ايضا**
 مفسد لاحتمال ان لا يخرج الا هذه القفزان فيكون هذا قاطعا للشركة او
 شرطا لاحدهما ما يخرج من موضع معين **او ما على الماني يانات** وهي اوسع
 من السواقي **او استوفى في جمع ساقية** وهي البر من الجدول واصغر من النهر
 فانه ايضا يفسد لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا
 للشركة او شرطا كون نفقة على اقل من الماراة بشرط لا يقتضيه العقد وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين او شرطا رفع رب البذر يذره او دفع خراج الموضع
 وتنصيب الباقي حيث يفسد في الصورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر
 واما اذا كان خراج مقاسمة نحو الثلث او الربع فيجوز كما لو اشترط رفع العشر
 وقسمة الباقي والارض عشريه او شرط رب البذر عشر الخارج لنفسه او
 للآخر والباقي بينهما لان مشاع فلا يودي الى قطع الشركة اذ شرط كون **الثمن**
لاحد ما والحب للآخر حيث يفسد كانه يقطع الشركة في الحب وهو المقصود
 او شرط تنصيف الحب والذين يغيرون المال حيث يفسد كانه شرط
 مخالف لمقتضى العقد وهو يودي الى قطع الشركة اذ رب ما يصيبه آفة فلا يعقد
 الحب فلا يخرج الا **الثمن** او شرط الحب نصفين **ولا يتعاضد الثمن** او شرطا
 الحب **مقيمين** وجعله اي الثمن لرب البذر صححت اما الاولى فلا تفسد شرطا
 الشركة فيما هو المقصود والسكرت عن التبغ لا يوجب فساد العقد في الاصل
 واما الثانية فلا تفسد بشرط موافق حكم العقد لانه غاملكم اذا فسد اي المزارعة
في الخارج لرب البذر لانه غاملكم والفرع يملك بملك الاصل وانما يستحق الآخر
 بالقسمة فاذا فسدت كان الغاملك لرب البذر **والآخر اجر عمله او اجر مثل**
ارتمه يعني اذا كان البذر من صاحب الارض فلهما مل اجر مثله وان كان من
 قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض
 فلهما مل اجر مثله **او زاد على المسمى** لانه رضي بسقوط الزيادة ولو كان رب
 البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لاستيفاء منافع الارض

بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها ان لا يمثل لها واذا ثبت فالمشروع هو اي الجواب
 هو المشروط لصحة الالتزام ولا شيء للعامل ان يخرج اي الارض شيئا لانه
 يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج ويجوز للعامل ان لا يرب
 البذر يعني اذا عقدت المزارعة فان احتج من العاقل رب البذر فذلك لانه
 لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بتلافي البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر عليه كالمو
 استاجر جبر اليه دارة وفي الكفاية هذا قبل التناهي ويجوز ان
 احتج اجبره الى العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر يلحقه فلزم العقد
 كافي ساير الاجارات الا اذا كان له عذر يفسخ به الاجارة كالمضر فيفسخ به
 المزارعة ولو ان رب البذر والارض له وقد كسب العامل فلا شيء له في
 عمل الكراب قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد قوم العمل بحجز
 من الخارج ولا خارج بعد ويستترضي بانه يعني ان ما ذكر جواب في القضاء
 فاما فيما بينه وبين ربه فيلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه
 انما اشتغل باقامة هذه الاعمال ليحصل له نصيب من الخارج فاذا اخذ الارض
 منه فقد غرمه والتغريم مدفوع فينتفي بان يطيب رضاه وينتقل اي المزارعة
 بموت احدهما اي العاقلين كما في الاجارة فلو دونهما ثلاث سنين فاما ثبت
 في الاولى ومات صاحب الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع في بلد المزارع الي
 ادراكه وقسم على الشرط وبطلت اي المزارعة في السنين الاخيرة لان
 في ابقاء العقد في السنة الاولى من اعادة حق المزارع والورثة وفي القطع ابطال
 الحق العامل اصلا فكان الابقاء او لا في الاخيرين فلا حاجة الى الابقاء اذا
 لم يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فعملنا بالقياس منقضة المدة قبل ادراكه
 فوجب للمزارع اجر مثل نصيبه من الارض حتى يترك الزرع لانه استوفى
 منفعة بعض الارض لثريته حصته فيها الى وقت الادراك ونفقة اي
 نفقة الزرع كاجر السقي والحفاظة والحصاد والمروء والدوس والتذرية
 على بقدر حقوقها حتى يترك النفقة العبد المشترك للعاجز عن
 الكسب وشيئا من اجدها قبله اي قبل ادراك الزرع ترك اي الزرع في
 مكانه الى ادراكه ولا شيء على المزارع لانا ابقينا عقد الاجارة ههنا

استخرا

استخرا البقائمة الاجارة فايكن استقرار العامل او ورثته على ما كان عليه من العمل انما
 في الاول فلا يمكن الابقاء لانقضاء المدة **انفق احداهما على الزرع بلا امر صاحبه**
او امره قاضه فيمنع منطوق في الاتفاق لان كل واحد منهما غير مجبور على الاتفاق
 فصار كالدار المشتركة بينهما اذا استمرت فانفق احدهما في وقتها بلا امر كان
 متطوعا وتفسخ اي المزارعة **بدين مخرج الى بيع اي بيع الارض كالاجارة**
 وليس العامل ان يطالبه بما كسب الارض وحفر الانهار وسوى المسناة بشيئا كالحجر
 ان يطالبه بالمسعى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب عند العقد
 ولم يفسد **توخت اي الزرع لم ينع اي الارض قبل استخرا** اي المزارع لان في البيع
 ابطال حق المزارع والتاخير ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما **كتاب**
المساقاة هي لغة مفاعلة من السقي وشرعا دفع الثمن الى صاحب الجوز من
 شجرة وهو كالمزارعة في انها باطلة عند الخرج خلافا لما قاله فان الثمن على صحتها
 وشرعها كشروطها الممكنة ههنا كالمساقاة الحاقدين وبيان نصيب
 العامل والتخلف بين الاشياء والعامل في الشركة في الخارج وما عداهن
 الشروط المذكورة فيها لا يجري ههنا فتصح بلا ذكر المدة والقياس ان لا يصح لهما اجارة
 معنى كالزراعة وتصح انفسا وتقع على اول ثم يخرج اذا ادراك الثمر وقت معين
 قلما يتفاوت فيفسد ان لم يخرج اي في هذه السنة لعدم تنبؤا للعقد غير هذه
 السنة فكانها منقصة على ذلك فذكر تاج الشريعة الا اذا دفع الثمن من قوله قصير بلا ذكر
 المدة غير ساق في ارض لم يبق اي تلك الغراس الثمر على ان يصح ان يخرج كان بينهما
 نصفين حيث يفسد ان لم يذكر سنين معلومة ذكره قاضي خان او دفع اصول
 رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فانها تفسد لان اصول الرطبة كالغراس
 بخلاف الرطبة لنباتها غاية كسنة اشهر مثلا حيث يجوز ويقع على اول جرة
 اي قطع يكون اي يحصل ذلك الاول كما بعده دفع رطبة انتهى جزا على
 ان يتوهم عليه ما حتى يخرج بذر ما ويكون اي البذر بينهما نصفين جائزا
 ذكر الوقت استخرا لانا لا ادراك البذر ومعلوم عند المزارعين والبذر
 انما يحصل بعمل العامل فاشتراط المناصفة فيه يكون صحيحا **والرطبة** لاجلها
 اذا اشترى عامل العامل **وشرع** في تصفيفها ففسدت لاشتراط الشركة فيملهو

ابطال او يفسد القاضى ان
 من ابطال او يفسد القاضى ان
 من ابطال او يفسد القاضى ان

حاصل قبل ان ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها بان دفع الارض ليغرس فيها الكرم سنة
 او سنتين ببعض الخارج فانه يعاقطها ان الكرم لا يخرج الثمر في نفسه بل
 المقصود بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون
 للعقد فكم مدة قد يخرج الثمر فيها وقتلا اي لا يخرج الا فيفسدها لعدم
 العاينوات المقصود بل هو متوه في كل مزارعة ومساقاة بان يصطط الزرع او
 الممر افة سماوية فلو خرج اي الثمر في وقت سمي فعلى الشرط لصحة العقد
 اي وان لم يخرج فيه بل تاخر عنه فسد العقد اذ تبين انهما سمي مدة لا يخرج
 الثمر فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذ تبين انهما اذا
 فسد قلل العامل اجر المثل كفي المزارعة يصح اي المساقاة في الكرم والشجر
 واصول البساتين والخل ولو وصيلة فيه ثمران لم يدرك حتى لو كان مذكرا
 لم يصح العقد اذ لا يكون له عمل العامل اشرك المزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة
 الا في الخل والكرم دفع اربعة سنين معلومة على ان يغرس الاشجار او تكون
 اي الاشجار والارض بينهما فسدت لا اشتراطها الشركة فيما كان حاصله
 قبل الشركة لا بعلم وهو الارض فان غرس اي العامل الارض غراسا من عنده
 فان اخرجت ثمر كان الكل لصاحب الارض والغراس عليه قيمة غراسه واجر
 مثل عمله لان صاحب الارض يستاجر العامل ليجعل ارضه بستانا بالآلات نفسه
 على ان تكون اجرة نصف البستان الذي يظلم بعمله والآلة له فيكون في معنى
 قفيز الطمان المنه عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك الغارس وقد تعدد ردها
 عليه لا اتصالها بالارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله فانه لا يدخل في قيمة الغراس
 لنقوم بانفسها فبطل اي المساقاة بموت احدها ومضى مدتها والتمر في هذا
 قيد لصوري الموت ومضى المدة واغابطلت لان صاحب الارض استاجر العامل
 ببعض الخارج ولو استاجره بدراهم بطلت الاجارة بموت احدها فكذا اذا
 استاجره ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض فلولل عامل القيام عليه حتى
 يدرك الثمر وان وصيلة كرمه ورثة صاحب الارض لان في انتفاض العقد بموت
 اضرار ابا العامل واباطا لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمر في الاشجار
 الى وقت الادراك واذا انتفض العقد يكلف الجزاء قبل الادراك وينضم عليه

واذا

واذا جاز تقضى الاجارة لدفع الضرر فلا يجوز ابتاؤها لدفعه كان اولى وان مات
 العامل فلو رثته التيام عليه وان كرهه صاحب الارض لا يتم قايمون مقامه
 وفيه نظر للجانبين وان ماتا فالحق في التيام عليه او تركه الى ورثة العامل
 لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت صاحب الارض
 فكذا يكون لو رثته بعد موته وان عيت احد فابل انتفض مدتها اي مدة
 المساقاة فالخيار يمكن ان يعمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على
 السؤالان في الامر بالخلاف قبل الادراك اضرارها والضرر مدفوع كالمروا
 تنفس الا بعد ركنا في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل فانها لو
 لم تنفس لزمه استيجار الاجر فيلحق به ضرر لم يلتزمه بعقد المساقاة وقد
 مر ان الضرر مدفوع او كون العامل سارقا يخاف على ثمر اي ثمر الشجر او عهده
 السعف بالتمر يجمع سعة وهي غصن النخل كذا في الصحاح كتاب
 المدعي او ردها عقيب المعاملات لانها تترتب عليها في الوجود وهي لغة
 قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره والفرق للثانيث فلا يثبتون وجمعها
 دعاوى يفتح الواو وكفتوى وفتاوى وبشرط مطالبة حق من حقوق العباد عند
 وهو القاض له الخصاص اي تخليصه من المدعي عليه اذ اثبت والمدعي من اذ اترك
 ترك اي لا يجبر على الخصومة اذ اتركها ولما كان هذا امتنا ولا للاغلب من المتنازعين
 فعلا احتزر عنه بقوله من المتنازعين قولا ولما كان هذا امتنا ولا للتنازعين في
 المباحثة احتزر عنه بقوله في الحق اي حق العبد المدعي عليه بخلافه اي يجبر
 على الخصومة اذ اتركها فانطبق الحد على الحدود وقد اختلفت عبارات المشايخ
 في حد والصحيح ما ذكره هنا قيل المدعي عليه هو المنكر والاخر هو المدعي قالوا هذا حد
 صحيح ولكن الشأن في معرفة لان العبرة للمعاني دون الصور والمباني فان الكلام
 قد يوجد من الشخص في صورة المدعي وهو انكار معنى كالمودع اذا ادعى رد
 الوديعة او هلاكها فانه مدع صورة ومنكر لوجوب الضمان معنى ولهذا يحلفه
 القاض اذا ادعى رد الوديعة او هلاكها انه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحلفه انه ردها
 لان الممين ابدى يكون على النفي وكذا اي المدعي لا ينافي الحق الى نفسه ان كان
 اصيلا او اي من ناب اي المدعي منابه كمن في الوكيل واب الصغير ووصيه عند التنا

للعامل

ع

متعلق باضافة الحق **واعلم** اي الدعوى العاقل خرج به المجنون المحين خرج به
 الصبي الغير المجنون قال الاستروشتي في جامع احكام الصغار الدعوى من الصبي
 المجنون عليه غير صحيحة اما الصبي الماذون له فدعواه صحيحة ان كان مدعيها
 وان كان مدعي عليه فجوابة ايضا صحيحة بشرط جوازها بمجلس القاضي فان الدعوى
 في مجلس غيره لا تقع حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب
على الخصم وهو المدعي عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه وانما تنبيه
 اي الدعوى اذا الزمت شيئا على الخصم بعد ثبوتها والايمان عتقا لا يقدم
 عليه عاقل **وعلم المدعي** عطف على الزمت اي ضار ما يدعيه معلوما وبين
 ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم **ذكر** اي مدعيه انه في يده
بغير حق فان الشيء قد يكون في يد غير المالك الحق كالرهن في يد المهرق
 والمبيع في يد البايع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة هذه العلة تشتمل
 العقار ايضا فلا ادرى ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم اقول دراية وجهه
 موقوفة على مقدمتين مبثلاثين احدها ان دعوى الاعيان لا تقع الا على ذي
 اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصما اذا كان في يده والثانية ان الشبهة
 معتبرة يجب دفع الاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الربو ملحة بالحقيقة
 لاشبهة الشبهة اذا عرفت ما فاعلم ان ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير
 مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى العقار
 باثباته بالبينة لتصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير المالك
 شبهة الشبهة فلا يعتبر ولما اليد المنقول فلكونه مشاهد لا يحتاج الى اثباته
 لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى **وطلب عطف**
 على ذكر احضاره اي احضار ما يدعيه ان **امكن** ليشارة اليه في الدعوى في
الشهادة لان الاعلام باقصي ما يمكن شرطه وذا في المنقولات بالاشارة التي
 يتعذر نقلها كالرحى مثلا حضرها كمن عندها او بعث امينا **وذكر قيمة** ان
تعذر اي احضاره ليصير المدعي معلوما لان الاعيان تتفاوت والشرط ان تكون
 الدعوى في معلوم وقد تعذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانه خلق عنه قال
 الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والانوثة وقال قاضي خان

وصح

وصالح الذخيرة ان كان العين غائبا وادعى انه في يده المدعي عليه فانكر فان بين المدعي
 قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينة **ولو ان** غصبت من عين كذا او ادعى
قيمتها قالوا يسمع قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصبت من عين كذا ولا
 ادرى انه هالك او قائم ولا ادرى كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه
 لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اقول فائدة
 صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه اليه على الخصم اذا انكر
 والجبر على البيان اذا اقر وتكفل عن اليقين فليتنامل فان كلامه الكافي لا يكون كافيا
ولو كان ما يدعيه عقارا **ذكر** هذه **الاربعة** لتعذر التعريف بالاشارة
 لانه مما لا ينقل فيصار الى التحديد كان العقار يعرف به **وكفي الثلاثة** وقال في
 لان التعريف لم يتيم ولنا ان لاكثر حكم الكل **لان** يغلف في الحد **اربع** لان المدعي
 يختلف به بخلاف تركه **كذا الشهادة** اي كما يشترط التحديد في الدعوى يشترط
 في الشهادة فان ذكر وثلاثة من الحدود في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا
 لغيره وان كان الرجل مشهورا يكفي بذكره وفي الدار لا بد من التحديد وان كانت
 مشهورة عندنا جرح وعندها لا يشترط لان الشبهة مغنية عنه وله ان قدرها
 لا يصير معلوما الا بالتحديد **وذكر ايضا** انه **يعا** لانه المبالة حق المدعي فلا بد
 من طلبه **وذكر ايضا** انه في يد المدعي عليه لانه انما يصير خصما بكونه في يده **وهو**
 اي كونه في يده **لا ثبت** بتصادقها على انه في يده بل ثبت بالبينة **وعلم القاض**
 لاحتمال كون العقار في يد غيرهما وقد توافقت على ذلك خلافا لمنقول لان اليد
 مشاهدة كما مر في العارية ادعى عينا في يد رجل واراد احضاره في المجلس كما مر
 فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فياء المدعي بشاهدين شهدا ان هذه العين
 كان في يده المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يسمع وهل يجبر المدعي عليه
 على احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وينبغي ان يقبل لانه
 ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع الثالث في زوال
 ملك اليد فثبت اليد ما لم يوجد المنزل قال شمس الاية الحلواني ومن المنقولات
 ما لم يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم
 والقاضي فيه بالجواب ان شاء حضرن ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم تيسر

٧٧

الحضور وكان ما دوننا بالاستخلاف يبعث خليفة الى ذلك الموضع وهو نظيره
 اذا كان القاضي مجلس في داره ووقع الدعوى في جمل ولا يسع باب داره
 فانه يخرج الى باب داره او يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بحضرة
 وطالب القدور كذا كان المدعي شيئا يتعذر نقله كالرحى فالحاكم فيه بالخيار
 ان شاخصه وان شاعث امينا كذا في الذخيرة وذكر القاضي الامام ظهير الدين
 المرغيناني ان هذا انما يستقيم ان كان العين المدعي في المصر اما اذا كان خارج
 المصر كيف يقتضي به القاضي والمصطلح هو ان القاضي في ظاهر الرواية فطرقة ان
 يبعث واحدا من اعوانه حتى يسمع الدعوى والبيينة ويقضي ثم بعد ذلك يبعث
 قضا ولو كان ما يدعيه دينيا في الزمة ذكر جنس كالدراهم والدينار والبر والشمير
 ونحوها وقدرة كناية والف وقفيز وقفين ونحوها فان الدين لا يعرف الا بذلك
 وذكر ايضا مطالبته بما امره ان يحقه **وان اصبحت اي الدعوى سال القاضي عنها**
بنتفيح وجه الحكم اذا الحكم بالبيينة مخالفا للحكم بالاقرار ومعنى سؤاله ان يقول
 ان خصمك ادعي عليك كذا كذا فالتقول فان اقر اي الخصم **الزم** اي القاضي بموجبه
 لم يقل قضي او حكم لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ القضا توسع لان الاقرار يحتمل
 ولا يتوقف على القضا فكان الحكم من القاضي الزاما للخروج عن موجب ما اقر به بخلاف
 البيينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة للبيينة **وان انك اي الخصم سال اي**
 القاضي المدعي بيينة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمدعي انك بيينة فقال لا فقال
 لك بيمينه سال ورتب اليمين على عدم البيينة فلا بد من السؤال عنها لئلا يتمكن
 عن الاستخلاف **فان اقام اي البيينة قضى عليه** لان تور دعواه بالبيينة فهي
 فيجعله من البيان فانها دالة واضحة يظهر بها الحق عن الباطل **والا اي وان**
 لم يقع بابل عجز عن اقامتها **حلف اي القاضي الخصم بطلبه اي طلب المدعي لان**
 الحلف حقيقة ولهذا اضيف اليه بحرف اللام في الحديث وجه كونه حقا ان
 المنكر قصدا تواحقه على زعمه بالانكار فكأنه الشارع من اتوا بنفسه باليمين
 الكاذبة وهي الغموس ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من اتوا المال ويحصل
 للحاكم الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون النكول
 في مجلس القضا لان المعتبر عيّن قاطع للخصومة ولا عبرة باليمين عند غيره وهل

يشترط القضا على فور النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي عليه فالمدعي على دعواه
 ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له ان يختصم ما لم يقم البيينة على وفود دعواه
 فان وجدها اقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمونها
 بعد اليمين ويقولون يتبرج جانب صدقه باليمين فلا يقبل بيينة المدعي وهذا
 القول ليس بشئ لان عمر رضي الله عنه قبل البيينة من المدعي بعد عيّن المنكر وكان
 شريح يرح يقول اليمين الفاجرة احق ان ترد من البيينة العادية وهل يظهر كذب
 المنكر باقامة البيينة والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور
 ذكره الزبلي **فان نكل اي قال لا احلف مرة او سكت بلا افة من طر شراوخر فانه**
نكول حكما وقضى لان اليمين واجبة عليه لقوله صلى الله عليه وسلم البيينة على
 المدعي واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل او
 مقروء الا لا قدم على اليمين تفصيلا عن عمدة الواجب ودفع الضرر عن نفسه
 ببذل المدعي والاقرار به والشرع الزمه التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع
 عن اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب اي جانب البذل والاقرار به على
 هذا التي تب التورع في نكوله **فان اي القضا بعد من اليمين اي عرض القاضي**
 اليمين على الخصم بان يقول ان لم تجلف احكم عليك **تلافا احوط لاحتمال ان**
 يحلف بعد مرة او مرتين **ولا عبرة بعد القضا لقوله احلف** لانه ابطل حقه بالنكول
 فلا يستقض به القضا **وبعتبر اي قوله احلف قبل الحكم ويؤيد هذا ان كان**
 فيه نقض القضا وفساد اخر **ولا يرد اليمين على المدعي وان نكل خصمه** وعندنا
 اذا لم يكن للمدعي بيينة اصلا وحلف القاضي المدعي عليه فنكل بر واليمين على المدعي
 فان حلف قضي به والا انتقطعت المنازعة لان الظاهر صار شاهد المدعي بنكوله
 فيعتبر عيّن كالمدعي عليه وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز عن اقامة
 شاهدا اخر فانه يرد اليمين عليه ان حلف قضي له بما ادعى وان نكل لا يقضي له
 بشئ لانه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد عيّن وعندنا يستحلف المدعي عليه
 فقط ويقضي عليه بالنكول لقوله صلى الله عليه وسلم البيينة على المدعي واليمين على
 من انكر ومطلق التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه
 فيدل على ان جنس الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب المدعي اذا لام

فبي

في اليقين للاستخراق فمن جعل الايمان حجة للمدعي فقد خالف النص وحدث
الشاهد واليمين غريب ومار وبناه مشهور تلقته الامة بالقول حتى صار
في حين التواتر فلا يعارضه على ان يجبي بن معين قد رده كذا في الكافي ولو
قال اي المدعي عليه لا انكره **انكره** اي القاضى حتى يقر وينكر لانه ظالم فجزاؤه
الحبس ادعى اي رجل على اخيه ما لا فانكره اي المدعي عليه **فاصطلم على ان يحلف**
المدعي عليه وينكر من المال فحلف فالصحيح باطل وهو اي المدعي على دعواه
ان اقام بيعة تسمع وان لم يقيمها واستحلفه يحلفه القاضى **ما** اي لو لم يكن
الحلف الاول حين الصلح **عنده** فان التحليف عند غير القاضى لا يقتصر كما ان
النكول عند غيره لا يوجب الحق ان المقتبر عين قاطعة للخصومة واليمين
عند غير القاضى غير قاطعة ولو كان الحلف الاول **عنده** كفى ولا يحلف ثانيا
كذا لو اصطلم ان المدعي لم يحلف والخصم مناه **وحلف اي المدعي لم يحلف**
اي الخصم كذا في الهادي **لا تحليف في نكاح** بان ادعى رجل على امرأة او هي عليه
نكاحا والاخر منكرو **ببيعة** بان ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه رجعها
في العدة وانكر الاخر **في ايلا** بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد المدة انه
فاد في المدة وانكر الاخر **استيلاء** بان ادعت امة على سيدها انها ولدت منه
هذا الولد ولدت ولدا قد مات واستقطت سقطت مستبين الخلق وانكر المولى
ولا يتاقى من الجانب الاخر اذا لو ادعى المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا يغير
انكارها **ورق** بان ادعى على مجهول النسب انه عبده او ادعى المجهول انه
عبده وانكر الاخر **ونسب** بان ادعى على معروف المرقاة ابنه او هو يدعى عليه والاخر
ينكر **ولا** بان ادعى على معروف المرقاة معتقه او مولا او ادعى المعروف ذلك عليه
او كان ذلك فلا الموالاة والاخر منكرو **حد** سواء كان خذاه هو خالف حق الله تعالى
كحد الزنا وشرب الخمر وحد السرقة او داي ايرابن الحقيين كحد القذف حتى ان من
ادعى على اخيه انه قذفه وانكر القاذف لا يستحلف لان الغالب فيه حق الله تعالى عندنا
فالتحق بالحدود الخالصة لله تعالى واما في السرقة فان السارق يستحلف لاجل المال
اذا اراد المال اخذ المال القطع فيقال للمدعي فكر السرقة وادع تناول مالك فيكون
ذلك عليه يمين قال في النهاية لا يستحلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان

علق عتق عبده بالزنا وقال ان زنيبت فانت حر فادعى العبدانه زنا ولا يثبت له عليه
يستحلف للمولى حتى اذا نكل ثبت العتق **لا الزنا وللعان** بان تدعى المرأة القذف
بالزنا وجوب للعان وهو ينكر جميع ما ذكر قول النجاشي وقال لا يستحلف فيها كلها الا
في الحد والعان لان هذه حقوق لا تثبت بالشبهات فيجوز فيها الاستحلاف والاموال
بخلاف الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهير الحق بالنكول والنكول اقرار لان
الحلف لما وجب فتركه دليل على انه باطل ومقر ولا يمكن ان يجعل باطلا لان النكول
يعتبر من الماذون والمكانب وهذا لا يمكن ان البذل فيجعل مقرا ضرورة والاقرار
يجري في هذه الاشياء الامثلة كنه اقرار فيه شبه لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل
فلا يكون حجة فيما يستقط بالشبهات والعان حد لا زوج فاشبه حد القذف ولنا ان
النكول بذل وياحة اذا جعل على الاقرار كذبناه في الانكار ولو جعل بذل لا قطع
الخصومة بل لا تكذيب فكان هذا اولى صيانة للمسامح ان يظن به الكذب
وهذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول على القصاص في النفس
بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لو قالت مثلا لا نكاح بيني وبينك ولكني بذلت
نفسى لم يصح كلامها وكذلك سائر الامثلة فالجاصل ان كل محل يقبل الاياحة
بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا فلا قال قاضي خان الفتوى على قولهما
وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر الحال المدعى عليه فان رآه متعتيا يحلفه وياخذ بقوله
وان مظلوما لا يحلفه بقوله كذا في الكافي **ويحلف السارق وان نكل ضمن ولو**
يقض لانه في السرقة يدعى المال والحد واجبا بل الحد كما معه الشبهة بخلاف
اجبا بل المال الاول فيثبت به كما ثبتت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت
القطع ويضمن المال **كذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول** يعني اذا ادعت
طلاقا قبل الدخول واستحلف الزوج فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان
الاستحلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى
المال حقيقة فيثبت بنكوله المال النكاح وكذا النسب **اذا ادعى حقا** يعني يحلف
في دعوى النسب اذا ادعى حقا كارت ونفقة بان ادعى رجل انه اخوة مات ابوهما
وترك في يد المدعى عليه او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعى عليه بسبب الاخوة
فانه يستحلف على النسب بالاجماع فان حلف برى وان نكل قضى بالمال والنفقة والنسب

ل

وجرحه القبط بان كان صبي في يد رجل النقطه وهو لا يعبر عن نفسه فادعت امرأة
 حرة الاصل انه اخوها تريد قصصه الملتقط لما لها من حق الحضنة وادعت
 استخلافه فنكل ثبت به لما حق نقل الصبي لجرها ولا يثبت النسب **وعتق**
بالمملك بان ادعى عبد على مولاه انه معتق لانه اخوه واستخلفه فان حلف برئ
 وان نكل قضى بالعتق **والنسب** **وامتناع الرجوع في الهبة** بان اراد الواهب
 الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعي عليه يستخلف على ما يدعي
 من النسب بالاجماع **فان نكل** في الصور المذكورة **ثبت الحق** يعني الارث والنفقة
 والحج والعتق وامتناع الرجوع **النسب** ان كان اي النسب نسباً لا يصح الاقرار
 به **ولا** اي ان كان نسباً يصح الاقرار به **فعلى الخلاف** يعني يستخلف في النسب مجرد
 عندها اذا كان نسباً ثبت باقراره ببيان ان الاقرار بالرجوع يصح بالاب والابن
 والزوجة والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوج والمولى ولا يصح بالابن اذا
 فيه تحجيل النسب على الغير فكان اقراره على الغير فلا يصح ولو ادعى رجل انه
 ابوه او ابنه ولم يدع ما لا يستخلف عندها لانه لو اقر بعتق فيستخلف لرجاء
 النكول الذي هو اقراره وان ادعى انه اخوه او عمه او نحو ذلك لا يستخلف المدعي عليه
 لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحجيل النسب على الغير **مكرر القود** يعني لو ادعى
 اخوه على غيره قصاصاً في النفس او في ماله ونحوه فأنكر استخلف اجماعاً **فان نكل**
في النفس لم يقض بقتل ولادية **بل حبس حتى يقر او يحلف** وفيما دوى لا يقتصر عند
 الحق وعندها يلزمه الدية فيها ولا يقضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس
 عقوبة تندري بالشبهة ولا يثبت بالنكول كالتصاير في النفس لان النكول وان
 كان اقراراً عندها فيه شبهة العدم لانه ان امتنع عن اليمين تورعاً عن اليمين
 الصادقة لا يكون اقراراً بل يكون بكراً فيستوفى بالنكول كالمال فان الاطراف بسلك
 بهما مسلك الاموال لانها خلقت وقاية للنفس كالمال فيجوز به البذل بخلاف النفس
ويحلف في التعزير يعني اذا ادعى على اخيه ما يوجب التعزير وادعى تحليمه
 اذا انكر القاضى يحلفه لان التعزير يحضر حق العود ولهذا يحكم العبد استقام
 بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا امكن صاحبه الحق منه اقامه
 ولو كان حق الله تعالى فكان هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف في حقوق

الله تعالى كانت عقوبة اولاً **فان نكل** غزوان التعزير بربطت بالشبهات فجاز ان
 يقضى فيها بالنكول **فان ادعى** **بينه حاضرة في المسروقات** **الخضم**
لا يحلف قيد بالمصر لانها اذا خفرت في مجلس الحكم لا يحلف اتفاقاً كذا في
 النهاية **ويكفل بنفسه ثلاثة ايام** ليند يغيب ويكفل حق المدعي ويجعل
 يكون الكفيل معروفاً له ليحصل فائدة التكفيل ولا بد للتكفيل من قوله **بينه**
 حاضرة في المصر حتى لو قال لا بينه في او شدي غيباً يكفل ان لا فائدة فيه
فان ادعى ان يعطيه كفيل **لازمه** اي داره حيث سار حتى لا يغيب **وازم الغيب**
 ان كان الخصم غريباً **ولا يكفل** اي الغريب **الا الى اخر المجلس** لا يخذ الكفيل والملازم
 زيادة على قدر المجلس اضراً بالغريب لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القول
 ظاهر **الحلف بالله** **تعاذون** غيره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا باياكم
 ولا بالطواغيت فمن كان منكم حالفاً لم يحلف بالله او ليدبر الطلاق **والقن**
لما روي **الا اذا الح الخصم** يعني جاز للقاضي ان يحلفه بالطلاق والعتاق لقلة
 المبالاة باليمين بالله تعالى زماناً لكن **ان نكل** لا يقتضي بالنكول **واذا ادعى**
لم ينفذ ذكره الزيلعي وشراح الهداية **ويغلف** اي اليمين بيمينته **تعاذون** كان يقول
 اي القاضي قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي
 يعلم السر ما يعلم من العلانية ما بقى لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي
 ادعاه وهو كذا واشئ منه **والحلف** ان يزيد في الغلف على هذا وان يتقصص
 منه لكنه محتاط فلا يدكر يغلف الوكيل لا يتكرر عليه اليمين ان اللازم عليه عين
 واحدة وله ان يغلف ويقول بالله او والله لان المقصود منه النكول واحوال
 الناس فيه مختلفة فممن من يمنع ان يغلف عليه اليمين ويتجاسر ان يغلف
 فكان الراي فيه الى القاضي وقيل لا يغلف على المعروف بالصلاح ويغلف على غيره
 وقيل يغلف على الخطير من المال **الحقير** اي لا يغلف **بالزمان والمكان** وعند
 الشافعي يغلف بهما اما الاول فبان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما
 الثاني فبان يكون في المسج بالجماع عند المنبر **وحلف** **الى يودي** **بالله** الذي
 انزل التوراة على موسى **وانصرت** **بالله** الذي اخذ من الجبل على عيسى والمجوي
 بالله الذي خلق النار فيغلف على كل واحد بما يعتقد تغليظه اليمين به ليكون

ل

ق

رادعاه عن الاقدام على اليمين الكاذبة وعن الخيخ ان لا يحلف احدا بالاله تعالى الصا
 تفا ديا عن تشريك الغير معه في التعظيم وذكر الخصاف ان لا يحلف غير اليهودي
 والنصارى والابالاه وهو اختيار بعض مشايخنا في ذكر النار في اليمين تعظيم النار
 لان اليمين يشعري ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة والانجيل لان كتب الله
 واجب التعظيم لا يحلف الوثني **الابالاه** اذا كفره كهم افتراق خلع يقرن بالله
 بقاولين سألهم من خلق السموات والارض يقولون الله كذا في الكافي ولا يحلفون
 في موافقهم لان فيه تعظيما **ويحلف على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع والنكاح**
والطلاق والغصب والتعزير وبين التحليف بقوله **بالله ما بينكم وبين** قاي
او نكاح قاي لان او ما هي بين منكم لان هو ما يجب عليك زينة الزان او ما يجب
 عليك حق التعزير لان لا اي لا يحلف على السبب وبينه بقوله ما بعته وغوه اي
 ما كتبه او ما طلقته او ما غصبت وما شتمته الاصل ان الدعوى اذا وقعت في
 سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونظائره فان اليمين يكون على الحاصل لا على السبب
 عند ايج ومحدث حتى اذا ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالف فجد حلف بالله ما بينكم
 بيع قاي ولا يحلف بالله ما بعته فلهذا باع ثم قال كذا في النكاح وغيره ثم التحليف
 على الحاصل لا السبب هو الاصل عندها اذا كان سببا يرتفع برفع الا اذا كان فيه
 اي الحلف على الحاصل **ثم النظر المدعى فيحلف على السبب** اجماعا كدعوى شفعة **بالحلف**
ونفقة مبتوتة فانه اذا ادعى شفعة بالجوار والمشتري من لا يراها بان كان شافعا
 فانه يحلف على السبب لا على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة يصدق في
 يمينه في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعى وكذا اذا ادعت مبتوتة نفقة والزوج
 من لا يراها لكونه شافعا فانه يحلف على السبب لا على الحاصل بالله ما لها
 عليك النفقة يصدق في يمينه في اعتقاده فينفوت النظر في حق المدعى **ويحلف على**
السبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت الا على الحاصل اجماعا كدعوى مسلم يدعي عتقه
 فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وحده لمولي يحلف على السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرورة
 الى التحليف على الحاصل ان لا يجوز ان يعود الرق بعد الفتح مسلما بخلاف الامة
والعبد الكافر حيث يحلف فيه ما على الحاصل اي ما هي حرة او ما هو حر في الحال
 لا يمكن تكرار الرق على الامة بالرقة والحق والسبب على العبد الكافر ينقض العهد

والحق

والحق ولا يتكرر على العبد المسلم **استحانة خصمه** فقال حلفني مرة فاقام اليمين
تقبل يمينه يعني ادعى على اخر ما لا فانكر فاراد المدعى تحليفه فقال المدعى عليه انك
 حلفني على هذه الدعوى عند قاضي بلدك فانكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه
 يمينه على ذلك **تقبل ولو لا** اي ان لم يكن له يمينه واستحلفه اي اراد تحليف المدعى
 اي تحليفه قال اي المدعى **اليمين** في الاشارة الى ثم شهد معنى الاول ان يقول
 المدعى لي يمينه على دعوى هذا الحق ثم جا باليمين ومعنى الثاني ان يقول الشاهد
 لاشهادة فلان عندى في حق بعينه ثم شهد فيه **روايتان** في رواية لا تقبل
 لظاهر التناقض وفي رواية تقبل **والاصح** القول بجواز ان له يمينه او شهادة
 فنيها ثم ذكرها وكان لا يعلم وعلمها قيل **تقبل ان وافق** وفاقا ذكره في الملقط
كذا اذا قال ادفع لي ثم اتى بدفع اي فيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقا
 لان معناه ليس بدعوى الدفع ومن قال ان دعوى قبل فلان ثم ادعى عليه
 لا تسبح كذا ههنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل باليمين
 على الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا يمينه كذا
 في العارية **النيابة تجري في الاستحلاف** يعني يجوز ان يكون شخص نيابة عن اخر
 له حق على غيره في طلب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن اقامة اليمين **الحلف**
 يعني لا يجوز ان يكون شخص نيابة عن شخص توجه عليه اليمين ليحلف من قبله
 ورفع على الاول بقوله **فالوكيل والوصي والمنوب واب الصغير يستحل** اي يطلب
 الحلف من الخصم ولا يحلف اي واحد من الوكيل وغيره الا **افله** اي اقرار
 واحد منهم على الاصل **والوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب** فان الوصي
 اذا خصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحلف والوكيل بالبيع او الخصومة
 في الرد بالعيب من جهة المالك يستحلف ان اليمين لرجا التكل ولواق الوصي مريحا
 لا يصح فلهذا لا يستحلف فاما الوكيل فاقراره صحيح على الموكل فكذا نكوله **الحلف**
على فعل نفسه على البتات اي انه ليس كذلك والبتات القطع والتحليف على
 فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انك كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني
 فلا انه لا يعلم ما فعل غيره ظاهر اقل حلف على البتات لا تمنع عن كون صادق
 فيها فيستظهر فطوبى بالعلم فاذ لم يقبل مع الامكان صابرا ولا او مفرقا هذا اصل

مقرر عندنا وكان الامام فخر الاسلام يزيد عليه حفا وهو ان التحليف على فعل
غيره على العلم **الاذا كان** اي فعل الغير شيئا يتصل به اي بالحلف ووقع عليه
بقوله **فاذا ادعى سرقة العبد واباقه يحلف** اي البايع **على البتات** مع انه
فعل الغير يعني ان يشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابوق واثبت اباقة
او سرقة في يد نفسه وادعى انه ابوق او سرقة في يد البايع واراد التحليف للبتة
بالله ما سرق بالله ما ابوق في يديك وهذا تحليف على فعل الغير وانما صرح **لان**
تسليمه اي تسليم البايع المبيع سليما عن الجيوب واجب عليه اي البايع فالحلف
يرجع الى ما ضمن البايع بنفسه فيكون على البتات **فاذا ادعى سبق الشراء**
تفرع على قوله وفعل غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ثم
ادعى بكرانه اشتراه قبله وعجز عن البينة **يحلف حنيفة** وهو بكره على العلم
اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله **اما اذا ادعى ديناً على وارث** اما الاول
فلان يقول رجل اخبرني على مورثك الف درهم فأت وعليه الدين ولما
الثاني فان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويملك غيره
حق ولا بينة لواحد منهما فان الوارث يحلف على العلم **لا البتات** لما ذكرناه
القاضي كونه ميراثا واقربه المدعى او من الخصم عليه كذا في العارضة ولم
ادع على اي الدين او العين الوارث على غيره يحلف اي المدعى عليه على البتات
لا العلم لما ذكرنا كالمو هو ب لم واشترى اي لو وهب رجل لرجل عبدا فقبض
او اشترى رجل عبدا فاحضره ان العبد عبده ولا بينة له فاراد الخلف
المدعى عليه يحلف على البتات ادعى رجل منكوحته الغيبة انها منكوحته ولا بينة
له يحلف الزوج على العلم اي انه لا يعلم انها منكوحته فان حلف انقطع النزاع
وان نكل حلفت المرأة على البتات اي انها ليست امراته فان نكلت قضيت بغير
المدعى كذا في العارضة اعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على البتات فيحلف
على العلم لا يكون معتبرا حق لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط اليقين عنه وكل
موضع وجب فيه اليقين على العلم فيحلف على البتات كذا فيعتبر بخلاف العكس
ذكره الزيلعي **اشياء مختلفة** يحلف على الكرامة في العارضة ادعى عينا مختلفة
النوع والجنس والصفة وذكر قيمة الكل حجة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة

اختلف

اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى بالاجماع وهو الصحيح
لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة
لكل ان ادعى ان الاعيان قايمة في يده يوم حضرها فقبل البينة بمحضرها
وان قال انها هلك في يده او استعملها وبين قيمة الكل حجة تشجع دعواه
وتقبل بينة وان لم يكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب التحليف
مبنى على صحة الدعوى وقد صحت فوجب على الكل مرة **اقرب يدان** او
غيره ثم قال كنت كاذبا في اقراء يحلف للمقر له انه اي المقر لم يكن كاذبا
فيه وليست بمبطل في دعوى عليه عندنا يوسف وهو احتسان وعندها
يوم يتسلم المقر له الى المقر له وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا
كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه ابعد وجه الاستحسان ان العادة
جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ
ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة فيحلف
وعليه الفتوى لتمييز احوال الناس وكثرة الخلع والخيانات وهو يتضرر
والمدعى لا يضره اليقين ان كان صادقا فيصير اليه ذكره الزيلعي **مع فداء**
اليقين والصالح منه يعني اذا ادعى رجل على آخر ما لا فانك فاستحلف فافتدى
بيمينه بمال او صالح عن يمينه على مال صحيح لما روي عن عثمان رضي الله عنه
انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا وافتدى بيمينه ولم يحلف وعن
حذيفة رضي الله عنه انه افتدى بيمينه بمال ولانه لو حلف وقع في القيل
والقال فان بعض الناس يصدق ويعضهم يكذب فاذا افتدى بيمينه صان
عرضه وهو حسن قال صلى الله عليه وسلم ذبوا عن اعراضكم باموالكم ولا
يحلف بعدد اي ليس للمدعى ان يستحلف بعدد ذلك لانه اسقط خصوصته
باخذ البذل منه بخلاف ما اذا اشترى بيمينه بعشرة دراهم مثلاً حيث
لم يخرج كان له ان يستحلف ان الشراء عقد عليك ائمال بالمال واليمين ليست
بمال كذا في العناية **باب التخليف** اختلفا اي المتبايعان ان ادعى المشتري
في قول الثمن بان ادعى المشتري ثمنه او ادعى البايع اكثر منه او وصفه
بان ادعى البايع انه بالذنانير وادعى المشتري انه بالذراهم او اختلفا في قدر او جنسه

اي البايع ان يدعى المشتري
ادعى المشتري
ادعى المشتري
ادعى المشتري

المبيع بان اعترف البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري بالكثير منه حكم لمن
 يريهما ايها اقام البينة حكم له لانه تور دعواه بالحجة ففقي الجانب
 الآخر مجرد الدعوى والبينة اقوى لانها تلزم على القاضى الحكم والدعوى لا تلزم
 وانما حكم لمثبت الزيادة لان البينات للاشبات ومثبت الاقل لا يعارض
 مثبت الاكثر وان **اختلفا في الثمن** والمبيع جميعا بان قال البايع نعت
 العبد الواحد بالفين وقال المشتري كابل نعت العبدين بالفسخ **حجة البايع**
في الثمن والمشتري في المبيع اول لان حجة البايع في الثمن اكثر اثباتا
 وحجة المشتري في المبيع اكثر اثباتا وان **عجز** اي لم يكن لكل منهما بينة قبل
 المشتري اما ان ترضى بالثمن الذي يدعيه البايع والافسخنا المبيع وقيل
 للبايع اما ان تسام ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا المبيع ان الغرض
 قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضى احدهما بما يدعيه الآخر فيجب ان يعجل
 القاضى لفسخ حجه يسأل كلاهما بما يختاره وان لم يرضيا بدينى احدهما
تخالف اي استخلف القاضى كلاهما على دعوى الاخر اصله ان التخالف قبل
 القبض حال قيام السلعة على وفق القياس لان البايع يدعى على المشتري زيادة
 الثمن والمشتري ينكرها والمشتري يدعى على البايع وجوب تسليم المبيع بادعاه
 ثمنه والبايع ينكره فكان كل منهما منكر وتخليف المنكر فوق القياس اما التخالف
 بعد القبض فعلى خلاف القياس عندئذ وجب ان يكون المبيع سمس للمشتري فلا
 يكون مدعيه على البايع شيئا ففقي دعوى البايع على المشتري زيادة الثمن وهو
 ينكرها فيكون تخلف وانما ثبت التخالف بعد القبض بقوله صلى الله عليه وسلم
 اذا اختلف المتبايعان والسلعة قايمة تخالفوا وترا د **او يدعي المشتري**
 لانه اقواها انكار لانه المطالب ولا بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فيبدا
 بيمينه **لو سعة بيمين** اي هذا اذا كان بيع عين بدين **والا** اي وان لم يكن كذلك
 بل بيع عين بعين حتى يكون مقايضة او ثمن بيمين حتى يكون صرفا **فان**
شأ اي بداه القاضى يمين ايهما شاء لاستولاهما في فائدة النكول وصفة التخالف
 ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ويحلف البايع بالله ما عه بالفسخ
 القاضى اي فسخ القاضى المبيع بينهما **مطلب** احدهما او ظمهما **ولا يفسخ** وقيل

ر

يفسخ بنفس التخالف والصحيح هو الاول لانها لما حلفا لم تثبت ما ادعاه كل
 منهما ففقي بيع بيمين بحمول ونفسخه القاضى قطعا المنازعة بينهما وفتح عليه
 ما ذكره في الميسر بقوله **فلم يفسخ** **المشتري الجارية البينة** **بعد** **الفسخ**
وقبل الفسخ اي وطؤه لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضى ومن نكل
 عن اليمين من المتبايعين لزمه ونعتي الآخر بالتلف لانه صار مقرا بما يدعيه
 الآخر وبادلالة **التخالف** في اصل المبيع والاجل مؤثر في الحياة وقبض بعض
 الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المنكر اي منكر المبيع والاجل وغيرها لان
 هذا اختلاف في غير المبيع والثمن فاشبه الاختلاف في الخط والبرأخل
 الاختلاف في وصف الثمن او حقه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر **ولا**
بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تغيره بالعيب يعني اذا هلك
 المبيع او خرج عن ملكه او تغير حدوث العيب عنده وصار حال لا يقدر على
 رده بالعيب ثم اختلفا بالثمن كما يتخالفان عندئذ وجب ان يفسخ القاضى
 للمشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان فيفسخ المبيع على قيمة المالك لان كلاهما
 يدعى حقا ينكره الاخر فتخالفان ولما ان التخالف بعد قبض المبيع يخالف
 للقياس فلا يتعدى الى حال هلاك السلعة **كذا** **بعضه** اي اذا هلك بعض المبيع او خرج
 عن ملكه ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا **الا** **من** **من** **في** **المبيع** **بترك** **حصة** **المالك** **اي**
 عدم اخذ شيء من ثمن المالك وجعل العقد كان لم يكن الاعلى القايمة **ولا في بدل**
الكتابة اي لا تخالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة لان
 التخالف يكون في المعاوضات عند جحد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم
 لجواز العجز واذا انعدم التخالف وجب اعتبار الدعوى والانكار فيكون القول
 قول العبد مع يمينه لانكاره الزيادة وان اقام البينة فيبينة المولى او لا سنها
 تثبت الزيادة **وفي** **راس** **الدين** **بعد** **اقالته** اي اذا اقال العبد السيد واختلفا في
 راس المال تخالفوا ولو تخالفوا ففسخ الاقالة ويعود السيد وهو لا يجوز لان
 اقالته اسقاط الدين والساقط لا يعود بل صدق المسلم اليه لو حلف ان ربي
 السيد يدعى عليه زيادة وهو ينكر ولا يعود السيد لما ذكر ان الساقط تابع لا يعود ويخلف
 البايع يعني اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض المبيع بحكمها تخالفوا

بل يقضي للخارج ادعاء ان هذا العبد ليس غريب في بيته **سنة** يقضي للمدعي ولا يلتفت الى بيته المدعي عليه لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبة
العبد عن بيته لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن التاريخ
وصاحب اليد فكر التاريخ حالة الافراد لا يعتبر عندنا في مكان دعوى
صاحب اليد دعوى مطلق الملك دعوى التاريخ فيقضي بيته الخارج
برهان اي الى الخارج ان ما في يد اخر يعني ادعي اثنان عينا في يد اخر كل منهما
ينعم انهما له واقاما البيته **قضى** لم بطريق الاشتراك بينهما لما روي ان
رجلان اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة واقاما كل منهما البيته
فقضوا بينهما نصفين **برهان** ادعي ان من اخر **فك** ان من يد له
وتكره يعني اذا كان عبد في يد رجل ادعي اثنان كل منهما انه اشتراه منه واقام
بيته بلا توقيت فكل منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد ونصف الثمن
الذي شهد بيته ورجع على البايع بنصف ثمنه دفعه لاستواه في الدعوى
والحكم كما لو كان دعواه في الملك المطلق واقاما البيته وان شاتركا في شرط
العقد الذي يدعيه وهو اتحاد الصفة قد تغير عليه ولعل رغبته في تلك
الكل فلم يحصل فيرده وياخذ كل الثمن **وتكره** احدها بعد التقاضي لم ياخذ
الاخر كما يعني اذا قضى القاضي بينهما بنصفين فقال احدهما لا اختار لم يكن
للاخر ان ياخذ جميعا انه صار مقضيا عليه بالنصف فانسخ العقد فيه
والعقد متى انسخ بقضا القاضي لا يعود الى تجديد ولم يوجد وذكر
بعض الشارحين تأفلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده انه لا خيار
وهو الظاهر وهو في الغاية **وهو** اي ما اداه شخصان **السابق** ان **الخ** اي ان
ذكر كل منهما تاريخا في الاول منها لانه اثبت الشرائع زمان لا ينزعه فيه
احد فاندفع الاخر **ولا يدان** لم يوجب **اي** ان لم يذكر تاريخا لكنه في يد
احدهما فهو اولى لان تمكن من قبضه يدل على سبق شرايه وتحقيقه يتوقف
على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والثانية ان
ما مع البعد بعدية زمانه فهو ابعدا **انقر** تا فقبض القابض وشرايه
حادثان فيضافان الى اقرب الاوقات فيحكم بشيوعه في الحال وقبض القابض

لح

مبنى على شرايه ومتاخر عنه ظاهر ان كان بعد شرايه ويلزم من ذلك ان يكون
شرا غير القابض بعد شراء القابض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم
ان التاريخ المقدم اولى **المرج** **احدهما** يعني ان المدعي الذي يد ان ارج
احدهما لان التاريخ حالة الانفراد غير معتبر كما مر فتبقى اليد الدال على سبق
الشرا كما عرفت **ولا يد وقت** ان **وقت** **احدهما** ففقه لتبوت ملكه في ذلك
الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالشك بل
بدله بان كان البيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بيته الخارج وقتا فذوا
اليد اولى اذ يذكر للوقت لا يزول احتمال سبق ذي اليد لان تمكن من قبضه
يدل على سبق شرايه الا ان يشهد بشهود الخارج ان شراؤه قبل شراء
صاحب اليد فينتقض بهما اليدان الصريح يفوق الدالة وعلى **تكره**
عطف على قوله على ما في يد اخر يعني ان بين كل من الخارجين على هذه
المرأة زوجته **سقط** اي البرهان ان لم يوجب ان استوى تاريخهما
لتعذر القضاءهما اذا التكاثر لا يقبل الاشتراك **فهي** من صدقة منهما لان
النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين يرجع الى تصديقهما فيجب اعتبار
قولهما ان احدهما زوجها **الا** ان تكون اي المرأة في بيت **الاخر** ودخل بها
فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لان تمكن من نقلها او من الدخول بها
دليل على سبق العقد **الا** ان **برهن** **الاخر** انه ترجح قبله فيكون هو اولا لان
الصريح يفوق الدالة فالحاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البيته فان
ارجا وتاريخ احدهما اقدم كان هو اولى وان لم يبرح او استوى تاريخهما
فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او نقلها الى منزله كان هو اولى
وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة **وان صدقت** **غير**
ذي برهان يعني ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد البرهنيين وان صدقت
غير ذي برهان **فهي** لما عرفت ان النكاح ثبت بتصادق الزوجين
فان برهن **الاخر** ففني له لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضي لغيره اذ لا شيء
اقوى من البرهان **الا** ان ثبت **سنة** لان البرهان مع التاريخ اقوى من
البرهان بذونه **لا يقضي** **الخارج** على ذي يد ظاهر النكاح الا

٦

باثباته اي باثبات سبق نكاحه على نكاح ذي اليد **المهر او من**
هبة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احد هبة او مهر من شخص واحد
 الاخر هبة وقبض من ذلك الشخص واقاما البينة ولا تاريخ معها
 كان الشراء اولى لانه اقوى لانه معاوضة من التي بنين ومثبت الملك
 بنفسه بخلاف ما اذا اختلف المملك لها وكان معها تاريخ حيث الشراء
 فيه اولى اذ عند اختلاف المملك يصير كل منهما خصما من مملكه الى جهة
 الى اثبات الملك لثبوت بانفاقها وانما يحتاج الى اثبات سبب
 الملك لنفسه وفيه يقدم الاقوى اذ اكان معها تاريخ والمملك لها
 واحدا كان لا قدمها تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا يتأخر عنه فيه احد
 بخلاف ما اذا كان المملك مختلفا لا يعتبر فيه سبق التاريخ كما سياتي
 ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من
 الاحكام واما كون المهر او من هبة وصدقة مع قبض فمناه ان رجلا ادعى
 عبدا مثالا في يد رجل انه وهبه له او تصدق عليه وقبض وادعت امرأة
 ان ذا اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته كان المهر اولى لانه كالشراء اذ كل
 منها عقد معاوضة ثبتت الملك نفسه **ورهن معه** اي مع قبض اولى من هبة
 معه استحسانا والقياس كون الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا تثبت
 وجه الاستحسان ان المقبوض حكم الرهن مضمون وحكم الهبة غير مضمون
 وعقد الضمان اقوى لان يمينه اكثر اثباتا بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع
 انما والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن **برهن خارجا عن ملكه**
مؤرخ او غير مؤرخ من واحد غير ذي يد احتقر هذا اذا برهننا
 على ما في يد اخر كما هو برهن خارج على ملك مطلق مؤرخ وذو يد على
 ملكا قدم تاريخا فالسابقة اولى لانه اثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من
 جهته ولو برهننا على شراء متفق تاريخا من اخر او وقت احدى فقط
قضى انفسين في الصورتين اما في الاولى فلان كلامنا ثبتت الملك لبايعه وملك
 بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصارت اذ احضر البايعان فادعى المالك بلا تاريخ
 فيكون بينهما نصيبين واما في الثانية فلان احدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز

على

ح

ان

ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانه اتفاقا على ان الملك لا يتلقى
 الا من جهته فاذا اثبت احد هبة تاريخا يحكم له به حتى يتبين ان غيره تقدمه
 ولم يتبين برهن خارج **على اليد** يعني برهن بان كان عبدا مثالا في يد
 زيد فادعاه بكر بان ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء منه **فدو اليد**
اولي لان الخارج ان كان ثبتت اولى الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا يتلقى
 فيه فصار كما اذا اقر المملك ثم ادعى الشراء منه **كذا ان برهن كل من الخارج**
وذو اليد على النتائج ونحوه وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى النتائج
 كالنسخ في ثياب لانفسه الامرة كنسخ الثياب لقطعية وغزل القطن وحلب
 اللبن واتخاذ الجبن والبدء بالمرغري وجزر الصوف ونحوها وان كان سببا
 يتكرر لا يكون في معنى النتائج فيقضي به للخارج كالمالك المطلق وهو مثل الحر والبناء
 والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف
 بما فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاة يمينه هو الاصل والعدول عنه
 لحديث النتائج فاذا لم يعر جع الى الاصل **ولو كان النتائج ونحوه عند بايعه**
 فان كلامنا ان ائلق المملك من رجل واقام البينة على سبب ملكه عند لا يتكرر
 فهو منزلة اقلتها على ذلك السبب عند نفسه **فدو اليد اولى من الخارج**
 لان يمينه قامت على اولى فلا تثبت على الخارج الا بالثبوت منه **الا اذا ادعى**
الخارج عليه فلا قال في الذخيرة الحاصل ان يمينه ذي اليد على النتائج اما
 يتخرج على يمينه الخارج على النتائج او على مطلق المملك ان ادعى ذو اليد على
 النتائج او ادعى الخارج على النتائج او ادعى الخارج ملكا مطلقا واذا لم
 يدع الخارج على ذي اليد فعلا نحو الفصيل والوديعة او الاجارة او الرهن
 او الاعارة او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فيمينه الخارج اولى
وما قال في رواية لما قال في العارضة بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث
 في باب دعوى النتائج من البسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد
 رجل اقام اخر يمينه انها دابة اجرها من ذي اليد واعلرها منه او ارهنا اياه
 وذو اليد اقام يمينه انها دابة نتجت عنده فانه يقضي بها لذو اليد لانه يدعي
 ملك النتائج والاخر يدعي الاجارة والاعارة والنتائج اسبق منها فيقضي لذو اليد

ح

وهذا خلاف ما نقل عنه **ابن برون** من الخارج وذو اليد على الملك المطلق
والآخر على النجاسه **فقد** **النجاسه** او كان برهانه قام على اولى الملك فلا يثبت
للآخر الا بالثبوت منه **برهن** كل من الخارج وذو اليد على الشراء من الآخر اي لم يجبه
بلا وقت سقط وترك في يده عند انجح وانى يوسف وعند محمد يقضي
بالبينتين ويكون للخارج كما كان العمل بما بان يجعل ذواليد كانه من الآخر
وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء كما مر ولا يعكس ان البيع لا يجوز عنده
وان كان في العقار ولما ان الاقدام على الشراء اقرار بالملك له فصار كما اذا قلنا
على اقرارين وفيها التنازع بالاجماع فكذلك هنا وان وقتت البينتين في العقار
ولم يثبت قبضا ووقت الخارج اسبق يقضي لذى اليد عندهما فيجعل كان
الخارج اشترى ولا ثم باع قبل القبض من ذى اليد وهو جائز في العقار عندهما
وعند محمد يقضي للخارج اذ لا يبيع عنده يبعه قبل القبض فيبقى على ملكه وان
انتهى قبضا يقضي لذى اليد بالاجماع لكون البينتين جائزتين على القولين
وان كان وقت ذواليد اسبق قبض للخارج فيجعل كان ذاليد اشترى
وقبض ثم باع ولم يسل او ساء ثم وصل اليه بسبيل آخر **ولم يبرح** بكثرة الشهود
والاعدية يعنى اذا اقدم احد المدعين شاهدين والاخر اربعة مثلا او
احدهما عدلين والاخر اعدلين فما سواه اما الاول فلا ان الترجيح لا يقع
بكثرة العدد حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث واما الثانى
فلان المقبر في الشاهد اصل العدالة ولا حد للاعدلية فلا يقع الترجيح
بها **ان** **احد** **الخارج** **ينصف** **دار** **والآخر** **ينصف** **دار** يعنى اذ كانت دار
في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما كل واحد الآخر نصفها **من** **شأن** **الربع**
للاول **والباقي** وهو ثلاثة ارباع **الثاني** عند انجح فان صلح النصف
لا ينافع الاخر في النصف فسله وصارت منازعة بينهما في النصف الاخر فينصف
بينهما وعندهما هي بينهما اثلاثا فمدى الجميع ياخذ سهمين ومدى النصف ياخذ
سهما واحدا فيقسم بينهما اثلاثا وان كانت اى الدار معهما اى في يدهما في الثالث
وهو مدى الكل لانه اذا برهن كان نصفه وجه القضا والذي كان يد صاحبه
اذا اجتمع فيه بينة الخارج وبينة ذى اليد وبينة الخارج اولى تقضى له

ذلك

على

7

ذلك ونصفه الا على وجه القضا وهو الذى كان بيده لانه صاحبه لم يبعه ولا
قضا بل ادعى فيترك في يده **برهن** على النجاسة اى تنازعا في دابة واقام كل منهما
البينة انما تحت عنده او عند بايعه **مصدق** اى سواء كانت في يدها او في يد
احدها او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي **وارضا** **قضى** **لمن** **وافق**
سما **وقته** بشهادة الظاهرة **وان** **اشكل** اى من الدابة بان لم يوافق التاريخين
فلهما اى قضى لهما لان احدهما ليس باولى من الاخر **ان** **م** **تكن** **في** **يد** **احدهما**
فقط بان كانا خارجين والدابة في يد ثالث او في يدهما **والا** اى وان كانت
في يد احدهما **فله** اى قضى به لذى اليد لان الامر لا اشكل سقط التاريخان فصار
كأنهما لم يورخا ذكره الزيلعي **وان** **خالفا** **اي** **سما** **الوقت** **ينصف** **البينتان**
لظهور كذب البينتين فتترك في يد من كانت في يده كذا في الهدية والكافي
قال الزيلعي الاصح انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت
في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى به لذى اليد لان اعتبار ذكر الوقت
لحقهما وقتها هنا في اسقاط اعتباره لان في اعتباره اسقاط حقه فلا يعتبر
فصار كأنهما ذكر النجاسه عن غير تاريخ وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يد
احدهما والا فلا في بينهما كما اذا اشكل في موافقة سما احد التاريخين وهذا
ذكر محمد والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشئ ولهذا قلت
كانت لهما مشتركان فيهما يقضى به لو كان المدعيان خارجين **او** **قضى**
ولو **في** **يد** **احدهما** **كانت** **له** **لما** **ذكر** **برهن** **احدهما** **على** **غصب** **شيء** **والآخر** **على**
يد **نصف** **اي** **اذا** **كان** **عين** **في** **يد** **رجلين** **فبرهن** **احدهما** **على** **الغصب**
والآخر **على** **الوديعة** **يقضى** **بها** **بينهما** **نصفين** **لان** **الوديعة** **تصير** **غصبا** **بالجود**
وحق **يجب** **عليه** **الضمان** **ولا** **يسقط** **بالرجوع** **الى** **الوفاق** **بمخلاف** **ما** **اذا** **خالف**
الفعل **بل** **يجوز** **ثم** **عاد** **الى** **الوفاق** **كما** **قرر** **في** **موضع** **ادعى** **ملك** **في** **الحال** **وشهد**
الشهود **ان** **هذا** **كان** **ملكه** **تقبل** **يعنى** **اذا** **ادعى** **ملك** **في** **الحال** **وشهد** **الشهود**
ان **هذا** **العين** **كان** **ملكه** **تقبل** **لان** **شهادتهم** **ثبتت** **الملك** **في** **الحال** **والماضي**
وما **ثبتت** **في** **زمان** **يحكم** **بقاياه** **ما** **لم** **يوجد** **المزحل** **كذا** **في** **الحال** **عن** **الحيط**
الكتاب **واما** **بس** **ار** **ي** **من** **احد** **اليمين** **و** **لم** **اي** **اذا** **تنازعا** **في** **دابة**

احدها اركبها والاخر متعلق بلجامها او تنازعا في ثوب احدهما ايسه والاخر
متعلق بكمكان الركب والاديس او من المتعلق بلجام والكم لان تصرفهما
اظهر اختصاصه للملك فكانا صاحب يد والمتعلق خارج وزد اليد اول
واما اذا اقاما البينة فيبينة الخارج او طامورا او من في السرج او من
رد يفة لان تمكنه من ذلك الموضع دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا ركب
على السرج حيث يكون بينهما الاستواء في التصرف ولو تعلق احدهما بذنبها
والاخر بمسك بلجامها كانت للمسك اذا عسك اللجام غالبا الا ان الملك بخلاف
المتعلق بالذنب **وزد وحلها اول من معلق كوز** اي اذا تنازعا في دابة وعليها
حمل لاحدهما والاخر كوز فالاول اولي لانه اكثر تصرفا فيها **وينصف ايسه**
بين جالس والمعلق به بحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضا لان الجلوس ليس
بيد عليه بل اليد تكون بكونه في بيته او نقله من موضعه بخلاف الركوب والقبس
حيث يكون بهما غاصبا لثبوت يده عليه ولا يصير غاصبا على القعود على البساط
كن اي في يده ثوب **وصرفه مع الاخر** حيث ينصف بينهما لان يد كل منهما
ثابت فيه وان كان يد احدهما في الاكثر ولا يرجح لما مر ان الترجيح لا يكون
بالاكثر **به** اي لا يكون هدية مع الاخر حتى لو كانت معه لا يوجب
التنصيف كانهما ليست بثوب لانهما غير منسوجة فلم يكن في يده شيء من الثوب
فلا يترجح الاخر **خلاف جالس دار تنازع فيها** حيث لا يقضي لهما بينهما الا
بطريق الترك ولا يغيره لان الجلوس لا يدل على الملك **الحايطة من جنة يه**
وصفها به اتصال تربيع الاتصال نوعان احدهما اتصال ملازمة وهو ان
يلتزم احد الطرفين بالاخر والثاني اتصال تربيع وهو ان يكون لهما
المنافع فيه متداخلة في انصاف لبنات الحايطة الذي لا نزاع فيه وان كان
الحايطة من خشب فالتربيع ان يكون اطراف خشبات احدهما مركبة في الاخر
وهذا هو المراد ههنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر انه هو الذي
بناه مع حايطة ان مداخله انصاف للبنات واطراف الخشبات لا تنصير
الا عند بنا الحايطين معا فكان اولي وكذا اذا كان لاحد المنازع عين
جذوع على الحايطة كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحايطة بما وضع

على

٦

له الحايطة وهو وضع الجذوع عليه **لا يلزم عليه** **هراي** وهي خشبات توضع
على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا البوارى لانه لم
يكن مستعملا له وصفا اذا الحايطة لا يبنى لها بل للتسقف وهو لا يمكن على الهراي
والبوارى بل **بين الجارين** **لو تنازعا** يعني اذا تنازعا في حايطة واحدهما عليه
هراي وليس للاخر عليه شيء فهو بينهما ولا يختص به صاحب الهراي **وزد بيت**
من دار الذي يموت **منه في حق ساحة** يعني اذا كان بيت من دار فيها يموت
كثرة في يد يريده والبيت الباقي في يد بكم **في اي المساحة** تكون **بينها** حال
كونها نصيبين لاستوائهما في استعمالها وهو المراد فيهما والتوضي وكسر الخطب
ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير المظنق **بخلاف شرب** اذا تنازعا
فيه فانه بقدر الارض اي تقسم بينهما بقدر اراضيها لان الشرب يحتاج اليه لاجل
سقي الارض فعند كثرة الاراضي يكثر الحاجة اليه **بره** اي الخارج **على**
يد **فاضراي** على ان لكل منهما يد **فيما قضى يديه** لان اليد فيها غير مشاهد
لتعذر احضارها والبينة تثبت ما غاب عن علم القاضي **ولو بره** عليه
احدهما او كان تصرف **فيما بان** لمن فيها او منى او حفر **بيده** اما الاول فلقيا
الحجة فان اليد حق مقصود واما الثاني فلوجود التصرف والاستعمال
فيهما **صبي** **عبراي** بشكل ويعلم ما يقول **قال ناجر** **القول** لانه اذا كان يعبر عن
نفسه فهو في يد نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الا
ببينة كالبالغ فان **قال انا عبده** **فلان** وهو غير ذي اليد **قضى** **لمن** معه يعني ذا اليد
وهو غير ذي اليد لانه اقراره لا يده حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا
لمن في يده كالتماش فان قيل الاقرار بالرق ضار فكان الواجب ان لا يعترف
حتى يصير قلنا الرق لم يثبت بقوله بل يدعوى ذي اليد لعدم المعارض **دعوى**
الحرية لانه لما صار في يد المدعي بقي كالتماش في يده فيقبل اقراره عليه **فلو كبر**
وادعي الحرية **تسبح** اي ادعاه **بالبينة** لان الشافعي في دعوى الحرية لا ينع
صحة الدعوى كما سيلي تحقيقه ان شاء الله **تعا باب** **دعوى نسب**
اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوة الاستيلاء وهو ان يكون العلوق في ملك
المدعي والثاني دعوة التحرر وهي ان لا يكون العلوق في ملك المدعي والاول

اولا لانه سبق لاستنادها الى وقت العلوق واقتصار دعوة التحريم على الحال
وسياق توضيحه ان شاء الله تعالى **امة فولدت لاقل من ستة اشهر مديعت**
فادعاه ثبت نسبه وامينه وقال زفر الشافعي لا ثبت لان بيعه اقرار منه
بانها امة فالدعوة مناقضا ولنا ان مبني النسب على الخفافيع في المشاقص كما
سندك فتقبل دعوته اذا ثبت بالعلوق في ملكه بالولادة لاقل فانه كالبينة العادلة
في اثبات النسب منه اذا ظهر عدم الزنا منها وامر النسب على الخفافيع فقد المر ان
العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان عذرا له في إسقاط اعتبار المناقض
واذا صحت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر انه باع ام ولد **فمنفس**
البيع لعدم جواز بيع ام الولد **الثمن** السلامة الثمن مبنية على سلامة
البيع بخلاف دعوى اب البايع لعدم انعقا العلوق على ملكه اذا كان له حق
الملك على ولده وقد زال ذلك بالبيع **وان ادعاه المشتري قبله ثبت نسبه**
ويجوز على انه تكبر واستولدها ثم استبرها **ولو ادعاه معه اي مع البايع او بعد**
لا اي ثبت نسب المشتري لانه دعوة البايع دعوة استيلاء تكون اصل
العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تحريم اذا صل العلوق لم يكن في ملكه والادع
اقوى لما مر **لا يثبت النسب من البايع ان ماتت الام** فادعاه البايع وقد
ولدت لاقل وياخذه ويسترد المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في
النسب لانما تستفيد الحرية منه الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدها
اذ ثبت له الحق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة او من الحق يستتبع
الادنى ولا يضره فوات التبع **بخلاف الولد** فانه اذا مات دون الام فادعاه
البايع وقد ولدت لاقل لم يثبت نسبه لاستغناؤه بالموت عن النسب ولم
تصرام ولذا كان الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهو باطل بخلاف
بيعه فانه اذا باع عبدا ولده عند ثم باعه المشتري من اخر ثم ادعاه البايع الاول
انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلوق بملكه كالبينة العادلة والبيع
يحتمل النقض وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينتقض البيع لاجله **واعاظمها**
الحق اعتاق المشتري الام والولد **موت** ما حتى لو اعتق الام والولد فادعاه البايع
الولد انه ابنه صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد الام لا تصح

على

٢

دعوتها لا في حق الام ولا في حق الولد اما الاول فلانها ان صحت بطل اعتاقه
والحق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني فلانها تتبع له فاذ لم تصح
في حق الاصل لم تصح في حق الشيع **والندب** كما لا يتناق لانها ايضا لا يحتمل
النقض لثبوت بعض اثار الحرية كاستناع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري
الام او دبرها يرد البايع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند يرد
كل الثمن في المصحح كل في الموت كذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط يرد حصته
من الثمن لا حصته بالاتفاق وفرق على هذين الموت والعتق بان القاضي
كذب البايع فيما يزعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطلت عنه ولم يرد
الملك في فضل الموت فيؤخذ بزمه فيسترد بحصته ايضا كذا في الكافي **و**
ولدت لاكثر من ستين من وقت البيع لم يبع دعوة البايع اذ لم يوجد اتصال
العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد **والجحد** **وصدقة المشتري** اي صدق المشتري
البايع **ثبت النسب** اذ عدم ثبوت لرعاية حقه واذا صدق ذلك المانع
لم يبطل بيعه للحرز بان العلوق ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا
حقه لانه دعوة تحريم وغيره لما ليس من اهله **وكانت ام ولد نكاحا هي امة**
ولدت من زوجها فملكها او امة ملكها زوجها فادعاه الولد ولو ولد
فيما بين الاقل والاكثر وصدقه اي المشتري كان الحكم كالاول يعني ثبت نسب
وامتتها ونفسها لبيع ويرد الثمن ثم لما بين حكم امة ولدت ولدا بعد ما باعها ثم
ادعاه اراد ان يبين حكم ولد ولده عنده بقوله **باع المولود عنده فان ادعاه**
بعد بيعه مشتريه ثبت نسبه ويرد بيعة ان اتصال العلوق بملكه كالبينة كما مر
والبيع يحتمل النقض وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينتقض البيع لاجله **وبذا**
لو كاتب المولود او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنه او اجره ثم رجع
ثم ادعاه حيث ثبت النسب ويرد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر باع
احد تومين وها ولدان بين ولايتهما اقل من ستة اشهر فيكونان من تما واحد
اذ لا يتصور علوق الثاني حادثا اذ اجل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق
متعذر لانها اذا حصلت بنسب ثم الرجوع واذا كان كذلك فاذ ادعى نسب احدهما
يثبت نسبه لانه لا يتفصلان نسبا فثبت نسب احدهما يستلزم ثبوت

نسب الآخر علوقها وولادتها عنده وتتفق مشتركة ثم ادعى البايع الآخر
ثبت نسبها منه وبطل عتق المشتري لان الذي عند مظهره حر الاصل
فاقتضى كون الآخر ايضا كذلك استحالة كون احدهما حرا الاصل والآخر رقبتا
خلقا من مائة واحد فكان هذا نقض الاعتقاد بما رفته وهو حرية الاصل قال
لسبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح ان بالاقرار بانه ابني تعلق
حق المقر بالمقر له اما حق المقر له فانه ثبتت نسبته من رجل معين حتى ينتهي كونه
مخلوقا من مائة الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يمكن ابطال حق الولد فاذا
عاد الى التصديق يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس هو مني لا يصح التفتي لان
النسب ثبت فاذا ثبت لا ينتفي بالنفي وهذا ان صدق الابن اما بغير التصديق
فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه جز مني لكن اذا لم يصدق الابن ثم
عاد الى التصديق يثبت النسب ولو انكر الاب الاقرار فاقام الابن البينة انه
اقراني ابنة تقبل بينته والاقرار بانه ابني مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزوه
واما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار على الغير كذا في العمادية قال له اي صبي
هو ابن زني ثم قال هو ابني لم يكن ابنة وان وصيلة محمد زيد بنوته وهذا عند
الفتح وقالوا ان احد زيد بنوته فهو ابن للمولى واذا صدق زيد ولم يدر
تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار ارتد بزيد
فصار كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالرد وان لم يحتمل النقض وله ان النسب
لا يحتمل النقض بعد ثبوت والاقرار بمثله لا يرتد بالرد ان تعلق به حق المقر له
حتى لو صدق بعد التكذيب يثبت النسب منه وايضا تعلق به حق الولد فلا
يرتد بصدقه المقر له قال له اي صبي كان في مسلم وكافر مسلم هو عبد وكافر هو
ان كان ابنا وحران ادعيا معا لانه يكون حرا حال او مسلم لادليل التوحيد
لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع عجزه عن
تحصيلها وان سبق دعوى مسلم كان عبدا كذا في النهاية وان ادعيا البتة
كان ابنا للمسلم لا استواء في دعوى البتة وفتح المسلم بالاسلام وهو اولى المضي
لحصول الاسلام له حاله لا ينعى اليه قال زوج امرأة صبي معها هو ابني من غيرها
وقالت ابني من غيرهم فهو ابنا لو كان غير معبر ولا اي وان كان معبرا فهو من

اي يعبر عن نفسه

صدق

صدق لان كلاهما اقر الولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه فصحة اقرارهما ولا
يبطل حق صاحبه بمجرد قوله ولا يتوحد احدهما على الآخر استواءا ايدهما فيه وقيام
ايدهما عليه وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه منها ادعت ذات زوج بنوة
صبي لم يجرى في نسبها على الولادة لانها تدعى تحمیل النسب على الغير فلا تصدق
الانجحة بخلاف ادعاء الرجل فان تحمیل النسب على نفسه ثم شهادة القابلة بجهة فيها
لان الحاجة الى تعيين الولد اذا النسب يثبت بالفرائض القائم وان كانت معتدة
لزم جهة تامة عند الخرج وهي رجلان او رجل وامرأتان الا اذا كان هناك
حبل ظاهر واعتراف من قبل الزوج كما لا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة
وقد مر في الطلاق ولو كان النكاح واحدة كان ابنا اي ان لم تكن ذات زوج ولا
معتدة يثبت النسب منها بقولها لان فيه الزام على نفسها كمال في الرجل ولدت
امه تزوجها اي رجل على انما حرة او اشتراها او اتى بها واستحققت يعني
من وطئ امرأة معتدة على ملك عين او نكاح فولدت ثم استحققت الولادة غرم
الاب قيمة الولد باجماع الصحابة رضي الله عنهم وكان النظر من الجنين واجب
فيجعل الولد حرا الاصل في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظر الهاثم الولد
حاصل في يده بلا تعدد منه فلا يضمنه الاب المانع كافي ولذا لغصوبة فلذا يقدر قيمته
يوم يخضع لانه يوم المانع وهو حر لانه خلق من مائة الحر ولم يرض الوالد برفقته
كأرضي في الامة المنكوحة وان مات فلا شيء على ابيه لانعدام المانع ويرثه اي يكون
الاب وارثا لانه حر الاصل في حق ابيه فارتكبه ميراثا لابي له وان قتله ابوه
او قتله غير وان اخذ اي ابوه دية وغرم اي ابوه قيمة في صورتين اما في الاولى
فلتحقق المانع من الاب بقتله واما في الثانية فسلامة الولد ان الدية بدل
المحل شرعا فصار الولد سالما له بسلامته ما يفرم قيمته المستحق كما لو كان حيا
ورجع بها اي قيمتها التي ضمنها كذا في اي كما يرجع بثمن الجارية على بايعه
اي بايع الولد بببيع امه لانه ضمن له سلامته لانه جز المبيع والبايع يضمن للمشتري
سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الغرور يشتمل على البايع اي لا يرجع به عليه لانه
لزمه باستيفاء منافعهما وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته
فصل الاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء والاستسقاء

شرأشي من غيره وطلب هبته منه وطلب ابداعه عنده وطلب الجارية له يمنع
دعوى الملك للطالب ان كان له ما اقر بان ذلك الشيء ملك لذي اليد فيكون الطلب
 بعده تناقضا والاستنكاح في الامنة يمنع اي دعوى الملك في اجرة يمنع
دعوى النكاح كذلك يجمع الفتاوى ادى على آخرها لا نقول الخصم اي المدعي عليه
 على وجه الدفع ابرأني عن دعواه وبرهن فادعي ثانيا انه اي المدعي عليه قد بعد
 الابراء فلو كان قال اي الخصم ابرأني وقبلته او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع
 الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت الا برأيه لانه اذا لم يقل ذلك
 جاز ان يكون المال عليه لردده الا برأيه لانه يرتد بالرد بخلاف ما اذا قال قبلت الا برأيه
 لانه بعد القول لا يرتد بالرد كذلك في الفتاوى الظهير ادى جعل على آخرها لا نقول
 اي الاخر ما كان لك شيء **قطعه** معناه نفى الوجوب عليه في الماضي على سبيل الاستغراق فبرهن
 اي المدعي على الف وبرهن **الملك على القضا والابرأ قبل هذا** اي صار به كان المترك
 مقبولا وقال زفر لا يقبل لان القضا قبل الوجوب وقد نكره فكان تناقضا في دعواه
 ولنا ان التوفيق ممكن ان غير الحق قد تقضي وبرأيه دفعا للخصومة الا ان
 يزيد اي المدعي عليه بان يقول **ولا اعرفك** وما اشتهر كقوله ولا ريتك ولا جرى
 بيني وبينك مخالطة فلا تقبل بينته على القضا والابرأ لتعذر التوفيق اذا يكون
 بين اثنين اخذوا عطا وقضا واقتضا ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل
 يقبل به ايضا نقل القدوري عن اصحابنا انه ايضا تقبل لان المحتج والمخدرة قد
 يودى بالشغب على باب فيامر قيام بعض وكلايه بارضاه ولا يعرفه فكان التوفيق
 ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المدعي عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته
 وقيل تقبل بينته على ابرأ في هذا الفعل باتفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة
 كذلك في الغاية وقال في القينة المدعي عليه قال المدعي اعرفك فلما ثبت الحق بالبينه
 ادعي الايصال لا تسمع ولو ادعي اقرار المدعي عليه بالوصول والايصال تسمع قال
احد الورثة لا ادعوى في التركة لا تنطردعواه لان ما ثبت شرعا من حق
 لازم لا يسقط بالاستقاط كما لو قال لست انا ابنا لاني قال انا لست وارث فلان
 ثم ادعي ارثه وبين الجهة صح لما سياتي ان التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة
 الدعوى قال في اليد ليس هذا اي ونحوه اي ليس ملكي ولا حقوقي فيه ونحو ذلك

هذا

ولا

ولا منازع ثمة ثم ادعاه ففعل اي ذواليد **دعوى** والتقول قوله لان هذا الكلام لو
 ثبتت حقا لاحد كان الاقرار للخصم اباطل والتناقض انما يبطل اذا تضمن ابطال
 حق على احد ولو كان ثمة منازع كان اقراره له في رواية وهي رواية الجامع
 الصغير وفي اخرها وهي رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي يسأل في اليد هو
 ملك المدعي فان اقر به اقر بالتسليم اليه وان انكر امر المدعي باقامة البينة عليه ولو
 فانه اي قال ليس هذا اي ونحوه **الخارج** لا يدعي تبطل الشئ بعد التناقض وانما
 لم يمنع ذواليد على ما مر لقيام اليك في العارية ادعي زيدا ما لا ولم يثبت
 فادعاه على آخر تسمع كذلك في القينة اقرار ما لا غير في منع دعواه لنفسه
 يمنع اي دعواه لغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر رجل بما لا لفلان ثم
 ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لموكله او وصاية انه لورثة
 موصي كان فيه تناقضا لان المال الواحد يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف
 اثنان من جميع الدعاوى ثم ادعوى ما اي بوكالة ووصاية حيث يصح لعدم
 التناقض لان ابرأ الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بما لا يقتضي عدم صحة الدعوى
 بما لا غير على ذلك الرجل ادعي ذواليد نفسه ثم ادعي انما وقف عليه تسمع كدعواه له
 اي لنفسه ثم دعواه لغيره ولو ممكن اي ادعي انما وقف لفلان ثم ادعي لنفسه لم يجر
 في رواية وهي رواية قاضي خان **ويذكر في رواية اخرى** ان وفق وهي رواية الذخير
 حيث قال فيه ومن ادعي لغيره بوكالة او وصاية ثم ادعي لنفسه لا تقبل الا ان يوفق
 فيقول كان لفلان ثم اشترت منه واقام البينة على ذلك فيقبل **الاستحسان** وبين
 النسب وبرهن الخصم ان الغيب بخلافه ان قضي الاول لم يقتض برهان قطعا
 للتعارض وعدم الاولية برهن ابن عمه لا يبرهه وبرهن الدافع انه ابن عمه
 لانه فقط او على اقرار الميت به اي انه ابن عمه لانه فقط كان دفعا لثبته بالاول
 لانه لثبته بالثبوت بخلاف الاول ادعي ميراثا بالوصية فدفعه ان يدعي
 ختمه قبل الحكم اقراره مفعول يدعي بانه من ذواليد لانه ان يكون حيا يبرأه
 تناقض قال هذا الولد مني ثم هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني ثم ادعاه بانه
 منه تعلق حق المقر له ان ثبت نسب من رجل معين حتى يفتي كونه مخلوقا من
 ما التناقض قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التفتيش

قيل

يصح اقول قد وقعت العارية في الاستروثينة والعمادية كذا قال هذا الولد ليس مني فقال
هو مني صح اذ باقراره بانه منه الخ الظاهر انه مني من النسخ الاول يدل على التعليل الذي
ذكره الخ لانه يقتضي ان يكون ههنا ثلاث عبارات ان تفيد الاولى اثبات البتة
والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارتان فقط **ولو**
عكس اي قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني اي لا يصح النفي لان النسب ثبت واذ
ثبت لا ينفي بالنفي **وهن** على قول المدعي انا مبطل في الدعوى او في كذبة
ويسري عليه شيء المدعي واو برهن على قوله بدروع كواهان وم اي لا
يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب شهود ياتي بهم الخصم المدعي عليه بما يخط المرأة
يعني اذا ادعى رجل على اخر قد راس المال فان اقر به المدعي عليه ثم قال قد برأت
ذمتي عنه وظهر كتاب الابراف قال المدعي نعم كنت ابرأت ذمتك لكن كنت ضميا
وقت الابراف نقول له والبينة على خصمه لانه اسند الى حالة منافقة للمفان
فالخصم اذا اثبت ببلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعي قيمة جارية
مستلكة فبرهن الخصم انها حية رابناها في بلد كذا لا يقبل الا ان ينجي بها
حيته كذا في الذخيرة ادعي اخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه
ابن عم حيث يشترط فيه ذكر اسم الجد كذا في العمادية التناقض في موضع الخلاف
لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهم في الاصل فروع كثيرة ذكر بعضها سابقا
وسيدكر بعضها وذكر ههنا واحدا منها فقال فان ادعى الوصية وانكرها الوارث
فقام اي الموصي له بينة فادعى الوارث الزوجية يقبل وهو الصحيح لان هذا
تناقض في طرفيه خفا اذ لعل الموصي قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجح الموصي
ولم يعلم به الوارث فحجج ببناء على ذلك **وقيل لا** اي لا يقبل الظاهر التناقض وايضا
اذا استلجج دار من رجل ثم ادعى الاخر على ان الدار ملكي لان اني كان اشتراها
لاجلي في صغري وهي ملكي واقام البينة تسمع ولا يكون هذا التناقض مانعا صحة
الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب يستقل بالشرا الصغير ومن الصغير لنفسه
والابن اعلم له بذلك وهذا كالمواقاة المرأة بينة على الطلاق ثلاثا بعد ان
اختلفت نفس الها ان تستر بعد الطلاق وان كانت مناقضة لاستقلال
زوجها في انقاع الطلاق عليها من غير علم او لها نظاير ذكرت في العمادية وغيرها

تدبير

تدبير المكفل ينتصب خصما عن الاصل بلا عكس اي الاصيل لا ينتصب خصما
عن المكفل لان القضاء على المكفل قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء
عليه صورته كان لرجل على اخر الف درهم وله كفيل بامر المطلوب فلقى الطالب
الاصيل قبل ان يلقى المكفل واقام عليه بينة ان لي عليك كذا وفلان كفيل به بامر
فانه يقتضي على الاصيل بالف درهم ولا يكون هذا قضاء على المكفل حتى لو لقي المكفل
ليس له ان يأخذ منه شيئا بلا اعادة البينة عليه ولو لقي المكفل اولا وادعى ان
لي على فلان الف واوانت كفيل بها لي عنه بامر واقام البينة بعت المال عليه وعلى الف
ويشتبى المكفل خصما عن الاصيل اذا اشترك الدين بين شريكين بالجمعة **الار**
فاحدهما لا ينتصب خصما عن الاخر ندخل ج بخلاف ما اذا اختلفت يعني
اذا اشترك بينهما بالجمعة الارث فاحدهما ينتصب خصما عن الاخر وعندنا في يوسف
ينتصب خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو ج قياس وما قاله ابو يوسف استحسان
ومحمد اخذ بالاستحسان كلني يوسف كذا في المتن ثم على قولنا اذا حضر الغائب
وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شاكر المدعي فيما قبض ثم يتبعان
المطلوب وان شاتبع المطلوب ويأخذ نصيبه كذا في العمادية **كتاب**
الاقرار اورده بعد الدعوى لان الدعوى تنقطع به ولا يحتاج بعد الى شيء آخر
حتى اذا ابرأ بوجدي يحتاج الى الشهادة ولهذا عقبه بما هو مشتق من القرار فهو
لغة اثبات ما كان متزلزا مضطرا او شرعا **اخبار** بحق الاخر عليه الاثبات له
عليه ما يسياتي وشرطه سيدكر في اثبات الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه ظهور المقرب
بلا تصديق وقبول المقر له فانه ملزم على المقر ما اقر به لوقوعه في الاعلى المحذور لان
مدلوله الصدق والكذب احتمال عقلي كما تقر في موضعه **الاف** في نسب الوارث يعني
اذا اقر رجل ببنة غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقر هو وامراة بالوا
والولد صح **وهو** وهو ان يقر رجل وامراة بالزوج او المولى حيث صح وشرط
التصديق ها ولا يوسياتي تمام بيانه ان شاء الله تعالى **لكن** يرد اي الاقرار به اي يرد
المقر له **ابعد** اي بعد تصديقه فانه لا يردح **اثبوت** ابتداء عطف على قوله ظهور
المقر به اي اثبوت المقر به المقر له لانه ليس بناقل ملك المقر الى المقر له اقول ليس ان
الاقرار اخبار يحتمل الكذب فيجوز تخليف مدلوله الوضعي بخلاف الاشكال

لدين

والهبة ونحوها لانه ايجاد معنى بلفظ يقارن في الوجود فيمتنع فيه التخلّف وقد فرغ
على كونه حكم الاقرار بظهور المقر به لا يثبوت ابتداء ولا بقوله **فصل في الاقرار باليمين**
حتى يؤمن بالتسليم اليه ولو كان عليه كمال مبتدأ اي الاقرار **بابتداء** بان يقول انك اقررت
لي بكذا فادفعه لي **او جعله اي لما صح** وثانيا بقوله اي الاقرار **بطلاق** وعقوب
مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاكراه ولو كان حكمه ثبوت ما اقر به بان كان
انشاء مع الاكراه يصح عندنا وثالثا بقوله **ولو ادعاه** اي الاقرار سببا بان يقول
ان لي عليك كذا الا انك اقررت لي به لم يسمع عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس
ناقلا للادعاء كعرفت **بخلاف دعواه** اي الاقرار **في الدفع** فانهم اختلفوا انه هل يقع
دعوى الاقرار في ظرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقر به اخذ
له على المدعي عليه او اقام بينة ان المدعي اقر ان هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل
يقبل قال بعضهم لا يقبل وعائتهم هم بناء على انه تقبل واجمعوا على انه لو قال هذا العين
ملك واقر به صاحب البند او قال لي عليه كذا وهكذا اقر به هذا المدعي عليه صح الدعوى
وتسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو
انكر هل يحلف على عدم اقراره فيه خلاف بين ابي يوسف ومحمد وقيل يحلف لانه لو
نكل ثبت الاقرار والفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في العادة
وربما بقوله **ولو كذب** انقراي في اقراره بالمال **لم يحل** اي المقر له اخذ المال **لا يجب**
نفسه اي نفس المقر ولو كان حكمه الثبوت يحل اخذه وهو اي الاقرار حجة قاصرة
اما حجة فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد رجم ما غر باقراره على نفسه بالزنا والفاخر
باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي تندري بالشبهات فلان يكون حجة
في غيرها او لم عليه انعقد الاجماع الامة واما قصوره فلقصور ولاية المقر عن
غيره فيقتصر عليه **بخلاف البينة** فانها تقتصر حجة بالقضاء فان القاضي ولاية عامة
فتتعدى الى الكل واما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره
فيقتصر عليه حتى لو اقر بجهول النسب بالرق لم يجز ذلك على نفسه وماله ولو
يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه اذا ثبتت حق الحرية واختصاصها
لهم فلا يصدق عليهم **او مكلف** اي عاقل بالغ **او عبد مازون** **لم يعلم**
متعلق باقراره **اي اقرار كل من الحر والعبد المازون** اما الاول فظاهر واما

الثاني غلانه ملحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رضي بتعلق الدين
برقبة فكان مسلطا عليه من جهة **مطلق** اي سواء كان تصرفا لا يشترط الصحة و
اعلام ما صادف ذلك للتصرف او كما سيباتي وشرط التكليف ان الصبي والمجنون
لا يتعلق باقرارهما حكم **ولو اقر بجهول** صح ايضا لان الحق قد يلزمه بجهول بان
انلف ما لا يدري قيمته او خرج جراحة لا يعاير شيئا لو كان ذلك للتصرف **فقتصر**
لا يشترط الصحة وتحققه اعلام ما صادف ذلك للتصرف **كالغصب والوقد**
فان الجمالة لا تمنع تحقق الغصب فان من غصب من رجل مالا مجهولا في كيس
او اودعه مالا في كيس صح الغصب والوديعة وثبت حكمها **بخلاف ما**
اشترط في الاقرار به مع الجمالة لا يصح **كالبيع والابحار** فان من اقر بانه باع
من فلان شيئا او اجر من فلان شيئا واشترى من فلان كذا بشئ مالا يصح اقراره
ولا يجبر المقر على تسليم شئ **ولزمه** اي المقر بمثل الغصب والوديعة **بيان ما**
جهل بماله قيمة يعني اذا قال فلان على شئ او حق لزمه ان يبينه بماله قيمة
لانه اخبر عن الوجوب في ذمته ولا قيمة له لا يجب في الذمة فاذا بين بغير
ذلك كان رجوعا فلا يصح **وصدق المقر بيمينه ان ادعى خصمه اكثر من**
ولم يبرهن يعني ان المقر اذا بين المجهول بماله قيمة وادعى المقر له اكثر منه
فان برهن عليه حكم به والا صدق المقر بيمينه على عدم الزيادة عليه **ولم يبرهن** اي
الاقرار **للبيع** **ول ان اخشيت** جهالة بان يقول هذا العبد لواحد من الناس
لان المجهول لا يكون مستحقا وان لم يفتخر بان اقر بانه غصب هذا العبد من
هذا او من هذا فانه لا يصح عند شمس الامة السرخسي كانه اقرار للمجهول وانه
لا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد وصول الحق الى المستحق لانها اذا اتفقا
على اخذه فلما حق الاخذ وتعاين المجهول ان الاجال من جهة وبيان
المجهول على المجهول فصار كالمواثق احد عبديه وان لم يبين اجبره القاضي على
البيان ايضا لا الحق الى المستحق كذا في الكافي كذا اشار الى عبد مازون له
في قوله اقره مكلفا وعبد مازون له **مجهول اقره بالانتماء** فيه كحد وقود
يعني ان اقراره به صحيح لان اقراره عهدهم واجب تعلق الدين برقبة وهي مال
المولى فلا يصدق عليه التهمة وقصور الحجة بخلاف المازون لانه مسلط على

ل

للمائة عادة لان الناس استغلوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكره مرة وهذا فيما اكثر
 استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وفي المقدرات لانها تثبت
 دين في الذمة مسلما وقرضا وتما بخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن فان
 وجوبها لا يكثر في الذمة لان الثياب لا تثبت فيها الا في السام والنكاح وهذا لا
 يكثر في حق علي الحقيقة **كذا وثوبان** اي اذا قال له علي مائة وثوبان لزيم ثوبان وتفسير
 المائة **وفي الجمع** اي اذا قال له علي مائة وثلاثة اثواب **كلها ثياب** لانه ذكر عديدين
 مهمين يعني مائة وثلاثة واعقبها تفسير فانصرف اليها لانها استوبوا في الحق
 الى التفسير لا يقال الاثواب لا تصلح ميرزا للمائة لانها لما اقترنت بالثلاثة صار
 كعدد واحد ولزم في **علي نصف درهم** ودينار وثلث وثلث ونصف هذا العهد
 وهذه الجارية **نصف كرم** لان الكلام كله وقع على شئ بغير عينه او
 بعينه فينصرف النصف الى الكل لانه قال على نصف هذا ونصف هذا **الحق عشرة**
درهم ودينار ودينار ودينار من الفضة لان الاكتفاء بالتفسير الاول تابع
 عندهم قال تعالى وليشوا في كهفهم ثلثماية سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين
 واقترن في **قصة** لانه اي التمر والقوصرة فسر في المبسوط بقوله غضب
 تمر في قوصرة ووجه ان القوصرة وعاء ظرف له وغضب الشئ وهو مظهر وفا
 يتحقق بدون الظرف فيلزم انه وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجو الق
 بخلاف ما اذا قال غضبت من قوصرة لان من الانتزاع فيكون اقرار بغضب
 المنزوع واداة اي اقر بدانة **فانصبت لزمته** اي الدابة فقط اي بلا اصطبل
 لان غير المنقول لا يضمن بالغصب عندها خلافا لمحمد **كذا الطعام البيت**
 يعني يلزم الطعام البيت الاصل في جنس هذه المسائل ان الظرف ان يمكن
 ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان امكن نقله لزمه والا لزم المظهر فقط عندها
 لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم
 يصدق لانه اقر بغصب تام لانه مطلق فيحمل على الكل وعند محمد لزمه جميعا
 لان غصب غير المنقول متصور وان لم يمكن جعله ظرفا حقيقة لم يلزمه الا
 الاول لقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون ظرفا له
 واقترن **لم حلقه** وفضة لان الاسم يشملها واقترن **سيف له** فضة وخمسة

وجمل

وجمل لان اسم السيف يطلق على الكل النصل جديدة والجفن غمد والجلل
 جمع الى الة بكسر الحاء وهي علاقتة واقترن **سيف له** فضة وخمسة
 الاسم على الكل عرفا لانها بيت يزين بالثياب والاسرة والستور واقترن **ثوب**
 في ثوب او منديل لانه ظرف له حقيقة وامكن نقله كما في **ثوب**
في عشرة اثواب ثوب عنداني يوسف وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان
 النفيس من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله ظرفا لقوله حنطة في حوالق
 ولا في يوسف وهو قول الخرج او لان العشرة لا تكون ظرفا لواحد عادة والمتنع
 عادة كالمتمنع حقيقة واقترن **خمس في خمسة** بينة **الضرب** له خمسة لان اثر
 الضرب في تكثير الاجزا لا في تكثير المال **وبينة** مع عشرة اي لو قال اردت
 خمسة مع خمسة لزمته عشرة لان اللفظ يحتمله قال الله تعالى فادخلني
 عبادي قبل مع عبادي فاذا احتمله اللفظ ولو فجازا ونواه صحيحا سيما اذا كان
 فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه **ومن درهم الى عشرة او مائة درهم**
الى عشرة تسعة عندنا يجمع وقالا يلزمه عشرة وقال زفر يلزمه ثمانية وهو
 القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر جدا والحدا يدخل في المحدود ولها ان
 الغاية يجب ان تكون موجودة اذا المعلوم لا يكون حدا للموجود ووجوده
 بوجوده فتدخل الغايتان وله ان الغاية لا تدخل في المعيا لان الحد يغاير
 المحدود لكن هنا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق
 بدون الاول فدخلت الغايت الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثاني **وقد من**
داري مائة هذا **يد مائة** لما فكر ان الغاية لا تدخل في المعيا **اقترن ليل**
 اي حمل جارية او حمل شاة لرجل **اقترن** ولزمه ان له وجهها صحيح وهو
 ان رجلا او صبي لرجل ومات الموصي فيقرب وارثه للموصي له مطلقا اي سواء
 بين سببا صالحا او لا **اي اقر للرجل** صحيح ايضا لكن لا مطلقا **لان بين سببا**
صالحا كارت ووصية بان قال مات ابوه فورثه او وصي له فلان فالأقل
 به صحيح لانه بين سببا صالحا الوعائنه حكمناه به فلما اذا ثبت باقراره اذا
 وجد السبب الصالح فلا بد من وجود المقر به عند الاقرار ومحتملا وذلك
 بان تضعه لاقل من ستة اشهر ومعدات الموت او الموصي اذا كانت ذات

والورثة إذا اقر بالدين قبل ان يلزمه حصة يعني اذا ادعى رجل
دينا على ميت واقر بعض الورثة ففي قول اصحابنا يؤخذ من حصة المقر
جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار عندك يؤخذ
منه بالحصة من الدين وهو قول الشعي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري
 وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد من الضرورة وذكر شمس الائمة الحلواني
 ايضا قال مشايخنا زيادة شئ لا يشترط الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره
 ان يحجر الاقرار لا يحل الدين في نصيب بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بسنة
 ذكرها في الزيادات وهي ان احدا الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو وحده ان
 الدين كان على الميت فانه يقبل وتسمع شهادة هذا المقر لو كان هذا الدين
 يحل في نصيبه يحجر باقراره لزمه ان لا تقبل شهادة لما فيه من المفرد قال المصنف
 الزيادات وينبغي ان يحفظ هذه الزيادات فان فيها فائدة عظيمة كذا في المقادير
 باب الاستثناء وما بمعناه في كونه مغيرا كالشروط ونحوه استثنى
 بعض ما اقر بمقتضى باقراره لزمه باقية يعني اذا قال له على عشرة دراهم الا واحدا
 لزمه تسعة لما تقرر في الاصول انه تكلم بالباقي بعد الثبوت اي الاستثناء كانه قال
 ابتداء على تسعة وبشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه مغيبا ونقل عن ابن
 عباس رضي الله عنهما جواز التاخير ولو كله اي لو استثنى كلمة فكله اي لزمه كله
 لو كان الاستثناء بعين اللفظ نحو علماني كذا الا علماني لانك قد عرفت انه تكلم
 بالباقي بعد الثبوت ولا باقي بعد لكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل وهو
 كان او مفصلا فان استثنى الكل لزمه الكل وبطل الاستثناء بخلاف ما اذا كان الاستثناء
 بغير ذلك اللفظ نحو علماني كذا الا فلانا وفلانا ولا غلام له غيرهم فانه اذا كان بغير
 اللفظ الاول امكن جعله تكلما بالباقي بعد الثبوت لانه انما صار كذلك ضرورة عدم
 ملكه فيما سواه لا مبرر يرجع الى اللفظ فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل
 المستثنى ما تناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك
 اللفظ بحيث لا يمكن جعله تكلما بالباقي بعد الثبوت كذا اذا قال علماني كذا الا هؤلاء
 فانه يصح ايضا لجواز التفسير اللفظي استثناءه من ثبوت او كيبلي من درهم صح قيمة
 يعني لو قال له على مائة درهم الادينار والا قفيز حنطة صح عندنا في ج واطى

يوسف ولزمه مائة درهم الاقنية الدينار او القفيز والقياس ان لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء اخراج بعض ما تناوله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء كان داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلافا للجنس لکنهما صحاحا لاختصاصا بان المقدرات جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورية لانها تثبت في الذمة ثمنا اما الدينار فظاهر فكذلك غيره لان الكيل والوزن في مبيع باعيانها ثمن باوصافها حتى لو عين تعلق العقد باعيانها ولو وصفا ولم يعينها صار حكمها حكم الدينار ولهذا يستوي الجيد والردى فيها وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لصورة ولو استثنى غير هذا لغيره ونفى وكيله منها اي من الدراهم لا اي لا يصح عندنا خلافا للشافعي له انما اتخذ جنسا من حيث المالمية ولنا ان ذلك العقد لا يفيد الاتحاد الجنسي بل ابدى وصف الثمنية ولو معنى كما عرفت **ان اصل قوله ان شاء الله ابطال** اي ابطال وصلة الاقرار لان التعليق بمشيئة الله كما ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده الحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عندنا يوسف فكان اعدا من الاصل **اقول بشرط الخيال** بان قال الفلان على الف درهم على اني بالخيار ثلاثة ايام **لزمه المال لصحة الاقرار** لوجود الصيغة الملزمة **ويطرد شرطه** لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يخبر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختياره وعدم اختياره وانما تأثير اشتراط الخيار في العقود ليتخير من له الخيار بين فسخه وامضائه **اقول بشرطه واستثنى بناها** بان قال هذه الدار فلان الابناء كانا اي الارض والبناء المقر له ولم يصح استثناءه لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذا دار اسم لما ادى عليه الحايطة من البقعة والبناء يدخل تحتها لفظا ولهذا لو استحق البناء قبل التبرع لا يسقط شيء من الثمن بمقابله بل يتخير المشتري والاستثناء انما يكون ما يتناول له الكلام نصا لانه تصرف لفظي اقول برده على ظاهره ان كون البناء جزءا من الدار لا يخفى على احد ولهذا يضمن بالتلفه فيكون كواحد من العشرة فما وجه عدم صحة استثنائه وتحقيق معرفة وجهه موقوف على

سبح

مقدمة

مقدمة تقر في علم الكلام والاصول وهي ان الركن قسمان احدهما اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن بحيث اذا انتفى لم يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة وركن من الحيوان وثانيهما زايدي وهو الذي دخل في مدلول الاسم لكن اذا انتفى لا ينتفى اطلاق الاسم على الباقي كيد زيدا ورجله حتى اذا قال هذا العبد زيد لا يده او رجله لم يخرج وهذا التحقيق يظهر دفع ما يرد على ظاهر قولهم الاقرار في الاثنان ركن زايدي بان الركنية تقتضي الدخول والزيادة الخروج فكيف يحتج بان وجه الدفع ان الدخول بالنظر الى تناول اللفظ ظاهر والخروج بالنظر الى التبعية حقيقة فلا منافاة **فصل في غلبة المسكن** **وطول احواله كمنه** اي بناء الدار فيكونها من متناول اللفظ تبعا للفظا حتى لم يصح استثناءها ايضا بخلاف ما اذا قال الاثنان او بيتا منها لانه دخل فيه لفظا فيصح الاستثناء **ان قوله اني اقرضك فلان** يعني اذا قل هكذا كانت الارض والبناء فلان اذا اقرار بالارض اقرار بالبناء تبعا كالاقرار بالدار **وقول من يقرضك فلان** بعد ذلك قال بناوها كان كقول لان العرصية عبارة عن البقعة الحالية عن البناء والشجر فكانه قال مياض هذه الارض دون البناء فلان **وقول من اقرضك فلان** من ثمن قن عينه وانكر قبضه يعني قال له علي الف درهم من ثمن قن اشتريتك منه ولم اقبضه فان ذكر قنا بعينه قيل المقر له ان شئت فسلم القن وخذ الف والافلا يشي لك **فلسله** **الف لزمه والاف لا** هذه المسئلة على وجه احدها هذا وهو ان يصدقته وسلم القن وجوابه ما ذكرنا لان ما ثبت بتصادقها كالثابت عيانا والثاني ان يقول المقر له القن قنك ما بعته وانما بعثتك قنا غيره وفيه المال لازم على المقر لانه اقرضه جوبيا للمال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين اقرضه واليد بانه ملكه فيلزمه المال والاسباب مطلوبة لاحكامها لا اعيانها فلا يعتبر التكاثر في السبب بعد اتفاقها على وجوب اصل المال والثالث ان يقول المقر قني ما بعثتك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء لانه انما اقرضه بالمال اذا سلمه القن ولم يسلمه والرابع ان يقول المقر قني ما بعته وانما بعثتك غيره وحكمه ان يتخالف لان كلامهما مدع ومنكر لان المقر مدعي تسليم قن عينه والاخر منكر المقر له يدعي

على المقر الفايبيع غيره وهو يتكر وإذا تخالفا انتفى دعوى كل منهما عن صاحبه
فلا يقضى عليه بشئ والجسد سالم لمن في يده هذا إذا عين القن **وان لم يعينه**
اي الالف واذا كان اي لا يصدق في قوله ما قبضت عند باي ح وصل
فصل انه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل **كقوله من ثمن خمر او**
خنزير يعني لو قال فلان على الف درهم من ثمن خمر او خنزير لزمه الالف
وصل او فصل لكونه رجوعا بقدا الاقرار وقالوا ان وصل صدق وان فصل
لم يصدق لانه بيان تغيير فصيح موصولا لا منفصلا كالاستثناء والشرط **وقد**
من ثمن متاع او قرض يعني يوفى ونهرجه او ستوفة او رصاص **نهرجه**
الجيد يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم
قال هي نفوف او نهرجه او ستوفة او رصاص او قال الا نهان يوفى او قال
فلان على الف درهم نفوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا د لزمه الجيا د
عند باي ح وصل او فصل لما روي قالوا ان وصل صدق والافلا لما روي ايضا
وفي من نصيب او ودعة عطف على قوله وفي من ثمن ان ادعى متعلق بقوله
وفي من غصب **احد هذه المذكورات الاربع** يعني ان قال له على الف
درهم من غصبا او ودعة الا نهان يوفى ونهرجه **صدق اي المسمى**
وصل او فصل اذا اختصا من الغصب والودعة بالجيا دون الزبوف
لان الغاصب يغصب ما وجد والمودع يودع ما يحتاج الى حفظ فليكن
قوله زبوف تغير الاول كلامه بل هو بيان النوع فصيح موصولا ومنفصلا
الا فصولا الاخيرة يعني اذا قال له من غصب او ودعة الا انه ستوفة
او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا ان الستوفة ليست من جنس الدرهم
ولهذا لا يجوز بها التحيز في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان
بيان تغيير فصيح موصولا لا منفصلا **قال غصبت ثوبا وجبت بمائة**
ان لم يثبت الحكم سلامة لان الغصبا يقتضي السلامة كما في قوله **عند**
الا انه ينقص كما عرفت ان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا **وقال**
رجل اخر يعني منك الف ودعة فملكك **وقال اخر** غصبت ثمن اي المقر
لانه اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يوجب البراءة عنه وهو

الاذن

الاذن بالاخذ والاخر ينكره فكان القول قوله مع عينه الا ان ينكر عن اليدين
فح يلزمه المال **خلاف قوله غصبت** في رد قوله **اعطيت ودعة** اي لو قال
المقر اعطيتني الف درهم فملك وقال المالك لابل غصبتني لا يضمن المقر له
لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول
قوله **قال من هذا ودعة** اي عندك **فاخذته** فقال هو **واخذ** يعني اذا اخذ
رجل من رجل شيئا فقال لا اخذ هذا كان ودعة اي عندك **فاخذته** فقال الماخذ
منه هو **الماخوذ منه** لان الاخذ اقر باليد ثم اخذ منه وهو سبب الضمان
كما بين وادعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد عينه قايا وقيمة هالكا
صدق من قال حرق فرسم **ثوبا فلانا فركبه** اوله **ورده** الى وقال فلان
كذبت بل الفرس والثوب لي **وقد اخذت** مما مني ظلما **فالتقول للمقر والاخر**
البينة او خاطب **فكذلك** فقبضت اي لو قال خاطب فلان ثوبي هذا
بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي **فالتقول المقر ايضا قال هذا**
الالف ودعة لن يملك بل يكره **فادى لن يملك** **فالتقول المقر ايضا قال هذا**
صح اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك ابل بكر رجوع عنه فلا يقبل
قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان مثله **بكر** اقر بالدين لانسان **ثم قال كنت**
كاذبا فيه اي في اقراره **معلقا بقوله** **تدعي عني** كذبه اي على ان المقر كان كاذبا
فيما اقر له به وليست بمطل فيما يدعيه عند باي ح وصل وعند باي ح وصل
المقر له الى المقر له والفتوى على انه يحلف المقر له بان العادة بين الناس انهم يكتبون
صك الاقرار ثم ياخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المريض**
يعني مرض الموت **دين** **مصلحة** **مطلقا** اي سواء علم بسببه او علم باقراره فيها **ودين**
من مرضه بسبب فيه اي مرض معروف كبدل ما ملكه او اهلكه او تهرم مثل
عمره وعلم معانيه **يقدمان** **عني** ما اقر به فيه اي في مرضه وعند الشافعي هذا
يساوي الاولين لاستواء السبب وهو الاقرار ولنا ان المريض يجوز عن الاقرار
بالدين مالم يفرغ دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يلزم الدين
الثابت بلا حرج كحد ما ذكروا اقر بالدين ثم اقر بالدين بعد الحرج **فالتاثير** لان حرج
الاول **مطلقا** اي دين الصحة ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض

٢٥٥

قوله وفي الهدية والاقراء
وهو محل الدليل
البحث في الاقرار
لا في الوصية

الذي علم بحر الاقرار فيه تقدم على الارث لان قضاء الدين من الجواهر الاصلية
وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا يقدم حاجته في التفتين
ولم يجر تخصيص غير من نفسه **ولا اقراره لو ارث** سواء اقربدين او غير
لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الا وصية الوارث
الابتساق اي بقية الغرما وبقية الورث لان المانع من التخصيص
تعلق حقهم بالتركة فاذا صدقوه زال المانع وجاز التخصيص **وجاز اي اقرار**
المريض اي غير الوارث لوجود مقتضى وانتفا المانع اما الاول فلان تصدق
في خالص ماله وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث
وقد انتفى **ولو** وصيته كان اقراره **بكل ماله** لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل في مرضه وارث فانه جائز وان
احاط ذلك بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشرع قصر تصرفه
على الثلث وتعلق بالثلثين حق الورثة ولهذا لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا
في الثلث فكذا الاقرار وجبان لا ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس لما روي
عن ابن عمر رضي الله عنهما اقراره اي لا يجزي مال **ثلاثين بنوته** ثبت نسبة **ولو**
اقراره او اقرار اجنبية ثم نكحها صح اقراره لهما وعند من يبطل هذا الاقرار ايضا
للتهمة ولنا انه اقرار وليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدث بعده
مخلاف المسئلة الاولى لان دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر ان
البنوة ثابتة زمان الاقرار فلا يصح واما الزوجية فتقتصر على زمان التزوج
فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته **مخلاف الوصية** اي بخلاف الوصية
لما شيا او اوصى لها بشئ ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فان الوصية تملك
بعد الموت وهي وارثته فلا يصح واليه في المرض وصية حتى لا ينفذ الا من
الثلث كما سيأتي بيانه في كتاب الوصية فصارت كالوصية ولو اقربدين **لم ينفذ**
فيه اي في مرض موته **فلما اقل من الارث** اي ميراثا منه والدين لقيام التهمة
بنقاء العدة وباب الاقرار كان مسدودا لبقاء الزوجية فزجما قدم على اطلاق ليصح
اقراره لما يراى على ارثها ولا تهمة في اقلها فيثبت اقرار رجل ببنوة غلام حيث
قال هذا النبي **محل نسبه في مولده** وقد مر بيان فائدة هذا القيد **ولو ارثته**

محمدا

محمدا

مثله

مثله وصدق اي الغلام ذاك المقر **هو من** اي اهل التصديق ثبت نسبه اي
نسب الغلام منه اي من المقر **شارك** اي الغلام **المقر** بشرط حاله النسبية
لو علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لثلا يكون مكذبا ظاهرا وان يصدق
الغلام لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديق لانه في يد نفسه حتى
اذا كان صغيرا لا يعبر لم يعتبر تصديقه ولذا قال وهو من اهله وشارك الورثة
لما ثبت نسبه منه صار كالوارث المعروف **صح اقرار** اي الرجل **ولو ارث الوارث**
لانه اقرار على نفسه وليس فيه محل النسب على الغير **والزوج** والمولى لان موجب
اقراره يثبت بينهما بتصادقهما بلا اضمار باحد فينفذ **صح اقرارها بالوالمدين**
والزوج **ولو لم يولد** لان الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره وبالأقر
بهذا لا يكون الاقرار على نفسه فيقبل **بشرط تصديق** لان اقرار غيره لم يلزم
لان كلا منهما في يد نفسه الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر لا يعبر عن نفسه او غير
له فيثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق مولاه **كأن**
تصدق الزوج في دعوى المرأة الولد **شبهة** امارة قابلة كانت او غيرها
في اقرار امرأة ذات زوج باله **لعدم العدة** في غيرها اي في اقرار امرأة
غير ذات الزوج يعني اذا لم تكن المرأة ذات زوج ولا معتدة **صح اقرارها**
بالولد لان فيه الزم على نفسها دون غيرها فينفذ عليها **صح التصديق بعد**
موت المقر **الامن** الزوج **بعد موته** مقدر يعني صح التصديق في النسب بعد موت المقر
لبقا النسب بعد الموت وان اقر بنكاحها ومات فصدقته بعد موته يصح حتى يكون لها
المهر والارث لبقا حكم النكاح وهو العدة وان اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقها
الزوج لم يصح تصديقه عندنا في لانها لما ماتت زال النكاح بعد ايقاعه حتى يجوز
له ان يتزوج اختها واربعها سواها ولا يحل له ان يفسلها فيبطل اقرارها فلا يصح
التصديق بعد بطلان الاقرار **بمنسب** من غير **ولا نكاح** **وعم** اي ثبت اي النسب
على الغير فان ادعى نفقة او حضنة يعتبر في حقها **موت الامع** **وارث** وان بعد
يعني ان كان المقر وارثا معروفا قريبا او بعيدا فيوافق بالارث من المقر حتى
لو اقر باخ وله عمة او خالة فالارث للعمة والخالة لان نسبه لم يثبت فلا نزاع
الوارث المعروف **ت ابوه** فشرائح **شارك** في الارث **بلا نسب** مقتضى اقراره

٢٦١

حقيقة الفتاوى **بمعنى الخبر دون التسمي ذكره** الزيلعي حتى اذا ترك لم تقبل
الشهادة **وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية والقياس**
ياؤ كونه حجة ملزمة لانه خبر محتمل الصدق والكذب ولكنه ترك بالنظر
والاجماع **وتجب اى الشهادة بالطلب اى طلب المدعى في حق العبد**
واذا اعتبر طلبه لانها حقه فيشترط طلبه في سائر الحقوق **ان لم يوجد**
بله ولا يجوز كتمانها بقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا ثم انه اعلم بان
اذا علم ان القاضي يقبل شهادة وتعين عليه الاداء واذا علم ان القاضي لا يقبل
شهادته او كان واجبا فادعى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت اياهم وان
ادى غيره ولم تقبل شهادته ياتى من لم يوجد اذا كان ممن تقبل شهادته لان
احتناعه يودى الى تفويض الحق **دون حق الله تعالى** فانها يجب فيه بلا
طلب كحق الامة **وطلاق المرأة** فان فيها تحريم الفرج وترك الشهادة فيها
رضا بالفسق والرضاء فسق **وسنن في الحدود** لقوله صلى الله عليه وسلم
لذي شهد عنده لو سترته بشريك كان خيرا لك وتلخيصه بالدماء بقوله اهلك
لمستها او قبلتها اية ظاهرة على رجحان الستر ويقول في السرقة اخذنا سرق
احيا الحق المسروق منه ورعاية بجانب الستر **ونصها بالزنا اربعة رجال**
لقوله تعالى والاثني ياتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليهن اربعة منكم
ولقوله تعالى لم ياتوا باربعة شهداء ونصها بالبيعة **الحديد** في قوله رجلان
لقوله تعالى واستشهدوا بشهيدين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادة النساء لما فيها
من شبهة البدلية ونصها **للولاية** واستدلال النبي الصلاة عليه والبراءة
وعيوب **النسب** في موضع لا يطلع عليه الرجال **سراة** واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم
شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى باللام يراد به
الجنس اذ لم يكن ثمة معهود اذ الكل ليس بمراد قطعا فيراد به الاقل لتيقنه
ونصها **الغير** من الحقوق سواء كان مالا او غيره ككناح وطلاق ووكالة
ورؤية **والاستدلال بالنسب** لانه في رجلان او رجل وامرأتان لما روى ان
عمرو وعبد الله تعالى عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في الكناح والفرقة
كما في الاموال وتوابعها **ولن في الحكم من الصور** الاربعة المذكورة **لنفا** شهد القبول

حتى لو قال الشاهد اعلم او تيقن لا تقبل شهادته لان النصوص وارادة بهذه اللفظة
وجواز الحكم بالشهادة على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص **ولزم ايضا**
العدالة وهو كون حسنة الرجل اكثر من سيئاته وهذا يتناول الاجتناب
من الكبار وترك الاضرار على الصغار لان الصغير تكون كبيرة بالاضرار
والكبيرة مع الاستغفار **وجوب** اي وجوب القبول بقوله تعالى واشهدوا
ذوي عدل منكم وان الخبر محتمل الصدق والكذب والحجة هو الخبر الصدق
والعدالة يتبرح الخبر الصدق ومن ارتكب غير الكذب من المحظورات
يرتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة بشرط وجوب العمل بالشهادة
لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل للولاية والقضاء والسلطنة والامانة
والشهادة عندنا وعندنا يوسف ان الفاسق اذا كان وحيما في الناس ضرورة
تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادته يصح
عندنا كذا في الكافي **وي** اي الشهادة لو كانت **على حاضر** يجب **الاشارة** اي اشارة
الشاهد الى ثلاثة مواضع **اعني الخصم** المدعى والمدعى عليه **والشهود**
لو كان عينا احترز عن الدين **ولو كانت على غيب** او ميت فسموه **وسموا**
الى ابيه فقط بان قالوا على فلان بن فلان لا تقبل حتى ينسبوه الى جده ولا ينسبوه
صناعته اي ان ذكر واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان معروفا ببابان
لا يكون في يده شريك له في تلك الصناعة ولو ذكر اسمه واسم ابيه وقبيلته
وحرفته ولم يكن في محله رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان
اخر مثله لا يكفي حتى يذكر شيئا اخر يميزه ولو ذكر اسمه واسم ابيه ونسبه
وصناعته ولم يذكر الجدة يقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء فعلى هذا لو ذكر
لقبه واسم واسم ابيه قيل يكفي والصحيح انه لا يكفي وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف
ولو قضى بالانكاح **نقد** كذا في القواعد **ولا يستأنع عن شاهد بالاطعن**
الخصم يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في المسامحة ولا يستعمل ولا يتحصى
ان الشاهد عدل ولا اذا لم يطعن فيه الخصم واذا طعن سأل القاضي عنه
في السور وينبغي العلانية **الا في** **دوقود** فانه يسأل في السور وينبغي العلانية
فيها بالاجماع طعن الخصم او لا لانه محتال لا سقاطها فيشترط الاستقصاء

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصف مع الاضرار

وعندها **ابا** ان **الطاس** او **العدل** وان لم يقطع الخصم ان ينال القضا على الحق
وهي شهادة العدل فيتعرف عن العدالة **وهو** يفتي ثم التزكية في السر ان
يبعث قطعة قرطاس كتب فيها اسم الشهود وحليتهم ويلتمس من المنزلي
تعريف حالهم والتزكية في العلانية ان يجمع القاضي بين المنزلي والشهود
في مجلس القضا فيسأل المنزلي عن الشهود ويحضره الشهود اهل عدول
مقبولوا الشهادة لتزكيهم او يخرجهم ووقع الاكتفاء بتزكية السرف في مكاننا
لان تزكية العلانية بلا وقتنة اذا الشهود والمدعي يقاتلون الخارج
بالاذى والاضرار **وكفي للتزكية** ان يقول المنزلي ان يكتب في ذلك
القرطاس تحت اسمه **هو عدل** ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازا
عن الهتك ويكتب الله اعلم **وان لم يقل بجائز الشهادة** قال في الكافي ثم قيل ليد
ان يقول لعدل هو عدل جائز الشهادة اذا العبد والمحدود في القذف
اذا تاب قدي عدل والاصح ان يكفي بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالادار
اقول فيه اشكال لان المحدود في القذف لا تاب قدي يكون معدا كما ذكره
فلا بد من قوله جائز الشهادة للخروج وهذا لا يرتفع على عبارة الهداية اذ لم
يذكر فيها المحدود في القذف لكن لا بد فيه ايضا من اعتبار هذا القيد بخبره
في لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل **وهو** **تعديل** **الزعم** هكذا قال ابو ج
يعني ان تعدل المدعي عليه الشهود لا يصح ان من زعم المدعي وشهده ان
المدعي عليه ظالم كاذب في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا يصح وعندهما
يصح ان كان من اهل بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم اخر اليه لعدم
جواز تعديل الواحد وابو يوسف يجوز كما سيأتي والمراد بتعديل تزكيت
يقول **هو عدل** **تدبير** **اخيه** **واو** **نحو** **او** **هو عدل** ولم يزد على هذا **اما**
لو قال صدقوا او عدول صدقة فقد نزل **الحكم** لانه اقرار منه بثبوت الحق
بخلاف ما لو قال **هو عدل** ولم يزد عليه حيث لا يلزم لانهم مع كونهم عدول
يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا **فان**
التزكية **وتبرجة** **الشاهد** **وبر** **سالة** **المنزلي** لان التزكية من امور الدين
فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمحدود

في القذف والتأيب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية **والاحوط** **اثنان** لان فيه
زيادة طمأنينة هذا كله في تزكية السروا ما تزكية العلانية فيدشرط فيها جميع
ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع
لان معنى الشهادة فيها اظهر وانما تختص بمجلس القاضي لسماع اي يجوز **لسماع**
ما يتعلق بالاقوال كالبيع بان سمع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت
والاقرار بان سمع قول المقر لفلان على كذا **او راى** **ما يتعلق بالافعال** كحكم قاض
او غصبا وقتل **ان يشهد** فاعل قوله يجوز المقدم في قوله لسماع **وان لم يشهد**
عليه ويقول **اشهد** انه باع او اقر كانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به
كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطى فكذا لان حقيقة **وهو**
البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقبل لا يشهد بان على البيع بل على الاخذ
والاعطال لانه بيع حكمي لا حقيقي **يقول** **اشهد** **كشتم** **كيد** **لا يكون كاذبا**
يسعد **شهادة** **بسماعه** **من وراء الحجاب** اي لو سمع الشاهد صوت من يشهد
عليه من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد كما حتم ان يكون غيره اذ النعمة تشبه
النعمة **الا ان تعين القائل** بان يكون في البينة وحده وعلم الشاهد انه ليس فيه
غيره ثم جلس على المسلك وليس فيه مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولم يره
اذح يحصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذ فسر له ان ليس من ضرورة
جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض
الحوادث لكن اذا صرح به لم تقبل كما سيأتي **ويشخص القابلة** **ويشهد عنده**
اثنان **انما قل** **تدبير** **فلان** **بن** **فلان** قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت
امراة من وراء حجاب وشهد عنده اثنان انهما فلانة بنت فلان بن فلان
لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راى شخصا يعني حال ما اقرت
في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخص لا رؤية وجهها قال ابو بكر
الاسكاف المرأة اذا حسرت عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان بن
فلان وقد وهبت لن زوجي مري فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين
انها فلانة بنت فلان بن فلان مادامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها فان
ماتت في يحتاجون الشهود الى شهادة عدلين انهما فلانة بنت فلان بن فلان

التحرز عنها بحسن الشهود **وقد** ان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية له على
احد فلا تقبل شهادته على احد ولو على كافر **ومنه** ان لا ولاية له
على نفسه ففي غيرها او لا **ان** يشهد اي الشهادة في القدر **واسم** وادى
بعد **بشرية** **والبلد** **فخ** تقبل لان التحمل بالمعينة او السماع وهما الاضافات
وعند الاداء هما من اهل الشهادة **ومنه** **وقد** في قنف وان **ت** لقوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا **لان** **ان** **كافرا** **افيس** فان الكافر اذا حذر في القذف
لم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فترد ثقة لحده
فان اسلم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادة استفادها بالاسلام
ولم يلحق بآرود وهي الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد والحد
فلا جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف
العبد اذا حذر بالقذف عتق حيث ترد شهادته اذا شهادة للعبد اصلا
حال رقه فيعتوق الرد على حد وثمالة فاذا حدث كان رد شهادته بعد الحق
من تمام حده **ومنه** **في** **بأنة** **اليمين** يعني اذا حدث بين اهل اليمين
حادثة في اليمين واراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل لكونهم متيمين
كذا في الجامع الكبير **واسم** **وقد** **وعنه** **وسيد** **لجده** **مكاتبه**
الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة الوالد لوالده ولا الوالد لولده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الاجير لمولاه
استجاره والمراد بالاجير على قول المشايخ التلميذ الخاص الذي بعد ضرر استجاره
ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقاتل
باهل البيت وقيل هو الاجير مسانعة او مشاهرة لانه يستوجب الاجر منافعة
فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان استجاره عليها **وشريك** **فيما** **يشتركون** **فيه**
لانها شهادة لنفسه من وجه فلو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة **ويجوز**
يفعل **الردى** **لا** **اصرار** **على** **الفسق** **وامن** **في** **كلامه** **لين** **وفي** **اعضائه** **تكسر** **ومنه** **يشتر**
بشي **من** **الافعال** **الردية** **فلا** **ترد** **شهادته** **وبالحجة** **ومغنية** **لا** **تركها** **بها** **الحرم** **طعما**
في المال والمراد بالناجحة التي تنجح في مصيبة غيرها واتخذت مكسبا والنجحة
لهو حرام في جميع الاديان خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس رفع الصوت

منها حرام فضلا عن ضم الغنا اليه ولهذا لم يقيد بمناقب قوله الناس وقيد به فيما يشترط
ومنه **يشترط** **اي** **يشترط** **الاشربة** **المحرمة** **فان** **ادمان** **بشرب** **غيرها** **لا** **تسقط**
الشهادة ما لم يسكر **على** **المسكر** **يشترط** **الادمان** **ليكون** **ذلك** **ظاهرا** **امنه** **فان** **من** **شرب**
الخمر سوا ولا يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كبيرة وانما تسقط
عدالته اذا كان يظهر ذلك لا يخرج من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كبيرة وانما تسقط
ولا يجتز عن الكذب عادة كذا في الكافي **ومنه** **يسبب** **الدين** **يا** **قال** **في** **المحيط** **بالبحر**
شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور الدنيا وقال المزاهدي ما ذكر
في المحيط اختيار المتأخرون واما الرواية المنصوصة فبخلافه فانه اذا كان
عدلا تقبل شهادته قال الواحدى وهو الصحيح وعليه الاعتماد **ومنه** **يلعب**
بالطيم **لشدة** **غفلته** **واصراره** **على** **نوع** **لم** **يو** **وان** **الغالب** **ان** **يظن** **الى** **الموت**
في السطوح وغيرها وهو فسق فاما اذا امسك الحام للاستيناس ولا يطيرها
فلا يزول عدالته لان امساكها في البيوت مباح **او** **يطنن** **لانه** **من** **الموت** **وفي**
الناس **لانه** **يصر** **على** **نوع** **فسق** **ويجمع** **على** **ارتكاب** **كبيرة** **ولا** **يغتفر** **عادة** **عن**
المجازفة والكذب واذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لانه الوحشة
فلا يقدح في الشهادة **او** **يركب** **ما** **يحده** **اي** **ياني** **نوعا** **من** **الكبائر** **الموجبه** **لحد**
لوجود تقاطيع بخلاف اعتقاده وادليل قلة ديانتة فلهذا يجتزى على الشهادة
زور كذا في الكافي اقول ظاهر هذا مخالف لما نقلنا عنه في شرب الخمر لكن التوفيق
بينهما ان المراد بارتكاب ما يحده ليس ارتكاب ما من شأنه ان يحده بل ارتكاب
ما يحده بالفعل ولا يكون ذلك الا باظهاره واطلاعه **الشهود** **او** **يلعب** **بال** **الحمام** **بل** **عليه**
اي **لان** **كشف** **العورة** **حرام** **ومع** **ذلك** **يدل** **على** **عدم** **المبالاة** **او** **ياكل** **الربوا** **م**
لانه فاسق وشروطه المبسوط ان يكون مشهورا باكل الربوا لان التحارق لا يتخلص
على الاسباب المفسدة للعقد وكل ذلك هو فلا بد من الاشتهار **ويجوز** **بشر**
او **يقام** **بشرب** **او** **يترك** **اي** **بالشطر** **في** **المسألة** **لان** **كلامها** **كبيبة** **تدل** **على**
الدانة فاما مجرد اللعب بالشطر في بدون قمار وترك المصلحة فليس فسقا مانع
لشهادة وانما كان مكرها عندنا لان الاجتهاد فيه مساهل لكونه مباحا عند
الشافعي واما من يلعب بالنرد فيومرد ود الشهادة مطلقا **او** **يبول** **او** **ياكل** **على**

الطريق قد لم يها او يظهر سب السلف وهم الصحابة والعلماء المجتهدين رضي
 الله عنهم لان هذه الافعال تدل على قصور عقل ومروءة ومن لم يتبع عن الامتناع
 عن الكذب بخلاف من لا يرتكبها **شهادة اي بنا الميث ان اباه او وصي اليه اي**
جعل هذا الشخص وصيا وهو اي ذلك الشخص يدعيه اي كونه وصيا تحت
 اي شهادته استحسنانا فان انكر الوصي ذلك لم يقبل والقياس ان لا تقبل وان ادعى
كشادة دابني الميث اي غريمين لهما على الميث دين ومدينونه اي غريمين
للميث عليهما دين والموصي لهما اي رجلين او وصي لهما الميث وقصية علي
الا يصب اي نصب الوصي وهو متعلق بقوله كشادة وكان القياس ان لا تقبل
 شهادة هو لا يجران الى انفسهما مغتما بشهادتهما فيرد ذلك لان الوارثين
 قصد انصب من يصرفه لهما ويقوم باحيا حقوقهما والغريمين قصد انصب
 من يستوفيان حقهما ويبركان بالدفع اليه والوصيين قصد انصب من يعينه على
 التصرف في مال الميث والموصي لهما قصد انصب من يدفع اليهما حقهما وجه الاحتمال
 انها ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاض ما لا يمكن منه بدونها وهذه
 ليست كذلك لتمكن من نصب الموصي اراضي الوصي والموت معروف وحفظ الاموال
 الناس عن الضياع لكن عليه ان يتامل في صلاحية من ينصبه واهليته وهؤلاء
 بشهادتهم لقوة مؤنة التعيين ولم يشترطوا شيئا فصارت كالقرعة في كونها ليست
 بحجة بل اذعة مؤنة تعيين القاض **لو شهد ان اباه الغائب وكله بقبض**
دينه ردت اي شهادته سواء ادعى الوكيل الوكالة او لا تمكن الشهادة في شهادتهما
 لانها يشهد ان اباهما وقدر مطلقا كما يشهد على جرحه وهو ما يفسق
 الشاهد ولا يجب عليه حق الشرع او العبد فانها لا تقبل كفا سق اهل الروا
او انه استأجرهم او غنوا ذلك كما سياتي لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي
 وسع القاض الزامه والفسق ليس كذلك انه يدفعه بالتوبة والاستغفار وان
 كان امرنا زيد على الجرح لكن اخضع في اثباته اي لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام
 المدعي عليه البيعة ان المدعي استأجرهم بكذا واعطاهم ذلك من مال الذي عنده
 تقبل كما سياتي قال صدر الشريعة اذا اقام البيعة على العدالة فاقام الخصم البيعة
 على الجرح ان كان الجرح جرحا مجرد الا يعتبر بنية الجرح وانما قلت ان صورة

المسئلة هذا لانه لم يتم البيعة على العدالة فاخبر بخبرك الشهود فسادا او اكله الربوا
 فان الحكم لا يجوز قبل ثبوت العدالة لاسيما اذا اخبر بخبرك الشهود فسادا او اكله الربوا
 تحقيقه لان جرح الشاهد قبل التعديل دفع الشهادة قبل ثبوتها ومن باب الديارات
 ولذا قبل فيه خبر الواحد كما مر في كتاب الكراهية والاستحسان وبعد التعديل
 رفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاض العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر
 ومن القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو السر في كون الجرح المجرد
 مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصيب
 الشهادة في اثبات حق الشرع او العبد فاضل بهذا التحقيق ما اعترض عليه
 بعض المتصلين بلا شعور على مراد القائل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل
 حيث قال قول فيه نظرا في الغرض ان مثل هذه الشهادة لا تقبل سواء كان قبل
 تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكره من الصورة المقيمة وانما قلت
 بعد تعديل وقبله قبلت مثل ان يشهد على ان شهود المدي فسقة او ربا
 او اكله الربوا او شرب الخمر او غدا اقرارهم انهم يشهدون بالزور او على اقرارهم انهم اجراء في هذه الشهادة
 ان المدي مبط في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه
 الحالة وانما لم تقبل هذه الشهادات بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا
 ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات بالواحد
 منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر وقبلت على اقرار المدعي
 بفسقه او اقراره بشهادتهم بزور او بانه استأجرهم على هذه الشهادة لانه اقراره
 بانه لا حق له في دعواه او قبلت ايضا على انهم اي الشهود عبيدا ومحدودون في القدر
 او انهم زنا او وصفوا بالزنا او سرقوا مني كذا او شربوا الخمر ولم يتقام العبد بان
 لم يزل الربح في الخمر ولم يرض شرفه بالباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان متقادما لا تقبل
 لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بمحد تقدم مردودة او شرك المدعي والمدعي
 مالهم يشتركون فيه او قذفه والمقذوف يدعيه او انه استأجرهم بكذا او اعطاهم
 اياه اي الاجر مما كان في عنده او في صالحته على كذا او دفعته اليهم على ان يشهدوا
 علي زورا فانما اطلب ما اعطيتهم وانما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله
 وفي بعضها حق العبد والحاجة ماسة للاجها هذه الحقوق من اي شاهد رده قاض

في حادثة اي لم تقبل شهادته فيها ليس لاختلاف في الظاهر ان رد
 الاول اوجه شرعي فلا يجوز مخالفة الثاني له شهادة قاصرة يتم باغيرهم
 تقبل في مثل ان يشهد بالاداء بل لا ذكر انما في يد الخصم فشده به اخر ان فانهما يقبلان
 لان الحاجة الى الشهادة لا تثبت كمال الحكمين بشهادة فرد واحد او فريدين ثم
 اذا شهد انما في يد المدعي عليه سالم القاضي اعني سماع تشديرون انما في يده او
 عن معاينة لانهم نعا سماعا اقراره انما في يده وطنا وان ذلك تطلق لم الشاكة
 كذا في العادة وان شهد بالملك في المحدث وادوا اخر ان بالحدود حيث يقبلان
 لما ذكر وان شهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشدها اخر ان ان
 المسمى به اي بذلك الاسم وسياق في نظيره شهد عدل فقال او همت بعض شهادته
 لم يضرها يعني بعد تشديدها تترك لفظا تركه في شهادته فتذكره يقبل اذا لم يكن
 فيه مناقض واطلق في الجامع الصغير والحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز
 ذلك اذا كان عدلا ولم يشترط عدم المناقضة وان شرط حسن ذكره الزاهد
 بيعة الموت من الجرح اولى من بيعة الموت بعد البر يعني رجل جرح انسانا ومات
 الجرح فاقام اوليا وبيعة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب بيعة انه
 برئ ومات بعد عشرة ايام في بيعة اوليا المقتول اولى وبيعة الغبن اولى من بيعة
 كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصي اباع كرم الصبي وبلغ الصبي وادعى غنا واقام
 بيعة واقام المشتري بيعة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن في بيعة الغبن
 او لانما تثبت امر ان ايدى لان بيعة النساد ارجح من بيعة الصحة وبيعة كون
 المتصرف عاقلا اولى من بيعة كونه مخلوط العقل او مجنونا يعني ان اقامة
 بيعة ان موالا في مرض موته وهو عاقلا واقامت الورثة بيعة انه كان مخلوط العقل
 في بيعة الامة اولى وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بيعة ان كان مجنونا قبل
 الخلع واقامت بيعة على كونه عاقلا وكان مجنونا وقت الخصومة فاقام
 وليه بيعة انه كان مجنونا والمرأة على انه كان عاقلا في بيعة المرأة او في الفصلين
 وبيعة الاكراه اولى من بيعة الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طابعا
 فاقام المدعي عليه بيعة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار في بيعة الاكراه اولى لانما تثبت

دبرها

خلاف

خلاف الظاهر باب **الاختلاف في الشهادة** اعلم ان مبنى الباب
 اصول مقرر منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى من مدعي لان
 ثبوت حقوقهم تنوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيل بخلاف حقوق الله تعالى لا يشترط
 فيها الدعوى لان اقامة حقوقه تعالى واجبة على كل احد فكل احد خصم في اثباتها
 فصار كان الدعوى موجودة ومنها ان الشهود اذا شهدوا بالكثير من المدعي كان
 المدعي مكذبا وتبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقلة تقبل للاتفاق فيه ومنها ان الملك
 المطلق ازيد من المقيد بثبوتة عن الاصل والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب
 ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة
 لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقة للآخر في المعنى وفي لفظ لا في
 اختلاف المعنى اما المطابقة بين المعنى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا
 عبرة في اللفظ كذا في الفصول وسياق في زيادة توضيح له وبه يعلم ان عبارة الوفاة
 ليست كما ينبغي حيث قال بشرط موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين
 لفظا ومعنى ولهذا قلت **بمطابقة الدعوى لفظا ومعنى** معايل
 معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشدها بملك بسبب كدوى الدار والارث مثلا
 قبلت لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كالمس
 وبالعكس اي لو ادعى ملكا بسبب وشدها بملك مطلق لا اي لا تقبل لانما شهدوا بالكثير
 مما ادعى فتبطل كما مر ويجب تصابق الشاهدين في المعنى واللفظ لا يوجب اختلافه
 اي اختلاف المعنى بان يطابق لفظا على افادة المعنى بطريق الوضع كالقنطين
 وعندهما يكون الاتفاق في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشدها شاهد
 بدرهم واخر بدرهمين واخر بثلاثة واخر باربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده
 لعدم المطابقة لفظا وعندهما يتقضى باربعة لاتفاق الشاهدين الاخيرين فيها
 معنى فلو شهدا أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناه كذا الهبة
 والعطية ونحوها ولو شهدا أحدهما بالف والاخر بالدين او مائة ومائتين
 او طلبة وطلقتين او ثلاث ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى غصبا او
 قتلا فشدها أحدهما بالاقراء به حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهدا بالاقراء
 حيث تقبل وقبلت على الف في الف وفي اي شهادة أحدهما بالف والاخر

٢٦٩

بالف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر وهو الف ومائة لاتفاقهما في الف وتفرطها
بماية بخلاف ما اذا كان يدعي الف فقط حيث لا تقبل لان المدعي كذب من شهد
بالزيادة هذا الذي فكرنا هو في الدين وفي المعين تقبل على الواحد كما لو شهد
واحد من هذين العبدين له واخران هذا لم قبلت على العبد الواحد الذي
اتفقا عليه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرب من المحيط وفي العقد لا تقبل
مطلقا اي سواء كانت على الاقل والاكثر او كان المدعي هو البائع او المشتري فلو
شهد واحد بشرا عبدا وكتابه بالف واخر بالف وخمسائة ردت لان المقصود
اثبات السبب وهو العقد فالباع بالف غير الباع بالف وخمسائة فاختلف
المشهود به لاختلاف الثمن فلم يتم النصاب على واحد منهما لان المدعي يكذب احد
شاهديه كذا العتق بيمان والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى العبد
في الصورة الاولى والقائل في الثانية والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لان
هو لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العتق وهو مختلف لما عرفت وان
ادعى الآخر بان قال هو والعبد اعتقك على الف وخمسائة والعبد يدعي الف
او قال في النقصان صلحتك على الف وخمسائة والقائل يدعي الف وكذا الباقيان
فكذلك عوى الدين في وجهها اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف
صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كذا في الهداية والمدعي في الرهن اذا اظهر المرتهن
كان محواه في الدين بلا خفاء لان الرهن لا يكون الا بعد تقدم الدين فتقبل
المينة في حق ثبوت الدين كما في سائر الديون وبثبت الرهن بالف ضمتها
وتبعها للدين كذا في الكفاية قال صدر الشريعة ليس هذا دعوى كان الدين ثبت
باقرار المديون فيمكن ان يقر عند احد الشاهدين دون الاخر فالمؤيد بينهما
اما ههنا فاما مال ثبت بتبعية العقد والعقد بالف غير العقد بالاكثر
فبقي كل واحد شهادة فرد فلا يقبل كما في الطرف الاخر اقول جوابه ان المشبه لا يجب
ان يكون في حكم المشبه به بجميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين ان الشاهد
اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند بلح وان كانا متفقين فان ادعى المدعي الاقل
لا تقبل شهادة الشاهد بالاكثر وان ادعى الاكثر يقبل على الاقل وانما كان كذا لان
المال في هذه الصورة لا يبيع وان كان ثابتا بالعقد حين العقد وتابعه لكون

الدين
صحيح

الامر

الامر صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترف بالعفو والعتق
والطلاق والمدعي في الرهن اذا كان هو المرتهن كان الدعوى في الدين ولا يعتبر
العقد وان اعتبر اعتبر بالتبع للدين كما في الرهن فظهر ان قوله فاما مال ثبت
بتبعية العقد غاشعا عن عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فتدبر
ولا يبيع كالباع في امر المدة للحاجة الى اثبات العقد وكما بين بعد في المدعي
هو الزوج اذا لا حاجة هنا الى اثبات العقد والنكاح ينعى بالقل مطلقا اي سواء كان
الدعوى من الزوج او المرأة والمدعي يدعي الاقل والاكثر وعندهما تبطل الشهادة ولا
يقضي بشي كما في البيع لان المقصود من الجانبين اثبات النسب والنكاح بالف
غير النكاح بالف وخمسائة وله ان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بلا شبهة
المهر ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل الا يري انه لا يبطل بنفسه ولا يفسد بنفسه
فكذلك لا يختلف باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب
القضاء به واذا وجب بقى المهر بالاضطرار فوجب باقل المقدار من كما في المال
المنفرد شهد بالف وقال احدهما قضى خمسمائة قبلت بالذات كانهما اتفقا عليه كما اذا
شهد بقض الف وقال احدهما قضاه اي ذلك القرض قبلت الشهادة على القرض
لاتفاقهما عليه من وقوله قضى كذا اي قضى خمسمائة في الاول وقضى القرض في الثاني
لانه شهادة فرد لا اثنان معه اذ خرج يوجد نصاب لشهادة كذا يشهد من
اي التفاضل في صورتين حتى يقر المدعي باقتضى الملا يكون اعانة على الظلم شهد باقتضى
كذا بكمه وشهد اخر ان يقبله فيه اي في ذلك اليوم بكوفة ردتا يعني ان اربعة رجال
اجتمعوا عند قاض فشهد اثنان منهم باذكارا والاخران بما ذكر ثانيا ردتا
لان احدي الطائفتين كاذبة يتبين فان قضى باحدي ردت الاخرى لرجحان
الاولى بالسبق شهد بسيرة بقرعة واختلف في لونها بان قال احدهما كانت بيضا
وقال الاخر كانت سودا او قال احدهما كانت صفرا والاخر كانت حمرا قطعه وقال
لا يقطع لانها اختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما في الاختلاف في الزكوة
والانزلة او اختلفا في اللون في الغصب بل اولى لان الثابت بالغصب ضمان لا يستقط
بالشهادات والثابت ههنا حدي سقط بها وله انها اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة
ولهذا لو سكتا عن ذكر اللون تقبل شهادتهما والتوفيق ممكن لان اللونين قد

عندي ان فلان على فلان كذا من المال واشهد على شهادته فامرني ان اشهد على
شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك لان ثمان شهادات والذكر واحد واخمس
شهادات واقصر منه وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا
وفيه شهادتان ولا يحتاج الى زيادة شئ وهو اختيار الفقيه ابو الليث واستاده
ابو جعفر كذا في المغناية **تعديل الفرع** لان ان كان عدلا صالحا للتركية والا
لم يصلح الشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة نفسه لا تصح الابتعاد به انا نقول
العدل لانهم مثله كما لا يتم في شهادة نفسه مع احتمال ان اغايشه لم يصير
مقبولا لقول **احد** اي كما يصح تعديل **احد الشاهدين** **للاخير** لما ذكرنا انه ان
كان عدلا **لان** **نكت** الى الفرع عن تعديل الاصل **نقل** اي نقل شهادة
الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط **وعذ** اي يتعرفه القاضي الذي ستم
شهادة الفرع عدالة الاصول ممن هو اهل للتركية كما اذا حضروا وشهدوا
فان ثبتت عدالتهم حكم ولا فلا **انكر الاصل** شهادة الفرع قال في الكافي معني
المسئلة انهم قالوا مالنا شهادة على هذه الحادثة وما تروا او غابوا ثم جاء الفرع
يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة امامهم حضرتهم فلا يلتفت الى شهادة
الفرع وان لم ينكروا وهذا لان التحميل شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين
يعني تغاير الاصل وخبر الفرع وقال الزبلي معناه اذا قال شهود الاصل لم تشهد
على شهادتنا فاقوا او غابوا ثم جاء الفرع وشهدوا عند الحكم لم تقبل شهادتهم لان
التحميل شرط ولم يثبت للتعارض بين جري الاصول وجري الفرع لان الاصول يحتمل
ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحميل مع الاحتمال قول قد وقعت العبارة
في الهداية وشروحه وسائر العبارات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة
موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها
بما فعل منشأ غلط قولهم لان التحميل لم يثبت للتعارض فان معني التحميل هو الاشهاد
وخفي عليه ان التحميل لا يثبت ايضا **انكر اصل الشهادة** بل هذا ابلغ من انكار
الاشهاد لانه كناية وهي ابلغ من الصريح **شهادة** عن اثنين على فلان بنت فلان
الفلاينة وقالوا اخبرنا بمعرفة **وجاء المدعي** امرأة لم يعرفها انها هي قبل ذلك
هات شاهدين انها هي ان التعريف بالنسبة قد تحقق شهادتهما وانما

شهادة بطل

يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ومحملة ان يكون لغيرها فلا بد من اثباتها كذا في
الكتاب الحكمي يعني ان القاضي اذا كتب الى قاض اخر ان فلانا وفلاننا شهدا عند
بكذا من المال على ان فلان بنت فلان الفلاينة واحضر المدعي امرأة عند القاضي
المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهد
اخرين يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة **ولو قال** اي الشاهدان في اي
المسئلتين المذكورتين لبيان النسبة التيمية لم يخرج حتى ينسبها الى اخذها
بسكون الحاء القبيلة الخاصة **او جدد** اي لا بد من التعريف وهو لا يحصل
بالنسبة الى العامة والنسبة الى بني عمة عامة اذا لم يحصل عددهم بخلاف النسبة
الى الخذ لانها خاصة حتى ان ذكره يقوم مقام ذكر الجد لانه اسم الجد الاعلى فقام
مقام الجد الادنى **اشهد** اي الاصل على شهادته ثم يهاه اي الفرع عنها اي عن
الشهادة على شهادته لم يقع اي يهيه كافران شهدا على شهادة مسلمين **نكاه** على
كافر لم تقبل كذا شهادتهما على انهما كافران على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة
ابيه وعلى قننا **ابيه** في الصحيح هذه مسائل الاربع من الثانية من ظر انه شهد
زور بان اقر على نفسه انه شهد زورا وشهد بقتل رجل او موته في اديا او
شهد بروية الهلال فمضى ثلاثون يوما وليس بالسماعة ولم ير الهلال ونحو ذلك
عز بالتشهير قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور يخرى اجماعا اتصل بالقضا بشهادته
اولا لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد قدر فيحذر زجرا
له وتنكيلا الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو حنيفة في التشهير فقط وقال
يحيى ومجس وهو قول المشافعي انه روي عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شاهد
الزور اربعين سوطا وسخ وجهه وله ان شرع عار رضي الله عنه كان يشهره ولا
يضربه فيدعته الى سوقه ان كان سوقيا او الى قومه ان كان غير سوقيا بعد العصر
في اجمع ما كانوا يقول انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس
وشريح كان قاضيا في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة رضي
الله عنهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل الاجماع والله اعلم **باب**
الرجوع عن ما هو ان يقول كنت مبطلا في اي الشهادة ونحوه كان يقول
رجعت عما شهدت به او شهدت زورا فيما شهدت فلا يكون انكار رجوعا

لان الرجوع عنها يقتضي سبق وجودها **اي الرجوع الا عند القاضي** سواء كان
هو الاول او غيره لان الرجوع عنها يقتضي توبة والتوبة على حسب الجناية فالسر
بالسر والاعلان وشهادة الزور جناية في مجلس الحكم فالتوبة عنها تنقيد به
واذا لم يصب الرجوع في غير مجلس القاضي فاذا ادعى المشهود عليه رجوعها واقام
عليه بيعة او عجز واراد تخليف الشاهد لم يقبل القاضي بيعة عليه ولا يحلفها
لان البيعة واليمين يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس
القاضي باطلة حتى لو اقام البيعة انه رجع عند قاضي فلان وضمنه المال قبلت
بيئته لصحة السبب **وحكمه بعد لقننا وقبض المال بالنقضين والتشيين** اما التخي
فلامر واحدا للتضمن اي تضمين ما ائلفاه بشهادتهما فلا قرارهما على نفسه بسبب
الضمان وهو الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه وانما قال
وقبض المال لان القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعاه لا يجب الضمان لعدم
الاتلاف **ولم ينقض اي القضاء** لانه كما لا يتحقق بالكلام المتناقض **وحكمه قبله اي قبل**
القضا التخيير فقط وقد مر المعبر في حق الضمان **للباقى لا الرجوع** هذا هو
الاصل وقد فرغ عليه بقوله **فان رجع احدهما ضمن النصف اي شهادة كل منهما تروى**
نصف الحجة فيسقا احدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع
ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويحوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض
الحلة تبقى لبقاء بعض الحلة كابتداء بعض الحول ولا ينعقد على بعض النصاب حتى
منعقد ببقائه بعض النصاب **وان رجع احدهما ثلثا ضمن اي الرجوع** اذا بقي
من يبقى بشهادة كل الحق **وان رجع اخر ضمن اي الرجوعان النصف** اذا بقي على
الشهادة من يبقى به نصف المال لان نصف نصاب الشهادة باق **وان رجعت امرأة**
من رجل وامرأتين ضمن الربع اذا بقي على الشهادة من يبقى به ثلاثة الارباع
وان رجعتا ضمن النصف لبقائهما يبقى به النصف **وان رجعت ثمان من رجل**
وعشرة من نسوة فلا ضمان لبقائهما يبقى بشهادتهما كل المال وهو رجل وامرأتان
فان رجعت اخرى ضمن التسع الربع لبقائهما يبقى به ثلاثة ارباع الحق
اذا النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية **وان رجع الكل اي الرجال والنساء**
فعليه السدس عندنا **رجع والنصف عندهما وما بقي وهو خمسة الاسداس**

في الاول

في الاول والنصف في الثانية **عليه على القولين** لهما ان النساء وان كثرت في الشا
لم يضمن الامقام رجل واحد وهذا لا تقبل شهادتهن الا بضمهما رجل وكان
الثابت بشهادته نصف المال وبشهادتهن نصفه ولو ان كل امرأتين تقومان
مقام رجل واحد فعشرة نسوة الخمسة من الرجال فصارت كل واحدة ستين
رجال ثم رجعوا فان الضمان يكون عليهم اسداسا **وان رجعت اي النسوة**
العشرة فقط وبقي رجل فالنصف وفاقا اما عندنا فظاهر ان الثابت بشهادتهن
نصف المال ولذا عندنا اذ بقي من يبقى به نصف المال فصارت كل واحدة ستين
رجال ثم رجع خمسة **ضمن رجلان شهادة امرأة فرجعوا اي الكل** لان المرأة
الواحدة ليست بشاهدة اذ المرأتان كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض
الشاهد فكان القضاء مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة **ولا يضمن راجع في**
النكاح بغير مسبق مطلقا اي سواء شهدا عليها او عليه الاصل ان المشهود به ان لم
يكن ما لا بان كان قصاصا او نكاحا او نحوهما لم يضمن الشهود عندنا خلافا
لشافعي وان كان ما لا فان كان الاتلاف بعوض بعد له فلا ضمان على الشاهد كان
الاتلاف بعوض كالالاتلاف وان كان بعوض لا يعادله فيقدر العوض ضمان بل
فيما وراءه وان كان الاتلاف بلا عوض اصلا وجب ضمان الكل اذا تقرر هذا
فنقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي جليدة واقام عليه بيعة فقضى بالنكاح
ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن شيئا سواء كان المسمى مهر مثلها او اقل او اكثر
وان ائلفا البضع عليها بعوض لا يعدله ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وانما
يتقوم على المتملك ضرورة التملك فان ضمان الاتلاف يقدر بالمثل ولا مماثلة بين
البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار اظلم بالخطأ **الامراة**
زاد على مهر مثلها يعني ان كان مهر مثلها مسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانها
او جبا المهر عليه بعوض بعد له او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول
في ملك الزوج متقوم وقد بينا انه بالاتلاف بعوض بعد له لا يوجب الضمان
وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج لانها ائلفا عليه بقدر
الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا **راجع في البيع** **الاما نقص من قيمة المبيع**
ادعى المشتري بان يقول المشتري هذا العبد من هذا الرجل الف وهو يساوي

دة

الفين فانكر المدعي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان للبائع الفالانها
 اتلفاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع **الامان ادعى القيمة من الثمن**
ادعى البائع بان يقول ان المشتري اشترى هذا العبد بكذا وعليه الثمن وانكره
 المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالفين وهو يساوي ثم رجعا
 يضمنان للمشتري الفالانها اتلفاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في الطلاق قبل
 الوطى **الانصف** **مرها** يعني اذا شهد بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف
 المهر بخلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد الدخول لان المهر تارك بالدخول فلا اتلاف
 وضمن في الحق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعا ضمنا قيمة العبد
 وضمن في القصاص دية يعني اذا شهد ان زيد اقترن بزيد ثم رجعا
 تجب الدية عليه عندنا الا القصاص لانه جزاء مباشرة القتل ولم يوجد منها ذلك
 وعند الشافعي تقتصر وضمن الفرع برجوعه ان الحكم اضيف الى ادائشهادة في
 مجلس القاضي فكان التلغ مضافا اليه فيضمن بقوله **بعد الحكم كذب** **شرد الاصل**
وغلطوا في شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا واعلى غيرهم بالرجوع
 ولا يلتفت الى قولهم لان القضاء الممضي لا ينتقض بقولهم كما لا ينتقض برجوعهم
 كذا في الكافي **والاصل بقوله ما شهد به** يعني ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا
 لم نشهد بشئ من الفرع على شهادتنا لم يضمنوا اذ لم يوجد من جهتهم سبب رجوعهم
 لانكارهم سبب الاتلاف وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين
 الخبرين فصارك رجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحمل ولا بد
 او بقوله **اشهدته** **وغلطت** يعني اذا قال الاصول شهدناهم لكننا غلطنا فانهم لا
 يضمنون عندنا رجوع واي يوسف كان القضاء لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفرع
 وعند محمد ضمنوا لان الفرع نقلوا شهادة الاصول فكانهم حضروا وشهدوا
 ثم حضروا ورجعوا **او يرجع الكل** اي الاصول والفرع ضمن الفرع فقط
 عندها لان سبب الاتلاف الشهادة القايعة في مجلس القاضي وقد وجد الفرع
 وعند محمد المشهود عليه مخير بين تضمين الفرع وتضمين الاصول لان القضاء
 وقع بشهادة الفرع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم ووقع بشهادة
 الاصول من حيث ان الفرع ناثبون عنهم نقلوا شهادتهم بامرهم **وضمن المزي**

بالرجوع

بالرجوع يعني ان المزي ان يرجع عن التزكية عند ائح لان الحكم انما يضاف الى المشا
 والشهادة انما هي حجة بالعدالة وهي انما تثبت بالتزكية فصارت في المعنى علة العلة
 كالري فان سبب ملحق السهم في المهر او هو سبب الجرح وهو سبب ترداد المهر
 سبب الموت ثم اضيف الموت الى الري الذي هو العلة الاولى حتى يجب عليه
 احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم اشروا على
 الشئ وخير فصار كما لو اشروا على المشهور عليه بان شهدوا باحصان **اشاهد**
الاحصان يعني لو شهدوا باحصان ثم رجعوا لم يضمنوا لانه شرط محض **كما**
ضمن به اي بالرجوع **شاهد** **بشهادتين** **الشريطين** يعني اذا شهد شاهدان باليمين وقالوا
 انه قال العبد ان دخلت الدار فانت حرا وقال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق
 وهي غير مدخول بها وشهداخران بوجود الشرط اي دخول الدار ورجع الفرعان
 بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمة العبد ونصف المهر
 لانهم شهدوا بالعدالة اذ التلغ انما حصل بالاعتناق والتعليق وهم الذين اثبتوا تلك
 الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلغ الى علة
 لازوال **المانع كتاب** **اصح** **اورده** **هنا** لانه انما يضاف اليه اذا
 لم يكن من المدعي عليه اقرار ولا للمدعي شاهد فاما سبب ان يورد بعد الاقرار
 والشهادة **هو لغة** اسم بمعنى المصلحة وهو خلاف المخاصمة واصله من الصلح **عني**
 استقامة الحال وشرعا عقدي **رفع النزاع** **وركنه** **الاجاب والقبول** **بايقول**
 المدعي عليه صلحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر قبلت او صحت
 او ما يدل على رضاه وقبوله **وشرعه** **العقد** وهو شرط في جميع التصرفات الشرعية
 فلا يصح صلح المجنون وصبي لا يعقل **الباقون** **فصح** **من الصبي المأذون ان نفع او عري**
عن ضررين يعني اذا ادعى الصبي المأذون على انسان دينه فصالحه على بعض حقه فان
 لم تكن له بيعة جاز الصلح ان عندنا نعلم بالحق له الا الخصومة والحلف والحال
 انفع له منها وان كانت لم تجز لان الحط تبرع وهو لا يملك وان اخرا المدين جاز سواء
 كان له بيعة او لا لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون في التجارات كالبالغ **ولا**
الحجة يعني ان حرية المصلح ليست بشرط ايضا **فصح** **اي الصلح من العبادات**
 اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على حطب بعض الحق اذا كان له عليه بيعة

وعمل المتاجل مطلقا وخط بعض الثمن للعيب ما ذكر ولو صالحه البايع على خط بعض
 الثمن جاز لما ذكر في الصبي الماذون **ومن المكاتب** فانه نظير العبد الماذون في
 جميع ما ذكرناه عدا ما بقي عليه درهم فان عجز المكاتب فادعى رجل عليه ديننا مطلقا
 ان ياخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه دين لم يجز له ما عجز صار محجورا
 فلا يصح صلحه **وشروطه ايضا كون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل احكامه**
تعا فرفع على قوله ان يكون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فموردت مطلقا على
نوعها ان صبي في يده ابنا منه ووجد فصاحت من النسب على شيء بطل
 لان النسب حق الصبي لا حق ابيه فلا يملك الاعتياض عن حق غيره وافرغ على قوله
 ثابتا في المحل بقوله **وتو صالح الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئ من الكفالة**
بطل لان الثابت للطالب قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المكفول
 بنفسه وذلك عبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالي فلا يجوز الصلحه عنها
 بخلاف الصلحه عن القصاص لان المحل هناك يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان
 الحق ثابتا في المحل فيملك الاغنياء من عنه بالصلحه **كذا الصلحه من الشفعة** يعني اذا
 صالح الشفيع من الشفعة التي وجبت له على شيء على ان يسا الدار للمشتري
 فالصلح باطل اذا حق الشفيع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بامثابت في
 المحل بل هو عبادة عن الولاية كغيره فرفع على قوله لاحق الله تعا بقوله **فلو**
صالح عن حد بطل يعني لا يجوز ان يكون المصالح عنه حقا لله تعا سواء كان مالا
 عينا او دينيا او حقا ليس بمال حتى لا يصح الصلحه عن حد الزنا والسرقة وشرب
 الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب الخمر فصالحه على مال على ان لا
 يرفعه الى ولي الامر لانه حق الله تعا ولا يجوز الصلحه من حقوقه تعا لان المصالح
 بالصلح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء كل حق او باستيفاء بعضه واستقاط
 الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه وكذا اذا صالح من حد القذف
 بان قذف رجلا فصالحه على مال على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق
 فالغالب حق الله تعا والمغلوب ملحق بالمعدوم شرعا بخلاف التعزير حيث
 يصح الصلحه عنه لانه حق العبد **القصاص** في النفس وما دونها لانه ايضا حق العبد
 وشروطه ايضا كون **ابن مالا الاصل** في هذا الفصل ان الصلح يجب حمله على اقرب

العقود اليه واشبهها بقرضا لتصح تصرفا لعاقلا بقدر الامكان فاذا كان عن
 مال مال كان في معنى البيع فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم وصبيد
 الاحرام ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فيما لا يصح العوض في البيع
 لا يصح عوضا في الصلح **معلقا** **او حقيقا** **او قبضه** والام يشترط موطنة
 فان من ادعى خفا في داره وادعى عليه قبله حقا في حانوته فتصلحا على ان يتحرك
 كل واحد منهما من عوايه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جملة
 الساقط لا تنفذ الى المنازعة كذا في الكافي **او منفعة** بان صالح على خدمة غنم
 سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقضاء معلوما جاز الصلح
 ويكون في معنى الاجارة لانها عليك المنفعة بعوض وقد وجد وجه وقوع
 البراءة عن الدعوى لما مر انه عقد يرفع النزاع وهو اي الصلح اما باقرار من
 المدعى عليه او سكوت منه بان لا يقر ولا ينكر **انكار** وكل ذلك جائز لقوله تعا
 والصلح خير عرفه الامام الظاهر العموم **الاول** اي الصلح باقرار كبيع في احكامه لو
 وقع عن مال مال لان حقيقة البيع مبادلة مال بمال كما مر في جري فيه اي في
 هذا الصلح **احكامه** اي احكام البيع وهي الشفعة والرد بعيب وبخيار ودية
 وخيار شرط والفساد بحالة البطل لانها هي المفوضة الى المنازعة دون جملة
 المصالح عنه لانه يستقطر والساقط لا ينفي اليها **وان استحق المدعي او بعضه رجوع**
المدعي عليه على المدعي بالبدل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى
 زيد على بكر دار او بعضها منها وصالح بكر في الاولى على الف وفي الثانية على خمسين
 فاستحققت الدار كلها او بعضها رجوع بكر على زيد في الاولى بالف وفي الثانية
 بخمسين **وان استحق البدل او بعضه رجوع المدعي** وهو زيد على المدعي
 عليه وهو بكر **المدعي** وهو الدار او بعضها لان كلاهما عوض عن الآخر فانهما
 مثله اخذ منه بالاستحقاق رجوع بادل فاع ان كلا فبالكل وان بعضا فبالبعض
 كما هو حكم المعاوضة **وكا حارة** عطف على قوله كبيع ووقع الصلح عن مال منفعة
 لان العبرة للمعاني والاجارة تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك بشرط
 التوقيف فيه وبطلان موت احد في امدته كما هو في حكم الاجارة وقد مر في الاخير
 اي الصلح بالسكوت والانكار معاوضة في حق المدعي لانه ياخذ عوضا عن حقه

ل

ن

في زعمه **وقد اعيين وقطع نزاع في حق الآخر** اذ لولاه لبقى النزاع ولزم اليقين
وهذا في الانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع ان حمله على الانكار اولي
لان فيه دعوى تفريخ الذمة وهو الاصل **فلا شفعة في صلح عن دبر مع احدهما**
يعني اذا ادعى رجل على اخيه دارة فسكت الاخر وانكر فصالح عنهما بدفع شيء لير
تجيب الشفعة لانه يزعم انه يستقي الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح
ويدفع خصومة المدعي عن نفسه لانه يشتريها وزعم المدعي لا يلزمه **وتجب**
اي الشفعة لو وقع الصلح على اي الدار بان يكون بدلا **لما جدها اي**
الانكار او السكوت لان المدعي ياخذها عوضا عن حقه في زعمه فيعامل بزعمه
والاقرار ههنا مثلها **وان استحق المدعي او بعضه في صورة الصلح بسكوت**
او انكار من المدعي البديل اي بدل المدعي او بعضه وبخاصة مع المستحق
لان المدعي عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومة عن نفسه ويبقى المدعي
في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده ونظرا ايضا ان
المدعي لم يكن له خصومة فيرجع عليه **وان استحق البديل او بعضه**
المدعي على كل ان استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان
المدعي لم يترك الدعوى الا ليسلم له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالبديل **هذا كذا**
قبل التسليم الى المدعي كاستحقاقه في الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار
فان كان عن اقرار رجع بعد لم يملك المدعي وان كان عن انكار رجع بالدعوى
صالح عن بعض ما يجبه لم يصح يعني اذا ادعى رجل على اخيه دارة فصالح على
قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض
المدعي كان استيفاء لبعض الحق واستقاطا لبعضه والاستقاط لا يرد على العين
بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فبرأ بعض الورثة
عن نصيبه لم يخر لكونه براءة عن الاعيان الا بزيادة شيء في البديل والابراء عن
نصيبه لم يخر لكونه براءة عن الاعيان الا بزيادة شيء في البديل والابراء عن
دعوى الباقي وهذا ما قالوا من الحيلة في جواز الصلح على بعض المدعي وهو ان يزيد
على يد الصلح دارة مثلا ليكون مستوفيا بعض حصته واخذ العوض عن البعض
او يلحق به دارة براءة عن دعوى الباقي لان الابراء عن دعوى العين جائز

صالح اي الصلح عن دعوى مال لانه في معنى البيع فاجاز بيعه جاز صلحه **وعن دعوى**
المنفعة كان يدعى في دار سكن سنة وصية عن صاحبها فجد الوارث او اقر
فصالحه على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح
لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى
على خدمة العبد مثلا واما اذا اتحد جنسهما كما اذا صالح عن السكنى على السكنى
مثلا فلا يجوز وقد مر في كتابنا لاجارة **وعن دعوى الرق** اي اذا ادعى على جوهل
الحال انه عبده فصالحه المدعي عليه على مال جاز **وكان عتقا بال مطلق** اي في حق
المدعي والمدعي عليه حتى يثبت الولا لو وقع الصلح باقرار من المدعي عليه **ولا**
وان لم يكن باقرار فقطع نزاع في زعم المدعي عليه وعتق بال في زعم المدعي حتى لا
يثبت الولا الا ان يقيم المدعي البيينة فيقتل ويثبت الولا **وعن دعوى الزوج النكاح**
وكان خلعيا يعني صلح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تنكر لامكان اعتق
الصحة فيه فيجعل في حقه في معنى الخلع لان المال عن ترك البضع خلع والصلح
يجب حمله على اقرار بعتق عليه كما مر وفي حقه لا فتك اليقين وقطع الخصومة
لا عن دعواها النكاح اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تدعي نكاحا
على رجل فصالحه على شيء وانما لم يخر لانه يذل لها لترك الدعوى فان جعل ترك
الدعوى منها فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا مكنت ابن زوجه وان لم
تجعل فرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت دعواها
على حالها لبقاء النكاح في زعمها فلم يكن ثمة شيء يقابله العوض فكان رشوة وقيل
يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم خالعا على اصل المهر لا الزيادة فسقط الاصل
لا الزيادة **ولا عن دعوى حد** لما عرفت ان الصلح لا يجري في حق نكاح ودعوى
نسب لان الصلح اما استقاط او معاوضة والنسب لا يحتملها **ولا اذا قتل ما ذكروا**
رجلا عمدا وصالح عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له النصف
فيما ذكروا صلح العبد لما ذكروا وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصلح
لانه اذا صالحه فقد عفى عنه ببذل فصح العفو ولم يجب البذل في حق المولى
بل تاخر الى ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق
المولى فصارت كانه صلحه عن بدل موجدل بواخذته بعد العتق ولو فعل ذلك

الله

جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فلما هذا كذا الغاية **وصح** اي الصلح يعني صلح المولى
عن نفسه **فعل ذلك** اي القتل عدلان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه
واستخلافه **وصح صلح المكاتب** عن نفسه لانه كالحرة وجهه عن يد المولى
وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه وان اجنى عليه كان الارش
له واذا قتل لا يكون قيمة للمولى ثمة حتى يودي بها كتابته ويحكم بحرقه
في اخرجونه ويكون النفل لهم فصار كالحرة فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك
العبد لما ذور ذكره الزيلعي **وصح الصلح عن مفسوب تلف بالكثير من قيمته**
او عرض يعني ان من غضب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه فصار على القين
او عرض جاز وعندها لا يجوز اذا كان بغبن فاحتش لانه حقه في القيمة الزايد
عليه وهو اوله ان حقه في المالك باق ما لم يحكم القاضي بالضان حتى اذا اترك الثمين
بقا العبد كالمالك حتى يكون الكفن عليه فاعتباضه بالكثير من قيمته لا يكون
في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صلح على
الاكثر لم يجز لان الحق قد انتقل للقضا الى القيمة وكذا الصلح بعرضه وان كان
قيمه الكثير من قيمة مفسوب تلف لعدم الربو **وصح في العبد بالكثير من القيمة**
والارش وفي الخطا لان الديية في الخطا مقدرة والزملة عليها تكون ربوا
فيبطل النفل والواجب في العمد هو القصاص وهو ليس عال فلا يتحقق فيه
الربو فلا يبطل النفل هذا اذا صلح على احد مقادير الديية فان صلح على غيرها
صح لانه مبادلة بها لكن يشترط القبض في المجلس ليخرج عن يكون دينيدين
كذا في الكافي **كافي موسراعتق نصفه وصالحه عن باقية بالكثير من نصف قيمته**
يعني عديدين رجلين اعتقه احدهما وهو موسر فصالحه عن باقية بالكثير من نصف
قيمته يبطل النفل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليه كمنه فبابه وتقدير
الشرع ليس من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه ولو صلح عن باقية بعرضه
مطلقا اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد كان الفضل لا يظن عند اخلا
الجنس **وكل الصلح عن دم عدا او على بعض دين يدعيه من المكملات او**
الموزونات لنم بدله الموكل دون الوكيل لانه اسقاط محض فكان الوكيل سفيها
محضا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح **الا ان يضمنه** اي الوكيل البذل فانه يكون

مواخرا بالضمان لا بالصلح **وفيهما هو كبيع** وهو اذا كان الصلح عن مال لزم وكيله
لان الحق قبح ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار واما اذا كان
عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكافية **صلح فضولي وضمن البذل**
او اضافه الى ماله بان قال على الف هذا **او اضافه الى ماله** بان قال على الف ونقدي سلم
بان قال على هذا الف او على هذا العبد **او اطلق** بان قال على الف ونقدي سلم
صح اي الصلح في هذه الصورة وصار اي الصلح متبرعا هنا اي في الصورة الرابعة
لانه فعله بلا اذن المدعي عليه **وان لم ينفذ اي لم يسلم الفضولي البذل وقف اي ضل**
الصلح موقوف على الاجازة **فان اجاز المدعي عليه صح اي الصلح ولزمه البذل والا**
اي لم يجزه **وجه** اي الصلح هذه صور خمس ان الفضولي ما يضمن المالك ولا قل
لم يضمن فاما ان يصف العقد الى ماله فاما ان يشير الى نقدا وعرضا ولا فان
لم يشر فاما ان يسلم العوض او لا فالصلح جائز في الوجهين كلاهما الا الوجه الاخير
وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضمنه الى ماله ولم يشر اليه ولم يسلمه الى المدعي
حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقوفا على الاجازة اذا لم يسلم المدعي عوض فلم
يسقط حقه مجانا لعدم رضاه به فان اجاز المدعي عليه جاز ولزمه المشروط
لا التزامه باختياره وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول
فلان الحاصل المدعي عليه البراءة وفي حقها للاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز
ان يكون الفضولي اصيلا اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل واما
الثاني فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد لزم تسليمه فصح الصلح واما الثالث
فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط سلامة العوض فصار العقد ثابتا بقوله
ولو استحق هذا العبد او وجده عيبا او وجده حرا او مديرا او مكاتبافلا
سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع
فلان دالة التسليم رضاي المدعي فوق دالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه
واما الخامس لم يكن كباقي الوجوه لم ينفذ صحة الصلح **باب**
الصلح في الدين الصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح من جنس ما يستحقه
المدعي على المدعي عليه بعقد مدانة جرت بينهما فالصلح **خذ بعض حقه وخط**
لباقية لان تصرف العاقل البالغ يصح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معا وضمانه

من الربوا فصح اي الصلح عن الف على خمسمائة وعن الف حال على الف موجب ان لا يكون
جعل معاوضة لان بيع الدراهم بالدراهم النسيئة لا يجوز فلا بد من حمل على
تاخير فيه معنى الاستقاط وعن الف جيا على خمسمائة يوف فحمل خطأ البعض
في المسئلة الاولى والبعض والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت
مستحقة بذلك العقد الذي المدين به وعن عشرة دراهم وعشرة دنانير على
خمسة دراهم حالة او موجلة اذ يعتبر خطأ الدنانير كلها وبعض الدراهم وتجلد
للبيع لمعاوضة لان معنى الاستقاط ان في الصلح فاذا امكن ان يجعل خطأ
او استقاط لم يعتبر معاوضة لاعن دراهم على دنانير موجلة لان الدنانير غير
مستحقة بعقد المداينة فلا يمكن حمل على تاخير حق فحمل على المعاوضة ومع
الدراهم بالدنانير نسيئة لا يجوز واعن الف موجب على نصفه حال لان المعجل
غير مستحق بعقد المداينة اذ المستحق به هو الموجل والمعجل خير منه فقد وقع
الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد المداينة فصار معاوضة والاجل كان حق
المدين وقد تركه باذنا ما حط عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل
وهو حرام الا يرى ان ربوا النسيئة حرام لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان
يحرم حقيقة اولى واعن الف سود على نصفه بيعا لان البعض غير مستحقة
بعقد المداينة لامن له السود لا يستحق البيض فقد صالح على ما لا يستحق
بعقد المداينة فكان معاوضة الالف بخمسمائة وزيادة وصف الجودة
فكان ربوا واعن دين على جنس غيره بغير عينه لان الصلح على غير جنس
الحق لا يكون الامعاوضة وجهالة البدل تطلبها صالح عن كمر حنطة على
عشرة دراهم فان قبض اي العشرة في المجلس جاز اي الصلح لما عرفت ان الصلح
في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس
والا فلا اي ان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه لا يكون بيع الدين
بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وتبقى خمسة فتفترق قاصح في النصف فقط
لوجود المصحح في ذلك القدر كذلك العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل
او موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت قال ادفع الى خمسمائة
غدا على انك بريء من الباقي فان دفع غدا بريئا والا فلا اي ان لم يدفع لم يبرأ



جاء الصلح ولم يكن له ان تقبل فكذلك في الغاية **وصح** اي الصلح يعني صلح المولى
عن نفس عبده فعل ذلك على القتل عند الان عبده من كسبه فيجوز التصرف فيه
 واستخلاصه **وصح صلح المكاتب** عن نفسه لانه كالحرة ووجهه عن يد المولى
 وهذا ان ادعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه واذا جنى عليه كان الارش
 له واذا قتل لا يكون قيمة للمولى لثمة حتى يودي بها كتابته ويحكم بحرقته
 في اخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرة فيجوز صلحه عن نفسه ولا ذلك
 العبد لما دون ذكره الزيلعي **وصح الصلح عن مفسوب تلف بالكثير من قيمته**
او عرض يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه او اسرقه
 او عرض جاز وعندها لا يجوز ان يرضى عنه من غصبه او اسرقه او عرض جاز
 عليها او واوله ان حقه في المالك باق
 بقي العبد كالمالك على ملكه حتى يكون له
 في مقابلة الصورة الباقية حكما لا القبي
 الاكثر لم يجز لان الحق قد انتقل بالقبض
 قيمته اكثر من قيمة مفسوب تلف لعد
والارش وفي الخطا لان الدية في الخطا
 فيبطل الفضل والواجب في العبد هو القتل
 الربوا فلا يبطل الفضل هذا اذا صلح على
 صلح لانه مبادلة بها لكن يشترط القبض في
 كذا في الكافي **وفي مو سر اعتق تصفاه وطله**
 يعني عبيدين رجلين اعتقه احدهما وهو
 قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليه كالمرفاه وتقدر
 الشرع ليس من تقدير القاض فلا يجوز الزيادة عليه ولو صلح عن باقية **يعرض**
مطلقا اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظفر عند اخلا
 الجنس **وكل الصلح عن دم عدا وعلى بعض دين يدعيه من المكملات او**
الموزونات لنزله الموكل دون الوكيل لانه استقاط محض فكان الوكيل سفيرا
 محضا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح **الا ان يضمنه** اي الوكيل البذل فانه يكون



مواخا

مواخا بالضم لان بالصلح وفيما هو كبيع وهو اذا كان الصلح عن مال **لزم وكيه**
 لان الحقوق ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقرار واما اذا كان
 عن انكار فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكافية **صلح فضولي وضمن البذل**
او اضافة الى ماله بان قال على الف هذا او اضاف الى الف هذا او اضاف الى الف هذا
 بان قال على هذا الف او على هذا العبد او اطلق بان قال على الف ونقدي سلم
صلح اي الصلح في هذه الصورة **وصار اي الصلح متبرعا** هذا اي في الصورة الرابعة
 لانه فعلة بلا اذن المدعي عليه **وان لم ينفذ اي لم يسلم الفضولي البذل وقف اي ضم**
 الصلح موقفا على الاجازة **فان اجازته المدعي عليه صلح اي الصلح ولزمه البذل والا**
 اي ان لم يجزه **رده** اي الصلح هذه صورة خمس ان الفضولي ايا يضمن المالك ولا فذل
 لم يضمن فاما ان يفسد العقد الى ماله فاما ان يشير الى فقد وعرض او لا فان **اولا**
 لم يشر فاما ان يسلم العوض او لا فالصلح جائز في الوجه كمالا الا الوجه الاخير
 وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يضمنه الى ماله ولم يشر اليه ولم يسلمه الى المدعي
 حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقفا على الاجازة اذا لم يسلم المدعي عوض فلم
 يسقط حقه بحاجنا لعدم رضاه به فان اجازته المدعي عليه جاز ولزمه المشروط
 لا التزامه باختاره وان رده بطل بخلاف سائر الوجوه فانها جائزة اما الاول
 فلان الحاصل المدعي عليه البراءة وفي حقها الاجنبى والمدعي عليه سواء ويجوز
 ان يكون الفضولي اصيلا اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البذل واما
 الثاني فلانه اذا اضافة الى نفسه فقد لزم تسليمه فصحة الصلح واما الثالث
 فلانه اذا عينه للتسليم فقد شرط سلامة العوض فصار العقد ثابتا بقبوله
 ولو استحق هذا العبد او وجد به عيبا او وجد حرا او مدينا او مكاتبافلا
 سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع
 فلان دالة التسليم رضى المدعي فوق دالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه
 واما الخامس فالم يمكن كباقي الوجوه لم ينفذ صحة الصلح **باب**
الصلح في الدين الصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان بدل الصلح من جنس ما يستحقه
 المدعي على المدعي عليه بعقد مدية جرت بينهما فالصلح **خذ بعض حقه وخطا**
لباقية لان تصرف العاقل البالغ يصح ما يمكن ولا يمكن تصحيحه معا وضلوفه